

طُبُوعَاتُ الْجَزَائِرَةِ الْجَزَائِرِيَّةِ لِلنَّشْرِ

المختصر

في الفتوى بمذهب مالك بن أنس رَحِمَهُ اللهُ
المعروف بـ:

«مختصر خليل»

للشيخ الفقيه الإمام

ضياء الدين أبي المؤدة خليل بن إسحاق الجندي

(ت 776 هـ)

تمت على شيخ متبصرة منها قطعة بخط الأصناف

عفي به

عن الشيخ محمد بن محمد بن أبي الزكري

مقدمة

فضيلة الشيخ المرابط وفرد الشافعي

تميزت هذه الطبعة بضم النسخ وتوضيحها، وتوزيعها،
وتقديمها، ودفع عناوين جليتها، وتخليد الألقاب وأصلها،
وتفسير تعريفات المصنف ومضامنها، وفهرستها من العزائم

توزيع دار ابن خزيمة

دار المحسنين

المختصر

في الفتاوى بمذهب مالك بن أنس رحمه الله

المعروف بـ:

«مختصر خليل»

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

1442 هـ - 2020 م

الجزائرية الجزائرية للتراث

الجزائر - الجزائر العاصمة - المحمدية - الصنوبر البحري - شارع عمر عيروي رقم 02

اتف فاكس: 0021321210808 بريد إلكتروني: khizanadz@gmail.com



9 789931 667117

ISBN 978-9931-667-11-7

دار المحسن

الجزائر - الجزائر العاصمة - المحمدية - الصنوبر البحري

هاتف فاكس: 0021321210202 بريد إلكتروني: darelmohcine@gmail.com

دار ابن حزم

بيروت - لبنان - ص.ب : 14/6366

هاتف وفاكس : 701974 - 300227 (009611)

البريد الإلكتروني : ibnhazim@cyberia.net.lb

الموقع الإلكتروني : www.daribnhazm.com

طُبُوعَاتُ الْحِزَانَةِ الْبَزَائِرِيَّةِ لِلنَّزَاتِ (14)

المختصر

في الفتوى بمذهب مالك بن أنس رحمه الله
المعروف بـ:

«مختصر خليل»

للشيخ الفقيه الإمام
ضياء الدين أبي المودة خليل بن إسحاق الجندي
(ت 776 هـ)

تمم على نسخ معتبرة منها قطعة بخط المصنف
عقبه

في الدين عمر بن عثمان العاصمي البزازري

تقديمه

فضيلة الشيخ المرابط محفوظ الشافعي

تميزت هذه الطبعة بضبط النص وتفسيره، وتوزيع مسائله،
وتفصيلها، ووضع عناوين جانبية، وتخليد الألفاظ وأنصافها،
وتمييز تعريفات المصنف ومضطلحاته، وغيرها من التزاي

توزيع

دار ابن خزيمة

كتاب المحسن

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلّى الله وسلّم وبارك على النبي الكريم وبعد:
فقد اطلعت على الكتاب المسمّى «المختصر» في الفتوى بمذهب مالك
ابن أنس إمام دار الهجرة ﷺ، المعروف بـ «مختصر خليل»، واطلعت على
ما قام به أخونا: خالد بن عمر العلمي الجزائري من تحقيق وإضافات
وتعليق، ووجدته قد أفاد وأجاد وأحسن ووفق.
وقد يكون هذا الكتاب -إن شاء الله تعالى- مرجعا يعتمد به كل من يريد
التحقيق لهذا المختصر المفيد.

فالكتاب والتحقيق له يفيدان المعلم والمتعلم.
فجزى الله أخانا خالدا على هذا العمل المفيد الجبار النافع، وجعل ذلك
في ميزان حسناته، ونفع الله الأمة بما كتب وحقّق.
وصلّى الله على نبيّه الكريم محمّد وعلى آله وصحبه أجمعين.

كتبه الفقير إلى ربّه

المرباط محفوظ الشنقيطي

بتاريخ: ١ / جمادى الأخير / ١٤٤١ هـ

المدينة النبوية

مقدمة المعتني

الحمد لله رب العالمين، وفق من شاء من عباده للفقهاء في الدين، والصلاة والسلام على سيد الأولين والآخرين، وخاتم الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد: فإن مختصر الشيخ العلامة خليل بن إسحاق رحمته الله من أكثر المختصرات الفقهية في المذهب المالكي التي حظيت بقبول وشهرة وانتشار، وبخاصة في أنحاء المغرب الإسلامي، حتى صار العمدة في بابه، والمقدم عند طلابه، وغدا من يحفظه من بين الأقران متفوقا، ومن يضبطه من بين علماء المذهب مرجعا ومحققا.

فكان بحق من «أفضل نفائس الأعلاق، وأحق ما رُمق بالأحداق، وصُرِفَتْ إليه همم الحدّاق، إذ هو عظيم الجدوى، بليغ الفحوى، مُبين لما به الفتوى، أو ما هو المرجح الأقوى، قد جمع الاختصار في شدة الضبط والتهذيب، وأظهر الاقتدار في حسن المساق والترتيب، فما نسج أحد على منواله، ولا سمحت قريحة بمثاله»^(١).

وهذا الكتاب اعتنى به مؤلفه رحمته الله غاية العناية، حتى قيل إنه مكث في تأليفه خمسا وعشرين سنة، ولذلك فإنه سلك فيه مسلكا بديعا، ونحا فيه منحى رفيعا، فاختصر فيه المعنى الكثير في اللفظ الوجيز، واقتصر على ما به الفتوى فأتى بكل عزيز.

«فقرّب الشاسع وضمّ الواسع، وكثر الفوائد وردّ الأوابد، وقيد المطلق، واقتصر من التأويل على المحقق، ونبه على كثير من مشكلات «المدونة» وأتى من غرائب النوازل، وطرق الفتاوى بطرق مستحسنة، مقتصرًا في كلّ ما أورده

(١) شفاء الغليل لابن غازي المكناسي (١١١/١)، وانظر: مواهب الجليل للحطّاب (٢/١).

على القول المشهور، وما عليه الفتوى في مذهب مالك تدور، وكثر العلم الكثير في الجرم اليسير ليكون على وجه الدهر خزانة للغني والفقير، ولا خفاء بما تحمّل في سبيل ذلك من التعب وطول المراجعة، ومخالفة السهر وهجر الراحة، أراحه الله ورحمه برحمته الواسعة، وجزاه عمن أراحه من الطلاب وسائر المسلمين خيرا، وضاعف له فيما قصده أجرا...»^(١).

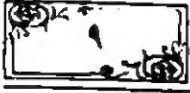
ولما كان الكتاب بهذه المنزلة، أحبت إخراجه في حلة تليق به، يُسرّ بها خاطر، وتقرّ بها عين الناظر، خاصة وقد رأيت عزوف كثير من طلاب العلم عن مدارسته، وكان من أهم أسباب ذلك؛ تداخل مسائله وكثرتها، وتشعب ألفاظه وغموضها، مع صعوبة فهم عباراته لكثرة رموزه وشدة إيجازه.

وقد استعنت الله تعالى في العمل على هذا السفر العظيم، قاصدا ابتداءً تسهيله؛ بتقريب مسائله، وترقيم وتنظيم فقراته، وترتيبه؛ بتوضيح إشارات وعباراته بضمّ النّظير إلى نظيره، وإرجاع الفرع إلى أصله، ليكمل بذلك تمام تصوّره، كلّ ذلك مع الحرص على ضبط نصّه، وإخراجه على مراد مصنّفه ﷺ.

ورسمت لنفسي خطة في ذلك، هذه أهمّ معالمها:

- ١- اعتنيت بضبط النص، وقد اعتمدت على خمس نسخ خطية -يأتي توصيفها- مع مقابلتها مع ما وُجد من النسخة التي عليها خط المصنّف، ومقارنتها كذلك بما هو في الشّروح.
- ٢- كتبت النصّ وفقًا لقواعد الإملاء الحديثة معتمدا على النسخة الأصل إلا فيما خالفت فيه جميع النسخ والشّروح فإنّي أثبتته مع الإشارة إلى ذلك.
- ٣- قابلت بين النسخ وأثبت أهمّ الفروق بينها.
- ٤- قسّمت النصّ إلى فقرات.

(١) المنزاع النبيل في شرح مختصر خليل لابن مرزوق التلمساني (ص: ١٥٩).



- ٥- رَقمت المسائل لتسهيل الحفظ والفهم.
- ٦- وضعت عناوين جانبية في بداية الأبواب والفصول، وأخرى توضيحا لبعض المسائل، مستفيدا في ذلك من شروح المختصر.
- ٧- ميّزت التعريفات التي ذكرها المصنّف بخط غامق.
- ٨- جعلت المسائل التي ذكر المصنّف حكمها عن طريق التشبيه باللون الأخضر^(١).
- ٩- ميّزت المصطلحات التي نصّ عليها في مقدمته وما يلحقها باللون الأحمر، وجعلتها في سطر مفرد مسبقة بعلامة تُعرف بها.
- ١٠- ميزت كذلك بين «لو» التي لحكاية الخلاف -فجعلتها بلون أحمر غامق- وبين التي يوردها للمبالغة أو الشرط.
- ١١- جعلت علامة لبداية كلّ مسألة جديدة، وأمّا ما يتفرع عنها، فصدرته في الغالب بعلامة: (-).
- ١٢- وضعت في جانب الكتاب الأقفاف وأنصافها تقسيما لفقرات المتن، وتسهيلا على الحفاظ والدارسين لمراعاة الوقف، وقد بلغ عددها على هذا التحزيب ثلاثمائة وأربعين قفافا كما هو مثبت في النسخة الخطية التي اعتمدتها في تحزيب المختصر.
- ١٣- أثبتت جميع الحواشي والطرر التي في النسخة التي عليها خط المصنّف.
- ١٤- ما كان من تصويب لعبارة المصنّف، أو استدراك أو زيادة اقتضاها المقام؛ لرفع لبس، أو إزالة إشكال جعلته في الحاشية، إلا الأرقام والرموز فقد أثبتّها في المتن.

(١) وأمّا ما يمثل به كَلْمَةٌ فلم أميزه بلون لكثرت، مع أنّه كَلْمَةٌ من عادته أن لا يمثل بشيء إلا لنكتة؛ من رفع إبهام، أو تحذير من هفوة، أو إشارة لخلاف، أو تعيين لمشهور بالأدنى على الأعلى وعكسه، أو غير ذلك كما نبه عليه ابن غازي وغيره. انظر: شفاء الغليل (١/١١٤).

- ١٥- شرحت الكلمات الغريبة شرحاً موجزاً.
- ١٦- أضفت في الحاشية -تتميماً للفائدة- كلاً من كتاب المقاصّة والمفارسة، وبيّنت أنّهما ليسا من وضع الشيخ خليل رحمته.
- ١٧- حرصت على عدم إثقال الحواشي بالتعليقات، إلا ما كان من إظهار للفروق بين النسخ، واقتصرت من ذلك على المهمّ، وتركت ما كان خطأ واضحاً.

١٨- قدّمت بين يدي الكتاب بأمور لا بدّ منها، ذكرت فيها:

- ترجمة مختصرة للمؤلف.
 - تحقيق عنوان الكتاب، وتوثيق نسبته لمؤلفه.
 - النسخ الخطية المعتمد عليها، ونماذج منها.
- هذا وأسأل الله جلّ جلاله أن يتقبّل هذا العمل بقبول حسن، ويجعله خالصاً لوجهه الكريم، وينفع به كما نفع بأصله.
- ولست أدعي الكمال فيما أجريت قلمي ولا مقاربتة، بل جدير أن يكون فيه ما يستدرك، فمن وقف على خطأ أو خلل، فله أن يصلحه وينبّه عليه، وله منّي الدعاء، ومن الله الأجر والثواب.

والله يقضي بالرّضا والرحمة لي وله ولجميع الأئمة

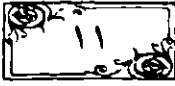
وصلّى الله على سيّدنا محمّد وعلى آله وصحبه أجمعين.

 وكتب

خالد بن عمر بن عمّار العلمي الجزائري

في مدينة الرّسول صلّى الله عليه وسلّم

١٤٤٠/٤/٢٤ هـ



ترجمة مختصرة للمؤلف^(١)

اسمه، ونسبه، وكنيته ولقبه:

هو خليل بن إسحاق بن موسى^(٢) بن شعيب الجُندي الكرديّ أصلاً، المصريّ منشأً ووفاءً، المالكيّ مذهباً.

وذكر ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ أَنَّهُ كان يسمّى محمداً^(٣).

يكنى بأبي المودة، وأبي الضياء، وأبي الصفاء^(٤).

ويلقب بضياء الدين، وغرس الدين^(٥)، ويعرف بالجندي، نسبة للجند لأنّه كان يلبس زيهم، وذكّر أنّه كان من أجناد الحلقة المنصورة، وقيل بل والده هو الذي كان من الجند، ولذلك كان خليل يُعرف بابن الجندي^(٦).

مولده ونشأته:

لم تحدّد المصادر وكتب التراجم ما يدلّ على مكان وزمان مولده، إلا أنّه يمكن تحديد نهاية القرن السّابع الهجريّ أو بداية القرن الثامن كتاريخ لولادته

(١) انظر ترجمته في: الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب (٣٥٧/١)، الدرر الكامنة (٢٠٧/٢)، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة (٩٢/١١)، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة (٤٦٠/١)، درة الحجال (٢٥٧/١)، نيل الابتهاج بتطريز الديباج (ص: ١٦٨)، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية (٣٢١/١)، شفاء الغليل في حلّ مقفل خليل (١١٢/١)، مواهب الجليل (١٣/١)، الفكر السّامي (٢٨٦/٢)، الأعلام (٣١٥/٢).

(٢) وهذا ما دونه المصنف بخطّه، ونصّ عليه معاصروه. انظر: مواهب الجليل (١٣/١).

(٣) انظر: الدرر الكامنة (٢٠٧/٢).

(٤) انظر: تاريخ ابن قاضي شهبة (٢٨١/٢)، الدرر الكامنة (١٧٥/٢)، مواهب الجليل (١٣/١)، الفكر السّامي (٢٧٦/٢).

(٥) انظر: الدرر الكامنة (٢٠٧/٢)، نيل الابتهاج (ص: ١٦٨)، الدرر في شرح المختصر (٦٣/١).

(٦) انظر: السلوك (٢٩٥/٤)، النجوم الزاهرة (٩٢/١١)، شفاء الغليل (١١٢/١).

لما ذكر من أنه أخذ عن الشيخ أبي عبد الله ابن الحاج (٧٣٧هـ)، وكذلك لازم عبد الله المنوفي (٧٤٩هـ)^(١).

وأما نشأته:

فقد نشأ الشيخ خليل رحمته الله في بيت علم وصلاح، فقد كان والده من الأخيار، معروفًا بالصّلاح والتّقوى، وملازمًا لأهل العلم، وقد ذكر في ترجمته أنه كان حنفياً، وكان يلازم الشيخ أبا عبد الله بن الحاج صاحب المدخل والشيخ عبد الله المنوفي، وكان يصطحب خليلاً معه إلى تلك المجالس.

فكان ملازماً للدروس مع والده، وبخاصة شيخه عبد الله المنوفي، فنشأ على حب طلب العلم وتحصيله، واجتهد في ذلك، كما قال عنه أبو الفضل بن مرزوق: «تلقيت من غير واحد ممن لقيته بالديار المصرية وغيرها أن خليلاً من أهل الدين والصّلاح والاجتهاد في العلم، حتى أنه لا ينام في بعض الأوقات إلا زمناً يسيراً بعد طلوع الفجر ليريح النفس من جهد المطالعة والكتب»^(٢).

صفاته ومكانته العلمية، وثناء العلماء عليه:

كان رحمته الله ذا سيرة حميدة، مجتمعا على فضله وديانته، جامعاً بين العلم والعمل، صيّناً عفيفاً نزهاً متواضعاً، مقبلاً على شأنه حتى قيل إنه أقام عشرين سنة بمصر لم ير النيل^(٣).

(١) انظر: الديباج المذهب لابن فرحون (١/٣٥٧)، الدرر الكامنة (٢/٢٠٧)، شجرة النور الزكية (١/٣١٣).

(٢) المنزع النبيل (ص: ١٦١)، وانظر: الديباج المذهب (١/٣٥٧)، شجرة النور الزكية (١/٣٢١).

(٣) انظر: نيل الابتهاج (ص: ١٧٠)، شفاء الغليل (١/١١٣).

وله مكانة علمية مرموقة، تدلّ على قوة علمه وحذاقته فيه، فقد كان أستاذاً ممتعاً من أهل التحقيق، ثاقب الذهن أصيل البحث، مشاركاً في فنون من فقه وعربية وفرائض فاضلاً في مذهبه، صحيح النقل^(١).

واشتغل بالتأليف والتدريس، وتولّى عدّة مناصب منها:

- التدريس بالمدرسة الصّاحية بالقاهرة بعد وفاة شيخه المنوفي، فدرّس الفقه والحديث والعربية^(٢).

- ثم تولّى منصب الإفتاء بالمدرسة الشيوخية وهي أكبر مدرسة بمصر في ذلك الوقت فأفتى وأفاد^(٣).

ثناء العلماء عليه:

قال المقرئزي رحمته الله (٨٤٥هـ): «برع في الفقه وصنّف مختصراً على طريقة الحاوي في الفقه على مذهب الشافعي، وكان عبداً صالحاً»^(٤).

وقال ابن قاضي شهاب (٨٥١هـ): «وكان مكبّاً على الأشغال والاشتغال، ونخرج به جماعة وأفتى وتصدّر للإفتاء والافادة وكان خيراً عفيفاً»^(٥).

وقال ابن حجر رحمته الله (٨٥٢هـ): «شرع في الإشتغال بعد شيخه وتخرج به جماعة، ثم درّس بالشيوخية وأفتى وأفاد ولم يغيّر زي الجنديّة، وكان صيناً عفيفاً نزهاً»^(٦).

وقال ابن تغري بردي (٨٧٤هـ): «كان فقيهاً مصنفّاً، صنّف المختصر في

(١) انظر: شفاء الغليل (١/١١٤)، نيل الابتهاج (ص: ١٦٨).

(٢) انظر: السلوك لمعرفة دول الملوك (٤/٢٩٥).

(٣) انظر: الدرر الكامنة (٢/٢٠٧).

(٤) السلوك لمعرفة الملوك (٥/٢٩٥).

(٥) تاريخ ابن قاضي شهاب (٢/٢٨١)، وانظر: الدرر الكامنة (٢/١٧٥).

(٦) الدرر الكامنة (٢/١٧٥).

فقه المالكية وغيره»^(١).

وقال ابن العراقي رحمته الله (٨٢٦هـ): «تميّز وبرع وانتصب للشغل، وتخرج به جماعة، وصنف مختصراً في فقه المالكية، وكان منتصباً للإفادة والشغل والإفتاء، مشهوراً بالدين والخير والعفاف»^(٢).

وقال السخاوي رحمته الله (٩٠٢هـ): «العلامة الفقيه المدرّس المفتي شيخ المالكية ضياء الدين... وتخرج به الأعيان مع العفة والتزاهة والصيانة»^(٣).

شيوخه:

قرأ الشيخ خليل رحمته الله على جماعة من الشيوخ منهم^(٤):

- ١- أبو عبد الله محمد بن محمد العبدري الشهير بابن الحاج (٧٣٧هـ).
- ٢- أبو محمد عبد الله بن محمد بن سليمان المتوفى (٧٤٩هـ)، أخذ عنه الفقه وانتفع به، وتأثر به كثيراً.
- ٣- برهان الدين إبراهيم بن لاجين بن عبد الله الرشيد المصري الشافعي (٧٩٤هـ)، وأخذ عنه في العربية والأصول.
- ٤- ابن عبد الهادي، عبد الرحمن بن محمد بن عبد الحميد بن عبد الهادي (٧٤٩هـ) سمع منه الحديث.
- ٥- بهاء الدين، عبد الله بن محمد بن خليل المكي، ثم المصري، الشافعي (٧٧٧هـ)، وأخذ عنه الحديث وبعض كتب السنن.

(١) النجوم الزاهرة (٩٢/١١).

(٢) الذيل على العبر (١٩٧/١).

(٣) الذيل التام على دول الإسلام (٢/٥).

(٤) انظر: تاريخ ابن قاضي شهبة (٢/٢٨١)، الذبيح المذهب (ص: ٤١٣)، حسن المحاضرة

(١/٥٢٥)، الذرر الكامنة (٢/١٧٥)، مواهب الجليل (١/٢٠)، شجرة النور الزكية

(١/٢١٨).

تلاميذه:

- تخرج على يد الشيخ خليل رحمته الله جماعة من الفقهاء، منهم:
- ابن فرحون، قال عن الشيخ خليل: «جاور مكة وحج واجتمعت به في القاهرة، وحضرت مجلسه: يقرئ في الفقه والحديث والعربية»^(١).
 - بهرام بن عبدالله بن عبد العزيز بن عمر التاج أبو البقاء الدميري القاهري المالكي المتوفي سنة (٨٠٥هـ).
 - عبدالله بن مقداد بن إسماعيل، جمال الدين الأقفهسي المالكي، ويقال الأقفاسي قاضي الديار المصرية المتوفي سنة (٨٢٣هـ).
 - القاضي جمال الدين يوسف بن خالد البساطي القاهري المالكي (٨٢٩هـ).
 - عبد الخالق بن علي بن الحسين، المعروف بابن الفرات، المتوفي سنة (٧٩٤هـ)، أخذ عن الشيخ خليل، وصنف شرحاً على مختصره^(٢).

مؤلفاته:

- من أهم مصنفات الشيخ خليل رحمته الله:
- ١- التوضيح: وشرح فيه «جامع الأمهات لابن الحاجب» طبع في ستة مجلدات.
 - ٢- المختصر: في الفقه وهو الكتاب الذي بين أيدينا^(٣).
 - ٣- المناسك: وضمّنه الكلام على مناسك الحج.

(١) الديباج المذهب (٣٥٨/١).

(٢) نيل الابتهاج (ص: ١٨٧).

(٣) وقد نقل الحطّاب أنّ له على بعضه شرحاً. انظر: مواهب الجليل (٢١/١).

٤- مناقب المنوفي: جمع فيه ترجمة شيخه، قال عنه ابن حجر: «وقفت من جمعه على ترجمة جمعتها لشيخه المنوفي تدل على معرفته بالأصول أيضاً»^(١).

وفاته:

اختلف في سنة وفاته رحمته الله إلا أن أقرب الأقوال للصواب والذي عليه الأكثر أنه توفي لثلاثة عشر يوماً من ربيع الأول سنة (٧٧٦هـ)^(٢).



(١) الدرر الكامنة (٤٩/٢).

(٢) انظر: الدرر الكامنة (٢٠٧/٢)، ونيل الابتهاج بتطريز الديباج (ص: ١٦٨)، وشفاء الغليل (١١٤/١).

تحقيق عنوان الكتاب وتوثيق نسبه

تجمع النسخ التي اعتمدتها، والتي وقفت عليها، على أن كتاب الشيخ خليل بن إسحاق المالكي رحمته الله يسمى بـ«المختصر» وقد عرف بذلك في كثير من الأصول، وكل من ترجم للشيخ خليل ذكر أن من مؤلفاته مختصرا في الفقه.

قال المقرئزي رحمته الله (٨٤٥هـ): «صاحب المختصر في الفقه ... وصنف مختصرا في الفقه على طريقة الحاوي في الفقه على مذهب الشافعي»^(١).

وقال ابن حجر رحمته الله (٨٥٢هـ): «وله مختصر في الفقه مفيد، نسج فيه على منوال الحاوي»^(٢).

وقال يوسف بن تغري بردي رحمته الله (٨٧٤هـ): «وكان فقيها مصنف صنف المختصر في فقه المالكية»^(٣).

وقال السيوطي رحمته الله (٩١١هـ): «خليل بن إسحاق الجندي، أحد أئمة المالكية بالقاهرة، وصاحب المختصر المشهور»^(٤).

وقد أشار المؤلف رحمته الله في مقدمة كتابه هذا إلى ما يوحى بعنوانه، وذلك بقوله: «فقد سألتني جماعة أبان الله لي ولهم معالم التحقيق، وسلك بنا وبهم أنفع طريق مختصرا على مذهب الإمام مالك بن أنس رحمته الله مبينا لما به

(١) السلوك لمعرفة دول الملوك (٤/٢٩٥).

(٢) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (٢/٢٠٧).

(٣) النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة (١١/٩٢)، وانظر: حسن المحاضرة (١/٤٦٠).

(٤) حسن المحاضرة (١/٤٦٠).

الفتوى» فذكر رحمته أنه سُئل تأليف مختصر على مذهب الإمام مالك رحمته يبين فيه ما به الفتوى.

وقد درج النساخ على تسمية هذا الكتاب بإضافته إلى مؤلفه، فيقولون: «مختصر خليل» أو «متن الشيخ خليل» حتى اشتهر الكتاب بذلك بين الناس، وتتابع الطبعات عليه.

والذي يظهر أن التسمية الصحيحة للكتاب المجمع عليها هي: «المختصر» ويضاف لها تمة ما جاء في بعض النسخ من كونه في الفتوى على مذهب مالك بن أنس رحمته.

وقد ارتضيت هذا العنوان وأثبتته لعدة أمور:

- ١- أنه جاء في كثير من النسخ الخطية التصريح باسمه بأنه المختصر كقول: «كامل كتاب المختصر»، وقول بعضهم: «تم... المستقى بالمختصر» وقولهم: «انجز المختصر».
- ٢- أن المصنف نفسه ذكره بهذا الاسم في بعض الظرر التي في النسخة التي عليها خطه، كما في قوله: (فلهذا اقتصرت في المختصر على هذا القول).
- ٣- أن كتب التراجم تذكره بهذا الاسم.
- ٤- أنه الموافق لما ذكره المصنف في مقدمته من السؤال الموجه إليه كما سبق.

٥- أنه لا يتعارض مع ما اشتهر به الكتاب وعُرف به من أنه «مختصر خليل».

-وأما وصف المختصر بأنه: «في الفتوى بمذهب مالك بن أنس» فلأنه:
أولاً: جاء وصفه بذلك في بعض النسخ، كالنسخة (س) حيث جاء فيها:
«كتاب خليل في الفتوى بمذهب مالك بن أنس» وهي نسخة جيدة.
ثانياً: أن المؤلف نفسه وصفه بأنه مبيّن لما به الفتوى كما سبق في قوله:
«مختصراً على مذهب الإمام مالك بن أنس رحمته مبيناً لما به الفتوى»

قال الحطّاب: «مبيّن لما به الفتوى أي موضحا لما به الفتوى، أي: للقول الذي يُفتى به، وهو صفة مختصراً»^(١).

ولذلك قيل إنّه اقتصر في مختصره على القول الذي استقرت به الفتوى^(٢).
ثالثاً: أنّ المختصر وشروحه من أهمّ الكتب التي عليها مدار الفتوى في المذهب المالكي^(٣).

فلهذا الذي سبق رأيت الجمع بين العنوانين لدالتهما على مقصود الكتاب بتسمية: «المختصر» في الفتوى بمذهب مالك بن أنس رحمته الله.
وأما نسبة الكتاب لمؤلفه: فقد صارت نارا على علم، وذلك لأمر من أهمّها:

- ١- أنّ عامّة من ترجم للمؤلف ذكر أنّ له مختصراً في الفقه.
 - ٢- أنّ كلّ النسخ الخطية صرّحت بنسبة الكتاب للشيخ خليل رحمته الله.
 - ٣- تصريح طلاب الشيخ خليل رحمته الله بنسبة الكتاب له، ووضعهم شروحا عليه.
 - ٤- نقولات أهل العلم الكثيرة عن الكتاب والإحالة عليه وذكر بعض صنيع الشيخ خليل رحمته الله فيه كقولهم: «وعلى الأول منها اقتصر الشيخ خليل في مختصره» وقولهم: «وعلى هذا مشى الشيخ خليل في مختصره» وقولهم: «وهو خلاف ما شهّره في مختصره»... الخ.
- فهذا كلّ يدلّ على إثبات نسبة الكتاب لمؤلفه رحمته الله.



(١) مواهب الجليل (٣٢/١).

(٢) انظر: تحبير المختصر (٦٩/١)، الفكر السامي (٢٨٦/٢).

(٣) انظر في المعتمد من الكتب والفتوى في مذهب المالكية: نظم البوطليحية للغلاوي: (ص: ٧٨).

وصف النسخ الخطية

للكتاب نسخ خطية كثيرة جدًا، تحتفظ خزائن المخطوطات بالمثلثات منها، وقد انتخبت منها ست نسخ خطية:

النسخة الأولى: نسخة دار الكتب المصرية.

هي نسخة قديمة بعضها بخط المصنف رحمته الله، وهي من محفوظات دار الكتب المصرية^(١)، وبها تملك باسم محمد الطناحي، وكتب في أولها: مختصر الشيخ خليل غالبه بخط مؤلفه رحمته الله ونفعنا به.

وكتب على يسار النسخة: هذا الكتاب بعضه بخط مؤلفه الشيخ الإمام العالم العلامة العمدة شيخ المذهب خليل بن إسحاق المالكي نفعنا الله ببركاته وبركات علومه في الدين والدنيا والآخرة، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلّم.

وتكملته بخط الشيخ برهان الدين الدفري^(٢) المالكي تغمده الله برحمته. وهي نسخة ناقصة فلم يوجد منها إلا قرابة (١٥) لوحة من بداية المتن، من قول المصنف: (يقول العبد الفقير) إلى قوله: (وخطبتان قبل الصلاة، وأقلهما مسمّى) مع وجود سقط بين ذلك، وفيها مواضع تخالف جميع ما هو موجود اليوم من نسخ المختصر؛ من حيث التقديم والتأخير، واستبدال بعض العبارات بأخرى مماثلة لها، مما يشعر بأنها مسودة الكتاب. وقد قابلتها بالأصل الذي اعتمدته، وأثبت جميع الفروق في الهامش.

(١) والفضل بعد الله تعالى في الحصول على هذه النسخة يعود للشيخ صالح الأزهرى -حفظه الله- الذي بذل جهدا كبيرا في الكشف عنها ثم بعد ذلك تكرم بها، فجزاه الله خيرا وبارك فيه.

(٢) هو الفقيه برهان الدين إبراهيم بن محمد بن عبد الله الدفري ولد سنة (٨١٧هـ) تفقه بالزوين بن طاهر وغيره، له شرح على الرسالة ومختصر ابن الحاجب، توفي سنة (٨٧٧هـ). انظر: الضوء اللامع (١/١٢٧)، نيل الابتهاج (ص: ٦٥)، شجرة النور الزكية (١/٣٧١).

ومما يدلّ على أنّها نسخة عليها خطّ المصنّف أمور:

١- ما جاء مصرّحاً به في أول المخطوط من أنّها نسخة عليها خطّ المصنّف، وتكملت بها بخطّ الدفري.

٢- التصرّف في النسخة بالضرب والتّصحیح واستبدال بعض العبارات بعبارات أخرى مقارنة لها، وهذا الصّنيع لا يكون إلا لمن له حقّ التصرف في الكتاب.

٣- تصريح الشّراح وعزوهم لبعض الألفاظ، وذكرهم أنّها وجدت كذلك بخطّ المصنّف، وهو ما يطابق ما في هذه النسخة تماماً، ومن ذلك:

* قول التتائي (٩٤٢هـ) «وفي طرّة نسخة المصنّف بخطّه: (قلت: من كأولاه؛ ليشمل الثانية والثالثة)»^(١)، وهو مافي هذه النسخة (الوجه/٢٣).

* ما ذكره الخطّاب (٩٥٤هـ) عند قوله: (كقعوده بثالثة): «وفي بعض النسخ بثالثة بغير ضمير وهي أحسن، إلا أنه إذا قعد في الثالثة في نفس الأمر التي هي الرابعة في اعتقاده فإنهم يقومون كما يفعلونه معه في جلوسه الأول، وفي نسخة الشارح: (كقعوده بثانيته)، وقال بعضهم: إنّ ذلك في النسخة التي بخطّ المصنّف»^(٢)، وهو مافي هذه النسخة (الوجه/٢٢).

٤- التّشابه الكبير بين بعض الطّور في النسخة التي عليها خطّ المصنّف وبين ما ذكره تلميذه بهرام في شروحه ممّا يدلّ على استفادته منه، ومن ذلك مثلاً:

أ- قول الشيخ خليل في طرّته: «لا إشكال فيه إن ثوت الحيض لتأكّده، وأمّا إن نوت الجنابة ناسية للحيض كما ذكر هنا، قول ابن القاسم: وهو ظاهر المذهب، وإن كان ابن جلاب قال في: (وحيض وإن اغتسلت للجنابة

(١) جواهر الدّرر (٢/٢٥٢).

(٢) مواهب الجليل (٢/٣٤٥).

ولم تذكر الحيض فقولان) قيل لا يجزئها قاله سحنون وهو المشهور، وقيل يجزئها لأنه فرض عن فرض «(١/١٥)».

-وقول الشيخ بهرام: «لا إشكال في الإجزاء إذا نوت بغسلها الحيض والجنابة، وكذا إذا نوت الجنابة ناسية للحيض على المشهور، ابن يونس: وهو مذهب المدونة خلافاً لسحنون؛ لأن موانع الحيض أكثر، والمنصوص أيضاً لإجزاء إذا نوت الحيض ناسية للجنابة، وخرج الباقي عدم الإجزاء، وأما إذا نوى الجنابة والجمعة فنص في المدونة على الإجزاء، وظاهر الجلاب عند الأكثر عدم الإجزاء، ولا خلاف في الإجزاء إذا نوى الجنابة والنيابة عن الجمعة»^(١).

ب- قول الشيخ خليل في طرته: «قوله: (ولا تجب عليه) أي الجمعة... هذا ظاهر المدونة والموطأ، وأطلق بعض المتأخرين وجوب ذلك، وعلل ذلك بأن واليها مستوطن، فالجمعة واجبة عليه، وإذا وجب على...» (الوجه/٢٨).

-وقول الشيخ بهرام: «قوله: (ولا تجب عليه) قال في المدونة: ولا جمعة على الإمام المسافر، عياض: وهو ظاهر الموطأ، وأطلق بعضهم عليه الوجوب، قال: لأن الجمعة تجب على واليها؛ لأنه مستوطن، وإذا وجبت على الوالي فتجب على مستنبيه، وردّه عليه»^(٢).

٥- التصريح بضمير المتكلم في بعض التعليقات كقول الشيخ خليل: «والذي يأتي على أصل ابن القاسم في المدونة عدم الجواز، لأنهم إن قدموا العشاء لزم منه الجمع أول الوقت، وليس ذلك مذهب ابن القاسم، وإن آخروا العشاء لزم الفصل بين المغرب والعشاء، فلهذا اقتصر في المختصر على هذا القول» (الوجه/٢٧).

(١) تحبير المختصر (١/١٧٩).

(٢) تحبير المختصر (١/٤٩٥).

وقوله: «ويلزم على ما قاله المازري أن ظاهر المذهب الإجزاء، لأن ظاهر المذهب التعرّض للركعات وفيه نظر، فلهذا ذكرت أن في المسألة ترددا ولم أجزم بشيء» (الوجه/٢٦).

النسخة الثانية: نسخة الأسكوريال.

وهي نسخة محفوظة في مكتبة دير الأسكوريال بأسبانيا برقم (٢١٤)، وتقع ضمن مجموع يحوي عدّة مؤلفات، يبدأ مختصر الشيخ خليل فيها من اللوحة (٢٢) إلى اللوحة (٨١) وهي نسخة تامة كتبت بخط مغربي.

تاريخ نسخها: سنة (٨١١هـ).

ناسخها: محمد بن عبد العزيز بن محمد بن عبد العزيز المعروف بالحاج عزوز الصنهاجي المكناسي^(١).

وعدد أوراقها: (٦٠) ورقة

عدد أسطرها: (٢٨) سطرا.

وفي السطر قرابة: ١٥ كلمة.

وقد كتب على غلاف هذه النسخة: كتاب مجموع الدرر المسمّى بـ: «المختصر» تأليف الشيخ الفقيه العالم خليل بن إسحاق بن يعقوب المالكي المصري الشهير بابن الجُندي رَحِمَهُ اللهُ وَرَضِيَ عَنْهُ.

وهي نسخة تامة، وعليها تصحيحات، ومقابلة على غيرها، وبعض مواطنها يُقرأ بصعوبة لعدم ظهورها.

(١) جاء في نيل الابتهاج بتطريز الديباج (ص: ٥٢٣): «قال ابن غازي: الشيخ الذكي المتفتن الحجة الحاج الرحلة أبو عبد الله، جوّد القرآن على الأستاذ ابن جابر، وحفظ الحديث والتاريخ ونبغ في الطب، وارتحل للشرق ولقي به جماعة من الأعلام وأخذ عنهم كالإمام الحفيد وغيره، ورجع لبلده مكناسة وانتفع به شيخنا القوري كثيرا... مشيخته: أخذ عن الأستاذ ابن جابر تجويد القرآن والحديث والتاريخ والطب، وعن ابن مرزوق الحفيد، وعن جماعة من أعلام المغرب والمشرق».

وقد جعلت هذه النسخة هي الأصل لعدة أمور:

- ١- لأنها نسخة متقدمة.
 - ٢- لخلوها من بعض الزيادات التي يجزم أنها ليست من وضع المصنف كباب «المقاصّة» ممّا يشير إلى عناية ناسخها.
 - ٣- أنها نسخة مقابلة وعليها تصحيحات.
 - ٤- أنّ كثيرا من المواضع المشكّلة في النسخ الأخرى، والتي نُصّ في بعض الشروح على ما في نسخة المصنّف، يكون ما في هذه النسخة موافقا لها.
 - ٥- أنّ ناسخها من طلاب ابن مرزوق الحفيد وقد وصفه في إجازة له بخطه بقوله: «السيد الفقيه النجيب المحضّل الحاج المبرور . . . الراوية الرحلة المسند المكثر الأكمل» كما صرّح أيضا بأنّه حدثه بشرحه على مختصر خليل.
- النسخة الثالثة: نسخة القاهرة.
- وهي نسخة تامّة قديمة كتبت بخط واضح، وكتبت فصولها وأبوابها باللون الأحمر، وهي من مصوّرات مركز جمعة الماجد برقم (٥٣٤٢١٨). ناسخها: لا يعرف.
- تاريخ نسخها: اختلف هل هو يوم الخميس المبارك من رجب من شهور سنة ٨٠٠ للهجرة أو ٩٧٨ هـ لا احتمال للرسم للتاريخين.
- عدد أوراقها: (٢٢٧) ورقة.
- عدد أسطرها: ١٥ سطرا.
- وفي السطر قرابة ١٢ كلمة.
- وقد رمزت لها بالحرف (أ).
- النسخة الرابعة: النسخة الأزهرية الأولى.
- وهي نسخة تامّة، كتبت بخط واضح ملون، وضبطت بالشكل، وهي من محفوظات المكتبة الأزهرية بالرقم العام (٨٣٢١)، والرقم الخاص (٦٨٧).
- ناسخها: أحمد بن محمد بن عبد الله الدميري.

تاريخ نسخها: (٨٥٥هـ).

وقد جاء في خاتمتها: «وكان الفراغ من نسخه يوم الأحد المبارك غالب صفر المبارك سنة خمس وخمسين وثمانمائة».

عدد أوراقها: (١٣١) ورقة.

عدد أسطرها: ١٩ سطرا.

وفي السطر قرابة ١٤ كلمة.

وقد رمزت لها بالحرف (ز)، وهي نسخة مقابلة على نسخة معتبرة، وعليها تصحيحات كذلك، فقد جاء في آخرها: «بلغ مقابلة عن النسخة التي كتبت عنها وهي نسخة معتبرة بحسب الطاقة بحمد الله وعونه».

النسخة الخامسة: نسخة باريس.

وهي من محفوظات المكتبة الوطنية بباريس ضمن مجموع برقم (١٠٧٧/١)، وهي نسخة شبه تامة، إذ فيها سقط بمقدار ورقتين، من قول المصنّف: «أنهما لم يزالا يسمعان» إلى قوله: «إن فرّ لدار الحرب» وقد كتبت بخط أندلسي واضح وجميل.

ناسخها: محمد ابن أبي القاسم بن محمد بن يعيش الجذامي.

تاريخ نسخها: (٨٧٨هـ).

جاء في آخرها: «كمل بحمد الله وعونه ليلة السابع عشر من شعبان عام سبعة وسبعين وثمانمائة».

عدد أوراقها: (١١٦) ورقة.

عدد أسطرها: ٢٣ سطرا.

وفي السطر قرابة: ١٣ كلمة.

وهي نسخة مقابلة وعليها تصحيحات.

وقد رمزت لها بالحرف (س).

النسخة السادسة: النسخة الأزهرية الثانية.

وهي بالرقم الخاص (٢٦٤٠) والعام (٩٤٦٦٣) وهي أحسن النسخ من حيث الضبط والإتقان، فقد كتبت بخط جميل جدًا، وملون، ومعتنى بها عناية فائقة، وعليها حاشية نفيسة، كتبت الأجزاء الثلاثة على نسق واحد. وقد كتب على طرّتها: «الجزء الأول من متن سيدي خليل على مذهب الإمام مالك رَحِمَهُ اللهُ، أوقف وحبس هذه النسخة المباركة المحتوية على أربعة أجزاء المرحوم الحاج محمد بن سعيد التلمساني على رواق المغاربة بالأزهر، عمره الله بأهله، آمين».

وقد اعتمدت عليها في ضبط النص بالشكل وذلك لإتقانها ونفاستها، كما نقلت من حاشيتها تعليقات، ورمزت لها بالحرف (م).
ناسخها: موسى بن محمد القليبي^(١).

تاريخ نسخها: (١٠٥٢هـ).

عدد أوراقها: ١٠٩٣ ورقة، مقسمة على ثلاثة أجزاء.
وأما الجزء الرابع منها فهو مغاير للأجزاء الثلاثة وهو دونها في الضبط، وهو محفوظ برقم (٢٦٧٦) خاص، وبرقم (٩٤٦٩٩) عام.
وناسخه: هو محمد بن محمد البنوفري.

وقد جاء في خاتمته: «وكان الفراغ من كتابته يوم الجمعة المبارك غرة شهر ذي الحجة الحرام من شهور سنة (١٠٥٢هـ)».

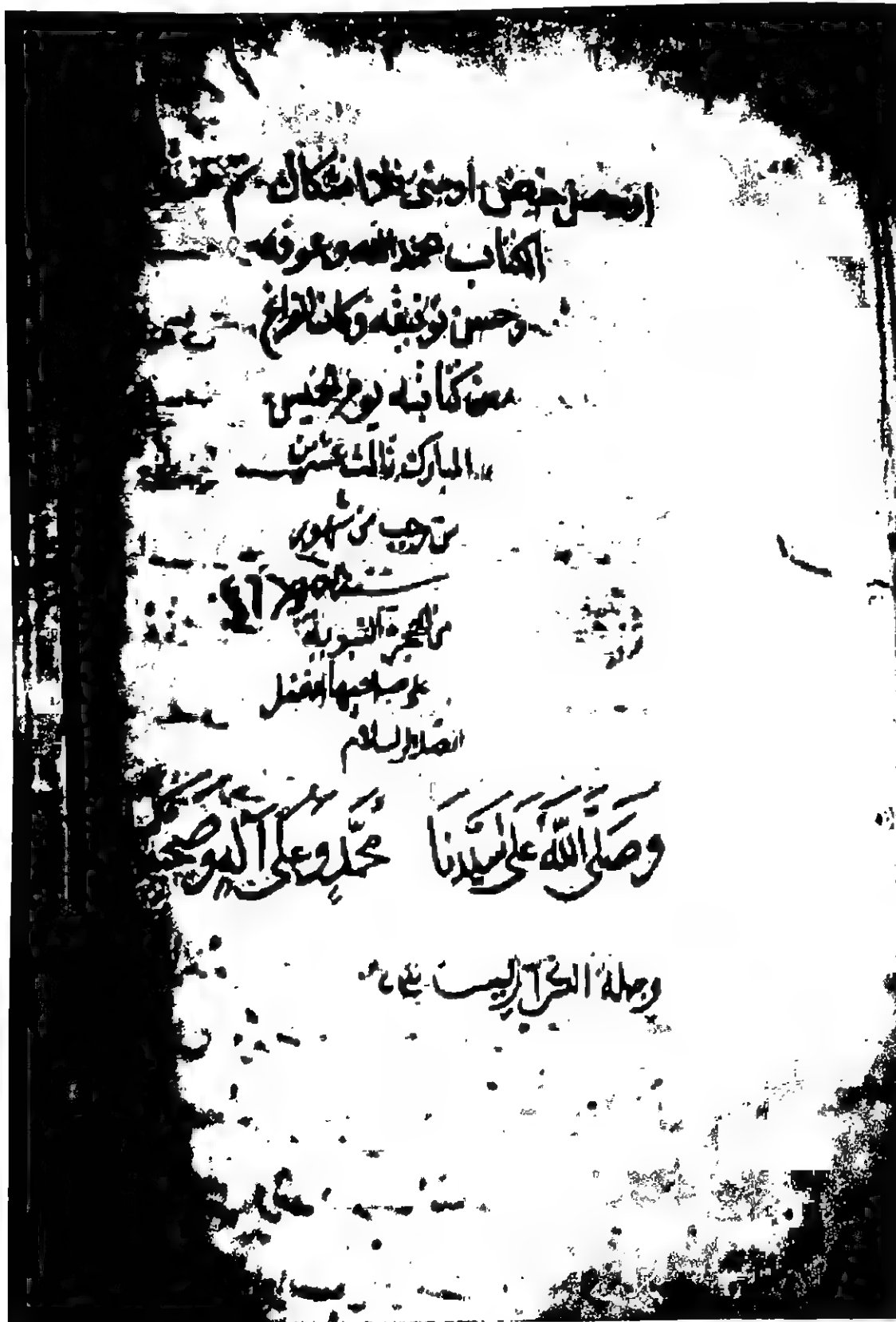
عدد أوراقها: ١٧٨ ورقة.

عدد أسطرها: ١٩ سطرا.

وفي السطر قرابة ١٤ كلمة.

(١) هو: أبو عمران موسى بن محمد بن موسى بن يوسف القليبي العمري المالكي، أخذ عن النور الأجهوري وهو من أجل تلامذته، وتصلر للإقراء والإفتاء في حياته، له عدة مصنفات منها: التحفة القليبية في حلّ الألفاظ القرآنية. انظر: شجرة النور الزكية (١/٤٤١).

نماذج من المخطوطات



صورة الصفحة الأخيرة من النسخة (أ)

بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله
 قِفُوا الْعَبْرَ الْمَضَكِرَ لِحِمَّةِ
 رَبِّهِ الْمُنْكَسِرِ خَاكِرٍ لِفَلَةِ
 الْعَمَلِ وَالْتَفَوِي خَلِيلٍ لِشَقَافِ
 نَزِيغُفُوبِ الْمَالِكِيِّ عَمَّا لَلَّ

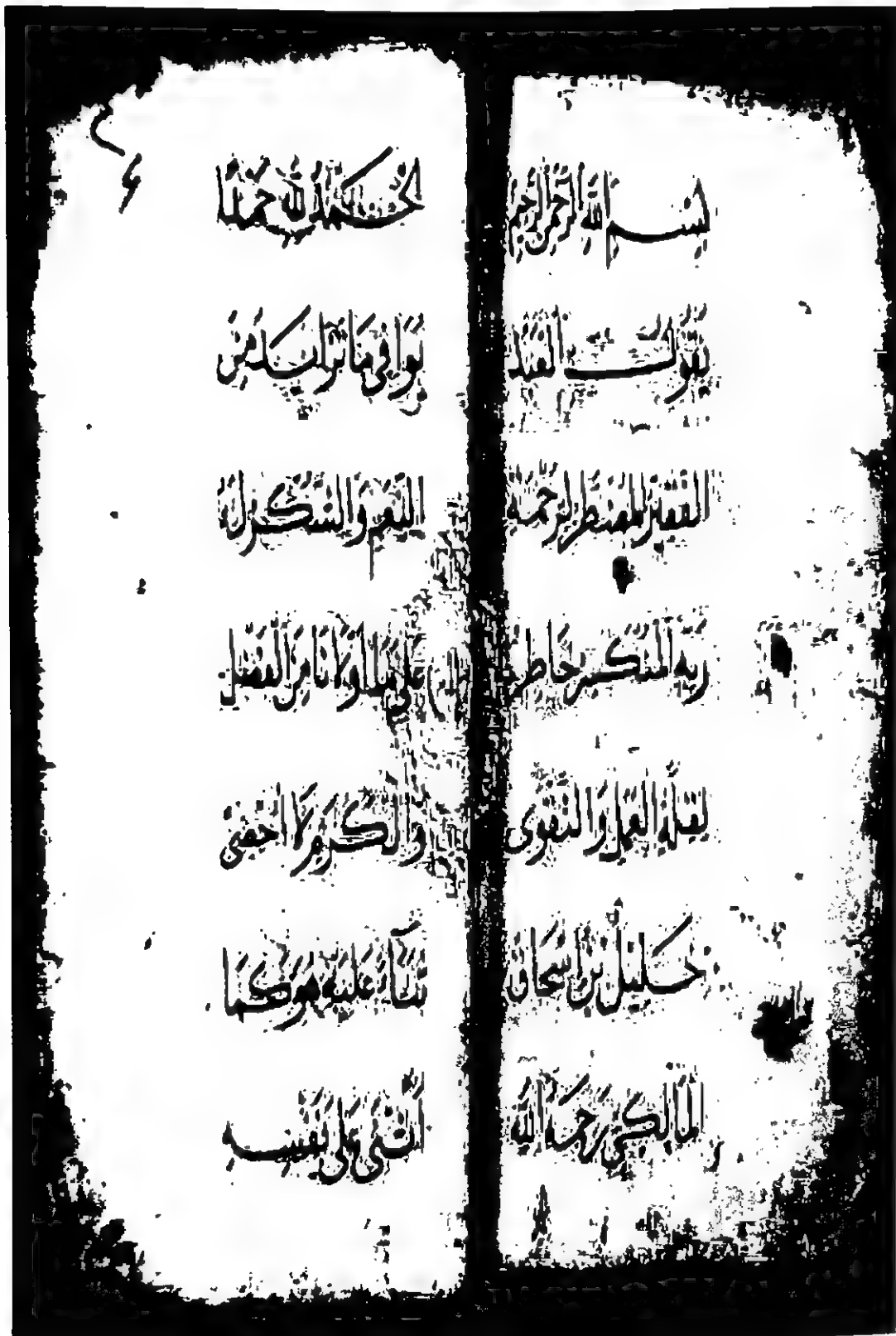
الْحَمْدُ لِلَّهِ حَمْدًا تَوَافِي مَا تَرَايَ مِنَ النِّعَمِ وَالشُّكْرُ لَهُ عَلَى
 مَا أَوْفَاكَ مِنَ الْبُخْلِ وَالْكَرَمِ يَا أَحْسَنَ شَيْءٍ عَلَيْهِ هُوَ كَمَا أَتَى عَلَى
 نَبِيِّهِ وَيُحْمِلُهُ الْكِبَرُ وَيُغَاثِبُهُ جَمِيعُ الْأَحْوَالِ وَحَالِ الْجُلُودِ
 يَا نَسْرَجَ رَمْسِهِ وَالصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ عَلَى مُحَمَّدٍ سَيِّدِ الْعَرَبِ وَالْعَجَمِ
 الْمُبْعُوثِ لِمَا سَرَّاهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَآزْوَاجِهِ وَخَيْرَتِهِ
 وَامَّةِ أَجْزَلِ الْأُمَمِ **وَالْعَمَلُ** فَمَنْ سَأَلَتْهُ جَمَاعَةُ أَبَاكَ اللَّهُ يَدْعُو
 مَعَالِمَ التَّوْفِيقِ وَيَسْأَلُكَ بِمَا أَنْبَغَ كَسْرِيْفُشَ فَمَنْ حَصَرَ عَلَى مَنْ هَبَلَا
 بِمَا نَسَرَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى مَبِينًا لِمَا بَابِ الْفَتَوَى فَمَنْ جَمَعَتْ مَوَالِمُ بَعْدِ
 مَا اسْتَخَارَ وَمَشِيرَ ابْنِهَا الْمَرْوَنَةَ وَيَأْتِي إِلَى اخْتِلَافِ شَارِحِيهَا
 مَعَهَا وَيَأْتِي اخْتِلَافَ الْخَمِي كَزَاكَانِ بِصِغَةِ الْبَعْلَاءِ لِكَا اخْتِلَافِ
 هُوَ بِنَعْسِهِ وَيَأْتِي اسْمُ فَرْكَ اخْتِلَافِ مَرْحَلَاءِ وَيَأْتِي رَجِيمَ بَرِيْئِ
 كَرْكَ وَبِالْكُضُومِ رَارْ شَرْكَ كَرْكَ وَيَأْتِي الْفَوَالِ الْهَارِيْ كَرْكَ وَحَيْثُ
 فَلَتْ خِلَافٌ فَرْكَ لِّلَا اخْتِلَافِ فِي التَّشْفِيرِ وَحَيْثُ ذَكَرْتُ فَوَلِيْنَ
 أَوْ أَوْفَاكَ لَعْنُكَ لَعْنُكَ كَمَا عَمِيَ فِي الْبَرِّ عَلَى أَرْجِيْنَةٍ مِنْ صَوْصَةٍ قِ
 اعْتَبَرُ مِنَ الْمَجَاهِمِ مَبْعُومِ الشَّرْكَ جَفَكَ وَأَشِيرَ بَصَحَ أَوْ اسْتَحْمَنَ

٢١٩

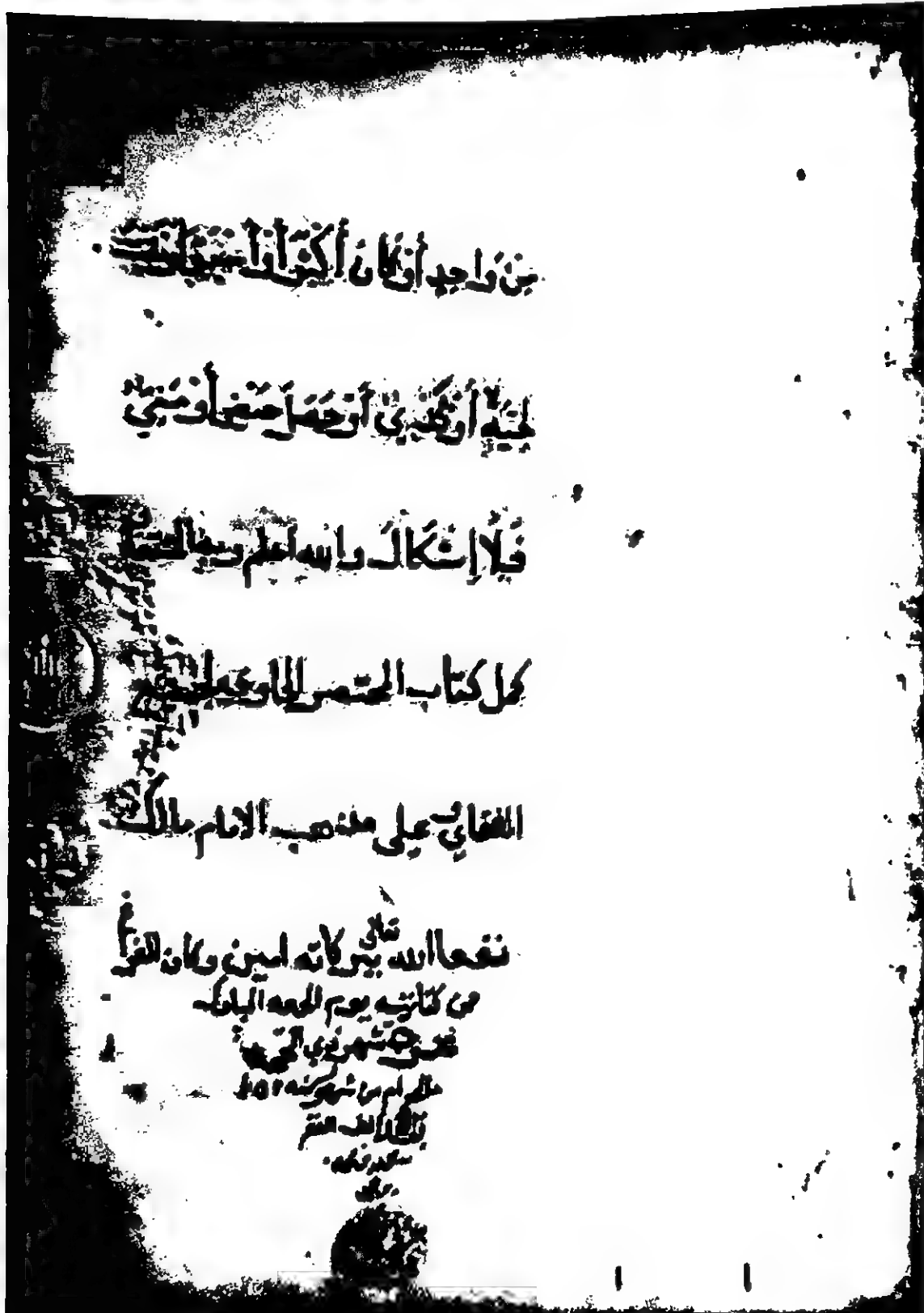
بشبهة كحكمي من الدنيا **و** انما القيد من كسمل مع مرتاق
غيره وكيعود به مع النصراني وسواهما ملة وقحكم من الكفار
الحكم المسلم ان لم ياب بعض ايام ان يسلم بعضهم بكذلك ان لم يكونوا
كتابين **و** اراي حكمهم **و** ان جعل تاخر موته **و** وقفه النعم
للحمل **و** مال البغود للحكم موته **و** از مات موروثه فدر حيا وميتا
ووقف المشكوك **و** از مضت مدة التعيير فكا لجعل كرات
زوج وام واخت واب مبغود وعلى حياته من ستة وموتة كذلك
وتعول ثمانية وتضرب الزوج باربعة وعشرون للزوج تسعة
وللام اربعة ووقف الباقي باثني عشره حي وللزوج ثلاثة وللاب
ثمانية او موته او مضى التعيير فللاخت تسعة وللام اثنان
و **للخنثى** المشكل نصف نصيبه كرواثنى نصيب المسلمة
على التقديرين ثم تضرب الوفا والكل في حال الخنثى وتأخذ
من كل نصيب من اثني النصف واربعة الربع وما اجتمع من نصيب
كل كثر وخنثى وان كثر من اثني والثانية من ثلاثة فتضرب
براثني في هاتر في حال الخنثى في الزكوة ستة **و** وان وثلاثة
بنصيبها خمسة **و** كذلك غير **و** خنثيين وعاصب باربعة
احوال تنتهي اربعة وعشرين لكل اجر عشر وللعاصب اثنان
فان بالزواج او كان اكثر او اسبق او نبئت كحمة او ثوب او
حصل حيض او مني فللاشكال والله اعلم

كامل بحمد الله وعونه ليلة السابع عشر من شعبان
عام سبعة وسبعين وثلاثمائة وكتبه محمد بن القاسم
بن محمد بن عيسى الجزامي رحمه الله بغير تلمذة من سيد الله

صورة الصفحة الأخيرة من النسخة (م)



صورة الصفحة الأولى من النسخة (م)



صورة الصفحة الأخيرة من النسخة (م)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ^(١)

صَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ
وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً^(٢)

[يَقُولُ^(٣) الْفَقِيرُ الْمُضْطَرُّ لِرَحْمَةِ رَبِّهِ، الْمُنْكَسِرُ خَاطِرُهُ لِقَلَّةِ الْعَمَلِ وَالتَّقْوَى
خَلِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ^(٤) الْمَالِكِيُّ]^(٥):

الْحَمْدُ لِلَّهِ حَمْدًا يُؤَافِي مَا تَزَايَدَ مِنَ النِّعَمِ، وَالشُّكْرُ لَهُ عَلَى مَا أَوْلَانَا مِنَ
الْفَضْلِ وَالْكَرَمِ، لَا أُحْصِي ثَنَاءً عَلَيْهِ هُوَ كَمَا أَثْنَى عَلَى نَفْسِهِ، وَنَسْأَلُهُ اللَّطْفَ
وَالْإِعَانَةَ فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ، وَحَالِ حُلُولِ الْإِنْسَانِ فِي رَمْسِهِ.

وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى [مُحَمَّدٍ]^(٦) سَيِّدِ الْعَرَبِ وَالْعَجَمِ، الْمَبْعُوثِ لِسَائِرِ
الْأُمَمِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ وَأَزْوَاجِهِ^(٧) وَأُمَّتِهِ أَفْضَلِ الْأُمَمِ.
أَمَّا بَعْدُ^(٨):

* قف

فَقَدْ سَأَلَنِي جَمَاعَةٌ -أَبَانَ اللَّهُ لِي وَلَهُمْ مَعَالِمُ التَّحْقِيقِ، وَسَلَكَ بِنَا [وَبِهِمْ]^(٩)
أَنْفَعَ طَرِيقٍ- مُخْتَصِرًا عَلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، مُبَيِّنًا لِمَا بِهِ
الْفَتْوَى، فَأَجَبْتُ سُؤَالَهُمْ بَعْدَ الْإِسْتِخَارَةِ، مُشِيرًا:

(١) في (ز): قال الشيخ الإمام العالم العلامة، نفعا الله ببركته نحن والمسلمون.

(٢) سقطت من (أ) و(ز) و(م).

(٣) في (أ) و(س) و(م) زيادة: العبد.

(٤) في (س): بن يعقوب.

(٥) ما بين معقوفتين سقط من الأصل، والمثبت من (أ) و(ز) و(س) و(م).

(٦) سقطت من الأصل: والمثبت من (أ) و(ز) و(س) و(م).

(٧) في (أ) و(س) زيادة: وذريته.

(٨) في (ص) و(أ) و(ز) و(س) و(م): وبعد.

(٩) سقطت من الأصل: والمثبت من (ص) و(أ) و(س) و(م).

- بـ «فِيهَا» لِلْمُدَوَّنَةِ.
- وَبِ «أَوَّل» إِلَى اخْتِلَافٍ شَارِحِيهَا فِي فَهْمِهَا.
- وَبِ «الِاخْتِيَارِ» لِلْخِيَمِيِّ، لَكِنْ إِنْ كَانَ بِصِغَةِ الْفِعْلِ فَذَلِكَ لِاخْتِيَارِهِ هُوَ فِي^(١) نَفْسِهِ، وَبِالِاسْمِ فَذَلِكَ لِاخْتِيَارِهِ مِنَ الْخِلَافِ.
- وَبِ «التَّرْجِيحِ» لِابْنِ يُونُسَ كَذَلِكَ.
- وَبِ «الظُّهُورِ» لِابْنِ رُشْدٍ كَذَلِكَ.
- وَبِ «الْقَوْلِ» لِلْمَازَرِيِّ كَذَلِكَ.
- وَحَيْثُ قُلْتُ «خِلَافٌ» فَذَلِكَ لِلِاخْتِلَافِ فِي التَّشْهِيرِ.
- وَحَيْثُ ذَكَرْتُ «قَوْلَيْنِ» أَوْ «أَقْوَالًا» فَذَلِكَ لِإِعْدَمِ إِطْلَاعِي فِي الْفَرْعِ^(٢) عَلَى أَرْجَحِيَّةٍ مَنْصُوصَةٍ.
- وَأَعْتَبَرْتُ مِنَ الْمَفَاهِيمِ مَفْهُومَ الشَّرْطِ فَقَطْ^(٣).
- وَأَشِيرُ بِ «صَحَّحَ» أَوْ «اسْتُحْسِنَ» إِلَى أَنَّ شَيْخًا^(٤) غَيْرَ الَّذِينَ قَدَّمْتُهُمْ صَحَّحَ هَذَا أَوْ اسْتَظْهَرَهُ.
- وَبِ «التَّرَدُّدِ» لِتَرَدُّدِ الْمُتَأَخِّرِينَ فِي النَّقْلِ أَوْ لِإِعْدَمِ نَصِّ الْمُتَقَدِّمِينَ.
- [وَبِ «لَوْ» إِلَى خِلَافٍ^(٥) مَذْهَبِيَّ^(٦)].

* نصف

(١) فِي (أ): مِنْ.

(٢) فِي (أ): الْفُرُوعُ.

(٣) وَرَبَّمَا اعْتَبَرْتُ مَفْهُومَ الْحَصْرِ كَقَوْلِهِ: (إِنَّمَا يَجِبُ الْقِسْمُ لِلزَّوْجَاتِ فِي الْمَبِيتِ) وَمَفْهُومُ الْغَايَةِ كَقَوْلِهِ: (وَالْمَبْتُوتَةُ حَتَّى يُولَجَ بِالْغِ قَدْرَ الْحَشْفَةِ بِلَا مَانِعٍ)، وَمَفْهُومُ الْإِسْتِثْنَاءِ فِي الْإِجَابِ كَقَوْلِهِ: (وَمَا ذَكَى وَجَزْؤُهُ إِلَّا مُحَرَّمُ الْأَكْلِ) انْظُرْ: مَوَاهِبُ الْجَلِيلِ (١/٣٧)، وَكَشَفُ الْمَصْطَلَحَاتِ الْفَقْهِيَّةِ مِنْ خِلَالِ مُخْتَصَرِ خَلِيلٍ (ص: ٧٩).

(٤) يَقُولُ الْخَرَشِيُّ: «وَدَخَلَ الْمُؤَلِّفُ فِي قَوْلِهِ شَيْخًا - بِدَلِيلِ اسْتِقْرَاءِ كَلَامِهِ أَنَّهُ يَشِيرُ لِاسْتَظْهَارِ نَفْسِهِ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ» شَرْحُ الْخَرَشِيِّ (١/٩٤).

(٥) فِي (أ) اخْتِلَافٌ.

(٦) سَقَطَتْ مِنْ: (ص) وَ(ز).



وَاللَّهُ أَسْأَلُ أَنْ يَنْفَعَ بِهِ مَنْ كَتَبَهُ، أَوْ قَرَأَهُ أَوْ حَصَّلَهُ أَوْ سَعَى فِي شَيْءٍ مِنْهُ،
وَاللَّهُ يَعْصِمُنَا مِنَ الزَّلَلِ، وَيُؤَفِّقُنَا فِي الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ.

* قف

ثُمَّ أَعْتَذِرُ لِذَوِي الْأَلْبَابِ مِنَ التَّقْصِيرِ الْوَاقِعِ فِي هَذَا الْكِتَابِ، وَأَسْأَلُ بِلِسَانِ
التَّضَرُّعِ وَالْخُشُوعِ وَخِطَابِ التَّذَلُّلِ وَالْخُضُوعِ أَنْ يُنْظَرَ بَعَيْنِ الرِّضَا وَالصَّوَابِ،
فَمَا كَانَ مِنْ نَقْصٍ كَمَلُّوهُ، وَمِنْ خَطَاٍ أَصْلَحُوهُ، فَقَلَمًا يَخْلُصُ مُصَنَّفٌ مِنَ
الْهَفَوَاتِ، أَوْ يَنْجُو مُؤَلَّفٌ مِنَ الْعَثَرَاتِ.



(بَابُ)

* نف ○ يُرْفَعُ الْحَدَثُ وَحُكْمُ الْخَبَثِ ^(١) بِالْمُطْلَقِ، وَهُوَ: مَا صَدَقَ عَلَيْهِ اسْمُ مَاءٍ بِلَا قَيْدٍ، وَإِنْ:

١- جُمِعَ مِنْ نَدَى.

٢- أَوْ ذَابَ بَعْدَ جُمُودٍ ^(٢).

٣- أَوْ كَانَ:

أنسام المياه

● سُورَ بِهِيمَةٍ.

● أَوْ حَائِضٍ.

● أَوْ ^(٣) جُنْبٍ.

● أَوْ فَضْلَةَ طَهَارَتَيْهِمَا.

٤- أَوْ كَثِيرًا خُلِطَ بِنَجَسٍ لَمْ يَتَغَيَّرْ ^(٤).

٥- أَوْ شُكٌّ فِي مُغَيَّرِهِ هَلْ يَضُرُّ.

٦- أَوْ تَغَيَّرَ:

● بِمُجَاوَرَةٍ ^(٥) وَإِنْ بِدُهْنٍ لَاصَقَ ^(٦).

● أَوْ بِرَائِحَةٍ قَطْرَانٍ وَعَاءٍ مُسَافِرٍ.

● أَوْ بِمُتَوَلِّدٍ مِنْهُ.

● أَوْ بِقَرَارِهِ كَمِلْحٍ.

(١) في (أ): الجنب.

(٢) في (أ) و(ز) و(م): جموده.

(٣) في (ز): وَ.

(٤) في (ص) و(أ) و(ز) و(س) و(م): يُغَيَّرُ.

(٥) في (أ): بمجاورته.

(٦) الرَّاجِحُ أَنَّ التَّغْيِيرَ بِالذَّهْنِ الْمَلِصِّ لِسَطْحِ الْمَاءِ يَضُرُّ. انظر: الشَّرح الكبير للدردير (١/٣٥).

• أَوْ بِمَطْرُوحٍ وَلَوْ قَصْدًا، مِنْ تُرَابٍ أَوْ مِلْحٍ.

○ وَالْأَرْجَحُ السَّلْبُ بِالْمِلْحِ.

○ وَفِي الْإِتِّفَاقِ عَلَى السَّلْبِ بِهِ إِنْ صُنِعَ تَرَدُّدٌ.

لَا يُمْتَفَرِّقُ لَوْنًا أَوْ طَعْمًا أَوْ رِيحًا بِمَا يُفَارِقُهُ غَالِبًا مِنْ ظَاهِرٍ أَوْ نَجِسٍ:

• كَذَهْنٍ خَالِطٍ.

• أَوْ بُخَارٍ مُصْطَكِيٍّ^(١).

■ وَحُكْمُهُ كَمُغْيَرِهِ^(٢).

■ وَيَضُرُّ بَيْنَ تَغْيِيرٍ:

• بِحَبْلِ سَانِيَةٍ.

• كَغَدِيرٍ بِرَوْثٍ مَاشِيَةٍ.

• أَوْ بِئْرٍ بِوَرَقٍ شَجَرٍ أَوْ تِبْنٍ^(٣).

○ وَالْأَظْهَرُ فِي بئْرِ الْبَادِيَةِ بِهِمَا الْجَوَارُ.

○ وَفِي جَعْلِ الْمُخَالِطِ الْمُوَافِقِ كَالْمُخَالِفِ نَظَرٌ.

○ وَفِي التَّطْهِيرِ بِمَاءٍ جُعِلَ فِي الْقَمِ قَوْلَانِ.

■ وَكُرْهٌ:

١- مَاءٌ مُسْتَعْمَلٌ فِي حَدَثٍ.

○ وَفِي غَيْرِهِ تَرَدُّدٌ.

٢- وَيَسِيرٌ كَأَنِّيَّةٍ وَضُوءٍ وَغُسْلٍ بِنَجَسٍ لَمْ يُغَيَّرِ.

٣- أَوْ^(٤) وَلَعَ فِيهِ كَلْبٌ.

(١) المصطكي: بفتح الميم وضمتها: العلك الرومي، انظر: تهذيب اللغة (٢٦/١٠). ولو قال

المصنف **كَلْبٌ**: (أو بخار كمصطكي) لكان أوضح وأشمل، إلا أن يقال: إن كاف (كدهن)

الداخل على بخار داخل على المضاف إليه وهو مصطكي. انظر: حاشية العدوي (٧٠/١).

(٢) في (أ): كمتغيره.

(٣) التشبيه في المسألتين راجع لمجرد التغير لا لقيد كونه بيتًا. انظر: شفاء الغليل (١٢٥/١).

(٤) يسير.

* نصف

* قف

ما يكره استعماله
من المياه

- ٤- وَرَاكِدٌ يُغْتَسَلُ فِيهِ .
 ٥- وَسُورٌ شَارِبٍ خَمْرٍ .
 ٦- وَمَا أَدْخَلَ يَدَهُ فِيهِ .
 ٧- وَمَا لَا يَتَوَقَّئِي نَجِسًا مِنْ مَاءٍ، لَا :
 • إِنَّ عُسْرَ الْإِحْتِرَازِ مِنْهُ .
 • أَوْ كَانَ طَعَامًا كُمُشَّمَسٍ .
 - وَإِنْ رِيَتْ عَلَى فِيهِ^(١) وَقَتَ اسْتِعْمَالِهِ، عُمِلَ عَلَيْهَا .
 ■ وَإِذَا مَاتَ :

* نصف

- بَرِّيُّ .
 • ذُو نَفْسٍ سَائِلَةٍ .
 • بِرَاكِدٍ .
 • وَلَمْ يَتَغَيَّرْ .
 نُدِبَ نَزْحُ بِقَدْرِهِمَا^(٢)، لَا إِنْ وَقَعَ مَيْتًا .
 ○ وَإِنْ زَالَ تَغْيِيرُ النَّجَسِ لَا بِكَثْرَةِ مُطْلَقٍ فَاسْتُحْسِنَ الطَّهُورِيَّةُ .
 ○ وَعَدْمُهَا أَرْجَحُ .

■ وَقَبْلَ خَبَرِ الْوَاحِدِ :

- إِنْ بَيَّنَّ وَجْهَهَا .
 • أَوْ اتَّفَقَا مَذْهَبًا .
 ○ وَإِلَّا فَقَالَ : يُسْتَحْسَنُ تَرْكُهُ .

■ وَوُرُودُ الْمَاءِ عَلَى النَّجَاسَةِ كَعَكْسِهِ .

(١) صَوَّبَ فِي بَعْضِ الشُّرُوحِ : (وَإِنْ تَبَيَّنَتْ عَلَى فِيهِ) لِأَنَّ النَّجَاسَةَ قَدْ تَبَيَّنَتْ وَإِنْ لَمْ تُرَ . انظر :

مواهب الجليل (١/٨٢) .

(٢) أَحْسَنَ مَا قِيلَ هُنَا : مَا ذَكَرَهُ الرَّجَرَاوِيُّ أَنَّهُ يَنْزَحُ مِنَ الْمَاءِ بِمَقْدَارِ مَا يَظُنُّ أَنَّ اللَّعَابَ الَّذِي خَرَجَ

مِنَ الْحَيَوَانَ عِنْدَ الْمَوْتِ زَالٍ (م) .

(فَضْلٌ)

⊙ الظاهرُ:

- ١- مَيْتٌ مَا لَا دَمَ لَهُ.
- ٢- وَالْبَحْرِيُّ وَلَوْ طَالَتْ حَيَاتُهُ بَيَّرٌ.
- ٣- وَمَا ذُكِّي، وَجُزْؤُهُ إِلَّا مُحَرَّمٌ الْأَكْلِ.
- ٤- وَصُوفٌ.
- ٥- وَوَبَرٌ.
- ٦- وَزَعْبٌ رِيْشٍ.
- ٧- وَشَعْرٌ وَلَوْ مِنْ خِنْزِيرٍ إِنْ جُرَّتْ.
- ٨- وَالْجَمَادُ وَهُوَ جِسْمٌ غَيْرُ حَيٍّ، وَمُتَفَصِّلٌ عَنْهُ إِلَّا الْمُسْكِرُ.
- ٩- وَالْحَيُّ:

● وَدَمْعُهُ.

● وَعَرَقُهُ.

● وَلُعَابُهُ.

● وَمَخَاطُهُ.

● وَبَيْضُهُ وَلَوْ أَكَلَ نَجَسًا إِلَّا الْمَذِرَ^(١).

وَالْخَارِجُ بَعْدَ الْمَوْتِ.

● وَلَبَنُ آدَمِيٍّ^(٢) إِلَّا الْمَيْتَ.

(١) المذر: هو المتغير المتن، يقال: مذرت البيضة أي فسدت. انظر: لسان العرب (١٦٤/٥).

(٢) جعله الشارح معطوفا على قوله (وبيضه) وكأنه قصد أنه من جملة أفراد المسائل المتعلقة بالحي، ولا يخفى عليك أن المعاطيف إذا تكررت ترجع للأول، فلو جعله معطوفا على قوله: (ودمعه) لكان أوجه، وأيضا إدخاله في عموم مسائل الحي كما تخيل الشارح =

- وَلَبَنٌ غَيْرِهِ تَابِعٌ .
- ١٠- وَبَوْلٌ وَعَذِيرَةٌ مِنْ مُبَاحٍ إِلَّا الْمُتَغَذِّي^(١) بِنَجَسٍ .
- ١١- وَقِيءٌ إِلَّا الْمُتَغَيَّرُ عَنِ الطَّعَامِ .
- ١٢- وَصَفْرَاءٌ .
- ١٣- وَبَلْغَمٌ .
- ١٤- وَمَرَارَةٌ مُبَاحٌ .
- ١٥- وَدَمٌ لَمْ يُسْفَحْ .
- ١٦- وَمِسْكٌ، وَفَارْتُهُ .
- ١٧- وَزَرْعٌ بِنَجَسٍ .
- ١٨- وَخَمَرٌ تَحَجَّرَ أَوْ خُلِّلَ .
- والأعيان النجسة
- والنجس :

- ١- مَا اسْتُنِيَ .
- ٢- وَمَيِّتٌ غَيْرُ مَا ذَكَرَ، وَلَوْ قَمَلَةً وَآدَمِيًّا .
- وَالْأَظْهَرُ طَهَارَتُهُ .
- ٣- وَمَا أُبَيِّنَ مِنْ حَيٍّ وَمَيِّتٍ^(٢) :
- مِنْ قَرْنٍ .
 - وَعَظْمٍ .
 - وَظُلْفٍ .
 - وَعَاجٍ .
 - وَظُفْرٍ .

= أولى من جعله معطوفا على (ميت) (م) .

(١) في (أ) : المتغذي .

(٢) أي ميتته نجسة وأما ما ميتته طاهرة كالجراد، فما أبين منه حال حياته طاهر، وكذا بعد موته (م) .

● وَقَصَبَةِ رِيشٍ .

● وَجِلْدٍ وَلَوْ دُبْعٍ .

- وَرُخِّصَ فِيهِ مُطْلَقًا إِلَّا مِنْ خِنْزِيرٍ بَعْدَ دَبْغِهِ فِي يَابِسٍ وَمَاءٍ .

○ وَفِيهَا : كَرَاهَةُ الْعَاجِ ، وَالتَّوَقُّفُ فِي الْكَيْمَخْتِ^(١) .

٤- وَمَيْئِي وَمَذْيِي وَوَدْيِي .

٥- وَقَيْحٌ وَصَدِيدٌ .

٦- وَرُطُوبَةٌ فَرْجٍ .

٧- وَدَمٌ مَسْفُوحٌ وَلَوْ مِنْ سَمَكٍ وَدُبَابٍ .

٨- وَسَوْدَاءٌ .

٩- وَرَمَادُ نَجَسٍ وَدُخَانُهُ .

١٠- وَبَوْلٌ وَعَذِيرَةٌ مِنْ :

● أَدْمِيٍّ .

● وَمُحَرَّمٍ .

● وَمَكْرُوهٍ^(٢) .

■ وَيَنْجُسُ كَثِيرُ طَعَامٍ مَائِعٍ بِنَجَسٍ قَلٍّ كَجَامِدٍ إِنْ^(٣) أَمَكَنَ السَّرِيَانُ وَإِلَّا فَبِحَسْبِهِ .

■ وَلَا يَظْهَرُ :

١- زَيْتٌ خَوْلِطَ .

٢- وَلَحْمٌ طَبَخَ .

٣- وَزَيْتُونٌ مُلِحَ .

(١) الْكَيْمَخْتُ: هو جلد الحمر الأهلية وكذا الخيل والبغال، وسبب التوقف فيه أنه رأى القواعد تقتضي التحريم، وتواتر عنده أن الصحابة كانوا يصلون بسيوفهم وعليها الكيمخت (م).

(٢) الْأَكْلِي .

(٣) فِي (س) زِيَادَةٌ: إِنْ طَالَ .

* قف

حلول التجاسة
بطاهر

ما لا يقبل
التطهير

٤- وَيَبْضُ صُلِقَ.

يَنْجِسُ.

٥- وَفَخَّارٌ بَعَوَّاصٍ.

■ الانتفاع بالمتنجس وَيُتَنَفَّعُ بِمُتَنَجِّسٍ لَا نَجِسٍ فِيهِ غَيْرُ:

١- مَسْجِدٍ.

٢- وَأَدَمِيٍّ.

■ * نصف وَلَا يُصَلَّى:

١- بِلِبَاسٍ كَافِرٍ بِخِلَافِ نَسِجِهِ.

٢- وَلَا بِمَا يَنَامُ فِيهِ مُصَلٍّ آخَرُ.

٣- وَلَا بِشِيَابٍ غَيْرِ مُصَلٍّ، إِلَّا لِرَأْسِهِ^(١).

٤- وَلَا بِمُحَازِي فَرْجٍ غَيْرِ عَالِمٍ.

○ وحَرَّمَ اسْتِعْمَالُ ذَكَرٍ: حكم استعمال

الذنب والفضة

١- مُحَلًى وَلَوْ مِنْطَقَةً وَآلَةً حَرْبٍ، إِلَّا:

● الْمُضْحَفَ.

● وَالسَّيْفَ.

● وَالْأَنْفَ.

● وَرَبَطَ سِنَّ مُطْلَقًا.

● وَخَاتَمَ الْفِضَّةِ^(٢) لَا مَا بَعْضُهُ ذَهَبٌ وَلَوْ قَلًّا.

٢- وَإِنَاءٌ نَقْدٍ.

٣- وَافْتِنَاؤُهُ وَإِنْ لَامْرَأَةً.

○ وَفِي:

● الْمُعَشَّى.

(١) في (ص) و(أ) و(ز) و(م): كَرَأْسِهِ.

(٢) في (ص): فِضَّة.

● وَالْمُمَوِّه.

● وَالْمُضَبِّب.

● وَذِي الْحَلَقَةِ.

■ وَإِنَاءِ الْجَوْهَرِ.

قَوْلَانِ.

■ وَجَازَ لِلْمَرْأَةِ الْمَلْبُوسُ مُطْلَقًا - وَلَوْ نَعْلًا^(١) - لَا كَسْرٍ^(٢).



(١) طرّة: ذكر ابن شعبان في الزاهي في التعل قولين، قال: وبالجواز أقول، وفرضها في القبقاب.

(٢) فليس لها أن تجعله من التقد لأنه ليس من زينة النساء، ومثله الصندوق والقفل والمرأة والدوراة

والملقمة والمكحلة، وكذا المروود إلا للتداوي فيجوز للنساء والرجال (م).



(فضل)

✱ قف

○ هل إزالة النجاسة عن:

إزالة النجاسة
وما يتعلق بها

١- ثوب مُصَلٍّ - وَلَوْ طَرَفَ عِمَامَتِهِ - .

٢- وَبَدَنِهِ .

٣- وَمَكَانِهِ - لَا طَرَفَ حَصِيرِهِ - .

○ سُنَّةٌ أَوْ وَاجِبَةٌ إِنَّ: ذَكَرَ وَقَدَّرَ، وَإِلَّا أَعَادَ الطُّهْرَيْنِ لِلِاضْفِرَارِ؟
خِلَافٌ.

حكم إزالة
النجاسة، والمغفَر
عنه منها

■ وَسُقُوطُهَا فِي صَلَاةٍ مُبْطِلٌ، كَذِكْرُهَا فِيهَا، لَا:
● قَبْلَهَا.

● أَوْ كَانَتْ أَسْفَلَ نَعْلِ فَخَلَعَهَا.

■ وَعُفِّيَ عَمَّا يَغْسُرُ:

١- كَحَدَثٍ مُسْتَنْكِحٍ^(١).

٢- وَبَلَلٍ بِأُسُورٍ فِي يَدٍ - إِنْ كَثُرَ الرَّدُّ - أَوْ [ثَوْبٍ]^(٢).

٣- وَثَوْبٍ مُرْضِعَةٍ تَجْتَهُدُ.

وَنُدِبَ لَهَا ثَوْبٌ لِلصَّلَاةِ.

٤- وَدُونِ دِرْهَمٍ^(٣) مِنْ:

● دَمٍ مُظْلَقًا.

✱ نصف

(١) المراد بالحدث: الجنس، فيشمل سائر الأحداث إذا استنكحت، وإنما لم يقل كأحداث خشية أن يتوهم متوهم أن العفو مقيد باجتماع أحداث متعددة (م).

(٢) سقطت من (أ).

(٣) أي: وعفي عن دون الدرهم، وجعل الدرهم هنا من حيز الكثير، وجعله في باب الرعاف من حيز اليسير، فقال: (وإن زاد عن درهم قطع) وفرق بأن ذلك محل ضرورة، والمذهب: أن الدراهم في البابين من حيز اليسير، والمراد الدرهم المتوسط بذراع البغل مساحة لا وزنا (م).

● وَفَيْحٍ.

● وَصَدِيدٍ.

٥- وَبَوْلِ فَرَسٍ لِعَازٍ بِأَرْضِ حَرْبٍ.

٦- وَآثَرِ ذُبَابٍ مِنْ عَذِرَةٍ.

٧- وَمَوْضِعِ حِجَامَةٍ مُسِخٍ.

- فَإِذَا بَرِئَ غُسْلٌ وَإِلَّا أَعَادَ فِي الْوَقْتِ.

○ وَأَوَّلَ بِالنِّسْيَانِ وَبِالْإِطْلَاقِ.

٨- وَكَطِينٍ مَطَرٍ وَإِنْ اخْتَلَطَتِ الْعَذِرَةُ بِالْمُصِيبِ، لَا إِنْ غَلَبَتْ.

○ وَظَاهِرُهَا الْعَفْوُ.

- وَلَا إِنْ أَصَابَ عَيْنُهَا.

٩- وَذَيْلِ امْرَأَةٍ مُطَالٍ لِلِسْتَرِ.

١٠- وَرِجْلِ بُلْثٍ.

- يَمْرَانِ بِنَجَسٍ يَبْسَ يَطْهَرَانِ بِمَا بَعْدَهُ.

١١- وَخُفٍّ وَنَعْلٍ مِنْ رَوْثِ دَوَابٍّ وَبَوْلِهَا^(١) إِنْ دُلِكََا لَا غَيْرِهِ.

- فَيُخْلَعُهُ الْمَاسِيحُ لَا مَاءَ مَعَهُ، وَيَتَيَمَّمُ.

○ وَاخْتَارَ الْحَاقَ رَجُلَ الْفَقِيرِ.

○ وَفِي غَيْرِهِ لِلْمُتَأَخِّرِينَ قَوْلَانِ.

١٢- وَوَاقِعٍ عَلَى مَارٍّ.

- وَإِنْ سَأَلَ صُدِّقَ الْمُسْلِمِ.

١٣- وَكَسِيفٍ^(٢) صَقِيلٍ لِإِفْسَادِهِ مِنْ دَمٍ مُبَاحٍ.

* قف

(١) المذهب أن أرواث الدواب وأبولها نجاستهما مخففة، ويكفي فيهما الدلك الجيد الذي

لا يبقِي شيئا يخرج الماء بخلاف غيرهما من سائر النجاسات، فلا بد فيهما من الغسل

لعموم البلوى بهما كما لا يخفى (م).

(٢) إنما أدخل الكاف في قوله: (وكسيف) ليشمل المديدة والشفرة ونحوهما مما هو صقيل ويُفسدُ

١٤- وَأَثَرِ دُمْلٍ لَمْ يُنْكَ^(١).

- وَنُدْبَ^(٢) إِنْ تَفَاحَشَ كَدَمِ بَرَاغِيثَ، إِلَّا فِي صَلَاةٍ.
- غُسل النجاسة وَيُظْهَرُ مَحَلُّ النَّجَسِ بِلَا نِيَّةٍ بِغُسْلِهِ إِنْ عُرِفَ، وَإِلَّا فَجَمِيعُ^(٣) الْمَشْكُوكِ فِيهِ كُكْمِيهِ بِخِلَافِ ثَوْبِيهِ فَيَتَحَرَّى، يَطْهُورُ مُنْفَصِلٍ كَذَلِكَ.
- وَلَا يَلْزُمُ عَصْرُهُ مَعَ زَوَالِ طَعْمِهِ، لَا لَوْنٍ وَرِيحٍ عَسْرًا.
- وَالْغُسَالَةُ الْمُتَعَيِّرَةُ نَجِسَةٌ.
- وَلَوْ زَالَ عَيْنُ النَّجَاسَةِ بِغَيْرِ الْمُطْلَقِ لَمْ يَتَنَجَّسْ مُلَاقِي مَحَلِّهَا^(٤).
- وَإِنْ شَكَّ فِي إِصَابَتِهَا لِثَوْبٍ وَجَبَ نَضْحُهُ.
- * نصف.
- وَإِنْ تَرَكَ أَعَادَ الصَّلَاةَ كَالْغُسْلِ، وَهُوَ رَشٌّ بِالْيَدِ بِلَا نِيَّةٍ^(٥).
- لَا إِنْ شَكَّ فِي نَجَاسَةِ الْمُصِيبِ، أَوْ فِيهِمَا.
- وَهَلِ الْجَسَدُ كَالثَوْبِ أَوْ يَجِبُ غُسْلُهُ؟ خِلَافٌ.
- وَإِذَا اشْتَبَهَ طَهُورٌ بِمُتَنَجِّسٍ أَوْ نَجِسٍ، صَلَّى بِعَدَدِ النَّجَسِ وَزِيَادَةِ إِنْاءٍ.
- وَلَوْ غَسَلَ إِنْاءَ مَاءٍ وَبُرَاقٍ - لَا طَعَامٍ وَحَوْضٍ - تَعَبُّدًا سَبْعًا^(٦).
- وَلَوْغِ كَلْبٍ مُطْلَقًا، لَا غَيْرِهِ عِنْدَ قَصْدِ الْإِسْتِعْمَالِ، بِلَا نِيَّةٍ وَلَا تَثْرِيْبٍ^(٧).
- وَلَا يَتَعَدَّدُ بُولُوغُ كَلْبٍ أَوْ كِلَابٍ.

= بالغسل. انظر: تحبير المختصر (١/١٣١).

(١) فِي (س): يُنْكَأ.

(٢) غُسل كل نجس معفو عنه إلا ما يخشى فسادَه كالسيف الصقيل.

(٣) فِي (أ): فَجَمِيع.

(٤) قوله: (لم يتنجس ملاقي محلها) هذا مشهور مبني على ضعف وهو أن الماء المضاف ليس حكمه حكم الطعام، والمذهب أنه حكمه حكم الطعام وعليه فيتنجس ملاقي محلها (م).

(٥) قوله: (وهو رش باليد) أي أن النضح رش باليد؛ أي رشة واحدة باليد وإن لم نعم لا بالفم خلافا لسحنون، وإن لم تغمر المحل خلافا للداودي لأنه مبني على التخفيف (م).

(٦) فِي بعض الشروح: سبعا تعبدا.

(٧) فِي (أ): تَرْتِيب.

(فصل)

⊙ فَرَائِضُ الْوُضُوءِ :

١- غَسْلُ :

- مَا بَيْنَ الْأُذُنَيْنِ ^(١) .
- وَمَنَايِبَ شَعْرِ الرَّأْسِ الْمُعْتَادِ .
- وَالذَّقْنَ .
- وَظَاهِرَ اللَّحْيَةِ .

فَيَغْسِلُ :

- الْوَتْرَةَ .
- وَأَسَارِيرَ جَبْهَتِهِ .
- وَظَاهِرَ شَفَتَيْهِ .
- بِتَخْلِيلِ شَعْرِ تَظْهَرُ الْبَشَرَةُ تَحْتَهُ .
- لَا :

- جُرْحًا بَرِيًّا .
- أَوْ خُلُقَ غَائِرًا .

- ٢- وَيَدَيْهِ بِمِرْفَقَيْهِ، وَبَقِيَّةِ مِعْصَمٍ إِنْ قُطِعَ كَكَفِّ بِمَنْكِبٍ .
- بِتَخْلِيلِ أَصَابِعِهِ، لَا إِجَالَةَ خَاتَمِهِ .
- وَنُقْضَ غَيْرُهُ .

- ٣- وَمَسْحُ مَا عَلَى الْجُمُجُمَةِ بِعَظْمٍ صُدْغِيهِ مَعَ الْمُسْتَرْخِي .

(١) جعل حده عرضاً: ما بين الأذنين، وهو المشهور، وقيل: ما بين العذارين، وقيل: إن كان نقي الخد فكالأول وإلا فكالثاني، وقال عبد الوهاب: ما بين العذار والأذن ستة. انظر: تحبير المختصر (١/١٣٩).

* قف

فرائض الوضوء

- وَلَا يَنْقُضُ ضُمْرُهُ رَجُلٌ أَوْ امْرَأَةٌ.
- وَيُذْخِلَانِ يَدَيْهِمَا تَحْتَهُ فِي رَدِّ الْمَسْحِ.
- وَغَسْلُهُ مُجْزِئٌ^(١).
- ٤- وَغَسْلُ رِجْلَيْهِ بِكَعْبَيْهِ النَّائِثَيْنِ بِمَفْصِلِي السَّاقَيْنِ.
- وَنُدْبَ تَخْلِيلِ أَصَابِعِهِمَا.
- وَلَا يُعِيدُ مَنْ قَلَمَ ظُفْرَهُ، أَوْ حَلَقَ رَأْسَهُ.
- وَفِي لِحْيَتِهِ قَوْلَانِ.

٥- وَالذَّلْكُ.

* نصف

- ٦- وَهَلِ الْمُوَالَاةُ وَاجِبَةٌ إِنْ ذَكَرَ وَقَدَرَ؟
- وَبَنَى بِنْتَهُ إِنْ نَسِيَ مُطْلَقًا.
- وَإِنْ عَجَزَ مَا لَمْ يَطْلُ بِجَفَافٍ أَعْضَاءَ بِزَمَنِ اعْتَدَلَا.
- أَوْ سُنَّةٌ؟ خِلَافٌ.
- ٧- وَنِيَّةٌ:

- رَفْعِ الْحَدَثِ عِنْدَ وَجْهِهِ.
- أَوْ الْفَرَضِ.
- أَوْ اسْتِبَاحَةِ مَمْنُوعٍ.

وَلِإِنْ:

- مَعَ تَبَرُّدٍ.
- أَوْ أَخْرَجَ بَعْضَ الْمُسْتَبَاحِ.
- أَوْ نَسِيَ حَدَثًا.

لَا:

- أَخْرَجَهُ.
- أَوْ نَوَى مُطْلَقَ الطَّهَارَةِ.

(١) في (أ) و(ز) و(م): مجزئ.

- أَوْ اسْتَبَاحَةً مَا نُدِبَتْ^(١) لَهُ.
- أَوْ قَالَ: «إِنْ كُنْتُ أَحَدُثْتُ فَلَهُ».
- أَوْ جَدَّدَ فَتَبَيَّنَ حَدُّهُ.
- أَوْ تَرَكَ لُمْعَةً فَأَنْعَسَلَتْ بِنِيَّةِ الْفَضْلِ.
- أَوْ فَرَّقَ النِّيَّةَ عَلَى الْأَعْضَاءِ.
- وَالْأَظْهَرُ فِي الْأَخِيرِ^(٢) الصُّحَّةُ.
- وَعَزُوبُهَا بَعْدَهُ وَرَفُضُهَا مُعْتَقَرٌ.
- وَفِي تَقَدُّمِهَا بِسِيرٍ خِلَافٌ.
- وَسُنَنُهُ^(٣):

١- غَسْلُ يَدَيْهِ أَوَّلًا ثَلَاثًا تَعْبُدًا^(٤) بِمُطْلَقٍ وَنِيَّةٍ وَلَوْ:

- نَظِيفَتَيْنِ.
- أَوْ أَحَدَتْ فِي أَثْنَائِهِ.
- مُفْتَرِقَتَيْنِ.
- ٢- وَمَضْمَضَةً.
- ٣- وَاسْتِنْشَاقًا.
- وَبَالِغَ مُفْطَرٍّ.
- وَفِعْلُهُمَا بِسِتِّ أَفْضَلُ.

(١) في (أ): ندب.

(٢) في (أ): الأخيرة.

(٣) قوله: (وسننه) لا يخفى أَنَّ السُّنَّةَ تَتَوَقَّفُ عَلَى الْأُولِيَّةِ وَالثَّلَاثِ وَالْمُطْلَقِ وَالنِّيَّةِ فَمَتَى اخْتَلَّ وَاحِدٌ مِنْ هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ لَا يَكُونُ الْغَسْلُ سُنَّةً، وَأَمَّا الْإِفْتِرَاقُ فَلَا تَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ لِأَنَّ فِي اسْتِحْبَابِ غَسْلِهِمَا مُفْتَرِقَيْنِ أَوْ مُجْتَمِعَيْنِ قَوْلًا مَالِكٌ وَابْنُ الْقَاسِمِ (م).

(٤) هذا هو المشهور، وَذَهَبَ أَشْهَبُ إِلَى أَنَّ غَسْلَهُمَا مِنْ بَابِ النِّظَافَةِ، الْمَازَرِي: وَيَتَخَرَّجُ عَلَى الْقَوْلَيْنِ صِفَةُ غَسْلِهِمَا، فَعَلَى التَّعَبُّدِ يَغْسَلُ كُلَّ يَدٍ مُنْفَرَدَةً، وَعَلَى التَّنْظِيفِ يَغْسَلُهُمَا مُجْتَمِعَتَيْنِ. انظر: تحبير المختصر (١/١٤٦).

- وَجَارَا أَوْ إِحْدَاهُمَا بِعُرْفَةٍ^(١).
- ٤- وَاسْتِنْشَارُ.
- ٥- وَمَسْحُ وَجْهَيْ كُلِّ أُذُنٍ.
- ٦- وَتَجْدِيدُ مَائِهِمَا.
- ٧- وَرَدُّ مَسْحِ رَأْسِهِ.
- ٨- وَتَرْتِيبُ قَرَائِضِهِ.
- فَيَعَادُ الْمُنْكَسُ وَحْدَهُ إِنْ بَعْدَ بَجْفَافٍ، وَإِلَّا مَعَ تَابِعِهِ.
- وَمَنْ تَرَكَ:

- قَرْضًا: أَتَى بِهِ وَبِالصَّلَاةِ^(٢).
- وَسُنَّةً: فَعَلَهَا لِمَا يُسْتَقْبَلُ.

■ فضائل الوضوء وَفَضَائِلُهُ:

- ١- مَوْضِعُ [طَاهِرٌ]^(٣).
- ٢- وَقَلَّةُ مَاءٍ بِلا حَدٍّ.
- كَالْغُسْلِ.
- ٣- وَتَيَمُّنُ أَعْضَاءٍ.
- ٤- وَإِنَاءٌ إِنْ فُتِحَ.
- ٥- وَبَدءٌ بِمُقَدِّمِ رَأْسِهِ.
- ٦- وَشَفْعُ غَسْلِهِ.
- ٧- وَتَثْلِيثُهُ.

(١) ولو قال: (ويجزئه الاقتصار على الاثنين) لكان أبين. انظر: مواهب الجليل (١/٢٤٨).

(٢) قوله: (ومن ترك فرض...) هذه المسألة أطلق فيها المصنف رحمته الله وهي مقيدة بقوله فيما تقدم: (وبنى بنية إن نسي مطلقا...) ويقول صاحب الرسالة: (ومن ترك شيئا في وضوئه مما هو فريضة فإن كان... (م)).

(٣) سقطت من بعض الشروح.

- وَهَلِ الرَّجُلَانِ كَذَلِكَ؟ أَوِ الْمَطْلُوبُ الْإِنْقَاءُ.
- وَهَلْ تُكْرَهُ الرَّابِعَةُ أَوْ تُمْنَعُ؟
خِلَافٌ.

* نصف

- ٨- وَتَرْتِيبُ سُنَنِهِ أَوْ مَعَ فَرَائِضِهِ.
٩- وَسِوَاكَ وَإِنْ بِأَصْبُعٍ كَصَلَاةٍ بَعْدَتْ مِنْهُ.
١٠- وَتَسْمِيَةٌ، وَتُشْرَعُ فِي:

المواضع التي تشرع
فيها التسمية

- غُسْلٌ وَتَيْمُمٌ.
- وَأَكْلٌ وَشُرْبٌ.
- وَذَكَاةٌ.
- وَرُكُوبُ دَابَّةٍ، وَسَفِينَةٍ.
- وَدُخُولٌ وَصُحْبُهُ: لِمَنْزِلٍ، وَمَسْجِدٍ.
- وَلُبْسٌ.
- وَغَلْقُ بَابٍ، وَإِطْفَاءُ مِصْبَاحٍ.
- وَصُعُودُ خُطْبٍ مِنْبَرًا.
- وَتَغْمِيزُ مَيِّتٍ وَلَحْدِهِ.

مكروهات
الوضوء

■ وَلَا تُنْدَبُ:

- إِطَالَةُ الْعُرَّةِ.
 - وَمَسْحُ الرَّقَبَةِ.
 - وَتَرْكُ مَسْحِ الْأَعْضَاءِ.
- وَإِنْ شَكَّ فِي ثَالِثَةٍ فَفِي كَرَاهَتِهِمَا ^(١) قَوْلَانِ.
- قَالَ: كَشَكُّهُ فِي صَوْمِ يَوْمٍ ^(٢) عَرَفَةَ هَلْ هُوَ الْعِيدُ ^(٣)؟

(١) في (أ) و(س): كراهته، وفي بعض الشروح زيادة: وندبها.

(٢) سقطت من (ز).

(٣) صَوَّبَ فِي الشُّرُوحِ: (كَشَكُّهُ فِي يَوْمٍ أَهْوَ عَرَفَةَ أَوِ الْعِيدِ).

فصل

* قف ٥ نَدَبَ لِقَاضِي الْحَاجَةِ :

- ١- جُلُوسٌ .
- ٢- وَمُنْعَ بَرْخُو نَجِسٍ .
- ٣- وَاعْتِمَادٌ^(١) عَلَى رِجْلِ .
- ٤- وَاسْتِنْجَاءٌ بِيَدٍ .
- ٥- يُسْرِيَيْنَ .
- ٦- وَبَلُّهَا قَبْلَ لُقْيِ الْأَذَى .
- ٧- وَغُسْلُهَا بِكَتْرَابٍ بَعْدَهُ .
- ٨- وَسَتْرٌ إِلَى مَحَلِّهِ .
- ٩- وَإِعْدَادُ مُزِيلِهِ .
- ١٠- وَوِثْرُهُ .
- ١١- وَتَقْدِيمُ قُبْلِهِ .
- ١٢- وَتَقْرِيجُ فَخْذَيْهِ .
- ١٣- وَاسْتِرْخَاؤُهُ .
- ١٤- وَتَغْطِيَةُ رَأْسِهِ .
- ١٥- وَعَدَمُ الْبِفَاتِيهِ .
- ١٦- وَذِكْرُ وَرَدِ بَعْدَهُ وَقَبْلَهُ .
- ١٧- فَإِنْ فَاتَ فِيهِ إِنْ لَمْ يُعَدَّ^(٢) .

ما يندب في
قضاء الحاجة

(١) في (س): واعتماده .

(٢) ظاهر المصنف رحمه الله هنا وفي قوله: (وتشرع . . . إلخ) أنه لا تندب التسمية عند دخول الخلاء وضده، وذكر التثاني والخطاب هناك أنها تشرع فيهما فيتبع كلامهما . انظر: شرح الزرقاني



١٥- وَسُكُوتٌ إِلَّا لِمِهِمْ.

١٦- وَبِالْفَضَاءِ: تَسْتُرٌ، وَبُعْدٌ.

١٧- وَاتِّقَاءٌ:

● جُحْرٍ.

● وَرِيحٍ.

● وَمَوْرِدٍ.

● وَطَرِيقٍ.

● وَظِلٍّ.

● وَصُلْبٍ.

١٨- وَبِكَيْفٍ، نَحَى ذِكْرَ اللَّهِ.

١٩- وَيَقْدَمُ^(١) يُسْرَاهُ دُخُولًا، وَيُثْمَنَاهُ خُرُوجًا، عَكْسُ مَسْجِدٍ.

- وَالْمَنْزِلُ يُثْمَنَاهُ بِهِمَا.

■ وَجَازَ بِمَنْزِلٍ:

١- وَظَاءٌ.

٢- وَبَوْلٌ.

مُسْتَقْبِلَ قِبْلَةٍ وَمُسْتَدْبِرًا وَإِنْ^(٢) لَمْ يُلْجَأْ.

○ وَأَوَّلَ بِالسَّائِرِ وَبِالْإِطْلَاقِ.

لَا فِي الْفَضَاءِ.

○ وَبِسْتِرِ قَوْلَانِ تَحْتَمِلُهُمَا.

○ وَالْمُخْتَارُ التَّرْكُ، لَا:

= (١/٧٧).

(١) فِي (س) وَ(ز): تَقْدَمُ، وَفِي (م): تَقْدِيمُ.

(٢) لَوْ عَبَّرَ الْمَصْنُفُ بِكَلِمَةٍ بَلَو لِرَدِّ مَا فِي الْوَاضِحَةِ مِنْ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِلَّا إِذَا أَلْجِئَ لَكَانَ أَوْلَى. انْظُرْ

حَاشِيَةُ الْبَنَانِيِّ (١/١٤١).

● القَمَرَيْنِ .

● وَبَيْتِ الْمَقْدِسِ .

■ وَوَجَبَ :

ما يجب هل
قاضي الحاجة

١- اسْتَبْرَاءٌ بِاسْتِفْرَاحٍ أَخْبَثِيهِ .

٢- مَعَ سَلْتِ ذِكْرٍ^(١) .

٣- وَنَثْرٍ^(٢) .

خَفًّا .

■ وَنُدْبَ :

وما يندب

١- جَمْعُ مَاءٍ وَحَجَرٍ .

٢- ثُمَّ مَاءً، وَتَعَيَّنَ فِي :

ما تتمين فيه
الطهارة بالماء

● مَنِيٍّ .

● وَحَيْضٍ وَنَفَاسٍ .

● وَبَوْلِ امْرَأَةٍ^(٣) .

● وَمُنْتَشِرٍ عَنْ مَخْرَجٍ كَثِيرًا .

● وَ^(٤)مَذْيٍ : بِغَسَلِ ذِكْرِهِ كُلِّهِ .

○ فَبِالنِّيَّةِ وَبُطْلَانِ صَلَاةٍ تَارِكِهَا أَوْ تَارِكِ كُلِّهِ قَوْلَانِ .

■ وَلَا يُسْتَنْجَى مِنْ رِيحٍ .

■ وَجَارَ :

أوصاف

ما يستجمر به

١- يَبَاسٍ .

(١) سلت الذكر: جعله بين أصبعيه ويمرهما من أصله إلى الكمرة. انظر: مواهب الجليل (١/٢٨٢)

(٢) النثر: بمشاة فوقية ساكنة، أي نفذه ليخرج ما بقي فيه. انظر: شرح مختصر خليل للزرقاني

(١/١٤٤).

(٣) في (أ) و(ز) و(م): مَرَاةً .

(٤) في (ز): أَوْ .



- ٢- طَاهِرٍ .
- ٣- مُنَقٍّ .
- ٤- غَيْرِ مُؤَذٍّ (١) .
- ٥- وَلَا مُحْتَرَمٍ .
- لَا (٢) :
- مُبْتَلٍ .
- وَنَجِسٍ .
- وَأَمْلَسَ .
- وَمُحَدِّدٍ .
- وَمُحْتَرَمٍ مِنْ مَطْعُومٍ وَمَكْتُوبٍ .
- وَذَهَبٍ .
- وَفِضَّةٍ .
- وَجِدَارٍ .
- وَرَوْثٍ .
- وَعَظْمٍ (٣) .
- فَإِنْ أَنْقَتَ أَجْزَأَتْ :
- كَالْيَدِ .
- وَدُونَ الثَّلَاثِ .



(١) في (أ) : مؤذي .
(٢) في بعض الشروح : ولا .
(٣) في بعض الشروح : تقديم وتأخير : وعظم وروث .

فَضْلٌ

◎ نُقُضَ الْوُضُوءُ:

* قف

الحدث

١- بِحَدِيثٍ وَهُوَ: الْخَارِجُ الْمُعْتَادُ فِي الصَّحَّةِ، لَا حَصَى وَدُودٌ وَلَوْ بَيْلَةً.

٢- وَبِسَلْسِ فَارَقَ أَكْثَرَ^(١)، كَسَلَسِ مَذِي قَدَرٍ عَلَى رَفْعِهِ.- وَنَذِبَ^(٢) إِنْ لَازَمَ أَكْثَرَ لَا إِنْ شَقَّ.

○ وَفِي اغْتِبَارِ الْمَلَاذِمَةِ فِي وَفْتِ الصَّلَاةِ أَوْ مُطْلَقًا تَرَدُّدٌ.

مِنْ مَخْرَجِيهِ أَوْ ثُقْبَةٍ تَحْتَ الْمَعِدَةِ إِنْ انْسَدَّ.

○ وَإِلَّا فَقَوْلَانِ.

٣- وَبِسَبَبِهِ وَهُوَ:

السبب

● زَوَالَ عَقْلِ، وَإِنْ بَنَوْمٍ ثَقُلَ وَلَوْ قَصُرَ، لَا خَفَّ.

- وَنَذِبَ إِنْ طَالَ.

● وَلَمَسُ يَلْتَذُّ صَاحِبُهُ بِهِ عَادَةً، وَلَوْ كُظْفِرَ^(٣) أَوْ شَعِرٍ أَوْ حَائِلٍ.

○ وَأَوَّلُ: بِالْخَفِيفِ وَبِالْإِطْلَاقِ.

إِنْ قَصَدَ لَذَّةً أَوْ وَجَدَهَا، لَا^(٤):

- اتْتَفَبَا إِلَّا: الْقُبْلَةَ بِفَمٍ، وَإِنْ: بِكُرْهِ أَوْ اسْتِغْفَالٍ لَا: لِدَوَاعٍ أَوْ رَحْمَةٍ.

- وَلَا لَذَّةً بِنَظَرٍ^(٥) كِإِنْعَاظٍ.

(١) الزَّمَنَ.

(٢) الْوُضُوءَ.

(٣) فِي (أ) وَ(ز) وَ(م): لُظْفِرَ.

(٤) فِي (س) زِيَادَةٌ: إِنْ.

(٥) قَالَ الْخَرَشِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «لَا يَصِحُّ عَطْفُ هَذَا عَلَى قَوْلِهِ (لَا لِدَوَاعٍ) كَمَا فَعَلَ الشَّارِحُ، لِأَنَّهُ مِنْ مُتَعَلِّقَاتِ الْقُبْلَةِ بِالْفَمِ، وَمَا هُنَا لَيْسَ مِنْ مُتَعَلِّقَاتِهَا، فَهُوَ مَعْمُولٌ لِمَقْدَرٍ، أَيْ: وَلَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ لَذَّةً بِنَظَرٍ عَلَى الْأَصَحِّ، وَلَوْ تَكَرَّرَ وَأَنْعَظَ إِنْعَاظًا كَامِلًا، وَلَوْ كَانَ مِنْ عَادَتِهِ الْإِمْدَاءُ

○ وَلَذَّةُ بِمَحْرَمٍ عَلَى الْأَصَحِّ (١).

* نصف

٤- وَمُطْلَقٍ مَسَّ ذَكَرَهُ الْمُتَّصِلِ وَلَوْ خُشِّي مُشْكِلًا :

- بَيَّظَنَ .
- أَوْ جَنَّبَ لِكْفٍ .
- أَوْ أَصْبَحَ ، وَإِنْ زَائِدًا أَحَسَّ (٢) .

ما ليس يحدث
ولا سبب

٥- وَبِرْدَةٍ .

٦- وَبَشْكٍ فِي حَدَثٍ بَعْدَ طَهْرِ عُلِمَ ، إِلَّا الْمُسْتَنْكِحَ .

٧- وَبَشْكٍ فِي سَابِقِهِمَا .

لَا :

١- بِمَسٍّ :

- دُبُرٍ .
- أَوْ أَنْثَيْنِ .
- أَوْ فَرْجٍ صَغِيرَةٍ .

٢- وَقِيٍّ .

٣- وَأَكْلٍ جَزُورٍ .

٤- وَذَبْحٍ .

٥- وَحِجَامَةٍ .

٦- وَقَهْقَهَةٍ بِصَلَاةٍ .

٧- وَمَسَّ امْرَأَةٍ فَرْجَهَا .

○ وَأُولَتْ أَيْضًا بَعْدَ الْإِطَافِ .

= عقبه ما لم ينكسر عن مذي». شرح مختصر خليل (١/١٥٦).

(١) المعتمد أنّ وجود اللذة بالمحرم ناقض قصد أو لا بخلاف مجرد القصد فلا ينقض ما لم يكن

فاسقًا. انظر: الشرح الكبير (١/١٢١).

(٢) في (أ): حسّ.

■ وَنُدَبَ :

- ١- غَسَلَ فَمٌ مِنْ لَحْمٍ وَلَبَنٍ .
- ٢- وَتَجَدِيدُ وُضُوءٍ إِنْ صَلَّى بِهِ .
- وَلَوْ شَكَ فِي صَلَاتِهِ ثُمَّ بَانَ الطُّهْرُ لَمْ يُعَدَّ .

■ مَا يَمْنَعُ الْحَدَثَ وَمَنَعَ حَدَثٌ :

- ١- صَلَاةٌ .
- ٢- وَطَوَافًا .
- ٣- وَمَسَّ مُصْحَفٍ وَإِنْ بِقَضِيْبٍ .
- ٤- وَحَمْلُهُ [وَإِنْ] ^(١) بِعِلَاقَةٍ أَوْ وَسَادَةٍ، إِلَّا ^(٢) بِأَمْتِعَةٍ قُصِدَتْ، وَإِنْ عَلَى كَافِرٍ .

لا :

- ١- دِرْهَمٍ .
- ٢- وَتَفْسِيرٍ .
- ٣- وَلَوْحٍ لِمُعَلِّمٍ وَمُتَعَلِّمٍ -وَإِنْ حَائِضًا- .
- ٤- وَجُزْءٍ لِمُعَلِّمٍ وَإِنْ بَلَغَ .
- ٥- وَحِرْزٍ بِسَاتِرٍ -وَإِنْ لِحَائِضٍ- .



(١) سقطت من (أ) و(س).

(٢) في (ز): لا .

فَضْلٌ

* قف

موجبات الغسل

◎ يَجِبُ غَسْلُ ظَاهِرِ الْجَسَدِ:

١- بِمَنِيِّ، وَإِنْ:

● بِنَوْمٍ.

● أَوْ بَعْدَ ذَهَابِ لَذَّةِ بِلَا جَمَاعٍ، [أَوْ بِهِ^(١)] وَلَمْ يَغْتَسِلْ^(٢).

لَا:

● بِلَا لَذَّةٍ^(٣).

● أَوْ غَيْرِ مُعْتَادَةٍ.

■ وَيَتَوَضَّأُ كَمَنْ جَامَعَ فَأَغْتَسَلَ ثُمَّ أَمْنَى.

- وَلَا يُعِيدُ الصَّلَاةَ.

٢- وَيَمْغِيبُ:

● حَشْفَةً بَالِغٍ لَا مُرَاهِقٍ.

● أَوْ قَدَرَهَا فِي فَرْجٍ، وَإِنْ مِنْ بَهِيمَةٍ وَمَيِّتٍ.

■ وَنُدِبَ لِمُرَاهِقٍ، كَصَغِيرَةٍ وَطِئَهَا بَالِغٌ، لَا بِمَنِيِّ وَصَلَ لِلْفَرْجِ وَلَوْ التَّذُّثُ.

٣- وَيَحْنِضُ.

* نصف

(١) سقطت من (ص) و(أ) و(ز) و(م)، وقال ابن غازي رحمته الله: «في النسخة المقررة على أبي عبد الله بن الفتوح: صوابه (أو به ولم يغتسل)، وهذا يتمشى الكلام به». شفاء الغليل (١/١٤٧).

(٢) لا مفهوم لقول المصنف رحمته الله (ولم يغتسل) بل يجب عليه الغسل عند خروج المني، ولو قال: (ولو اغتسل) لكان أحسن وأبين. انظر: مواهب الجليل (١/٣٠٦)، شرح الخرشبي (١/١٦٣).

(٣) طرة: قال ابن نصر: والظاهر من المذهب أن المني إذا لم تقارنه اللذة في حال ظهوره أنه لا غسل عليه، ولا تعاد الصلاة.

٤- وَنَفَاسٍ [بِدَمٍ] ^(١).

○ وَاسْتُحْسِنَ وَبَغَيْرِهِ.

لَا بِاسْتِحَاضَةٍ.

- وَنُدْبَ لَا نَقْطَاعِهِ.

■ وَيَجِبُ غُسْلُ كَافِرٍ بَعْدَ الشَّهَادَةِ بِمَا ذُكِرَ.

- وَصَحَّ قَبْلَهَا وَقَدْ أَجْمَعَ عَلَى الْإِسْلَامِ.

لَا الْإِسْلَامُ إِلَّا لِعَجْزٍ.

■ وَإِنْ شَكَّ أَمْدِي، أَوْ مَنِيٌّ؟ اغْتَسَلَ وَأَعَادَ مِنْ آخِرِ نَوْمَةٍ، كَتَحَقُّقِهِ.

■ وَوَاجِبُهُ:

* قف

١- نِيَّةٌ.

واجبات الغسل

٢- وَمُؤَالَاةٌ.

كَالْوُضوءِ ^(٢).

■ وَإِنْ:

● نَوَتِ الْحَيْضَ وَالْجَنَابَةَ أَوْ أَحَدَهُمَا نَاسِيَةً لِلْآخِرِ ^(٣).

● أَوْ نَوَى الْجَنَابَةَ وَالْجُمُعَةَ، أَوْ نِيَابَتَهُ ^(٤) عَنِ الْجُمُعَةِ.

حَصَلًا.

(١) سقطت من (أ).

(٢) قوله: (كالوضوء) راجع لقوله (واجبه نية ومؤالاة) لكن رجوعه للأول باعتبار الصفة، ورجوعه للثاني باعتبار الصفة والحكم، فوجه الشبه فيهما مختلف. انظر: شرح المختصر للزرقاني (١/١٨٠)، وشرح المختصر للخرشي (١/١٦٧)، والشرح الكبير (١/١٣٣).

(٣) طرّة: قوله: (أو أحدهما ناسية للآخر) لا إشكال فيه إن نوت الحيض لتأكده، وأمّا إن نوت الجنابة ناسية للحيض كما ذكر هنا، قول ابن القاسم: وهو ظاهر المذهب، وإن كان ابن جلاب قال في: (وحيض وإن اغتسلت للجنابة ولم تذكر الحيض فقولان) قيل لا يجزئها قاله سحنون وهو المشهور، وقيل يجزئها لأنه فرض عن فرض.

(٤) في (أ): أو نيابة.

■ وَإِنْ:

● نَسِيَ الْجَنَابَةَ.

● أَوْ قَصَدَ نِيَابَةً عَنْهَا.

انتَفِيًا.

٣- وَتَخْلِيلُ شَعْرٍ، وَضَعْتُ مَضْفُورِهِ، لَا نَقْضُهُ.

٤- وَدَلَّكَ وَلَوْ بَعْدَ الْمَاءِ أَوْ بِخَرْقَةٍ أَوْ اسْتِنَابَةٍ.

- وَإِنْ تَعَذَّرَ سَقَطَ.

■ وَسُنَّتُهُ.

١- غَسَلَ يَدَيْهِ أَوَّلًا.

٢- وَصِمَاحُ أُذُنَيْهِ.

٣- وَمَضْمَضَةٌ.

٤- وَاسْتِنْشَاقٌ^(١).

■ وَنُدْبٌ:

١- بَدءٌ:

● بِإِزَالَةِ الْأَذَى.

● ثُمَّ أَعْضَاءُ وَضُوئِهِ^(٢) كَامِلَةً مَرَّةً^(٣).

● وَأَعْلَاهُ.

● وَمَيَّامِنِهِ.

٢- وَتَثْلِيثُ رَأْسِهِ.

سُنَنُ الْغُسْلِ

* نَصَفْ

مندوبات الغسل

(١) وسكت المصنّف ﷺ عن الاستنثار وهو سنة مستقلة كما سبق في الوضوء، إمّا لاستلزام الاستنشاق له أو أنّه أطلق الاستنشاق على ما يشمل السنتين كما هو مذهب بعض الشيوخ، وإن لم يمش عليه في الوضوء. انظر: مواهب الجليل (١/٣١٣)، وشرح الخرشي (١/١٧٠).

(٢) في (ص) و(س): وضوء.

(٣) في (ز) تقديم وتأخير: مرة كاملة.

٣- وَقَلَّةُ الْمَاءِ ^(١) بِلَا حَدٍّ.

٤- كَغَسَلِ قَرْجٍ جُنُبٍ لِعَوْدِهِ لِجَمَاعٍ.

٥- وَوُضُوئِهِ ^(٢) لِنَوْمٍ، لَا تَيَمُّمٍ.

- وَلَمْ يَبْطُلْ إِلَّا بِجَمَاعٍ.

وَتَمْنَعُ الْجَنَابَةُ:

■ موانع الحدث
الأكبر

١- مَوَانِعُ الْأَصْغَرِ.

٢- وَالْقِرَاءَةُ إِلَّا كَأَيِّ لَتَعَوَّذٍ وَنَحْوِهِ.

٣- وَدُخُولَ مَسْجِدٍ وَلَوْ مُجْتَازًا كَكَافِرٍ، وَإِنْ أُذِنَ مُسْلِمٌ.

وَلِلْمَنِيِّ:

● تَدَفُّقٌ.

● وَرَائِحَةُ طَلْعٍ أَوْ عَجِينٍ ^(٣).

وَيُجْزَى:

■ ما يجزئ عن
غيره

● عَنِ الْوُضُوءِ وَإِنْ تَبَيَّنَ عَدَمُ جَنَابَتِهِ.

● وَغَسْلُ الْوُضُوءِ عَنْ غَسْلِ مَحَلِّهِ، وَلَوْ نَاسِيًا لِجَنَابَتِهِ.

● كَلُمَعَةٍ مِنْهَا، وَإِنْ عَنْ جَبِيرَةٍ ^(٤).



(١) في (أ): ماء.

(٢) في (ص) و(ز) و(س) و(م): ووضوؤه.

(٣) نقل الفاكهاني رحمه الله أن خواص المني ثلاثة: الأولى الخروج بشهوة مع الفتور عقبه. الثانية الرائحة كرائحة الطلع قريبة من رائحة العجين، الثالثة الخروج بتدفق، وكل واحدة من هذه الثلاث إذا انفردت اقتضت كونه منيا وإن فقدت كلها فليس منيا... انظر: رياض الأفهام في شرح عمدة الأحكام (٤٠٨/١)، ومواهب الجليل (٣١٧/١).

(٤) الأولى قلب المبالغة وإن عن غير جبيرة لأنه المتوهم. انظر الشرح الكبير للدردير (١٤١/١).

(فَصْلٌ)

* نف

◎ رُخِصَ لِلرَّجُلِ وَامْرَأَةٍ - وَإِنْ مُسْتَحَاضَةً - بِحَضَرٍ أَوْ سَفَرٍ مَسْحُ:

١- جَوْرَبٍ جُلْدَ ظَاهِرُهُ وَبَاطِنُهُ.

٢- وَخُفٌّ وَلَوْ عَلَى خُفٍّ، بِلَا حَائِلٍ كَطِينٍ إِلَّا الْمِهْمَازُ^(١).

- وَلَا حَدٌّ.

■ بِشَرْطٍ:

١- جِلْدٍ.

٢- ظَاهِرٍ.

٣- خُرَزٍ.

٤- وَسْتَرٍ مَحَلِّ الْفَرْصِ.

٥- وَأَمَكَنَّ تَتَابُعَ الْمَشْيِ بِهِ.

٦- بِظَهَارَةٍ.

٧- مَاءٍ.

٨- كَمَلَتْ.

٩- بِلَا تَرْفِهِ.

١٠- وَعِضْيَانِ بِلُبْسِهِ أَوْ سَفَرِهِ.

■ فَلَا يُمَسَحُ:

١- وَاسِعٌ.

٢- وَمُخَرَّقٌ قَدَرٌ ثُلُثِ الْقَدَمِ وَإِنْ بِشَكِّ^(٢)، إِنْ التَّصَقَّ، كَمُنْفَتِحٍ صَغُرَ.

(١) المِهْمَازُ: الحديدية التي على خفِّ الرايض. انظر: الصَّحاح (١/٢١٤).

(٢) كَذَا فِي الْأَصْلِ وَفِي (م)، وَفِي (أ) لَا فَوْقَهُ، وَفِي (س) وَ(ز): لَا أَقْلَ، وَفِي حَاشِيَةِ (ص): لَا دُونَهُ وَكُتِبَ عَلَيْهَا صَحَّ، وَعَلَّقَ عَلَيْهَا: هَذِهِ اللَّفْظَةُ لَيْسَتْ مِنْ كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ وَإِنَّمَا زِيدَتْ لِأَنَّ

٣- أَوْ غَسَلَ:

- رَجُلَيْهِ فَلَبِسَهُمَا ثُمَّ كَمَلَ.
 - أَوْ رَجُلًا فَأَدْخَلَهَا، حَتَّى يَخْلَعَ الْمَلْبُوسَ قَبْلَ الْكَمَالِ.
- ٤- وَلَا مُحْرِمٌ لَمْ يَضْطَرَّ.

○ وَفِي حُفِّ غُصْبٍ تَرَدَّدُ.

- ٥- وَلَا لَا يَسُّ لِمُجَرَّدِ الْمَسْحِ، أَوْ لِيَنَامَ.
- وَفِيهَا يُكْرَهُ.

وَكُرِّهَ:

* نصف

مكروهات المسح

١- غَسَلُهُ.

٢- وَتَكَرَّرُهُ.

٣- وَتَتَبُعُ غُضُونِهِ.

وَبَطَلَ:

مبطلات المسح

١- بِغُسْلٍ وَجَبَ^(١).

٢- وَبِخَرْقِهِ كَثِيرًا.

٣- وَبِنَزْعِ أَكْثَرِ رَجُلٍ لِسَاقِ خُفِّهِ، لَا الْعَقِبِ.

= عَدَمُهَا مَخْلٌ بِالْمَعْنَى، لِأَنَّ قَوْلَهُ: (إِنْ التَّصَقُّ) لَا يَجُزُّ أَنْ يَكُونَ شَرْطًا فِي قَدْرِ الْبَلَّةِ، فَيَكُونُ مَفْهُومٌ إِنْ قَدَرَ الثَّلَثُ يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَيْهِ أَوْ كَانَ مَفْتُوحًا وَلَا قَائِلَ بِهِ، وَيُؤَيِّدُ إِثْبَاتَ هَذِهِ اللَّفْظَةِ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ فِي كَلَامِهِ عَلَى هَذَا الْمَحَلِّ مِنْ عَلَى الْمَسْوَدَةِ: (إِنِّي مُقْتَصِرٌ فِي هَذَا عَلَى كَلَامِ ابْنِ رِشْدٍ فِي الْبَيَانِ) وَذَكَرَ لَفْظَهُ، وَهُوَ لَنَا مُقْتَضِيٌّ أَنْ نَثْبِتَ هَذِهِ الزِّيَادَةَ فِي كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ، فَانْظُرْ كَلَامَهُ فِي الْبَيَانِ وَنَزَلَهُ عَلَى هَذَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَالَ الْحَطَّابُ رحمته الله: «وَرَأَيْتُ بِخَطِّ بَعْضِ أَصْحَابِنَا مِمَّنْ وَقَفَ عَلَى نَسْخَةِ بِخَطِّ الْمُصَنِّفِ أَنْ كَلَّمَا اللَّفْظَتَيْنِ لَيْسَتَا فِي أَصْلِ الْمُصَنِّفِ، وَأَنَّهُ رَأَى بِخَطِّ الْمُصَنِّفِ فِي حَاشِيَةِ الْمَبْيُضَةِ أَنِّي مُقْتَصِرٌ فِي هَذَا عَلَى كَلَامِ ابْنِ رِشْدٍ فِي الْبَيَانِ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَلَا بَدَّ مِنْ إِثْبَاتِ أَحَدِ اللَّفْظَتَيْنِ كَمَا يَظْهَرُ ذَلِكَ مِنْ كَلَامِ ابْنِ رِشْدٍ، وَلَفْظَةُ (لَا أَقْلَ) أَخْصَرُ فَهِيَ أَوْلَى». مواهب الجليل (١/ ٣٢٠)

(١) لَوْ قَالَ: (بِمَوْجِبِ غَسْلٍ) لَكَانَ أَحْسَنَ؛ لِأَنَّ الْبَطْلَانَ يَحْصُلُ بِمَوْجِبِ الْغَسْلِ، وَإِنْ لَمْ يَغْتَسَلْ، انْظُرْ: مواهب الجليل (١/ ٣٢٢).

■ وَإِذَا:

- نَزَعَهُمَا.
- أَوْ أَعْلَيْهِ.
- أَوْ أَحَدَهُمَا^(١).
- بَادِرَ لِلْأَسْفَلِ كَالْمُوَالَاةِ.
- وَإِنْ: نَزَعَ رَجُلًا وَعَسَرَتِ الْأُخْرَى وَضَاقَ الْوَقْتُ فَفِي:
- تَيْمُمِهِ.
- أَوْ مَسَحِهِ عَلَيْهِ.
- أَوْ إِنْ كَثُرَتْ قِيَمَتُهُ، وَإِلَّا مُزَّقَ.
- أَقْوَالٌ.

■ وَنُدِبَ:

- ١- نَزَعَهُ كُلَّ جُمُعَةٍ^(٢).
- ٢- وَوَضَعَ:
- يُمْنَاهُ عَلَى طَرَفِ^(٣) أَصَابِعِهِ.
- وَيُسْرَاهُ تَحْتَهَا.
- وَيُمِرُّهُمَا لِكَعْبِيهِ.
- وَهَلِ الْيُسْرَى كَذَلِكَ، أَوِ الْيُسْرَى فَوْقَهَا؟ تَأْوِيلَانِ.
- ٣- وَمَسَحَ أَعْلَاهُ وَأَسْفَلَهُ^(٤).

(١) في (أ): إحداهما.

(٢) ذلك لأنَّ غسل الجمعة سنة ولا يتوصل إليه إلا مع نزع الخف في كل أسبوع. انظر: تحبير المختصر (١/١٩١).

(٣) في بعض الشروح: أطراف.

(٤) قال الخرشي رحمه الله: «يعني أنَّ الجمع بينهما مندوب كما في الجلاب والتلقين والمعونة، قال الشيباني: وهو المشهور، ووجوب مسح الأعلى يؤخذ من قوله وبطلت إن ترك أعلاه لا أسفله ففي الوقت». شرح المختصر (١/١٨٣).

■ وَبَطَلْتُ^(١) إِنْ تَرَكْتُ أَغْلَاهُ، لَا أَسْفَلَهُ.

- فَبِئْسَ الْوَقْتُ.



(فَصْلُ)

* قف

من يجوز لهم
التَّيَمُّمُ

◎ يَتَيَمَّمُ:

١- ذُو مَرَضٍ.

٢- وَسَفَرٍ أُبَيِّحُ^(١).

لِفَرَضٍ وَنَفْلٍ.

٣- وَحَاضِرٌ صَحٌّ:

● الْجِنَازَةُ إِنْ تَعَيَّنَتْ^(٢).

● وَفَرَضٍ غَيْرِ جُمُعَةٍ.

■ وَلَا يُعِيدُ^(٣).

- لَا سُنَّةَ.

إِنْ:

١- عَدِمُوا مَاءً كَافِيًا.

٢- أَوْ خَافُوا بِاسْتِعْمَالِهِ:

● مَرَضًا.

● أَوْ زِيَادَتَهُ.

● أَوْ تَأَخُّرَ بُرْءٍ.

● أَوْ عَطَشَ مُحْتَرَمٍ مَعَهُ.

٣- أَوْ^(٤) بِطَلْبِهِ:شرط مشروعية
التيمم

(١) دخل فيه الواجب والمندوب، فلو قال المصنّف رحمه الله: (جائز) لشمّل كلامه ذلك نصًّا، وخرج

المكروه والحرام. انظر: مواهب الجليل (١/٣٢٦).

(٢) في (أ): تعيّن.

(٣) في (س): يعيده.

(٤) خافوا.

- تَلَفَ مَالٍ .
- أَوْ خُرُوجَ وَقْتٍ .
- كَعَدَمِ مُنَاوِلٍ أَوْ آلَةٍ .
- وَهَلْ إِنْ خَافَ فَوَاتَهُ بِاسْتِعْمَالِهِ؟ خِلَافٌ .

* نصف

وَجَازَ:

ما يجوز بالتيمم

- ١- جِنَازَةٌ .
- ٢- وَسْئَةٌ .
- ٣- وَمَسٌّ مُضْخَفٍ .
- ٤- وَقِرَاءَةٌ .
- ٥- وَطَوَافٌ وَرَكْعَتَاهُ .
- بِتَيْمُمٍ قَرْضٍ أَوْ نَقْلٍ إِنْ تَأَخَّرَتْ^(١)، لَا قَرْضُ آخَرُ وَإِنْ^(٢) قُصِدَا .
- وَبَطْلُ^(٣) الثَّانِي وَلَوْ مُشْتَرِكَةً، لَا بِتَيْمُمٍ لِمُسْتَحَبٍّ .
- وَلَزِمَ:
- مُوَالَاتُهُ .

ما يلزم التيمم

- وَقَبُولُ هِبَةٍ مَاءٍ، لَا ثَمَنِ أَوْ قَرْضُهُ^(٤) .
- وَأَخْذُهُ بِثَمَنِ اعْتِيدَ لَمْ يَحْتَجْ لَهُ، وَإِنْ بِذِمَّتِهِ .

(١) قال ابن غازي رحمه الله: أي وقصدت واتصلت، وتعقب بأن قوله: واتصلت مسلم، وأما قصدت فلم يوافقه عليه أحد من أهل المذهب (م).

(٢) في بعض الشروح: ولو.

(٣) الفرض.

(٤) قال التتائي رحمه الله: «يحتمل عطفه على (موالاته) وضميره للثمن، أي: إن بذل له لزمه، وعلى هذا: لو عطفه بالواو لكان أحسن، ويحتمل عود ضميره للماء، أي: يلزمه قبول قرضه، قال الشارح: وهو أظهر في لزوم من الهبة، البساطي: ويحتمل عطفه على ثمنه، وهو ظاهر كلامه، أي: لا يلزمه قرضه، ولكن ينافيه قوله: (واحدة بثمن اعتيد وإن بذمته)، وجوزوا عطفه على (هبة)، وهو استدعي أن يعرض عليه القرض، والفرض لزوم القرض، لا لزوم قبوله». جواهر الدرر (٢٨٩/١).

- وَطَلَبُهُ لِكُلِّ صَلَاةٍ وَإِنْ تَوَهَّمَهُ، لَا تَحَقَّقَ عَدَمُهُ طَلَبًا لَا يَشُقُّ بِهِ^(١).
- كَرُفَقَةٍ قَلِيلَةٍ أَوْ حَوْلَهُ مِنْ كَثِيرَةٍ إِنْ جَهِلَ بُخْلَهُمْ بِهِ.
- وَنِيَّةُ اسْتِيبَاحَةِ الصَّلَاةِ.
- وَنِيَّةُ أَكْبَرٍ إِنْ كَانَ وَلَوْ تَكَرَّرَتْ^(٢).

■ وَلَا يَرْفَعُ الْحَدَثَ.

- وَتَغْمِيمُ وَجْهِهِ وَكَفْفِيهِ لِكُوعِيهِ.
- وَنَزْعُ خَاتَمِهِ.
- وَصَعِيدُ طَهْرٍ:
- كُتْرَابٍ وَهُوَ الْأَفْضَلُ وَلَوْ نُقِلَ.
- وَتُلْج.
- وَخَضْخَاضٍ^(٣).
- وَفِيهَا جَنَفَ يَدَيْهِ. «رُويَ بِجِيمٍ وَخَاءٍ».
- وَجِصٌّ لَمْ يُطْبَخْ.
- وَبِمَعْدِنٍ غَيْرِ نَقْدٍ وَجَوْهَرٍ وَمَنْقُولٍ، كَشَبٌّ وَمِلْحٌ.
- وَلِمَرِيضٍ حَائِطٌ لَيْنٍ أَوْ حَجَرٍ.
- لَا بِحَصِيرٍ وَخَشَبٍ.
- وَفَعْلُهُ فِي الْوَقْتِ.
- فَالْأَيْسُ: أَوَّلُ الْمُخْتَارِ.
- وَالْمُتَرَدَّدُ فِي لُحُوقِهِ أَوْ وُجُودِهِ: وَسَطُهُ.
- وَالرَّاجِي: آخِرُهُ.
- وَفِيهَا: تَأْخِيرُهُ الْمَغْرِبَ لِلشَّفَقِ.

* قف

(١) في (س): بمثله.

(٢) الضمير راجع للنية، ويصح رجوعه إلى الطهارة أو إلى الصلاة (م).

(٣) الخضخاض: طين مختلط بماء حتى صار لينا جدا. انظر: جواهر الدرر للتائي (١/٣٩٦).

■ سنن التَّيْمِمِ وَسُنُّ (١) :

١- تَرْتِيْبُهُ .

٢- وَالْإِلَى الْمِرْفَقَيْنِ (٢) .

٣- وَتَجْدِيدُ ضَرْبَةٍ لِيَدَيْهِ (٣) .

■ مندوبات التَّيْمِمِ وَنُدَب :

١- تَسْمِيَةُ .

٢- وَبَدْءُ بَظَاهِرِ يُمْنَاهُ يُسْرَاهُ إِلَى الْمِرْفَقِ .

٣- ثُمَّ مَسْحُ الْبَاطِنِ لِأَخِرِ الْأَصَابِعِ، ثُمَّ يُسْرَاهُ كَذَلِكَ .

■ * نصف وَبَطْل :

١- يَمْبُطِلُ الْوُضُوءُ .

مبطلات التَّيْمِمِ

٢- وَيُوجُودُ الْمَاءِ قَبْلَ الصَّلَاةِ لَا فِيهَا، إِلَّا نَاسِيَهُ .

■ وَيُعِيدُ الْمُقْصِرُ فِي الْوَقْتِ :

إعادة المقصر في الوقت

- وَصَحَّتْ إِنْ لَمْ يُعِدْ .

● كَوَاجِدِهِ بِقُرْبِهِ أَوْ رَحْلِهِ، لَا إِنْ ذَهَبَ رَحْلُهُ .

● وَخَائِفٍ لِحُصٍّ أَوْ سَبْعٍ .

● وَمَرِيضٍ عَدِمَ مُنَاوِلًا .

● وَرَاجٍ قَدَّمَ .

● وَمُتَرَدِّدٍ فِي لُحُوقِهِ .

● وَنَاسٍ ذَكَرَ بَعْدَهَا .

(١) ذكر المصنّف ثلثة من سنن التَّيْمِمِ ثلاث سنن وبقي عليه سنّة رابعة وهي: نقل ما تعلّق بهما من

الغبار بأن لا يمسح على شيء قبل أن يمسح وجهه ويديه، فإن فعل صحّ على الأظهر. انظر:

مواهب الجليل (١/٣٥٦)، الشرح الكبير (١/١٥٨).

(٢) أي: المسح لهما.

(٣) في (م): لليدين.

- كَمُتِّصِرٍ عَلَى كُوعَيْهِ، لَا عَلَى ضَرْبَةٍ.
- وَكَمْتَيْمٍ عَلَى مُصَابٍ بَوِّلٍ.
- وَأَوَّلُ: بِالمَشْكُوكِ وَبِالمُحَقَّقِ^(١).
- وَاقْتَصَرَ عَلَى الْوَقْتِ لِلْقَائِلِ بِطَهَارَةٍ^(٢) الْأَرْضِ بِالجَفَافِ.

ما يمنع منه
التَّيَمُّم

■ وَمُنْعٌ مَعَ عَدَمِ مَاءٍ:

١- تَقْبِيلُ مُتَوَضِّئٍ.

٢- وَجِمَاعُ مُغْتَسِلٍ.

إِلَّا لِطُولٍ.

■ وَإِنْ نَسِيَ إِحْدَى الْخَمْسِ تَيَمَّمَ خَمْسًا.

■ وَقُدِّمَ ذُو مَاءٍ مَاتَ وَمَعَهُ جُنُبٌ إِلَّا لِخَوْفٍ^(٣) عَطَشٍ، كَكُونِهِ لهُمَا.

- وَضَمِنَ قِيَمَتُهُ.

■ وَتَسْقُطُ صَلَاةٌ وَقَضَاؤُهَا بِعَدَمِ مَاءٍ وَصَعِيدٍ.

فأقد الطهورين



(١) في (ز): والمحقق.

(٢) في (أ): بطهارته.

(٣) في (س): بخوف.

فَضْلٌ

* قف

○ وَإِنْ^(١) خِيفَ غَسْلُ جُرْحٍ كَالْتِيَمِ مُسَحَ ثُمَّ:

- ١- جَبِيرَتُهُ^(٢).
- ٢- ثُمَّ عَصَابَتُهُ.
- ٣- كَفْضُ^(٣).
- ٤- وَمَرَارَةٌ^(٤).
- ٥- وَقِرْطَاسٍ صُدْغَ.
- ٦- وَعِمَامَةٌ خِيفَ بِنَزْعِهَا، وَإِنْ:

- يَغْسِلُ.
- أَوْ بِلَا طَهْرٍ.
- وَ^(٥) انْتَشَرَتْ.

شرط المسح

إِنْ صَحَّ:

- جُلُّ جَسَدِهِ.
 - أَوْ أَقْلُهُ، وَلَمْ يَضُرَّ غَسْلُهُ.
- وَالْأَ: فَفَرَضُهُ التَّيَمُّمُ، كَإِنْ قَلَّ جِدًّا كَيْدٍ.
- وَإِنْ غَسَلَ أَجْزَاءً.

* نصف

(١) في (أ) و(ز) و(م): إن.

(٢) في (أ): جبيرة.

(٣) قوله: (كفصد) يحتمل أن يكون تمثيلاً ويحتمل أن يكون تشبيهاً، أي وكذلك يمسخ على ما

يسمى في العرف جرحاً، أي يشبه في المسح بقيدة السابق، والمراد: محلّ الفصد، لأنّ

فصداً مصدر وهو لا يمسخ. انظر: شرح المختصر للخرشي (٢٠١/١).

(٤) المرارة: ما يجعل على محلّ الظفر المنقلع. انظر: منح الجليل (١٦٢/١).

(٥) في بعض الشروح: أو.

تعذر المسح

- وَإِنْ تَعَذَّرَ مَسُّهَا وَهِيَ بِأَعْضَاءٍ تَيَمُّمِ تَرْكُهَا وَتَوَضُّأً.

وَالْأُولَى^(١): فَثَالِثُهَا: يَتَيَمَّمُ إِنْ كَثُرَ، وَرَابِعُهَا: يَجْمَعُهُمَا.نزع الجبيرة بعد
المسح

■ وَإِنْ نَزَعَهَا لِدَوَاءٍ أَوْ سَقَطَتْ -وَإِنْ بِصَلَاةٍ- قَطَعَ وَرَدَّهَا، وَمَسَحَ.

■ وَإِنْ صَحَّ غَسَلَ وَمَسَحَ مُتَوَضِّئًا^(٢) رَأْسَهُ.

(١) أي: وإن لم تكن الجراحات التي تعذر مسّها بأعضاء تيمّمه، ففيها أربعة أقوال: أولهما: يتيمّم

ليأتي بطهارة ترايبّة كاملة، ثانيها: يغسل الصّحيح، ويسقط الجريح، انظر: منحة الجليل

(١٦٢/١).

(٢) في (ص) و(أ) و(ز) و(م): متوضّئ.

فصل

✽ قف ○ الحَيْضُ: دَمٌ، كَصُفْرَةٍ أَوْ كُدْرَةٍ، خَرَجَ بِنَفْسِهِ مِنْ قَبْلِ مَنْ تَحْمِلُ عَادَةً، وَإِنْ دُفِعَتْ.

■ أكثر الحيض وَأَكْثَرُهُ:

- ١- لِمُبْتَدَأَةٍ: نِصْفُ شَهْرٍ كَأَقَلِّ الطُّهْرِ.
- ٢- وَلِمُعْتَادَةٍ: ثَلَاثَةُ اسْتَظْهَارًا عَلَى أَكْثَرِ عَادَتِهَا مَا لَمْ تُجَاوِزَهُ، ثُمَّ هِيَ طَاهِرٌ^(١).

✽ نصف ٣- وَلِحَامِلٍ:

- بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ: النِّصْفُ وَنَحْوُهُ.
- وَفِي سِتَّةٍ فَأَكْثَرَ: عِشْرُونَ يَوْمًا وَنَحْوَهَا.
- وَهَلْ مَا قَبْلَ الثَّلَاثَةِ كَمَا بَعْدَهَا أَوْ كَالْمُعْتَادَةِ؟ قَوْلَانِ.
- وَإِنْ تَقَطَّعَ طَهْرٌ لَفَقَّتْ أَيَّامَ الدَّمِ فَقَطَّ عَلَى تَفْصِيلِهَا، ثُمَّ هِيَ مُسْتَحَاضَةٌ.
- وَتَغْتَسِلُ كُلَّمَا انْقَطَعَ، وَتَصُومُ^(٢) وَتَوَطَّأُ.

✽ قف ■ وَالْمُمِيزُ بَعْدَ طَهْرٍ تَمَّ حَيْضٌ.

○ وَلَا تَسْتَظْهَرُ عَلَى الْأَصَحِّ.

■ علامات الطهر وَالطُّهْرُ:

- ١- بِجُفُوفٍ.
- ٢- أَوْ قَصَّةٍ: وَهِيَ أَبْلَغُ لِمُعْتَادَتِهَا^(٣).

(١) في (أ): طاهرة.

(٢) في (أ) و(م) زيادة: وَتُصَلِّي.

(٣) قوله: (لمعتادتها) أي فقط أو مع الجفوف، وكذا هي أبلغ لمعتادة الجفوف فقط على المعتمد خلافاً لظاهر المصنّف. انظر: شرح المختصر للزرقاني (١/٢٤٤).

- فَتَنْظِرُهَا لِآخِرِ^(١) الْمُخْتَارِ.

○ وَفِي الْمُبْتَدَأَةِ تَرَدُّدٌ^(٢).

- وَلَيْسَ عَلَيْهَا نَظَرُ طَهْرِهَا قَبْلَ الْفَجْرِ، بَلْ عِنْدَ النَّوْمِ وَالصُّبْحِ.

■ وَمَنْعٌ:

١- صِحَّةُ صَلَاةٍ.

٢- وَصَوْمٍ.

٣- وَوُجُوبُهُمَا^(٣).

٤- وَطَلَاقًا.

٥- وَبَدَأَ عِدَّةً.

٦- وَوَطْءَ فَرْجٍ، أَوْ تَحْتَ إِزَارٍ، وَلَوْ بَعْدَ نَقَاءٍ وَتَيَمُّمٍ.

٧- وَرَفَعَ حَدِيثَهَا وَلَوْ جَنَابَةً.

٨- وَدُخُولَ مَسْجِدٍ، فَلَا تَعْتَكِفُ وَلَا تَطُوفُ.

٩- وَمَسَّ مُصْحَفٍ، لَا قِرَاءَةً.

■ وَالنَّفَاسُ: دَمٌ خَرَجَ لِلْوِلَادَةِ وَلَوْ بَيْنَ تَوَآمِينَ.

■ وَأَكْثَرُهُ سِتُونَ^(٤).

■ فَإِنْ تَخَلَّلَهُمَا فَنَفَاسَانِ.

(١) في (م) زيادة: الوقت.

(٢) لو قال المصنف رحمه الله: (والطهر بجفوف أو قصّة ولو لمبتدأة لوافق المذهب، واستغنى عن قوله وفي المبتدأة تردد) (م).

(٣) أي: الصلاة والصوم، فإن قلت: يشكل عليه وجوب قضاء الصوم: قلت وجوب قضائه بأمر جديد من الشارع بعد النقاء (م).

(٤) طرة: صرح ابن بريزة بأن المشهور أن أكثره ستون ليلة وهو ما رجع إليه مالك فلهذا اقتصررت هنا عليه كما فعل صاحب الرسالة، وقال ابن عبد البر بعد أن ذكر أن مالكا رجع لعادة النساء، وأصحابه على الستين يومًا.

* نصف

ما يمنع منه
الحيض

النفاس وأحكامه

- وَتَقَطُّعُهُ وَمَنْعُهُ^(١) كَالْحَيْضِ.

■ وَوَجَبَ وُضُوءُ بِهَادٍ^(٢).

○ وَالْأَظْهَرُ نَفْيُهُ.



(١) في (أ): ومنه.

(٢) الهادي: ماء أبيض يخرج من الحامل. انظر: جواهر الدرر للشَّانِي (٤١٦/١).

(بَابُ)

⊙ الْوَقْتُ الْمُخْتَارُ:

* قف

الوقت المختار

- لِلظُّهْرِ: مِنْ زَوَالِ الشَّمْسِ لِأَخْرِ الْقَامَةِ بِغَيْرِ ظِلِّ الزَّوَالِ.
- وَهُوَ أَوَّلُ وَقْتِ الْعَصْرِ لِلْإِضْفِرَارِ، وَاشْتَرَكَ بِقَدْرِ إِحْدَاهُمَا.
- وَهَلْ فِي آخِرِ الْقَامَةِ الْأُولَى أَوْ أَوَّلِ الثَّانِيَةِ؟ خِلَافٌ.
- وَلِلْمَغْرِبِ: غُرُوبُ الشَّمْسِ يُقَدَّرُ^(١) بِفَعْلِهَا بَعْدَ شُرُوطِهَا.
- وَلِلْعِشَاءِ: مِنْ غُرُوبِ حُمْرَةِ الشَّفَقِ لِلثُلُثِ الْأَوَّلِ.
- وَلِلصُّبْحِ: مِنَ الْفَجْرِ الصَّادِقِ لِلِاسْفَارِ الْأَعْلَى، وَهِيَ الْوُسْطَى^(٢).
- وَإِنْ مَاتَ وَسَطُ الْوَقْتِ بِلَا أَدَاءٍ لَمْ يَعْصِ، إِلَّا أَنْ يَظَنَّ الْمَوْتَ.
- وَالْأَفْضَلُ:
- لِفَذِّ تَقْدِيمِهَا مُطْلَقًا، وَعَلَى جَمَاعَةٍ آخِرَهُ^(٣).
- وَلِلْجَمَاعَةِ تَقْدِيمُ غَيْرِ الظُّهْرِ، وَتَأْخِيرُهَا لِرُبُعِ الْقَامَةِ، وَيُزَادُ لَشِدَّةِ الْحَرِّ.
- وَفِيهَا: نُدْبَ تَأْخِيرِ الْعِشَاءِ قَلِيلًا.
- وَإِنْ شَكَّ فِي دُخُولِ الْوَقْتِ لَمْ تُجْزَ، وَلَوْ وَقَعَتْ فِيهِ.

* نصف

(١) في بعض الشروح: تقدّر.

(٢) هذا هو المذهب. وقيل: هي العصر، وهو الصحيح للأحاديث. انظر: تحبير المختصر (٢٢١/١).

(٣) قوله: (وعلى جماعة آخره) إن كان المراد آخره، أي: آخر الوقت الضروري فكلامه ظاهر، لأن صلاة المنفرد أول الوقت أفضل من صلاة الجماعة آخر الضروري، وإن كان مراد المصنّف بآخره: آخر الاختياري فمشكل، لأنه يعارض ما يأتي في باب الجماعة من أن من صلى منفردا أول الاختياري يستحب له أن يعيد في جماعة أثنائه، اللهم إلا أن يحمل كلام المصنّف حينئذ على الصبح فقط، لأن صلاته في جماعة وقت الاسفار على القول بأن لها وقت اختياري فقط ولا ضروري لها (م).

* قف

■ وَالضُّرُورِيُّ بَعْدَ الْمُخْتَارِ:

الوقت الضروري

● لِلطُّلُوعِ فِي الصُّبْحِ.

● وَلِلْغُرُوبِ فِي الظُّهْرَيْنِ.

● وَلِلْفَجْرِ فِي الْعِشَاءَيْنِ.

■ وَيَذَرُكَ^(١) فِيهِ الصُّبْحُ بِرَكْعَةٍ لَا أَقْلَ، وَالْكُلُّ أَدَاءً.- وَالظُّهْرَيْنِ وَالْعِشَاءَيْنِ^(٢) بِفَضْلِ رَكْعَةٍ عَنِ الْأُولَى، لَا الْأَخِيرَةَ، كحَاضِرٍ سَافِرٍ وَقَادِمٍ^(٣).

* نصف

■ وَأَنتُمْ إِلَّا لِعُذْرٍ:

١- بِكُفْرٍ، وَإِنْ بَرَدَةٍ.

٢- وَصَبًا.

٣- وَإِغْمَاءً.

٤- وَجُنُونٍ.

(١) في (أ): ويدرك، وفي (ز): وتُدرِكُ، وفي (م): الوجهان. وفي حاشيتها: ويدرك هو بالبناء للفاعل، لأجل قوله (والظهرين والعشاءين)، وإن بُني لما لم يسم فاعله كان قوله (والظهرين والعشاءين) معطوفا على نائب الفاعل قبل رفعه، والأول أولى (م).

(٢) في (أ): والظهران والعشاءان.

(٣) الظاهر أن هذا تشبيه لبيان ما يدرك به القصر والإتمام، كما شرح به المواق واختاره ابن عاشر والشيخ ميارة، ونصه: (ومعنى كلام المؤلف أنه كما تدرك الصلاتان معاً بفضل ركعة عن إحداهما وإلا أدركت الثانية فقط، كذلك يدرك حكم السفر والحضر بفضل ركعة عن إحداهما وإلا أدركت الثانية فقط، فيقصرها من سافر ويتمها من قدم من سفره، فلو سافر لثلاث قبل الغروب صلاهما سفرتين، وإن سافر قبل الغروب لأقل من ثلاث فالعصر سفرية والظهر حضرية، ولو قدم لخمس فأكثر صلاهما حضريتين، ولما دونها صلى العصر حضرية والظهر سفرية، وهذا ظاهر قول المصنف: (كحاضر سافر وقادم) وما ذكره الأجهوري ومن تبعه من أن قوله: (كحاضر سافر...) إلخ) تمثيل ثم اعترض بأن ظاهره لا يصح وصوابه (كحائض مسافرة) أو غيره فهو تكلف. انظر: شرح مختصر خليل للزرقاني (١/٢٦٢)، وحاشية الدسوقي (١/١٨٣)،.

٥- وَنَوْمٌ.

٦- وَعَقْلَةٌ كَحَيْضٍ.

لَا سُكْرٍ.

■ وَالْمَعْدُورُ - غَيْرُ كَافِرٍ - يُقَدَّرُ لَهُ الطُّهْرُ.

■ وَإِنْ ظَنَّ إِدْرَاكَهُمَا فَرَكَعَ فَخَرَجَ الْوَقْتُ قَضَى الْأَخِيرَةَ.

■ وَإِنْ تَطَهَّرَ:

١- فَأَحْدَثَ.

٢- أَوْ تَيَّنَ عَدَمَ طَهُورِيَّةِ الْمَاءِ.

٣- أَوْ ذَكَرَ مَا يُرْتَّبُ.

فَالْقَضَاءُ.

■ وَأَسْقَطَ عُذْرٌ حَصَلَ - غَيْرُ نَوْمٍ وَنَسْيَانٍ - الْمُدْرَكَ.

■ وَأَمَرَ صَبِيٌّ بِهَا لِسَبْعٍ وَضُرِبَ لِعَشْرِ.

■ وَمُنِعَ نَفْلٌ^(١):

١- وَقْتُ طُلُوعِ شَمْسٍ.

٢- وَغُرُوبِهَا.

٣- وَخُطْبَةِ جُمُعَةٍ.

■ وَكُرْهٌ:

١- بَعْدَ فَجْرِ.

٢- وَفَرَضٍ عَصْرِ.

- إِلَى أَنْ تَرْتَفِعَ قَيْدَ رُمُحٍ وَتُصَلِّيَ الْمَغْرِبُ.

* قف

أوقات التحريم
والكراهة للنافلة

(١) المراد بالنفل هنا ما قابل الفرائض الخمس، فيدخل فيه النفل المنذور، وفرض الكفاية كالجنازة، والسنة كالعيدين والكسوف والاستسقاء والخسوف وسجود التلاوة والنوافل المطلقة (م).

إِلَّا:

- ١- رَكَعَتِي الْفَجْرِ.
- ٢- وَالْوَرْدَ قَبْلَ الْفَرَضِ لِئَانِي عَنْهُ.
- ٣- وَجَنَازَةً.
- ٤- وَسُجُودَ تِلَاوَةِ قَبْلِ إِسْفَارٍ وَاصْفِرَارٍ^(١).

* نصف

■ وَقَطَعَ مُحْرِمٌ بَوَاقِ نَهْيٍ.

■ وَجَازَتْ:

مكان الصلاة

- ١- بِمَرْبُضٍ بَقَرٍ أَوْ غَنَمٍ.
 - ٢- كَمَقْبَرَةٍ وَلَوْ لِمُشْرِكٍ.
 - ٣- وَمَرْبَلَةٍ.
 - ٤- وَمَحَجَّةٍ.
 - ٥- وَمَجْزَرَةٍ^(٢) إِنْ أُمِنْتُ مِنَ النَّجَسِ.
- وَإِلَّا فَلَا إِعَادَةَ عَلَى الْأَحْسَنِ إِنْ لَمْ يَتَحَقَّقْ^(٣).

■ وَكُرِهَتْ:

- ١- بِكَنِيسَةٍ وَلَمْ تُعَدَّ.
- ٢- وَبِمَعْطِنٍ إِبِلٍ وَلَوْ أَمِنَ.

(١) قال الشيخ بهرام رحمه الله: «يحتمل أن يكون معطوفاً على قوله: (إلا ركعتي الفجر . . . إلى آخره)، ويكون معناه أن الجنابة وسجود التلاوة يجوز إيقاعهما في الوقت المذكور وهو مذهب المدونة، ويحتمل أن يكون معطوفاً على الضمير المقدّر في قوله: (وكره)؛ أي وكره نفل وصلاة جنازة وسجود تلاوة وهو مذهب الموطأ، ولا بن حبيب الجواز بعد الصبح، أما لو أسفر أو أصفرت لمُنْع ذلك قولاً واحداً، إلا أن يخشى تغيير الميّت». تحبير المختصر (٢٣٢/١).

(٢) المجزرة: بفتح الميم، وقيل بكسرهما، موضع الجزر، وهو الذبح والنحر، وتفتح زايها وتكسر. انظر: جواهر الدرر للتتائي (٤٥٨/١).

(٣) في (ز) و (س): يُحَقَّق، وفي (أ) و (م): تُحَقَّق، في بعض الشروح: تتحقّق.

○ وفي الإعادة قولان^(١) .

■ وَمَنْ تَرَكَ فَرَضًا :

١- أُخِّرَ لِبَقَاءِ رَكْعَةٍ بِسَجْدَتَيْهَا مِنَ الضَّرُورِيِّ .

٢- وَقُتِلَ .

٣- بِالسَّيْفِ .

٤- حَدًّا .

وَلَوْ قَالَ : «أَنَا أَفَعَلُ» .

٥- وَصَلَّى عَلَيْهِ غَيْرُ فَاضِلٍ .

٦- وَلَا يُطْمَسُ قَبْرُهُ .

لَا فَائِئَةٌ عَلَى الْأَصَحِّ .

■ وَالْجَاحِدُ كَافِرٌ .



حكم تارك
الصلاة

(١) قوله : (وفي الإعادة قولان) كلامه يوهم أنّ القولين في طلب الإعادة وعدمه، وليس كذلك، بل القول الأول يقول: العائد يعيد أبداً، وأمّا الناسي والجاهل يعيدان في الوقت، والقول الثاني، يقول الإعادة في الوقت مطلقاً سواء كان المصلي عامداً أو ناسياً أو جاهلاً (م).

(فَضْلٌ)

* قف © سُنُّ الْأَذَانِ:

حكم الأذان

- لَجَمَاعَةٍ.
- طَلَبْتُ غَيْرَهَا.
- فِي فَرَضٍ وَقَتِّي، وَلَوْ جُمُعَةٍ^(١).

■ صفة الأذان وَهُوَ:

- مُثْنَى^(٢) وَلَوْ: «الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ».
- مُرْجِعُ الشَّهَادَتَيْنِ بِأَرْفَعَ مِنْ صَوْتِهِ أَوَّلًا.
- مَجْزُومٌ^(٣).
- بِلَا فَضْلٍ، وَلَوْ بِإِشَارَةٍ بِكَسَلَامٍ^(٤).
- وَبَنَى إِنْ لَمْ يَطْلُ.
- غَيْرُ مُقَدَّمٍ عَلَى الْوَقْتِ، إِلَّا الصُّبْحُ فَيُسَدُّسُ اللَّيْلُ^(٥).

(١) ظاهر كلام المصنف أنَّ الأذان سنة مطلقاً، وأنه لا يجب في المصر، وهو ظاهر كلام ابن الحاجب وغيره، وظاهر كلامه في التوضيح، وهو خلاف ما جزم به ابن عرفة وجعله المذهب، ونصّه: (الأذان يجب على أهل المصر كافة يقاتلون لتركه). انظر: مواهب الجليل (٤٢٢/١).

(٢) الذي يظهر من قوله: (مثني) أنه راجع لجميع جمل الأذان كما قال في الإقامة: (مفردة)، بدليل قوله: (ولو: الصلاة خير من النوم) وعلى هذا كان حقّه أن يستثني الجملة الأخيرة في آخر الأذان: (لا إله إلا الله) كما قال ابن عرفة: «مثني الجملة إلا الجملة الأخيرة». انظر: مواهب الجليل (٤٢٤/١).

(٣) ليس الجزم من الصفات الواجبة مثل الصفات السابقة واللاحقة بخلاف ما يظهر من كلام المصنف. انظر: شرح مختصر خليل للخرشي (٢٣٠/١).

(٤) في (أ) و(س) و(م): لكسلام.

(٥) في (أ) زيادة: الأخير.

شروط صحة
الأذان

■ وَصِحَّتُهُ:

- ١- بِإِسْلَامٍ .
- ٢- وَعَقْلٍ .
- ٣- وَذُكُورَةٍ .
- ٤- وَبُلُوغٍ .

■ وَنَدِبَ:

- ١- مُتَطَهِّرٌ .
 - ٢- صَيِّتٌ .
 - ٣- مُرْتَفِعٌ .
 - ٤- قَائِمٌ إِلَّا لِعُذْرٍ .
 - ٥- مُسْتَقْبِلٌ إِلَّا لِإِسْمَاعٍ .
 - ٦- وَحِكَايَتُهُ لِسَامِعِهِ لِمُنْتَهَى الشَّهَادَتَيْنِ مُثْنًى وَلَوْ مُتَنَفِّلاً ، لَا مُفْتَرِضًا .
 - ٧- وَأَذَانٌ فَذٌّ إِنْ سَافَرَ .
- لَا جَمَاعَةً لَمْ تَطْلُبْ^(١) عَلَى الْمُخْتَارِ .

* نصف

■ وَجَازَ:

- ١- أَعْمَى .
- ٢- وَتَعَدُّدُهُ .
- ٣- وَتَرْتِيبُهُمْ^(٢) إِلَّا الْمَغْرِبَ .
- ٤- وَجَمْعُهُمْ كُلٌّ عَلَى أَذَانِهِ^(٣) .
- ٥- وَإِقَامَةٌ غَيْرِ مَنْ أَدَّنَ .
- ٦- وَحِكَايَتُهُ قَبْلَهُ .

(١) في (س) و(ز) و(م) زيادة: غيرها .

(٢) في الأصل: وَتَرْتِيبُهُمْ . والمثبت من (أ) و(ز) و(س) و(م) والشروح .

(٣) في الأصل: عَلَى كُلِّ آذَانِهِ . والمثبت من (أ) و(ز) و(س) و(م) والشروح .

الجائز في الأذان

٧- وَأَجْرُهُ عَلَيْهِ أَوْ مَعَ صَلَاةٍ.

■ وَكُرْهُ:

١- عَلَيْهَا^(١).

٢- وَسَلَامٌ عَلَيْهِ، كَمَلْبٍ.

٣- وَإِقَامَةٌ رَاكِبٍ، أَوْ مُعِيدٍ لِصَلَاتِهِ كَأَذَانِهِ.

○ وَتُسَنُّ: إِقَامَةٌ مُفْرَدَةٌ.

احكام الإقامة

■ وَتُنْيِ^(٢) تَكْبِيرُهَا لِفَرَضٍ وَإِنْ قَضَاءً.

■ وَصَحَّحْتُ، وَلَوْ تَرَكْتُ عَمْدًا.

■ وَإِنْ أَقَامَتِ الْمَرْأَةُ سِرًّا^(٣) فَحَسَنٌ.

■ وَلِيُقِمَ مَعَهَا أَوْ بَعْدَهَا بِقَدْرِ الطَّاقَةِ.



(١) أي: كره أخذ أجره عليها.

(٢) في (أ): وتثنى، وفي (ز): ويثنى

(٣) قال الخطّاب: «قوله: (سرّا) لم أر من صرح بتخصيص المرأة بالسرّ، بل ظاهر كلامهم أن المطلوب في إقامة المنفرد أن يكون سرّا». مواهب الجليل (١/٤٦٤).

(فَضْلٌ)

* قف

أحكام الرّعايا

○ شُرْطُ لِبَصَلَاةٍ: طَهَارَةُ حَدَثٍ وَخَبَثٍ.

وَإِنْ رَعَفَ:

- قَبْلَهَا وَدَامَ، أَخْرَ لَآخِرِ الْإِخْتِيَارِيِّ وَصَلَّى.
- أَوْ فِيهَا -وَإِنْ عِيْدًا أَوْ جِنَازَةً- وَظَنَّ دَوَامَهُ لَهُ أَتَمَّهَا إِنْ لَمْ يُلَطِّخْ فَرَشَ مَسْجِدٍ.
- وَأَوْمَأَ لِيَخُوفٍ تَأْذِيهِ أَوْ تَلَطُّخِ ثَوْبِهِ، لَا جَسَدِهِ.
- وَإِنْ لَمْ يَظَنَّ وَرَشَحَ قَتْلَهُ بِأَنَامِلٍ يُسْرَاهُ.
- فَإِنْ زَادَ عَنْ^(١) دِرْهَمٍ قَطَعَ، كَأَنَّ لَطَّخَهُ أَوْ خَشِيَ تَلَوُّثَ مَسْجِدٍ، وَإِلَّا فَلَهُ الْقَطْعُ.

■ وَنَدَبُ الْبِنَاءِ، فَيُخْرِجُ مُمَسِكَ أَنْفِهِ لِيَغْسِلَ، إِنْ لَمْ:

● يُجَاوِزُ أَقْرَبَ مَكَانٍ مُمَكِّنٍ.

■ قُرْبَ.

● وَيَسْتَدِيرُ قِبْلَةً بِلا عُدْرٍ.

● وَيَطَأُ نَجَسًا.

● وَيَتَكَلَّمُ وَلَوْ سَهْوًا، إِنْ كَانَ بِجَمَاعَةٍ.

- وَاسْتَخْلَفَ الْإِمَامُ.

○ وَفِي بِنَاءِ الْفَذِّ خِلَافٌ.

■ وَإِذَا^(٢) بَنَى لَمْ يَعْتَدَّ إِلَّا بِرُكْعَةٍ كَمُلَتْ.

- وَأَتَمَّ مَكَانَهُ إِنْ ظَنَّ فَرَاغَ إِمَامِهِ وَأَمَكَّنَ، وَإِلَّا فَلَا قُرْبُ إِلَيْهِ، وَإِلَّا بَطَلَتْ.

(١) فِي (أ): عَلَى.

(٢) فِي (م): وَإِنْ.

* نصف

شروط البناء

- وَرَجَعَ إِنْ ظَنَّ بَقَاءَهُ^(١) أَوْ شَكَّ^(٢) وَلَوْ بِتَشْهِيدٍ.
- وَفِي الْجُمُعَةِ مُطْلَقًا لِأَوَّلِ الْجَامِعِ، وَإِلَّا بَطَلَتْ.
- وَإِنْ لَمْ يُتِمَّ رَكْعَةً فِي الْجُمُعَةِ ابْتَدَأَ ظَهْرًا بِإِحْرَامٍ.
- وَسَلَّمْ وَأَنْصَرَفَ إِنْ رَعَفَ بَعْدَ سَلَامِ إِمَامِهِ، لَا قَبْلَهُ.
- وَلَا يَتْنِ^(٣) بغيره، كَظَنِّهِ فَخَرَجَ فَظَهَرَ نَفْيُهُ.
- وَمَنْ ذَرَعَهُ قِيءٌ لَمْ تَبْطُلْ صَلَاتُهُ^(٤).
- وَإِذَا اجْتَمَعَ بِنَاءٌ وَقَضَاءٌ:

اجتماع البناء
والقضاء

- لِرَاعِفٍ أَدْرَكَ الْوُسْطَيْنِ أَوْ إِحْدَاهُمَا.
- أَوْ لِحَاضِرٍ أَدْرَكَ:
- ثَانِيَةَ صَلَاةِ مُسَافِرٍ.
- أَوْ خَوْفٍ بِحَضَرٍ.
- قَدَّمَ الْبِنَاءَ وَجَلَسَ فِي آخِرَةِ الْإِمَامِ، وَلَوْ لَمْ تَكُنْ ثَانِيَتُهُ.



(١) فِي (أ): نَقَاءَهُ.

(٢) فِي (م): وَإِنْ شَكَّ.

(٣) فِي (س): يَتْنِي.

(٤) مَفْهُومُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ لَوْ تَعَمَّدَ الْقِيءُ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ وَهُوَ كَذَلِكَ، وَهَذَا إِذَا كَانَ الْقِيءُ طَاهِرًا أَوْ لَمْ يَرُدَّهُ بَعْدَ انْفِصَالِهِ إِلَى مُحَلٍّ يُمْكِنُ طَرَحُهُ، فَإِنْ كَانَ الْقِيءُ نَجَسًا بِأَنْ تَغْيِرَ عَنْ هَيْئَةِ الطَّعَامِ عَلَى الْمَشْهُورِ، أَوْ قَارِبَ أَوْصَافِ الْعَذْرَةِ عَلَى مَا اخْتَارَهُ اللَّخْمِيُّ وَابْنُ رَشْدٍ بَطَلَتْ الصَّلَاةُ، وَإِنْ كَانَ الْقِيءُ طَاهِرًا وَرُدَّهُ بَعْدَ انْفِصَالِهِ إِلَى مُحَلٍّ يُمْكِنُ طَرَحُهُ نَاسِيًا أَوْ مَغْلُوبًا فَفِي بَطْلَانِ صَلَاتِهِ قَوْلَانِ، وَأَمَّا إِنْ رَدَّهُ طَائِعًا غَيْرَ نَاسٍ فَلَا خِلَافَ فِي بَطْلَانِ صَلَاتِهِ، انْظُرْ: مُوَاهِبُ الْجَلِيلِ (١/٤٩٥).

(فَضْلٌ)

* قف

◎ هَلْ سَتَرُ عَوْرَتِهِ:

- بِكَثِيفٍ - وَإِنْ بِإِعَارَةٍ، أَوْ طَلَبٍ -.
- أَوْ نَجَسٍ وَحْدَهُ، كَحَرِيرٍ وَهُوَ مُقَدَّمٌ:
- شَرَطَ إِنْ ذَكَرَ وَقَدَّرَ - وَإِنْ بِخُلُوءٍ لِلصَّلَاةِ؟ - خِلَافٌ.

■ وَهِيَ:

العورة المغلظة
والخفيفة

- ١- مِنْ رَجُلٍ.
- ٢- وَأَمَةٍ، وَإِنْ بِشَائِبَةٍ.
- ٣- وَحُرَّةٍ مَعَ امْرَأَةٍ^(١).
- بَيْنَ سُرَّةٍ وَرُكْبَةٍ.
- ٤- وَمَعَ أَجْنَبِيٍّ.
- غَيْرَ الْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ.
- وَأَعَادَتْ لِبَصْدَرِهَا وَأَطْرَافِهَا بِوَقْتٍ، كَكَشَفِ أَمَةٍ فَخِذًا^(٢)، لَا رَجُلٍ.
- ٥- وَمَعَ مُحْرَمٍ.
- غَيْرَ الْوَجْهِ وَالْأَطْرَافِ.

■ وَتَرَى:

- مِنَ الْأَجْنَبِيِّ مَا يَرَاهُ مِنْ مُحْرَمِهِ.
- وَمِنْ الْمُحْرَمِ كَرَجُلٍ مَعَ مِثْلِهِ.
- وَلَا تُطَلَّبُ أَمَةٌ بِتَغْطِيَةِ رَأْسٍ^(٣).

(١) في (أ) و(م): امرأة.

(٢) في (أ): فخذاً لا رجل.

(٣) قال المصنّف رحمه الله في التوضيح (٣٠٢/١): «واعلم أنّه إذا خشي من الأمة الفتنة وجب السّتر

■ وَنُدِبَ :

١- سَتْرُهَا بِخَلْوَةٍ^(١).

٢- وَلَئَمْ وَلَدٍ وَصَغِيرَةٍ سَتْرٌ وَاجِبٌ عَلَى الْحُرَّةِ.

■ وَأَعَادَتْ :

● إِنْ رَاهَقَتْ لِلِاضْفِرَارِ، كَكَبِيرَةٍ إِنْ تَرَكَ الْقِنَاعَ.

● كَمُصَلٍّ بِحَرِيرٍ وَإِنْ انْفَرَدَ.

● أَوْ بِنَجَسٍ بَغِيرٍ أَوْ بِوُجُودِ مُطَهَّرٍ.

- وَإِنْ ظَنَّ عَدَمَ صَلَاتِهِ وَصَلَّى بِظَاهِرٍ، لَا عَاجِزَ صَلَّيْ غُرْيَانَا^(٢) كَفَائَتِهِ.

■ وَكُرِّهَ :

* نصف

١- مُحَدَّدٌ^(٣)، لَا بِرِيحٍ.ما يكره من
اللباس٢- وَانْتِقَابُ امْرَأَةٍ^(٤).

٣- كَكَفِّ كُمٍّ وَشَعْرِ لِبْصَلَةٍ.

٤- وَتَلْتُمُ.

٥- كَكَشْفِ مُشْتَرٍ^(٥) صَدْرًا أَوْ سَاقًا.

٧- وَصَمَاءٍ بِسِتْرِ وَإِلَّا مُنِعَتْ.

٨- كَاخْتِبَاءٍ لَا سَتْرَ مَعَهُ.

= لدفع الفتنة لا لأنه عورة.

(١) ونُدِبَ ستر العورة في غير الصلاة في الخلوة، وأمّا في الصلاة فقد تقدّم، ولا يليق أن يحمل كلامه إلّا عَلَى هذا. انظر: شفاء الغليل (١/١٧٣).

(٢) هذا قول ابن القاسم في سماع عيسى: أنّه لا يعيد إن وجد ثوبًا في الوقت، والمعتمد الإعادة في الوقت، لأنّ المصلّي بالحريّ والتّجسس عاجز إذا كان يطلب بالإعادة مع تقديمهما وجوبًا على العري، فتطلب من المصلّي عريانا عاجزا بالأولى. انظر: شفاء الغليل (١/١٧٣)، والشرح الكبير للدردير (١/٢١٧).

(٣) في (أ): تحدّد.

(٤) في (م): امرأة.

(٥) في بعض الشّروح: (مستتر) بسين مهملة، وفي بعضها (مسدل).

ما لا تبطل به
الصلاة ويكون
صاحبها عاصيا

■ وَعَصَى وَصَحَّت^(١) إِنْ:

١- لَبَسَ حَرِيرًا أَوْ ذَهَبًا.

٢- أَوْ سَرَقَ.

٣- أَوْ نَظَرَ مُحَرَّمًا فِيهَا.

○ وَإِنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا سِتْرًا لِأَحَدٍ فَرَجَّاهُ فَتَالَتْهَا يُخَيَّرُ.

■ وَمَنْ عَجَزَ صَلَّيْ عُريَانًا.

- فَإِنْ اجْتَمَعُوا بِظِلَّامٍ فَكَالْمَسْتُورِينَ، وَإِلَّا تَفَرَّقُوا.

- فَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ صَلُّوا قِيَامًا غَاضِينَ، إِمَامُهُمْ وَسَطُهُمْ.

■ فَإِنْ^(٢):

● عَلِمَتْ فِي صَلَاةٍ بِعَثِيٍّ مَكْشُوفَةٍ رَأْسٍ.

● أَوْ وَجَدَ عُريَانُ ثَوْبًا.

اسْتَتَرَا إِنْ قُرْبَ، وَإِلَّا أَعَادَا بِوَقْتٍ.

■ وَإِنْ كَانَ:

● لِعُرَاةٍ ثَوْبٌ صَلُّوا أَفْذَادًا.

● أَوْ لِأَحَدِهِمْ نُدْبٌ لَهُ إِعَارَتُهُمْ.



(١) في (أ): صح.

(٢) في (ز): وإن.

(فَضْلٌ)

* قف

○ وَمَعَ الْأَمْنِ اسْتِقبالُ عَيْنِ الْكَعْبَةِ لِمَنْ بِمَكَّةَ.

استقبال عين الكعبة
وجهتها

○ فَإِنْ شَقَّ فَفِي الْاجْتِهَادِ نَظَرٌ.

○ وَإِلَّا فَلَا ظَهْرَ جِهَتِهَا اجْتِهَادًا، كَأَنْ تُقْضَتْ.

- وَبَطَلَتْ إِنْ خَالَفَهَا، وَإِنْ صَادَفَ.

■ وَصَوَّبُ سَفَرٍ قَصِيرٍ لِرَاكِبٍ دَابَّةً فَقَطْ.

- وَإِنْ بِمَحْمِلٍ بَدَلٌ فِي نَفْلٍ وَإِنْ وَثَرًا، وَإِنْ سَهْلَ الْإِبْتِدَاءِ لَهَا لَا سَفِينَةٍ
فَيَدُورُ^(١) إِنْ أُمِكنَ.

○ وَهَلْ إِنْ أَوْمَأَ أَوْ مُطْلَقًا؟ تَأْوِيلَانِ.

■ وَلَا يُقْلَدُ مُجْتَهِدٌ:

العارف
بأدلة القبلة

● غَيْرُهُ.

● وَلَا مِخْرَابًا، إِلَّا لِمُضِرٍّ وَإِنْ أَعْمَى وَسَأَلَ عَنِ الْأِدْلَةِ.

■ وَقَلَّدَ غَيْرُهُ:

● مُكَلَّفًا عَارِفًا.

● أَوْ مِخْرَابًا.

■ [فَإِنْ لَمْ يَجِدْ]^(٢) أَوْ تَحَيَّرَ مُجْتَهِدٌ تَحَيَّرَ^(٣).

○ وَلَوْ صَلَّى أَرْبَعًا لِحَسَنٍ وَاخْتِيرَ.

* نصف

■ وَإِنْ تَبَيَّنَ خَطَأُ بِصَلَاةٍ قَطَعَ غَيْرُ:

● أَعْمَى.

الخطأ في القبلة

(١) فِي (أ) وَ(س) زِيَادَةٌ: مَعَهَا.

(٢) سَقَطَتْ مِنْ (س).

(٣) فِي (س): وَتَحَيَّرَ مُجْتَهِدٌ تَحَيَّرَ.

● وَمُنْحَرِفٍ يَسِيرًا .

فَيَسْتَقْبِلَانِهَا .

- وَبَعْدَهَا أَعَادَ فِي الْوَقْتِ الْمُخْتَارِ .

○ وَهَلْ يُعِيدُ النَّاسِي أَبَدًا؟ خِلَافٌ .

■ وَ^(١)جَازَتْ سُنَّةٌ فِيهَا وَفِي الْحَجَرِ^(٢) لِأَيِّ جِهَةٍ، لَا فَرَضٌ، فَيُعَادُ فِي الْوَقْتِ .
الصلوة في الكعبة
وعلى ظهرها

○ وَأَوَّلَ بِالنِّسْيَانِ وَبِالْإِطْلَاقِ .

■ وَبَطَلَ فَرَضٌ عَلَى ظَهَرِهَا كَالرَّائِبِ إِلَّا :

● لِالْتِحَامِ .

● أَوْ خَوْفٍ مِنْ كَسْبِ .

وَإِنْ لَغَيْرِهَا .

- وَإِنْ أَمِنَ أَعَادَ الْخَائِفُ بِوَقْتٍ .

● وَإِلَّا لِحَضْحَاظٍ لَا يُطِيقُ النُّزُولَ بِهِ .

● أَوْ لِمَرَضٍ .

- وَيُؤَدِّيَهَا عَلَيْهَا كَالْأَرْضِ فَلَهَا^(٣) .

○ وَفِيهَا كَرَاهَةٌ الْأَخِيرِ .



(١) فِي (أ) : أَوْ .

(٢) وَكَذَا جَازَتْ رَكَعَتَا الظُّلُوفِ الْوَاجِبِ وَرَكَعَتَا الْفَجْرِ فِيهَا، وَهَذَا مَذْهَبُ أَشْهَبِ وَابْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ قِيَاسًا عَلَى النُّفْلِ الْمَطْلُوقِ، وَهُوَ ضَعِيفٌ كَمَا فِي التَّوْضِيحِ، وَالْمَعْتَمَدُ مَذْهَبُ الْمَدُونَةِ وَهُوَ الْمَنْعُ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ . انْظُرْ : الشَّرْحُ الْكَبِيرُ لِلدَّرْدِيرِ (١/٢٢٨) .

(٣) أَيُّ لُجَّةِ الْكَعْبَةِ .

(فصل)

* قف

○ فرائض الصّلاة.

فرائض الصلاة

١- تكبيرة الإحرام.

٢- وقياّم لها.

○ إِلَّا لِمَسْبُوقٍ فَتَأْوِيلَانِ.

■ وَإِنَّمَا يُجْزَى: «اللَّهُ أَكْبَرُ» فَإِنْ عَجَزَ سَقَطَ.

٣- وَنِيَّةُ الصّلاةِ الْمُعَيَّنَةِ.

- وَلَفْظُهُ وَاسِعٌ، وَإِنْ تَخَالَفَا فَالْعَقْدُ.

- وَالرَّفْضُ مُبْطِلٌ كَسَلَامٍ أَوْ ظَنِّهِ فَأَتَمَّ بِنَقْلِ إِنْ طَالَتْ أَوْ رَكَعَ.

وَالْأَفْلَا:

● كَأَنَّ^(١) لَمْ يَظُنَّهُ .

● أَوْ عَزَبَتْ.

● أَوْ لَمْ يَنْوِ الرُّكْعَاتِ.

● أَوْ الْأَدَاءَ.

● أَوْ ضِدَّهُ.

٤- وَنِيَّةُ اقْتِدَاءِ الْمَأْمُومِ^(٢).

(١) في (ز) و(س): كِلَانِ.

(٢) نية اقتداء المأموم جعله هنا ركنا من أركان الصّلاة، وجعله فيما يأتي في قوله: (وشرط للاقتداء نيته) شرطا في صحة الاقتداء، ولا منافاة بين كونه ركنا لمطلق الصلاة وشرطا لصحة الاقتداء، وأمّا الإمام فلا تجب عليه نية الإمامة إلا في خمس مسائل: الجمعة، والجمع، والجنابة، والخوف، والاستخلاف، يجمعها ثلاث جيمات وخاء آن (م).

- وَجَازَ لَهُ دُخُولٌ عَلَى مَا أَحْرَمَ بِهِ الْإِمَامُ^(١).

■ وَبَطَلَتْ بِسَبْقِهَا إِنْ كَثُرَ.

○ وَإِلَّا فَخِلَافٌ.

٥- وَفَاتِحَةُ بِحَرَكَهٖ لِسَانٍ عَلَى إِمَامٍ وَقَدْ وَإِنْ لَمْ يُسْمِعْ نَفْسَهُ.

٦- وَقِيَامٌ لَهَا.

■ فَيَجِبُ تَعَلُّمُهَا إِنْ أُمِّكْنَ وَإِلَّا ائْتَمَّ^(٢).

○ فَإِنْ لَمْ يُمَكِّنَا فَالْمُخْتَارُ سُقُوطُهُمَا.

■ وَنُدِبَ فَضْلٌ بَيْنَ تَكْبِيرِهِ وَرُكُوعِهِ.

* نصف

○ وَهَلْ تَجِبُ الْفَاتِحَةُ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ، أَوْ الْجُلُّ، خِلَافٌ.

- وَإِنْ تَرَكَ آيَةً مِنْهَا سَجَدَ.

٧- وَرُكُوعٌ تَقَرَّبُ رَاحَتَاهُ فِيهِ مِنْ رُكْبَتَيْهِ.

- وَنُدِبَ: تَمَكِينُهُمَا مِنْهُمَا.

٨- وَنَضْبُهُمَا.

٩- وَرَفْعٌ مِنْهُ^(٣).

١٠- وَسُجُودٌ عَلَى جَبْهَتِهِ.

- وَأَعَادَ لِتَرْكِ أَنْفِهِ بِوَقْتٍ.

(١) جعله ابن غازي رحمته الله خاصا بالجمعة والظهر وبالحضرة والسفيرة، فإذا دخل المسبوق فلم يعلم هل الإمام في الجمعة أو الظهر أو حاضرا أو مسافرا جاز له الدخول . . . الخ، وجعله غيره عامًا في الصلوات الخمس، وعليه فقوله: (ونية الصلوة المعينة) خاص بغير المقتدي (م).

(٢) في (أ): ائتم.

(٣) ترك المصنف رحمته الله الجلوس بين السجدين، ولا بد من ذكره، ولا يقال يغني عنه الطمأنينة والاعتدال مع الرفع من السجدة الأولى لأن ذلك يصدق بالرفع قائما مع اعتدال وطمأنينة. انظر: الشرح الكبير للزردير (١/٢٤٢).

- وَسُنَّ عَلَى :

● أَطْرَافِ قَدَمَيْهِ .

● وَرُكْبَتَيْهِ .

○ كَيْدَيْهِ عَلَى الْأَصْح .

١١- وَرَفَعَ مِنْهُ .

١٢- وَجُلُوسٌ لِسَلَامٍ .

١٣- وَسَلَامٌ عُرْفَ بَأُل .

○ وَفِي اشْتِرَاطِ نِيَّةِ الْخُرُوجِ بِهِ خِلَافٌ .

■ وَأَجْزَأُ فِي تَسْلِيمَةِ الرَّدِّ : «سَلَامٌ عَلَيْكُمْ» «وَعَلَيْكَ السَّلَامُ» .

١٤- وَطُمَأْنِينَةٌ^(١) .

١٥- وَتَرْتِيبُ أَدَاءٍ .

١٦- وَاعْتِدَالٌ .

○ عَلَى الْأَصْح، وَالْأَكْثَرُ عَلَى نَفْيِهِ .

■ وَسُنُّهَا :

* قف

١- سُورَةٌ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ فِي الْأُولَى وَالثَّانِيَةِ .

سنن الصلاة

٢- وَقِيَامٌ لَهَا .

٣- وَجَهْرٌ أَقْلُهُ أَنْ يُسْمَعَ نَفْسُهُ وَمَنْ يَلِيهِ .

٤- وَسِرٌّ بِمَحَلِّهِمَا .

٥- وَكُلُّ تَكْبِيرَةٍ إِلَّا الْإِحْرَامَ^(٢) .

٦- «وَسَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ» لِإِمَامٍ وَقَدْ .

٧- وَكُلُّ تَشَهُّدٍ .

(١) فِي (أ) وَ(ز) : وَطُمَأْنِينَتِهِ .

(٢) فِي (ز) وَ(س) : لِلْإِحْرَامِ .

- ٨- وَالْجُلُوسُ الْأَوَّلُ^(١).
 ٩- وَالرَّائِدُ عَلَى قَدْرِ السَّلَامِ مِنَ الثَّانِي.
 ١٠- وَعَلَى الطَّمَأِينَةِ.
 ١١- وَرَدُّ مُقْتَدٍ عَلَى إِمَامِهِ.
 ١٢- ثُمَّ يَسَارُهُ وَبِهِ أَحَدٌ.
 ١٣- وَجَهْرٌ بِتَسْلِيمَةِ التَّحْلِيلِ فَقَطْ.
 - وَإِنْ سَلَّمَ عَلَى يَسَارِهِ^(٢) ثُمَّ تَكَلَّمَ لَمْ تَبْطُلْ.
 ١٤- وَسُتْرَةٌ - لِإِمَامٍ وَقَدْ إِنْ خَشِيَ^(٣) مُرُورًا - :
 • بِظَاهِرٍ^(٤).

• ثَابِتٌ.

• غَيْرُ مُشْغِلٍ.

• فِي غِلْظِ رُمْحٍ.

• وَطُولِ ذِرَاعٍ.

لَا :

• دَابَّةٌ.

• وَحَجَرٍ وَاحِدٍ.

• وَخَطٌّ.

• وَأُجْنِبِيَّةٌ.

○ وَفِي الْمَحْرَمِ قَوْلَانِ.

(١) قوله : (الجلوس الأول) غير ظاهر بل كلّ جلوس لتشهد سنةً مطلقاً، سواء كان الأول أو الآخر أو الوسط لأنّ الظرف يعطى حكم المظروف (م).

(٢) في (ز) و(م) : اليسار.

(٣) في (أ) : خشي.

(٤) في بعض الشروح : بظاهر.

* نصف

- وَأَيْم:

• مَارُّ لَهْ مَنْدُوحَةٍ.

• وَمُصَلٌّ تَعَرَّضَ.

١٤- وَإِنْصَاتُ مُقْتَدٍ وَلَوْ سَكَتَ إِمَامُهُ.

وَنَدَبَتْ:

■ مندوبات الصلاة

١- إِنْ أَسَرَ^(١).

٢- كَرَفَعَ يَدَيْهِ مَعَ إِخْرَامِهِ حِينَ شُرُوعِهِ.

٣- وَتَطْوِيلُ قِرَاءَةِ صُبْحٍ^(٢)، وَالظُّهْرِ تَلِيهَا.

٤- وَتَقْصِيرُهَا بِمَغْرِبِ وَعَصْرِ.

٥- كَتَوَسُّطِ بَعْشَاءٍ.

٦- وَثَانِيَةِ عَنْ أَوَّلَى^(٣).

٧- وَجُلُوسِ أَوَّلِ.

٨- وَقَوْلُ مُقْتَدٍ وَفَذِّ: «رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ».

٩- وَتَسْبِيحِ بُرُكُوعٍ وَسُجُودٍ.

١٠- وَتَأْمِينُ قَدْ مُطْلَقًا، وَإِمَامٍ بِسِرٍّ.

○ وَمَأْمُومٍ بِسِرٍّ أَوْ جَهْرٍ إِنْ سَمِعَهُ عَلَى الْأَظْهَرِ.

١١- وَإِسْرَارُهُمْ بِهِ.

١٢- وَقُنُوتُ:

* قف

• سِرًّا.

• بِصُبْحٍ فَقَطْ.

• وَقَبْلَ الرُّكُوعِ.

(١) أي: نذبت قراءة مقتد في السرية.

(٢) في (ز): بصبح.

(٣) في (ز) و(م): الأولى.

● وَلَفْظُهُ وَهُوَ: «اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَعِينُكَ» لآخره^(١).

١٣- وَتَكْبِيرُهُ فِي الشُّرُوعِ إِلَّا فِي قِيَامِهِ مِنْ اثْنَتَيْنِ فَلِاسْتِقْلَالِهِ.

١٤- وَالْجُلُوسُ كُلُّهُ بِإِفْضَاءِ الْيُسْرَى لِلْأَرْضِ وَالْيُمْنَى عَلَيْهَا، وَإِنْهَايُهَا لِلْأَرْضِ.

١٥- وَوَضْعُ يَدَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ بِرُكُوعِهِ.

١٦- وَوَضْعُهُمَا حَذْوِ أُذُنَيْهِ أَوْ قُرْبَهُمَا بِسُجُودِهِ.

١٧- وَمَجَافَةُ رَجُلٍ فِيهِ بَطْنُهُ فَخِذَيْهِ، وَمِرْفَقَيْهِ رُكْبَتَيْهِ.

١٨- وَالرُّدَاءُ.

١٩- وَسَدْلُ يَدَيْهِ.

○ وَهَلْ يَجُوزُ الْقَبْضُ فِي النَّقْلِ، أَوْ إِنْ طَوَّلَ؟

- وَهَلْ^(٢) كَرَاهَتُهُ فِي الْفَرَضِ: لِلْإِعْتِمَادِ.

- أَوْ خِيفَةُ اعْتِقَادِ وَجُوبِهِ^(٣).

- أَوْ إِظْهَارِ خُشُوعٍ.

تَأْوِيلَاتٌ.

٢٠- وَتَقْدِيمُ يَدَيْهِ فِي سُجُودِهِ.

٢١- وَتَأْخِيرُهُمَا عِنْدَ الْقِيَامِ.

٢٢- وَعَقْدُهُ^(٤) يُمْنَاهُ فِي تَشْهَدِيهِ^(٥) الثَّلَاثَةِ^(٦) مَاذَا السَّبَابَةُ وَالْإِبْهَامُ.

٢٣- وَتَحْرِيكُهَا^(٧) دَائِمًا.

(١) في (أ): إلى آخره.

(٢) في (أ): ولعل.

(٣) في (م): وجوب.

(٤) في (ز) و(س): وعقد.

(٥) في (م): تشهده.

(٦) في (أ) و(ز) و(س) و(م): الثلاث.

(٧) في بعض الشروح: تحريكهما.

٢٤- وَتَيَأْمُنُ بِالسَّلَامِ.

٢٥- وَدُعَاءُ بِتَشْهِيدٍ ثَانٍ.

○ وَهَلْ لَفْظُ التَّشْهِيدِ وَالصَّلَاةُ عَلَى نَبِيِّهِ ^(١) [مُحَمَّدٍ] ^(٢) ﷺ سُنَّةٌ
أَوْ فَضِيلَةٌ؟ خِلَافٌ ^(٣).

- وَلَا بِسْمَلَةٍ فِيهِ وَجَازَتْ: كَتَعَوُّذٍ بِنَقْلِ.

* نصف

١، ٢- وَكُرِّهَا بِفَرْضٍ.

مكروهات الصلاة

٣- كَدُعَاءٍ:

● قَبْلَ قِرَاءَةِ وَبَعْدَ فَاتِحَةِ ^(٤).

● وَأَثْنَائِهَا ^(٥).

● وَأَثْنَاءِ سُورَةٍ.

● وَرُكُوعٍ.

● وَقَبْلَ تَشْهِيدٍ.

● وَبَعْدَ سَلَامِ إِمَامٍ.

● وَتَشْهِيدٍ أَوَّلٍ، لَا يَبَيِّنُ سَجْدَتَيْهِ.

■ وَدَعَا ^(٦) بِمَا أَحَبَّ وَإِنْ لِدُنْيَا.

■ وَسَمَّى مَنْ أَحَبَّ، وَلَوْ قَالَ: «يَا فُلَانُ فَعَلَ اللَّهُ بِكَ كَذَا» لَمْ تَبْطُلْ.

(١) في (أ): النَّبِيِّ.

(٢) سقطت من (أ) و(ز) و(س) و(م).

(٣) اعلم أنه في مبحث السنن تقدم أن المصنف يقول: (وكلّ تشهد سنّة) وهنا قال: (وهل لفظ التشهد... الخ) ولا مصادمة بين المحلّين، لأنّه نصّر فيما تقدّم على أن كلّ لفظ من ألفاظ التشهد سنّة سواء كان ذلك اللفظ مروياً عن عمر أم لا، وأمّا قوله هنا: (وهل لفظ التشهد) فمراده خصوص اللفظ الوارد عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب (م).

(٤) نقل كراهته في التوضيح عن بعضهم، والراجح الجواز. انظر: مواهب الجليل (١/٥٤٤)، والشرح الكبير (١/٢٥٢).

(٥) في (س): وَأَثْنَاءَهَا.

(٦) في (أ): وَدَعَاءٍ.

٤- وَكُرِّهَ سُجُودٌ عَلَى ثَوْبٍ، لَا حَصِيرٍ.
- وَتَرَكُهُ أَحْسَنُ.

٥- وَرَفَعَ مُؤَمِّي^(١) مَا يَسْجُدُ عَلَيْهِ.

٦- وَسُجُودٌ عَلَى كَوْرٍ عِمَامَتِهِ أَوْ ظَرْفِ كُمٍّ.

٧- وَنَقْلُ حَضَبَاءَ مِنْ ظِلٍّ لَهُ بِمَسْجِدٍ.

٨- وَقِرَاءَةُ بِرُكُوعٍ وَ^(٢) سُجُودٍ.

٩- وَدُعَاءٌ خَاصٌّ.

١٠- أَوْ بِعَجَمِيَّةٍ لِقَادِرٍ.

١١- وَالتَّيَقَاتُ^(٣).

١٢- وَتَشْيِيكُ أَصَابِعٍ.

١٣- وَفَرَقَعْتُهَا.

١٤- وَإِقْعَاءٌ.

١٥- وَتَخَضُّرٌ.

١٦- وَ^(٤) تَغْمِضُ بَصَرِهِ.

١٧- وَرَفَعُهُ رِجْلًا.

١٨- وَ^(٥) وَضْعُ قَدَمٍ عَلَى أُخْرَى.

١٩- وَإِقْرَانُهُمَا.

٢٠- وَتَفَكُّرٌ بِدُنْيَوِيٍّ.

٢١- وَحَمْلُ شَيْءٍ بِكُمٍّ أَوْ فَمٍ.

(١) في (أ) و(ز) و(م): مؤمٍ.

(٢) في (أ) و(ز) و(س) و(م): أو.

(٣) في بعض الشروح زيادة: بلا حاجة.

(٤) في (ز): أو.

(٥) في (أ) و(م): أو.

- ٢٢- وَتَرْوِيقُ قِبْلَةٍ .
٢٣- وَتَعَمُّدُ مُصْحَفٍ فِيهِ لِيُصَلِّيَ لَهُ .
٢٤- وَعَبْتُ بِلَحِيَةٍ^(١) أَوْ غَيْرِهَا .
٢٥- كِبْنَاءُ مَسْجِدٍ غَيْرِ مُرَّعٍ .
○ وَفِي كُرْهِ الصَّلَاةِ بِهِ قَوْلَانِ .



(١) فِي (أ): بِلَحِيَّتِهِ .

(فَضْلٌ)

* قف

◎ يَجِبُ بِفَرْضٍ:

١- قِيَامٌ، إِلَّا:

● لِمَشَقَّةٍ.

● أَوْ لِحَوْفِهِ بِهِ - فِيهَا أَوْ قَبْلُ - ضَرَرًا كَالْتِيَمِمْ، كَخُرُوجِ رِيحٍ.

٢- ثُمَّ اسْتِنَادٌ لَا لِحُجْبٍ وَحَائِضٍ، وَلَهُمَا أَعَادَ بِوَقْتٍ.

٣- ثُمَّ جُلُوسٌ كَذَلِكَ.

■ وَتَرَيَعٌ كَالْمُتَنَفِّلِ، وَغَيْرَ جِلْسَتِهِ بَيْنَ سَجْدَتَيْهِ.

■ وَلَوْ سَقَطَ قَادِرٌ بِزَوَالِ عِمَادٍ بَطَلَتْ^(١)، وَإِلَّا كُرَّةً.

٤- ثُمَّ نُدْبٌ عَلَى:

● أَيْمَنَ.

● ثُمَّ أَيْسَرَ.

● ثُمَّ ظَهَرَ.

وَأَوْمًا عَاجِزٌ إِلَّا عَنِ الْقِيَامِ، وَمَعَ الْجُلُوسِ أَوْمًا لِلْسُّجُودِ^(٢) مِنْهُ.

○ وَهَلْ يَجِبُ فِيهِ الْوُسْعُ وَيُجْزَى إِنْ سَجَدَ عَلَى أَنْفِهِ؟ تَأْوِيلَانِ.

○ وَهَلْ يُومَى بِيَدَيْهِ أَوْ يَضَعُهُمَا عَلَى الْأَرْضِ وَهُوَ الْمُحْتَارُ.

- كَحَسْرِ عِمَامَتِهِ بِسُجُودٍ؟

تَأْوِيلَانِ.

(١) قوله: (بطلت) اعلم أنّ الاستناد إن كان عمداً فالبطلان واقع على جميع الصلاة، وإن كان

سهواً فالبطلان لخصوص الركعة التي وقع فيها الاستناد (م).

(٢) في (أ): لسجود منه.

* نصف

- وَإِنْ قَدَرَ عَلَى الْكُلِّ، وَإِنْ سَجَدَ لَا يَنْهَضُ أَتَمَّ رَكْعَةً ثُمَّ جَلَسَ.
- وَإِنْ خَفَّ مَعْدُورٌ انْتَقَلَ^(١) لِلْأَعْلَى.
- وَإِنْ عَجَزَ عَنْ فَاتِحَةٍ قَائِمًا جَلَسَ، وَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ إِلَّا عَلَى نِيَّةٍ، أَوْ مَعَ إِيْمَاءٍ بِطَرْفٍ.

○ فَقَالَ وَغَيْرُهُ: لَا نَصَّ^(٢).

○ وَمُقْتَضَى الْمَذْهَبِ الْوُجُوبُ.

- وَجَازَ قَدْخُ عَيْنٍ أَدَى لِحُلُوسٍ لَا اسْتِلْقَاءٍ فَيُعِيدُ أَبَدًا.

○ وَصَحَّحَ عُذْرَهُ^(٣) أَيْضًا.

- وَلِمَرِيضٍ سَتْرُ نَجِسٍ بِطَاهِرٍ لِيُصَلِّيَ.

○ كَالصَّحِيحِ عَلَى الْأَرْجَحِ.

- وَلِمَتَنَقِّلٍ جُلُوسٍ وَلَوْ فِي أَثْنَائِهَا إِنْ لَمْ يَدْخُلْ عَلَى الْإِتِمَامِ، لَا اضْطِجَاعٍ وَإِنْ أَوَّلًا.



(١) فِي (أ): انْتَقَلَ.

(٢) مَرَادُ الْمُصَنِّفِ ﷺ بَغَيْرِ الْمَازَرِيِّ: ابْنُ بَشِيرٍ، وَقَوْلُهُ: (فَقَالَ وَغَيْرُهُ: لَا نَصَّ) رَاجِعٌ لِلْمَسْأَلَتَيْنِ أَيْ: فَقَالَ كُلٌّ وَاحِدٌ مِنْهُمَا فِي مَسْأَلَتِهِ لَا نَصَّ، وَمُقْتَضَى الْمَذْهَبِ الْوُجُوبِ، لَكِنْ ابْنُ بَشِيرٍ قَالَ فِي مَسْأَلَتِهِ لَا نَصَّ صَرِيحًا وَمُقْتَضَى الْمَذْهَبِ الْوُجُوبِ ضَمْنًا، وَالْمَازَرِيُّ قَالَ فِي مَسْأَلَتِهِ لَا نَصَّ ضَمْنًا وَمُقْتَضَى الْمَذْهَبِ الْوُجُوبِ صَرِيحًا، وَهَذَا أَوْلَى مِنْ جَعْلِهِ لِقَاً وَنَشْرًا مَشْوَشًا، وَبِهِ يَسْقُطُ اعْتِرَاضُ ابْنِ غَازِي وَغَيْرِهِ عَلَى الْمُؤَلَّفِ، أَيْ: لِقَاً وَنَشْرًا مَشْوَشًا بِالنَّظَرِ لِلْقَائِلِ وَالْمَقُولِ، وَمَرْتَبًا بِالنَّظَرِ لِلتَّصْوِيرِ وَالْمَقُولِ. انْظُرْ: شَرْحُ الْمُخْتَصَرِ لِلخُرَشِيِّ (٢٩٩/١).

(٣) فِي (أ): غَدُودَةٌ.

(فَضْلٌ)

◎ وَجَبَ :

* قف

١- قَضَاءُ فَائِتَةٍ مُطْلَقًا .

٢- وَمَعَ ذِكْرِ تَرْتِيبُ :

● حَاضِرَتَيْنِ شَرْطًا .

● وَالْفَوَائِتِ فِي أَنْفُسِهَا .

● وَيَسِيرُهَا مَعَ حَاضِرَةٍ وَإِنْ خَرَجَ وَقْتُهَا .

○ وَهَلْ أَرْبَعٌ أَوْ خَمْسٌ؟ خِلَافٌ .

■ فَإِنْ خَالَفَ وَلَوْ عَمْدًا أَعَادَ بِوَقْتِ الضَّرُورَةِ .

○ وَفِي إِعَادَةِ مَأْمُومِهِ خِلَافٌ .

■ وَإِنْ ذَكَرَ الْيَسِيرَ فِي صَلَاةٍ^(١) وَلَوْ جُمُعَةً قَطَعَ^(٢) :

● قَدْ، وَشَفَعَ إِنْ رَكَعَ .

● وَإِمَامٌ وَمَأْمُومُهُ لَا مُؤْتَمَّ فَيُعِيدُ فِي الْوَقْتِ وَلَوْ جُمُعَةً .

- وَكَمَّلَ قَدْ بَعْدَ شَفَعٍ مِنَ الْمَغْرِبِ كَثَلَاثٍ مِنْ غَيْرِهَا .

■ وَإِنْ جَهِلَ عَيْنَ مَنْسِيَّةٍ مُطْلَقًا صَلَّى خَمْسًا .

- وَإِنْ عَلِمَهَا دُونَ يَوْمِهَا صَلَّى نَاوِيًا لَهُ .

■ وَإِنْ نَسِيَ صَلَاةً :

١- وَثَانِيَتَهَا :

● صَلَّى سِتًّا .

* نصف

نسيان بعض
الصلوات

(١) في (ز): صلاته .

(٢) قوله: (قطع) هل القطع وجوباً أو استحباباً أو إن أحرم ذاكراً فالقطع واجب، وإن أحرم ناسياً فالقطع مستحب أقوال (م) .

● وَنُدِبَ تَقْدِيمُ طُهُرٍ .

٢- وَفِي ثَالِثِهَا أَوْ رَابِعِهَا أَوْ خَامِسِهَا كَذَلِكَ يُثْنَى بِالْمَنْسِيِّ .

٣- وَصَلَّى الْخَمْسَ مَرَّتَيْنِ فِي سَادِسِهَا وَحَادِيَةِ عَشْرِهَا .

■ وَفِي ^(١) :

١- صَلَاتَيْنِ مِنْ يَوْمَيْنِ مُعَيَّنَيْنِ ^(٢) لَا يَذْرِي السَّابِقَةَ ^(٣) صَلَّاهُمَا وَأَعَادَ

الْمُبْتَدَأَةَ .

■ وَمَعَ الشَّكِّ فِي الْقَصْرِ أَعَادَ إِثْرَ كُلِّ [صَلَاةٍ] ^(٤) حَضَرِيَّةٍ سَفَرِيَّةٍ .

٢- وَثَلَاثًا ^(٥) كَذَلِكَ : سَبْعًا .

٣- وَأَرْبَعًا ^(٦) : ثَلَاثَ عَشْرَةَ .

٤- وَخَمْسًا ^(٧) : إِحْدَى وَعِشْرِينَ .

■ وَصَلَّى فِي :

١- ثَلَاثِ مُرْتَبَةٍ مِنْ يَوْمٍ : لَا يَعْلَمُ الْأُولَى سَبْعًا .

٢- وَ ^(٨) أَرْبَعًا : ثَمَانِيًا .

٣- وَخَمْسًا : تِسْعًا .



(١) نسيان .

(٢) فِي (أ) و(م) : مُعَيَّنَتَيْنِ .

(٣) فِي (أ) : مِنْهُمَا .

(٤) سَقَطَتْ مِنْ (أ) و(ز) و(س) و(م) .

(٥) مُعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ : (وَإِنْ نَسِيَ) ، وَفِي (س) : وَثَلَاثٌ ، وَيَكُونُ التَّقْدِيرُ : (وَفِي نَسْيَانٍ) .

(٦) فِي (س) : وَأَرْبَعٍ .

(٧) فِي (س) : وَخَمْسٍ .

(٨) وَإِنْ نَسِيَ .

(فَضْلُ)

* قف

○ سُنَّ لِسَهْوٍ - وَإِنْ تَكَرَّرَ - :

١- يَنْقُصُ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ.

٢- أَوْ مَعَ زِيَادَةٍ.

سَجْدَتَانِ قَبْلَ سَلَامِهِ، وَبِالْجَامِعِ فِي الْجُمُعَةِ.

- وَأَعَادَ تَشَهُدَهُ :

٣- كَتَرَكَ جَهْرٍ.

٤- وَسُورَةٍ بِفَرَضٍ.

٥- وَتَشَهُدَيْنِ.

وَأِلَّا فَبَعْدَهُ :

١- كَمُتُّ لَشَكٍّ.

٢- وَمُقْتَصِرٍ عَلَى شَفْعِ شَكٍّ أَهْوَى بِهِ أَوْ بَوَثْرٍ.

٣- أَوْ تَرَكَ سِرًّا بِفَرَضٍ.

٤- أَوْ اسْتَنَكَحَهُ الشَّكُّ.

- وَلَهِيَ عَنْهُ.

٥- كَطُولٍ^(١) بِمَحَلٍّ.○ [إِنْ]^(٢) لَمْ يُشْرَعْ بِهِ عَلَى الْأَظْهَرِ.

وَإِنْ بَعْدَ شَهْرٍ، بِإِحْرَامٍ وَتَشَهُدٍ وَسَلَامٍ جَهْرًا.

■ وَصَحَّ إِنْ قُدِّمَ، أَوْ أُخِّرَ.

لَا إِنْ :

السجود القبلي

السجود البعدي

* نصف

(١) في (أ): لَطُولٌ.

(٢) سقطت من (أ) و(م).

- ١- اسْتَنْكَحَهُ السَّهْوُ وَيُضْلِحُ.
 - ٢- أَوْ شَكَ هَلْ سَهَا أَوْ سَلَّمَ.
 - ٣- أَوْ سَجَدَ وَاحِدَةً فِي شَكِّهِ فِيهِ، هَلْ سَجَدَ اثْنَتَيْنِ.
 - ٤- أَوْ زَادَ سُورَةً فِي أُخْرِيَّتِهِ.
 - ٥- أَوْ خَرَجَ مِنْ سُورَةٍ لِغَيْرِهَا.
 - ٦- أَوْ قَاءَ غَلَبَةً، أَوْ قَلَسَ.
- وَلَا:

ما لا يسجد فيه
للشهو

- ١- لِفَرِيضَةٍ.
 - ٢- وَغَيْرِ مُؤَكَّدَةٍ كَتَشَهُدٍ^(١).
 - ٣- وَبَسِيرِ جَهْرٍ أَوْ سِرٍّ.
 - ٤- وَإِعْلَانِ بِكَأَيَّةٍ.
 - ٥- وَإِعَادَةِ سُورَةٍ فَقَطْ لهُمَا.
 - ٦- وَتَكْبِيرَةٍ^(٢).
- وَفِي إِبْدَالِهَا بِسَمْعِ اللَّهِ لِمَنْ حَمِدَهُ أَوْ عَكْسِهِ: تَأْوِيلَانِ.

وَلَا:

* قف

- ١- لِإِدَارَةِ مُؤَتَمٍّ.
 - ٢- وَإِضْلَاحِ رِدَاءٍ.
 - ٣- وَ^(٣) سُتْرَةٍ سَقَطَتْ.
 - ٤- أَوْ كَمَشِي صَفَّتَيْنِ:
- لِسُتْرَةٍ.
 - أَوْ فُرْجَةٍ.

(١) ما مشى عليه المصنّف رحمه الله ضعيف والمعتمد السجود. انظر: الشرح الكبير للدردير (١/٢٧٩).

(٢) في (أ): وتكبير، وفي بعض الشروح: ولتكبيرة.

(٣) في (ص) و(أ) و(ز) و(م): أو.

● أَوْ دَفَعَ مَارًّا.

● أَوْ ذَهَابَ دَابَّتِهِ^(١) وَإِنْ بَجَنِبٍ أَوْ قَهْقَرَةٍ.

٥- وَفَتَحَ عَلَى إِمَامِهِ إِنْ وَقَفَ.

٦- وَسَدَّ فِيهِ لِتَأْوُبٍ.

٧- [وَنَفَثَ]^(٢) بِثَوْبٍ لِحَاجَةٍ، كَتَنَحْنُحٍ.

○ وَالْمُخْتَارُ عَدَمُ الْإِبْطَالِ بِهِ لِغَيْرِهَا.

٨- وَتَسْيِيحِ رَجُلٍ أَوْ امْرَأَةٍ لِضُرُورَةٍ، وَلَا يُصَفَّقَنَّ.

٩- وَكَلَامٍ لِإِصْلَاحِهَا بَعْدَ سَلَامٍ.

■ وَرَجَعَ إِمَامٌ فَقَطَّ لِعَدْلَيْنِ إِنْ لَمْ يَتَيَقَّنْ، إِلَّا لِكَثْرَتِهِمْ جِدًّا.

١٠- وَلَا:

○ لِحَمْدِ عَاطِسٍ.

● أَوْ مُبَشِّرٍ.

وَنُدْبَ تَرْكُهُ.

١١- وَلَا لِحَائِزٍ كَانَصَاتٍ قَلَّ لِمُخْبِرٍ.

١٢- وَتَرْوِيحِ رِجْلَيْهِ، وَقَتْلِ عَقْرَبٍ تُرِيدُهُ.

١٣- وَإِشَارَةِ لِسَانٍ أَوْ حَاجَةٍ، لَا عَلَى مُشَمِّتٍ، كَأَنِّي لِيُوجِعَ، وَبُكَاءٍ

تَخْشَعُ، وَإِلَّا فَكَالْكَلَامِ كَسَلَامٍ عَلَى مُفْتَرِضٍ.

١٤- وَلَا لِتَبَسُّمٍ.

١٥- وَفَرْقَعَةِ أَصَابِعٍ.

١٦- وَالتَّفَاتِ بِلَا حَاجَةٍ.

١٧- وَتَعَمُّدٍ بَلَعَ مَا بَيْنَ أَسْنَانِهِ.

١٨- وَحَكِّ جَسَدِهِ.

(١) فِي (أ): دَابَّةٌ.

(٢) سَقَطَتْ مِنْ (أ).

١٩- وَذَكَرَ قَصْدَ التَّفْهِيمِ بِهِ بِمَحَلِّهِ، وَإِلَّا بَطَلَتْ:
○ كَفَّحَ عَلَى مَنْ لَيْسَ مَعَهُ فِي صَلَاةٍ عَلَى الْأَصْح.

■ مبطلات الصلاة: وَبَطَلَتْ:

* قف

١- بِقَهْقَهَةٍ.

- وَتَمَادَى الْمَأْمُومُ:

- إِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى التَّرْكِ.
- كَتَّيْبِرُهُ لِلرُّكُوعِ بِلَا نِيَّةٍ إِحْرَامٍ.
- وَذَكَرَ فَائِتَةً.

٢- وَبَحَدَثٍ.

٣- وَبِسُجُودِهِ لِفَضِيلَةٍ أَوْ لِكُتُبَةٍ^(١).

٤- وَبِمُشْغَلٍ^(٢) عَنْ فَرَضٍ، وَسُنَّةٍ^(٣) يُعِيدُ فِي الْوَقْتِ.

٥- وَبِزِيَادَةٍ أَرْبَعٍ: كَرَكْعَتَيْنِ فِي السَّنَائَةِ.

٦- وَبَتَعَمُّدٍ:

- كَسَجْدَةٍ.
- أَوْ نَفْخٍ.
- أَوْ أَكْلٍ أَوْ شُرْبٍ.
- أَوْ قِيٍّ.
- أَوْ كَلَامٍ وَإِنْ بَكَّرَهُ أَوْ وَجَبَ كِإِنْقَاذٍ^(٤) أَعْمَى، إِلَّا لِإِصْلَاحِهَا فَبِكْثِيرِهِ.

(١) في (ز): لِكُتُبَةٍ.

(٢) في (م): وَبِمُشْتَغَلٍ.

(٣) في (أ) و(ز) و(س) و(م) زيادة: وَعَنْ سُنَّةٍ.

(٤) في (ص) و(أ) و(س) و(م): لِإِنْقَاذٍ.

٧- وَبِسَلَامٍ^(١).

٨- وَأَكْلٍ وَشُرْبٍ^(٢).

○ وَفِيهَا: إِنْ أَكَلَ أَوْ شَرِبَ انْجَبَرَ.

○ وَهَلْ اخْتِلَافٌ أَوْ لَا لِلسَّلَامِ فِي الْأُولَى أَوْ لِلْجَمْعِ؟ تَأْوِيلَانِ.

* نصف

٩- وَبِإِنْصِرَافٍ لِحَدِيثٍ، ثُمَّ تَبَيَّنَ نَفْيُهُ.

١٠- كَمُسْلِمٍ شَكَّ فِي الْإِثْمَامِ ثُمَّ ظَهَرَ الْكَمَالُ.

○ عَلَى الْأُظْهَرِ.

١١- وَبِسُجُودِ الْمَسْبُوقِ مَعَ الْإِمَامِ بَعْدِيًّا، أَوْ قَبْلِيًّا إِنْ لَمْ يَلْحَقْ رَكْعَةً، وَإِلَّا

سَجَدَ وَلَوْ تَرَكَ إِمَامُهُ أَوْ لَمْ يَذْكُرْ مُوجِبُهُ، وَأَخَّرَ الْبَعْدِيَّ.

- وَلَا سَهْوَ عَلَى مُؤْتَمِّ حَالَةِ الْقُدُوءِ.

١٢- وَبِتَرْكِ قَبْلِيِّ عَنْ ثَلَاثِ سُنَنِ وَطَالٍ، لَا أَقْلَ، فَلَا سُجُودَ.

■ وَإِنْ ذَكَرَهُ فِي صَلَاةٍ وَبَطَلَتْ: فَكَذَاكِهَ، وَإِلَّا فَكَبَعُضٍ.

- فَمِنْ فَرَضٍ^(٣) إِنْ أَطَالَ الْقِرَاءَةَ أَوْ رَكَعَ بَطَلَتْ.

- وَأَتَمَّ النَّفْلَ.

- وَقَطَعَ غَيْرَهُ.

■ وَنُدِبَ الْإِشْفَاعُ إِنْ عَقَدَ رَكْعَةً، وَإِلَّا رَجَعَ بِلَا سَلَامٍ.

- وَمِنْ نَفْلٍ فِي فَرَضٍ تَمَادَى، كَفِي نَفْلٍ إِنْ أَطَالَهَا أَوْ رَكَعَ.

○ وَهَلْ يَتَعَمَّدُ تَرْكُ سُنَّةٍ أَوْ لَا وَلَا سُجُودٌ؟ خِلَافٌ.

* قف

١٣- وَبِتَرْكِ رُكْنٍ وَطَالٍ.

١٤- كَشَرِطٍ.

■ وَتَدَارَكَهُ إِنْ لَمْ يُسَلِّمْ، وَلَمْ يَعْقِدْ رُكُوعًا وَهُوَ رَفَعُ رَأْسٍ، إِلَّا:

(١) فِي (أ): وَسَلَامٍ.

(٢) سَهْوًا.

(٣) فِي (أ): فَرَضُهُ.

- لِتَرْكِ رُكُوعٍ فَبِالْأُنْحِنَاءِ.
- كَسِيرٌ^(١).
- وَتَكْبِيرِ عِيدٍ.
- وَسَجْدَةِ تِلَاوَةٍ.
- وَذِكْرِ بَعْضٍ.
- وَإِقَامَةِ مَغْرِبٍ عَلَيْهِ وَهُوَ بِهَا.
- وَبَنَى إِنْ قَرُبَ وَلَمْ يَخْرُجْ مِنَ الْمَسْجِدِ بِإِحْرَامٍ، وَلَمْ تَبْطُلْ^(٢) بِتَرْكِهِ.
- وَجَلَسَ لَهُ عَلَى الْأُظْهَرِ.
- وَأَعَادَ تَارِكَ السَّلَامِ التَّشَهُّدَ.
- وَسَجَدَ إِنْ انْحَرَفَ عَنِ الْقِبْلَةِ.
- وَرَجَعَ تَارِكَ الْجُلُوسِ الْأَوَّلِ إِنْ لَمْ يُفَارِقِ الْأَرْضَ بِيَدَيْهِ وَرُكْبَتَيْهِ، وَلَا سُجُودَ، وَإِلَّا فَلَا.
- وَلَا تَبْطُلُ إِنْ رَجَعَ وَلَوْ اسْتَقَلَّ.
- وَتَبِعَهُ مَأْمُومُهُ وَسَجَدَ بَعْدَهُ: كَنَفَلٍ لَمْ يَعْقِدْ ثَالِثَتَهُ، وَإِلَّا كَمَّلَ أَرْبَعًا، وَفِي الْخَامِسَةِ مُطْلَقًا.
- وَسَجَدَ قَبْلَهُ فِيهِمَا.
- وَتَارِكُ: * نصف
- ١- رُكُوعٌ يَرْجِعُ قَائِمًا، وَنُدِبَ أَنْ يَقْرَأَ.
- ٢- وَسَجْدَةٌ يَجْلِسُ لَا سَجْدَتَيْنِ.
- وَلَا يُجْبَرُ رُكُوعُ أَوَّلَاهُ بِسُجُودِ ثَانِيَّتِهِ.

(١) فِي بَعْضِ الشُّرُوحِ: كَسُورَةٍ.

(٢) فِي (أ): يَبْطُلُ.

■ وَبَطَلَ بِأَرْبَعِ سَجَدَاتٍ مِنْ أَرْبَعِ رَكَعَاتِ الْأَوَّلِ.

- وَرَجَعَتِ الثَّانِيَةُ أُولَى بِبُطْلَانِهَا لِفَقْدِ إِمَامٍ.

■ وَإِنْ شَكَّ فِي:

١- سَجْدَةٍ لَمْ يَذَرِ مَحَلَّهَا سَجْدَهَا.

٢- وَفِي الْأَخِيرَةِ يَأْتِي بِرُكْعَةٍ.

٣- وَقِيَامِ ثَالِثَةٍ^(١) بِثَلَاثٍ.

٤- وَرَابِعَةٍ^(٢) بِرُكْعَتَيْنِ وَتَشَهُدٍ.

■ وَإِنْ سَجَدَ إِمَامٌ سَجْدَةً لَمْ يُتَّبَعْ، وَسُبِّحَ بِهِ، فَإِذَا خِيفَ عَقْدُهُ قَامُوا، فَإِذَا

جَلَسَ قَامُوا: كَقُعُودِهِ بِثَالِثَةٍ^(٣).

- فَإِذَا سَلَّمَ أَتَوْا بِرُكْعَةٍ وَأَمَّهُمْ أَحَدُهُمْ، وَسَجَدُوا قَبْلَهُ^(٤).

■ وَإِنْ زُوِّجَ مُؤْتَمَّرٌ عَنْ:

١- رُكُوعٍ أَوْ نَعَسٍ أَوْ نَحْوَهُ اتَّبَعَهُ فِي غَيْرِ الْأُولَى مَا لَمْ يَرْفَعْ مِنْ سُجُودِهَا.

٢- أَوْ سَجْدَةٍ، فَإِنْ لَمْ يَطْمَعْ فِيهَا قَبْلَ عَقْدِ إِمَامِهِ تَمَادَى وَقَضَى رُكْعَةً،

وإِلَّا: سَجَدَهَا.

- وَلَا سُجُودَ عَلَيْهِ إِنْ تَيَقَّنَ.

■ وَإِنْ قَامَ إِمَامٌ لِخَامِسَةٍ:

(١) في (ص) و(أ): ثالته.

(٢) في (ص) و(أ) و(م): رَابِعَتِهِ.

(٣) في (ص): ثانيته، قال الخطاب رحمه الله: «وفي بعض النسخ بثالته بغير ضمير وهي أحسن، إلا أنه إذا قعد في الثالثة في نفس الأمر التي هي الرابعة في اعتقاده فإنهم يقومون كما يفعلونه معه في جلوسه الأول، وفي نسخة الشارح كقعوده بثانيته، وقال بعضهم: إنه كذلك في النسخة التي بخط المصنف، ولا معنى له والموجود في أكثر النسخ ما تقدم» مواهب الجليل (٢/٣٤٥).

(٤) ما مشى عليه المصنف رحمه الله مذهب سحنون وهو ضعيف، والمعتمد إن لم يفهم بالتسبيح كلموه، فإن لم يرجع بالكلام يسجدونها لأنفسهم ولا يتبعونه في تركها وإلا بطلت عليهم، ويجلسون معه ويسلمون بسلامه فإذا تذكر ورجع لسجودها فلا يعيدونها معه على الأصح. انظر: الشرح الكبير للدردير (١/٣٠١).

الشك في ترك
سجدة

* قف

- فَمُتِّقُنْ انْتِفَاءً مُوجِبَهَا يَجْلِسُ، وَإِلَّا اتَّبَعَهُ.
- فَإِنْ^(١) خَالَفَ عَمْدًا بَطَلَتْ فِيهِمَا، لَا سَهْوًا.
- فَيَأْتِي الْجَالِسُ بِرُكْعَةٍ وَيُعِيدُهَا الْمُتَّبِعُ.
- وَإِنْ قَالَ: قُمْتُ لِمُوجِبٍ، صَحَّتْ^(٢):
- لِمَنْ لَزِمَهُ اتِّبَاعُهُ، وَتَبَعَهُ.
 - وَلِمُقَابِلِهِ إِنْ سَبَّحَ.
 - كَمُتَّبِعٍ تَأَوَّلَ وَجُوبَهُ عَلَى الْمُخْتَارِ.
- لَا لِمَنْ لَزِمَهُ اتِّبَاعُهُ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ وَلَمْ يَتَّبِعْ.
- وَلَمْ تُجْزَ مَسْبُوقًا عَلِمَ بِخَامِسِيَّتِهَا.
- وَهَلْ كَذَا إِنْ لَمْ يَعْلَمْ أَوْ تُجْزَى إِلَّا أَنْ يُجْمَعَ مَأْمُومُهُ^(٣) عَلَى نَفْيِ الْمُوجِبِ؟ فَوَلَانِ^(٤).
- وَتَارِكُ سَجْدَةٍ مِنْ كَأُولَاهُ^(٥) لَا تُجْزَى الْخَامِسَةُ إِنْ تَعَمَّدَهَا.



(١) في (ص) و(أ) و(ز) و(س): وإن.

(٢) صَوَّبَ فِي بَعْضِ الشُّرُوحِ: وَيُعِيدُهَا الْمُتَّبِعُ إِنْ قَالَ قُمْتُ لِمُوجِبٍ وَصَحَّتْ لِمَنْ لَزِمَهُ. انظر: حاشية العدوي (١/٣٤٦).

(٣) في (ص): مَأْمُومُهُ.

(٤) قَالَ الْخَرَشِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «كَلَامُ الْمُؤَلِّفِ مُشْكَلٌ إِذْ لَيْسَ ثَمَّ قَوْلٌ بَعْدَ الْإِجْزَاءِ، سِوَاءِ أَجْمَعَ مَأْمُومَهُ عَلَى نَفْيِ الْمُوجِبِ أَمْ لَا كَمَا هُوَ ظَاهِرُهُ... فَلَوْ قَالَ: (وَهَلْ تُجْزَى إِنْ لَمْ يَعْلَمْ أَوْ إِلَّا أَنْ يُجْمَعَ مَأْمُومُهُ عَلَى نَفْيِ الْمُوجِبِ قَوْلَانِ) لَطَابِقُ الْمَنْقُولِ». شرح المختصر (١/٣٤٨).

(٥) فِي حَاشِيَةِ (ص): قُلْتُ: مِنْ كَأُولَاهُ؛ لِيَشْمَلَ الثَّانِيَةَ وَالثَّلَاثَةَ، وَهَكَذَا قَالَ ابْنُ غُلَابٍ وَنَصَّهُ: وَمَنْ صَلَّى خَامِسَةً عَامِدًا فَذَكَرَ مِنَ الْأُولَى، فَقَبِيلٌ: تُجْزَى وَقِيلَ: لَا تُجْزَى وَهُوَ الْمَشْهُورُ، لِأَنَّهُ قَصْدُهُ اللَّعْبُ، وَإِنْ صَلَّى خَامِسَةً سَاهِيًا ثُمَّ ذَكَرَ سَجْدَةً مِنَ الْأُولَى فَالْمَشْهُورُ أَنَّهَا تُجْزَى.

(فَضْلٌ)

* قف

◎ سَجَدَ بِشَرْطِ الصَّلَاةِ، بِلَا إِحْرَامٍ وَسَلَامٍ:

١- قَارِئٌ.

٢- وَمُسْتَمِيعٌ فَقَطْ إِنْ جَلَسَ لِيَتَعَلَّمَ، وَلَوْ تَرَكَ الْقَارِئُ إِنْ:

- صَلَحَ لِيُؤَمَّ.

- وَلَمْ يَجْلِسْ لِيُسْمِعِ.

فِي إِحْدَى عَشْرَةَ، لَا:

١- ثَانِيَةَ الْحَجِّ.

٢- وَالنَّجْمِ.

٣- وَالْإِنْشِقَاقِ.

٤- وَالْقَلَمِ.

○ وَهَلْ سُنَّةٌ أَوْ فَضِيلَةٌ؟ خِلَافٌ.

- وَكَبَّرَ لِيُخَفِّضَ وَرَفَعَ وَلَوْ بِغَيْرِ صَلَاةٍ.

- (وَ﴿صَّ﴾: وَ﴿أَنَابَ﴾^(١)).

- (وَفُضِّلَتْ: ﴿تَعْبُدُونَ﴾).

■ وَكُرَّةٌ:

١- سُجُودُ شُكْرِ.

٢- وَ﴿زُلْزَلَةٌ﴾^(٢).

٣- وَجَهْرٌ بِهَا بِمَسْجِدٍ.

٤- وَقِرَاءَةٌ بِتَلْحِينٍ.

ما لا سجود فيه

مكروهات
سجود التلاوة

(١) فِي (ص) وَ(ز) وَ(س): أَنَابَ.

(٢) فِي (ص) وَ(أ) وَ(ز) وَ(م): أَوْ.

٥- كَجَمَاعَةٍ.

٦- وَجُلُوسٌ لَهَا لَا لِتَعْلِيمٍ.

■ وَأَقِيمَ الْقَارِئُ فِي الْمَسْجِدِ يَوْمَ خَمِيسٍ، أَوْ غَيْرِهِ.

○ وَفِي كُرْهِ قِرَاءَةِ الْجَمَاعَةِ عَلَى الْوَاحِدِ رِوَايَتَانِ.

٧- وَاجْتِمَاعٌ لِدُعَاءِ يَوْمِ عَرَفَةَ.

٨- وَمُجَاوَزَتُهَا لِمُتَطَهِّرٍ وَقْتُ جَوَازٍ.

○ وَإِلَّا فَهَلْ يُجَاوِزُ مَحَلَّهَا أَوْ الْآيَةَ؟ تَأْوِيلَانِ.

٩- وَاقْتِصَارٌ عَلَيْهَا.

* نصف

○ وَأَوَّلُ بِالْكَلِمَةِ وَالْآيَةِ.

○ [قَالَ] ^(١): وَهُوَ الْأَشْبَهُ.

١٠- وَتَعَمُّدُهَا بِفَرِيضَةٍ أَوْ خُطْبَةٍ، لَا نَفْلٍ مُطْلَقًا.

- وَإِنْ قَرَأَ فِي فَرَضٍ سَجَدَ، لَا خُطْبَةٍ.

■ وَجَهَرَ إِمَامُ السَّرِّيَّةِ، وَإِلَّا اتَّبَعَ.

■ وَمُجَاوَزُهَا بِسِيرٍ يَسْجُدُ، وَبِكَثِيرٍ يُعِيدُهَا:

● بِالْفَرَضِ: مَا لَمْ يَنْحَنِ.

● وَبِالنَّفْلِ: فِي ثَانِيَّتِهِ.

○ فَفِي فِعْلِهَا قَبْلَ الْفَاتِحَةِ قَوْلَانِ.

- وَإِنْ قَصَدَهَا فَرَكَعَ سَهْوًا اعْتَدَّ بِهِ وَلَا سَهْوً، بِخِلَافِ تَكْرِيرِهَا ^(٢) أَوْ سُجُودِ قَبْلَهَا سَهْوًا.

○ قَالَ: وَأَضْلُ الْمَذْهَبِ تَكْرِيرُهُ ^(٣) إِنْ كَرَّرَ حِزْبًا، إِلَّا الْمُعَلِّمَ وَالْمُتَعَلِّمَ فَأَوَّلَ مَرَّةٍ.

(١) سقطت من (أ).

(٢) في (س): تَكْرِيرُهُ.

(٣) في (أ) و(م): تَكْرِيرُهَا.

■ وَنُذِبَ لِسَاجِدِ الْأَعْرَافِ قِرَاءَةُ قَبْلِ رُكُوعِهِ .

- وَلَا يَكْفِي عَنْهَا رُكُوعٌ .

- وَإِنْ تَرَكَهَا :

● وَقَصَدَهُ صَحَّ وَكُرِهَ .

● وَسَهْوًا اعْتَدَّ بِهِ عِنْدَ مَالِكٍ ، لَا ابْنَ الْقَاسِمِ ، فَيَسْجُدُ إِنْ اِظْمَأَنَّ بِهِ .



(فَضْلٌ)

* قف

◎ نُذِبَ:

النوافل الموكدة

١- نَفْلٌ، وَتَأَكَّدُ^(١) بَعْدَ مَغْرِبٍ: كَطَهْرٍ.

● وَقَبْلَهَا: كَعَصْرِ بِلا حَدٍّ.

٢- وَالضُّحَى.

٣- وَسِرُّ بِهِ نَهَارًا.

٤- وَجَهْرٌ لَيْلًا، وَتَأَكَّدُ: بِوَثْرٍ.

٥- وَتَحِيَّةٌ مَسْجِدٍ.

- وَجَارَ تَرَكُ مَارٌ، وَتَأَدَّتْ بِفَرَضٍ.

٦- وَبَدَأَ [بِهَا]^(٢) بِمَسْجِدِ الْمَدِينَةِ قَبْلَ السَّلَامِ عَلَيْهِ ﷺ.

٧- وَإِقَاعُ نَفْلٍ بِهِ بِمُصَلَّاهُ ﷺ، وَالْفَرَضُ: بِالصَّفِّ الْأَوَّلِ.

- وَتَحِيَّةٌ مَسْجِدِ مَكَّةَ الطَّوَافِ.

٨- وَتَرَائِيحُ.

صلاة التراويح

- وَانْفِرَادٌ فِيهَا إِنْ لَمْ تُعْطَلِ الْمَسَاجِدُ.

٩- وَالْخَتْمُ فِيهَا، وَسُورَةٌ تُجْزَى:

- ثَلَاثٌ وَعِشْرُونَ^(٣).- ثُمَّ جُعِلَتْ تِسْعًا^(٤) وَثَلَاثِينَ.

(١) في (أ): وتأکید.

(٢) سقطت من (أ).

(٣) قوله: (ثلاث وعشرون) هو خبر مبتدأ محذوف تقديره وهي: ثلاث وعشرون، ولا يخفى عليك

أن كونها ثلاثا وعشرين مستحب آخر، فلو قال المصنف ﷺ: (وثلث وعشرون) لكان

أحسن... (م).

(٤) في بعض الشروح: ستا.

- وَخَفَّفَ مَسْبُوقَهَا ثَانِيَتَهُ وَلَحِقَ.

١٠- وَقِرَاءَةُ:

الشفع والوتر

● شَفَع: بِسَبْحِ وَالْكَافِرُونَ.

● وَوَتَّرَ: بِإِخْلَاصٍ وَمُعَوِّذَتَيْنِ.

إِلَّا لِمَنْ لَهُ حِزْبٌ فِيهِمَا.

١١- وَفَعَلُهُ لِمُنْتَبِهِ آخِرَ اللَّيْلِ، وَلَمْ يُعْذِهِ مُقَدِّمٌ ثُمَّ صَلَّى، وَجَازَ.

* نصف

١٢- وَعَقِبَ^(١) شَفَعِ مُنْفَصِلٍ بِسَلَامٍ، إِلَّا لِاقْتِدَاءِ بِوَاصِلٍ.

وَكُرَّة:

ما يكره في الوتر

١- وَضَلُّهُ.

٢- وَوَتَّرَ بِوَاحِدَةٍ.

٣- وَقِرَاءَةُ ثَانٍ مِنْ غَيْرِ انْتِهَاءِ الْأَوَّلِ.

٤- وَنَظَرَ بِمُضْحَفٍ فِي فَرَضٍ وَ^(٢)أَثْنَاءِ نَفْلِ لَا أَوَّلَهُ.

٥- وَجَمَعَ كَثِيرٌ لِنَفْلِ أَوْ بِمَكَانٍ مُشْتَهَرٍ، وَإِلَّا فَلَا.

٦- وَكَلَامٌ بَعْدَ صُبْحٍ لِقُرْبِ الطُّلُوعِ، لَا بَعْدَ فَجْرِ.

٧- وَضِجْعَةٌ بَيْنَ صُبْحٍ وَرَكَعَتَيِ الْفَجْرِ^(٣).

وَالْوِتْرُ سُنَّةٌ أَكْثَرُ.

السنن المؤكدة

- ثُمَّ عِيدٌ.

- ثُمَّ كُسُوفٌ.

- ثُمَّ اسْتِسْقَاءٌ.

وَوَقْتُهِ بَعْدَ عِشَاءٍ صَحِيحَةٍ وَشَفَقِ لِلْفَجْرِ.

- وَضُرُورِيَّةٌ لِلصُّبْحِ، وَنُدِبَ قَطْعُهَا لَهُ لِفَذِّ لَا مُؤْتَمٍّ.

(١) في (ص) و(ز) و(س) و(م): عقيب.

(٢) في (ص) و(أ) و(ز) و(س) و(م): أو.

(٣) في بعض الشروح: فجر.

○ وفي الإمام روايتان .
■ وإن لم يتسع الوقت إلا لركعتين تركه .
لا :

- ثلاث^(١) .
- ولخمس صلى الشفع ولو قدم .
- ولسبع زاد الفجر : وهي رغبة تفتقر لنية تحصها .
- ولا تجزئ إن تبين تقدم إحرامها للفجر^(٢) ولو بتحرر .
- وتؤدى :

ركعتا الفجر

- الإقتصار على الفاتحة .
- وإيقاعها بمسجد .
- - ونابت عن التحية .
- وإن فعلها بيته لم يزك .
- ولا يقضى^(٣) غير فرض إلا هي فللزوال .
- وإن أقيمت الصبح وهو :
- بمسجد : تركها .
- وخارجة : ركعها إن لم يخف فوات ركعة .
- وهل الأفضل كثرة السجود أو طول القيام ؟ قولان .



(١) في (ز) : ثلاث .

(٢) في (س) : على الفجر .

(٣) في (أ) : ولا يقض .

(فصل)

◎ الْجَمَاعَةُ بِفَرْضٍ، غَيْرِ جُمُعَةٍ سُنَّةٍ، وَلَا تَتَفَاضَلُ، وَإِنَّمَا يَحْصُلُ فَضْلُهَا بِرُكْعَةٍ.

- وَنُدِبَ لِمَنْ لَمْ يُحْصِلْهُ كَمُصَلٍّ بِصَبِيٍّ - لا^(١) امْرَأَةٍ - أَنْ يُعِيدَ مُفَوَّضًا مَأْمُومًا، وَلَوْ مَعَ وَاحِدٍ، غَيْرَ مَغْرِبٍ كَعِشَاءٍ بَعْدَ وَثْرٍ.
- فَإِنْ^(٢) أَعَادَ وَلَمْ يَعْقِدْ قَطَعَ وَإِلَّا شَفَعَ، وَإِنْ أَتَمَّ وَلَوْ سَلَّمَ أَتَى بِرَابِعَةٍ إِنْ قَرُبَ.

■ وَأَعَادَ مُؤْتَمِّمٌ بِمُعِيدٍ [أَبَدًا]^(٣) أَفْذَاذًا.

■ وَإِنْ تَبَيَّنَ عَدَمُ الْأُولَى أَوْ فَسَادُهَا: أَجْزَأَتْ.

■ وَلَا يُطَالُ رُكُوعٌ لِدَاخِلٍ.

■ وَالْإِمَامُ الرَّائِبُ كَجَمَاعَةٍ.

■ وَلَا تُبْتَدَأُ صَلَاةٌ بَعْدَ الْإِقَامَةِ.

■ وَإِنْ أُقِيمَتْ وَهُوَ فِي صَلَاةٍ قَطَعَ إِنْ خَشِيَ فَوَاتَ رُكْعَةٍ، وَإِلَّا أَتَمَّ:

● النَّافِلَةُ.

● أَوْ فَرِيضَةً غَيْرَهَا، وَإِلَّا انْصَرَفَ فِي الثَّالِثَةِ عَنْ شَفَعِ كَالأُولَى إِنْ عَقَدَهَا^(٤).

- وَالْقَطْعُ:

● بِسَلَامٍ.

(١) فِي (أ) وَ(ز): إِلَّا.

(٢) فِي (أ) وَ(ز) وَ(س): وَإِنْ.

(٣) سَقَطَتْ مِنْ (س).

(٤) فِي (أ): عَقَدَهُ.

* قف

* نصف

● أَوْ مُنَافٍ.

وَالْأَعَادَ.

■ وَإِنْ أُقِيمَتْ بِمَسْجِدٍ عَلَى مُحْصِلِ الْفَضْلِ وَهُوَ بِهِ خَرَجَ وَلَمْ يُصَلِّهَا وَلَا غَيْرَهَا، وَإِلَّا لَزِمَتْهُ، كَمَنْ لَمْ يُصَلِّهَا.
- وَبَيِّنْهُ يُثْمَهَا.

■ وَبَطَلَتْ:

* قف

١- بِاِقْتِدَاءِ بِمَنْ بَانَ:

● كَافِرًا.

● أَوْ امْرَأَةً.

● أَوْ خُنْثَى^(١).

● أَوْ مَجْنُونًا.

● أَوْ فَاسِقًا بِجَارِحَةٍ^(٢).

● أَوْ مَأْمُومًا.

● أَوْ مُخْدِثًا إِنْ تَعَمَّدَ أَوْ عَلِمَ مُؤْتَمَّهُ.

٢- وَبِعَاجِزٍ عَنْ رُكْنٍ أَوْ عِلْمٍ، إِلَّا كَالْقَاعِدِ بِمِثْلِهِ^(٣).

٣- أَوْ بِأُمِّيٍّ إِنْ وُجِدَ قَارِئٌ.

٤- أَوْ قَارِئٌ بِكَقْرَاءَةٍ^(٤) ابْنِ مَسْعُودٍ.

٥- أَوْ عَبْدٍ فِي جُمُعَةٍ.

٦- أَوْ صَبِيٍّ فِي فَرَضٍ، وَبِعَيْرِهِ تَصِحُّ وَإِنْ [لَمْ]^(٥) تَجُزُّ.

(١) في (م): مشكلا.

(٢) المعتمد أنه لا تشترط عدالته، فتصح إمامة الفاسق بالجارحة، ما لم يتعلق فسقه بالصلاة، كأن يقصد بتقديمه الكبر ونحو ذلك. انظر: الشرح الكبير (١/٣٢٦).

(٣) في (أ) و(ز) و(م) زيادة: فجائز.

(٤) في (أ): بقراءة.

(٥) سقطت من (أ).

○ وَهَلْ بِلَا حِنْ مُطْلَقًا أَوْ فِي الْفَاتِحَةِ؟

- وَبِغَيْرِ مُمَيِّزٍ بَيْنَ ضَادٍ وَظَاءٍ .

○ خِلَافٌ .

- وَأَعَادَ بِوَقْتِ^(١) فِي كَحَرُورِيٍّ .

■ وَكُرْهٌ :

١- أَقْطَعُ .

٢- وَأَشْلُ^(٢) .

٣- وَأَعْرَابِيٍّ لِغَيْرِهِ^(٣) ، وَإِنْ أَقْرَأَ .

٤- وَذُو سَلَسٍ .

٥- وَقَرِحٍ^(٤) .

لِصَحِيحٍ .

٦- وَإِمَامَةٌ مَنْ يُكْرَهُ .

٧- وَتَرْتُّبٌ :

● خَصِيٍّ^(٥) .

● وَمَأْبُونٍ^(٦) .

● وَأَغْلَفٍ^(٧) .

(١) في (أ) : في الوقت .

(٢) الأشل : يابس اليد أو الرجل ، والمعتمد عدم كراهة إمامته مطلقاً . انظر : شرح الخرشي (٢٧/٢) ، والشرح الكبير (٣٣٠/١) .

(٣) في (م) : بغيره .

(٤) في (أ) و(ز) : وقروح .

(٥) الخصي : مقطوع الذكر أو الأنثيين أو هما معا . انظر : جواهر الدرر للتناي (٤٦٦/٢) .

(٦) المأبون : من يتكسر في كلامه كالنساء ، أو من يشتهي أن يفعل له الفاحشة . انظر : الشرح الكبير (٣٣٠/١) .

(٧) الأغلف : هو من لم يختن ، والراجع كراهة إمامته مطلقاً . انظر : الشرح الكبير (٣٣٠/١) .

* نصف

من نكره إمامته

- وَوَلَدِ زَيْنَى.
- وَمَجْهُولِ حَالٍ.
- وَعَبْدٍ بِفَرَضٍ^(١).
- ٨- وَصَلَاةٌ بَيْنَ الْأَسَاطِينِ.
- ٩- أَوْ أَمَامَ الْإِمَامِ.
- بِلَا ضَرُورَةٍ.
- ١٠- وَاقْتِدَاءُ مَنْ بِأَسْفَلِ السَّفِينَةِ بِمَنْ بِأَعْلَاهَا، كَأَبِي قُبَيْسٍ.
- ١١- وَصَلَاةُ رَجُلٍ بَيْنَ نِسَاءٍ وَبِالْعَكْسِ.
- ١٢- وَإِمَامَةٌ بِمَسْجِدٍ بِلَا رِدَاءٍ.
- ١٣- وَتَقْفُلُهُ بِمُخْرَابِهِ.
- ١٤- وَإِعَادَةُ جَمَاعَةٍ بَعْدَ الرَّائِبِ وَإِنْ أَذِنَ.
- وَلَهُ الْجَمْعُ إِنْ جَمَعَ غَيْرُهُ قَبْلَهُ إِنْ لَمْ يُؤَخَّرْ كَثِيرًا.
- وَخَرَجُوا إِلَّا بِالْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ: فَيُصَلُّونَ بِهَا أَفْذَاذًا إِنْ دَخَلُوهَا.
- ١٥- وَقَتْلُ كَبْرُغُوثٍ بِمَسْجِدٍ.
- وَفِيهَا: يَجُوزُ طَرَحُهَا خَارِجَهُ، وَاسْتُشْكِلَ.

* قف ■ وَجَارَ:

- ١- اقْتِدَاءُ بِأَعْمَى.
- ٢- وَمُخَالِفٍ فِي الْفُرُوعِ.
- ٣- وَالْكَنَّ.
- ٤- وَمَحْدُودٍ.
- ٥- وَعَيْنَيْنِ^(٢).
- ٦- وَمُجْذَمٍ إِلَّا أَنْ يَشْتَدَّ فَلْيُنَحَّ.

من تجوز إمامته
وما يجوز
في صلاة التقل

(١) في (م): في فرض.

(٢) العينين: من له ذكر صغير لا يتأتى به الجماعة، أو لا يتشتر. انظر: جواهر الدرر (١٠١/٨).

- ٧- وَصَبِيٍّ بِمِثْلِهِ .
- ٨- وَعَدَمُ الْإِصَاقِ مَنْ عَلَى يَمِينِ الْإِمَامِ أَوْ يَسَارِهِ بِمَنْ حَذُوهُ .
- ٩- وَصَلَاةٌ مُتَّفَرِّدٌ خَلْفَ صَفٍّ، وَلَا يَجْذِبُ أَحَدًا، وَهُوَ خَطَأٌ مِنْهُمَا .
- ١٠- وَإِسْرَاعٌ لَهَا بِلَا خَبَبٍ .
- ١١- وَقَتْلُ عَقْرَبٍ أَوْ فَأْرٍ بِمَسْجِدٍ .
- ١٢- وَإِحْضَارُ صَبِيٍّ بِهِ لَا يَغَبُّ وَيَكْفُ إِذَا نُهِيَ .
- ١٣- وَبَضْطٌ بِهِ إِنْ حُصِّبَ أَوْ تَحْتَ حَصِيرِهِ، ثُمَّ قَدَمِهِ^(١) ثُمَّ يَمِينِهِ ثُمَّ * نصف
- أَمَامَهُ^(٢) .
- ١٤- وَخُرُوجُ :
- مُتَجَالَّةٌ^(٣) لِعِيدٍ وَاسْتِسْقَاءٍ .
 - وَشَابَّةٌ لِمَسْجِدٍ وَلَا يُقْضَى عَلَى زَوْجِهَا بِهِ .
- ١٥- وَاقْتِدَاءُ ذَوِي سُنَنِ بِإِمَامٍ .
- ١٦- وَفَضْلُ مَأْمُومٍ بِنَهْرٍ صَغِيرٍ أَوْ طَرِيقٍ .
- ١٧- وَغُلُوفُ مَأْمُومٍ وَلَوْ بِسَطْحٍ لَا عَكْسُهُ .
- وَبَطَلْتُ بِقَصْدٍ^(٤) إِمَامٍ وَمَأْمُومٍ بِهِ الْكِبَرُ، إِلَّا بِكَثِيرٍ .
- وَهَلْ يَجُوزُ إِنْ كَانَ مَعَ الْإِمَامِ طَائِفَةٌ كَغَيْرِهِمْ؟ تَرَدَّدُ .
- ١٨- وَمُسْمِعٌ .
- ١٩- وَاقْتِدَاءٌ بِهِ، أَوْ بِرُؤْيَا، وَإِنْ بَدَارٍ .
- وَشَرُطُ الْإِقْتِدَاءِ^(٥) :

(١) في (س) زيادة: ثم يساره .

(٢) في (ز) تقديم وتأخير: ثم أمامه ثم يمينه .

(٣) المتجالَّة: هي المرأة الكبيرة التي لا تستهي غالبا . انظر: تحبير المختصر (١/٤٣١) .

(٤) هنا ثلاث نسخ: الباء واللام والكاف، والأولى الباء واللام فقط (م)، وقال ابن غازي رحمه الله:

«في بعض النسخ بباء السببية لا بكاف التشبيه، وذلك أمثل» شفاء الغليل (١/٢٢٩) .

(٥) في (م): وشُرْطٌ للاقتداء .

شروط الاقتداء

١- نِيَّتُهُ^(١) بِخِلَافِ الْإِمَامِ: وَلَوْ بِجَنَازَةٍ، إِلَّا^(٢):

● جُمُعَةً.

● وَجَمْعًا.

● وَخَوْفًا.

● وَمُسْتَخْلَفًا.

● كَفَضْلِ الْجَمَاعَةِ.

○ وَاخْتَارَ فِي الْأَخِيرِ خِلَافَ الْأَكْثَرِ.

٢- وَمُسَاوَاةٌ فِي الصَّلَاةِ، وَإِنْ:

- بِأَدَاءٍ وَ^(٣)قَضَاءٍ.

- أَوْ بِظَهْرَيْنِ مِنْ يَوْمَيْنِ إِلَّا نَفْلًا خَلْفَ فَرَضٍ.

وَلَا يَنْتَقِلُ مُتَفَرِّدٌ لَجَمَاعَةٍ كَالْعَكْسِ. ■

* نصف

○ وَفِي مَرِيضٍ اقْتَدَى بِمِثْلِهِ فَصَحَّ: قَوْلَانِ.

٣- وَمُتَابَعَةٌ فِي إِحْرَامٍ وَسَلَامٍ.

- فَالْمُسَاوَاةُ وَإِنْ بِشَكٍّ فِي الْمَأْمُومِيَّةِ مُبْطَلَةٌ لَا:

● الْمُسَاوَقَةُ.

● كَغَيْرِهِمَا، لَكِنْ سَبْقُهُ مَمْنُوعٌ، وَإِلَّا كُرِهَ.

- وَأَمَرَ الرَّافِعُ بِعَوْدِهِ إِنْ عَلِمَ إِدْرَاكُهُ قَبْلَ رَفْعِهِ^(٤)، لَا إِنْ خَفَضَ.

وَنُدِبَ تَقْدِيمُ: ■

* قف

١- سُلْطَانٍ.

الأول بالتقديم

٢- ثُمَّ رَبِّ مَنْزِلٍ.

في الصلاة

(١) في (أ): نية.

(٢) في (ز): لا.

(٣) في (م): أو.

(٤) في (م): ركوعه.

- ٣- وَالْمُسْتَأْجِرِ عَلَى الْمَالِكِ وَإِنْ عَبْدًا، كَامْرَأَةً وَاسْتَخْلَفْتُ^(١).
- ٤- ثُمَّ زَائِدٍ^(٢) فَقِهِ.
- ٥- ثُمَّ حَدِيثٍ.
- ٦- ثُمَّ قِرَاءَةٍ.
- ٧- ثُمَّ عِبَادَةٍ.
- ٨- ثُمَّ بَسْنٍ إِسْلَامٍ.
- ٩- ثُمَّ بِنَسَبٍ.
- ١٠- ثُمَّ بِخُلُقٍ^(٣).
- ١١- ثُمَّ بِخُلُقٍ.
- ١٢- ثُمَّ بِلِبَاسٍ.
- إِنْ عُدِمَ نَقَصَ مَنَعَ أَوْ كُرِهَ.
- و^(٤):

- اسْتِنَابَةُ النَّاقِصِ.
- كَوُفُوفِ ذَكَرٍ عَنْ يَمِينِهِ.
- وَاثْنَيْنِ خَلْفَهُ^(٥).
- وَصَبِيٍّ عَقَلَ الْقُرْبَةَ: كَالْبَالِغِ.
- وَنِسَاءً خَلْفَ الْجَمِيعِ.
- وَرَبُّ الدَّابَّةِ أَوْلَى بِمُقَدَّمِهَا.
- وَالْأَوْرَعُ وَالْعَدْلُ وَالْحُرُّ وَالْأَبُ وَالْعَمُّ عَلَى غَيْرِهِمْ.

(١) حق المؤلف رحمه الله أن يقدم الأب والعم على زائد الفقه فيقول: ثم أب وعم ثم زائد فقه. انظر: شرح المختصر للخرشي (٤/٤٩٠).

(٢) في (أ): زيد.

(٣) هكذا ضبطت في الأصل، وفي (م) و(س): ثم بخلق ثم بخلق.

(٤) ندب.

(٥) في (ز): خلف.

- * نصف
- احكام المسبوق
- وَإِنْ تَشَاحَّ مُتَمَاتِلُونَ^(١) لَا لِكَبِيرٍ اقْتَرَعُوا.
- وَكَبَّرَ الْمَسْبُوقُ لِرُكُوعٍ أَوْ سُجُودٍ^(٢) بِلَا تَأْخِيرٍ، لَا لِجُلُوسٍ.
- وَقَامَ بِتَكْبِيرٍ إِنْ جَلَسَ فِي ثَانِيَةٍ^(٣) إِلَّا مُدْرِكَ التَّشْهِيدِ.
- وَقَضَى الْقَوْلَ وَبَنَى الْفِعْلَ.
- وَرَكَعَ مَنْ خَشِيَ فَوَاتَ رَكْعَةً دُونَ الصَّفِّ إِنْ ظَنَّ إِذْرَاكَهُ قَبْلَ الرَّفْعِ.
- يَدْبُ كَالصَّفِّينِ لِأَخِرِ فُرْجَةٍ قَائِمًا أَوْ رَاكِعًا، لَا سَاجِدًا وَ^(٤)جَالِسًا.
- وَإِنْ شَكَّ فِي الْإِذْرَاكِ أَلْغَاهَا.
- وَإِنْ كَبَّرَ لِرُكُوعٍ وَنَوَى بِهِ^(٥) الْعَقْدَ أَوْ نَوَاهُمَا أَوْ لَمْ يَنْوِهِمَا أَجْزَأُ^(٦).
- وَإِنْ لَمْ يَنْوِهِ نَاسِيًا لَهُ تَمَادَى الْمَأْمُومُ^(٧) فَقَطَّ.
- وَفِي تَكْبِيرِ السُّجُودِ: تَرَدُّدٌ.
- وَإِنْ لَمْ يُكَبِّرْ اسْتَأْنَفَ.



(١) في (أ) و(ز) و(م): متساوون.

(٢) في (أ) و(م): لسجود أو ركوع.

(٣) في (أ) و(ز) و(م): ثانيته.

(٤) في (أ) و(ز) و(م): أو.

(٥) في (أ) و(ز): بها.

(٦) في (أ): أجزاءه.

(٧) في (أ) زيادة: له.

(فَضْلُ)

◎ نَدْبَ لِإِمَامٍ:

- خَشِيَ تَلَفَ مَالٍ أَوْ نَفْسٍ .
 - أَوْ مُنِعَ :الإِمَامَةَ بِعَجْزٍ^(١) .
 - أَوْ الصَّلَاةَ بِرُعَافٍ ، أَوْ سَبَقَ حَدَثٌ ، وَ^(٢) ذِكْرِهِ .
- ١- اسْتِخْلَافٌ وَإِنْ :

- بِرُكُوعٍ .
- أَوْ سُجُودٍ .

- وَلَا تَبْطُلُ إِنْ رَفَعُوا بِرَفْعِهِ قَبْلَهُ .
وَلَهُمْ إِنْ لَمْ يَسْتَخْلِفْ وَلَوْ أَشَارَ لَهُمْ بِالِانْتِظَارِ .
- ٢- وَاسْتِخْلَافُ الْأَقْرَبِ .

- ٣- وَتَرَكَ كَلَامَ فِي كَحَدَثٍ ، وَتَأَخَّرَ مُؤْتَمًّا فِي الْعَجْزِ .
- ٤- وَمَسَكَ أَنْفِهِ فِي خُرُوجِهِ .
- ٥- وَتَقَدَّمَ إِنْ قُرْبَ وَإِنْ بِجُلُوسِهِ .
- وَإِنْ تَقَدَّمَ غَيْرُهُ صَحَّتْ :

- كَأَنَّ قَدَمَ^(٣) مَجْنُونًا وَلَمْ يَقْتَدُوا بِهِ .
- أَوْ^(٤) أَتَمُّوا وَخَدَانًا .
- أَوْ بَعْضُهُمْ .

(١) فِي (أ) وَ(ز) وَ(م) : لِعَجْزٍ .

(٢) فِي (أ) وَ(ز) وَ(م) : أَوْ .

(٣) فِي (أ) وَ(ز) وَ(س) وَ(م) : اسْتَخْلَفَ .

(٤) فِي (ز) وَ(س) : وَ .

* قف

حكم
الاستخلافمندوبات
الاستخلاف

● أَوْ بِإِمَامَيْنِ .

إِلَّا الْجُمُعَةَ .

■ وَقَرَأَ مِنْ انْتِهَاءِ الْأَوَّلِ .

■ وَابْتَدَأَ بِسِرِّيَّةٍ، إِنْ لَمْ يَعْلَمْ .

■ وَصِحَّتُهُ: بِإِذْرَاكِ مَا قَبْلَ الرُّكُوعِ، وَإِلَّا فَإِنْ:

✽ نصف

● صَلَّى لِنَفْسِهِ .

شرط صحة
الاستخلاف

● أَوْ بَنَى بِالْأُولَى^(١) أَوْ الثَّالِثَةِ .

صَحَّتْ، وَإِلَّا فَلَا، كَعَوْدِ الْإِمَامِ لِإِثْمَامِهَا .

■ وَإِنْ جَاءَ بَعْدَ الْعُذْرِ فَكَأَجْنَبِيٍّ .

■ وَجَلَسَ لِسَلَامِهِ الْمَسْبُوقُ كَأَنْ سُبِقَ هُوَ .

- لَا الْمُقِيمُ يَسْتَحْلِفُهُ مُسَافِرٌ لِيَتَعَذَّرَ مُسَافِرٌ أَوْ جَهْلِيٌّ^(٢)، فَيُسَلِّمُ الْمُسَافِرُ وَيَقُومُ غَيْرُهُ لِلْقَضَاءِ^(٣) .

■ وَإِنْ جَهِلَ مَا صَلَّى أَشَارَ فَأَشَارُوا وَإِلَّا سُبِّحَ بِهِ .

■ وَإِنْ قَالَ لِلْمَسْبُوقِ^(٤): «أَسَقَطْتُ رُكُوعًا» عَمِلَ عَلَيْهِ مِنْ^(٥) لَمْ يَعْلَمْ خِلَافَهُ .

■ وَسَجَدَ قَبْلَهُ إِنْ لَمْ تَتَمَحَّضْ^(٦) زِيَادَةً بَعْدَ صَلَاةِ إِمَامِهِ .

(١) في الأصل: بأولى، والمثبت من (أ) و(ز) و(س) و(م) والشروح .

(٢) في (أ): به .

(٣) هذا ضعيف والمعتمد أنه يجلس المسافر والمقيم لانتظار سلام الخليفة . انظر: الشرح الكبير (٣٥٧/١)، ومنح الجليل (٣٩٨/١) .

(٤) في (س): لمسبوق .

(٥) في (أ): ما .

(٦) في (أ): يتمحض .

(فَضْلٌ)

* قف

حكم القصر
وشروطه

◎ سُنَّ لِْمَسَافِرِ:

١- غَيْرِ عَاصِي بِهِ وَلَا هِ.

٢- أَرْبَعَةَ بُرْدٍ وَلَوْ بِبَحْرِ.

٣- ذَهَابًا.

٤- قُصِدَتْ.

٥- دَفْعَةً.

إِنْ عَدَّى^(١):

● الْبَلَدِيُّ: الْبَسَاتِينَ الْمَسْكُونَةَ.

○ وَتَوَوَّلْتُ أَيْضًا عَلَى مُجَاوَزَةِ ثَلَاثَةِ أَمْيَالٍ بِقَرْيَةِ الْجُمُعَةِ.

● وَالْعُمُودِيُّ حِلَّتُهُ.

● وَانْفَصَلَ غَيْرُهُمَا.

قَصْرُ رُبَاعِيَّةٍ وَفَتِيَّةٍ أَوْ فَائِتَةٍ فِيهِ، وَإِنْ نُوتِيًا بِأَهْلِهِ إِلَى مَحَلِّ الْبَدْءِ، لَا:

١- أَقَلَّ إِلَّا الْمَكِّيَّ^(٢) فِي خُرُوجِهِ لِعَرَفَةَ وَرُجُوعِهِ

٢- وَلَا لِرَاجِعٍ لِدُونِهَا وَلَوْ لِشَيْءٍ نَسِيَهُ.

٣- وَلَا عَادِلٍ عَنْ قَصِيرٍ بِلَا عُذْرِ.

٤- وَلَا هَائِمٍ وَطَالِبٍ رَغِيٍّ إِلَّا أَنْ يَغْلَمَ قَطْعَ الْمَسَافَةِ قَبْلَهُ.

٥- وَلَا مُنْفَصِلٍ يَنْتَظِرُ رُفْقَةً إِلَّا أَنْ يَجْزِمَ بِالسَّيْرِ دُونَهَا^(٣).

(١) فِي (ز): عَبْرَ.

(٢) فِي (أ) وَ(ز) وَ(س) وَ(م): كَمَكِّي.

(٣) فِي (ص): إِلَّا أَنْ يَسِيرَ بِسِيرِهَا أَوْ يَتَرَدَّدَ.

ما لا قصر فيه

■ * نصف : وَقَطَعَهُ^(١) : دُخُولُ بَلَدِهِ وَإِنْ^(٢) بِرِيحٍ إِلَّا مُتَوَطَّنٌ^(٣) كَمَكَّةَ رَفَضَ سُكْنَاهَا، وَرَجَعَ نَاوِيًا السَّفَرَ.

■ ما يقطع السفر : وَقَطَعَهُ :

١- دُخُولُ :

● وَطَنِهِ .

● أَوْ مَكَانٍ زَوْجَةٍ دَخَلَ بِهَا فَقَطَّ، وَإِنْ بِرِيحٍ غَالِيَةٍ^(٤) .

٢- وَبَيَّتُهُ دُخُولِهِ وَلَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ^(٥) الْمَسَافَةُ .

٣- وَبَيَّتُهُ إِقَامَةً أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ صَحَاحٍ وَلَوْ بِخِلَالِهِ، إِلَّا الْعَسْكَرَ يَدَارِ الْحَرْبِ^(٦) .

٤- أَوْ الْعِلْمَ بِهَا عَادَةً .

- لَا الْإِقَامَةُ وَإِنْ بِأَخْرِ^(٧) سَفَرِهِ^(٨) .

■ وَإِنْ نَوَاهَا :

● بِصَلَاةٍ : شَفَعَ^(٩) وَلَمْ تُجَزِ حَضَرِيَّةٌ وَلَا سَفَرِيَّةٌ .

● وَبَعْدَهَا أَعَادَ فِي الْوَقْتِ .

■ وَإِنْ افْتَدَى مُقِيمٌ بِهِ فَكُلُّ عَلَى سُنَّتِهِ .

(١) في (ص) : ونقطعه

(٢) في (ص) : ولو .

(٣) في (أ) : بمتوطن .

(٤) سقطت من (ص) .

(٥) كذا في الأصل وفي (ص) ، وفي (أ) و(ز) و(س) و(م) وبعض الشروح : وبين .

(٦) سقطت من (ص) .

(٧) في (م) : تأخر .

(٨) سقطت من (ص) .

(٩) في (ص) : وإن نواها في صلاة انصرف عن شفع .

* قف

- وَكْرَهُ كَعَكْسِهِ وَتَأَكَّدَ، وَتَبِعَهُ وَلَمْ يُعِدْ^(١).

■ وَإِنْ أَتَمَّ مُسَافِرٌ نَوَى إِتِمَامًا وَإِنْ سَهَوَا سَجَدَ.

○ وَالْأَصَحُّ إِعَادَتُهُ: كَمَا مُومِهِ بِوَقْتِ^(٢).

○ وَالْأَرْجَحُ^(٣) الضَّرُورِيُّ إِنْ اتَّبَعَهُ، وَإِلَّا بَطَلَتْ:

● كَإِنْ قَصَرَ عَمْدًا.

- وَالسَّاهِي: كَأَحْكَامِ السَّهْوِ^(٤).

● وَكَإِنْ أَتَمَّ^(٥) وَمَأْمُومُهُ بَعْدَ نِيَّةٍ قَصُرٍ عَمْدًا.

- وَسَهَوَا أَوْ جَهَلًا فِي الْوَقْتِ.

■ وَسَبَّحَ^(٦) مَأْمُومُهُ وَلَا يَتَّبِعُهُ.

■ وَسَلَّمِ الْمُسَافِرُ^(٧) بِسَلَامِهِ، وَأَتَمَّ غَيْرُهُ^(٨) بَعْدَهُ أَفْذَاذًا، وَأَعَادَ فَقَطَّ بِالْوَقْتِ^(٩).

(١) في (ص): وكره اقتداء مقيم بمسافر وتأكد في العكس، وتبعه ولم يعد بخلاف الأول فكل على سنته ولا يعيد.

(٢) في (ص): وإن أتم مسافر نوى إتماما وإن سهوا أعاد ومأمومه المتبع في الوقت، وقال ابن غازي رحمه الله: «قوله: (وإن أتم مسافر نوى إتماما أعاد بوقت) كذا في بعض النسخ، وبه يصح الكلام» شفاء الغليل (٢٣٧/١).

(٣) في (ص): والأرجح والأصح.

(٤) في (ص): كالمقصر عمدا وسهوا فعلى أحكام السهو.

(٥) في (ص): وكمتم.

(٦) في (ص): ويسبح.

(٧) في (ص): المسافرون.

(٨) في (ص): ويتم المقيمون.

(٩) في (ص): ويعيد وحده في الوقت.

■ وَإِنْ ظَنَّهُمْ سَفَرًا فَظَهَرَ خِلَافُهُ: أَعَادَ أَبَدًا إِنَّ^(١) كَانَ مُسَافِرًا كَعَكْسِهِ^(٢).

○ وَفِي تَرْكِ نِيَّةِ الْقَصْرِ وَالْإِتِمَامِ^(٣) تَرَدُّدٌ^(٤).

■ وَنُذِبَ:

١- تَعْجِيلُ الْأُوبَةِ.

٢- وَالِدُخُولِ ضُحَى^(٥).

■ وَرُخِّصَ لَهُ^(٦):

أسباب جمع
الصلاة

١- جَمْعُ الظُّهْرَيْنِ بِبِرٍّ^(٧) وَإِنْ قَصَرَ وَلَمْ يَجِدْ، بِلَا كُرْهِ^(٨):

○ وَفِيهَا: شَرْطُ الْجِدِّ لِإِدْرَاكِ أَمْرِ.

● يَمْتَنِلُ زَالَتْ بِهِ وَنَوَى النُّزُولَ بَعْدَ الْغُرُوبِ.

● وَقَبْلَ الْإِصْفَرَارِ آخِرَ الْعَصْرِ^(٩).

(١) في (ز): وإن.

(٢) سقطت من (ص).

(٣) في (ص) زيادة: أو اعتقاد حالة فظهر خلافها.

(٤) في (ص) زيادة: ويصح دخول المأموم على ما دخل عليه إمام.

طرة: قال في الأشراف: لا بد من النية في القصر خلافا للمزني لأن الأصل الإتمام والقصر طارئ عليه فاحتاج إلى نية كالجمعة. انتهى، ونص اللخمي على أنه يصح للمصلي أن يدخل في الصلاة على أنه بالخيار بين أن يتمادى إلى الأربع أو يقصر، قال المازري: وكأنه رأى عدد الركعات لا تلزم المصلي إلا بعقده في نيته، قال: ولا شك أن المصلي إذا لم يلزمه التعرض للركعات أنه يباح له الدخول في الصلاة على الخيار، وفي الباب مثل ما في الأشراف لأنه قال إذا أحرم بصلاة الظهر مطلقا ولم ينو قصرا ولا إتماما تتم صلاته، فانظر هذا، ويلزم على ما قاله المازري أن ظاهر المذهب الإجزاء لأن ظاهر المذهب التعرض للركعات وفيه نظر، فلهذا ذكرت أن في المسألة ترددا ولم أجزم بشيء.

(٥) في (ص): ونذب تعجيل الأوبة لأهل، ودخوله صلاة النهار.

(٦) في (ص): فصل رخص في جمع.

(٧) في (ص): بسفر ببر.

(٨) في (ص): بلا كراهة.

(٩) في (ص): ونوى النزول بعد الاصفرار لا قبله ففي وقتيهما وإلا صلى الظهر وخبر في العصر.

● وَبَعْدَهُ خَيْرٌ فِيهَا .

- وَإِنْ زَالَتْ رَايَا أَخْرَهُمَا إِنْ نَوَى الْإِضْفِرَارَ أَوْ قَبْلَهُ، وَإِلَّا فَهِيَ وَقَّتُهُمَا^(١)،
كَمَنْ لَا يَضْبُطُ نُزُولَهُ وَكَالْمَبْطُونِ، وَلِلصَّحِيحِ فِعْلُهُ^(٢) .
○ وَهَلُ الْعِشَاءُ إِنْ كَذَلِكَ؟ [تَأْوِيلَانِ]^(٣) .

* نصف

■ وَقَدَّمَ^(٤) خَائِفٌ: الْإِغْمَاءِ وَالنَّافِضِ وَالْمَيْدِ .

■ وَإِنْ:

● سَلِمَ .

● أَوْ قَدَّمَ وَلَمْ يَرْتَحِلْ .

● أَوْ ارْتَحَلَ قَبْلَ الزَّوَالِ وَنَزَلَ عِنْدَهُ فَجَمَعَ^(٥) .

أَعَادَ الثَّانِيَةَ بِالْوَقْتِ^(٦) .

٢- وَفِي جَمْعِ الْعِشَاءَيْنِ [فَقَطْ]^(٧) بِكُلِّ مَسْجِدٍ لِمَطَرٍ أَوْ طِينٍ مَعَ ظُلْمَةٍ
لَا لَطِينٍ أَوْ ظُلْمَةٍ^(٨) :

- أُذُنٌ^(٩) لِلْمَغْرِبِ كَالْعَادَةِ، وَأُخْرٌ^(١٠) قَلِيلًا، ثُمَّ صَلَّيَا وَلَاءً^(١١) إِلَّا قَدَرَ
أَذَانٍ مُنْخَفِضٍ بِمَسْجِدٍ، وَإِقَامَةٍ .

(١) سقطت من (ص).

(٢) في (ص): ومعه جمع جمعا صوريا كمن لا يضبط النزول والمبطون ونحوه وللصحيح فعله.

(٣) سقطت من (ص).

(٤) في (ص): يقدم.

(٥) في (ص): ونزل وجمع عنده.

(٦) في (ص): في الوقت لا إن نوى الإقامة بعد الجمع وإلا بطل الجمع، وهل العشائين كالظهرين في السفر واللت كالاصفرار تأويلان.

(٧) سقطت من (ص).

(٨) في (ص): لا ظلمة وفي الطين خلاف.

(٩) في (ص): يؤذن.

(١٠) في (ص): ويؤخر.

(١١) في (ص): يصليان بولاء.

■ وَلَا تَنْفُلُ^(١) بَيْنَهُمَا، وَلَمْ^(٢) يَمْنَعُهُ، وَلَا بَعْدَهُمَا^(٣).

■ وَجَازَ^(٤):

١- لِمُنْفَرِدٍ بِالْمَغْرِبِ يَجِدُهُمْ بِالْعِشَاءِ.

٢- وَلِمُعْتَكِفٍ بِالْمَسْجِدِ.

٣- كَأَنِ انْقَطَعَ الْمَطَرُ بَعْدَ الشُّرُوعِ^(٥).

لَا إِنْ فَرَّغُوا فَيُؤَخَّرُ^(٦) لِلشَّفَقِ إِلَّا بِالْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ^(٧).

- وَلَا إِنْ حَدَثَ السَّبَبُ بَعْدَ الْأُولَى^(٨).

- وَلَا الْمَرْأَةُ وَالضَّعِيفُ بَيْنَهُمَا^(٩).

- وَلَا مُنْفَرِدٍ بِمَسْجِدٍ، كَجَمَاعَةٍ لَا^(١٠) حَرَجَ عَلَيْهِمْ.

(١) في (أ): يَنْفُلُ.

(٢) في (أ): وَلَا.

(٣) في (ص): وَلَوْ تَنْفُلُ بَيْنَهُمَا لَمْ يَمْنَعْ الْجَمْعَ.

(٤) الْجَمْعَ.

(٥) شَبَّهَ فِي جَوَازِ الْجَمْعِ انْقِطَاعَ الْمَطَرِ بَعْدَ الشُّرُوعِ فِي صَلَاةِ الْمَغْرِبِ، فَيَجُوزُ لَهُمُ التَّمَادِي عَلَى الْجَمْعِ؛ لِأَنَّ السَّبَبَ إِنَّمَا يَطْلُبُ ابْتِدَاءَ لَا دَوَامًا، وَلَا تَوْضُوحَ عَوْدَتِهِ، وَفَهُمُ مِنْ كَلَامِهِ: أَنَّهُ لَوْ انْقَطَعَ قَبْلَ الشُّرُوعِ لَمْ يَجْمَعُوا، وَهُوَ كَذَلِكَ، حَيْثُ لَا سَبَبَ غَيْرَهُ، كَطِينٍ مَعَ ظُلْمَةٍ، انْظُرْ: جَوَاهِرُ الدَّرَرِ (٢/٤٤٧).

(٦) فِي الْأَصْلِ: فَيُؤَخَّرُوا، وَالْمَثْبُوتُ مِنْ (أ) وَ(ز) وَ(س) وَ(م) وَالشُّرُوحِ.

(٧) فِي الْأَصْلِ: الثَّلَاثُ، وَالْمَثْبُوتُ مِنْ (ص) وَ(أ) وَ(ز) وَ(س) وَ(م).

(٨) طَرَّةٌ: قَوْلُهُ: (لَا إِنْ حَدَثَ السَّبَبُ) فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ قَوْلَانِ وَهُمَا لِابْنِ الْقَاسِمِ، وَهُمَا الْجَوَازُ، قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ، قَالَ بَعْضُ الْقُرُوبِيِّينَ وَالَّذِي يَأْتِي عَلَى أَصْلِ ابْنِ الْقَاسِمِ فِي الْمَدُونَةِ عَدَمُ الْجَوَازِ لِأَنَّهُمْ إِنْ قَدَمُوا الْعِشَاءَ لَزِمَ مِنْهُ الْجَمْعُ أَوَّلَ الْوَقْتِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ مَذْهَبَ ابْنِ الْقَاسِمِ، وَإِنْ أَخْرَوْا الْعِشَاءَ لَزِمَ الْفَصْلُ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ، فَلِهَذَا اقْتَصَرْتُ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ.

(٩) فِي (ص): وَيَجُوزُ الْجَمْعُ لِمَنْ انْفَرَدَ بِالْمَغْرِبِ ثُمَّ وَجَدَهُمْ فِي الْعِشَاءِ لَا إِنْ فَرَّغُوا، فَيُؤَخَّرُ لِلشَّفَقِ إِلَّا بِالْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ، وَلَا إِنْ حَدَثَ السَّبَبُ بَعْدَ الْمَغْرِبِ، وَيَجْمَعُ الْمُعْتَكِفُ، وَالْمَرْأَةُ وَالضَّعِيفُ بَيْنَهُمَا مَعَهُمْ.

(١٠) فِي (أ): وَلَا.

(فَضْلٌ) (١)

* قف

شروط الجمعة

◎ شَرَطُ الْجُمُعَةِ:

- ١- وَقُوعُ كُلِّهَا بِالْخُطْبَةِ وَقْتَ الظُّهْرِ لِلْغُرُوبِ.
- وَهَلْ إِنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْعَصْرِ وَضَحَّحَ.
- أَوْ لَا؟ رُوِيَ عَنْهُمَا.
- ٢- بِاسْتِيطَانِ بَلَدٍ أَوْ أَحْصَاصٍ، لَا خِيَمٍ.
- ٣- وَبِجَامِعٍ مَبْنِيٍّ مُتَّحِدٍ.
- وَالْجُمُعَةُ لِلْعَتِيقِ وَإِنْ تَأَخَّرَ أَدَاءُ، لَا ذِي بِنَاءٍ خَفَّ.

وفي اشتراط:

- سَقْفِهِ.
- وَقَصْدِ تَأْيِيدِهَا بِهِ.
- وَإِقَامَةِ الْخُمْسِ.

تَرَدُّد.

■ وَصَحَّحْتُ:

(١) في (ص): فصل تلزم الجمعة المكلف الحر الذكر إلا معذورا لم يحضر، باستيطان بلد أو أحصاص، وإن بعد وخرج عن البلد وإن بقرية نائية كالفرسخ من المنار لا بالإقامة إلا تبعا، وشرط لأدائها: إمام مقيم ولو مستخلفا، وإلا الإمام المسافر بقرية جمعة ولا تجب عليه وفست عليه وعليهم، وكونه الخاطب إلا لعذر، والأصح وجوب انتظاره إن قرب، وبجماعة تتقرب بهم قرية بلا حد، ولو ذوي عدد إلا المسافرين والعبيد والنساء، ففي الانعقاد بهم قولان لا بصبيان، وبقاؤهم لسلامها، وجامع مبني يجتمع به لها، لا البراح والبنيان الخفيف، وفي اشتراط سقفه وقصد تأييدها تردد، وتصح في رحابه والطرق المتصلة إن ضاق، أو اتصلت صفوفه، لا إن انتفيا كبيت القناديل وسطحه ولو لمؤذن ودار وحانوت مطلقا، واتحاده ولو تعدد، فالجمعة للعتيق وإن تأخر أداء، وخطبتان قبل الصلاة، وأقلهما مسمى

- بِرَحْمَتِهِ .
- وَطُرُقٍ مُتَّصِلَةٍ [بِهِ] ^(١) إِنْ ضَاقَ .
- أَوْ اتَّصَلَتِ الصُّفُوفُ .
- لَا انْتِفَافًا ^(٢) :
- كَبِيتِ الْقَنَادِيلَ .
- وَسَطَّحِهِ .
- وَدَارٍ .
- وَحَانُوتٍ .
- ٤- وَبِجَمَاعَةٍ تَتَقَرَّأُ بِهِمْ قَرِيَّةٌ أَوَّلًا بِلَا حَدٍّ ^(٣) .
- وَإِلَّا فَتَجُوزُ ^(٤) بِاثْنَيْ عَشَرَ: بَاقِينَ لِسَلَامِهَا .
- ٥- وَبِإِمَامٍ مُقِيمٍ إِلَّا الْخَلِيفَةُ يَمُرُّ بِقَرِيَّةٍ جُمُعَةٍ، وَلَا تَجِبُ عَلَيْهِ ^(٥)، وَبِغَيْرِهَا تَفْسُدُ عَلَيْهِ وَعَلَيْهِمْ .
- ٦- وَيَكُونُ الْخَاطِبُ إِلَّا لِعُذْرِ .
- وَوَجَبَ انْتِظَارُهُ لِعُذْرِ قُرْبِ عَلَى الْأَصَحِّ ^(٦) .

* نصف

-
- (١) سقطت من (ز) و(س).
- (٢) أي الضيق والاتصال فلا تصح، والمعتمد الصحة مطلقا، لكنه عند انتفائهما قد أساء والظاهر الحرمة. انظر: الشرح الكبير للدردير (١/٣٧٦).
- (٣) في بعض الشروح تقديم وتأخير: قرية بلا حد أولا.
- (٤) في (أ): فيجوز.
- (٥) [طرة] قوله: (وَلَا تَجِبُ عَلَيْهِ) أي الجمعة، قال في التنبهات هذا ظاهر المدونة والموطأ، وأطلق بعض المتأخرين وجوب ذلك، وعلل ذلك بأن واليها مستوطن، فالجمعة واجبة عليه، وإذا وجبت على [واليها] وجبت على مستنبيهه.
- (٦) [طرة]: حكى ابن الحاجب في وجوب الانتظار قولين، وجزم بعضهم بوجوب الانتظار وهو الذي اقتصر عليه ابن الجلاب وهو الذي في الموازية وقول أشهب في المجموعة واستدل له بأنه عليه السلام أحرم لهم فذكر أنه جنب فخرج ولم يستخلف فاغتسل ورجع وصلى بهم، ولأن التفريق اليسير غير مؤثر، وفي حديث أنس أنه عليه السلام نزل من المنبر

٧- وَبِخُطْبَتَيْنِ قَبْلَ الصَّلَاةِ مِمَّا تُسَمِّيهِ الْعَرَبُ خُطْبَةً.

- تَحْضُرُهُمَا الْجَمَاعَةُ.

- وَاسْتَقْبَلَهُ غَيْرُ الصَّفِّ الْأَوَّلِ^(١).

○ وَفِي وُجُوبِ قِيَامِهِ لَهُمَا: تَرَدُّدٌ.

■ وَلَزِمَتْ:

● الْمُكَلَّف.

● الْحُرَّ.

● الذَّكَرَ.

بِلَا عُذْرٍ.

● الْمُتَوَطَّن^(٢) وَإِنْ بِقَرْيَةٍ نَائِيَةٍ بِكَفَرَسَخٍ مِنَ الْمَنَارِ.

- كَأَنْ أَدْرَكَ الْمُسَافِرَ النَّدَاءَ قَبْلَهُ.

-أَوْ صَلَّى الظُّهْرَ ثُمَّ قَدِمَ، أَوْ بَلَغَ، أَوْ زَالَ عُذْرُهُ.

لَا بِالْإِقَامَةِ إِلَّا تَبَعًا.

■ وَنُدِبَ:

١- تَحْسِينُ هَيْئَةٍ.

٢- وَجَمِيلُ ثِيَابٍ.

✽ قف

مندوبات الجمعة

= فتعرض له رجل في حاجة فقام معه حتى قضى حاجته ثم قام فصلى . فرع: وهل يجوز أن يتوضأ في المسجد: مروي موسى عن ابن القاسم: لا بأس أن يتوضأ في صحنه، وكرهه مالك وإن كان في طست.

(١) وكذا الصف الأول على الأرجح. انظر: شرح الخروشي (٧٩/١)، الشرح الكبير (٣٧٩/١).

(٢) اعلم أن المصنف رحمه الله جعل التوطن هنا شرط وجوب، وجعله فيما تقدم شرط صحة حيث قال: (باستيطان بلد) والجمع بين المحليين أن التوطن مطلقا سواء كان داخل البلد أو خارجا عنها داخل الثلاثة أميال وربع شرط وجوب كما ذكره هنا، وأما التوطن في البلد فهو شرط صحة كما تقدم، فتلخص أن المتوطن بالبلد تجب عليه وتصح منه، والمتوطن خارج البلد تجب عليه ولا تعتقد به، أي لا يعد من الاثني عشر(م).

- ٣- وَطِيبٌ .
- ٤- وَمَشِيٌّ .
- ٥- وَتَهْجِيرٌ .
- ٦- وَإِقَامَةُ أَهْلِ السُّوقِ مُطْلَقًا بِوَقْتِهَا^(١) .
- ٧- وَسَلَامٌ خَطِيبٍ لِحُجْرِهِ لَا صُعُودِهِ .
- ٨- وَجُلُوسُهُ أَوَّلًا .
- ٩- وَبَيْنَهُمَا .
- ١٠- وَتَقْصِيرُهُمَا ، وَالثَّانِيَةُ أَقْصَرُ .
- ١١- وَرَفَعُ صَوْتِهِ .
- ١٢- وَاسْتِخْلَافُهُ لِعُذْرِ حَاضِرِهَا .
- ١٣- وَقِرَاءَةُ فِيهِمَا .
- ١٤- وَخَتَمُ الثَّانِيَةِ بِـ «يَغْفِرُ اللَّهُ لَنَا وَلَكُمْ» ، وَأَجْزَأُ: «اذْكُرُوا اللَّهَ يَذْكُرْكُمْ» .
- ١٥- وَتَوَكُّؤُهُ عَلَى كَقَوْسٍ .
- ١٦- وَقِرَاءَةُ الْجُمُعَةِ وَإِنْ لِمَسْبُوقٍ ، وَ[هَلْ أَتَاكَ^(٢)] ، وَجَازَ بِالثَّانِيَةِ: سَبَّحَ^(٣) أَوْ الْمُنَافِقُونَ .
- ١٧- وَحُضُورُ مُكَاتِبٍ وَصَبِيٍّ وَعَبْدٍ وَمُدَبِّرٍ أَذِنَ سَيِّدُهُمَا .
- وَأَخَّرَ الظُّهْرَ رَاجٍ زَوَالَ عُذْرِهِ وَإِلَّا فَلَهُ التَّعْجِيلُ .
- وَغَيْرُ الْمَعْدُورِ إِنْ صَلَّى الظُّهْرَ مُدْرِكًا لِرُكْعَةٍ لَمْ تُجْزِهِ^(٤) .
- وَلَا يَجْمَعُ الظُّهْرَ إِلَّا ذُو عُذْرٍ .
- وَاسْتِثْنَاءُ إِمَامٍ .

* نصف

(١) في (م): لوقتها .

(٢) سقطت من (أ) .

(٣) في (أ) و(ز) و(م): وأجاز الثانية: سَبَّحَ ، وفي (س): وجاز الثانية بسَبَّحَ .

(٤) في بعض الشروح: يجزه .

— وَوَجِبَتْ إِنْ مَنَعَ وَأَمِنُوا وَإِلَّا لَمْ تُجْزِ^(١).

■ وَسُنَّ:

● غُسْلُ.

● مُتَّصِلٌ بِالرَّوَّاحِ.

وَلَوْ لَمْ تَلْزَمَهُ.

○ وَأَعَادَ إِنْ تَغَدَّى^(٢) أَوْ نَامَ اخْتِيَارًا.

— لَا لِأَكْلِ خَفٍّ.

■ وَجَازَ:

١- تَخَطَّ قَبْلَ جُلُوسِ الْخَطِيبِ.

٢- وَاحْتِبَاءٌ فِيهَا.

٣- وَكَلَامٌ بَعْدَهَا لِلصَّلَاةِ.

٤- وَخُرُوجُ كُمُحْدِثٍ بِلَا إِذْنٍ.

٥- وَإِقْبَالٌ عَلَى ذِكْرِ قَلِّ سِرًّا:

● كَتَامِينَ^(٣).

● وَتَعَوُّذٌ عِنْدَ^(٤) السَّبَبِ.

● كَحَمْدِ عَاطِسٍ سِرًّا.

٦- وَنَهْيُ خَطِيبٍ وَ^(٥) أَمْرُهُ وَإِجَابَتُهُ.

■ وَكُرِهَ:

١- تَرْكُ طَهْرِ فِيهِمَا.

(١) في (أ): يجوز، وضبطت في بعض الشُّروح: لم تُجْزَ. من الجواز.

(٢) في (م): تغدَّى.

(٣) في (أ): كأمين.

(٤) في (أ) و(ز) زيادة: ذكر.

(٥) في (أ) و(ز) و(س) و(م): أو.

ما يكره في الجمعة

٢- وَالْعَمَلُ يَوْمَهَا .

٣- وَيَبِيعُ كَعْبِدٍ بِسُوقٍ وَقْتَهَا .

٤- وَتَنْقُلُ إِمَامٌ قَبْلَهَا أَوْ جَالِسٌ عِنْدَ الْأَذَانِ .

٥- وَحُضُورُ شَابَّةٍ .

٦- وَسَفَرٌ بَعْدَ الْفَجْرِ، وَجَازَ قَبْلَهُ .

- وَحَرَمٌ بِالزَّوَالِ :

ما يحرم في الجمعة

● كَلَامٌ ^(١) فِي خُطْبَتَيْهِ ^(٢) بِقِيَامِهِ وَبَيْنَهُمَا وَلَوْ لَغَيْرِ سَامِعٍ .

○ إِلَّا أَنْ يُلْغَوْا عَلَى الْمُخْتَارِ .

● وَكَسَلَامٌ وَرَدَّهُ .

● وَنَهْيٌ لَأَغٍ وَخَضْبِهِ أَوْ إِشَارَةٍ لَهُ .

● وَابْتِدَاءُ صَلَاةٍ بِخُرُوجِهِ وَإِنْ لِدَاخِلٍ .

وَلَا يَقْطَعُ إِنْ دَخَلَ .

وَقُضِيَخٌ :

* نصف

١- بَيْعٌ .

٢- وَإِجَارَةٌ .

ما يفسخ بأذانها

٣- وَتَوَلِيَّةٌ .

٤- وَشَرِكَةٌ .

٥- وَإِقَالَةٌ .

٦- وَشُفْعَةٌ .

بِأَذَانٍ ثَانٍ .

- فَإِنْ فَاتَتْ فَالْقِيَمَةُ حِينَ ^(٣) الْقَبْضِ كَالْبَيْعِ الْفَاسِدِ، لَا :

(١) في (أ) : كلام .

(٢) في الأصل : خطبة، والمثبت من (أ) و(ز) و(س) و(م)، وفي بعض الشروح : خطبته .

(٣) في الأصل : يوم، والمثبت من (أ) و(ز) و(س) و(م) والشروح .

- نِكَاحٌ .
- وَهَبَةٌ .
- وَصَدَقَةٌ .

أعذار ترك الجمعة

■ وَعُذْرُ تَرْكِهَا وَالْجَمَاعَةُ:

- ١- شِدَّةٌ وَحَلٍ .
 - ٢- وَمَطَرٌ .
 - ٣- أَوْ جُذَامٌ .
 - ٤- وَمَرَضٌ .
 - ٥- وَتَمَرِضٌ .
 - ٦- وَإِشْرَافٌ قَرِيبٌ وَنَحْوُهُ .
 - ٧- وَخَوْفٌ عَلَى مَالٍ أَوْ حَبْسٍ أَوْ ضَرْبٍ .
 - وَالْأَظْهَرُ وَالْأَصَحُّ: أَوْ حَبْسٌ مُعْسِرٌ .
 - ٨- وَعُزْيٌ .
 - ٩- وَرَجَاءٌ عَفْوٍ قَوْدٍ .
 - ١٠- وَأَكْلُ ثُومٍ^(١) .
 - ١١- كَرِيحٌ عَاصِفَةٌ بَلِيلٌ .
- لَا:

- عُرْسٌ .
- أَوْ عَمَى .
- أَوْ شُهُودٌ عِيدٍ وَإِنْ أَذِنَ الْإِمَامُ .



(١) كذا في جميع النسخ، ولو قال المصنف رحمته: (أكل كنوم) لكان أعم (م). قلت: وهو الميثب في أكثر الشروح.

(فَضْلٌ)

- * قف
- رُخِّصَ لِقِتَالِ جَائِرٍ أَمْكَنَ تَرْكُهُ لِبَعْضِ قِسْمِهِمْ، وَإِنْ وِجَاهَ الْقِبْلَةِ أَوْ عَلَى دَوَابِّهِمْ قِسْمَيْنِ.
- وَعَلَّمَهُمْ.
- وَصَلَّى بِأَذَانٍ وَإِقَامَةٍ بِالْأُولَى فِي الثُّنَائِيَّةِ رَكْعَةً، وَإِلَّا فَرَكْعَتَيْنِ.
- ثُمَّ قَامَ سَاكِتًا أَوْ دَاعِيًا أَوْ قَارِئًا فِي الثُّنَائِيَّةِ.
- وَفِي قِيَامِهِ بِغَيْرِهَا تَرَدُّدٌ.
- وَأَتَمَّتِ الْأُولَى وَانْصَرَفَتْ.
- ثُمَّ صَلَّى بِالثَّانِيَّةِ مَا بَقِيَ وَسَلَّم، فَأَتَمُّوا^(١) لِأَنْفُسِهِمْ^(٢).
- وَلَوْ صَلَّوْا بِإِمَامَيْنِ أَوْ بَعْضٌ قَدْ جَازَ.
- وَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْ^(٣) أَخْرَوْا لِأَخْرِ الْإِخْتِيَارِيِّ.
- وَصَلَّوْا إِيْمَاءً، كَأَنَّ^(٤) دَهَمَهُمْ عَدُوًّا بِهَا.
- وَحَلَّ لِلضَّرُورَةِ:
- مَشْيًى.
- وَرَكُضًى.
- وَطَعْنًى.
- وَعَدَمُ تَوَجُّهِ.
- وَكَلَامٌ.
- * نصف
- ما يجل للضرورة
في صلاة الخوف

(١) في (س): وأتموا.

(٢) قال الخطاب رحمته: «أما الجلوس الثاني فلم أر من حكى فيه قولاً بالاستحباب، فضلاً عن كونه

المشهور» مواهب الجليل (٢/١٧١).

(٣) في (أ): وإن لم يكن.

(٤) في (س) و(ز): كأن.

● وَإِمْسَاكَ مُلَطَّخٍ .

وَأِنْ أَمِنُوا :

● بِهَا : أُتِمَّتْ صَلَاةُ أَمْنٍ .

● وَبَعْدَهَا لَا إِعَادَةَ : كَسَوَادٍ ظَنَّ عَدُوًّا فَظَهَرَ نَفْيُهُ .

النهي في
صلاة الخوف

■ وَإِنْ سَهَا مَعَ الْأُولَى سَجَدَتْ بَعْدَ إِكْمَالِهَا ، وَإِلَّا سَجَدَتْ الْقَبْلِيَّ مَعَهُ ،
وَالْبَعْدِيَّ بَعْدَ الْقَضَاءِ^(١) .

■ وَإِنْ صَلَّى فِي ثَلَاثِيَّةٍ أَوْ رُبَاعِيَّةٍ بِكُلِّ رَكْعَةٍ بَطَلَتِ الْأُولَى ، وَالثَّالِثَةُ فِي
الرُّبَاعِيَّةِ .

○ كَغَيْرِهِمَا عَلَى الْأَرْجَحِ .

○ وَصَحَّخَ خِلَافُهُ .



(١) اعلم أنَّ الإمام تارة يسهو مع الأولى ، وتارة يسهو مع الثانية ، فإن سهى مع الأولى بزيادة أو نقص : سجدت الأولى للنقص قبل السلام وللزيادة بعد السلام ، أي بعد مفارقة الإمام وإكمالها لصلاتها ، وسجدت الثانية أيضا القبلي مع البعدي بعد قضاء ما عليها ، وإن سهى مع الثانية سجدت القبلي مع البعدي بعد القضاء ، ومن ثم تعلم أنه إذا سهى مع الأولى ترتب السجود على الثانية أيضا ، بخلاف العكس (م) .

(فَضْلٌ)

* قف

○ سُنَّ لِعَبْدٍ رَكْعَتَانِ لِمَأْمُورِ الْجُمُعَةِ، مِنْ حِلِّ النَّافِلَةِ لِلزَّوَالِ.

■ وَلَا يُنَادَى: «الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ».

■ حكم صلاة العبدین وصفتها
وَأَفْتَتَحَ بِسَبْعِ تَكْبِيرَاتٍ بِالْإِحْرَامِ ثُمَّ بِخَمْسٍ غَيْرِ الْقِيَامِ، مُوَالِيًا إِلَّا بِتَكْبِيرِ الْمُؤْتَمِّ بِلَا قَوْلٍ.

- وَتَحَرَّاهُ مُؤْتَمٌّ لَمْ يَسْمَعْ.

- وَكَبَّرَ نَاسِيَهُ إِنْ لَمْ يَرْكَعْ وَسَجَدَ بَعْدَهُ.

- وَإِلَّا تَمَادَى وَسَجَدَ غَيْرُ الْمُؤْتَمِّ قَبْلَهُ.

- وَمُدْرِكُ الْقِرَاءَةِ يُكَبِّرُ.

- فَمُدْرِكُ الثَّانِيَةِ: يُكَبِّرُ خَمْسًا ثُمَّ سَبْعًا بِالْقِيَامِ.

- وَإِنْ قَاتَتْ قَضَى الْأُولَى بِسِتٍّ.

○ وَهَلْ بَغِيَ الْقِيَامَ: تَأْوِيلَانِ.

وَنُذِبَ:

■ ما يندب في العبدین

١- إِحْيَاءُ لَيْلَتِهِ.

٢- وَغُسْلٌ.

٣- [و] ^(١) بَعْدَ الصُّبْحِ.

٤- وَتَطْيِيبٌ ^(٢).

٥- وَتَرْئِينٌ وَإِنْ لَغَيْرِ مُصَلٍّ.

٦- وَمَشْيٌ فِي ذَهَابِهِ.

(١) سقطت من بعض الشروح.

(٢) في (ز): وتطيب.

- ٧- وَفَطِرٌ قَبْلَهُ فِي الْفَطْرِ .
 ٨- وَتَأْخِيرُهُ فِي النَّحْرِ .
 ٩- وَخُرُوجُ بَعْدِ الشَّمْسِ .
 ١٠- وَتَكْبِيرٌ فِيهِ حِينَئِذٍ لَا قَبْلَهُ .
 ○ وَصَحَّحَ خِلَافَهُ .
 ١١- وَ^(١) جَهْرٌ بِهِ .
 ١٢- وَهَلْ لِمَجِيءِ الْإِمَامِ، أَوْ لِقِيَامِهِ لِلصَّلَاةِ؟ تَأْوِيلَانِ .
 ١٣- وَنَحْرُهُ صَحِيَّتُهُ بِالْمُصَلِّي .
 ١٤- وَإِيقَاعُهَا بِهِ إِلَّا بِمَكَّةَ .
 ١٥- وَرَفْعُ يَدَيْهِ فِي أَوَّلِهِ فَقَطْ .
 ١٦- وَقِرَاءَتُهَا بِكَسْبِ^(٢) وَالشَّمْسِ .
 ١٧- وَخُطْبَتَانِ كَالْجُمُعَةِ .
 ١٨- وَسَمَاعُهُمَا .
 ١٩- وَاسْتِقْبَالُهُ .
 ٢٠- وَبَعْدِيَّتُهُمَا، وَأَعِيدَتَا إِنْ قُدِّمَتَا .
 ٢١- وَاسْتِفْتَاحُ بِتَكْبِيرٍ .
 ٢٢- وَتَخَلُّلُهَا^(٣) بِهِ بِلَا حَدٍّ .
 ٢٣- وَإِقَامَةُ مَنْ لَمْ يُؤْمَرْ بِهَا أَوْ فَاتَتْهُ .
 ٢٤- وَتَكْبِيرُهُ إِثْرَ خَمْسَ عَشْرَةَ فَرِيضَةً .
 - وَسُجُودُهَا الْبُعْدِيُّ مِنْ ظَهْرِ يَوْمِ النَّحْرِ، لَا نَافِلَةٍ وَمَقْضِيَّةٌ فِيهَا مُطْلَقًا .
 - وَكَبَّرَ :

(١) في الأصل: وهل جهر به، والمثبت من (أ) و(ز) و(س) و(م) والشروح.

(٢) في (س): بسبح.

(٣) في (أ) و(ز) و(س) و(م): تخللها.

● نَاسِيهِ إِنْ قَرُبَ .

● وَالْمُؤْتَمُّ^(١) إِنْ تَرَكَهُ إِمَامُهُ .

٢٥- وَلَفْظُهُ وَهُوَ: «اللَّهُ أَكْبَرُ» ثَلَاثًا .

- وَإِنْ قَالَ بَعْدَ تَكْبِيرَتَيْنِ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»، ثُمَّ تَكْبِيرَتَيْنِ «وَلِلَّهِ الْحَمْدُ» فَحَسَنٌ .

■ وَكُرِّهَ تَنْقُلُ [بِمُصَلَّى]^(٢) قَبْلَهَا وَبَعْدَهَا، لَا بِمَسْجِدٍ فِيهِمَا .

ما يكره
في العبيدين



(١) في (س): ومؤتم .

(٢) سقطت من: (أ) .

(فَضْلُ)

◎ سُنٌّ وَإِنْ لِعُمُودِيٍّ وَمُسَافِرٍ لَمْ يَجِدْ سَيْرُهُ:

* قف

حكم صلاة
الكسوف وصفتها

● لِكُسُوفِ الشَّمْسِ رَكْعَتَانِ سِرًّا، بِزِيَادَةِ قِيَامَيْنِ وَرُكُوعَيْنِ.

● وَرَكْعَتَانِ رَكْعَتَانِ^(١) لِكُسُوفِ قَمَرٍ^(٢) كَالنَّوَافِلِ جَهْرًا بِلَا جَمْعٍ.

* نصف

■ وَنُدِبَ:

ما يندب في
صلاة الكسوف

١- فِي الْمَسْجِدِ^(٣).

٢- وَقِرَاءَةُ الْبَقَرَةِ، ثُمَّ مُوَالِيَاتُهَا فِي الْقِيَامَاتِ.

٣- وَوَعُظُّ بَعْدَهَا.

■ وَرَكَعَ كَالْقِرَاءَةِ وَسَجَدَ كَالرُّكُوعِ.

■ وَوَقَّتُهَا: كَالْعِيدِ.

■ وَتَذَرُّكَ الرَّكْعَةُ بِالرُّكُوعِ.

■ وَلَا تُكْرَرُ.

(١) قوله: (ركعتان ركعتان ... الخ) ظاهر سياق المصنف أن صلاة خسوف القمر سنة لأن هذا المحلّ عطفه على نائب فاعل (سُنٌّ) إذ التقدير: سنّ ركعتان لكسوف شمس وركعتان لخسوف قمر ... الخ، وعليه فركعتان الثاني تأكيد للأول لأن السنة تحصل بركعتين وما زاد عليهما فمستحب، والمذهب أن صلاة خسوف القمر مستحبة فقط، وعليه فركعتان الثاني ليس تأكيدا وإنما هو على حذف العاطف تقديره: ركعتان وركعتان حتى يفيد التكرير (م). وقال الشيخ بهرام رحمه الله: «أي: وكذلك يسن لخسوف القمر ركعتان ركعتان، وهكذا صرح اللخمي بسنيتها، وشهره ابن عطاء الله، وصحح بعضهم فضيلتها، وإنما قال: ركعتان ركعتان؛ لأنه لو اقتصر على مرة واحدة لأوهم أنها ركعتان فقط وليس كذلك، فنبه على أنها تكرر ركعتين ركعتين إلى أن ينجلي». تحبير المختصر (١/٥٤٦).

(٢) في (ز): القمر.

(٣) في (أ) و(س): بالمسجد.

١- وَإِنْ أَنْجَلْتُ^(١) فِي أَثْنَائِهَا فَبِي إِتْمَامِهَا كَالنَّوَافِلِ: قَوْلَانِ.

■ ما يقدم على غيره وقُدِّم:

١- فَرَضٌ خِيفَ فَوَاتُهُ.

٢- ثُمَّ كُسُوفٌ.

٣- ثُمَّ عِيْدٌ.

■ وَأُخِّرَ الْإِسْتِسْقَاءُ لِيَوْمٍ آخَرَ.



(١) في (ز) و(س) و(م): تجلت.

(فَضْلٌ)

* قف

◎ سُنُّ الْإِسْتِسْقَاءِ:

- لَزَرَع.
- أَوْ شَرِبٍ [بِنَهْرٍ] ^(١).
- أَوْ غَيْرِهِ، وَإِنْ بِسَفِينَةٍ.
- رُكْعَتَانِ جَهْرًا، وَكُرِّرَ إِنْ تَأَخَّرَ.
- وَخَرَجُوا ضَحَى مُشَاةً بِيَذْلَةٍ، وَتَخَشُّعٍ.
- مَشَايِخُ.
- وَمُتَجَالَّةً.
- وَصَبِيَّةً.

لَا:

- مَنْ لَا يَعْقِلُ مِنْهُمْ.
- وَبَهِيمَةً.
- وَحَائِضٌ.
- وَلَا يُمْنَعُ ذِمِّيٌّ، وَانْفَرَدَ لَا يَوْمٍ.
- ثُمَّ خَطَبَ كَالْعِيدِ ^(٢).
- وَبَدَّلَ التَّكْبِيرَ بِالِاسْتِغْفَارِ.
- وَبَالَغَ فِي الدُّعَاءِ آخِرَ الثَّانِيَةِ مُسْتَقْبِلًا.
- ثُمَّ حَوَّلَ رِدَاءَهُ: يَمِينَهُ يَسَارَهُ بِلَا تَنَكُّيسٍ، وَكَذَا الرِّجَالُ فَقَطْ قُعُودًا.
- وَنَدِبَ:

* نصف

(١) سقطت من: (م)

(٢) في (أ): لا لعيد.

- ١- خُطْبَةُ بِالأَرْضِ.
- ٢- وَصِيَامُ ثَلَاثَةِ^(١) قَبْلَهُ.
- ٣- وَصَدَقَةٌ.
- وَلَا يَأْمُرُ بِهِمَا الإِمَامُ^(٢)، بَلْ يَتَوَبَّعُهُ وَرَدُّ تَبَعِهِ.
- وَجَازَ تَنْفُلُ قَبْلَهَا وَبَعْدَهَا.
- ١- وَاخْتَارَ إِقَامَةَ غَيْرِ الْمُحْتَاجِ لِمُحْتَاجٍ^(٣).
- ٢- قَالَ: وَفِيهِ نَظَرٌ.



(١) في (أ) و(ز) و(س) زيادة: أيام.

(٢) قال ابن غازي رحمته الله: «ولا أعلم من صرح بذلك غيره، بل ظاهر كلام اللّخمي والمازري وأتباعهما كابن شاس وأبي الحسن الصّغير وابن عرفة: أنّ الصّدقة مندوب إليها ويأمر بها الإمام، وهل الصوم كذلك؟ قولان». شفاء الغليل (١/١٤٨)، وانظر: حاشية الزرقاني (٢/١٤٧).

(٣) في (س): للمحتاج.

(فَضْلُ)

⊙ في وُجُوبِ:

١- غُسْلُ الْمَيِّتِ بِمُطَهَّرٍ وَلَوْ بِزَمْزَمَ.

٢- وَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ.

كَدْفُهُ وَكَفْنُهُ.

○ وَسُنَنُهُمَا ^(١): خِلَافٌ.

- وَتَلَاوَمًا.

- وَغُسْلَ كَالْجَنَابَةِ تَعْبُدًا ^(٢) بِلَا نِيَّةٍ.

- وَقُدَّمَ:

١- الزَّوْجَانِ إِنْ صَحَّ النِّكَاحُ، إِلَّا أَنَّ يَفُوتَ فَاسِدُهُ بِالْقَضَاءِ، وَإِنْ:

● رَقِيقًا: أَذِنَ سَيِّدُهُ.

● أَوْ قَبْلَ بِنَاءٍ.

● أَوْ بِأَحَدِهِمَا عَيْبٌ.

● أَوْ وَضَعَتْ بَعْدَ مَوْتِهِ.

○ وَالْأَحَبُّ نَفْيُهُ ^(٣) إِنْ تَزَوَّجَ أُخْتَهَا، أَوْ تَزَوَّجَتْ غَيْرَهُ.

لَا:

● رَجْعِيَّةٌ.

● وَكِتَابِيَّةٌ، إِلَّا بِحَضْرَةِ مُسْلِمٍ.

(١) ضمير التثنية للغسل والصلاة، وأما الكفن والدفن فمشبهان في الوجوب (م).

(٢) في (ز): تعبدًا.

(٣) قوله: (والأحب نفيه) لا يخفى أن هذا ترجيح ابن يونس من عند نفسه لأحد طرفي الخلاف فلو قال: ورجح ابن يونس نفيه لكان أولى (م).

* قف

حكم غسل الميت
وكفنه ودفنهترتيب من هم
أحق بغسل الميت

- وإِبَاحَةُ الْوُطْءِ لِلْمَوْتِ بِرِقِّ تَبِيحٍ ^(١) الْغُسْلَ مِنَ الْجَانِبَيْنِ.
- ٢- ثُمَّ أَقْرَبُ أَوْلِيَائِهِ.
- ٣- ثُمَّ أَجْنَبِيٍّ.
- ٤- ثُمَّ امْرَأَةً ^(٢) مَحْرَمٍ.
- ٥- وَهَلْ تَسْتُرُهُ أَوْ عَوْرَتُهُ؟ فَأَوِيلَانِ.
- ٦- ثُمَّ يُمَمٌ لِمِرْفَقَيْهِ كَعَدَمِ الْمَاءِ وَتَقْطِيعِ الْجَسَدِ، وَتَزْلِيعِهِ.
- وَصَبَّ عَلَى مَجْرُوحٍ أَمْكَنَ مَاءً، كَمَجْدُورٍ إِنْ لَمْ يُخَفَّ ^(٣) تَزْلُوعُهُ.
- وَالْمَرَأَةُ:
- ١- أَقْرَبُ امْرَأَةٍ ^(٤).
- ٢- ثُمَّ أَجْنَبِيٍّ.
- وَلَفَّ شَعْرُهَا وَلَا يُضَفِّرُ.
- ١- ثُمَّ مَحْرَمٌ فَوْقَ ثَوْبٍ.
- ٢- ثُمَّ يُمَمٌ لِكُوعَيْهَا.
- وَسُتْرٌ مِنْ سُرَّتِهِ لِرُكْبَتَيْهِ، وَإِنْ زَوْجًا.
- وَرُكْنُهَا:
- ١- النِّيَّةُ.
- ٢- وَأَرْبَعُ تَكْبِيرَاتٍ، وَإِنْ زَادَ ^(٥) لَمْ يُنْتَظَرُ.
- ٣- وَالِدُعَاءُ.
- ٤- وَدَعَا بَعْدَ الرَّابِعَةِ عَلَى الْمُخْتَارِ.

* نصف

أركان الصلاة
على الميت

(١) في (أ): يبيح.
 (٢) في (ز) و(م): امرأة.
 (٣) في (أ): يخفف.
 (٤) في (ز) و(م): امرأة.
 (٥) في (أ): زيادة: خامسة.

■ وَإِنْ وَالَاهُ أَوْ سَلَّمَ بَعْدَ ثَلَاثٍ: أَعَادَ وَإِنْ دُفِنَ، فَعَلَى الْقَبْرِ^(١).

٥- وَتَسْلِيمَةً خَفِيَّةً^(٢) وَسَمَعَ الْإِمَامُ مَنْ يَلِيهِ.

■ وَصَبَرَ الْمَسْبُوقُ لِلتَّكْبِيرِ، وَدَعَا إِنْ تَرَكْتَ وَإِلَّا وَالِي.

■ وَكُفِّنَ بِمَلْبُوسِهِ لِجُمُعَةٍ.

- وَقُدِّمَ: كَمُؤُونَةِ الدَّفْنِ، عَلَى دَيْنٍ غَيْرِ الْمُرْتَهِنِ وَلَوْ سُرِقَ.

- ثُمَّ إِنْ وُجِدَ وَعُوضَ وَرِثَ إِنْ فُقِدَ الدَّيْنُ، كَأَكْلِ السَّبْعِ الْمَيِّتِ.

- وَهُوَ^(٣) عَلَى الْمُتَّفِقِ بِقَرَابَةٍ أَوْ رِقٍّ لَا زَوْجِيَّةَ.

- وَالْفَقِيرُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ، وَإِلَّا فَعَلَى الْمُسْلِمِينَ.

■ وَتُدَبَّ:

١- تَحْسِينُ ظَنِّهِ بِاللَّهِ تَعَالَى.

٢- وَتَقْبِيلُهُ عِنْدَ إِحْدَادِهِ عَلَى أَيْمَنِ، ثُمَّ ظَهْرٍ.

٣- وَتَجَنُّبُ حَائِضٍ وَجُنْبٍ لَهُ.

٤- وَتَلْقِينُهُ الشَّهَادَةَ.

٥- وَتَغْمِيضُهُ.

٦- وَشَدُّ لَحْيَيْهِ إِذَا قَضَى.

٧- وَتَلْيِينُ مَفَاصِلِهِ بِرَفْقٍ.

٨- وَرَفْعُهُ عَنِ الْأَرْضِ.

٩- وَسَتْرُهُ بِثَوْبٍ.

١٠- وَوَضْعُ ثَقِيلٍ عَلَى بَطْنِهِ.

١١- وَإِسْرَاعُ تَجْهِيْزِهِ إِلَّا الْغَرَقَ.

✽ قف

المدنوبات المتعلقة
بالاحتضار والميت
والدفن

(١) قال الشيخ الدردير رحمه الله: «وقوله: (وإن دفن فعلى القبر) راجع للثانية فقط على الصواب، ومع رجوعه لها ضعيف، فلو قال: (أعاد ما لم تدفن) لطابق ما به الفتوى» الشرح الكبير (١/٤١٢).

(٢) في (أ) و(ز): خفيفة.

(٣) في الأصل (وهي) والمثبت من (أ) و(ز) و(س) و(م) والشروح.

- ١٢- وَلِلْغُسْلِ سِدْرٌ.
 ١٣- وَتَجْرِيدُهُ.
 ١٤- وَوَضْعُهُ عَلَى مُرْتَفِعٍ.
 ١٥- وَإِيتَارُهُ كَالْكَفَنِ لِسَبْعٍ، وَلَمْ يُعَدَّ كَالْوُضُوءِ لِنَجَاسَةٍ وَغُسِلَتْ.
 ١٦- وَعَصْرُ بَطْنِهِ بِرَفْقٍ.
 ١٧- وَصَبُّ الْمَاءِ فِي غَسْلٍ مَخْرَجِهِ^(١) بِخَرْقَةٍ، وَلَهُ الْإِفْضَاءُ إِنْ اضْطَرَّ.
 ١٨- وَتَوَضُّئُهُ.
 ١٩- وَتَعَهُدُّ أَسْنَانِهِ وَأَنْفِهِ بِخَرْقَةٍ.
 ٢٠- وَأَمَّا^(٢) رَأْسُهُ لِمَضْمُضَةٍ.
 ٢١- وَعَدَمُ حُضُورٍ غَيْرِ مُعِينٍ.
 ٢٢- وَكَافُورٌ فِي الْأَخِيرَةِ.
 ٢٣- وَنُشْفٌ.
 ٢٤- وَاغْتِسَالٌ غَاسِلِيهِ.
 ٢٥- وَبَيَاضُ الْكَفَنِ.
 ٢٦- وَتَجْمِيرُهُ.
 ٢٧- وَعَدَمُ تَأْخُرِهِ عَنِ الْغُسْلِ.
 ٢٨- وَالزِّيَادَةُ عَلَى الْوَاحِدِ^(٣).
 - وَلَا يُقْضَى بِالزَّائِدِ إِنْ شَحَّ الْوَارِثُ إِلَّا أَنْ يُوصِيَ فِيهِ ثُلُثُهُ.

(١) في (ز): مخرجه.

(٢) في (أ) و(م): وإمالة.

(٣) قوله: (والزيادة على الواحد) ظاهره أن الزيادة على الواحد مستحبة فقط، والمذهب أنه يقضي على الوارث بالثلاث ولا يقضى بما زاد عليها إن شحَّ الوارث، إلا أن يوصي ففي ثلثه (م).

○ وَهَلِ الْوَاجِبُ ثَوْبٌ يَسْتُرُهُ أَوْ سَتْرُ الْعَوْرَةِ وَالْبَاقِي سُنَّةٌ؟
خِلَافٌ^(١).

* نصف

- ٢٩- وَثَرَةٌ.
- ٣٠- وَالْإِثْنَانِ عَلَى الْوَاحِدِ.
- ٣١- وَالثَّلَاثَةُ عَلَى الْأَرْبَعَةِ.
- ٣٢- وَتَقْمِيصُهُ.
- ٣٣- وَتَعْمِيمُهُ.
- ٣٤- وَعَذْبَةٌ فِيهَا.
- ٣٥- وَأُزْرَةٌ^(٢).
- ٣٦- وَلِفَاقَتَانِ.
- ٣٧- وَالسَّبْعُ لِلْمَرْأَةِ.
- ٣٨- وَخُنُوطٌ دَاخِلٌ كُلُّ لِفَاقَةٍ، وَعَلَى قُطْنٍ يُلَصَقُ بِمَنَافِدِهِ.
- ٣٩- وَالْكَافُورُ فِيهِ.
- ٤٠- وَفِي^(٣) مَسَاجِدِهِ وَحَوَاسِيهِ وَمَرَاقِيهِ^(٤)، وَإِنْ:
- مُحْرِمًا.
- وَمُعْتَدَةً.
- وَلَا يَتَوَلَّىيَاهُ.
- ٤١- وَمَشْيٌ مُشَيِّعٌ.
- ٤٢- وَإِسْرَاعُهُ.

(١) قوله: (خلاف) كان حقه أن يقول: قولان، لأن هذين القولين لم يشهرا، وقد قال في الخطبة:

(وحيث قلت خلاف فذلك للاختلاف في التشهير) (م).

(٢) في (أ): وإزارة.

(٣) سقطت من (م).

(٤) المراق: ما رق من جلده كإبطيه ورفغيه وعكن بطنه. انظر: جواهر الدرر (٢/٥٣٥).

- ٤٣- وَتَقَدُّمُهُ.
- ٤٤- وَتَأَخُّرُ رَاكِبٍ وَمَرْأَةٍ.
- ٤٥- وَسِتْرُهَا بِقُبَّةٍ.
- ٤٦- وَرَفْعُ الْيَدَيْنِ بِأُولَى التَّكْبِيرِ.
- ٤٧- وَابْتِدَاءُ بِحَمْدٍ وَصَلَاةٍ عَلَى نَبِيِّهِ ﷺ.
- ٤٨- وَإِسْرَارُ دُعَاءٍ.
- ٤٩- وَرَفْعُ صَغِيرٍ عَلَى أَكْفٍ.
- ٥٠- وَوُقُوفُ إِمَامٍ بِلَوْسَطٍ وَمَنْكَبِي الْمَرْأَةِ رَأْسُ الْمَيِّتِ عَنْ يَمِينِهِ.
- ٥١- وَرَفْعُ قَبْرِ كَشْبَرٍ مُسَنَّمًا.
- وَتُؤَوَّلَتْ أَيْضًا عَلَى كَرَاهِيَّتِهِ^(١) فَيُسَطَّحُ.
- ٥٢- وَحُثُّ قَرِيبٍ فِيهِ ثَلَاثًا.
- ٥٣- وَتَهْنِئَةُ طَعَامٍ لِأَهْلِهِ.
- ٥٤- وَتَعَزِيَّةٌ.
- ٥٥- وَعَدَمُ عُمُقِهِ.
- ٥٦- وَاللَّحْدُ.
- ٥٧- وَضَجْعٌ فِيهِ عَلَى أَيْمَنِ مُقْبَلًا.
- وَتُدْوِرُكَ إِنْ حُولِفَ بِالْحَضْرَةِ كَتْنِكَيْسٍ رِجْلَيْهِ:
- وَكَتْرُكَ الْغُسْلِ.
- وَدَفْنٍ مَنْ أَسْلَمَ بِمَقْبَرَةِ الْكُفَّارِ.
- إِنْ لَمْ يُخَفِ التَّغْيُرُ.
- ٥٨- وَسَدُّهُ بِلَيْنٍ ثُمَّ لَوْحٍ ثُمَّ قُرْمُودٍ ثُمَّ أَجْرٌ ثُمَّ قَصَبٍ.
- وَسَنُّ التُّرَابِ أُولَى مِنَ التَّابُوتِ.
- وَجَاز:

(١) في (أ): كراهة، وفي (س): كراهيته.

المباحات المتعلقة
بتجهيز الميت

١- غُسْلُ:

● امْرَأَةُ ابْنٍ: كَسَبَع.

● وَرَجُلٍ: كَرَضِيعَةٍ.

٢- وَالْمَاءُ السُّخْنُ^(١).

٣- وَعَدَمُ الدَّلِيلِ لِكَثْرَةِ الْمَوْتَى.

٤- وَتَكْفِيْنٌ بِمَلْبُوسٍ أَوْ مُرْغَفٍ أَوْ مُوَرَّسٍ.

٥- وَحَمْلٌ غَيْرُ أَرْبَعَةٍ.

٦- وَبَدْءٌ بِأَيِّ نَاحِيَةٍ، وَالْمُعَيَّنُ مُبْتَدِعٌ.

٧- وَخُرُوجٌ مُتَجَالَّةً أَوْ إِنْ لَمْ يُخْشَ مِنْهَا الْفِتْنَةُ فِي كَأْبٍ وَزَوْجٍ وَابْنٍ وَأَخٍ.

٨- وَسَبْقُهَا.

٩- وَجُلُوسٌ قَبْلَ وَضْعِهَا.

١٠- وَنَقْلٌ وَإِنْ مِنْ بَدْوٍ.

١١- وَبُكْيٌ عِنْدَ مَوْتِهِ وَبَعْدَهُ بِلَا:

● رَفْعُ صَوْتٍ.

● وَقَوْلٌ قَبِيحٌ.

١٢- وَجَمْعُ أَمْوَاتٍ بِقَبْرِ لِضْرُورَةٍ.

- وَوَلِيٌّ^(٢) الْقَبْلَةَ الْأَفْضَلُ، أَوْ بِصَلَاةٍ يَلِي الْإِمَامَ:

● رَجُلٌ.

● فَطْفُلٌ.

● فَعَبْدٌ.

● فَخَصِيٌّ.

● فَخُشْيٌ كَذَلِكَ.

(١) في (أ) و(ز): السُّخْنُ.

(٢) في (ز): ووالى.

١٣- وَفِي الصَّنْفِ أَيْضًا: الصَّفُّ.

١٤- وَزِيَارَةُ الْقُبُورِ ^(١) بِلَا حَدٍّ.

■ وَكُرَّة:

✱ قف

١- حَلَقُ شَعْرِهِ.

ما يكره

٢- وَقَلَمُ ظَفْرِهِ.

في الجنائز

- وَهُوَ بِدْعَةٌ.

- وَضُمَّ مَعَهُ إِنْ فُعِلَ.

■ وَلَا تُنْكَأُ قُرُوحُهُ، وَيُؤْخَذُ عَفْوُهَا.

٣- وَقِرَاءَةٌ:

● عِنْدَ مَوْتِهِ كَتَجْمِيرِ الدَّارِ.

● وَبَعْدَهُ.

● وَعَلَى قَبْرِهِ.

٤- وَصِيَاخُ خَلْفَهَا.

٥- وَقَوْلُ: «اسْتَغْفِرُوا لَهَا».

٦- وَانْصِرَافُ عَنْهَا بِلَا صَلَاةٍ أَوْ بِلَا إِذْنٍ إِنْ لَمْ يُطَوَّلُوا.

٧- وَحَمْلُهَا بِلَا وُضُوءٍ.

٨- وَإِدْخَالُهُ بِمَسْجِدٍ.

٩- وَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ فِيهِ.

١٠- وَتَكَرُّرُهَا.

١١- وَتَغْسِيلُ جُنْبٍ.

١٢- كَسْفُطٍ، وَتَحْنِيطُهُ، وَتَسْمِيَّتُهُ، وَصَلَاةٌ عَلَيْهِ، وَدَفْنُهُ بِدَارٍ.

- وَلَيْسَ عَيْنًا ^(٢) بِخِلَافِ الْكَبِيرِ، لَا حَائِضٍ.

(١) فِي (أ): الْقَبْرِ.

(٢) فِي (س) زِيَادَةٌ: فِيهَا.

١٣- وَصَلَاةُ:

- فَاضِلٍ عَلَىٰ بَدْعِيٍّ أَوْ مُظْهِرٍ كَبِيرَةٍ.
- وَالْإِمَامُ عَلَىٰ مَنْ حَدَّهُ الْقَتْلُ بِقَوْدٍ أَوْ بِحَدٍّ، وَلَوْ تَوَلَّاهُ النَّاسُ دُونَهُ.
- وَإِنْ مَاتَ قَبْلَهُ فَتَرَدَّدُ.

١٤- وَتَكْفِينٌ بِحَرِيرٍ وَنَجِسٍ^(١)، وَكَأَخْضَرٍ وَمُعْصَفٍ أَمْكَنَ غَيْرُهُ.

١٥- وَزِيَادَةُ رَجُلٍ عَلَى خَمْسَةٍ.

١٦- وَاجْتِمَاعُ نِسَاءٍ^(٢) لِيُكَيَّ وَإِنْ سِرًّا.

١٧- وَتَكْبِيرُ نَعَشٍ.

١٨- وَفَرَشُهُ بِحَرِيرٍ.

١٩- وَاتِّبَاعُهُ بِنَارٍ.

٢٠- وَنِدَاءٌ بِهِ بِمَسْجِدٍ أَوْ بِأَبِيهِ، لَا يَكْجَلِقُ بِصَوْتٍ خَفِيٍّ.

٢١- وَقِيَامٌ لَهُ.

٢٢- وَتَطْيِينُ قَبْرِ أَوْ تَبْيِضُهُ.

٢٣- وَبِنَاءٌ عَلَيْهِ أَوْ تَحْوِيزٌ^(٣).

- وَإِنْ بُوْهِيَ بِهِ حَرَمٌ.

■ وَجَازٌ لِلتَّمْيِيزِ^(٤): كَحَجَرٍ أَوْ خَشَبَةٍ بِلَا نَقْشٍ.

* قف

(١) في (أ): وبنجس.

(٢) في (ز): النساء.

(٣) في (م): تحويزه.

(٤) في (س): التمييز.

من لا يجب
تفصيلهم

■ وَلَا يُغَسَّلُ:

١- شَهِيدٌ مُعْتَرِكٌ^(١) فَقَطْ، وَلَوْ بَيَّلِدَ الْإِسْلَامَ أَوْ لَمْ يُقَاتِلْ.

○ وَإِنْ أَجْنَبَ عَلَى الْأَحْسَنِ.

- لَا إِنْ رُفِعَ حَيًّا وَإِنْ أُنْفِذَتْ مَقَاتِلُهُ إِلَّا الْمَغْمُورُ^(٢).

■ وَدُفِنَ بِثِيَابِهِ إِنْ سَتَرْتُهُ، وَإِلَّا زِيدَ:

- بِخُفٍّ.

- وَقَلَنْسُوءَةٍ.

- وَمِنْطَقَةٍ قَلَّ ثَمْنُهَا.

- وَخَاتَمَ قَلَّ فِضُّهُ.

لَا دِرْعَ وَسِلَاحَ.

٢- وَلَا دُونَ الْجُلِّ.

٣- وَلَا مَحْكُومٌ بِكُفْرِهِ وَإِنْ صَغِيرًا ارْتَدَّ، أَوْ نَوَى بِهِ سَابِيَهُ الْإِسْلَامَ، إِلَّا أَنْ يُسْلِمَ، كَأَنْ أَسْلَمَ وَنَفَرَ مِنْ أَبَوَيْهِ.

■ وَإِنْ اخْتَلَطُوا:

● غُسِّلُوا.

● وَكُفِّنُوا.

● وَمُمِيزَ الْمُسْلِمِ بِالنِّيَّةِ فِي الصَّلَاةِ.

٤- وَلَا سِقْطٌ لَمْ يَسْتَهْلَ، وَلَوْ:

● تَحَرَّكَ.

● أَوْ عَطَسَ.

● أَوْ بَالَ.

● أَوْ رَضَعَ.

(١) في (ز): معركة.

(٢) المعتمد أنَّ منفوذ المقاتل لا يغسل رفع مغمورا أم لا. انظر: الشرح الكبير (١/٤٢٦).

– إِلَّا أَنْ تُتَحَقَّقَ الْحَيَاةُ.

■ وَغُسِّلَ دَمُهُ وَلُفَّ بِخِرْقَةٍ وَوُورِيَ.

■ وَلَا يُصَلَّى:

● عَلَى قَبْرِ، إِلَّا أَنْ يُدْفَنَ بِغَيْرِهَا.

● وَلَا غَائِبٌ^(١).

■ وَلَا تُكْرَرُ.

■ وَالْأُولَى بِالصَّلَاةِ:

● وَصِيَّ رُجِي خَيْرُهُ.

● ثُمَّ الْخَلِيفَةُ لَا فَرْعُهُ إِلَّا مَعَ الْخُطْبَةِ.

● ثُمَّ أَقْرَبُ الْعَصْبَةِ.

● وَأَفْضَلُ وَلِيِّ وَلَوْ وَلِيَّ امْرَأَةٍ^(٢).

■ وَصَلَّى نِسَاءً^(٣) دُفْعَةً، وَصَحَّحَ تَرْتُّبَهُنَّ.

■ وَالْقَبْرُ حُبْسٌ: لَا يُمَشَى عَلَيْهِ وَلَا يُنْبَسُ مَا دَامَ بِهِ، إِلَّا:

● أَنْ يَشَحَّ رَبُّ كَفَنٍ غُصِبَهُ، أَوْ قَبْرٍ بِمِلْكِهِ.

● أَوْ نُسِيَ مَعَهُ مَالٌ، وَإِنْ كَانَ بِمَا يَمْلِكُ فِيهِ الدَّفْنُ بُقْيًى، وَعَلَيْهِمْ قِيَمَتُهُ.

■ وَأَقْلَهُ مَا مَنَعَ رَائِحَتَهُ وَحَرَسَهُ.

■ وَبُقِّرَ عَنْ مَالٍ كَثُرَ^(٤)، وَلَوْ بِشَاهِدٍ وَيَمِينٍ، لَا عَنْ جَنِينٍ.

○ وَتَوَوَّلَتْ أَيْضًا عَلَى الْبَقْرِ إِنْ رُجِيَ.

■ وَإِنْ قُدِرَ عَلَى إِخْرَاجِهِ مِنْ مَحَلِّهِ فُعِلَ.

(١) وأما الصلاة على النجاشي فمن خصوصياته ﷺ (م).

(٢) في (أ) و(س) و(م): المرأة.

(٣) في (أ) و(س) و(م): النساء.

(٤) في (ز): كثير.

* نصف

ما يتعلق بالقبر

- وَالنَّصُّ عَدَمُ جَوَازِ أَكْلِهِ لِمُضْطَرٍّ.
- وَصَحَّ أَكْلُهُ أَيْضًا.
- وَدُفِنَتْ مُشْرِكَةٌ حَمَلَتْ مِنْ مُسْلِمٍ بِمَقْبَرَتِهِمْ.
- وَلَا تَسْتَقْبِلُ قَبْلَتَنَا وَلَا قَبْلَتَهُمْ^(١).
- وَرُمِيَ مَيْتُ الْبَحْرِ بِهِ مُكَفَّنًا إِنْ لَمْ يُرَجَّ الْبَرُّ قَبْلَ تَغْيِيرِهِ.
- وَلَا يُعَذَّبُ بِكَاءٍ لَمْ يُوصِ بِهِ.
- وَلَا يُتْرَكُ مُسْلِمٌ لِوَلِيِّهِ الْكَافِرِ.
- وَلَا يُغَسَّلُ مُسْلِمٌ أَبَا كَافِرًا.
- وَلَا يُدْخِلُهُ قَبْرُهُ إِلَّا أَنْ يَضِيعَ فَلْيُؤَارِهِ.
- وَالصَّلَاةُ أَحَبُّ مِنَ النَّفْلِ إِذَا قَامَ بِهَا الْغَيْرُ إِنْ كَانَ كَجَارٍ أَوْ صَالِحًا^(٢).



(١) في (ز): وَلَا يُسْتَقْبَلُ قَبْلَتَنَا وَلَا قَبْلَتَهُمْ.

وهذه المسألة محلها عند قوله فيما يأتي: (إلا أن يضيع فليؤاره) وَلَا تَسْتَقْبِلُ بِهِ قَبْلَتَنَا وَلَا قَبْلَتَهُمْ، فلو آخره لكان أولى (م).

(٢) يعني أن الصلاة على الجنازة أحب إلى مالك من النفل بشرطين: الأول أن يقوم بها الغير. الثاني: أن يكون الميت ممن له حق كجار وقريب وصديق وغير ذلك، فإن عدم الأول بأن لم يقم بها الغير تعينت، أو عدم الثاني كان النفل أفضل. انظر: تحبير المختصر (١٤٦/٢).

(١/٦٢٢)، وشرح المختصر للخرشي (١٤٦/٢).

بَابُ (١)

* قف

○ تَحِبُّ زَكَاةُ نِصَابِ النَّعَمِ:

أحكام زكاة
بهيمة الأنعام

١- بِمِلْكٍ.

٢- وَحَوْلٍ كَمُلًا.

وَلِإِنْ:

● مَعْلُوفَةً.

● وَعَامِلَةً.

● وَنِتَاجًا.

لَا مِنْهَا وَمِنْ الْوَحْشِ.

■ وَضُمَّتِ الْفَائِدَةُ^(٢) لَهُ وَإِنْ^(٣) قَبْلَ حَوْلِهِ يَوْمٍ لَا لِأَقَلِّ.

زكاة الإبل

■ الْإِبِلُ:

- فِي كُلِّ خَمْسٍ: ضَائِنَةٌ إِنْ لَمْ يَكُنْ جُلٌّ غَنَمِ الْبَلَدِ الْمَعْرُ وَإِنْ خَالَفَتْهُ.

○ وَالْأَصْحُ إِجْزَاءُ بَعِيرٍ^(٤).

- إِلَى خَمْسٍ وَعِشْرِينَ: فَبُنْتُ مَخَاضٍ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ سَلِيمَةٌ فَابْنُ لَبُونٍ.

- وَفِي سِتٍّ وَثَلَاثِينَ: بُنْتُ لَبُونٍ.

(١) في (م): فصل.

(٢) قال الخطّاب رحمه الله: «المراد بالفائدة هنا ما حصل بشراء أو إرث أو هبة أو صدقة، والمعنى أن الماشية الحاصلة بوجه مما تقدّم تضمّ إلى ما بيد المالك من الماشية إذا كانت الأولى نصاباً ويزكي الجميع لحول الأولى، ولو حصلت الثانية قبل حول الأولى بيوم واحد يريد أو بعد الحول وقبل مجيء الساعي». مواهب الجليل (٢/٢٥٧).

(٣) في (م): ولو.

(٤) عن كلّ شاة، وظاهره وإن لم يكن سنه سن ما يجرى في الذكاة وهو كذلك (م).

- وَسِتُّ وَأَرْبَعِينَ: حِقَّةٌ.
 - وَإِخْدَى وَسِتِّينَ: جَذَعَةٌ.
 - وَسِتُّ وَسَبْعِينَ: بِنْتُ لُبُونٍ.
 - وَإِخْدَى وَتِسْعِينَ: حِقَّتَانِ.
 - وَمِائَةٌ وَإِخْدَى وَعِشْرِينَ إِلَى تِسْعٍ: حِقَّتَانِ، أَوْ ثَلَاثُ بَنَاتِ لُبُونٍ.
 - الْخِيَارُ لِلسَّاعِي، وَتَعَيَّنَ أَحَدُهُمَا مُنْفَرِدًا.
 - ثُمَّ كُلُّ عَشْرٍ: يَتَغَيَّرُ الْوَاجِبُ.
 - فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ: بِنْتُ لُبُونٍ.
 - وَفِي كُلِّ خَمْسِينَ: حِقَّةٌ.
 - وَبِنْتُ الْمَخَاضِ: الْمُؤَفِّقَةُ سَنَةً ثُمَّ كَذَلِكَ.
- * نصف
- زكاة البقر: البَقَرُ:

- فِي كُلِّ ثَلَاثِينَ: تَبِيعُ دُوسَتَيْنِ.
 - وَفِي [كُلِّ] ^(١) أَرْبَعِينَ: مُسِنَّةٌ ذَاتُ ثَلَاثٍ.
 - وَمِائَةٌ وَعِشْرُونَ: كِمَائَتِي الْإِبِلِ.
- زكاة الغنم: الغَنَمُ:

- فِي أَرْبَعِينَ: شَاةٌ جَذَعٌ أَوْ جَذَعَةٌ دُوسَنَةٌ وَلَوْ مَعَزًا ^(٢).
- وَفِي مِائَةٍ وَإِخْدَى وَعِشْرِينَ: شَاتَانِ.
- وَفِي مِائَتَيْنِ وَشَاةٍ: ثَلَاثٌ.
- وَفِي أَرْبَعِمِائَةٍ: أَرْبَعٌ.

(١) سقطت من: (ز).

(٢) قال الشيخ عليش رحمته: «مبالغة في جذع أو جذعة؛ لأنَّ الخلاف فيهما، وأشار بولو لقول ابن حبيب: لا يجزئ الجذع ولا الجذعة من المعز، لا عن الضأن ولا عن المعز، ولقول ابن القصار: لا يجزئ جذع المعز، ومحلَّ المبالغة إذا كان النصاب معزا بدليل ما يأتي إلى مائة وعشرين» منح الجليل (١١/٢)، وانظر: حاشية العدوي (١٥٢/٢).

- ثُمَّ لِكُلِّ مِائَةٍ: شَاءُ.

وَلَزِمَ الْوَسْطَ وَلَوْ انْفَرَدَ الْخِيَارُ أَوْ الشَّرَارُ، إِلَّا أَنْ يَرَى السَّاعِي أَخَذَ الْمَعِيَةَ لَا الصَّغِيرَةَ.

■ وَضُمَّ:

● بُخْتُ^(١) لِعِرَابٍ.

● وَجَامُوسٍ لِبَقَرٍ.

● وَضَأُنْ لِمَعْزٍ.

■ وَخَيْرُ السَّاعِي:

● إِنْ وَجِبَتْ وَاحِدَةٌ وَتَسَاوَيَا، وَإِلَّا فَمِنْ الْأَكْثَرِ.

● وَثِنْتَانِ مِنْ كُلِّ إِنْ تَسَاوَيَا، أَوْ الْأَقْلُ نِصَابٌ غَيْرُ وَقْصٍ، وَإِلَّا فَالْأَكْثَرُ.

● وَثَلَاثٌ وَتَسَاوَيَا فَمِنْهُمَا، وَخَيْرٌ فِي الثَّالِثَةِ وَإِلَّا فَكَذَلِكَ.

● وَاعْتُبِرَ فِي الرَّابِعَةِ فَأَكْثَرُ: كُلُّ مِائَةٍ.

■ وَفِي أَرْبَعِينَ جَامُوسًا وَعِشْرِينَ بَقَرَةً مِنْهُمَا^(٢).

■ وَمَنْ هَرَبَ بِإِبْدَالِ مَاشِيَةٍ أَخَذَ بِزَكَاتِهَا.

○ وَلَوْ قَبْلَ الْحَوْلِ عَلَى الْأَرْجَحِ.

■ وَبَنَى فِي رَاجِعَةٍ:

١- بَعِيبٍ.

حكم اجتماع
الأصناف لإكمال
التصاب

تخير الساعي
في أخذ الواجب

* قف

الهروب من الزكاة
والبناء في الراجعة

(١) الْبُخْتُ: إِبِلٌ ضَخْمَةٌ مَائِلَةٌ إِلَى الْقَصْرِ لَهَا سَنَامَانِ. انظر: مواهب الجليل (٢/٢٦٣).

(٢) أي: فيؤخذ من كل نوع تباع وهو قول مالك وابن القاسم؛ لأنَّ في الثلاثين من الجواميس تبيعاً، تبقى عشرة فتضم العشرين من البقر فيخرج التبيع الثاني منها لأنها الأكثر، ولا يخالف هذا ما تقدم من أنه إنما يأخذ من الأقل إن كان نصاباً غير وقص، لأنَّ ذاك حيث لم تتقرر النصب، وأما بعد تقررها فإنَّما ينظر لكل ما يجب فيه شيء واحد بانفراده، فيؤخذ من الأكثر حيث اختلف عدداً وصنفًا ويخير حيث استوى عدداً واختلف صنفًا كما مرَّ في المائة الرابعة في الغنم. انظر: تحبير المختصر (٢/٣١)، وشرح الزرقاني (٢/٢١٣).

٢- أَوْ فَلَسٍ.

٣- كَمُبْدِلٍ مَاشِيَةٍ تِجَارَةً -وَإِنْ دُونَ نِصَابٍ- بِعَيْنٍ أَوْ نَوْعِهَا وَلَوْ لِاسْتِئْثَالِكِ
كَنِصَابٍ قُنْيَةٍ.

لَا:

١- مُخَالِفِهَا.

٢- وَ^(١) رَاجِعَةٍ بِإِقَالَةٍ.

٣- أَوْ عَيْنًا بِمَاشِيَةٍ.

■ * نصف وَخُلُطَاءُ الْمَاشِيَةِ: كَمَالِكٍ فِيمَا وَجِبَ مِنْ: قَدِيرٍ وَسِنٍّ وَصِنْفٍ، إِنَّ:

١- نُويْتٍ.

٢- وَكُلُّ حُرٍّ مُسْلِمٍ.^(٢)

٣- مَلَكٌ نِصَابًا.

٤- بِحَوْلٍ.

٥- وَاجْتَمَعًا بِمِلْكٍ أَوْ مَنَفَعَةٍ فِي الْأَكْثَرِ مِنْ:

● مَرَاكِ.

● وَمَاءٍ.

● وَمَيْتٍ.

● وَرَاعٍ بِإِذْنِهِمَا.

● وَفَحْلٍ بِرَفْقٍ.

■ وَرَاجَعَ الْمَأْخُودُ مِنْهُ شَرِيكَهُ بِنِسْبَةٍ عَدَدِيَّتِهِمَا وَلَوْ انْفَرَدَ وَقَصَّ لِأَحَدِهِمَا فِي
الْقِيَمَةِ.

(١) فِي (أ) وَ(م): أَوْ.

(٢) فِي (أ): تَقْدِيمٌ وَتَأْخِيرٌ: وَكُلُّ مُسْلِمٍ حُرٍّ.

- كَتَأُولِ السَّاعِي الْأَخْذَ مِنْ نِصَابٍ لَهُمَا، أَوْ لِأَحَدِهِمَا وَزَادَ لِلْخُلْطَةِ.

- لَا غَضَبًا، أَوْ لَمْ يَكْمُلْ لَهُمَا نِصَابٌ.

- وَذُو ثَمَانِينَ خَالَطَ بِنِصْفَيْهَا ذَوِي ثَمَانِينَ، أَوْ بِنِصْفٍ فَقَطْ ذَا أَرْبَعِينَ كَالْخَلِيطِ الْوَاحِدِ عَلَيْهِ شَاةٌ^(١)، وَعَلَى غَيْرِهِ نِصْفٌ بِالْقِيَمَةِ.

■ وَخَرَجَ السَّاعِي - وَلَوْ بِجَذْبٍ - طُلُوعَ الثُّرَيَّا بِالْفَجْرِ.

- وَهُوَ شَرْطُ وُجُوبٍ إِنْ كَانَ وَبَلَغَ.

- وَقَبْلَهُ: يَسْتَقْبِلُ الْوَارِثَ.

- وَلَا تُبَدَأُ إِنْ أَوْصَى بِهَا.

- وَلَا تُجْزَى كَمُرُورِهِ بِهَا نَاقِصَةً، ثُمَّ رَجَعَ وَقَدْ كَمَلَتْ.

○ فَإِنْ تَخَلَّفَ وَأُخْرِجَتْ أَجْزَاءُ عَلَى الْمُخْتَارِ.

- وَإِلَّا عَمِلَ عَلَى الزَّيْدِ وَالنَّقْصِ لِلْمَاضِي بِتَبَدُّةِ الْعَامِ الْأَوَّلِ، إِلَّا أَنْ:

● يُنْقَصَ الْأَخْذُ النَّصَابَ أَوْ الصِّفَّةَ فَيُعْتَبَرُ.

● كَتَخَلُّفِهِ عَنْ أَقَلِّ فَكَمُلَ، وَصَدَّقَ.

لَا إِنْ نَقَصَتْ هَارِبًا.

■ وَإِنْ زَادَتْ لَهُ فَلِكُلِّ مَا فِيهِ بِتَبَدُّةِ الْأَوَّلِ.

○ وَهَلْ يُصَدَّقُ قَوْلَانِ.

■ وَإِنْ سَأَلَ فَتَقَصَّتْ أَوْ زَادَتْ، فَالْمَوْجُودُ إِنْ لَمْ يُصَدَّقْ، أَوْ صَدَّقَ وَنَقَصَتْ.

○ وَفِي الزَّيْدِ: تَرَدُّدٌ

■ وَأَخِذَ الْخَوَارِجُ بِالْمَاضِي إِلَّا أَنْ يَزْعُمُوا^(٢) الْأَدَاءَ، إِلَّا أَنْ يَخْرُجُوا لِمَنْعِهَا.

(١) قوله: (عليه شاة . . . الخ) هذا جواب المسألة الأولى، وفي كلام المصنف رحمه الله حذف وتقدير، لأنَّ الجواب التام: عليه شاة في الأولى، وعلى كل واحد من غيره نصف شاة، وعليه ثلث شاة في الثانية، وعلى غيره نصف الثلثين وهو ثلث شاة فقط (م).

(٢) في بعض الشروح: إن لم يزعموا الأداء.

* قف

وقت
خروج الساعي

* نصف

* قف

زكاة الحرث

■ **وَفِي خُمْسَةِ أَوْسُقٍ فَأَكْثَرَ** وَإِنْ بِأَرْضٍ خَرَجِيَّةٍ: أَلْفٌ وَسِتُّمِائَةٍ رِطْلٍ.
 - [والرِطْلُ] ^(١) مِائَةٌ وَ ^(٢) ثَمَانِيَّةٌ وَعِشْرُونَ دِرْهَمًا مَكِّيًّا، كُلُّ [دِرْهَمٍ] ^(٣)
 خَمْسُونَ وَخُمْسًا حَبَّةً مِنْ مُطْلَقِ الشَّعِيرِ.
 مِنْ حَبٍّ وَتَمَرٍ فَقَطْ، مُنْقَى مُقَدَّرَ الْجَفَافِ وَإِنْ لَمْ يَجِفَّ.
 نِصْفُ عُسْرِهِ:

● كَزَيْتٍ مَا لَهُ زَيْتٌ.

● وَثَمَنِ غَيْرِ ذِي الزَّيْتِ.

● وَمَا لَا يَجِفُّ.

● وَفُولٍ أَخْضَرَ.

إِنْ سُقِيَ بِآلَةٍ.

وَالْأُفْلَاحُ وَلَوْ اشْتَرَى السَّيْحَ أَوْ أَنْفَقَ عَلَيْهِ.

- وَإِنْ سُقِيَ بِهِمَا ^(٤) فَعَلَى حُكْمَيْهِمَا.

○ وَهَلْ يُغَلَّبُ الْأَكْثَرُ خِلَافٌ.

■ **وَتُضَمُّ الْقَطَانِيُّ:**

* نصف

ضم القطاني
كصنف واحد

١- كَقَمْحٍ.

٢- وَشَعِيرٍ.

٣- وَسُلْتٍ.

- وَإِنْ بِلَدَانٍ إِنْ زُرِعَ أَحَدُهُمَا قَبْلَ حَصَادِ الْآخَرِ.

- فَيُضَمُّ الْوَسْطُ لَهُمَا، لَا أَوَّلٌ لِثَالِثٍ.

(١) سقطت من (أ) و(ز) و(م).

(٢) سقطت من (أ) و(ز) و(م).

(٣) كذا في الأصل وسقطت من (أ) و(ز) و(س) و(م).

(٤) أي بالسيح والآلة على السواء أو قريبا منه (م).

- [لَا :

- لِعَلَسٍ^(١)
- وَدُّخْنٍ.
- وَذَرَّةٍ.
- وَأُرْزٍ.
- وَهِيَ أَجْنَسٌ.

■ - وَالسَّمْسِمُ وَبِزْرُ الْفَجْلِ وَالْقُرْطُمُ : كَالزَّيْتُونِ لَا الْكَثَّانِ .
 ■ وَحِسْبَ قِشْرِ الْأُرْزِ وَالْعَلَسِ ، وَمَا تَصَدَّقَ بِهِ ، وَاسْتَأْجَرَ قَتًّا ، لَا أَكْلُ دَابَّةٍ فِي دَرَسِهَا .

* قف

■ وَالْوُجُوبُ^(٢) :

■ ١- بِإِفْرَاكِ الْحَبِّ .

■ ٢- وَطِيبِ الثَّمَرِ .

■ فَلَا شَيْءَ عَلَى وَارِثٍ قَبْلَهُمَا لَمْ يَصِرْ لَهُ نَصَابٌ .

■ وَالزَّكَاةُ عَلَى الْبَائِعِ بَعْدَهُمَا ، إِلَّا أَنْ يُعْدِمَ فَعَلَى الْمُشْتَرِي .

■ وَالنَّفَقَةُ عَلَى الْمُوصَى لَهُ الْمُعَيَّنِ بِجُزْءٍ ، لَا الْمَسَاكِينِ أَوْ بِكَيْلٍ فَعَلَى الْمَيِّتِ .

■ وَإِنَّمَا يُخَرِّصُ :

● التَّمْرُ .

● وَالْعِنَبُ .

إِذَا :

* نصف

(١) سقطت من (أ) .

(٢) قال الخرخشي رحمه الله : «أل في الوجوب عوض عن المضاف إليه وأصله وجوب الزكاة كائن بإفراك الحب، والمراد بالإفراك: أن يبلغ حدًا يستغنى معه عن السقي وذهاب الرطوبة وعدم النقص، وذلك إنما يكون بيبسه، والمراد بطيب الثمر بلوغه الحد الذي يحل بيعه فيه، وقد ذكره المؤلف في بابيه بقوله: (وهو الزهو... إلخ)، فالمراد بالإفراك اليبس...» شرح المختصر (١٧٢/٢) .

- حَلَّ يَتَّعُهُمَا .
- وَاخْتَلَفَتْ حَاجَةُ أَهْلِيهِمَا .
- نَخْلَةٌ نَخْلَةٌ، بِإِسْقَاطِ نَقْصِهَا لَا سَقَطِهَا .
- وَكَفَى الْوَاحِدُ .
- وَإِنْ اخْتَلَفُوا فَلَا عَرَفُ، وَإِلَّا فَمِنْ كُلِّ جُزْءٍ .
- وَإِنْ^(١) أَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ اعْتَبِرَتْ .
- وَإِنْ زَادَتْ عَلَى تَخْرِيصِ عَارِفٍ: فَلَا حَبَّ الْإِخْرَاجِ .
- وَهَلْ عَلَى ظَاهِرِهِ أَوْ الْوُجُوبِ؟ تَأْوِيلَانِ .
- وَأُخِذَ مِنَ الْحَبِّ كَيْفَ كَانَ، كَالْتَّمَرِ نَوْعًا أَوْ نَوْعَيْنِ، وَإِلَّا فَمِنْ أَوْسَطِهَا .
- وَفِي:
- مِائَتِي دِرْهَمٍ شُرْعِيٍّ .
- أَوْ عِشْرِينَ دِينَارًا فَأَكْثَرُ .
- وَمُجْمَعٌ مِنْهُمَا بِالْجُزْءِ .
- رُبْعُ الْعُشْرِ، وَإِنْ:
- ١- لِطِفْلِ .
- ٢- أَوْ مَجْنُونٍ .
- ٣- أَوْ نَقَصَتْ .
- ٤- أَوْ بِرَدَاءَةِ أَصْلٍ .
- ٥- أَوْ إِصَافَةٍ وَرَاجَتْ^(٢) كَكَامِلَةٍ، وَإِلَّا حُسِبَ الْخَالِصُ .
- إِنْ تَمَّ:
- الْمِلْكُ .
- وَحَوْلُ غَيْرِ الْمَعْدِنِ .

* قف

زكاة العين

(١) في (أ) و(ز) و(س) و(م): فإن .

(٢) في الأصل: وجازت، والمثبت من (أ) و(ز) و(س) و(م) والشروح .

وَتَعَدَّدَتْ بِتَعَدُّدِهِ فِي:

- مُودَعَةٌ.
- وَمُتَّجِرٌ فِيهَا بِأَجْرٍ.

لَا:

- مَغْصُوبَةٌ.
- وَمَدْفُونَةٌ.
- وَضَائِعَةٌ.
- وَمَدْفُوعَةٌ عَلَى أَنَّ الرَّبْحَ لِلْعَامِلِ بِلَا ضَمَانٍ.

* نصف

ما لا زكاة فيه

■ وَلَا زَكَاةَ فِي:

- ١- عَيْنٍ فَقَطْ وَرِثَتْ إِنْ:
- لَمْ يَعْلَمْ بِهَا.
- أَوْ لَمْ تُوقَفْ إِلَّا بَعْدَ حَوْلٍ، بَعْدَ قَسَمِهَا وَقَبْضِهَا.
- ٢- وَلَا مُوصًى يَتَفَرَّقَتَا.
- ٣- وَلَا مَالٍ رَقِيقٍ.
- ٤- وَمَدِينٍ.
- ٥- وَسِكَّةٍ وَصَيَاغَةٍ وَجَوْدَةٍ.
- ٦- وَحَلِيٍّ^(١) وَإِنْ:
- تَكْسَّرَ إِنْ لَمْ يَتَهَشَّمْ وَلَمْ يَنْوَ عَدَمَ إِصْلَاحِهِ.
- أَوْ كَانَ لِرَجُلٍ، أَوْ كِرَاءٍ.

إِلَّا:

- ١- مُحَرَّمِ اللَّبْسِ^(٢).

(١) قوله: (وحلي) أي لا زكاة في حلي بفتح الحاء، وأما بالضم فهو جمع ومن ثم قال: وإن تكسر

ولو راعى الجمع لقال: وإن تكسرت (م).

(٢) في بعض الشروح: محرما.

٢- أَوْ مُعَدًّا لِعَاقِبَةٍ.

٣- أَوْ صَدَاقٍ.

٤- أَوْ مَنُوبًا بِهِ التَّجَارَةُ.

- وَإِنْ رُصِّعَ بِجَوْهَرٍ، وَزَكِّيَ الزَّيْنَةُ إِنْ نُزِعَ بِلَا ضَرَرٍ وَإِلَّا تَحَرَّى.

وَضُمَّ الرِّبْحُ:

■ زكاة نماء العين

● لِأَصْلِهِ: كَغَلَّةٍ مُكْتَرَى لِلتَّجَارَةِ، وَلَوْ رِبْحَ دَيْنٍ لَا عِوَضَ لَهُ عِنْدَهُ.

● وَلِإِمْتِنَاقِ بَعْدَ حَوْلِهِ مَعَ أَصْلِهِ وَقْتُ الشُّرَاءِ.

وَاسْتَقْبَلَ:

■ * قف

١- بِفَائِدَةٍ:

● تَجَدَّدَتْ لَا عَنْ مَالٍ: كَعَطِيَّةٍ.

● أَوْ غَيْرِ مُزَكَّى كَثَمَنِ مُقْتَنَى.

- وَتُضَمُّ نَاقِصَةٌ وَإِنْ بَعْدَ تَمَامِ لِثَانِيَةٍ أَوْ ثَالِثَةٍ، إِلَّا بَعْدَ حَوْلِهَا كَامِلَةً، فَعَلَى حَوْلِهَا كَالْكَامِلَةِ أَوَّلًا.

- وَإِنْ نَقَصَتْ قَرِيبَ فِيهِمَا أَوْ فِي إِحْدَاهُمَا^(١) تَمَامَ نِصَابٍ:

● عِنْدَ حَوْلِ الْأُولَى أَوْ قَبْلَهُ، فَعَلَى حَوْلِهِمَا^(٢)، وَفُضِّرَ رِبْحُهُمَا.

● وَبَعْدَ شَهْرٍ فَمِنْهُ، وَالثَّانِيَةُ عَلَى حَوْلِهَا.

● وَعِنْدَ حَوْلِ الثَّانِيَةِ.

● أَوْ شَكَّ فِيهِ لِأَيِّهِمَا، فَمِنْهُ.

● كَبَعْدَهُ.

- وَإِنْ حَالَ حَوْلُهَا فَأَنْفَقَهَا ثُمَّ حَالَ حَوْلُ الثَّانِيَةِ نَاقِصَةً فَلَا زَكَاةَ.

٢- وَبِالْمُتَجَدِّدِ عَنْ سِلْعِ التَّجَارَةِ بِلَا يَبِيعُ:

(١) فِي (ز): أَحَدُهُمَا.

(٢) فِي (أ): حَوْلَيْهِمَا.

* نصف

- كَغْلَةٍ عَبْدٍ.
- وَكِتَابَتِهِ.
- وَثَمَرَةٍ مُشْتَرَى.

إِلَّا:

- الْمُؤَبَّرَةِ.
- وَالصُّوفِ النَّامِ.

■ وَإِنْ اكْتَرَى وَزَرَغَ لِلتَّجَارَةِ زَكَاةً.

○ وَهَلْ يُشْتَرَطُ^(١) كَوْنُ الْبَذْرِ لَهَا؟ تَرَدُّدٌ.

لَا إِنْ لَمْ يَكُنْ أَحَدُهُمَا لِلتَّجَارَةِ.

■ وَإِنْ وَجِبَتْ زَكَاةٌ فِي عَيْنِهَا زَكَاةً، ثُمَّ زَكَاةً لِحَوْلِ التَّزْكِيَةِ.

■ وَإِنَّمَا يُزَكَّى دَيْنٌ إِنْ كَانَ:

١- أَضْلُهُ:

- عَيْنًا بِيَدِهِ.

- أَوْ عَرَضَ تِجَارَةٍ.

٢- وَقُبِضَ عَيْنًا، وَلَوْ بِهَبَةٍ أَوْ إِحَالَةٍ.

٣- كَمُلَ:

- بِنَفْسِهِ، وَلَوْ تَلَفَ الْمُتَمُّ.

- أَوْ بِفَائِدَةٍ جَمَعَهُمَا مِلْكٌ وَحَوْلٌ.

- أَوْ بِمَعْدِنٍ عَلَى الْمَقُولِ لِسَنَةِ مِنْ أَضْلِهِ، وَلَوْ فَرَّ بِتَأْخِيرِهِ إِنْ كَانَ عَنْ

كَهَبَةٍ أَوْ أَرْضٍ، لَا عَنْ مُشْتَرَى لِلْقَنِيَةِ وَبَاعَهُ لِأَجَلٍ، فَلِكُلٍّ.

○ وَعَنْ إِجَارَةٍ أَوْ عَرَضٍ مُقَادٍ: قَوْلَانِ.

■ وَحَوْلُ الْمُتَمِّ مِنَ التَّمَامِ، لَا إِنْ نَقَصَ بَعْدَ الْوُجُوبِ، ثُمَّ زَكَاةً الْمَقْبُوضَ وَإِنْ

قَلَّ.

(١) فِي (ز): بِشَرَطِ.

* نصف

■ وَإِنْ اقْتَضَى دِينَارًا فَأَخَّرَ فَاشْتَرَى بِكُلِّ سِلْعَةٍ بَاعَهَا بِعِشْرِينَ.
- فَإِنْ:

● بَاعَهُمَا^(١).

● أَوْ إِحْدَاهُمَا بَعْدَ شِرَاءِ الْأُخْرَى.

زَكَاةُ الْأَرْبَعِينَ، وَإِلَّا أَحَدًا وَعِشْرِينَ.

■ وَضُمَّ لِاخْتِلَاطِ أَحْوَالِهِ آخَرٌ لِأَوَّلٍ، عَكْسُ الْفَوَائِدِ.

■ وَالْإِقْضَاءُ لِمِثْلِهِ مُطْلَقًا، وَالْفَائِدَةُ لِلْمُتَأَخِّرِ مِنْهُ.

- فَإِنْ:

● اقْتَضَى خَمْسَةً بَعْدَ حَوْلٍ ثُمَّ اسْتَفَادَ عَشْرَةً وَأَنْفَقَهَا بَعْدَ حَوْلِهَا.

● ثُمَّ اقْتَضَى عَشْرَةً.

زَكَاةُ الْعَشْرَتَيْنِ، وَالْأَوَّلَى إِنْ^(٢) اقْتَضَى خَمْسَةً.

* قف

■ وَإِنَّمَا يُزَكَّى عَرَضٌ: زكاة العروض

١- لَا زَكَاةَ فِي عَيْنِهِ.

٢- مُلْكٌ بِمُعَاوَضَةٍ.

٣- بَنِيَّةٌ تَجَرٍ.

- أَوْ مَعَ نِيَّةٍ غَلَّةٍ.

- أَوْ قِنِيَّةٍ.

○ عَلَى الْمُخْتَارِ وَالْمَرْجِعِ.

- لَا بِلَا نِيَّةٍ، أَوْ نِيَّةٍ قِنِيَّةٍ أَوْ غَلَّةٍ أَوْ هُمَا.

٤- وَكَانَ كَأَصْلِهِ، أَوْ عَيْنًا وَإِنْ قَلَّ.

٥- وَبِيعَ.

(١) قوله: (فإن باعهما ... الخ) لو قال: فإن اشتراهما معا زكى الأربعين وإلا أحدا وعشرين،

لوافق النص (م).

(٢) في (س) و(ز) و(م): إذا.

٦- بَعَيْنٍ، وَإِنْ لَاسْتَهْلَاكَ.

فَكَالِدَيْنِ^(١) وَإِنْ رَصَدَ بِهِ السُّوقَ، وَإِلَّا زَكَّيْ:

● عَيْنُهُ.

● وَدَيْنُهُ؛ النَّقْدَ الْحَالَ الْمَرْجُوءَ.

وَإِلَّا قَوْمَهُ وَلَوْ طَعَامَ سَلَمٍ، كَسَلَعِهِ وَلَوْ بَارَثَ، لَا:

● إِنْ لَمْ يَرْجُهُ.

● أَوْ كَانَ قَرْضًا.

* نصف

○ وَتَوَوَّلْتُ أَيْضًا بِتَقْوِيمِ الْقَرْضِ.

○ وَهَلْ حَوْلُهُ لِلْأَضْلِ أَوْ وَسَطَ مِنْهُ وَمِنْ الْإِدَارَةِ؟ تَأْوِيلَانِ.

■ ثُمَّ زِيَادَتُهُ مُلْغَاةٌ، بِخِلَافِ حَلِيِّ التَّحْرِي.

■ وَالْقَمْحُ^(٢) وَالْمُرْتَجِعُ مِنْ مُفْلَسٍ وَالْمُكَاتَبُ يَعْجَزُ كَغَيْرِهِ.

■ وَانْتَقَلَ الْمُدَارُ لِلِاخْتِكَارِ، وَهُمَا لِلْقِنْيَةِ بِالنِّيَّةِ لَا الْعَكْسِ، وَلَوْ كَانَ أَوَّلًا لِلتَّجَارَةِ.

- وَإِنْ اجْتَمَعَ إِدَارَةٌ وَاخْتِكَارٌ وَتَسَاوَيَا أَوْ اخْتِكَرَ الْأَكْثَرُ فَكُلٌّ عَلَى حُكْمِهِ،

وَإِلَّا فَالْجَمِيعُ لِلِإِدَارَةِ، وَلَا تُقَوَّمُ الْأَوَانِي.

* قف

○ وَفِي تَقْوِيمِ الْكَافِرِ لِحَوْلٍ مِنْ إِسْلَامِهِ أَوْ اسْتِقْبَالِهِ بِالثَّمَنِ:

قَوْلَانِ.

زكاة القروض

■ وَالْقِرَاضُ الْحَاضِرُ يُزَكِّيهِ رَبُّهُ:

(١) قال الخرشي رحمه الله: «في بعض النسخ بإسقاط الفاء فيكون معمولاً ليزكي، أي: وإنما يزكى

عرضٌ بالشروط المتقدمة كالدين أي زكاة كزكاة الدين، وفي بعضها بثبوتها فتكون واقعة في جواب شرط مقدر، أي: وإن حصلت هذه الشروط فكالدين». شرح المختصر (١٩٦/٢).

(٢) ذكر القمح غير مقصود لذاته، وهو كقول ابن الحاجب: (والقمح ونحوه عرض بخلاف نصاب

الماشية) ومراد المصنف: أن القمح والحبوب والثمار التي تتعلق الزكاة بعينها بمنزلة غيرها من العروض في أحكام الحكرة والإدارة، وفي بعض النسخ: (والفسخ) عوض القمح، والمراد به ما فسخ بيعه من السلع فرجع لبائعه. انظر: شفاء الغليل (٢٧٧/١).

- ١- إِنْ أَدَارَا أَوْ الْعَامِلُ مِنْ غَيْرِهِ .
 ■ وَصَبَرَ إِنْ غَابَ فَرُكِّي لِسَنَةِ الْفَضْلِ مَا فِيهَا .
 - وَسَقَطَ مَا زَادَ قَبْلَهَا .
 - وَإِنْ نَقَصَ فَلِكُلِّ مَا فِيهَا .
 - وَأَزِيدَ وَأَنْقَصَ قُضِيَ بِالنَّقْصِ عَلَى مَا قَبْلَهُ .
 ٢- وَإِنْ احْتَكَرَ^(١) أَوْ الْعَامِلُ فَكَالِدَّيْنِ .
 ■ وَعُجِّلَتْ زَكَاةُ مَاشِيَةِ الْقِرَاضِ مُطْلَقًا .
 - وَحُسِبَتْ عَلَى رَبِّهِ .
 ○ وَهَلْ عَيْدُهُ كَذَلِكَ أَوْ تُلْعَى كَالْتَّفَقَةِ؟ تَأْوِيلَانِ .
 ■ وَزُكِّي رِبْحُ الْعَامِلِ وَإِنْ قَلَّ إِنْ:
 ● أَقَامَ بِيَدِهِ حَوْلًا .
 ● وَكَانَا حُرَّيْنِ .
 ● مُسْلِمَيْنِ .
 ● بِلَا دَيْنِ .
 ● وَحِصَّةُ رَبِّهِ بِرِبْحِهِ نَصَابٌ .
 ○ وَفِي كَوْنِهِ شَرِيكًا أَوْ أَجِيرًا: خِلَافٌ .
 ■ وَلَا تَسْقُطُ زَكَاةُ حَرْثٍ وَمَاشِيَةٍ وَمَعْدِنٍ:
 ١- بِدَيْنٍ .
 ٢- أَوْ فَقْدٍ .
 ٣- أَوْ أُسْرِ .
 وَإِنْ سَاوَى مَا بِيَدِهِ، إِلَّا زَكَاةُ فِطْرِ عَنْ عَبْدٍ عَلَيْهِ مِثْلُهُ .
 ■ بِخِلَافِ الْعَيْنِ:
 ١- وَلَوْ دَيْنَ زَكَاةٍ .

* نصف

زكاة
ربح العاملما لا يسقط
الزكاة

(١) في (أ) و(ز) و(س) و(م): احتكرا .

٢- أَوْ مُؤَجَّلًا .

٣- أَوْ كَمَهْرٍ .

٤- أَوْ نَفَقَةٍ زَوْجَةٍ مُطْلَقًا .

٥- أَوْ وَلَدٍ إِنْ حُكِمَ بِهِ^(١) .

○ وَهَلْ إِنْ لَمْ يَتَقَدَّمْ يُسْر^(٢) ؟ تَأْوِيلَانِ .

٦- أَوْ وَالِدٍ بِحُكْمٍ إِنْ تَسَلَّفَ .

لَا بَدَيْنَ كَفَّارَةٍ أَوْ هَدْيٍ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ عِنْدَهُ :

● مُعَشَّرٌ زَكِّيٌّ .

● أَوْ مَعْدِنٌ .

● أَوْ قِيمَةُ كِتَابَةٍ .

● أَوْ رَقَبَةٌ مُدَبَّرٌ .

● أَوْ خِدْمَةٌ مُعْتَقٍ لِأَجَلٍ أَوْ مُخْدَمٌ، أَوْ رَقَبَتُهُ لِمَنْ مَرَجَعُهُ لَهُ .

● أَوْ عَدَدُ دَيْنٍ حَلٌّ .

● أَوْ قِيمَةُ مَرْجُوءٍ .

● أَوْ عَرَضٌ حَلٌّ حَوْلَهُ، إِنْ بَاعَ وَقَوْمٌ وَفَتَ الْوُجُوبَ عَلَى مُفْلِسٍ .

لَا :

● آبٍ وَإِنْ رُجِيَ .

● أَوْ دَيْنٍ لَمْ يُرَجَ .

(١) فِي (أ) : بِهَا .

(٢) فِي بَعْضِ الشُّرُوحِ : وَهَلْ إِنْ تَقَدَّمَ يُسْرَ .

■ وَإِنْ:

- وَهَبَ الدَّيْنُ أَوْ مَا يُجْعَلُ فِيهِ، وَلَمْ يَجَلَّ حَوْلُهُ.
- أَوْ مَرَّ لِكُمُوجِرٍ نَفْسُهُ بِسِتِّينَ دِينَارًا ثَلَاثَ سِنِينَ حَوْلًا^(١).

فَلَا زَكَاةَ.

* قف

■ وَمَدِينُ مِائَةٍ، لَهُ مِائَةٌ مُحَرَّمَةٌ وَمِائَةٌ رَجَبِيَّةٌ يُزَكِّي الْأُولَى.

■ الموقف للسلف

وَزَكَّيْتُ عَيْنٌ وَقَفْتُ لِلْسَلَفِ:

- كُنَبَاتٍ.
- وَحَيَوَانٍ.
- أَوْ نَسْلِهِ عَلَى مَسَاجِدَ، أَوْ غَيْرِ مُعَيَّنِينَ: كَعَلَيْهِمْ، إِنْ تَوَلَّى الْمَالِكُ تَفْرِقَتَهُ، وَإِلَّا إِنْ حَصَلَ لِكُلِّ نِصَابٍ.
- وَفِي إِلْحَاقٍ وَلَدِ فُلَانٍ بِالْمُعَيَّنِينَ أَوْ غَيْرِهِمْ: قَوْلَانِ.

■ زكاة المعدن

وَأِنَّمَا يُزَكِّي مَعْدِنٌ عَيْنٍ.

- وَحُكْمُهُ لِلْإِمَامِ وَلَوْ بِأَرْضٍ مُعَيَّنٍ إِلَّا مَمْلُوكَةً لِمُصَالِحٍ فَلَهُ.
- وَضُمَّ بَقِيَّةُ عِرْقِهِ، وَإِنْ تَرَخِيَ الْعَمَلُ، لَا مَعَادِنُ وَلَا عِرْقٌ آخَرُ.
- وَفِي ضَمٍّ فَائِدَةٌ حَالِ حَوْلِهَا وَتَعَلَّقِ الْوُجُوبِ بِإِخْرَاجِهِ أَوْ تَضْفِيفِيَّتِهِ: تَرَدُّدٌ.

* نصف

■ وَجَازَ:

- دَفَعَهُ بِأَجْرَةٍ غَيْرِ نَقْدٍ، وَعَلَى أَنَّ الْمُخْرَجَ لِلْمَدْفُوعِ لَهُ.
- وَاعْتُبِرَ مِلْكُ كُلِّ.
- وَفِي بَعْزٍ كَالْقِرَاضِ قَوْلَانِ.

(١) هذه المسألة مشى المصنف فيها على غير المفتى به، والذي يجب الفتيا به أنه إذا مرَّ حول زكَّى العشرين التي استحقها بتمامه، وهو يوم تناهى ملك العشرين، وإذا مرَّ الحولان زكَّى الأربعين، وإذا مرَّ ثلاثة أعوام زكَّى الستين ... (م).

الركاز

- وفي نذرته^(١): الخمس، كالركاز: وهو دفن جاهلي.
- وإن بشك، أو قل، أو عرضاً، أو وجده^(٢) عبد أو كافر، إلا لكبير نفقة أو عمل في تخليصه فقط، فالزكاة.
- وكرة:
- حفر قبره.
- والطلب فيه.
- وباقية لمالك الأرض ولو جشاً، وإلا فلواجده.
- وإلا^(٣) دفن المصالحين فلهم: إلا أن يجده رب دار بها فله.
- ودفن مسلم أو ذمي لقطعة.
- وما لفظه البحر: كعنبر لواجده^(٤) بلا تخميس.



(١) أي ندرة المعدن، والمعتبر في تمييز الندرة من غيرها هو التصفية للذهب والتخليص لها دون الحفر والطلب، فإذا كانت القطعة خالصة لا تحتاج إلى تخليص فهي القطعة المشبهة بالركاز وفيها الخمس، وأما إذا كانت ممازجة للتراب وتحتاج إلى تخليص فهي المعدن وتجب فيها الزكاة. انظر: التوضيح (٢/٢٦٤).

(٢) في (أ): واجده.

(٣) قال ابن غازي رحمه الله: «إلا... هكذا في بعض النسخ بالاستثناء من غير واو؛ ولا يصح غيره؛ لأن الاستثنائية لا تعطف على المركبة من شرط ونفي» شفاء الغليل (١/٢٨٥).

(٤) في (م): فلواجده.

(فَضْلٌ)

* قف © وَمَضْرُفُهَا:

من تصرف لهم

١- فَقِيرٌ.

٢- وَمِسْكِينٌ: وَهُوَ أَخْوَجُ.

- وَصَدَقًا^(١) إِلَّا لِرَبِيَّةٍ.

إِنْ:

• أَسْلَمَ.

• وَتَحَرَّرَ.

• وَعَدِمَ كِفَايَةً بِقَلِيلٍ أَوْ إِنْفَاقٍ أَوْ صَنْعَةٍ.

• [وَعَدِمَ]^(٢): بُنُوَّةٌ لِهَاشِمٍ وَالْمُطَّلِبِ^(٣) كَحَسْبٍ عَلَى عَدِيمٍ^(٤).

■ من تجوز له وَجَارًا:

• لِمَوْلَاهُمْ.

• وَقَادِرٍ عَلَى الْكَسْبِ.

• وَمَالِكٍ نَصَابٍ.

• وَدَفْعُ أَكْثَرِ مِنْهُ.

• وَكِفَايَةً سَنَةً.

(١) في (أ): وَصَدَقَ.

(٢) سقطت من (أ).

(٣) في (م): لا المطلب.

(٤) إنما ذكره مع ما قبله للاشتراك في المنع؛ أي: فكما لا يجوز أن يعطى لبني هاشم وبني

عبد المطلب، كذلك لا يجوز أن يحسبها على عديم، ومعناه أن يكون له دين على معدم

فيحسبه من زكاته، وهو مذهب المدونة، وقال أشهب: يجوز. أنظر: تحبير

المختصر (١٠٧/٢).

○ وَفِي^(١) دَفْعِهَا لِمَدِينٍ ثُمَّ أَخَذَهَا تَرَدُّدًا.

٣- وَجَابٍ وَمُفَرَّقٍ:

● حُرٌّ.

● عَذْلٌ.

● عَالِمٌ بِحُكْمِهَا.

● غَيْرُ هَاشِمِيٍّ وَكَافِرٍ.

وَإِنْ غَنِيًّا، وَبُدِيَ بِهِ، وَأَخَذَ الْفَقِيرُ بِوَضْفِيهِ.

■ وَلَا يُعْطَى حَارِسُ الْفِطْرَةِ مِنْهَا.

٤- وَمُؤَلَّفٌ كَافِرٌ لِيُسَلِّمَ.

- وَحُكْمُهُ بَاقٍ.

٥- وَرَقِيقٌ مُؤْمِنٌ وَلَوْ بَعِيبٌ يُعْتَقُ مِنْهَا لَا عَقْدَ حُرِّيَّةٍ فِيهِ.

- وَوَلَاؤُهُ لِلْمُسْلِمِينَ.

- وَإِنْ اشْتَرَطَهُ^(٢) لَهُ أَوْ فَكَّ أَسِيرًا لَمْ يُجْزِهِ^(٣).

٦- وَمَدِينٌ وَلَوْ مَاتَ:

● يُحْبَسُ فِيهِ.

● لَا فِي فَسَادٍ.

● وَلَا لِأَخْذِهَا.

○ إِلَّا أَنْ يَتُوبَ عَلَى الْأَخْسَنِ.

● إِنْ أُعْطِيَ مَا بِيَدِهِ مِنْ عَيْنٍ وَفَضْلٍ غَيْرِهَا.

٧- وَمُجَاهِدٌ وَاللَّهِ^(٤) وَلَوْ غَنِيًّا، كَجَاسُوسٍ، لَا سُورٌ وَمَرْكَبٌ.

(١) في (أ) و(ز) و(س) و(م): جواز.

(٢) في (ز): اشتراط.

(٣) في (م): تُجْزِهِ.

(٤) في (س): وآلاته، والمراد بها كسيف وغيره، فيعطى من الزكاة ما يشتري به.

العامل عليها وشرطه

المؤلفة قلوبهم

الرقيق

* نصف

الغارم

في سبيل الله

ابن السبيل

٨- وَغَرِيبٌ مُّحْتَاجٌ لِّمَا يُؤْصَلُهُ:

- فِي غَيْرِ مَعْصِيَةٍ.
- وَلَمْ يَجِدْ مُسَلِّفًا.
- وَهُوَ مَلِيٌّ بِبَلَدِهِ.

وَصُدَّقَ.

- وَإِنْ جَلَسَ نُزِعَتْ مِنْهُ: كَغَازٍ.

○ وَفِي غَارِمٍ يَسْتَعْنِي: تَرَدُّدٌ.

وَنَدِبَ:

■ ما يندب
وما يكره وما يجوز
في صرف الزكاة

١- إِيثَارُ الْمُضْطَرِّ دُونَ عُمُومِ الْأَصْنَافِ.

٢- وَالِاسْتِنَابَةُ وَقَدْ تَحَبُّ.

■ وَكُرْهٌ لَهُ حَيْثُ^(١) تَخْصِيصُ قَرِيبِهِ.

○ وَهَلْ يُمْنَعُ إِعْطَاءُ زَوْجَةٍ زَوْجًا أَوْ يُكْرَهُ: تَأْوِيلَانِ.

■ وَجَارَ إِخْرَاجُ ذَهَبٍ عَنْ وَرَقٍ وَعَكْسُهُ.

* قف

- بِصَرْفٍ وَقْتِهِ مُطْلَقًا بِقِيَمَةِ السَّكَّةِ، وَلَوْ فِي نَوْعٍ، لَا صِيَاعَةَ فِيهِ.

○ وَفِي غَيْرِهِ تَرَدُّدٌ.

لَا كَسْرُ مَسْكُوكٍ إِلَّا لِسَبْكٍ.

■ وَوَجَبَ:

١- نِيَّتُهَا.

٢- وَتَفَرَّقَتْهَا بِمَوْضِعِ الْوُجُوبِ أَوْ قَرْبِهِ إِلَّا لِأَعْدَمَ فَأَكْثَرُهَا لَهُ بِأَجْرَةٍ مِنَ

الْفَقْرِ.

-وَالْأَيْ بَيْعَتْ وَاشْتَرِيَ مِثْلَهَا، كَعَدَمِ مُسْتَحِقٍّ.

■ وَقَدْ مَ لِيَصِلَ عِنْدَ الْحَوْلِ.

(١) في (أ) و(ز) تقديم وتأخير: وكره حيثل له.

■ وَإِنْ:

١- قَدَّمَ:

- مُعَشَّرًا.
- أَوْ دَيْنًا.
- أَوْ عَرْضًا قَبْلَ الْقَبْضِ.

٢- أَوْ نُقِلَتْ لِذَوْنِهِمْ.

٣- أَوْ دُفِعَتْ بِاجْتِهَادٍ لغيرِ مُسْتَحِقٍّ وَتَعَذَّرَ رَدُّهَا إِلَّا الْإِمَامَ.

٤- أَوْ طَاعَ بِدَفْعِهَا لِجَائِرٍ فِي صَرْفِهَا.

٥- أَوْ بِقِيَمَةٍ^(١).

لَمْ تُجْزَ، لَا:

- إِنْ أُكْرِهَ.
- أَوْ نُقِلَتْ لِمِثْلِهِمْ.
- أَوْ قُدِّمَتْ^(٢) فِي عَيْنٍ أَوْ مَاشِيَةٍ.
- فَإِنْ ضَاعَ الْمُقَدَّمُ، فَعَنِ الْبَاقِي.

■ وَإِنْ تَلَفَ:

- جُزْءُ نَصَابٍ.
 - وَلَمْ^(٣) يُمَكِّنِ الْأَدَاءَ.
- سَقَطَتْ: كَعَزَلَهَا فَضَاعَتْ، لَا إِنْ ضَاعَ أَصْلُهَا.

(١) قوله: (أو بقيمة) تبع فيه المصنّف تشهير ابن الحاجب، والمذهب أنّ دفع القيمة يجوز مع الكراهة عن الحرث

(١) والماشية معاً، ويمكن تصحيح كلام المصنّف بأن يحمل على ما إذا أخرج عرضاً أو حرثاً عن ماشية مراعيًا للقيمة (م).

(٢) كذا في الأصل وفي (س)، وفي (أ) و(ز) و(م) زيادة: بكشهر. قال الحطاب: «لم أر في شيء من النسخ تقييد التقديم بالزمن اليسير، ولا بدّ منه». مواهب الجليل (٢/٣٦١).

(٣) في بعض الشروح: ولو.

ما لا يجزئ

* نصف

سقوط الزكاة

■ ضمان الزكاة وَضَمِنَ:

- إِنَّ أَخْرَهَا عَنِ الْحَوْلِ.
- أَوْ أَدْخَلَ عَشْرَهُ مُفَرَّطًا، لَا مُحَصَّنًا.
- وَإِلَّا فَتَرَدُّدٌ.

■ من توخذ منه الزكاة وَأُخِذَتْ:

- مِنْ تَرْكَةِ الْمَيِّتِ.
- وَكُزَّهَا^(١) وَإِنْ يَقْتَالِ وَأُدِّبَ.
- وَدَفَعَتْ لِلْإِمَامِ الْعَدْلِ، وَإِنْ عَيْنًا^(٢).
- وَإِنْ غَرَّ عَبْدٌ بِحُرِّيَّةٍ فَجِنَايَةٌ عَلَى الْأَرْجَحِ.

■ زكاة المسافر وَرَكَّتِي مُسَافِرٌ:

- مَا مَعَهُ.
- وَمَا غَابَ^(٣).
- إِنَّ لَمْ يَكُنْ مُخْرَجٌ وَلَا ضَرُورَةٌ.



(١) من الممتنع عن آدائها.

(٢) في (ز): غنيًا.

(٣) أي: إن كان مجموعهما نصابًا.

(فَضْلٌ)

* قف

⊙ يَجِبُ بِالسَّنَةِ صَاعٌ أَوْ جُرْؤُهُ:

١- عَنْهُ.

حكمها وقدرها
وعلى من تجب

فَضْلٌ عَنْ قُوْتِهِ وَقُوْتِ عِيَالِهِ وَإِنْ بَسَلَفٍ.

○ وَهَلْ بِأَوَّلِ لَيْلَةِ الْعِيدِ أَوْ بِفَجْرِ؟^(١) خِلَافٌ.

مِنْ أَغْلَبِ الْقُوْتِ:

● مِنْ مُعَشَّرٍ.

● أَوْ أَقِطٍ.

● غَيْرِ عِلْسٍ، إِلَّا أَنْ يُقْتَاتَ غَيْرُهُ.

٢- وَعَنْ كُلِّ مُسْلِمٍ يَمُونُهُ:

● بِقَرَابَةٍ.

● أَوْ زَوْجِيَّةٍ.

● وَإِنْ لِأَبٍ.

● وَخَادِمِهَا.

● أَوْ رِقٍّ وَلَوْ مُكَاتَبًا وَآبِقًا رُجِي، وَمَمْبِعًا بِمُوَاضَعَةٍ أَوْ خِيَارٍ وَمُخْدَمًا

إِلَّا:

- لِحُرِّيَّةٍ فَعَلَى مُخْدَمِهِ.

- وَالْمُشْتَرَكِ وَالْمُبْعَضِ بِقَدْرِ الْمِلْكِ.

- وَلَا شَيْءٍ عَلَى الْعَبْدِ.

- وَالْمُشْتَرَى فَاِسِدًا عَلَى مُشْتَرِيهِ.

(١) في (أ) و(ز) و(م): بفجره، وفي (س): الفجر.

✽ نصف

وَنُدِبَ:

١- إخراجُهَا بَعْدَ الْفَجْرِ قَبْلَ الصَّلَاةِ.

٢- وَمِنْ قُوَّتِهِ الْأَحْسَنِ.

٣- وَغَرَبَلُهُ الْقَمْحِ إِلَّا الْغَلْتِ.

٤- وَدَفَعُهَا لِزَوَالِ فَقْرٍ وَرِقٍّ يَوْمَهُ.

٥- وَلِلْإِمَامِ الْعَدْلِ.

٦- وَعَدَمُ زِيَادَةٍ.

٧- وَإِخْرَاجُ الْمُسَافِرِ.

وَجَازَ:

١- إخراجُ أَهْلِهِ.

٢- وَدَفْعُ صَاعٍ لِمَسَاكِينٍ^(١) وَأَصْعٍ لِيَوَاحِدٍ.

٣- وَقُوَّتِهِ الْأَذْوَنِ إِلَّا لَشَحٍّ.

٤- وَإِخْرَاجُهُ قَبْلَهُ بِكَالْيَوْمَيْنِ.

○ وَهَلْ مُطْلَقًا أَوْ لِمُفَرَّقٍ تَأْوِيلَانِ.

■ وَلَا تَسْقُطُ بِمُضِيِّ زَمَنِهَا، وَإِنَّمَا تُدْفَعُ:

● لِحُرٍّ.

● مُسْلِمٍ.

● فَقِيرٍ.

ما يجوز
في زكاة الفطر

من تدفع له

(١) في (أ): لمسكين.

بَابُ

* قف

ثبوت رمضان

◎ يَثْبُتُ رَمَضَانُ:

١- بِكَمَالِ شَعْبَانَ.

٢- أَوْ بِرُؤْيَا:

● عَذْلَيْنِ، وَلَوْ بِصَحْوٍ بِمَضْرٍ، فَإِنْ لَمْ يَرِ بَعْدَ ثَلَاثِينَ صَحْوًا كُذِّبَا.

● أَوْ مُسْتَفِضَةً^(١).

- وَعَمَّ إِنْ نُقِلَ بِهِمَا عَنْهُمَا، لَا بِمُنْفَرِدٍ إِلَّا:

● كَأَهْلِهِ.

● وَمَنْ لَا اعْتِنَاءَ لَهُمْ بِأَمْرِهِ.

- وَعَلَى عَدْلٍ أَوْ مَرْجُوٍّ رَفَعُ رُؤْيَا.

○ وَالْمُخْتَارُ، وَغَيْرُهُمَا.

○ وَإِنْ أَفْطَرُوا فَالْقَضَاءُ وَالْكَفَّارَةُ إِلَّا بِتَأْوِيلٍ: فَتَأْوِيلَانِ.

لَا بِمَنْجَمٍ.

- وَلَا يُفْطَرُ^(٢) مُنْفَرِدٌ بِشَوَالٍ وَلَوْ أَمِنَ الظُّهُورُ، إِلَّا بِمُبِيحٍ.

○ وَفِي تَلْفِيقِ شَاهِدٍ أَوَّلُهُ لآخر آخره وَلُزُومِهِ بِحُكْمِ الْمُخَالَفِ

بِشَاهِدٍ تَرَدَّدَ.

- وَرُؤْيَا نَهَارًا لِلْقَابِلَةِ.

- وَإِنْ ثَبَتَ نَهَارًا أَمْسَكَ، وَإِلَّا كَفَرَ إِنْ انْتَهَكَ.

- وَإِنْ غِيِمَتْ وَلَمْ يَرِ فَصَيِّحَتُهُ يَوْمَ الشَّكِّ، وَصِيَمٌ:

١- تَطَوُّعًا.

(١) في (م): بمستفيضة.

(٢) في (أ): بفطر.

واجب من يرى
الهلal

صوم يوم الشك

٢- وَعَادَةٌ.

٣- وَقَضَاءٌ^(١).

٤- وَلَنْذَرٍ صَادَفَ.

■ لَا اخْتِيَاظًا.

■ وَنُدْبَ:

* نصف

ما يتدب في الصوم

١- إِمْسَاكُهُ لِيُتَحَقَّقَ، لَا:

● لِتَرْكِيبَةِ شَاهِدَيْنِ.

● أَوْ زَوَالِ عُذْرٍ مُبَاحٍ^(٢) لَهُ الْفِطْرُ مَعَ الْعِلْمِ بِرَمَضَانَ، كَمُضْطَرٍّ^(٣).

- فَلِقَادِمٍ وَطءُ زَوْجَةٍ طَهَّرَتْ.

٢- وَكَفَّ لِسَانٍ.

٣- وَتَعْجِيلُ فِطْرِ.

٤- وَتَأْخِيرُ سَحُورٍ.

٥- وَصَوْمٌ بِسَفَرٍ وَإِنْ عَلِمَ دُخُولَهُ بَعْدَ الْفَجْرِ.

٦- وَصَوْمٌ:

● عَرَفَةَ إِنْ لَمْ يَحْجَّ.

● وَعَشْرَ ذِي الْحِجَّةِ.

● وَعَاشُورَاءَ.

● وَتَاسُوعَاءَ.

● وَالْمُحَرَّمِ.

● وَرَجَبٍ.

● وَشَعْبَانَ.

(١) في (أ) و(ز) و(م) تقديم وتأخير: وصيم عادة وتطوعا وقضاء، في بعض الشروح: وكفارة.

(٢) في (أ): مبيح.

(٣) يحتمل أن يكون تمثيلا للعدر المتقدم، ويحتمل أن يكون تشبيها وكلاهما صحيح (م).

٧- وَإِمْسَاكَ بِقِيَّةِ الْيَوْمِ لِمَنْ أَسْلَمَ.

٨- وَقَضَاؤُهُ.

٩- وَتَعْجِيلُ الْقَضَاءِ.

١٠- وَمُتَابَعَتُهُ كَكُلِّ صَوْمٍ لَمْ يَلْزَمْ تَتَابُعُهُ.

١١- وَبَدْءُ بَكْصَوْمٍ تَمْتَعٍ، إِنْ لَمْ يَضِقِ الْوَقْتُ.

١٢- وَفِدْيَةُ لِهَرَمٍ وَعَطَشٍ.

١٣- وَصَوْمُ ثَلَاثَةِ [أَيَّامٍ] ^(١) مِنْ كُلِّ شَهْرٍ.

■ وَكُفْرَةٌ:

١- [كَوْنُهَا] ^(٢) لِبَيْضٍ ^(٣).

٢- كَسْبَتُهُ مِنْ شَوَالٍ.

٣- وَذَوْقُ مِلْحٍ وَعِلْكِ ثَمٍّ يَمُجُّهُ.

٤- وَمُذَاوَاةُ حَفَرٍ ^(٤) زَمَنُهُ إِلَّا لِحَوْفٍ ضَرَرٍ.

٥- وَنَذْرُ يَوْمٍ مُكْرَرٍ.

٦- وَمُقَدِّمَةُ جَمَاعٍ:

● كَقُبْلَةٍ.

● وَفِكْرٍ.

إِنْ عَلِمْتَ السَّلَامَةَ، وَإِلَّا حُرِمْتَ.

٧- وَحِجَامَةُ مَرِيضٍ فَقَطْ.

٨- وَتَطَوُّعٌ قَبْلَ نَذْرٍ أَوْ قَضَاءٍ.

(١) سقطت من (أ) و(ز) و(س) و(م).

(٢) سقطت من بعض الشُّروح.

(٣) في (أ) و(ز) و(س) و(م): البيض.

(٤) الحَفَرُ: مرض بالأسنان وهو فساد أصولها. انظر: شرح المختصر للزرقاني (٢/٣٥٤).

✱ قف

ما يكره
في الصوم

- وَمَنْ لَا تُمَكِّنُهُ رُؤْيَاهُ وَلَا غَيْرُهَا كَأَسِيرٍ كَمَلِ الشُّهُورِ.
- وَإِنْ التَّبَسُّتَ وَظَنَّ شَهْرًا صَامَهُ وَإِلَّا: تَخَيَّرَ.
- وَأَجْزَأُ مَا بَعْدَهُ بِالْعَدَدِ، لَا قَبْلَهُ أَوْ بَقِيَ عَلَى شَكِّهِ.
- وَفِي مُصَادَفَتِهِ: تَرَدَّدَ.

■ وَصِحَّتُهُ مُطْلَقًا.

شروط
صحة الصوم

- ١- بِنِيَّةٍ مُبَيَّنَةٍ أَوْ مَعَ الْفَجْرِ.
- وَكَفَتْ نِيَّةٌ لِمَا يَجِبُ تَتَابُعُهُ، لَا مَسْرُودٍ وَيَوْمٌ مُعَيَّنٌ.
- وَرُويَتْ عَلَى الْإِكْتِفَاءِ فِيهِمَا.
- لَا إِنْ انْقَطَعَ تَتَابُعُهُ: بِكَمَرَضٍ أَوْ سَفَرٍ.
- ٢- وَبِنَقَاءٍ.

- وَوَجَبَ إِنْ طَهَّرْتَ قَبْلَ الْفَجْرِ وَإِنْ لَحْظَةً، وَمَعَ الْقَضَاءِ إِنْ شَكَّ.
- ٣- وَبِعَقْلِ، وَإِنْ:

* نصف

- جُنَّ وَلَوْ سِنِينَ كَثِيرَةً.
- أَوْ أُغْمِيَ يَوْمًا أَوْ جُلَّهُ أَوْ أَقَلَّهُ وَلَمْ يَسْلَمْ أَوَّلَهُ.
- فَالْقَضَاءُ، لَا إِنْ سَلِمَ وَلَوْ نِصْفَهُ.
- ٤- وَبِتَرَكٍ:

- جَمَاعٍ.
- وَإِخْرَاجٍ: مَنِيٍّ وَمَذْيٍ، قِيٍّ.
- وَإِصَالٍ:
- مُتَحَلِّلٍ.

- أَوْ غَيْرِهِ عَلَى الْمُخْتَارِ.
- لِمَعْدَةٍ^(١) بِحُقْنَةٍ بِمَائِعٍ أَوْ خَلْقٍ وَإِنْ مِنْ أَنْفٍ وَأُذُنٍ وَعَيْنٍ.

(١) في (ز) و(س) و(م): لمعدته.

- وَبُخُورٍ .

● وَقِيءٌ .

● وَبَلَّغَمٍ إِنْ أُمِكنَ طَرْحُهُ [مُطْلَقًا] ^(١) .

● أَوْ غَالِبٍ مِنْ مَضْمَضَةٍ أَوْ سِوَاكَ .

■ وَقَضَى :

١- فِي الْفَرَضِ مُطْلَقًا، وَإِنْ بَصَبٌ فِي حَلْقِهِ نَائِمًا .

٢- كَمُجَامَعَةٍ نَائِمَةٍ .

٣- وَكَأَكْلِهِ شَاكًا فِي الْفَجْرِ أَوْ طَرَأَ الشَّكُّ .

■ وَمَنْ لَمْ يَنْظُرْ دَلِيلَهُ افْتَدَى بِالْمُسْتَدِلِّ وَإِلَّا اخْتَاطَ، إِلَّا الْمُعَيَّنَ : لِمَرَضٍ أَوْ حَيْضٍ أَوْ نِسْيَانٍ .

٤- وَفِي الثَّقَلِ بِالْعَمْدِ الْحَرَامِ، وَلَوْ بِطَّلَاقٍ بَتٍّ، إِلَّا لَوَجْهِ كَوَالِدٍ وَشَيْخٍ وَإِنْ لَمْ يَخْلِفَا .

■ وَكَفَّرَ إِنْ تَعَمَّدَ بِلَا تَأْوِيلٍ قَرِيبٍ، وَجَهْلٍ فِي رَمَضَانَ فَقَطَّ :

١- جَمَاعًا .

٢- أَوْ رَفَعَ نِيَّةَ نَهَارًا .

٣- أَوْ أَكَلًا أَوْ ^(٢) شُرْبًا بِقَمٍ فَقَطَّ، وَإِنْ بِاسْتِيَاكِ بِجُوزَاءَ ^(٣) .

٤- أَوْ مَنِيًّا وَإِنْ بِإِدَامَةٍ فَكَّرٍ .

○ إِلَّا أَنْ يُخَالِفَ عَادَتَهُ عَلَى الْمُخْتَارِ .

○ وَإِنْ أَمْنَى بِتَعَمُّدٍ نَظَرَةً ^(٤) تَأْوِيلًا ^(٥) .

(١) سقطت من (أ) .

(٢) في (ز) و(م) : و .

(٣) في (ز) : بجوز .

(٤) في بعض الشروح : نَظَرِهِ .

(٥) في (أ) و(ز) و(س) : فتأويلان .

أنواع الكفارة

- بِإِطْعَامِ سِتِّينَ مِسْكِينًا لِكُلِّ مُدٍّ، وَهُوَ الْأَفْضَلُ.
- أَوْ صِيَامَ شَهْرَيْنِ.
- أَوْ عِتْقَ رَقَبَةٍ كَالظَّهَارِ.
- ٥- وَعَنْ أُمِّهِ وَطْئَهَا أَوْ زَوْجَتِهِ أَكْرَهَهَا نِيَابَةً، فَلَا يَصُومُ وَلَا يَغْتِقُ عَنْ أُمِّهِ.
- وَإِنْ أَعْسَرَ^(١) كَفَّرَتْ وَرَجَعَتْ إِنْ لَمْ تَصُمْ بِالْأَقْلِ مِنَ الرَّقَبَةِ وَكَيْلِ الطَّعَامِ.
- وَفِي تَكْفِيرِهِ عَنْهَا إِنْ أَكْرَهَهَا عَلَى الْقُبْلَةِ حَتَّى أَنْزَلَا^(٢) تَأْوِيلَانِ.
- وَفِي تَكْفِيرِ مُكْرِهِ رَجُلٍ^(٣) لِيُجَامَعَ: قَوْلَانِ.
- لَا:

* نصف

التأويل القريب

- ١- إِنْ أَفْطَرَ نَاسِيًا.
- ٢- أَوْ لَمْ يَغْتَسِلْ إِلَّا بَعْدَ الْفَجْرِ.
- ٣- أَوْ تَسَحَّرَ قُرْبَهُ.
- ٤- أَوْ قَدِمَ لَيْلًا.
- ٥- أَوْ سَافَرَ دُونَ الْقَصْرِ.
- ٦- أَوْ رَأَى شَوَّالًا نَهَارًا.
- فَظَنُّوا الْإِبَاحَةَ.
- بِخِلَافِ بَعِيدِ التَّأْوِيلِ:

التأويل البعيد

- (١) فِي (أ): أَعْسَرَتْ.
- (٢) أَوْ أَنْزَلَتْ فَالْمَدَارُ عَلَى إِنْزَالِهَا، وَعِبَارَتُهُ تَقْتَضِي أَنَّهَا إِذَا أَنْزَلَتْ وَلَمْ يَنْزِلْ لَا يَكْفُرُ عَنْهَا وَلَيْسَ كَذَلِكَ، وَلِذَلِكَ لَوْ قَالَ: (حَتَّى أَنْزَلَتْ) لَكَانَ أَوَّلَى لِيَشْمَلَ مَا لَوْ أَنْزَلَ هُوَ أَمْ لَا (م).
- (٣) فِي بَعْضِ الشُّرُوحِ: مُكْرِهِ رَجُلًا، وَقَالَ الْخُرَشِيُّ رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ: «مَنْ أَكْرَهَ غَيْرَهُ عَلَى مَجَامَعَةِ شَخْصٍ آخَرَ فَإِنَّهُ لَا كَفَّارَةَ عَلَى الْمَكْرِهِ -بِفَتْحِ الرَّاءِ- مُطْلَقًا وَكَذَا لَا كَفَّارَةَ عَلَى الْمَكْرِهِ -بِالْكَسْرِ- إِنْ كَانَ الْمَكْرَهُ -بِالْفَتْحِ- رَجُلًا، وَإِنْ كَانَ امْرَأَةً كَفَّرَ عَنْهَا اتِّفَاقًا، وَإِنَّمَا لَمْ تَلْزَمْ الْكَفَّارَةُ الْمَكْرَهُ -بِالْكَسْرِ- فِيمَا إِذَا كَانَ الْمَكْرَهُ -بِالْفَتْحِ- رَجُلًا نَظَرًا لِانْتِشَارِهِ، وَسَقَطَتْ عَنِ الْمَكْرَهُ بِالْفَتْحِ نَظَرًا لِإِكْرَاهِهِ فِي الْجُمْلَةِ ... فَلَوْ حَذَفَ الْمُؤَلِّفُ قَوْلَهُ: (وَفِي تَكْفِيرِ ... إلخ) وَقَالَ: (وَعَنْ أُمِّهِ وَطْئَهَا نِيَابَةً كَمَكْرِهِ امْرَأَةً عَلَيْهِ فَلَا يَصُومُ ... إلخ) لِأَنَّهُ بِالْمَشْهُورِ مَعَ كَوْنِهِ أَشْمَلَ مِمَّا ذَكَرَهُ ...». شَرْحُ الْمُخْتَصَرِ (٢/٢٥٦).

- كَرَاءٍ وَلَمْ يُقْبَلْ.
- أَوْ^(١) لِحُمَى ثُمَّ حُمَ.
- أَوْ لِحَيْضٍ ثُمَّ حَصَلَ.
- أَوْ حِجَامَةٍ^(٢).
- أَوْ غِيَبَةٍ.

- وَلَزِمَ مَعَهَا الْقَضَاءُ إِنْ كَانَتْ لَهُ، وَالْقَضَاءُ فِي التَّطَوُّعِ بِمُوجِبِهَا^(٣).

ما لا قضاء فيه

■ وَلَا قَضَاءٌ:

١- فِي غَالِبِ قِيٍّ، وَذُبَابٍ، وَغُبَارٍ طَرِيقٍ أَوْ دَقِيقٍ^(٤) أَوْ كَيْلٍ أَوْ جَبَسٍ لِصَانِعِهِ.

٢- وَحُقْنَةٍ مِنْ إِخْلِيلٍ.

٣- أَوْ دُهْنٍ جَائِفَةٍ.

٤- وَمَنِيٍّ مُسْتَنْكِحٍ أَوْ مَذْيٍ.

٥- وَنَزْعِ مَأْكُولٍ أَوْ مَشْرُوبٍ أَوْ فَرْجِ طُلُوعِ الْفَجْرِ.

■ وَجَارَ:

١- سِوَاكَ كُلِّ النَّهَارِ.

٢- وَمَضْمَضَةٍ لِعَطَشٍ.

٣- وَإِصْبَاحٍ بِجَنَابَةٍ.

٤- وَصَوْمُ دَهْرٍ.

٥- وَجُمُعَةٍ فَقَطْ.

* قف

ما يجوز للصائم

(١) في (ز): أَوْ أَفْطَرَ.

(٢) المذهب أَنَّ الْحِجَامَةَ مِنَ التَّأْوِيلِ الْقَرِيبِ بِالنَّسْبَةِ لِكُلِّ مِنَ الْحَاجِمِ وَالْمَحْتَجِمِ (م).

(٣) قوله: (والقضاء في التطوع بموجبها) مشكل منطوقاً ومفهوماً، فلو استغنى المصنف عنه بقوله:

(وفي الثقل بالعمد الحرام) لكان أولى (م).

(٤) في (ز) تقديم وتأخير: غبار دقيق أو طريق.

٦- وَفَطَرَ بِسَفَرٍ قَصْرٍ:

● شَرَعَ فِيهِ قَبْلَ الْفَجْرِ.

● وَلَمْ يَنْوِهِ فِيهِ.

- وَإِلَّا قَضَى وَلَوْ تَطَوُّعًا وَلَا كَفَّارَةً إِلَّا أَنْ يَنْوِيَهُ بِسَفَرٍ، كَفَّظَ بَعْدَ دُخُولِهِ.

٧- وَيَمْرَضٍ خَافَ: زِيَادَتُهُ أَوْ تَمَادِيهِ.

وَوَجَبَ:

■ بعض المسائل
الواجبة تتعلق
بالصيام وغيره

١- إِنْ خَافَ هَلَاكًا أَوْ شَدِيدَ آدَى: كَحَامِلٍ وَمُرْضِعٍ لَمْ يُمَكِّنْهَا^(١)

اسْتِجَارًا^(٢) أَوْ غَيْرُهُ خَافَتَا^(٣) عَلَى وَلَدَيْهِمَا.

■ وَالْأَجْرَةُ فِي مَالِ الْوَلَدِ.

○ ثُمَّ هَلْ^(٤) مَالُ الْآبِ أَوْ مَالُهَا؟ تَأْوِيلَانِ.

٢- وَالْقَضَاءُ بِالْعَدَدِ بِزَمَنِ أُبِيحَ صَوْمُهُ^(٥) غَيْرِ رَمَضَانَ.

٣- وَتَمَامُهُ^(٦) إِنْ ذَكَرَ قَضَاءَهُ.

○ وَفِي وَجُوبِ قَضَاءِ الْقَضَاءِ: خِلَافٌ.

٤- وَأَدَبُ الْمُفْطِرِ عَمْدًا إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ تَائِبًا.

✽ نصف

٥- وَإِطْعَامُ مَدَّةِ^(٧) لِمُفْطِرٍ فِي قَضَاءِ رَمَضَانَ لِمِثْلِهِ: عَنْ كُلِّ يَوْمٍ لِمُسْكِينٍ.

- وَلَا يُعْتَدُ بِالزَّائِدِ إِنْ أُمِّكَنْ قَضَاؤُهُ بِشَعْبَانَ، لَا إِنْ اتَّصَلَ مَرَضُهُ، مَعَ

الْقَضَاءِ أَوْ بَعْدَهُ.

٦- وَمَنْدُورُهُ.

(١) فِي (ز) زِيَادَةُ: الْفَطْر.

(٢) فِي (أ): اسْتِجَارًا.

(٣) فِي (أ): وَخَافَتَا.

(٤) فِي (أ) وَ(م) زِيَادَةُ: فِي.

(٥) لَوْ قَالَ: (بِزَمَنِ يَصَامُ تَطَوُّعًا) لَكَانَ أَوَّلَى لِيَشْمَلَ يَوْمَ الشَّكِّ لِأَنَّهُ يَصَامُ تَطَوُّعًا، وَيُخْرَجُ الْيَوْمُ الرَّابِعُ مِنْ أَيَّامِ النَّحْرِ لِأَنَّهُ لَا يَصَامُ تَطَوُّعًا، وَيَسْتَفْنِي عَنْ قَوْلِهِ: (غَيْرِ رَمَضَانَ) (م).

(٦) فِي بَعْضِ الشُّرُوحِ: وَإِتْمَامُهُ.

- ٧- وَالْأَكْثَرُ إِنْ احْتَمَلَهُ لَفْظُهُ بِلَا نِيَّةٍ، كَشَهْرِ: فَثَلَاثِينَ إِنْ لَمْ يُبْدَأْ بِالْهَلَالِ.
- ٨- وَابْتِدَاءُ^(١) سَنَةٍ، وَقَضَى مَا لَا يَصِحُّ صَوْمُهُ فِي سَنَةٍ، إِلَّا أَنْ يُسَمِّيَهَا، أَوْ يَقُولَ هَذِهِ أَوْ^(٢) يَنْوِي بَاقِيَهَا فَهُوَ.
- وَلَا يُلْزَمُ الْقَضَاءُ بِخِلَافِ فِطْرِهِ^(٣) لِسَفَرٍ.
- ٩- وَصِيْحَةُ الْقُدُومِ فِي يَوْمِ قُدُومِهِ إِنْ قَدِمَ لَيْلَةً غَيْرَ عِيدٍ، وَإِلَّا فَلَا.
- ١٠- وَصِيَامُ الْجُمُعَةِ إِنْ نَسِيَ الْيَوْمَ.
- عَلَى الْمُخْتَارِ.

١١- وَرَابِعُ النَّحْرِ لِنَازِرِهِ^(٤) وَإِنْ تَعَيَّنَا لَا سَابِقِيهِ إِلَّا لِمُتَمِّعٍ.

لَا تَتَابِعُ سَنَةً أَوْ شَهْرًا أَوْ أَيَّامًا.

■ وَإِنْ نَوَى بِرَمَضَانَ فِي سَفَرِهِ^(٥):

● غَيْرُهُ.

● أَوْ قَضَاءَ الْخَارِجِ.

● أَوْ نَوَاهُ وَنَذَرًا.

لَمْ يُجْزِ^(٦) عَنْ وَاحِدٍ مِنْهُمَا.

■ وَلَيْسَ لِمَرْأَةٍ يَحْتَاجُ لَهَا زَوْجٌ تَطَوُّعٌ بِلَا إِذْنٍ.



(١) فِي (ز) وَ(س): وَابْتِدَأَ.

(٢) فِي (ز): وَ.

(٣) فِي (أ): فِطْرٍ.

(٤) فِي (أ): لِنَازِرٍ.

(٥) فِي (أ): سَفَرٍ.

(٦) فِي (ز) وَ(س): لَمْ يَجْزِهِ.

(بَابُ)

* قف ○ الإِغْتِكَافُ نَافِلَةٌ.

■ حكم الاعتكاف وصحته

- ١- لِمُسْلِمٍ مُّمَيِّزٍ.
 - ٢- بِمُطْلَقِ صَوْمٍ وَلَوْ نُذِرَ^(١).
 - ٣- وَمَسْجِدٍ إِلَّا لِمَنْ فَرَضَهُ الْجُمُعَةُ.
 - وَتَجِبُ بِهِ، فَالْجَامِعُ مِمَّا تَصِحُّ فِيهِ الْجُمُعَةُ، وَإِلَّا:
- خَرَجَ وَبَطَلَ:

بطلاته

- كَمَرَضٍ أَبَوِيٍّ، لَا جَنَازَتَهُمَا مَعًا.
- وَكُشَاهَدَةٍ^(٢) وَإِنْ وَجِبَتْ، وَلِتُوذَّ بِالْمَسْجِدِ أَوْ تُنْقَلَ عَنْهُ.
- وَكَرِدَّةٍ.
- وَكُمُيْلٍ صَوْمَةٍ.
- وَكُسُكْرِهِ لَيْلًا.

○ وَفِي الْحَاقِ الْكِبَائِرِ بِهِ: تَأْوِيلَانِ.

(١) هكذا ضبطه المصنّف رحمه الله كما أفاده تلميذه بهرام. انظر: الدرر في شرح المختصر (١/٥٧٥).

(٢) كذا في الأصل و(أ) و(ز) و(س) و(م)، وفي بعض الشروح: كشادة، قال الزرقاني: «قال بعض هكذا بغير عطف، راجع للتفي في قوله: (لا جنازتهما) أي: لا يخرج لجنازتهما كما لا يخرج للشهادة يدلّ عليه قوله: (ولتؤذ بالمسجد)، وعلى العطف فالمعطوف عليه قوله: (كمريض أبويه) والمشاركة في أحد حكميه وهو البطلان لا في مجموع حكميه من وجوب الخروج والبطلان، وقوله (وإن وجبت) مبالغة في عدم الخروج على الأول، أي: لا يخرج لأدائها وإن تعيّن عليه، بأن لم ينسب غيره عنه فيها، وفي البطلان على الثاني، قاله الشيخ سالم، وقال غيره: (وكشادة) معطوف على جنازتهما أي: ولا كشادة، والكاف للتمثيل، وهي مُدْخِلَةٌ لِلذِّينِ فِيوْفِيهِ بِالْمَسْجِدِ وَلَا يَخْرُجُ، لَا لِلتَّشْبِيهِ لِأَنَّهُ لَا فَائِدَةَ لَهُ مَعَ الْعُطْفِ». شرح المختصر (٢/٢٩٢).

* نصف

٤- وَبِعَدَمِ:

● وَطءٍ.

● وَقُبْلَةِ شَهْوَةٍ.

● وَلَمْسٍ.

● وَمُبَاشَرَةٍ وَإِنْ لِحَائِضٍ نَاسِيَةً.

■ وَإِنْ أَذِنَ لِعَبْدٍ أَوْ امْرَأَةٍ فِي نَذْرٍ: فَلَا مَنَعَ، كَغَيْرِهِ إِنْ دَخَلَ، وَأَتَمَّتْ مَا سَبَقَ مِنْهُ أَوْ عِدَّةً، إِلَّا أَنْ تُحْرِمَ^(١)، وَإِنْ بَعْدَهُ مَوْتٌ فَيَنْفَدُ وَتَبْطُلُ.

- وَإِنْ مَنَعَ عَبْدُهُ نَذْرًا فَعَلَيْهِ إِنْ عَتَقَ.

- وَلَا يُمْنَعُ مُكَاتَبٌ بِسِيرَةٍ.

■ وَلِزَمَ:

١- يَوْمٌ إِنْ نَذَرَ لَيْلَةً لَا بَعْضَ يَوْمٍ.

٢- وَتَتَابُعُهُ فِي مُطْلَقِهِ.

٣- وَمَنْوِيَّةٌ حِينَ دُخُولِهِ، كَمُطْلَقِ الْجَوَارِ، لَا النَّهَارِ فَقَطْ فَبِالْلَفْظِ، وَلَا يَلْزَمُ فِيهِ حِينَئِذٍ^(٢) صَوْمٌ.

○ وَفِي يَوْمِ دُخُولِهِ^(٣): تَأْوِيلَانِ.

٤- وَإِثْنَانُ:

● سَاحِلٍ لِنَذْرِ صَوْمٍ بِهِ مُطْلَقًا.

● وَالْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ فَقَطْ لِنَازِرٍ عُكُوفٍ بِهَا.

وَالْأُخْرَى فَبِمَوْضِعِهِ.

■ وَكُرْهٌ:

١- أَكْلُهُ خَارِجَ الْمَسْجِدِ.

* قف

ما يكره للمعتكف

(١) في (ز) و(س): يحرم

(٢) في حاشية الأصل: يومئذ.

(٣) في (ز): دخله.

- ٢- وَاعْتِكَافُهُ غَيْرَ مَكْفِيٍّ.
 - ٣- وَدُخُولُهُ مَنْزِلَهُ وَإِنْ لِعَائِطٍ.
 - ٤- وَاشْتِغَالُهُ بِعِلْمٍ.
 - ٥- وَكِتَابَتُهُ وَإِنْ مُضْحَفًا إِنْ كَثُرَ.
 - ٦- وَفِعْلُ غَيْرِ ذِكْرِ وَصَلَاةٍ وَتِلَاوَةٍ.
 - ٧- كَعِبَادَةٍ.
 - ٨- وَجَنَازَةٍ وَلَوْ لَا صَقَّتْ.
 - ٩- وَصُعُودُهُ لِتَأْذِينَ بِمَنَارٍ أَوْ سَطْحٍ.
 - ١٠- وَتَرْتِبُهُ لِلْإِمَامَةِ^(١).
 - ١١- وَإِخْرَاجُهُ لِحُكُومَةٍ إِنْ لَمْ يَلِدْ بِهِ.
- ما يجوز للمعتكف ■ وَجَارَ:

- ١- إِقْرَاءُ قُرْآنٍ.
 - ٢- وَسَلَامُهُ عَلَى مَنْ يَقْرِيهِ.
 - ٣- وَتَطْيِئُهُ.
 - ٤- وَأَنْ يَنْكِحَ وَيُنْكِحَ بِمَجْلِسِهِ.
 - ٥- وَأَخْذُهُ إِذَا خَرَجَ لِكَغْسَلِ جُمُعَةٍ ظُفْرًا أَوْ شَارِبًا.
 - ٦- وَانْتِظَارُ غَسْلِ ثَوْبِهِ أَوْ تَجْفِيفِهِ.
- * نصف ■ وَنَدَبَ:

- ١- إِعْدَادُ ثَوْبٍ^(٢).
- ٢- وَمُكْنَتُهُ لَيْلَةَ الْعِيدِ.
- ٣- وَدُخُولُهُ قَبْلَ الْغُرُوبِ، وَصَحَّ إِنْ دَخَلَ قَبْلَ الْفَجْرِ.

* نصف ■
ما يندب للمعتكف

(١) المذهب أن ترتبه للإمامة مستحب، فصوابه: (للإمامة) ولا مفهوم للترتب في الإقامة، فلو أقام مرة واحدة كره له (م).
(٢) في (أ): ثوبه.

- ٤- وَاعْتِكَافُ عَشْرَةٍ.
- ٥- وَبِأَخْرِ الْمَسْجِدِ^(١).
- ٦- وَبِرَمَضَانَ.
- ٧- وَبِالْعَشْرِ الْآخِرِ لِلَّيْلَةِ الْقَدْرِ الْغَالِيَةِ بِهِ.
- وَفِي كَوْنِهَا بِالْعَامِ أَوْ بِرَمَضَانَ خِلَافٌ.
- وَانْتَقَلْتُ.
- وَالْمُرَادُ بِكَسَابِعِهِ مَا بَقِيَ.
- وَبَنَى بِزَوَالٍ:

- إغْمَاءٍ.
- أَوْ جُنُونٍ
- كَانَ مُنْعَ مِنَ الصَّوْمِ:
- لِمَرَضٍ.
- أَوْ حَيْضٍ.
- أَوْ عِيْدٍ.
- وَخَرَجَ وَعَلَيْهِ حُرْمَتُهُ.
- وَإِنْ أَخَّرَهُ بَطَلَ، إِلَّا لَيْلَةَ الْعِيدِ وَيَوْمَهُ.
- وَإِنْ اشْتَرَطَ سُقُوطَ الْقَضَاءِ لَمْ يُفْذَهُ.



(١) في (أ): وتأخر بالمسجد.

(بَابُ)

* قف

○ فَرَضَ الْحَجَّ وَسُنَّتِ^(١) الْعُمْرَةَ مَرَّةً.حكم
الحج والعمرة○ وَفِي فَوْرِيَّتِهِ وَتَرَاجِيهِ^(٢) لِيَخُوفِ الْفَوَاتِ: خِلَافٌ.

■ وَصَحَّحْتُهُمَا بِالْإِسْلَامِ، فَيُحْرِمُ:

١- وَلِيِّ عَن:

شروط صحة
الحج والعمرة

● رَضِيع.

- وَجُرَدَ قُرْبَ الْحَرَمِ.

● وَمُطَبَّقٍ، لَا مُغْمَى [عَلَيْهِ]^(٣).

٢- وَالْمُمَيِّزُ بِإِذْنِهِ، وَإِلَّا فَلَهُ تَحْلِيلُهُ.

- وَلَا قَضَاءً، بِخِلَافِ الْعَبْدِ.

- وَأَمْرُهُ مَقْدُورُهُ وَإِلَّا نَابَ عَنْهُ إِنْ قَبِلَهَا، كَطَوَافٍ لَا كَتَلَبِيَّةٍ وَرُكُوعٍ^(٤).

- وَأَخْضَرَهُمُ الْمَوَاقِفَ.

- وَزِيَادَةُ التَّفَقُّعِ عَلَيْهِ إِنْ خِيفَ ضَيْعَةً، وَإِلَّا فَوَلِيَّتُهُ:

● كَجَزَاءٍ صَنِيدٍ.

● وَفِدْيَةٍ بِلَا ضَرُورَةٍ.

■ وَشَرْطُ وُجُوبِهِ كَوُقُوعِهِ فَرَضًا:

شروط
وجوب الحج

١- حُرِّيَّةٌ.

(١) في (أ) و(م): (وُسُنَّةُ الْعُمْرَةِ)، وفي (ز): (وُسُنَّةُ الْعُمْرَةِ)، وضبط في بعض الشُّرُوح: (وُسُنَّةُ الْعُمْرَةِ) وفي بعضها (وُسُنَّةُ الْعُمْرَةِ).

(٢) في الأصل: وتأخيرهُ، والمثبت من (أ) و(ز) و(س) و(م) والشُّرُوح.

(٣) سقطت من (أ) و(ز).

(٤) لو قال المصنِّف: (وإلا ناب عنه إن قبلها كرمي، وإن أمكن فعله به فعله به كطواف وسعي ووقوف، وإلا بأن لم يقبل النيابة سقط كتلبية وركوع) لكان أولى وأحسن (م).

٢- وَتَكْلِيفُ وَقْتِ إِحْرَامِهِ .

٣- بِلَا نِيَّةٍ نَقْلٍ .

■ وَوَجَبَ بِاسْتِطَاعَةٍ بِإِمْكَانِ الْوُضُوءِ :

● بِلَا مَشَقَّةٍ عَظُمَتْ .

● وَأَمْنٍ عَلَى نَفْسٍ وَمَالٍ إِلَّا لِأَخْذِ ظَالِمٍ مَا قَلَّ .

○ لَا يَنْكُثُ عَلَى الْأُظْهَرِ .

● وَلَوْ بِلَا زَادٍ وَرَاحِلَةٍ .

- لِذِي صَنْعَةٍ تَقُومُ بِهِ .

- وَقَدَرَ عَلَى الْمَشْيِ ، كَأَعْمَى بِقَائِدٍ .

وَالْأَعْتَبَرَ الْمَعْجُوزَ عَنْهُ مِنْهُمَا .

● وَإِنْ بَشَمَ وَلَدَ زَنَا .

● أَوْ مَا يُبَاعُ عَلَى الْمُفْلَسِ .

● أَوْ بِافْتِقَارِهِ .

● أَوْ تَرَكَ وَلَدَهُ لِلصَّدَقَةِ إِنْ لَمْ يَخْشَ هَلَاكًا .

لَا :

● بِدَيْنٍ .

● أَوْ عَطِيَّةٍ .

● أَوْ سُؤَالٍ مُطْلَقًا .

■ وَاعْتَبَرَ مَا يُرَدُّ^(١) بِهِ إِنْ خَشِيَ ضَيَاعًا .

■ وَالْبَحْرُ كَالْبَرِّ إِلَّا أَنْ يَغْلِبَ عَطْبُهُ ، أَوْ يُضَيِّعَ رُكْنَ صَلَاةٍ لِكَمِيدٍ .

■ وَالْمَرْأَةُ كَالرَّجُلِ ، إِلَّا :

١- فِي بَعِيدٍ مَشْيٍ .

* نصف

الحج
بدين أو عطية

مسائل تختلف فيها
المرأة عن الرجل
في الحج

(١) في (أ) : يريد .

٢- وَرُكُوبِ بَحْرٍ إِلَّا أَنْ تُخَصَّ بِمَكَانٍ.

٣- وَزِيَادَةِ مَحْرَمٍ.

٤- أَوْ زَوْجٍ.

٥- كَرُفَقَةٍ أَمِنَتْ بِفَرَضٍ.

○ وَفِي الْاِكْتِفَاءِ^(١) بِنِسَاءٍ أَوْ رِجَالٍ، أَوْ بِالْمَجْمُوعِ: تَرَدُّدٌ.

■ وَصَحَّ بِالْحَرَامِ وَعَصَى.

وَفُضِّلَ:

● حَجَّ عَلَى غَرْوٍ، إِلَّا لِحَوْفٍ.

● وَرُكُوبٍ.

● وَمُقْتَبٍ^(٢).

● وَتَطَوُّعٌ وَلِيَّهِ عَنْهُ بِغَيْرِهِ كَصَدَقَةٍ وَدُعَاءٍ.

● وَإِجَارَةٌ ضَمَانٍ عَلَى بَلَاغٍ.

- فَالْمَضْمُونَةُ كَغَيْرِهِ.

- وَتَعَيَّنَتْ فِي الْإِطْلَاقِ كَمِيقَاتِ الْمَيِّتِ.

- وَلَهُ بِالْحِسَابِ إِنْ مَاتَ وَلَوْ بِمَكَّةَ، أَوْ صُدَّ وَالْبَقَاءُ لِقَابِلٍ، وَاسْتَوْجَرَ مِنَ الْإِنْتِهَاءِ.

- وَلَا يَجُوزُ اشْتِرَاطُ: كَهْذِي تَمَتُّعٍ عَلَيْهِ.

- وَصَحَّ:

● إِنْ لَمْ يُعَيَّنِ الْعَامَ، وَتَعَيَّنَ الْأَوَّلُ.

● وَعَلَى عَامٍ مُطْلَقٍ.

(١) فِي الْأَصْلِ: اكْتِفَاءً، وَالْمَثْبُوتُ مِنْ (أ) وَ(ز) وَ(س) وَ(م) وَالشَّرُوحِ.

(٢) الْمُقْتَبُ: بِالتَّشْدِيدِ وَالتَّخْفِيفِ: هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَهُ قَتَبٌ، وَالْقَتَبُ: رَحْلٌ صَغِيرٌ عَلَى قَدْرِ السَّنَامِ، وَمَعْنَى الْكَلَامِ: أَيِ وَفُضِّلَ رُكُوبٌ عَلَى مُقْتَبٍ، عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ. انْظُرْ: مُوَاهِبُ الْجَلِيلِ (٢/٥٤٣).

* قف

أفضلية بعض
المسائل التي
تعلق بالحج

● وَعَلَى الْجَعَالَةِ.

* نصف

- وَحَجَّ عَلَى مَا فِهِمْ.
- وَجَنَى إِنْ وَفَى دَيْنَهُ وَمَشَى.
- وَالْبَلَاغُ: إِعْطَاءُ مَا يُنْفَقُهُ بَدْءًا وَعَوْدًا بِالْعُرْفِ.
- وَفِي هَذِي وَفْدِيَةِ لَمْ^(١) يَتَعَمَّدَ مُوجِبَهُمَا.
- وَرُجِعَ عَلَيْهِ بِالسَّرَفِ.
- وَاسْتَمَرَ إِنْ فَرَّغَ أَوْ أَخْرَمَ وَمَرِضَ.
- وَإِنْ ضَاعَتْ قَبْلَهُ رَجَعَ، وَإِلَّا فَتَفَقَّهْتُ^(٢) عَلَى آجِرِهِ إِلَّا أَنْ يُوصِيَ بِالْبَلَاغِ، فَفِي بَقِيَّةِ ثُلُثِهِ وَلَوْ قُسِمَ.
- وَأَجْزَأُ إِنْ:

- ١- قُدِّمَ عَلَى عَامِ الشَّرْطِ.
 - ٢- أَوْ تَرَكَ الزِّيَارَةَ، وَرَجَعَ بِقِسْطِهَا.
 - ٣- أَوْ خَالَفَ إِفْرَادًا لِغَيْرِهِ وَإِنْ لَمْ يَشْتَرِطْهُ الْمَيِّتُ.
- وَإِلَّا [فَلَا]^(٣):

● كَتَمْتُعٍ^(٤) بِقِرَانٍ أَوْ عَكْسِهِ.

● أَوْ هُمَا بِإِفْرَادٍ.

● أَوْ مِيقَاتًا شَرْطَ.

* قف

- وَفُسِّخَتْ إِنْ عُيِّنَ الْعَامُ، وَعُذِمَ^(٥)، كَغَيْرِهِ إِنْ قَرَنَ^(٦)، أَوْ صَرَفَهُ لِنَفْسِهِ.
- وَأَعَادَ إِنْ تَمَّتْ.

(١) فِي الْأَصْلِ: إِنْ لَمْ، وَالْمَثْبُتُ مِنْ (أ) وَ(ز) وَ(س) وَ(م) وَالشُّرُوح.

(٢) فِي (أ): فَتَفَقَّهَ.

(٣) سَقَطَتْ مِنَ الْأَصْلِ، وَالْمَثْبُتُ مِنْ (أ) وَ(ز) وَ(س) وَ(م) وَالشُّرُوح.

(٤) فِي الْأَصْلِ: بِكَتَمْتُعٍ، وَالْمَثْبُتُ مِنْ (أ) وَ(ز) وَ(س) وَ(م) وَالشُّرُوح.

(٥) فِي (م): أَوْ.

(٦) فِي (أ) وَ(ز) وَ(م): وَقَرَنَ، وَفِي (س): أَوْ قَرَنَ.

○ وَهَلْ يُنْفَسَخُ^(١) إِنْ اعْتَمَرَ لِنَفْسِهِ فِي الْمُعَيَّنِ، أَوْ إِلَّا أَنْ يَرْجِعَ

لِلْمِيقَاتِ، فَيُحْرِمَ عَنِ الْمَيْتِ فَيُجْزِئُهُ؟ تَأْوِيلَانِ.

■ وَمُنِعَ اسْتِنَابُهُ صَحِيحٌ فِي فَرْضٍ، وَإِلَّا كُرِهَ:

● كَبَدُهُ مُسْتَطِيعٌ بِهِ عَنْ غَيْرِهِ.

● وَإِجَارَةُ^(٢) نَفْسِهِ.

■ وَنَقَذَتِ الْوَصِيَّةُ بِهِ مِنَ الثُّلُثِ.

- وَحُجَّ عَنْهُ حَجَجٌ إِنْ وَسِعَ وَقَالَ: «يَحُجُّ بِهِ»، لَا «مِنْهُ»، وَإِلَّا فَمِيرَاثٌ:

● كَوُجُودِهِ بِأَقَلِّ.

● أَوْ تَطَوُّعٍ غَيْرٍ.

○ وَهَلْ إِلَّا أَنْ يَقُولَ: «يَحُجُّ عَنِّي بِكَذَا» فَحَجَجٌ؟ تَأْوِيلَانِ.

■ وَدَفَعَ الْمُسَمَّى وَإِنْ زَادَ عَلَى أُجْرَتِهِ لِمُعَيَّنٍ لَا يَرِثُ فَهَمَّ إِعْطَاؤُهُ لَهُ.

■ وَإِنْ عَيَّنَ غَيْرَ وَارِثٍ وَلَمْ يُسَمِّ زَيْدًا - إِنْ لَمْ يَرْضَ بِأُجْرَةِ مِثْلِهِ - ثُلُثُهَا، ثُمَّ تَرَبَّصَ.

- ثُمَّ أُوجِرَ لِلضَّرُورَةِ^(٣) فَقَطَّ غَيْرُ عَبْدٍ وَصَبِيٍّ، وَإِنْ امْرَأَةً.

■ وَلَمْ يَضْمَنْ وَصِيٌّ^(٤) دَفَعَ^(٥) لَهُمَا مُجْتَهِدًا.

■ وَإِنْ لَمْ يُوْجَدْ بِمَا سَمَّى مِنْ مَكَانِهِ حُجٌّ مِنَ الْمُمَكِنِ، وَلَوْ سَمَّاهُ، إِلَّا أَنْ يَمْنَعَ فَمِيرَاثٌ.

- وَلَزِمَهُ الْحَجُّ بِنَفْسِهِ لَا الْإِشْهَادَ، إِلَّا أَنْ يُعْرِفَ.

- وَقَامَ وَارِثُهُ مَقَامَهُ فَيَمْنُ يَأْخُذُهُ فِي ذِمَّةٍ^(٦).

(١) فِي (أ) وَ(ز) وَ(س) وَ(م): تَنْفَسَخُ، وَفِي بَعْضِ الشُّرُوحِ: تَنْفَسَخُ.

(٢) فِي (أ): إِجَازَةٌ.

(٣) فِي (أ): لِلضَّرُورَةِ.

(٤) فِي (أ) وَ(ز): صَبِيٍّ.

(٥) فِي (س): دَفَعَهَا.

(٦) كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَفِي (أ) وَ(ز) وَ(س) وَ(م): حَجَّةٌ، وَضَبَطَتْ فِي بَعْضِ الشُّرُوحِ: حَجُّو.

■ وَلَا يَسْقُطُ فَرَضُ مَنْ حُجَّ عَنْهُ وَلَهُ أَجْرُ التَّفَقُّعِ وَالِدُّعَاءِ.
وَرُكْنُهُمَا:

* نصف

الركن الأول الإحرام
المبقات الزماني

-الإحرام: وَوَقْتُهُ لِلْحَجِّ شَوَّالٌ لِآخِرِ الْحِجَّةِ^(١).

- وَكُرَّةَ قَبْلَهُ، كَمَكَانِهِ.

○ وَفِي رَابِعِ تَرْدُدٍ، وَصَحَّ.

■ وَلِلْعُمْرَةِ أَبَدًا إِلَّا لِمُحْرِمٍ بِحَجٍّ لِيَتَحَلَّلِيهِ^(٢).

■ وَكُرَّةَ بَعْدَهُمَا وَقَبْلَ غُرُوبِ الرَّابِعِ.

■ وَمَكَانُهُ لَهُ لِلْمُقِيمِ مَكَّةَ.

المبقات المكاني

- وَتُدَبَّ الْمَسْجِدُ كَخُرُوجِ ذِي النَّفْسِ^(٣) لِمِيقَاتِهِ.

- وَلَهَا وَلِلْقِرَانِ: الْحِلُّ.

- وَالْحِجْرَانَةُ أَوْلَى ثُمَّ التَّنْعِيمُ.

- وَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ أَعَادَ طَوَافَهُ وَسَعْيَهُ بَعْدَهُ، وَأَهْدَى إِنْ حَلَقَ.

وَالْأُفْلَهُمَا:

١- ذُو الْحُلَيْفَةِ.

٢- وَالْجُحْفَةُ.

٣- وَيَلْمَلَمُ.

٤- وَقَرْنٌ.

٥- وَذَاتُ عِرْقٍ.

(١) في (أ) و(ز): ذِي الْحِجَّةِ.

(٢) في (س): لِيَتَحَلَّلَهُ، وفي بعض الشروح: فليتحلله.

(٣) في بعض الشروح: ذِي النَّفْسِ، والصواب المثبت، والمراد بصاحب النفس: من اتسع له الوقت من أهل الآفاق إذا كان بمكة وأراد الإحرام بالحج. انظر: تحبير المختصر (١٦٦/٢)، وشرح مختصر خليل للخرشي (٣٠١/٢).

* قف

معاذة الميقات

٦- وَمَسَاكِينُ^(١) دُونَهَا.

٧- وَحَيْثُ حَادَى وَاحِدًا.

٨- أَوْ مَرَّ وَلَوْ بِبَحْرٍ.

٩- إِلَّا كَمَضْرِيٍّ يَمُرُّ بِالْحُلَيْفَةِ فَهُوَ أَوْلَى. وَإِنْ لَحِضَ رُجِي رَفْعُهُ:

● كَإِحْرَامِهِ أَوَّلَهُ.

● وَإِزَالَةِ شَعْبِهِ.

● وَتَرْكِ اللَّفْظِ بِهِ.

وَالْمَارُّ بِهِ إِنْ لَمْ يُرِدْ مَكَّةَ أَوْ كَعَبَدَ فَلَا إِحْرَامَ عَلَيْهِ وَلَا دَمَ وَإِنْ أَحْرَمَ.

■ المرور بالميقات
لغير الحاج

○ إِلَّا الصَّرُورَةَ الْمُسْتَطِيعَ فِتْأَوِيلَانِ.

- وَمُرِيدُهَا إِنْ تَرَدَّدَ أَوْ عَادَلَهَا لِأَمْرِ فَكَذَلِكَ.

مرید مكة

- وَإِلَّا وَجَبَ الْإِحْرَامُ وَأَسَاءَ تَارِكُهُ، وَلَا دَمَ إِنْ لَمْ يَقْصِدْ نُسْكًَا، وَإِلَّا رَجَعَ وَإِنْ شَارَفَهَا، وَلَا دَمَ وَلَوْ^(٢) عَلِمَ، مَا لَمْ يَخَفْ فَوْتًا فَالْدَّمُ.

- كَرَّاجِعَ بَعْدَ إِحْرَامِهِ، وَلَوْ أَفْسَدَ لَا قَاتَ.

* نصف

وَإِنَّمَا يَنْعَقِدُ بِالنِّيَّةِ:

■ انعقاد الإحرام

● وَإِنْ خَالَفَهَا لَفْظُهُ، وَلَا دَمَ.

● وَإِنْ بِجَمَاعٍ.

مَعَ قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ تَعَلَّقًا بِهِ.

- بَيْنَ أَوْ أَبْنَاهُمْ، وَصَرَفَهُ لِحَجٍّ^(٣)، وَالْقِيَاسُ لِقِرَانٍ.

- وَإِنْ نَسِيَ فَقِرَانًا، وَنَوَى الْحَجَّ وَبَرِئَ مِنْهُ فَقَطَّ، كَشَكِّهِ أَفْرَدَ أَوْ تَمَتَّعَ.

نسيان ما احرم به

■ وَلَعَا^(٤) عُمْرَةً عَلَيْهِ كَالثَّانِي فِي حَجَّتَيْنِ أَوْ عُمْرَتَيْنِ، وَرَفُضُهُ.

(١) في (أ) و(ز) و(م): ومسكن.

(٢) في (أ): وإن.

(٣) في (أ) و(ز): للحج.

(٤) في (أ): وألغى.

حكم الحج أفراداً
وقرآنًا ومنتماً

○ وفي كإحرام زيد نردد.

■ ونُذِبَ:

١- أفراد.

٢- ثم قرآن:

● بأن يُحْرِمَ بِهِمَا وَقَدَّمَهَا.

● أَوْ يُرْدِفُهُ بِطَوَافِهَا إِنْ صَحَّتْ، [وَكَمَّلَهُ^(١)] وَلَا يَسْعَى^(٢).

- وَتَنْدَرُجُ^(٣)، وَكُرَّةَ قَبْلَ الرُّكُوعِ، لَا بَعْدَهُ.

* قف

■ وَصَحَّ بَعْدَ سَعْيٍ.

- وَحَرَّمَ الْحَلْقَ، وَأَهْدَى لِتَأْخِرِهِ^(٤) وَلَوْ فَعَلَهُ.

٣- ثُمَّ تَمَتَّعَ بِأَنْ يَحُجَّ بَعْدَهَا وَإِنْ بِقِرَانٍ.

■ وَشَرُطُ دَمِهِمَا:

شروط الدم
في التمتع والقرآن

١- عَدَمُ إِقَامَةٍ^(٥) بِمَكَّةَ أَوْ ذِي طُوًى وَقَتَ فِعْلِهِمَا، وَإِنْ بَانْتِطَاعٍ بِهَا أَوْ خَرَجَ
لِحَاجَةٍ، لَا:

● انْقَطَعَ بِغَيْرِهَا.

● أَوْ قَدِمَ بِهَا يَتَوَيَّ الإِقَامَةَ.

وَنُذِبَ لِذِي أَهْلَيْنِ.

○ وَهَلْ إِلَّا أَنْ يُقِيمَ بِأَحَدِهِمَا أَكْثَرَ فَيُعْتَبَرُ تَأْوِيلَانِ.

٢- وَحَجٌّ مِنْ عَامِهِ.

■ وَلِلْمُتَمَتِّعِ:

شروط الدم
في التمتع

(١) سقطت من الأصل، والمثبت من (أ) و(ز) و(س) و(م) والشروح.

(٢) في (ز) و(م): ولا يسع.

(٣) في (أ): ومندرج.

(٤) في (أ): والهدي فتأخره.

(٥) في (ز): إقامته.

● عَدَمُ عَوْدِهِ ^(١) لِيَلِدِهِ أَوْ مِثْلِهِ وَلَوْ بِالْحِجَازِ لَا بِأَقْلٍ.

● وَفِعْلُ بَعْضِ رُكْنِهَا فِي وَقْتِهِ.

○ وَفِي شَرْطِ كَوْنِهِمَا عَنْ وَاحِدٍ: تَرَدُّدٌ.

وَدَمُ التَّمَتُّعِ يَجِبُ بِإِحْرَامِ الْحَجِّ، وَأَجْزَأُ قَبْلَهُ.

- ثُمَّ الطَّوَافُ لَهُمَا:

١- سَبْعًا.

٢- بِالطُّهْرَيْنِ.

٣- وَالسَّتْرِ، وَبَطْلُ بِحَدِّثٍ بِنَاءً.

٤- وَجَعْلُ الْبَيْتِ عَنْ يَسَارِهِ.

٥- وَخُرُوجُ كُلِّ الْبَدَنِ عَنِ الشَّاذِرَوَانِ ^(٢)، وَسِتَّةَ أَذْرُعٍ مِنَ الْحِجْرِ.

- وَنَصَبُ الْمُقْبِلِ قَامَتَهُ.

٦- دَاخِلَ الْمَسْجِدِ.

٧- وَوِلَاءٍ، وَابْتَدَأَ إِنْ:

● قَطَعَ لِحِجَازَةً أَوْ نَفَقَةً.

● أَوْ نَسِيَ بَعْضَهُ إِنْ فَرَّغَ سَعْيَهُ.

- وَقَطْعُهُ لِلْفَرِيضَةِ، وَنُدْبَ كَمَالِ الشُّوْطِ.

وَبَنَى:

١- إِنْ رَعَفَ.

٢- أَوْ عَلِمَ بِنَجْسٍ، وَأَعَادَ رُكْعَتَيْهِ بِالْقُرْبِ.

٣- وَعَلَى الْأَقْلِ إِنْ شَكَّ.

■ وَجَارَ بِسَقَائِفَ لِرَحْمَةٍ، وَإِلَّا أَعَادَ.

- وَلَمْ يَرْجِعْ لَهُ، وَلَا دَمَ.

* نصف

الركن الثاني
الطواف

شروط الطواف

■ البناء في الطواف

* قف

(١) في (أ): عود.

(٢) الشاذروان: من جدار الكعبة ترك من عرض الأساس خارجا. انظر: مصباح المنير (٣٠٧/١).

طواف القدوم

- وَوَجَبَ كَالسَّعْيِ قَبْلَ عَرَفَةَ:

● إِنَّ أَحْرَمَ مِنَ الْحِلِّ.

● وَلَمْ يُرَاهَقْ.

● وَلَمْ يُرْدِفْ بِحَرَمٍ.

وَالَا سَعَى بَعْدَ الْإِفَاضَةِ، وَإِلَّا قَدَّمَ إِنْ قَدَّمَ وَلَمْ يُعِدْ.

الركن الثالث
النعمي

- ثُمَّ السَّعْيُ سَبْعًا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، مِنْهُ الْبَدْءُ مَرَّةً وَالْعَوْدُ أُخْرَى.

- وَصِحَّتُهُ بِتَقْدَمِ طَوَافٍ، وَنَوَى فَرَضِيَّتَهُ وَإِلَّا قَدَّمَ.

- وَرَجَعَ إِنْ لَمْ يَصِحَّ طَوَافُ عُمْرَةٍ حَرَامًا^(١) وَافْتَدَى لِحَلْقِهِ.

- وَإِنْ أَحْرَمَ بَعْدَ سَعْيِهِ بِحَجٍّ، فَقَارِنْ.

كَطَوَافِ الْقُدُومِ إِنْ سَعَى بَعْدَهُ وَاقْتَصَرَ، وَالْإِفَاضَةُ إِلَّا أَنْ يَتَطَوَّعَ بَعْدَهُ،

وَلَا دَمَ حِلًّا إِلَّا:

● مِنْ نِسَاءٍ.

● وَصَيْدٍ.

■ وَكُرْهَ الطَّيْبِ.

* نصف

- وَاعْتَمَرَ وَالْأَكْثَرُ إِنْ وَطِئَ.

الركن الرابع
الوقوف بعرفة

- وَلِلْحَجِّ حُضُورُ جُزْءِ عَرَفَةَ سَاعَةً لَيْلَةَ النَّحْرِ.

● وَلَوْ مَرَّ إِنْ نَوَاهُ.

● أَوْ بِإِغْمَاءٍ قَبْلَ الزَّوَالِ.

● أَوْ أَخْطَأَ الْجَمُّ بِعَاشِرٍ فَقَطَّ.

لَا الْجَاهِلُ: كَبْظِنِ عُرْنَةٍ، وَأَجْزَأُ بِمَسْجِدِهَا بِكُرْهِ.

- وَصَلَّى وَلَوْ فَاتَ.

- وَالسُّنَّةُ:

(١) كذا في الأصل، وفي (أ) و(ز) و(س) و(م) وبعض الشروح: حُرْمًا، وضبطت في بعضها:

حُرْمًا، وفي بعضها كذلك: (محرمًا).

سنن الإحرام

- ١- غُسْلُ مُتَّصِلٍ، وَلَا دَمَ.
- وَنُدْبَ بِالْمَدِينَةِ لِلْحُلَيْفِيِّ.
- وَلِدُخُولِ غَيْرِ حَائِضٍ مَكَّةَ بِطَوَى.
- وَلِلْوُقُوفِ.
- ٢- وَلُبْسُ إِزَارٍ وَرِدَاءٍ وَنَعْلَيْنِ.
- ٣- وَتَقْلِيدُ هَذِي ثُمَّ إِشْعَارُهُ.
- ٤- ثُمَّ رَكْعَتَانِ وَالْفَرَضُ مُجْزٍ.
- يُحْرِمُ الرَّاَكِبُ ^(١) إِذَا اسْتَوَى وَالْمَاشِي إِذَا مَشَى.
- ٥- وَتَلْيِئَةٍ.

* قف

- [وَجُدَّدَتْ] ^(٢) لِتَغْيِيرِ حَالٍ، وَخَلْفَ صَلَاةٍ.
- وَهَلْ لِمَكَّةَ أَوْ لِلطَّوَافِ؟ خِلَافٌ.
- وَإِنْ تُرَكَّتْ ^(٣) أَوَّلُهُ فَدَمٌ إِنْ طَالَ.
- وَتَوَسَّطَ فِي عُلُوِّ صَوْتِهِ وَفِيهَا ^(٤).
- وَعَاوَدَهَا ^(٥) بَعْدَ سَعْيٍ، وَإِنْ بِالْمَسْجِدِ لِرَوَاحٍ مُصَلَّى عَرَفَةَ.
- وَمُحْرِمٌ مَكَّةَ يُلَبِّي بِالْمَسْجِدِ.
- وَمُعْتَمِرُ الْمِيقَاتِ وَفَائِتِ الْحَجِّ لِلْحَرَمِ وَمِنَ الْجِعْرَانَةِ وَالتَّنْعِيمِ لِلْيَبُوتِ.
- وَلِلطَّوَافِ:

سنن الطواف

- ١- الْمَشْيُ، وَإِلَّا فَدَمٌ لِقَادِرٍ لَمْ يُعِدَّهُ.

(١) سقطت من (أ).

(٢) سقطت من الأصل، والمثبت من: (أ) و(ز) و(س) و(م) والشروح.

(٣) في (أ): ترك.

(٤) أي: وندب توسط في علو صوته، وتوسط في التلبية فلا يكثر جدًا حتى يلحقه الضجر، ولا يقلل حتى تفوته الشعيرة، فكل واحد من هذين مستحب لا سنة خلافا للتثاني فيهما.

انظر: شرح الزرقاني (٢/٤٨١)، والشرح الكبير (٢/٤٠).

(٥) في (ز): ودعى.

٢- وَتَقْبِيلُ حَجَرِ بَيْمِ أَوَّلُهُ.

○ وَفِي الصَّوْتِ قَوْلَانِ.

- وَلِلزَّحْمَةِ يُمَسُّ^(١) بِيَدٍ، ثُمَّ عُودٌ وَوُضْعًا عَلَى فِيهِ ثُمَّ كَبَّرَ.

٣- وَالِدُّعَاءُ بِلَا حَدٍّ.

٤- وَرَمَلُ رَجُلٍ فِي الثَّلَاثَةِ الْأَوَّلِ، وَلَوْ مَرِيضًا وَصَبِيًّا حُمِلًا.

- وَلِلزَّحْمَةِ الطَّاقَةُ.

■ وَلِلسَّغْيِ:

١- تَقْبِيلُ الْحَجَرِ.

٢- وَرُقِيَّتُهُ عَلَيْهِمَا، كَأَمْرًا^(٢) إِنْ خَلَا.

٣- وَإِسْرَاعٌ بَيْنَ الْأَخْضَرَيْنِ فَوْقَ الرَّمْلِ.

٤- وَدُّعَاءٌ.

○ وَفِي سُنَّةِ رَكَعَتَيْنِ لِلطَّوَافِ^(٣) وَوُجُوبُهُمَا: تَرَدُّدٌ.

■ وَنُدْبَا:

١- كَالْإِحْرَامِ بِالْكَافِرُونَ وَالْإِخْلَاصِ.

٢- وَبِالْمَقَامِ.

٣- وَدُّعَاءٌ بِالْمُلْتَزِمِ.

٤- وَاسْتِلَامُ الْحَجَرِ وَالْيَمَانِيِّ بَعْدَ الْأَوَّلِ.

٥- وَاقْتِصَارٌ عَلَى تَلْبِيَةِ الرَّسُولِ ﷺ.

٦- وَدُخُولُ:

● مَكَّةَ نَهَارًا.

● وَالْبَيْتِ.

(١) فِي (أ): مَسَّ، وَفِي بَعْضِ الشُّرُوحِ: لَمَسَ.

(٢) فِي (م): كَمْرًا.

(٣) فِي بَعْضِ الشُّرُوحِ: رَكَعَتِي الطَّوَافِ.

* نصف

سَقْنِ السَّعْيِ

مَنْدُوبَاتُ الْإِحْرَامِ

- وَمِنْ كَدَاءٍ: لِمَدَنِيٍّ.
- وَالْمَسْجِدِ مِنْ بَابِ بَنِي شَيْبَةَ.
- ٧- وَخُرُوجُهُ مِنْ كُدَى.
- ٨- وَرُكُوعُهُ لِلطَّوَافِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ قَبْلَ تَنَقُّلِهِ.
- ٩- وَبِالْمَسْجِدِ.
- ١٠- وَرَمَلُ مُحْرِمٍ مِنْ كَالْتَنَعِيمِ، أَوْ بِالْإِفَاضَةِ لِمُرَاهِقٍ، لَا تَطْوِيعٍ وَوَدَاعٍ.
- ١١- وَكَثْرَةُ شُرْبِ مَاءٍ زَمَزَمَ.
- ١٢- وَنَقْلُهُ.
- ١٣- وَ^(١)لِلسَّعْيِ شُرُوطُ الصَّلَاةِ.
- ١٤- وَخُطْبَتُهُ بَعْدَ ظَهْرِ السَّابِعِ بِمَكَّةَ وَاحِدَةً، يُخْبِرُ بِالْمَنَاسِكِ.
- ١٥- وَخُرُوجُهُ لِمَنَى قَدَرًا مَا يُدْرِكُ بِهَا الظُّهْرَ، وَبَيَّاتُهُ بِهَا.
- ١٦- وَسَيْرُهُ لِعِرْفَةَ بَعْدَ الطُّلُوعِ.
- ١٧- وَنُزُولُهُ بِنَمْرَةٍ.
- ١٨- وَخُطْبَتَانِ بَعْدَ الزَّوَالِ، ثُمَّ أُذُنٌ.
- وَجَمَعَ بَيْنَ الظُّهْرَيْنِ إِثْرَ الزَّوَالِ.
- ١٩- وَدُعَاءٌ وَتَضَرُّعٌ لِلْغُرُوبِ.
- ٢٠- وَوُقُوفُهُ بِوُضُوءٍ.
- ٢١- وَرُكُوبُهُ بِهِ.
- ٢٢- ثُمَّ قِيَامٌ إِلَّا لِتَعَبٍ.
- ٢٣- وَصَلَاتُهُ بِمُزْدَلِفَةَ الْعِشَاءَيْنِ.
- ٢٤- وَبَيَّاتُهُ بِهَا، وَإِنْ لَمْ يَنْزِلْ فَالِدَّمُ.

(١) ندب، وفي الذخيرة سنن، بل مقتضى كلام الحطاب أن من هنا إلى قوله: (ودعاء وتضرع للمغرب) كله سنن (م).

- وَجَمَعَ وَقَصَرَ، إِلَّا أَهْلَهَا^(١): كَمِنَى وَعَرَفَةَ.
- وَإِنْ عَجَزَ فَبَعْدَ الشَّفَقِ إِنْ نَفَرَ مَعَ الْإِمَامِ، وَإِلَّا فَكُلُّ لَوْفَتِهِ.
- وَإِنْ قُدِّمَتْ عَلَيْهِ أَعَادَهُمَا.
- ٢٥- وَارْتَحَالُهُ بَعْدَ الصُّبْحِ مُغْلَسًا.
- ٢٦- وَوُقُوفُهُ بِالْمَشْعَرِ، يُكَبِّرُ وَيَدْعُو لِلْإِسْفَارِ.
- ٢٧- وَاسْتِقْبَالُهُ بِهِ.
- وَلَا وَقُوفَ بَعْدَهُ وَلَا قَبْلَ الصُّبْحِ.
- ٢٨- وَإِسْرَاعُ بَيْطُنٍ مُحْسَرٍ.
- ٢٩- وَرَمِيَةُ الْعَقَبَةِ حِينَ وُصُولِهِ وَإِنْ رَاكِبًا.
- ٣٠- وَالْمَشْيُ فِي غَيْرِهَا.
- وَحَلَّ بِهَا غَيْرُ نِسَاءٍ وَصِيدٍ.
- وَكُرَّةَ الطَّيْبِ.
- ٣١- وَتَكْبِيرُهُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ.
- ٣٢- وَتَتَابُعُهَا.
- ٣٣- وَلَقْطُهَا.
- ٣٤- وَذَبْحُ قَبْلِ الزَّوَالِ.
- ٣٥- وَطَلْبُ بَدَنَتِهِ لَهُ لِيَحْلِقَ.
- ٣٦- ثُمَّ حَلَقَهُ وَلَوْ بِنُورَةٍ^(٢) [إِنْ]^(٣) عَمَّ رَأْسُهُ.
- وَالتَّقْصِيرُ مُجْزِئٌ وَهُوَ سُنَّةُ الْمَرْأَةِ: تَأْخُذُ قَدْرَ الْأَنْمَلَةِ، وَالرَّجُلُ مِنْ قُرْبِ أَصْلِهِ.

(١) في بعض الشُّرُوح: وجمع وقصر إلا لأهلها.

(٢) الاستحباب إنما يرجع إما إلى تقديم الحلق على التقصير، أو إلى إيقاع الحلق عقب الذبح، أما الحلق نفسه فإنه يجب. انظر: مواهب الجليل (٣/١٢٧).

(٣) سقطت من (ز).

٣٧- ثُمَّ يُفِيضُ، وَحَلَّ بِهِ مَا بَقِيَ إِنْ حَلَقَ.

- وَإِنْ وَطِئَ قَبْلَهُ: فَدَمٌ -بِخِلَافِ الصَّيْدِ-:

١- كِتَافُ خَيْرٍ:

● الْحَلْقُ لِيَلِدِهِ .

● أَوْ الْإِفَاضَةُ لِلْمُحَرَّمِ.

● وَرَمَى كُلَّ حَصَاةٍ أَوْ الْجَمِيعِ لِلَّيْلِ وَإِنْ:

- لِصَغِيرٍ لَا يُحْسِنُ الرَّمْيَ.

- أَوْ عَاجِزٍ: وَيَسْتَنْبِطُ فَيَتَحَرَّى وَقْتَ الرَّمْيِ وَكَبَّرَ^(١).

- وَأَعَادَ إِنْ صَحَّ قَبْلَ الْفَوَاتِ بِالْغُرُوبِ مِنَ الرَّابِعِ.

- وَقَضَاءُ كُلِّ إِلَيْهِ، وَاللَّيْلُ قَضَاءُ.

- وَحُمِلَ مُطِيقٌ وَرَمَى، وَلَا يَرْمِي فِي كَفٍّ غَيْرِهِ.

٢- وَتَقْدِيمُ الْحَلْقِ أَوْ الْإِفَاضَةِ عَلَى الرَّمْيِ لَا إِنْ خَالَفَ فِي غَيْرِ.

وَعَادَ لِلْمَمِيتِ بِمَنَى فَوْقَ الْعَقَبَةِ ثَلَاثًا.

- وَإِنْ تَرَكَ جُلَّ لَيْلَةٍ فَدَمٌ، أَوْ لَيْلَتَيْنِ إِنْ تَعَجَّلَ.

وَلَوْ بَاتَ بِمَكَّةَ أَوْ مَكِّيًّا قَبْلَ الْغُرُوبِ مِنَ الثَّانِي، فَيَسْقُطُ عَنْهُ رَمْيُ الثَّالِثِ.

وَرُخِّصَ:

١- لِرَاعٍ بَعْدَ الْعَقَبَةِ أَنْ يَنْصَرِفَ، وَيَأْتِيَ الثَّالِثَ فَيَرْمِي لِلْيَوْمَيْنِ.

٢- وَتَقْدِيمُ الضَّعْفَةِ فِي الرَّدِّ لِلْمُزْدَلِفَةِ.

٣- وَتَرْكُ التَّحْصِيبِ لِغَيْرِ مُقْتَدَى بِهِ.

- وَرَمَى كُلَّ يَوْمٍ الثَّلَاثِ، وَخَتَمَ بِالْعَقَبَةِ مِنَ الزَّوَالِ لِلْغُرُوبِ.

وَصِحَّتُهُ:

١- بِحَجَرٍ، كَحَصَى الْحَذَفِ.

٢- وَرَمَى:

(١) فِي بَعْضِ الشُّرُوحِ: وَيَكْبَرُ.

- وَإِنْ بُمُتَنَجَّسٍ عَلَى الْجَمْرَةِ.
- وَإِنْ أَصَابَتْ غَيْرَهَا إِنْ ذَهَبَتْ بِقُوَّةٍ.

لَا:

- دُونَهَا.
- وَإِنْ طَارَتْ [غَيْرُهَا] ^(١) لَهَا.

- وَلَا طِينٍ وَمَعْدِنٍ.

○ وَفِي إِجْزَاءٍ مَا وَقَفَ بِالْبِنَاءِ تَرَدُّدٌ.

٣- وَبِتَرْتِيهِنَّ ^(٢).

- وَأَعَادَ مَا حَضَرَ بَعْدَ الْمَنْسِيَةِ وَمَا بَعْدَهَا فِي يَوْمِهَا فَقَطَّ.

وَنُدِبَ:

١- تَتَابُعُهُ، فَإِنْ رَمَى بِخَمْسٍ خَمْسٍ، يَعْتَدُّ ^(٣) بِالْخَمْسِ الْأَوَّلِ.

- وَإِنْ لَمْ يَذَرْ مَوْضِعَ حَصَاةٍ اعْتَدَّ بِسِتٍّ مِنَ الْأُولَى.

- وَأَجْزَأُ عَنْهُ وَعَنْ صَبِيٍّ وَلَوْ حَصَاةً حَصَاةً.

٢- وَرَمَى الْعَقَبَةَ أَوَّلَ يَوْمِ طُلُوعِ الشَّمْسِ.

٣- وَإِلَّا إِثْرَ الزَّوَالِ قَبْلَ الظُّهْرِ.

٤- وَوُقُوفُهُ إِثْرَ الْأَوَّلَيْنِ قَدَرِ إِسْرَاعِ الْبَقَرَةِ.

٥- وَتَيَاسُرُهُ فِي الثَّانِيَةِ.

٦- وَتَحْصِيبُ الرَّاجِعِ لِيُصَلِّيَ أَرْبَعَ صَلَوَاتٍ.

٧- وَطَوَافُ الْوَدَاعِ إِنْ خَرَجَ لِكَالِ الْجُحْفَةِ، لَا كَالْتَّنَعِيمِ، وَإِنْ صَغِيرًا.

■ وَتَأْدَى بِالْإِفَاضَةِ وَالْعُمْرَةِ.

■ وَلَا يَرْجِعُ الْقَهْقَرَى.

(١) سقطت من (ز)، وفي (م): أَطَارَتْ غَيْرَهَا.

(٢) في (أ) و(م): وَبِتَرْتِيهِنَّ، وفي (ز): وَبِتَرْتِيهِنَّ.

(٣) في (أ) و(ز) و(م): اعْتَدَّ.

* نصف

■ وَبَطَلَ^(١) بِإِقَامَةِ بَعْضِ يَوْمٍ، لَا بِشُغْلٍ خَفٍّ.

- وَرَجَعَ لَهُ إِنْ لَمْ يَخَفْ فَوَاتَ أَصْحَابِهِ.

■ وَحُسِّنَ:

١- الْكَرِيُّ.

٢- وَالْوَلِيُّ.

لِحَيْضٍ أَوْ نَفَاسٍ قَدْرُهُ.

○ وَقَيَّدَ إِنْ أَمِنَ^(٢).

٣- وَالرُّفْقَةُ فِي كَيَوْمَيْنِ.

■ وَكُرِّهَ:

بعض المكروهات
المتعلقة بالرمي
وغیره

١- رَمَيْ بِمَرْمِيٍّ بِهِ.

٢- كَأَنَّ يُقَالُ لِلْإِفَاضَةِ: طَوَافُ الزِّيَارَةِ.

٣- أَوْ زُرْنَا قَبْرَهُ ﷺ.

٤- وَرُقِيَّ الْبَيْتِ أَوْ عَلَيْهِ أَوْ مِنْبَرِهِ^(٣) ﷺ بِنَعْلٍ.

- بِخِلَافِ الطَّوَافِ وَالْحَجْرِ.

■ وَإِنْ قَصَدَ بِطَوَافِهِ نَفْسَهُ مَعَ مَحْمُولِهِ لَمْ يُجْزَ^(٤) وَاحِدًا^(٥).

- وَأَجْزَأُ السَّعْيِ عَنْهُمَا: كَمَحْمُولَيْنِ فِيهِمَا.



(١) في (أ): وتبطل.

(٢) قوله: (وقيد إن أمن) هذا التقيد نُسب لابن اللباد وابن أبي زيد والتونسي، ويعني به: أنه إنما يحبس مع أمن الطريق، وأما مع عدم الأمن فلا يحبس هو ولا الولي. انظر: مواهب الجليل (١٣٩/٣).

(٣) في بعض الشروح: أو على منبره.

(٤) في (أ): عن.

(٥) في (أ): واحد منهما.

(فَصْلٌ)

* قف

ما يحرم على المرأة

⊙ حُرْمٌ بِالْإِحْرَامِ:

- عَلَى الْمَرْأَةِ:

١- لُبْسُ قُفَّازٍ.

٢- وَسْتُرُ وَجْهِهِ: إِلَّا لِسْتَرٍ، بِلَا غَرَزٍ وَرَبِيطٍ، وَإِلَّا فَفِدْيَةٌ.

- وَعَلَى الرَّجُلِ:

١- مُحِيطٌ بِعُضْوٍ، وَإِنْ:

● بِنَسَجٍ.

● أَوْ زُرٍّ.

● أَوْ عَقْدٍ.

● كَخَاتَمٍ.

● وَقَبَاءٍ^(١) وَإِنْ لَمْ يُدْخَلْ كُمًّا.

٢- وَسْتُرُ وَجْهِهِ أَوْ رَأْسٍ بِمَا يُعَدُّ سَاتِرًا: كَطِينٍ، وَلَا فِدْيَةٌ فِي:

● سَيْفٍ وَلَوْ^(٢) بِلَا عُذْرِ.

● وَاحْتِرَامٍ.

● أَوْ اسْتِثْفَاءٍ لِعَمَلٍ فَقَطْ.

■ وَجَازَ:

١- خُفٌّ قُطِعَ أَسْفَلَ مِنْ كَعْبٍ لِفَقْدِ نَعْلِ أَوْ غُلُوِّهِ فَاحِشًا.

(١) القباء: بفتح القاف والمد والقصر، الثوب المنفتح، مثل: القفطان. فيحرم على الرجل المحرم

أن يلبسه، وتجب الفدية وإن لم يدخل يديه في كميه ولا زرره عليه؛ لأنه في معنى اللباس.

انظر: الشرح الكبير (٥٥/٢)، وشرح الخرشي (٣٤٥/٢).

(٢) في (ز): وإن.

- ٢- وَاتَّقَاءُ شَمْسٍ أَوْ رِيحٍ بِيَدٍ، أَوْ مَطَرٍ بِمُرْتَفِعٍ.
- ٣- وَتَقْلِيمُ ظُفْرِ انْكَسَرَ.
- ٤- وَارْتِدَاءُ بِقَمِيصٍ^(١).
- وَفِي كُرِّهِ السَّرَاوِيلِ رِوَايَتَانِ.
- ٥- وَتَظْلُلٌ بَيْنَاءٍ وَخَبَاءٍ وَمَحَارَةٍ لَا فِيهَا: كَثُوبٌ بِعَصَا.
- فَفِي وَجُوبِ الْفِدْيَةِ خِلَافٌ.
- ٦- وَحَمْلٌ لِحَاجَةٍ وَفَقْرٌ بِلَا تَجَرٍّ.
- ٧- وَإِبْدَالُ ثَوْبِهِ أَوْ بَيْعُهُ، بِخِلَافِ غَسْلِهِ إِلَّا لِنَجَسٍ^(٢) فَبِالْمَاءِ فَقَطَّ.
- ٨- وَبَطُّ جُرْحِهِ.
- ٩- وَحَكٌّ مَا خَفِيَ بِرَفْقٍ.
- ١٠- وَفَضْدٌ إِنْ لَمْ يَعْصِبْهُ.
- ١١- وَشُدُّ مِئْطَقَةٍ لِنَفَقَتِهِ عَلَى جِلْدِهِ.
- ١٢- وَإِضَافَةُ نَفَقَةٍ غَيْرِهِ.
- وَالْأَفْئِدَةُ:
- كَعَصَبٍ جُرْحِهِ أَوْ رَأْسِهِ.
 - أَوْ لَصِقٍ خِرْقَةٍ: كَدِرْهُمْ.
 - أَوْ لَفْهًا عَلَى ذَكَرٍ^(٣).
 - أَوْ قُطْنَةٍ بِأُذُنِهِ.
 - أَوْ قِرْطَاسٍ بِصُدْغَيْهِ.

(١) أي: وجاز أيضًا ارتداء بقميص، وذلك بأن يضعه على ظهره أو يتزر به؛ لأن مثله لا يعد لباسًا

باعتبار ما خيط له، والجبّة ونحوها كالقميص. انظر: تحبير المختصر (٢/٢٣١).

(٢) في (أ): لنجاسة.

(٣) في (أ): ذكره.

١٣- أَوْ تَرَكَ ذِي نَفَقَةٍ ذَهَبَ أَوْ رَدَّهَا لَهُ^(١).

١٤- وَلِمَرْأَةٍ^(٢) خَزٌّ وَحُلْيٌ.

■ وَكُرْهٌ:

١- شَدُّ نَفَقَتِهِ بِعَضْدِهِ أَوْ فَخِذِهِ.

٢- وَكَبُّ رَأْسٍ عَلَى وَسَادَةٍ^(٣).

٣- وَمَضْبُوعٌ لِمُقْتَدَى بِهِ.

٤- وَشَمٌّ كَرِيحَانٍ.

٥- وَمُكْتٌ بِمَكَانٍ بِهِ^(٤) طِيبٌ.

٦- أَوْ اسْتِصْحَابُهُ.

٧- وَحِجَامَةٌ [بِلَا عُذْرِ]^(٥).

٨- وَغَمَسُ رَأْسٍ وَتَجْفِيفُهُ^(٦) بِشِدَّةٍ.

٩- وَنَظَرٌ بِمَرَأَةٍ.

١٠- وَلَبَسُ امْرَأَةٍ^(٧) قَبَاءً مُطْلَقًا.

- وَعَلَيْهِمَا:

١- دُهْنُ اللَّحْيَةِ وَالرَّأْسِ وَإِنْ صَلَعًا.

* قف

ما يكره للمحرم

ما يحرم على
الرجل والمرأة معًا

(١) قوله: (أو ترك ذي نفقة ذهب) جعله بعضهم متعلق بما فيه الفدية، أي أن من معه نفقة لنفسه ثم أضاف لها نفقة الغير، ثم إنه أنفق نفقة نفسه وبقيت نفقة الغير فترك ردها واستمرت معه، أو ردها له فعليه الفدية مطلقا . . . ، وجعله بعضهم معطوفا على فاعل جاز، أي: وجاز كذا والمسألة بحالها، والأول أنسب (م).

(٢) في (أ): والمرأة.

(٣) قوله: (وكره كب رأس) وفي بعض النسخ: (وكره كب وجه) كما في مناسك المصنف، وهو الموافق للنص بلا تكلف، وأما وضع خده عليها فجائز (م).

(٤) في (ز): فيه

(٥) سقطت من (أ).

(٦) في (ز) و(م): وتجفيفها.

(٧) في (م): امرأة.

٢- وَإِبَانَةُ ظُفْرِ أَوْ شَعْرٍ أَوْ وَسَخٍ.
إِلَّا :

- غَسَلَ يَدَيْهِ بِمُزِيلِهِ.
- وَتَسَاقُطَ شَعْرٍ لَوْضُوءٍ أَوْ رُكُوبٍ.
- ٣- وَدَهْنُ الْجَسَدِ.

- كَكْفٍ وَرَجْلٍ بِمُطَيِّبٍ أَوْ لِغَيْرِ عِلَّةٍ.
○ وَلَهَا قَوْلَانِ اخْتَصِرَتْ عَلَيْهِمَا.

٤- وَتَطْيِيبٌ بِكَوْرَسٍ وَإِنْ ذَهَبَ رِيحُهُ..

* نصف

- أَوْ لِضَرُورَةٍ كُحِلَ^(١).
- وَلَوْ فِي طَعَامٍ أَوْ لَمْ يَغْلَقْ، إِلَّا :

- قَارُورَةٌ^(٢) سُدَّتْ.
- وَمَطْبُوحًا.
- وَبَاقِيًا مِمَّا قَبْلَ إِحْرَامِهِ.
- وَمُصَيَّبًا مِنْ إِلْقَاءِ رِيحٍ أَوْ غَيْرِ^(٣).
- أَوْ خُلُوقٍ كَعَبَةٍ.

- وَخَيْرٌ فِي نَزْعِ يَسِيرِهِ وَإِلَّا افْتَدَى إِنْ تَرَخَى: كَتَغْطِيَةِ رَأْسِهِ نَائِمًا.

(١) قال الحطاب رحمه الله: «ظاهر العبارة يقتضي أنَّ استعمال الطيب لضرورة الكحل وشبهها ممنوع، وليس ذلك مراده، وإنما أراد: أنَّ ذلك موجب الفدية، وهذا نحو ما تقدّم في قوله: (ككفّ ورجل بمطيب) ولا يفهم من كلام المصنّف حكم اكتحال المحرم بغير المطيب، والمذهب إن كان لضرورة فهو جائز، وإن كان لغير ضرورة، فثلاثة أقوال: مشهورها وجوب الفدية على الرجل والمرأة، وقيل لا تجب عليهما، وقيل تجب على المرأة دون الرجل». مواهب الجليل (١٥٩/٣).

(٢) في (أ): لقارورة.

(٣) في بعض الشروح: أو غيره.

- وَلَا تُحَلِّقْ أَيَّامَ الْحَجِّ، وَيُقَامُ الْعَطَّارُونَ فِيهَا مِنَ الْمَسْعَى.
- وَافْتَدَى الْمُلْقِي الْحِلُّ إِنْ لَمْ تَلْزُمَهُ بِلَا صَوْمٍ، وَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيَفْتَدِ الْمُحْرِمُ كَأَنَّ^(١) حَلَقَ رَأْسَهُ.

- وَرَجَعَ بِالْأَقْلُ إِنْ لَمْ يَفْتَدِ بِصَوْمٍ.

* نصف

○ وَعَلَى الْمُحْرِمِ الْمُلْقِي^(٢) فِدْيَتَانِ عَلَى الْأَرْجَحِ.

- وَإِنْ حَلَقَ حِلُّ مُحْرِمًا بِإِذْنِ فَعَلَى الْمُحْرِمِ، وَإِلَّا فَعَلَيْهِ.

- وَإِنْ حَلَقَ مُحْرِمٌ رَأْسَ حِلٍّ أَطْعَمَ^(٣).

○ وَهَلْ حَفَنَةً أَوْ فِدْيَةً تَأْوِيلَانِ.

أحكام الفدية

- وَفِي الظُّفْرِ الْوَاحِدِ لَا لِإِمَاطَةِ الْأَذَى حَفَنَةً:

● كَشَعْرَةٍ أَوْ شَعْرَاتٍ.

● أَوْ^(٤) قَمْلَةٍ أَوْ قَمَلَاتٍ، وَطَرَحَهَا.

● كَحَلَقِ مُحْرِمٍ لِمِثْلِهِ مَوْضِعَ الْحِجَامَةِ.

- إِلَّا أَنْ يَتَحَقَّقَ نَفْيُ الْقَمْلِ.

● وَتَقْرِيدٍ بَعِيرِهِ.

- لَا كَطَرَحِ عَلَقَةٍ أَوْ بُرْغُوثٍ^(٥).

(١) في (ز): كَانِ.

(٢) في بعض الشُّرُوح: المُلْتَقِي.

(٣) لو عَبَّرَ الْمُصَنِّفُ ﷺ بـ (افْتَدَى) بِدَلِّ (أَطْعَمَ) كَانَ أَوْلَى، كَمَا هُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ فِي الْمَدُونَةِ، لَنْ ظَاهِرُهُ أَنَّ الْفِدْيَةَ مِنَ الْإِطْعَامِ فَقَطْ، وَقَدْ يَجَابِ أَنْ الْمُصَنِّفَ أَطْلَقَ الْخَاصَّ وَهُوَ الْإِطْعَامُ وَأَرَادَ الْعَامَ الَّذِي هُوَ الْإِفْتِدَاءُ. انظر: حاشية الدسوقي (٦٤/٢).

(٤) في: (أ) و(ز) و(م) و(س): و.

(٥) القاعدة أَنَّ مَا يَتَوَلَّدُ مِنَ الْآدَمِيِّ كَالْقَمْلِ لَا فَرْقَ بَيْنَ قَتْلِهِ وَإِقَاتِهِ، وَأَمَّا مَا يَتَوَلَّدُ مِنْ غَيْرِ الْآدَمِيِّ فَالْفِدْيَةُ فِي قَتْلِهِ لَا طَرَحَهُ (م).

■ فيما تكون الفدية وَالْفِدْيَةُ:

- ١- فِيمَا يُتْرَفُّ بِهِ.
- ٢- أَوْ يُزِيلُ أَذَى:
- كَقَصِّ الشَّارِبِ.
- أَوْ طُفْرِ.
- وَقَتْلِ قَمَلٍ كَثُرَ.
- وَخَضْبٍ بِكَحْنَاءٍ، وَإِنْ رُقْعَةً إِنْ كَبِرَتْ^(١).
- وَمُجَرَّدِ حَمَامٍ عَلَى الْمُخْتَارِ.

■ ما تتحد فيه الفدية وَاتَّحَدَتْ:

- ١- إِنْ ظَنَّ الْإِبَاحَةَ.
- ٢- أَوْ تَعَدَّدَ مُوجِبُهَا بِقَوْرٍ.
- ٣- أَوْ نَوَى التَّكْرَارَ.
- ٤- أَوْ قَدَّمَ الثَّوْبَ عَلَى السَّرَاوِيلِ.
- وَشَرَطُهَا فِي اللَّبْسِ انْتِفَاعٌ مِنْ حَرٍّ أَوْ بَرْدٍ، لَا إِنْ نَزَعَ مَكَانَهُ.
- وَفِي صَلَاةٍ قَوْلَانِ.
- وَلَمْ يَأْتُمْ إِنْ فَعَلَ لِعُذْرِ.

* نصف

الفدية نسكٌ وَهِيَ نُسْكٌ:

- ١- بِشَاةٍ فَأَعْلَى.
- ٢- أَوْ إِطْعَامِ سِتَّةِ مَسَاكِينَ لِكُلِّ مُدَّانٍ: كَالْكَفَّارَةِ.
- ٣- أَوْ صِيَامِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ وَلَوْ أَيَّامَ مِنَى.

(١) في (ز): كثر.

- وَلَمْ يَخْتَصَّ^(١) بِزَمَنِ أَوْ مَكَانٍ إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ بِالذَّبْحِ الْهَدْيَ فَكَحْكِمِهِ .
 - وَلَا يُجْزَى غَدَاءٌ وَعِشَاءٌ إِنْ لَمْ يَتْلُغْ مُدَيْنَ .
 ٥- وَالْجَمَاعُ^(٢) وَمُقَدَّمَاتُهُ، وَأَفْسَدَ مُطْلَقًا ، كَاسْتِدْعَاءِ مَنِيِّ وَإِنْ بَنَظَرٍ :
 • قَبْلَ الْوُقُوفِ مُطْلَقًا .
 • أَوْ بَعْدَهُ إِنْ وَقَعَ قَبْلَ إِفَاضَةِ وَعَقْبَةِ : يَوْمَ التَّحْرِ أَوْ قَبْلَهُ ، وَإِلَّا :
 - فَهَدْيٍ :

- كَانِزَالِ ابْتِدَاءِ .
 • وَإِمْدَائِهِ .
 • وَقُبْلَتِهِ .
 • وَوُقُوعِهِ بَعْدَ سَعْيٍ فِي عُمْرَتِهِ .

وَإِلَّا فَسَدَتْ .

■ وَوَجَبَ :

- ١- إِتِمَامُ الْمُفْسَدِ وَإِلَّا فَهُوَ عَلَيْهِ وَإِنْ أَحْرَمَ .
 - وَلَمْ يَقَعْ قِضَاؤُهُ إِلَّا فِي ثَالِثِهِ .
 ٢- وَفَوْرِيَّةُ الْقِضَاءِ وَإِنْ تَطَوُّعًا .
 ٣- وَقِضَاءُ الْقِضَاءِ .
 ٤- وَنَحْرُ هَدْيٍ فِي الْقِضَاءِ ، وَاتَّحَدَ وَإِنْ تَكَرَّرَ لِنِسَاءٍ ، بِخِلَافِ صَيْدٍ وَفِدْيَةٍ .
 - وَأَجْزَأُ إِنْ عَجَّلَ .
 ٥- وَثَلَاثَةٌ إِنْ أَفْسَدَ قَارِنًا ثُمَّ فَاتَهُ وَقَضَى .
 - وَعُمْرَةٌ^(٣) إِنْ وَقَعَ قَبْلَ رَكْعَتَيِ الطَّوَافِ .
 ٦- وَإِحْجَاجُ مُكْرَهَتِهِ وَإِنْ نَكَحَتْ غَيْرَهُ .

(١) في (أ) : تختص .

(٢) معطوف على فاعل حرم عليهما ، وحرم بالإحرام .

(٣) معطوف على قوله : (وإلا فهدي) .

* قف

إفساد الحج

* نصف

- ٧- وَعَلَيْهَا إِنْ أَعْدَمَ وَرَجَعَتْ كَالْمُتَقَدِّمِ .
 ■ وَفَارَقَ^(١) مَنْ أَفْسَدَ مَعَهُ مِنْ إِحْرَامِهِ لِتَحَلُّلِهِ .
 ■ وَلَا يُرَاعَى زَمَنُ إِحْرَامِهِ، بِخِلَافِ مِيقَاتِ إِنْ شُرِعَ، وَإِنْ تَعَدَّاهُ قَدَمٌ .
 ■ وَأَجْزَأُ تَمَتُّعٍ عَنْ إِفْرَادٍ وَعَكْسُهُ، لَا قِرَانُ عَنْ إِفْرَادٍ أَوْ تَمَتُّعٍ وَعَكْسُهُمَا .
 - وَلَمْ يَنْبُ قَضَاءُ تَطَوُّعٍ عَنْ وَاجِبٍ .
 ■ وَكُفْرَةٍ :

- ١- حَمْلُهَا لِلْمَحْمِلِ، وَلِذَلِكَ اتَّخَذَتِ السَّلَالِمُ .
 ٢- وَرُؤْيَاهُ ذِرَاعَيْهَا، لَا شَعْرَهَا، وَالْفَتْوَى فِي أَمْرِهِنَّ^(٢) .

* قف

■ وَحَرْمٌ بِهِ وَبِالْحَرَمِ :

■ ما يحرم بالإحرام
بالحج والعمرة

- مِنْ نَحْوِ الْمَدِينَةِ أَرْبَعَةُ أَمْيَالٍ .
- أَوْ خَمْسَةٌ لِلتَّنْعِيمِ .
- وَمِنْ الْعِرَاقِ ثَمَانِيَةٌ لِلْمَقْطَعِ .
- وَمِنْ عَرَفَةَ تِسْعَةٌ .
- وَمِنْ جُدَّةَ عَشْرَةٌ لِأَخْرِ الْحُدَيْبِيَّةِ .
- وَيَقِفُ سَيْلُ الْحِلِّ دُونَهُ .

تَعَرُّضُ :

- بَرِّيٍّ، وَإِنْ تَأَنَسَ، أَوْ لَمْ يُؤْكَلِ .
- أَوْ ظَيْرِ مَاءٍ .
- وَجَرَوْهُ^(٣) وَبَيَّضَهُ .

(١) في (أ) : وقارن .

(٢) في بعض الشروح : أمورهن .

(٣) كذا في الأصل وفي (سر)، وفي (ز) : وجزئه، وفي (أ) و(م) : أو جزؤه، ونص الحطاب على أنه في غالب النسخ : (وَجُزْؤُهُ) وهو نحو قول المصنف في المناسك : (ويحرم التعرض لأبعض الصيد وبيضه) . انظر : مواهب الجليل (٣/١٧١)، وذكر ابن غازي أن ضبطه بالزاي والهمز هنا، وضبط جَمَعَهُ في الجواهر بالزاي المعجمة تصحيف فظيع =

- وَلْيُرْسَلْهُ بِيَدِهِ أَوْ رُقَّتِهِ، وَزَالَ مِلْكُهُ عَنْهُ لَا بَيِّنَةٍ.
 ○ وَهَلْ وَإِنْ أَحْرَمَ مِنْهُ؟ تَأْوِيلَانِ.
 - فَلَا يَسْتَجِدُّ مِلْكُهُ وَلَا يُسْتَوْدَعُهُ وَرَدَّ إِنْ وَجَدَ مُودِعَهُ وَإِلَّا بُقِيَ.
 ○ وَفِي صِحَّةِ اشْتِرَائِهِ قَوْلَانِ.

إِلَّا:

الفواسق

- ١- الْفَأْرَ.
- ٢- وَالْحَيَّةَ.
- ٣- [وَالْعَقْرَبَ] ^(١) مُطْلَقًا.
- ٤- أَوْ ^(٢) غُرَابًا.
- ٥- وَحِدَاةً.
- وَفِي صَغِيرِهِمَا خِلَافٌ.
- ٦- وَعَادِي ^(٣) سَبْعَ كَذُوبٍ إِنْ كَبُرَ.
- ٧- كَطَيْرٍ خِيفَ إِلَّا بِقَتْلِهِ.
- ٨- وَوَزَعًا لِحِلٍّ بِحَرَمٍ.
- ٩- كَأَنَّ ^(٤) عَمَّ الْجَرَادُ، وَاجْتَهَدَ وَإِلَّا فَقِيَمَتُهُ.
- وَفِي الْوَاحِدَةِ حَفْنَةٌ، وَإِنْ فِي نَوْمٍ: كَدُودٍ.
- وَالْجَرَاءُ بِقَتْلِهِ وَإِنْ:
- ١- لِمَخْمَصَةٍ وَجَهْلٍ وَنَسْيَانٍ، وَتَكَرَّرَ.

* نصف

الجزاء الواجب
من قتل الحيوان

= واعترض عليه الشراح في ذلك بأن ذكر الجرو مستغنى عنه بقول المصنف: (ويبيضه) لأنه إذا حرّم التعرض للبيض، فأولى جروه. انظر: شفاء الغليل (١/٣٤٢)، وشرح الزرقاني (٢/٥٤٧)، والشرح الكبير (٢/٧٢)، وشرح الخرشبي (٢/٣٦٤).

(١) سقطت من (ز).

(٢) في (م): و.

(٣) في (أ): كعادي.

(٤) في (ز): كلن.

- ٢- كَسَهُمْ^(١) مَرًّا بِالْحَرَمِ.
- ٣- وَكَلَبَ تَعَيَّنَ طَرِيقَهُ.
- أَوْ قَصَّرَ فِي رِبْطِهِ.
- أَوْ أَرْسَلَ بِقُرْبِهِ فَقَتَلَ خَارِجَهُ^(٢).
- ٤- وَطَرَدَهُ مِنْ حَرَمٍ.
- ٥- وَرَمَى مِنْهُ أَوْ لَهُ.
- ٦- وَتَغَرَّضَهُ لِلتَّلَفِ.
- ٧- وَجَرَحَهُ وَلَمْ يَتَحَقَّقْ^(٣) سَلَامَتُهُ وَلَوْ بِنَقْصٍ.
- وَكَرَّرَ أَنْ أَخْرَجَ لِيَكُنْ ثُمَّ تَحَقَّقَ مَوْتُهُ، كَكُلِّ مِنَ الْمُشْتَرِكِينَ.
- ٨- وَيَأْزَسَالِ لِسَبْعٍ.
- ٩- أَوْ نَضَبِ شَرِكٍ لَهُ.
- ١٠- وَبِقَتْلِ غُلَامٍ أَمِيرٍ بِإِفْلَاتِهِ فَظَنَّ الْقَتْلَ.
- وَهَلْ إِنْ تَسَبَّبَ السَّيِّدُ فِيهِ أَوْ لَا^(٤)؟ تَأْوِيلَانِ.
- ١١- وَيَسَبِّ وَلَوْ اتَّفَقَ: كَفَرَعِهِ فَمَاتَ.
- وَالْأَظْهَرُ وَالْأَصَحُّ خِلَافُهُ:
- ١- كَفُسْطَاطِهِ.

(١) في (أ): وكسهم.

(٢) الضمير في قول المصنف تَلَفَهُ: (بقربه) و(خارجة) عائد على الحرم، ولا بد من حذف في كلامه ومعناه: وكذلك يجب عليه الجزاء إذا أرسل جارحه بقرب الحرم فدخل ثم خرج فقتل الصيد خارجة، لأنه متتهك حرمة الحرم. انظر: تحبير المختصر (٢/٢٦١).

(٣) في (ز): تتحقق.

(٤) في (ز) و(س): أولاً، وضبطت في (م) بالوجهين، تشديد الواو، وإسكانها، قال الزرقاني: «فقوله (أو لا) نفي راجع لقوله: (إن تسبب السيد) أي: أو لا يشترط تسبب السيد فيه، وجوز ابن غازي تشديد الواو فيه نصباً على الظرفية، أي حالة الصيد، وعليه فقد حذف التأويل الثاني، والمذهب هو الإطلاق». شرح الزرقاني (٢/٥٥٥).

٢- وَبِئْرِ لِمَاءٍ.

٣- وَدِلَالَةٍ مُحْرِمٍ أَوْ حِلٍّ.

٤- وَرَمِيهِ:

● عَلَى فَرْعٍ أَضْلُهُ بِالْحَرَمِ.

● أَوْ بِحِلٍّ وَتَحَامَلَ فَمَاتَ بِهِ إِنْ أَنْفَذَ مَقْتَلُهُ.

○ وَكَذَا إِنْ لَمْ يَنْفُذْ عَلَى الْمُخْتَارِ.

● أَوْ أَمْسَكَهُ لِيُرْسِلَهُ إِنْ قَتَلَهُ مُحْرِمٌ، وَإِلَّا فَعَلَيْهِ^(١).

- وَغَرِمَ الْحِلُّ لَهُ الْأَقْلَّ، وَلِلْقَتْلِ شَرِيكَانِ.

■ وَمَا صَادَهُ مُحْرِمٌ أَوْ صِيدَ لَهُ مَيْتَةٌ كَبِيضُهُ، وَفِيهِ الْجَزَاءُ إِنْ عَلِمَ وَأَكَلَ، لَا فِي أَكْلِهَا.

■ وَجَازَ:

ما يجوز
من الصيد

١- مَصِيدٌ حِلٌّ لِحِلٍّ وَإِنْ سَيَحْرِمُ.

٢- وَذَبْحُهُ بِحَرَمٍ مَا صِيدَ بِحِلٍّ.

- وَلَيْسَ الْإَوْزُ وَالِدَّجَاجُ بِصَيْدٍ، بِخِلَافِ الْحَمَامِ.

■ وَحَرَمٌ بِهِ: قَطْعُ مَا يَنْبُتُ بِنَفْسِهِ، إِلَّا:

ما يحرم بالحرم

● الْإِذْخَرَ.

● وَالسَّنَا.

● كَمَا يُسْتَنْبَتُ وَإِنْ لَمْ يُعَالَجَ.

وَلَا جَزَاءَ، كَصَيْدِ الْمَدِينَةِ بَيْنَ الْحَرَارِ وَشَجَرِهَا بَرِيدًا فِي بَرِيدٍ.

■ وَالْجَزَاءُ بِحُكْمِ عَدْلَيْنِ فَقِيهَيْنِ بِذَلِكَ:

١- مِثْلُهُ مِنَ النَّعَمِ.

٢- أَوْ إِطْعَامُ بِقِيمَةِ الصَّيْدِ يَوْمَ التَّلَفِ بِمَحَلِّهِ، وَإِلَّا فَبِقُرْبِهِ.

- وَلَا يُجْزَى بغيره، وَلَا زَائِدٌ عَلَى مُدٍّ لِمُسْكِينٍ.

(١) في (ز) زيادة: إِنْ قَتَلَهُ.

حكم العدلين
والتخير في الجزاء

○ إِلَّا^(١) أَنْ يُسَاوِيَ سِغَرَهُ فَتَأْوِيلَانِ.

٣- أَوْ لِكُلِّ مُدٍّ صَوْمُ يَوْمٍ وَكَمَلْ لِكُسْرِهِ:

● فَالِنَّعَامَةُ: بَدَنَةٌ.

* نصف

● وَالْفِيلُ: بِذَاتِ سِنَامَيْنِ.

● وَحِمَارُ الْوَحْشِ وَبَقَرُهُ: بَقَرَةٌ.

● وَالضَّبُعُ وَالتَّغْلُبُ: شَاةٌ، كَحَمَامِ مَكَّةَ وَالْحَرَمِ وَيَمَامِهِ^(٢) بِلَا حُكْمٍ.

● وَلِلْحِلِّ وَضَبٌ وَأَرْزَبٌ وَيَرْبُوعٌ وَجَمِيعُ الطَّيْرِ: الْقِيَمَةُ طَعَامًا.

- وَالصَّغِيرُ وَالْمَرِيضُ وَالْجَمِيلُ كَغَيْرِهِ، وَقَوْمٌ لِرَبِّهِ بِذَلِكَ مَعَهَا.

- وَاجْتَهَدَا وَإِنْ رُويَ فِيهِ^(٣).

○ وَلَهُ أَنْ يَنْتَقِلَ، إِلَّا أَنْ يَلْتَزِمَ: فَتَأْوِيلَانِ.

- وَإِنْ اخْتَلَفَا ابْتَدِئْ.

- وَالْأَوَّلَى كَوْنُهُمَا بِمَجْلِسٍ.

- وَنُقُضَ إِنْ تَبَيَّنَ الْخَطَأُ.

- وَفِي الْجَنِينِ وَالْبَيْضِ: عَشْرُ دِيَّةِ الْأُمِّ وَلَوْ تَحَرَّكَ، وَدِيَّتُهَا إِنْ اسْتَهَلَّ.

* قف

الهدى وما يتعلق به ■ وَغَيْرُ الْفِدْيَةِ وَالصَّيْدِ مُرْتَبٌّ:

١- هَدْيٍ، وَنُدْبَ إِبِلٍ فَبَقَرٍ.

٢- ثُمَّ صِيَامٌ:

● ثَلَاثَةٌ مِنْ إِحْرَامِهِ.

- وَصَامَ أَيَّامَ مَنْى بِنُقُصٍ بِحَجٍّ إِنْ تَقَدَّمَ عَلَى الْوُقُوفِ.

(١) في (أ): وهل إلا.

(٢) في بعض الشُّروح: ويمامها.

(٣) كذا في الأصل، وفي: (أ) و(ز) و(س) و(م): واجتهدا - وإن روي فيه - فيه، وفي بعض

الشُّروح: - وإن روي فيه - فبه، قال الخرشي: «وقوله: (فيه فيه) لفٌ ونشر مشوش ولو

أسقط أحدهما كان أحسن ويكون من باب التنازع». شرح المختصر (٢٤١/٨).

- وَسَبْعَةٌ إِذَا رَجَعَ مِنْ مَنَى .
- وَلَمْ^(١) تَجْزِ إِنْ قُدِّمَتْ عَلَى وُقُوفِهِ :
- كَصَوْمِ أَيْسَرِ قَبْلَهُ .
- أَوْ وَجَدَ مُسَلِّفًا لِمَالٍ يَبْلُغُهُ .

■ وَنُدَبَ :

- ١- الرُّجُوعُ لَهُ بَعْدَ يَوْمَيْنِ .
- ٢- وَوُقُوفُهُ بِهِ الْمَوَاقِفَ .
- ٣- وَالنَّحْرُ بِمَنَى إِنْ :
- كَانَ فِي حَجٍّ .
- وَوَقَفَ بِهِ هُوَ أَوْ نَائِبُهُ كَهُوَ بِأَيَّامِهَا ، وَإِلَّا فَمَكَّةُ .

■ وَأَجْزَأُ :

- ١- إِنْ أُخْرِجَ لِحِلٍّ .
- ٢- كَأَنَّ^(٢) وَقَفَ بِهِ فَضْلًا مُقَلَّدًا وَنَحَرَ .
- وَفِي الْعُمْرَةِ بِمَكَّةَ بَعْدَ سَعْيِهَا ثُمَّ حَلَقَ .
- وَإِنْ أَرْدَفَ لَخَوْفِ فَوَاتٍ أَوْ لِحَيْضٍ^(٣) أَجْزَأُ التَّطَوُّعُ لِقِرَانِهِ : كَأَنَّ سَاقَهُ فِيهَا ثُمَّ حَجَّ مِنْ عَامِهِ .
- وَتَوَوَّلَتْ أَيْضًا بِمَا إِذَا سِيقَ لِلتَّمَتُّعِ .
- وَالْمَنْدُوبُ بِمَكَّةَ الْمَرْوَةِ .
- وَكُرِهَ نَحْرُ غَيْرِهِ ، كَالْأُضْحِيَّةِ^(٤) .

(١) فِي (أ) : وَلَا .

(٢) فِي (م) : كَانَ .

(٣) قَوْلُهُ : (لَخَوْفِ فَوَاتٍ أَوْ لِحَيْضٍ) لَا مَفْهُومَ لَهُ ، بَلْ إِذَا أَرْدَفَ مُطْلَقًا ، سَوَاءَ أَرْدَفَ لَخَوْفِ فَوَاتٍ أَوْ لِحَيْضٍ أَوْ لَغَيْرِ ذَلِكَ أَجْزَأُ التَّطَوُّعُ لِقِرَانِهِ (م) .

(٤) فِي (م) : كَأُضْحِيَّتِهِ .

- وَإِنْ مَاتَ مُتَمَتِّعٌ فَالْهَدْيُ مِنْ رَأْسِ مَالِهِ إِنْ رَمَى الْعَقَبَةَ.
- وَسِنَّ الْجَمِيعِ وَعَيْئُهُ: كَالْأُضْحِيَّةِ^(١) وَالْمُعْتَبَرُ حِينَ وُجُوبِهِ وَتَقْلِيدِهِ.
- فَلَا يُجْزَى: مُقَلَّدٌ بِعَيْبِ سَلَمٍ، بِخِلَافِ عَكْسِهِ.
- إِنْ تَطَوَّعَ بِهِ.
- وَأَرْضُهُ وَثَمَنُهُ فِي هَدْيٍ إِنْ بَلَغَ، وَإِلَّا تُصَدَّقَ بِهِ.
- وَفِي الْفَرَضِ يَسْتَعِينُ بِهِ فِي غَيْرِ.
- وَسُنَّ:
- ١- إِشْعَارُ سُنْمِهَا مِنَ الْإَيْسَرِ لِلرَّقَبَةِ^(٢) مُسَمِّيًا.
- ٢- وَتَقْلِيدٌ.
- وَنُدَبَ:
- ١- نَعْلَانِ بِنَاتِ^(٣) الْأَرْضِ.
- ٢- وَتَجْلِيلُهَا.
- ٣- وَشَقُّهَا إِنْ لَمْ تَرْتَفِعْ.
- وَقُلْدَتِ الْبَقَرُ فَقَطْ إِلَّا بِأُسْنَمَةٍ، لَا الْعَنَمُ.
- وَلَمْ يُؤْكَلْ مِنْ نَذْرِ مَسَاكِينَ عَيْنٍ مُطْلَقًا عَكْسُ الْجَمِيعِ، فَلَهُ إِطْعَامُ الْغَنِيِّ وَالْقَرِيبِ، وَكُرِهَ لِذِمِّيٍّ إِلَّا:
- نَذْرًا لَمْ يُعَيَّنْ.
- وَالْفِدْيَةُ.
- وَالْجَزَاءُ بَعْدَ الْمَحَلِّ.

* قف

أحوال الأكل
من الهدى

(١) في (س): كَالْأُضْحِيَّةِ.

(٢) قوله: (لِلرَّقَبَةِ) يفهم منه أنَّ الابتداء من المؤخر إلى الرقبة، مع أنَّ الابتداء يكون من المقدم إلى المؤخر كما ذكره الباجي، ودرج عليه ابن الحاجب، ولذلك فعبارة المصنّف في المناسك خير من هذه إذ قال: (والإشعار أن يشقَّ من سنامها الأيسر وقيل الأيمن من نحو الرقبة إلى المؤخر، وقيل طولاً قدر أنملتين أو نحو ذلك). انظر: شفاء الغليل (١/٣٥٤).

(٣) في (م): من نبات.

● وَهَذِي تَطَوُّعٌ إِنْ عَطِبَ قَبْلَ مَحَلِّهِ، فَتُلْقَى قِلَادَتُهُ بِدَمِهِ وَيُخَلَّى لِلنَّاسِ، كَرَسُولِهِ.

* نصف

■ وَضَمِنَ فِي غَيْرِ الرَّسُولِ بِأَمْرِهِ بِأَخْذِ شَيْءٍ: كَأَكْلِهِ مِنْ مَمْنُوعٍ بَدَلَهُ. ○ وَهَلْ إِلَّا نَذَرَ مَسَاكِينَ عُيِّنَ فَقَدَرَ أَكْلِهِ؟ خِلَافٌ.

أحوال الأكل
من الهدي

■ وَالْخِطَامُ وَالْجِلَالُ: كَاللَّحْمِ.

- وَإِنْ سُرِقَ بَعْدَ ذَبْحِهِ أَجْزَأُ لَا قَبْلَهُ.

- وَحِمْلُ الْوَلَدِ عَلَى غَيْرِ ثُمَّ عَلَيْهَا وَإِلَّا فَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْ تَرْكُهُ لِيَسْتَدَّ فَكَالتَطَوُّعِ.

- وَلَا يَشْرَبُ مِنَ اللَّبَنِ وَإِنْ فَضَلَ.

- وَغَرِمَ إِنْ أَضَرَّ بِشُرْبِهِ الْأُمَّ أَوْ الْوَلَدَ مُوجِبَ فِعْلِهِ.

أحكام تتعلق
بالهدي

■ وَنُدِبَ:

١- عَدَمُ رُكُوبِهَا بِلَا عُذْرٍ، فَلَا^(١) يَلْزَمُ التَّزَوُّلُ بَعْدَ الرَّاحَةِ.

٢- وَنَحْرُهَا قَائِمَةً أَوْ مَعْقُولَةً.

- وَأَجْزَأُ إِنْ ذَبَحَ غَيْرُهُ عَنْهُ مُقَلِّدًا وَلَوْ نَوَى عَنْ نَفْسِهِ إِنْ غَلِطَ.

- وَلَا يُشْتَرَكُ فِي هَدْيٍ.

- وَإِنْ وُجِدَ بَعْدَ نَحْرِ بَدَلِهِ نُحِرَ إِنْ قُلِّدَ.

- وَقَبْلَ نَحْرِهِ نُحِرَ^(٢) إِنْ قُلِّدَا وَإِلَّا يَبِيعُ وَاحِدٌ.

* * *

(١) فِي (أ): وَلَا.

(٢) فِي بَعْضِ الشُّرُوحِ زِيَادَةٌ: مَعَا.

(فَضْلٌ)

* قف

○ وَإِنْ مَنَعَهُ:

الإحصار
عن البيت وعرفة

● عَدُوٌّ.

● أَوْ فِتْنَةٌ.

● أَوْ حُسٍ لَا بِحَقٍّ.

يَحُجُّ أَوْ عُمْرَةً فَلَهُ التَّحَلُّلُ:

حكم التحلل

١- إِنْ لَمْ يَعْلَمْ بِهِ.

٢- وَأَيَّسَ مِنْ زَوَالِهِ قَبْلَ قُوَّتِهِ^(١).

- وَلَا دَمَ.

يَنْحَرُ هَذِيهِ وَحَلَقِهِ.

ما يحصل به
التحلل

- وَلَا دَمَ إِنْ أَخْرَهُ.

■ وَلَا يَلْزَمُهُ طَرِيقٌ مَخِيفَةٌ^(٢).

■ وَكُرِهَ إِبْقَاءُ إِحْرَامِهِ إِنْ قَارَبَ مَكَّةَ أَوْ دَخَلَهَا.

- وَلَا يَتَحَلَّلُ إِنْ دَخَلَ وَقْتُهُ.

○ وَإِلَّا فَتَالَتْهَا يَمْضِي وَهُوَ تَمَتُّعٌ، وَلَا يَسْقُطُ عَنْهُ الْفَرَضُ.

- وَلَمْ يَفْسُدْ بِوَطْءٍ إِنْ لَمْ يَنْوَ الْبَقَاءَ.

- وَإِنْ وَقَفَ وَحُصِرَ عَنِ الْبَيْتِ فَحَجَّهُ تَمًّا، وَلَا يَحِلُّ إِلَّا بِالْإِفَاضَةِ.

الإحصار
من البيت

- وَعَلَيْهِ لِلرَّمْيِ وَمَيِّتٍ مَنَى وَمُزْدَلِفَةَ: هَذِي، كَنَسِيَانِ الْجَمِيعِ.

(١) في (ز): فواته.

(٢) في بعض الشروح: مخوف.

الإحصار
من عرفة

- وَإِنْ حُصِرَ عَنِ الْإِفَاضَةِ، أَوْ فَاتَهُ^(١) الْوُقُوفُ بِغَيْرِ، كَمَرَضٍ^(٢) أَوْ خَطَأٍ عَدَدٍ أَوْ حَبْسٍ بِحَقٍّ لَمْ يَحِلَّ إِلَّا بِفِعْلِ عُمْرَةٍ بِلَا إِحْرَامٍ، وَلَا يَكْفِي قُدُومُهُ.

- وَحُسْ هَدْيُهُ مَعَهُ إِنْ لَمْ يَخَفْ عَلَيْهِ.

- وَلَمْ يُجْزِهِ عَنْ فَوَاتٍ.

■ وَخَرَجَ لِلْحِلِّ إِنْ أَحْرَمَ بِحَرَمٍ أَوْ أَرْدَفَ.

■ وَأَخَّرَ دَمَ الْفَوَاتِ لِلْقَضَاءِ.

- وَأَجْزَأُ إِنْ قُدِّمَ.

■ وَإِنْ أَفْسَدَ ثُمَّ فَاتَ أَوْ بِالْعَكْسِ، وَإِنْ بِعُمْرَةِ التَّحْلِيلِ تَحَلَّلَ.

- وَقَضَاهُ دُونَهَا، وَعَلَيْهِ هَدْيَانِ لَا دَمَ قِرَانٍ وَمُتَعَةٍ لِلْفَائِتِ^(٣).

■ وَلَا تُفِيدُ لِمَرَضٍ أَوْ غَيْرِهِ: نِيَّةُ التَّحْلِيلِ بِحُصُولِهِ^(٤).

■ وَلَا يَجُوزُ دَفْعُ مَالٍ لِحَاصِرٍ إِنْ كَفَرَ.

○ وَفِي جَوَازِ الْقِتَالِ مُطْلَقًا: تَرَدُّدٌ.

■ وَلِلْوَلِيِّ مَنَعُ سَفِيهِ، كَزَوْجٍ فِي تَطَوُّعٍ^(٥).

- وَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ فَلَهُ التَّحْلِيلُ، وَعَلَيْهَا الْقَضَاءُ: كَعَبْدٍ^(٦).

- وَأَئِمٌّ مَنْ لَمْ يَقْبَلْ، وَلَهُ مُبَاشَرَتُهَا، كَفَرِيضَةِ قَبْلِ الْمِيقَاتِ، وَإِلَّا فَلَا إِنْ دَخَلَ.

(١) في (ز) و(س) و(م): أو فات.

(٢) في بعض الشروح: كمرض.

(٣) في (أ): للغائب.

(٤) في (ز): لحصوله.

(٥) المذهب أن الولي له المنع مطلقاً في التطوع، وفي الفرض على المشهور، وأما الزوج فله المنع

في التطوع فقط (م).

(٦) في (أ) و(ز) و(م): كالعبد.

* نصف

- وَلِلْمُشْتَرِي إِنْ لَمْ يَعْلَمْهُ^(١) رَدُّهُ لَا تَحْلِيلُهُ.
- وَإِنْ أَذِنَ فَأَفْسَدَ^(٢) لَمْ يَلْزِمُهُ إِذْنٌ لِلْقَضَاءِ.
- عَلَى الْأَصَحِّ^(٣).
- وَمَا لَزِمَهُ عَنْ خَطَاٍ أَوْ ضَرُورَةٍ، فَإِنْ أَذِنَ لَهُ السَّيِّدُ فِي الْإِخْرَاجِ، وَإِلَّا صَامَ بِلَا مَنَعٍ.
- وَإِنْ تَعَمَّدَ: فَلَهُ مَنَعُهُ إِنْ أَضَرَّ بِهِ فِي عَمَلِهِ.



(١) في (ز) و(س): يعلم
 (٢) في بعض الشُّروح: فأفسده.
 (٣) في (أ): الأرجح.

(بَابُ)

الذكاة:

* قف

صفة الذكاة

● قَطْعُ: مُمَيِّزٌ.

● يُنَاكِحُ.

● تَمَامَ الحُلُقُومِ وَالْوَدَجَيْنِ.

● مِنْ الْمُقَدَّمِ.

● بِلَا رَفْعٍ قَبْلَ التَّمَامِ.

صفة النحر

- وَفِي النَّحْرِ: طَعْنٌ بِلَيَّةٍ.

○ وَشَهْرٌ أَيْضًا ^(١) الْإِكْتِفَاءُ بِنِصْفِ الحُلُقُومِ، وَالْوَدَجَيْنِ.شرط ذكاة
الكتابي

وَإِنْ سَامِرِيًّا أَوْ مَجُوسِيًّا تَنْصَرَّ، وَذَبَحَ لِنَفْسِهِ مُسْتَحَلَّهُ، وَإِنْ أَكَلَ الْمَيْتَةَ إِنْ لَمْ

يَغِبْ.

* نصف

لَا:

١- صَبِيٍّ ارْتَدَّ.

٢- وَذَبَحَ لَصْنَمٍ.

٣- أَوْ غَيْرِ حِلٍّ لَهُ إِنْ ثَبَتَ بِشَرْعِنَا، وَإِلَّا كُرِهَ:

● كَجَزَارَتِهِ.

● وَبَيْعٍ.

● أَوْ إِجَارَةٍ لِعِيْدِهِ.

● وَشِرَاءٍ ذَبَحِهِ.

● وَتَسْلُفٍ ثَمَنِ خَمْرٍ، أَوْ بَيْعٍ بِهِ، لَا أَخْذِهِ قَضَاءً.

● وَشَحْمٍ يَهُودِيٍّ.

ما يكره في
الذكاة

(١) هذا الشهر أقل من الشهر الأول، فالقول الأول أشهر منه. انظر: جواهر الدرر (٣/٤٠٥).

- وَذَبْحٍ لِّصَلِيبٍ أَوْ عِصَى.
- وَقَبُولٍ مُتَّصِدٍ بِهِ كَذَلِكَ^(١).
- وَذَكَاةٍ خُشْيٍ.
- وَخَصِيٍّ.
- وَفَاسِقٍ.
- وَفِي ذَبْحٍ كِتَابِيٍّ لِّمُسْلِمٍ قَوْلَانِ.
- وَجَرَحُ^(٢):

* قف

أركان الصيد

- ١- مُسْلِمٌ مُّمَيِّزٌ.
- ٢- وَخَشِيًّا، وَإِنْ تَأَنَّسَ.
- عُجِزَ عَنْهُ إِلَّا بِعُسْرِ - لَا نَعَمَ شَرَدَ أَوْ تَرَدَّى بِكُحْفَرَةٍ^(٣) -.
- ٣- بِسِلَاحٍ مُحَدَّدٍ، وَحَيَوَانٍ عُلِّمَ بِإِرْسَالٍ مِنْ يَدِهِ، بِلَا ظُهُورٍ تَرَكٍّ، وَلَوْ:
- تَعَدَّدَ مَصِيدُهُ.
- أَوْ أَكَلَ.
- أَوْ لَمْ يَرِ بِغَارٍ أَوْ غَيْضَةٍ.
- أَوْ لَمْ يَظُنَّ نَوْعَهُ مِنَ الْمُبَاحِ.
- أَوْ ظَهَرَ خِلَافُهُ.
- لَا إِنْ^(٤):

- ١- ظَنَّهُ حَرَامًا.
- ٢- أَوْ أَخَذَ غَيْرَ مُرْسَلٍ عَلَيْهِ.
- ٣- أَوْ لَمْ يُتَحَقَّقِ الْمُسِيحُ فِي شَرَكَةٍ غَيْرِهِ كَمَاءٍ.

ما لا يحل أكله
من الصيد

(١) في (أ): لذلك.

(٢) هذا أحد أنواع الذكاة وهو: العقر.

(٣) في (أ) و(ز) و(م): بكوة، وصوبت في (م): بكهوة.

(٤) في (أ): لأن.

* نصف

- ٤- أَوْ ضَرْبٍ بِمَسْمُومٍ .
 ٥- أَوْ كَلْبٍ مَجُوسِيٍّ .
 ٦- أَوْ بِنَهْشِهِ مَا قُدِرَ عَلَى خَلَاصِهِ مِنْهُ .
 ٧- أَوْ إِغْرَاءٍ فِي الْوَسْطِ .
 ٨- أَوْ تَرَاخِيٍّ فِي اتِّبَاعِهِ، إِلَّا أَنْ يَتَحَقَّقَ أَنَّهُ لَا يَلْحَقُهُ .
 ٩- أَوْ حَمَلِ الْآلَةِ مَعَ غَيْرٍ، أَوْ بِخُرْجٍ .
 ١٠- أَوْ بَاتٍ .
 ١١- أَوْ صَدَمٍ .
 ١٢- أَوْ عَضٍّ بِلَا جُرْحٍ .
 ١٣- أَوْ قَصْدٍ مَا وَجَدَ .
 ١٤- أَوْ أَرْسَلَ ثَانِيًا بَعْدَ مَسْكِ أَوَّلٍ وَقَتْلَ .
 ١٥- أَوْ اضْطَرَبَ فَأَرْسَلَ وَلَمْ يَرِ .
 ○ إِلَّا أَنْ يَنْوِي الْمُضْطَرَبَ وَغَيْرَهُ: فَتَأْوِيلَانِ .

* قف

■ وَوَجَبَ:

ما يجب في
الذِّكَاة

- ١- نَيْتُهَا .
 ٢- وَتَسْمِيَةُ إِنْ ذَكَرَ .
 ٣- وَنَحْرُ إِبْلِ .
 ٤- وَذَبْحُ غَيْرِهِ إِنْ قَدَرَ .
 - وَجَازٌ^(١) لِلضَّرُورَةِ .

(١) في (م): وجازا .

وعليه صوّب في بعض الشروح بألف التشنية، والمعنى على المثبت: أي وجاز وقوع الذَّبْح محلّ النحر ووقوع النحر محلّ الذَّبْح للضرورة. انظر: مواهب الجليل (٣/ ٢٢٠)، شرح الخرشبي (١٥/ ٣).

- إِلَّا الْبَقَرُ^(١) فَيُنْدَبُ:

● الذَّبْحُ.

● كَالْحَدِيدِ وَإِحْدَايِهِ.

● وَ قِيَامُ الْإِبِلِ^(٢).

● وَ ضَجْعُ ذَبْحٍ عَلَى أُيْسَرٍ.

● وَ تَوَجُّهُهُ.

● وَ إِضَاحُ الْمَحَلِّ.

■ وَ فَرْيُ وَ دَجِي صَيْدٍ أَنْفَذَ مَقْتَلُهُ.

○ وَ فِي جَوَازِ الذَّبْحِ بِالْعَظْمِ وَالسِّنِّ، أَوْ إِنْ انفَصَلَا^(٣)، أَوْ بِالْعَظْمِ، أَوْ مِنْهُمَا خِلَافٌ.

■ وَ حَرْمٌ:

- اضْطِيَادُ مَا كُؤِلَ لَا بِنِيَّةِ الذِّكَاةِ، إِلَّا بِكَخْنَزِيرٍ^(٤).

- فَيَجُوزُ كَذَكَاةٍ مَا لَا يُؤْكَلُ إِنْ أُيْسَرَ مِنْهُ.

■ وَ كُرَّةٌ:

١- ذَبْحٌ بِدَوْرِ حُفْرَةٍ.

٢- وَ سَلَخٌ أَوْ قَطْعٌ قَبْلَ الْمَوْتِ.

ما يندب في
الذَّبْحِ وَالتَّحْرِ

ما يكره في
الذَّبْحِ

(١) يحتمل أن يكون مستثنى من عموم قوله: (وذبح غيره) ويحتمل أن يكون مستثنى من قوله: (وجاز للضرورة) والمعنى على الأول: أنه يتعين ذبح غير الإبل إلا البقر فلا يتعين الذبح فيه بل يجوز الأمران أي الذبح والتحرر، والمعنى على الثاني: فإن لم تكن ضرورة بأن ذبح ما ينحر أو عكسه اختياراً لم يؤكل إلا البقر فإنه يجوز فيه الأمران من غير ضرورة، انظر: شرح الخرشي (٣/١٥-١٦).

(٢) في بعض الشروح: إبل.

(٣) في (س): انفصل.

(٤) الصواب حذف هذه الباء (م).

٣- كَقَوْلِ مُضَحٍّ: «اللَّهُمَّ مِنْكَ وَإِلَيْكَ»^(١).

٤- وَتَعَمُّدُ إِبَانَةِ رَأْسٍ.

○ وَتَوَوَّلْتُ أَيْضًا عَلَى عَدَمِ الْأَكْلِ إِنْ قَصَدَهُ^(٢) أَوَّلًا.

* نصف

- وَدُونَ نِصْفٍ أُبَيِّنُ مَبْتَأَهُ إِلَّا الرَّأْسَ.

■ وَمَلَكَ الصَّيْدَ الْمُبَادِرُ.

■ وَإِنْ تَنَازَعَ قَادِرُونَ فَبَيْنَهُمْ.

■ وَإِنْ نَذَّ وَلَوْ مِنْ مُشْتَرٍ فَلِلثَّانِي، لَا إِنْ تَأَنَسَ وَلَمْ يَتَوَحَّشْ.

■ وَاشْتَرَكَ طَارِدٌ مَعَ ذِي حِبَالَةٍ قَصَدَهَا، وَلَوْ لَاهُمَا لَمْ يَقْعَ بِحَسَبِ فِعْلِهِمَا^(٣).

■ وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ وَأَيْسَ مِنْهُ فَلِرَبِّهَا.

- وَعَلَى تَحْقِيقِ بَعْضِهَا فَلَهُ، كَالدَّارِ إِلَّا أَنْ لَا يَطْرُدَهُ لَهَا فَلِرَبِّهَا.

* قف

■ وَضَمِنَ مَارًّا أَمَكَّتَهُ ذِكَاثُهُ وَتَرَكَ:

١- كَتَرِكَ تَخْلِيصِ مُسْتَهْلِكٍ مِنْ:

● نَفْسٍ.

● وَمَالٍ بِيَدِهِ.

● أَوْ شَهَادَتِهِ^(٤).

● أَوْ بِإِمْسَاكِ وَثِيقَةٍ.

● أَوْ تَقْطِيعِهَا.

○ وَفِي قَتْلِ شَاهِدَيْ حَقٍّ تَرَدُّدٌ.

٢- وَتَرَكَ مُوَاسَاةً وَجَبَتْ بِخَيْطٍ لِحَاثَةٍ.

(١) الكراهة في حق من يرى ذلك من لوازم التسمية، وأما على غير هذا الوجه فلا بكره. انظر:

تحبير المختصر (٢/٣١٥).

(٢) في (ز): أيضا.

(٣) في (أ) و(ز) و(م): فعليهما.

(٤) في (أ) و(ز) و(م): بشهادته.

٣- أَوْ فَضْلِ طَعَامٍ أَوْ شَرَابٍ لِمُضْطَرٍّ.

٤- وَعُمْدٍ وَخَشَبٍ فَيَقَعُ الْجِدَارُ.

- وَلَهُ الثَّمَنُ إِنْ وُجِدَ.

* نصف

■ وَأَكْلَ الْمَذَكِّي.

ما تعمل فيه
الزكاة

- وَإِنْ^(١) أَيْسَ مِنْ حَيَاتِهِ بِتَحَرُّكِ قَوِيٍّ مُطْلَقًا، وَسِيلِ دَمٍ إِنْ صَحَّتْ، إِلَّا الْمَوْفُودَةَ وَمَا مَعَهَا لِمَنْفُودَةِ الْمَقَاتِلِ:

● بِقَطْعِ نُخَاعٍ.

● وَنَثْرِ دِمَاحٍ.

منفوعة المقتل

● أَوْ حَشْوَةٍ.

● وَفَرِيٍّ وَدَجٍ.

● وَتَقْبِ مُضْرَانٍ.

○ وَفِي شَقِّ الْوَدَجِ: قَوْلَانِ.

○ وَفِيهَا أَكْلُ مَا دُقَّ عَنْقُهُ، أَوْ [مَا]^(٢) عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَعْيشُ إِنْ لَمْ يَنْخَعَهَا.

■ وَذَكَاتُ الْجَنِينِ بِذَكَاتِ أُمِّهِ إِنْ تَمَّ بِشَعْرٍ.

ذكاة الجنين

- وَإِنْ خَرَجَ حَيًّا ذُكِّي، إِلَّا أَنْ يُبَادَرَ فَيَقُوتَ.

- وَذُكِّي الْمُرْلَقُ إِنْ حَيَّ مِثْلُهُ.

■ وَافْتَقَرَ نَحْوُ الْجَرَادِ لَهَا بِمَا يَمُوتُ بِهِ، وَلَوْ لَمْ يُعْجَلْ كَقَطْعِ جَنَاحٍ.

(١) فِي (أ) وَ(ز) وَ(م): وَلَوْ.

(٢) سَقَطَتْ مِنْ: (أ) وَ(م).

(بَابُ)

* قف

◎ المَبَاحُ:

١- طَعَامٌ ظَاهِرٌ.

٢- وَالْبَحْرِيُّ وَإِنْ مَيْتًا.

٣- وَطَيْرٌ وَلَوْ جَلَّالَةً وَذَا مِخْلَبٍ.

٤- وَنَعَمٌ.

٥- وَوَخْشٌ لَمْ يَقْتَرِسْ:

● كَيْرُبُوعٍ.

● وَخُلْدٍ.

● وَوَبَرٍ.

● وَأَرْنَبٍ.

● وَقُنْفُذٍ.

● وَضُرْبُوبٍ.

● وَحَيَّةٌ أَمِنْ سَمِّهَا.

٦- وَخِشَاشُ أَرْضٍ.

٧- وَفُقَاعٌ.

٨- وَسُوبِيَاءٌ.

٩- وَعَقِيدٌ.

أَمِنْ سُكْرِهِ^(١).

■ وَلِلضَّرُورَةِ مَا يَسُدُّ غَيْرُ آدَمِيٍّ وَخَمَرٍ، إِلَّا لِعَصَّةٍ.

■ وَقُدَّمَ:

* نصف

(١) الضمير لما ذكر، وفي نسخة: (سكرها) أي الأربعة وهو أحسن (م).

١- المَيْتُ ^(١) عَلَى:

- خِنْزِيرٌ.
 - وَصَيْدٌ لِمُحْرِمٍ، لَا لَحْمِهِ.
- ٢- وَطَعَامٌ ^(٢) غَيْرٌ، إِنْ لَمْ يَخْفِ الْقَطْعُ، وَقَاتَلَ عَلَيْهِ.
- المحرم من الأطعمة والأشربة: **وَالْمُحْرَمُ:**

- النَّجْسُ.
- وَخِنْزِيرٌ.
- وَبَغْلٌ.
- وَفَرَسٌ.
- وَحِمَارٌ وَلَوْ وَحْشِيًّا دَجَنَ.

■ المكروه من الأطعمة والأشربة: **وَالْمَكْرُوهُ:**

- سَبْعٌ.
- وَضَبٌ.
- وَثَعْلَبٌ.
- وَذَيْبٌ.
- وَهَرٌّ وَإِنْ وَحْشِيًّا.
- وَفِيلٌ.
- وَكَلْبٌ مَاءٍ وَخِنْزِيرُهُ.
- وَشَرَابٌ خَلِيطَيْنِ.

(١) في (س): الميتة.

(٢) قول المصنّف ﷺ: (وطعام غير) جعله بعض الشراح بالجر عطفًا على قوله: (لا لحمة) أي: فلا يقدّم الميت على طعام الغير إن لم يخف القطع!، وجعله البعض الآخر بالرفع والمعنى: أن المضطر إذا وجد الميتة وطعام الغير فإنه يقدّم طعام الغير على أكل الميتة وهذا إن لم يخف أن تقطع يده بسبب ذلك فيما فيه قطع. انظر: تحبير المختصر (٣٢٨/٢)، وشفاء الغليل (٣٧٢/١)، وشرح الخرشي (٣٠/٣).

- وَنَبَذُ^(١) بِكَدْبَاءٍ.
- وَفِي كُرْهِ الْقِرْدِ وَالطَّيْنِ وَمَنْعِهِ: قَوْلَانِ.



(١) فِي (أ) وَ(م): وَنَبَذُ.

(بَابُ)

* قف ○ سُنَّ لِحُرٍّ غَيْرِ حَاجٍّ بِمَنَى ضَحِيَّةٍ لَا تُجْحِفُ - وَإِنْ يَتِيمًا - :

١- بِجَذَعِ ضَانٍ.

٢- وَثَنِيَّ :

حكم الأضحية
ووقتها

● مَعَزٍ.

● وَبَقَرٍ.

● وَإِيلٍ.

ذِي سَنَةٍ، وَثَلَاثٍ، وَخَمْسٍ.

- بِلَا شَرِكٍ إِلَّا فِي الْأَجْرِ، وَإِنْ أَكْثَرَ مِنْ سَبْعَةٍ، إِنْ :

الاشتراك
في الأضحية

١- سَكَنَ مَعَهُ.

٢- وَقَرَّبَ لَهُ.

٣- وَأَنْفَقَ عَلَيْهِ وَإِنْ تَبَرُّعًا.

وَإِنْ :

● جَمَاءَ.

● وَمُقْعَدَةً لِشَحْمٍ.

● وَمَكْسُورَةً قَرْنٍ.

لَا :

١- إِنْ أَدَمَى^(١).

٢- كَبِيٍّ :

● مَرَضٍ.

ما لا يجزئ من
الأضحية

(١) أي : فإنها لا تجزئ، والمراد بالأدمى عدم البرء، فلو قال المصنّف : (ومكسورة قرن - أي فإنها تجزئ - إن برء) لكان أظهر (م).

● وَجَرَبَ .

● وَبَشَمَ .

● وَجُنُونٍ .

● وَهَزَالٍ .

● وَعَرَجَ .

● وَعَوَرَ .

٣- وَفَائِتٍ جُزْءٍ غَيْرِ خِصْيَةٍ^(١) .

٤- وَصَمْعَاءَ جَدًّا^(٢) .

٥- وَذِي أُمٍّ وَخَشِيَّةٍ^(٣) .

٦- وَبَثْرَاءَ^(٤) .

٧- وَبِكْمَاءَ .

٨- وَبِخْرَاءَ .

٩- وَيَابِسَةٍ ضَرَعٍ .

١٠- وَمَشْقُوقَةٍ أُذُنٍ .

١١- وَمَكْسُورَةٍ سِنَّ لَغَيْرِ إِثْغَارٍ أَوْ كِبَرٍ .

١٢- وَذَاهِبَةٍ ثُلْثِ ذَنْبٍ، لَا أُذُنٍ .

مِنْ ذَنْبِ الْإِمَامِ لِأَخْرِ الثَّالِثِ .

(١) وأما ناقص الخصيتين فإنه يجرى لأنه ليس بناقص اللحم سواء خلق بلا خصيتين أو قطعنا منه (م).

(٢) الصمعاء: هي صغيرة الأذنين جدًا حتى تقبح معهما الخلقة فتظهر كأنها خلقت بغير أذن، انظر: التاج والإكليل للموافق (٣٦٧/٤).

(٣) قوله: (وذي أم وحشية) المذهب لا فرق بين الأم والأب، فلو قال: وذي أصل وحشي لوافق المذهب (م).

(٤) قال البساطي: البثراء: هي التي ليس لها ذنب، وقال الشارح: هي المخلوقة بغير ذنب، وكلاهما ظاهر، لينتفي التكرار مع ما يأتي من قوله: (وذاهبة ثلث ذنب) (م).

○ وَهَلْ هُوَ الْعَبَّاسِيُّ أَوْ إِمَامُ الصَّلَاةِ؟ قَوْلَانِ.

- وَلَا يُرَاعَى قَدْرُهُ فِي غَيْرِ الْأَوَّلِ، وَأَعَادَ سَابِقُهُ إِلَّا الْمُتَحَرِّيَّ أَقْرَبَ إِمَامٍ:

* نصف

● كَأَنْ لَمْ يُبْرِزْهَا.

● وَتَوَانَى بِلَا عُذْرِ قَدْرُهُ.

- وَبِهِ انْتِظَرَ لِلزَّوَالِ.

- وَالنَّهَارُ شَرُطٌ.

■ وَنُذِبَ:

مندوبات الأضحية

١- إِبْرَازُهَا.

٢- وَجَيْدٌ.

٣- وَسَالِمٌ.

٤- وَعَيرٌ:

● خَرْقَاءُ^(١).

● وَشَرْقَاءُ^(٢).

● وَمُقَابِلَةٌ^(٣).

● وَمُدَابِرَةٌ^(٤).

٥- وَسَمِينٌ.

٦- وَذَكَرٌ.

٧- وَأَقْرَنُ.

٨- وَأَيَّضُ.

٩- وَفَحْلٌ إِنْ لَمْ يَكُنِ الْخَصِيُّ أَسْمَنَ.

(١) الخرقاء: التي في أذنها ثقب مستدير. انظر: تهذيب اللغة (١٥/٧).

(٢) الشرقاء: المشقوقة الأذن باثنين. انظر: لسان العرب (٧٥/١٠).

(٣) المقابلة: التي قطع من أذنها من قبل وجهها. انظر: لسان العرب (٢٧٢/٤).

(٤) المدابرة: التي قطع من مؤخر أذنها. انظر: تهذيب اللغة (١٤٠/٩).

١٠- وَضَانٌ مُّطْلَقًا ثُمَّ مَغْرٌ؛

○ ثُمَّ هَلْ بَقَرٌ وَهُوَ الْأُظْهَرُ.

○ أَوْ إِبِلٌ؟ خِلَافٌ.

١١- وَتَرَكَ:

● حَلَقِي.

● وَقَلَمِي.

لِمُضَحٍّ: عَشْرُ ذِي الْحِجَّةِ.

١٢- وَضَحِيَّةٌ عَلَى صَدَقَةٍ وَعِتْقٍ.

١٣- وَذَبْحُهَا بِيَدِهِ^(١).

١٤- وَلِلْوَارِثِ إِنْفَادُهَا.

١٥- وَجَمْعُ أَكْلٍ وَصَدَقَةٍ وَإِعْطَاءٍ بِلَا حَدٍّ.

١٦- وَالْيَوْمُ الْأَوَّلُ.

○ وَفِي أَفْضَلِيَّةِ أَوَّلِ الثَّلَاثِ عَلَى آخِرِ الثَّانِي تَرَدُّدٌ.

١٧- وَذَبْحٌ وَلَدٍ خَرَجَ قَبْلَ الذَّبْحِ، وَبَعْدَهُ جُزْءٌ.

■ وَكُرْهٌ:

١- جَزْءٌ صُوفِهَا قَبْلَهُ:

● إِنْ لَمْ يَنْبُتْ لِلذَّبْحِ^(٢).

● وَلَمْ يَنْوِهِ حِينَ أَخَذَهَا.

٢- وَبَيْعُهُ.

٣- وَشُرْبُ لَبَنِ.

* قف

مكروهات الأضحية

(١) سواء كان رجلاً أو امرأة أو صبياً مطيقاً، وذكر شراح الرسالة أنّ الرجل يذبح باتفاق والمرأة

هل تذبح أو تستنيب خلاف، والصّبي يستنيب باتفاق لكن يحمل على من لم يطق (م).

(٢) لو قال المصنّف رحمه الله: (وكره جزّ صوفها قبل الذبح إن لم ينبت له) لكان أفصح. انظر شفاء الغليل (١/٣٧٦).

- ٤- وَإِطْعَامُ كَافِرٍ .
 ○ وَهَلْ إِنْ بُعِثَ [لَهُ] ^(١) أَوْ وَلَوْ فِي عِيَالِهِ؟ تَرُدُّدٌ .
 ٥- وَالتَّغَالِي فِيهَا .
 ٦- وَفِعْلُهَا عَنْ مَيِّتٍ كَعَتِيرَةٍ .
 ٧- وَإِبْدَالُهَا بِدُونٍ، وَإِنْ لاختِلَاطٌ قَبْلَ الذَّبْحِ .
 ○ وَجَازٌ أَخَذَ الْعَوَضَ إِنْ اخْتَلَطَتْ بَعْدَهُ عَلَى الْأَحْسَنِ .

وَصَحَّ:

■ الإنابة في ذبح الأضحية

- ١- إِنْابَةٌ ^(٢) يَلْفِظُ إِنْ أَسْلَمَ وَلَوْ لَمْ يُصَلِّ، أَوْ نَوَى عَنْ نَفْسِهِ .
 ٢- أَوْ بِعَادَةٍ: كَقَرِيبٍ .
 ○ وَإِلَّا فَتَرُدُّدٌ .
 لَا إِنْ غَلِظَ فَلَا تُجْزَى عَنْ أَحَدِهِمَا .

وَمُنِعَ:

■ ما يمنع في الأضحية

١- الْبَيْعُ وَإِنْ:

- ذَبَحَ قَبْلَ الْإِمَامِ .
- أَوْ تَعَيَّيْتُ: حَالَةَ الذَّبْحِ أَوْ قَبْلَهُ .
- أَوْ ذَبَحَ مَعِيًّا جَهْلًا .

٢- وَالْإِجَارَةُ .

* نصف

٣- وَالْبَدَلُ إِلَّا لِمُتَصَدِّقٍ عَلَيْهِ .

- وَفُسِخَتْ وَتُصَدَّقُ بِالْعَوَضِ فِي الْفَوْتِ إِنْ لَمْ يَتَوَلَّ غَيْرٌ بِلَا إِذْنٍ وَصَرَفٍ
 فِيمَا لَا يُلْزِمُهُ، كَأَرْشِ غَيْبٍ [لَا] ^(٣) يَمْنَعُ الْإِجْرَاءَ .

(١) سقطت من (أ) .

(٢) في الأصل نيابة، والمثبت من (أ) و(ز) و(س) و(م) والشروح .

(٣) سقطت من: (ز) و(م) .

- وَإِنَّمَا تَجِبُ بِالنَّذْرِ وَالذَّبْحِ، فَلَا تُجْزَىٰ إِنْ تَعَيَّتْ ^(١) قَبْلَهُ.
 - وَصَنَعَ [بِهَا] ^(٢) مَا شَاءَ: كَحَبْسِهَا حَتَّىٰ فَاتَ الْوَقْتُ إِلَّا أَنْ هَذَا آثِمٌ.
 - وَلِلْوَارِثِ الْقَسْمُ وَلَوْ ذُبِحَتْ، لَا يَبِيعُ بَعْدَهُ فِي دَيْنٍ.
- وَنُدِبَ:

العقيقة وما يندب فيها

- ١- ذَبَحَ وَاحِدَةً تُجْزَىٰ ضَحِيَّةً فِي سَابِعِ الْوِلَادَةِ نَهَارًا.
- وَأُلْغِيَ يَوْمُهَا إِنْ سَبَقَ بِالْفَجْرِ.
- ٢- وَالتَّصَدُّقُ بِزَنَةِ شَعْرِهِ.
- وَجَازَ كَسْرُ عِظَامِهَا ^(٣).
- وَكُرِهَ:

ما يكره في العقيقة

١- عَمَلُهَا وَلِيمَةً.

٢- وَلَطْخُهُ بِدَمِهَا.

٣- وَخِثَانُهُ يَوْمَهَا.



(١) في (أ): تَعَيَّتْ.

(٢) سقطت من (ز).

(٣) في (أ) و(ز) و(س) و(م): عَظْمُهَا.

(بَابُ)

* قف

◎ الْيَمِينُ: تَحْقِيقُ مَا لَمْ يَحِبْ بِذِكْرِ اسْمِ اللَّهِ أَوْ صِفَتِهِ:

- «كِبَالَهُ، وَهَالَهُ، وَأَيْمَ اللَّهِ، وَحَقَّ اللَّهُ».
- «وَالْعَزِيزِ، وَعَظَمَتِهِ، وَجَلَالِهِ، وَإِرَادَتِهِ، وَكَفَالَتِهِ، وَكَلَامِهِ».
- «وَالْقُرْآنِ، وَالْمُصْحَفِ».

أقسام اليمين.

■ وَإِنْ قَالَ: أَرَدْتُ: «وَوَثِّقْتُ بِاللَّهِ» ثُمَّ ابْتَدَأْتُ: «لَأَفْعَلَنَّ» ذَيْنَ لَا يَسْبِقُ لِسَانُهُ^(١).

- «وَكَعِزَّةَ اللَّهِ، وَأَمَانَتِهِ، وَعَهْدِهِ» «وَعَلَيَّ عَهْدُ اللَّهِ».
- إِلَّا أَنْ يُرِيدَ الْمَخْلُوقَ.
- «وَكَاخْلِفُ، وَأُقْسِمُ، وَأَشْهَدُ» إِنْ نَوَى بِاللَّهِ.
- «وَأَعِزُّمُ» إِنْ قَالَ بِاللَّهِ.
- وَفِي: «أُعَاهِدُ اللَّهَ» قَوْلَانِ.

لَا:

١- «بَلِّكَ عَلَيَّ عَهْدٌ» أَوْ «أُعْطِيكَ عَهْدًا».

ما لا يلزم فيه اليمين

٢- «وَعَزَمْتُ عَلَيْكَ بِاللَّهِ».

٣- «وَحَاشَى اللَّهِ».

٤- «وَمَعَاذَ اللَّهِ».

٥- «وَاللَّهُ رَاعٍ» أَوْ «كَفِيلٌ».

٦- «وَالنَّبِيُّ».

* نصف

٧- «وَالْكَعْبَةُ».

(١) أي: فلا يدين ويلزمه اليمين... لأن المشهور أن اليمين لا تحتاج لنية إذا كانت صريحة (م).

٨- وَ«كَالْحَلْقِ، وَالْإِمَاتَةِ».

٩- وَ«هُوَ يَهُودِيٌّ».

١٠- وَعَمُوسٍ: بِأَنْ ظَنَّ أَوْ شَكَّ^(١)، وَحَلَفَ بِلَا تَبَيِّنِ صِدْقٍ، وَلَيْسْتَغْفِرِ اللَّهَ.

■ وَإِنْ قَصَدَ بِ: «كَالْعُزَّى» التَّعْظِيمَ، فَكُفِّرُ.

١١- وَلَا لَعْنٍ: عَلَى مَا يَعْتَقِدُهُ فَظَهَرَ نَفْيُهُ.

- وَلَمْ يُفَدَ فِي غَيْرِ اللَّهِ: كَالِاسْتِثْنَاءِ بِ«إِنْ شَاءَ اللَّهُ»؛ إِنْ قَصَدَ^(٢).

○ كَالِأَنْ يَشَاءَ اللَّهُ أَوْ يُرِيدَ أَوْ يَقْضِيَ عَلَى الْأَظْهَرِ.

- وَأَفَادَ بِكَالٍ فِي الْجَمِيعِ إِنْ^(٣):

● اتَّصَلَ إِلَّا لِعَارِضٍ.

● وَنَوَى الْإِسْتِثْنَاءَ.

● وَقَصَدَ.

● وَنَطَقَ بِهِ وَإِنْ سِرًّا بِحَرَكَةِ لِسَانٍ، إِلَّا أَنْ يَعْزَلَ فِي يَمِينِهِ أَوَّلًا:

كَالزَّوْجَةِ فِي: «الْحَلَالُ عَلَيَّ حَرَامٌ» وَهِيَ الْمُحَاشَاةُ.

وفي:

● التَّنْذِرِ الْمُبْهَمِ.

● وَالْيَمِينِ.

● وَالْكَفَّارَةِ.

● وَالْمُنْعَقِدَةَ عَلَى بَرٍّ بِ«أَنْ فَعَلْتُ وَلَا فَعَلْتُ».

(١) في (أ) و(ز) و(م): بِأَنْ شَكَّ أَوْ ظَنَّ.

(٢) في (ز): قَصَدَهُ.

(٣) في (أ): بِأَنْ.

● أَوْ حِنْثٍ بِ«لَا فَعَلَنَّ أَوْ إِنْ لَمْ أَفْعَلْ» إِنْ لَمْ يُؤَجَّلْ:

١- إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ: لِكُلِّ مُدٍّ.

- وَنُدْبَ بَغِيرِ الْمَدِينَةِ: زِيَادَةُ ثُلُثِهِ أَوْ نِصْفِهِ، أَوْ رِطْلَانِ خُبْزًا بِأَدَمٍ: كَشَبَعِهِمْ.

٢- أَوْ كِسْوَتُهُمْ:

كفارة اليمين

- الرَّجُلُ ثَوْبٌ، وَالْمَرْأَةُ دِرْعٌ وَخِمَارٌ، وَلَوْ غَيْرَ وَسَطِ أَهْلِهِ، وَالرَّضِيعُ كَالْكَبِيرِ فِيهِمَا.

٣- أَوْ عِتْقُ رَقَبَةٍ كَالظَّهَارِ.

٤- ثُمَّ صَوْمٌ ثَلَاثَةَ.

■ وَلَا تُجْزَى:

● مُلَفَّقَةٌ.

ما لا يجزئ في

● وَمُكْرَرٌ لِمُسْكِينٍ.

كفارة اليمين

● وَنَاقِصٌ كَعِشْرِينَ لِكُلِّ نِصْفٍ.

إِلَّا أَنْ يُكْمَلَ.

○ وَهَلْ إِنْ بَقِيَ؟ تَأْوِيلَانِ.

- وَلَهُ نَزْعُهُ إِنْ بَيَّنَّ بِالْفُرْعَةِ.

- وَجَارَ لِثَانِيَةٍ إِنْ أَخْرَجَ وَإِلَّا كُرْهًا، وَإِنْ كَيْمِينَ وَظَهَارًا.

- وَأَجْزَأَتْ قَبْلَ حِثِّهِ.

- وَوَجَبَتْ بِهِ إِنْ لَمْ يُكْرَهْ بِبِرٍّ.

■ وَفِي «عَلَيَّ أَشَدُّ مَا أَخَذَ أَحَدٌ عَلَى أَحَدٍ»:

* نصف

١- بَتُّ مَنْ يَمْلِكُ.

٢- وَعِتْقُهُ.

الالتزامات

٣- وَصَدَقَةٌ ثُلُثُهُ^(١).

(١) فِي (أ) وَ(س) وَ(م): بِثَلَاثَةِ.

٤- وَمَشِيَّ بِحَجٍّ .

٥- وَكَفَّارَةٌ .

- وَزَيْدٌ فِي «الْأَيْمَانِ يُلْزَمُنِي»^(١) : صَوْمُ سَنَةٍ إِنْ اُعْتِيدَ حَلْفٌ بِهِ .

○ وَفِي لُزُومِ شَهْرِي ظَهَارٍ تَرُدُّدٌ .

- وَتَحْرِيمُ الْحَلَالِ فِي غَيْرِ الزَّوْجَةِ وَالْأَمَةِ : لَغْوٌ .

- وَتَكَرَّرَتْ إِنْ :

١- قَصَدَ تَكَرَّرَ الْحِنْثِ .

٢- أَوْ كَانَ الْعُرْفُ : كَعَدَمِ تَرْكِ الْوِثْرِ .

٣- أَوْ نَوَى كَفَّارَاتٍ .

٤- أَوْ قَالَ : «لَا وَلَا» .

٥- أَوْ حَلَفَ أَنْ لَا يَحْنَثَ .

٦- أَوْ بِالْقُرْآنِ وَالْمُصْحَفِ ، وَالْكِتَابِ .

٧- أَوْ دَلَّ لَفْظُهُ بِجَمْعٍ ، أَوْ «بِكُلَّمَا» ، وَ«مَهُمَا» .

لَا :

١- «مَتَى مَا» .

٢- «وَوَاللَّهِ ثُمَّ وَاللَّهِ» وَإِنْ قَصَدَهُ .

٣- «وَالْقُرْآنِ وَالتَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ» .

٤- وَلَا كَلَّمَهُ^(٢) غَدًا وَبَعْدَهُ ثُمَّ غَدًا .

- وَخَصَّصَتْ :

١- نِيَّةُ الْحَالِفِ وَقَيَّدَتْ :

● إِنْ نَافَتْ وَسَاوَتْ فِي اللَّهِ وَغَيْرِهَا كَطَّلَاقٍ .

(١) فِي (أ) وَ(ز) وَ(س) : نَلْزَمُنِي .

(٢) فِي (أ) : وَكَلَّهُ .

تكرار الكفارة

ما لا تتكرر فيه
الكفارة

* قف

تخصيص اليمين

- كَكُونِهَا مَعَهُ فِي لَا يَتَزَوَّجُ حَيَاتَهَا .
 • كَأَنْ خَالَفَتْ ظَاهِرَ لَفْظِهِ كَسَمَنْ ضَائِنٍ فِي : «لَا أَكُلُ سَمْنًا» ،
 أَوْ «لَا أَكَلُّهُ»^(١) .

- وَكَتَوَكَّلِيهِ فِي لَا يَبِيعُهُ أَوْ لَا يَضْرِبُهُ .
 إِلَّا لِمُرَافَعَةٍ وَبَيِّنَةٍ أَوْ إِقْرَارٍ فِي طَلَاقٍ وَعِتْقٍ فَقَطْ .
 - أَوْ اسْتُحْلِفَ مُطْلَقًا فِي وَثِيقَةٍ حَقٍّ .
 - لَا إِرَادَةَ مَيِّتَةٍ وَكَذِبٍ فِي : طَالِقٍ وَحُرَّةٍ أَوْ حَرَامٍ وَإِنْ يَفْتَوَى .

٢- ثُمَّ بِسَاطٍ يَمِينِهِ .

٣- ثُمَّ عُرِفَ قَوْلِي .

٤- ثُمَّ مَقْصِدُ لُغَوِي .

٥- ثُمَّ شَرْعِي .

- وَحَيْثُ إِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ نِيَّةٌ وَلَا بِسَاطٍ :

١- بِفَوْتٍ مَا حَلَفَ عَلَيْهِ وَلَوْ لِمَانِعٍ شَرْعِيٍّ أَوْ سَرِقَةٍ ، لَا بِكَمَوْتِ حَمَامٍ فِي
 لِيَذْبَحَنَّهُ .

ما يحصل به الحنث
وما لا يحصل

٢- وَبِعَزْمِهِ عَلَى ضِدِّهِ .

٣- وَبِالنَّسْيَانِ إِنْ أَطْلَقَ .

٤- وَبِالْبَعْضِ عَكْسُ الْبُرِّ .

٥- وَبِسَوِيْقٍ أَوْ لَبَنِ فِي لَا أَكُلُ :

• لَا مَاءٍ .

• وَلَا تَسْحَرٍ فِي لَا أَتَعَشَّى .

• وَذَوَاقٍ لَمْ يَصِلْ جَوْفُهُ .

٦- وَبِوُجُودِ أَكْثَرٍ فِي لَيْسَ مَعِيَ غَيْرُهُ لِمُتَسَلِّفٍ لَا أَقَلَّ .

(١) فِي (أ) : لَا أَكَلَهُ .

- ٧- وَبَدَوَامِ رُكُوبِهِ وَلُبْسِهِ فِي: لَا أَرْكَبُ وَلَا^(١) أَلْبَسُ.
- لَا فِي كَذْحُولٍ.
- ٨- وَبِدَائَةِ عَبْدِهِ فِي دَائِتِهِ.
- ٩- وَبِجَمْعِ الْأَسْوَاطِ فِي لَأْضَرِبَتْهُ كَذَا.
- ١٠- وَيَلْحَمِ الْحَوْتَ، وَيَبْيِضُهُ، وَعَسَلِ الرُّطْبَ فِي مُطْلَقِهَا.
- ١١- وَيَكْغُكُ وَخَشَكِنَانِ^(٢) وَهَرِيْسَةٍ^(٣) وَأَطْرِيَّةٍ^(٤) فِي خُبْزٍ، لَا عَكْسِهِ.
- ١٢- وَبِضْأَنِ وَمَعَزٍ وَدِيكٍ^(٥) وَدَجَاجَةٍ فِي غَنَمٍ وَدَجَاجٍ.
- لَا بِأَحَدِهِمَا فِي الْآخِرِ.
- ١٣- وَبِسْمَنِ اسْتُهُلِكَ فِي سَوِيْقٍ.
- ١٤- وَبِرْغَفَرَانٍ فِي طَعَامٍ.
- لَا بِكَخْلٍ طُبَخَ.
- ١٥- وَبِاسْتِرْخَاءٍ لَهَا فِي: «لَا قَبْلُتُكَ أَوْ قَبْلَتِنِي».
- ١٦- وَبِفِرَارٍ غَرِيمِهِ فِي «لَا فَارَقْتُكَ أَوْ فَارَقْتَنِي إِلَّا بِحَقِّي» وَلَوْ لَمْ يُفَرِّطْ، وَإِنْ أَحَالَهُ.
- ١٧- وَبِالشَّخْمِ فِي اللَّحْمِ لَا الْعَكْسِ.
-
- (١) سقطت من (أ) و(ز) و(م).
- (٢) الْخَشَكِنَانِ: خبزة تصنع من دقيق الحنطة وتملأ بالسكر. انظر: المعجم الوسيط (ص: ٢٣٦).
- (٣) الْهَرِيْسَةُ: طعام متخذ من قمح ولحم، بطبخان حتى يمتزجا، ثم يعركان حتى يصيرا كالعصيدة، ويأكلونه بالسمن، انظر: منح الجليل (٣/ ٥٨).
- (٤) الْأَطْرِيَّةُ: طعام كالخيوط من دقيق، وقيل هي التي تسمى بالشعيرية وقيل بالرشطة. انظر: الشرح الكبير (٢/ ١٤٣)، ومنح الجليل (٣/ ٥٨).
- (٥) فِي (س) و(م): وَدِيكَةٌ.

* قف

١٨- وَبِفَرْعٍ فِي: «لَا أَكُلُ مِنْ كَهَذَا الطَّلَعِ أَوْ هَذَا الطَّلَعِ».

- لَا الطَّلَعِ وَطَلَعًا إِلَّا:

- بَنِيذِ زَبِيبٍ.
- وَمَرْقَةِ لَحْمٍ أَوْ شَحْمِهِ.
- وَخُبْزِ قَمْحٍ.
- وَعَصِيرِ عَنَبٍ.

١٩- وَبِمَا أُنْبِتَتِ الْحِنْطَةُ إِنْ نَوَى الْمَنَّ، لَا لِرَدَاءَةِ كُسُوٍّ^(١) صَنْعَةِ طَعَامٍ.

٢٠- وَبِالْحَمَّامِ فِي الْبَيْتِ أَوْ دَارِ جَارِهِ أَوْ بَيْتِ شَعْرٍ، كَحَبْسِ أُكْرَةٍ عَلَيْهِ بِحَقٍّ، لَا بِمَسْجِدٍ.

٢١- وَبِدُخُولِهِ عَلَيْهِ مَيْتًا فِي بَيْتٍ يَمْلِكُهُ^(٢).

- لَا بِدُخُولِ مَحْلُوفٍ عَلَيْهِ إِنْ لَمْ يَنْوَ الْمُجَامَعَةَ.

٢٢- وَبِتَكْفِينِهِ فِي: «لَا نَفْعُهُ حَيَاتُهُ».

٢٣- وَبِأَكْلِ مَنْ تَرَكَتِهِ قَبْلَ قَسْمِهَا فِي: «لَا أَكَلْتُ طَعَامَهُ» إِنْ أَوْصَى، أَوْ كَانَ مَدِينًا.

٢٤- وَبِكِتَابٍ إِنْ وَصَلَ أَوْ رَسُولٍ فِي: «لَا كَلَّمَهُ» وَلَمْ يُنَوِّ فِي الْكِتَابِ فِي الْعِتْقِ وَالطَّلَاقِ.

٢٥- وَبِالْإِشَارَةِ لَهُ.

* نصف

٢٦- وَبِكَلَامِهِ وَلَوْ لَمْ يَسْمَعْهُ، لَا:

- قِرَاءَتِهِ بِقَلْبِهِ.

(١) فِي بَعْضِ الشُّرُوحِ: أَوْ كُسُوٍّ.

(٢) فِي الْأَصْلِ: تَمْلِكُهُ، وَالمُثَبَّتُ مِنْ (أ) وَ(ز) وَ(س) وَ(م) وَالشُّرُوحِ.

- أَوْ قِرَاءَةً أَحَدٍ عَلَيْهِ بِلَا إِذْنٍ .
- وَلَا بِسَلَامِهِ عَلَيْهِ بِصَلَاةٍ .
- وَلَا كِتَابَةِ الْمُخْلُوفِ عَلَيْهِ .
- وَلَوْ قَرَأَ عَلَى الْأَصُوبِ وَالْمُخْتَارِ .
- ٢٧- وَبِسَلَامِهِ عَلَيْهِ مُعْتَقِدًا أَنَّهُ غَيْرُهُ أَوْ فِي جَمَاعَةٍ إِلَّا أَنْ يُحَاشِيَهُ .
- ٢٨- وَيَفْتَحِ عَلَيْهِ .
- ٢٩- وَبِلَا عِلْمِ إِذْنِهِ فِي: «لَا تَخْرُجِي إِلَّا بِإِذْنِي» .
- ٣٠- وَبِعَدَمِ عِلْمِهِ فِي: «لَا عِلْمَتَهُ»، وَإِنْ بِرَسُولٍ .
- وَهَلْ إِلَّا أَنْ يَعْلَمَ أَنَّهُ عِلْمٌ: تَأْوِيلَانِ .
- أَوْ عِلْمٍ وَالِ ثَانٍ فِي حَلْفِهِ لِأَوَّلٍ فِي نَظَرٍ .
- ٣١- وَبِمَرُوهٍ فِي لَا ثُوبَ لِي .
- ٣٢- وَبِالْهَبَةِ وَالصَّدَقَةِ فِي لَا أَعَارَهُ، وَبِالْعَكْسِ وَنُؤْيٍ، إِلَّا فِي صَدَقَةٍ عَنْ هَبَةٍ .
- ٣٣- وَبِيقَاءٍ وَلَوْ لَيْلًا فِي: «لَا سَكْنْتُ» .
- لَا فِي: «لَا تَنْقَلَنَ» وَلَا بِخَزْنٍ .
- وَانْتَقَلَ فِي: «لَا أَسَاكِنُهُ»^(١) عَمَّا كَانَا عَلَيْهِ، أَوْ ضَرْبًا جِدَارًا وَلَوْ جَرِيدًا بِهِذِهِ الدَّارِ .
- ٣٤- وَبِالزِّيَارَةِ إِنْ قَصَدَ التَّنَحِّيَ لَا لِدُخُولِ عِيَالٍ، إِنْ:
- لَمْ يُكْثِرْهَا نَهَارًا .
- أَوْ يَبْتَ^(٢) بِلَا مَرَضٍ .

(١) فِي (م): لَا سَاكِنَهُ .

(٢) فِي (أ) وَ(ز) وَ(س) وَ(م): وَيَبْتَ، وَفِي بَعْضِ الشُّرُوحِ: وَيَبِيتُ . قَالَ الْعَلَّامَةُ أَحْمَدُ بَابًا: «الثَّابِتُ فِي خَطِّ الْمُصَنَّفِ يَعْنِي فِي الْمَتْنِ أَنَّهُ عَطَفَ قَوْلَهُ: (أَوْ يَبِيتُ) بِأَوْ لَا بِالْوَاوِ، وَهُوَ الصَّوَابُ الْمَوْافِقُ لِقَوْلِ ابْنِ رَشْدٍ أَوَّلَ مَسْأَلَةٍ مِنْ سَمَاعِ يَحْيَى مِنَ التَّذْوِيرِ» حَاشِيَةُ الْبَنَانِيِّ

* قف

- وَسَافِرَ الْقَصْرِ فِي «الْأَسَافِرِنَ»، وَمَكَثَ نِصْفَ شَهْرٍ.

- وَنُدِبَ كَمَالُهُ، كَأَن تَقْلَنَ وَلَوْ بِإِيقَاءِ رَحْلِهِ لَا يَكْمِسَمَارٍ.

○ وَهَلْ إِنْ نَوَى عَدَمَ عَوْدِهِ لَهُ؟ تَرَدَّدُ.

٣٥- وَبِاسْتِحْقَاقِ بَعْضِهِ أَوْ عَيْنِهِ بَعْدَ الْأَجَلِ.

٣٦- وَبَيْعٌ ^(١) فَاسِدٌ فَاتَ قَبْلَهُ إِنْ لَمْ تَفِ ^(٢).

○ كَأَنَّ لَمْ تَفُتْ ^(٣) عَلَى الْمُخْتَارِ.

٣٧- وَبِهِتِهِ لَهُ أَوْ دَفَعَ قَرِيبَ عَنْهُ وَإِنْ مِنْ مَالِهِ، أَوْ شَهَادَةَ بَيِّنَةٍ بِالْقَضَاءِ إِلَّا بِدَفْعِهِ ثُمَّ أَخَذِهِ.

- لَا إِنْ جُنَّ وَدَفَعَ الْحَاكِمُ.

○ وَإِنْ لَمْ يَدْفَعْ فَقَوْلَانِ.

٣٨- وَبِعَدَمِ قَضَاءٍ فِي غَدٍ، فِي: «لَأَقْضِيَنَّكَ غَدًا يَوْمَ الْجُمُعَةِ» وَلَيْسَ هُوَ.

- لَا إِنْ قَضَى قَبْلَهُ، بِخِلَافِ «لَأَكُلْتَهُ»، وَلَا إِنْ بَاعَهُ بِهِ عَرْضًا.

- وَبَرٌّ إِنْ غَابَ بِقَضَاءٍ وَكِلِ تَقَاضٍ أَوْ مُقَوِّضٍ.

* نصف

○ وَهَلْ ثُمَّ وَكِلُ ضِيْعَةٍ أَوْ إِنْ عُدِمَ الْحَاكِمُ وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُ: تَأْوِيلَانِ.

- وَبَرٌّ فِي الْحَاكِمِ إِنْ لَمْ يُحَقِّقْ جَوْرَهُ وَإِلَّا بَرٌّ، كَجَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ يُشْهَدُهُمْ.

- وَلَهُ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ فِي رَأْسِ الشَّهْرِ، أَوْ عِنْدَ رَأْسِهِ، أَوْ إِذَا اسْتَهْلَّ وَإِلَى رَمَضَانَ أَوْ لَا اسْتِهْلَالَهِ شَعْبَانُ.

= (١٤٠/٣).

(١) فِي (أ) وَ(م): بَيْعٌ.

(٢) فِي (أ): إِنْ لَمْ يَفِ. وَضَبَطَتْ فِي (م): بِالْوَجْهِينِ. وَقَوْلُهُ: (إِنْ لَمْ تَفِ) عَلَى أَنْ فَاعِلُهُ الْقِيَمَةُ،

أَوْ التَّحْتِيَّةُ أَي: إِلَّا أَنْ يُوْفِيَهِ الْحَافِلُ مَا بَقِيَ مِنْ دِينِهِ. انْظُرْ: شَرْحَ الْمُخْتَصَرِ لِلخُرَشِيِّ (٨٢/٣).

(٣) فِي (أ): يَفُتْ.

٣٩- وَبِجَعْلِ ثَوْبٍ قَبَاءٍ، أَوْ عِمَامَةٍ فِي لَا أَلْبَسُهُ.

- لَا إِنْ كَرِهَهُ لِضِيقِهِ، وَلَا وَضَعَهُ عَلَى فَرْجِهِ.

٤٠- وَيَدْخُولُهُ مِنْ بَابٍ غَيْرٍ، فِي: «لَا أَدْخُلُهُ» إِنْ لَمْ يَكُرْهُ ضِيقُهُ.

٤١- وَبِقِيَامٍ^(١) عَلَى ظَهْرِهِ.

٤٢- وَبِمُكْتَرَى فِي: «لَا أَدْخُلُ»^(٢) لِفُلَانٍ.

٤٣- وَيَأْكُلُ مِنْ وَلَدٍ دَفَعَ لَهُ مَحْلُوفٌ عَلَيْهِ وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ إِنْ كَانَتْ نَفَقَتُهُ عَلَيْهِ.

٤٤- وَبِالْكَلَامِ أَبَدًا فِي: «لَا أَكَلَّمُهُ»^(٣) الْأَيَّامَ أَوْ الشُّهُورَ، وَثَلَاثَةً فِي «كَأَيَّامٍ».

○ وَهَلْ كَذَلِكَ «لَأَهْجُرَنَّهُ أَوْ شَهْرٌ؟» قَوْلَانِ.

- وَسَنَّةٌ فِي: «حِينَ وَزَمَانٍ وَعَصْرِ وَدَهْرٍ».

٤٥- وَبِمَا يُفْسَخُ أَوْ يَغْيِرُ نِسَائِهِ فِي: «لَا تُزَوِّجَنَّ».

٤٦- وَبِضَمَانِ الْوَجْهِ فِي: «لَا أَتَكَفَّلُ» إِنْ لَمْ يَشْتَرِطْ عَدَمَ الْغُرْمِ.

٤٧- وَبِهِ لَوْكِلٍ فِي: «لَا أَضْمَنُ لَهُ» إِنْ كَانَ مِنْ نَاحِيَّتِهِ.

○ وَهَلْ إِنْ عَلِمَ تَأْوِيلَانِ.

٤٨- وَبِقَوْلِهِ: «مَا ظَنَنْتَهُ قَالَهُ لِغَيْرِي» لِمُخْبِرٍ فِي «لَيْسَرَنَّهُ».

٤٩- وَ«بِأَذْهَبِي الْآنَ» إِثْرًا: «لَا كَلَّمْتُكَ حَتَّى تَفْعَلِي».

- وَلَيْسَ قَوْلُهُ: «لَا أَبَالِي» بَدْءًا لِقَوْلٍ آخَرَ: «لَا أَكَلَّمُكَ»^(٤) حَتَّى تَبْدَأَنِي.

٥٠- وَبِالْإِقَالَةِ فِي: «لَا تَرَكَ مِنْ حَقِّهِ شَيْئًا» إِنْ لَمْ يَفِ^(٥).

○ لَا إِنْ أَخَّرَ الثَّمَنَ عَلَى الْمُخْتَارِ.

(١) فِي بَعْضِ الشُّرُوحِ: وَبِقِيَامِهِ.

(٢) فِي (ز): دَخَلَ.

(٣) فِي (أ): كَلَّمَهُ.

(٤) فِي بَعْضِ الشُّرُوحِ: لَا أَكَلَّمْتُهُ، وَفِي بَعْضِهَا: لَا كَلَّمْتُكَ.

(٥) فِي بَعْضِ الشُّرُوحِ: تَفًى، وَضَبَطَتْ بِهَا كَذَلِكَ فِي (م).

* نصف

- وَلَا إِنْ دَفَنْ مَالًا فَلَمْ يَجِدْهُ ثُمَّ وَجَدَهُ مَكَانَهُ فِي «أَخَذْتِي» .
- ٥١- وَبِتْرِكْهَا عَالِمًا فِي: «لَا خَرَجْتَ إِلَّا بِإِذْنِي» .
- لَا إِنْ أَذِنَ لِأَمْرِ فَزَادَتْ بِلَا عِلْمٍ .
- ٥٢- وَبِعُودِهِ لَهَا بَعْدُ بِمِلْكٍ آخَرَ فِي: «لَا أَسْكُنُ»^(١) هَذِهِ الدَّارَ، أَوْ دَارَ فُلَانٍ هَذِهِ» إِنْ لَمْ يَنْوِ مَا دَامَتْ لَهُ .
- لَا: «دَارَ فُلَانٍ» وَلَا: «إِنْ خَرِبَتْ وَصَارَتْ طَرِيقًا» إِنْ لَمْ يَأْمُرْ بِهِ^(٢) .
- ٥٣- وَفِي «لَا بَاعَ مِنْهُ أَوْ لَهُ» بِالْوَكِيلِ إِنْ كَانَ مِنْ نَاحِيَّتِهِ .
- وَإِنْ قَالَ حِينَ الْبَيْعِ: «أَنَا حَلَفْتُ» فَقَالَ: «هُوَ لِي» ثُمَّ صَحَّ أَنَّهُ ابْتِاعَ لَهُ، وَلَزِمَ الْبَيْعُ .
- وَأَجْزَأُ:

- ١- تَأْخِيرُ الْوَارِثِ فِي: «إِلَّا أَنْ تُؤَخِّرَنِي» لَا فِي دُخُولِ دَارٍ .
- ٢- وَتَأْخِيرُ وَصِيِّ بِالنَّظَرِ وَلَا دَيْنٍ .
- ٣- وَتَأْخِيرُ غَرِيمٍ إِنْ أَحَاطَ وَأَبْرَأَ .
- وَفِي بَرِّهِ فِي: «لَأَطَانَهَا»^(٣) فَوَطَّئَهَا حَائِضًا .
- وَفِي: «لَتَأْكُلَنَّهَا» فَخَطَفَتْهَا هِرَّةٌ فَشَقَّ جَوْفَهَا وَأَكَلَتْ، أَوْ بَعْدَ فَسَادِهَا قَوْلَانِ .

(١) في بعض الشروح: لا سكنت .

(٢) قال ابن غازي رحمه الله: «أي: إن لم يأمر الحالف بتخريبها حتى صارت طريقًا، هذا هو المتبادر من لفظه، على أن لا نفق عليه هكذا لغيره؛ وإنما ذكر هذا في المدونة فيمن دخلها مكرها بعدما بنيت فقال: (وإن حلف أن لا يدخل هذه الدار فتهدمت وخربت حتى صارت طريقًا فدخلها لم يحنث، فإن بنيت بعد ذلك فلا يدخلها وإن دخلها مكرها لم يحنث إلا أن يأمرهم بذلك فيحنث) ويحتمل أن يكون المصنف فهم أن معنى ما في المدونة: إلا أن يأمرهم بالهدم والتخريب وفيه بعد، والله تعالى أعلم». شفاء الغليل (١/٣٩٨) .

(٣) في (أ): لا يطانها .

- إِلَّا أَنْ يَتَوَانَى^(١).

○ وَفِيهَا الْحِنْتُ بِأَحَدِهِمَا فِي «لَا كَسَوْتُهُمَا»^(٢) وَنَيْتُهُ الْجَمْعُ،
وَاسْتُشْكِلَ^(٣).



(١) في (م): تتوانى.

(٢) في (ز): لا كسوتها.

(٣) وجه الإشكال ظاهر لأنّه نوى أن لا يجمع لها بين التّوبين ولم يفعل، ونَيْتُهُ موافقة للفظه فكيف يحنث، وأحسن ما أجيب به هنا: أنّ هذا محمول على ما إذا كان اليمين بطلاق أو عتق معيّن ورفع للقاضي فلا ينوي، وأجيب بأنّ المذهب أنّ من حجّته أن يقول نويت أن لا أجمع بينهما ونيتي موافقة للفظي وتقبل نيتي (م).

(فَصْلٌ)

* قف

○ النَّذْرُ: الِيزَامُ مُسْلِمٍ كُتِّفَ وَلَوْ غَضَبَانِ، وَإِنْ قَالَ:

- «إِلَّا أَنْ يَنْدُو لِي».

- أَوْ «أَرَى خَيْرًا مِنْهُ»، بِخِلَافِ «إِنْ»^(١) شَاءَ فُلَانٌ فَبِمَشِئَتِهِ.

تعريف النذر
وحكمه

- وَإِنَّمَا يُلْزَمُ بِهِ مَا نُدِبَ «كِلِلَهُ عَلَيَّ» أَوْ «عَلَيَّ صَحِيَّةٌ».

وَنُدِبَ الْمُطْلَقُ وَكُرِهَ الْمُكَرَّرُ.

○ وَفِي كُرْهِ الْمُعَلَّقِ تَرَدُّدٌ.

وَلَزِمَ:

* ما يلزم بالنذر

١- الْبَدَنَةُ بِنَذْرِهَا فَإِنْ^(٢) عَجَزَ فَبَقَرَةٌ ثُمَّ سَبْعُ شِيَاءٍ لَا غَيْرُ.

٢- وَصِيَامٌ بِثَغْرِ.

٣- وَثَلَاثَةُ حِينَ يَمِينِهِ، إِلَّا أَنْ يَنْقُصَ [فَثُلْتُ]^(٣) مَا بَقِيَ بِمَالِي فِي كَسْبِ اللَّهِ:

وَهُوَ الْجِهَادُ وَالرِّبَاطُ بِمَحَلٍّ خِيفَ.

- وَأَنْفَقَ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِهِ.

- إِلَّا التَّصَدُّقَ^(٤) بِهِ عَلَى مُعَيَّنٍ فَالْجَمِيعُ.

○ وَكَرَّرَ إِنْ أَخْرَجَ وَإِلَّا فَقَوْلَانِ.

٤- وَمَا سَمَّى وَإِنْ مُعَيَّنًا أَتَى عَلَى الْجَمِيعِ.

* نصف

٥- وَبَعَثَ فَرَسٍ وَسِلَاحٍ لِمَحَلِّهِ^(٥)، وَإِنْ لَمْ يَصِلْ يَبِيعَ وَعَوَّضَ كَهْدِي.

(١) في بعض الشروح: إلا إن.

(٢) في (ز): وإن.

(٣) سقطت من (ز) و(س) و(م).

(٤) في (أ) و(ز) و(س) و(م): لتصدق.

(٥) في بعض الشروح زيادة: إن وصل.

○ وَلَوْ مُعَيَّنًا ^(١) عَلَى الْأَصَحِّ.

وَلَهُ فِيهِ إِذَا بَيَعَ الْإِبْدَالَ بِالْأَفْضَلِ.

- وَإِنْ كَانَ كَثُوبٌ بَيَعَ، وَكُرِهَ بَعْثُهُ وَأُهْدِيَ ^(٢).

○ وَهَلِ اخْتُلِفَ هَلْ يُقَوْمُهُ أَوَّلًا نَذْبًا ^(٣) أَوِ التَّقْوِيمُ إِنْ كَانَ بِيَمِينٍ؟
تَأْوِيلَانِ ^(٤).

■ فَإِنْ عَجَزَ عُوضَ الْأَذْنَى، ثُمَّ لِحَزَنَةِ الْكَعْبَةِ يُصْرَفُ فِيهَا إِنْ احتَاجَتْ،
وَأِلَّا تُصَدَّقَ بِهِ.

■ وَأَعْظَمَ مَالِكَ أَنْ يَشْتَرِكَ ^(٥) مَعَهُمْ غَيْرُهُمْ، لِأَنَّهُ ^(٦) وَلَا يَهُ مِنْهُ ﷺ.

٦- وَالْمَشْيُ لِمَسْجِدِ مَكَّةَ وَلَوْ لِصَلَاةٍ وَخَرَجَ مِنْ بِهَا وَأَتَى بِعُمْرَةٍ.

٧- كَمَكَّةَ أَوِ الْبَيْتِ أَوْ جُزْئِهِ، لَا غَيْرُ إِنْ لَمْ يَنْوِ نُسُكًا مِنْ حَيْثُ نَوَى،
وَأِلَّا حَلَفَ أَوْ مِثْلَهُ إِنْ حَنَثَ بِهِ، وَتَعَيَّنَ مَحَلُّ اعْتِيْدَ.

- وَرَكِبَ:

● فِي الْمَنْهَلِ.

● وَلِحَاجَةٍ كَطَرِيقِ قُرْبَى اعْتِيْدَتْ.

● وَبَحْرًا اضْطُرَّ لَهُ، لَا اعْتِيْدَ عَلَى الْأَرْجَحِ.

لِتَمَامِ الْإِفَاضَةِ وَسَعِيهَا.

- وَرَجَعَ وَأُهْدِيَ إِنْ رَكِبَ:

● كَثِيرًا بِحَسَبِ مَسَافَتِهِ.

✽ قف

(١) فِي (س) وَ(م): مُعَيَّنًا.

(٢) فِي (س) وَ(م) وَأُهْدِيَ بِهِ.

(٣) كَذَا فِي الْأَصْلِ وَفِي (س)، وَفِي (أ) وَ(ز): أَوَّلًا أَوْ لَا نَذْبًا، وَفِي (م): أَوَّلًا أَوْ لَا نَذْبًا.

(٤) فِي (ز) وَ(س): تَأْوِيلَات.

(٥) فِي (ز) وَ(م): يُشْرِك.

(٦) فِي (م): لِأَنَّهَا.

● أَوِ الْمَنَاسِكَ وَالْإِفَاضَةِ.

نَحْوُ الْمَضْرِيَّ قَابِلًا فَيَمْشِي مَا رَكِبَ فِي مِثْلِ الْمُعَيَّنِ، وَإِلَّا فَلَهُ الْمُخَالَفَةُ إِنْ ظَنَّ أَوَّلًا الْقُدْرَةَ.

- وَإِلَّا مَشَى مَقْدُورَهُ.

- وَرَكِبَ وَأَهْدَى فَقَطَّ، كَأَنْ قَلَّ وَلَوْ قَادِرًا كَالْإِفَاضَةِ فَقَطَّ، وَكَعَامِ عُيِّنَ، وَلْيَقْضِهِ أَوْ لَمْ يَقْدِرْ، وَكَكَافِرِيٍّ، وَكَأَنْ فَرَّقَهُ وَلَوْ بِلَا عُدْرٍ.

○ وَفِي لُزُومِ الْجَمِيعِ بِمَشْيِ عُقْبَةٍ وَرُكُوبِ أُخْرَى تَأْوِيلَانِ.

■ وَالْهَدْيُ وَاجِبٌ إِلَّا فِيمَنْ شَهِدَ الْمَنَاسِكَ فَنَدَبَ، وَلَوْ مَشَى الْجَمِيعَ.

- وَلَوْ أَفْسَدَ أَتَمَّهُ وَمَشَى فِي قَضَائِهِ مِنَ الْمِيقَاتِ.

- وَإِنْ فَاتَهُ جَعَلَهُ فِي عُمْرَةٍ وَرَكِبَ فِي قَضَائِهِ.

■ وَإِنْ حَجَّ نَاوِيًا نَذَرَهُ وَفَرَضَهُ مُفْرَدًا أَوْ قَارِنًا أَجْزَأَ عَنِ النَّذْرِ.

○ وَهَلْ إِنْ لَمْ يَنْذُرْ حَجًّا تَأْوِيلَانِ.

■ وَعَلَى الصَّرُورَةِ^(١) جَعَلَهُ فِي عُمْرَةٍ ثُمَّ يَحُجُّ مِنْ مَكَّةَ عَلَى الْفَوْرِ.

■ وَعَجَّلَ الْإِحْرَامَ فِي: «أَنَا مُحْرِمٌ» أَوْ «أُحْرِمُ» إِنْ قَيَّدَ يَوْمَ كَذَا.

- كَالْعُمْرَةِ مُطْلَقًا، إِنْ لَمْ يَعْدَمْ صَحَابَةً، لَا الْحَجَّ وَالْمَشْيَ فَلِأَشْهُرِهِ إِنْ وَصَلَ.

○ وَإِلَّا فَمِنْ حَيْثُ يَصِلُ عَلَى الْأُظْهَرِ.

■ وَلَا يَلْزَمُ فِي:

١- «مَالِي فِي الْكَعْبَةِ».

٢- أَوْ «بَابِهَا».

٣- أَوْ «كُلُّ مَا أَكْتَسَبَهُ».

٤- أَوْ «هَدْيٍ لِغَيْرِ مَكَّةَ».

٥- أَوْ «مَالٍ غَيْرٍ» إِنْ لَمْ يُرَدْ إِنْ مَلَكَهُ.

ما لا يلزم من
النذر

(١) فِي (أ): الصَّرُورَةُ.

٦- أَوْ عَلَيَّ نَحْرُ فُلَانٍ وَلَوْ قَرِيبًا، إِنْ لَمْ يَلْفِظْ بِالْهَدْيِ، أَوْ يَنْوِيهِ^(١) أَوْ يَذْكُرُ مَقَامَ إِبْرَاهِيمَ.

○ وَالْأَحَبُّ حِينَئِذٍ كَنْذَرِ الْهَدْيِ بَدَنَةً ثُمَّ بَقَرَةً: كَنْذَرِ الْحَفَاءِ^(٢).

٧- أَوْ حَمَلِ فُلَانٍ إِنْ نَوَى التَّعَبَ، وَإِلَّا رَكِبَ وَحَجَّ بِهِ بِلَا هَدْيٍ.

٨- وَلَعَا^(٣) «عَلَيَّ الْمَسِيرُ وَالذَّهَابُ وَالرُّكُوبُ لِمَكَّةَ».

● وَ«مُطْلَقُ الْمَشْيِ».

● وَ«مَشْيٍ لِمَسْجِدٍ» وَإِنْ لَا غَتِكَافٍ.

○ إِلَّا الْقَرِيبَ جِدًّا: فَقَوْلَانِ تَحْتَمِلُهُمَا.

● «وَمَشْيٍ لِلْمَدِينَةِ أَوْ إِيْلَيَّاءَ» إِنْ لَمْ يَنْوِ صَلَاةً بِمَسْجِدَيْهِمَا، أَوْ يُسَمِّيَهُمَا فَيَرْكَبُ.

○ وَهَلْ إِنْ كَانَ يَبْغُضُهَا، أَوْ إِلَّا لِكُونِهِ بِأَفْضَلَ؟ خِلَافٌ.

■ وَالْمَدِينَةُ أَفْضَلُ ثُمَّ مَكَّةُ.



(١) في (أ): ينويه.

(٢) يحتمل أن يكون التشبيه في الاستحباب أي والأحب حينئذ الترتيب في الهدْي، كما يستحب الهدْي في نذر الحفا، ويحتمل أن يكون التشبيه في عدم اللزوم المفهوم من قوله: ولا يلزم (في مالي في الكعبة) كما لا يلزم الحفا. سالم (م).

(٣) في بعض الشُّروح: والغى.

(بَابُ)

✽ قف ﴿٥﴾ الْجِهَادُ فِي أَمَمٍ جِهَةٍ كُلِّ سَنَةٍ وَإِنْ خَافَ مُحَارِبًا كَزِيَارَةِ الْكَعْبَةِ فَرَضُ كِفَايَةٍ:

- وَلَوْ مَعَ وَالٍ جَائِرٍ، عَلَى كُلِّ:

١- حُرٌّ.

٢- ذَكْرٌ.

٣- مُكَلَّفٌ^(١).

٤- قَادِرٌ.

حكم الجهاد

● كَالْقِيَامِ بِعُلُومِ الشَّرْعِ وَالْفَتْوَى.

● وَالذَّرْعُ^(٢) عَنِ الْمُسْلِمِينَ.

● وَالْقَضَاءُ وَالشَّهَادَةُ.

● وَالْإِمَامَةُ.

● وَالْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ.

● وَالْحِرْفُ الْمُهِمَّةُ.

● وَرَدُّ السَّلَامِ.

● وَتَجْهِيْزُ الْمَيِّتِ.

● وَفَكُّ الْأَسِيرِ.

■ وَتَعَيَّنَ:

● بِفَجْءِ الْعَدُوِّ وَإِنْ عَلَى امْرَأَةٍ، وَعَلَى مَنْ يَقْرِبُهُمْ إِنْ عَجَزُوا.

● وَبِتَعْيِينِ الْإِمَامِ.

■ وَسَقَطَ:

تعين الجهاد

(١) في (أ) تقديم وتأخير: حرّ مكلف ذكر قادر.

(٢) في (س) و(م): والضرروفي بعض الشروح: ودفع الضرر.

سقوط فرض الجهاد

١- بِمَرَضٍ .

٢- وَصَبًا .

٣- وَجُنُونٍ .

٤- وَعَمَى .

٥- وَعَرَجٍ .

٦- وَأُنُوثَةً .

٧- وَعَجْزٍ عَنْ مُحْتَاجٍ لَهُ .

٨- وَرِقٍّ .

٩- وَدَيْنٍ حَلٍّ .

١٠- كَوَالِدَيْنِ فِي فَرَضٍ كِفَايَةٍ: بِبَحْرِ^(١) أَوْ خَطَرٍ، لَا جَدٍّ .

■ وَالْكَافِرُ كَغَيْرِهِ فِي غَيْرِهِ .

■ وَدُعُوا لِلْإِسْلَامِ ثُمَّ جِزْيَةٌ بِمَحَلٍّ يُؤْمَنُ وَإِلَّا قُوتِلُوا^(٢) وَقُتِلُوا، إِلَّا:

● الْمَرْأَةُ إِلَّا فِي مُقَاتَلَتِهَا .

● وَالصَّبِيَّ وَالْمَعْتُوهَ .

● كَشَيْخٍ فَإِنْ .

● وَزَمِنْ .

● وَأَعْمَى .

● وَرَاهِبٍ مُنْعَزِلٍ بِدَيْرٍ أَوْ صَوْمَعَةٍ بِلَا رَأْيٍ .

- وَتَرِكَ لَهُمُ الْكِفَايَةَ فَقَطْ .

- وَاسْتَغْفَرَ قَاتِلَهُمْ: كَمَنْ لَمْ تَبْلُغْهُ دَعْوَةٌ .

- وَإِنْ حِيزُوا فَقَيِّمَتْهُمْ

(١) في (م): كتجر ببحر أو خطر قال ابن غازي رحمه الله: «(بحر أو خطر) كذا في النسخ التي وقفنا

عليها، ولعل صوابه كتجر ببحر أو خطر». شفاء الغليل (١/٤٠٦).

(٢) في (أ): قَتَلُوا.

* نصف

من لا يجوز
قتلهم

- وَالرَّاهِبُ وَالرَّاهِبَةُ حُرَّانِ .

بِقَطْعِ مَاءٍ وَآلَةٍ، وَبِنَارٍ، إِنْ لَمْ يُمَكِّنْ غَيْرُهَا، وَلَمْ يَكُنْ فِيهِمْ مُسْلِمٌ وَإِنْ
يُسْفَنُ .

ما يستعمل
في القتال

- وَبِالْحِصْنِ بِغَيْرِ حَرْقٍ^(١) وَتَغْرِيقٍ مَعَ ذُرِّيَّةٍ .

- وَإِنْ تَتَرَسَّوْا :

● بِذُرِّيَّةٍ تُرْكُوا إِلَّا لِحَوْفٍ .

● وَبِمُسْلِمٍ لَمْ يُقْصِدِ التَّرْسُ إِنْ لَمْ يُخَفَّ عَلَى أَكْثَرِ الْمُسْلِمِينَ .

■ وَحَرَمٌ :

✱ قف

١- تَبَلُّ سُمَّ .

٢- وَاسْتِعَانَةٌ بِمُشْرِكٍ إِلَّا لِحِدْمَةٍ .

٣- وَإِرْسَالُ مُضَحَفٍ لَهُمْ .

ممنوعات الجهاد

٤- وَسَفَرٌ بِهِ لِأَرْضِهِمْ .

٥- كَمَرَأَةٍ إِلَّا فِي جَيْشٍ أَمِنَ .

٦- وَفِرَارٌ إِنْ بَلَغَ الْمُسْلِمُونَ النِّصْفَ وَلَمْ يَبْلُغُوا اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفًا، إِلَّا تَحَرُّفًا
وَتَحِيْزًا إِنْ خِيفَ .

٧- وَالْمُثَلَّةُ .

٨- وَحَمْلُ رَأْسٍ لِبَلَدٍ أَوْ وَالٍ .

٩- وَخِيَانَةُ أَسِيرٍ اتُّمِنَ طَائِعًا وَلَوْ عَلَى نَفْسِهِ .

١٠- وَالْغُلُولُ وَأَدَبٌ إِنْ ظَهَرَ عَلَيْهِ .

- وَجَارَ أَخْذُ مُحْتَاجٍ :

● نَعْلًا وَحِزَامًا .

ما يجوز للجيش
أخذه

● وَإِبْرَةً .

● وَطَعَامًا وَإِنْ نَعَمًا، وَعَلَفًا .

(١) في بعض الشروح: تحريق .

● كَثُوبٌ وَسِلَاحٌ وَدَابَّةٌ لِيَرُدَّ.

■ وَرَدَّ الْفَضْلَ إِنْ كَثُرَ، فَإِنْ تَعَدَّرَ تُصَدَّقَ بِهِ.

■ وَمَضَتْ^(١) الْمُبَادَلَةُ بَيْنَهُمْ.

■ وَيَبْلَدُهُمْ:

١- إِقَامَةُ الْحَدِّ.

٢- وَتَخْرِيبٌ.

٣- وَقَطْعُ نَخْلٍ.

٤- وَحَرْقٌ إِنْ أَنْكَى، أَوْ لَمْ تُرْجَ^(٢).

○ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مَنْدُوبٌ: كَعَكْسِهِ.

٥- وَوَطْءُ أُسِيرٍ زَوْجَةً أَوْ أَمَةً سَلِمَتًا.

٦- وَذَبْحُ حَيَوَانٍ وَعَرْقَبَتُهُ وَأُجْهَزَ عَلَيْهِ^(٣).

○ وَفِي النَّحْلِ إِنْ كَثُرَتْ وَلَمْ يُقْصَدْ عَسَلُهَا رِوَايَتَانِ.

- وَحَرْقٌ إِنْ أَكَلُوا الْمَيْتَةَ، كَمَتَاعٍ عُجِزَ عَنْ حَمْلِهِ.

٧- وَجَعْلُ الدِّيَوَانِ.

٨- وَجَعْلٌ مِنْ قَاعِدٍ لِمَنْ يَخْرُجُ عَنْهُ إِنْ كَانَا بِدِيَوَانٍ.

٩- وَرَفْعُ صَوْتٍ مُرَاطٍ بِالتَّكْبِيرِ، وَكُرِّهَ التَّطْرِبِ^(٤).

١٠- وَقَتْلُ عَيْنٍ وَإِنْ أُمِّنَ، وَالْمُسْلِمُ كَالزُّنْدِيقِ.

١١- وَقَبُولُ الْإِمَامِ هَدِيَّتَهُمْ، وَهِيَ:

(١) كلام المصنّف رحمه الله يوهّم أنّها ليست جائزة ابتداء وليس كذلك، فو قال: (وجازت) لكان أولى (م).

(٢) في (م): يرج.

(٣) في بعض الشروح: وإجهاز عليه.

(٤) في (أ): التطرّب.

* نصف

ما يجوز للإمام
والجيش وغيرهم

- لَهُ إِنْ كَانَتْ مِنْ بَعْضِ لِكَفَرَاتِهِ .
- وَفِيَّ إِنْ كَانَتْ مِنَ الطَّاعِيَةِ ، إِنْ لَمْ يَدْخُلْ بَلَدَهُ .

* قف

١٢- وَقِتَالُ رُومٍ وَتُرْكٍ .

١٣- وَاحْتِجَاجٌ عَلَيْهِمْ بِقُرْآنٍ .

١٤- وَبَعَثُ كِتَابٍ فِيهِ كَالآيَةِ .

١٥- وَإِقْدَامُ الرَّجُلِ عَلَى كَثِيرٍ .

○ إِنْ لَمْ يَكُنْ لِيُظْهِرَ شَجَاعَةً عَلَى الْأُظْهِرِ .

١٦- وَانْتِقَالٌ مِنْ مَوْتٍ لِآخَرَ .

- وَوَجِبَ إِنْ رَجَا حَيَاةً أَوْ طُولَهَا .

- كَالنَّظَرِ فِي الْأَسْرَى بِقَتْلِ ، أَوْ مَنٍّ ، أَوْ فِدَاءٍ ، أَوْ جَزِيَّةٍ ، أَوْ اسْتِرْقَاقٍ ، وَلَا يَمْنَعُهُ حَمْلٌ بِمُسْلِمٍ .

- وَرُقٌّ إِنْ حَمَلَتْ بِهِ بِكُفْرٍ ، وَالْوَفَاءُ بِمَا فَتَحَ لَنَا بِهِ بَعْضُهُمْ ، وَبِأَمَانِ الْإِمَامِ مُطْلَقًا كَالْمُبَارَزِ مَعَ قَرْنِهِ ، وَإِنْ أُعِينَ بِإِذْنِهِ وَقُتِلَ مَعَهُ .

١٧- وَلَمَنْ خَرَجَ فِي جَمَاعَةٍ لِمِثْلِهَا إِذَا فَرَّغَ مِنْ قَرْنِهِ : الْإِعَانَةُ .

- وَأُجْبِرُوا عَلَى حُكْمٍ مَنْ نَزَلُوا عَلَى حُكْمِهِ إِنْ كَانَ عَدْلًا وَعَرَفَ الْمَصْلَحَةَ وَإِلَّا نَظَرَ الْإِمَامُ : كَتَامِينَ غَيْرِهِ إِفْلِيمًا .

○ وَإِلَّا فَهَلْ يَجُوزُ؟ وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُ ، أَوْ يَمْضِي مِنْ مُسْلِمٍ مُمَيِّزٍ^(١)

* نصف

وَلَوْ صَغِيرًا أَوْ رِقًّا أَوْ امْرَأَةً ، أَوْ خَارِجًا عَلَى الْإِمَامِ ، لَا ذِمِّيًّا وَخَائِفًا مِنْهُمْ؟ تَأْوِيلَانِ .

■ أَحْكَامُ الْمُسْتَأْمَنِ وَسَقَطَ الْقَتْلُ وَلَوْ بَعْدَ الْفَتْحِ : بِلَفْظٍ ، أَوْ إِشَارَةٍ مُفْهِمَةٍ ، إِنْ لَمْ يَضُرَّ .

- وَإِنْ ظَنَّهُ حَرْبِيٌّ فَجَاءَ أَوْ نَهَى النَّاسَ عَنْهُ فَعَصَوْا أَوْ نَسُوا أَوْ جَهِلُوا ، أَوْ جَهِلَ إِسْلَامُهُ لَا إِمْضَاؤُهُ : أَمْضِي أَوْ رَدٌّ لِمَحَلِّهِ .

(١) في (أ) و(ز) و(م) : مُؤَمِّنٌ مَيِّزٌ .

■ وَإِنْ أُخِذَ مُقْبِلًا :

- بِأَرْضِهِمْ وَقَالَ : «جِئْتُ أَطْلُبُ الْأَمَانَ» .
- أَوْ بِأَرْضِنَا وَقَالَ : «ظَنَنْتُ أَنَّكُمْ لَا تَعْرِضُونَ لِتَاجِرٍ» .
- أَوْ بَيْنَهُمَا .

رُدَّ لِمَأْمَنِهِ .

- وَإِنْ قَامَتْ قَرِينَةٌ فَعَلَيْهَا ، وَإِنْ رُدَّ بِرَبِيعٍ فَعَلَى أَمَانِهِ حَتَّى يَصِلَ .
- وَإِنْ مَاتَ عِنْدَنَا فَمَالُهُ فِيَّ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ وَارِثٌ وَلَمْ يَدْخُلْ عَلَى التَّجْهِيزِ .
- وَلِقَاتِلِهِ إِنْ أُسِرَ ثُمَّ قُتِلَ وَإِلَّا أُرْسِلَ مَعَ دِيَّتِهِ لَوَارِثِهِ ، كَوَدِيعَتِهِ .
- وَهَلْ إِنْ^(١) قُتِلَ فِي مَعْرَكَةٍ أَوْ فِي قَوْلَانِ .

■ وَكَرِهَ لِغَيْرِ الْمَالِكِ اشْتِرَاءَ سِلْعِهِ .

- وَفَاتَتْ بِهِ وَبِهِبَتِهِمْ لَهَا .

- وَانْتَزَعَ مَا سُرِقَ .

○ ثُمَّ عِيدَ بِهِ عَلَى الْأُظْهَرِ .

- لَا أَحْرَارٌ مُسْلِمُونَ قَدِمُوا بِهِمْ .

■ وَمَلَكَ بِإِسْلَامِهِ غَيْرَ الْحُرِّ الْمُسْلِمِ .

■ وَفُدِيَتْ أُمُّ الْوَلَدِ .

- وَعَتَقَ الْمُدَبَّرُ مِنْ ثُلُثِ سَيِّدِهِ .

- وَمُعْتَقٌ لِأَجَلٍ^(٢) ، وَلَا يُتَّبَعُونَ بِشَيْءٍ .

■ وَلَا خِيَارَ لِلْوَارِثِ .

■ وَحَدَّ زَانٍ وَسَارِقٌ إِنْ حِيزَ الْمَغْنَمُ .

■ وَوُقِفَتِ الْأَرْضُ كَمِضَرٍ وَالشَّامُ وَالْعِرَاقُ .

- وَخُمُسَ غَيْرُهَا إِنْ أُوجِفَ عَلَيْهِ .

(١) في (أ) و(ز) و(م) : وإن .

(٢) في (ز) و(س) و(م) زيادة : بعده .

- فَخَرَّاجُهَا وَالْخُمْسُ وَالْحِزْبَةُ: لِآلِهِ (١) ﷺ، ثُمَّ لِلْمَصَالِحِ.

- وَبُدِئَ بِمَنْ فِيهِمُ الْمَالُ.

- وَنُقِلَ لِلْأُخُوجِ الْأَكْثَرِ.

- وَنُقِلَ مِنْهُ السَّلْبُ لِمَصْلَحَةٍ.

أخذ السلب

- وَلَمْ يَجْزْ إِنْ لَمْ يَنْقُضِ الْقِتَالُ: «مَنْ قَتَلَ فَلَهُ السَّلْبُ».

- وَمَضَى إِنْ لَمْ يُبْطَلْهُ قَبْلَ الْمَغْنَمِ.

- وَلِلْمُسْلِمِ فَقَطْ سَلْبٌ اِغْتِيْدَ، لَا:

* نصف

● سِوَارٌ.

● وَصَلِيْبٌ.

● وَعَيْنٌ.

● وَدَابَّةٌ.

- وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْ أَوْ تَعَدَّدَ إِنْ لَمْ يَقُلْ قَتِيلًا، وَإِلَّا فَلَاوَلَّ.

- وَلَمْ يَكُنْ لِكَمْرَأَةٍ إِنْ لَمْ تُقَاتِلْ، كَالْإِمَامِ إِنْ لَمْ يَقُلْ مِنْكُمْ، أَوْ يَخْصَرَ نَفْسَهُ.

- وَلَهُ الْبَغْلَةُ إِنْ قَاتَلَ (٢) عَلَى بَغْلٍ، لَا إِنْ كَانَتْ بِيَدِ غُلَامِهِ.

- وَقَسَمَ الْأَرْبَعَةَ لِحُرٍّ مُسْلِمٍ عَاقِلٍ بَالِغٍ حَاضِرٍ.

قسم الغنائم

- كَتَاوِرٍ وَأَجِيرٍ إِنْ قَاتَلَا، أَوْ خَرَجَا بِنِيَّةِ غَزْوٍ، لَا ضِدِّهِمْ وَلَوْ قَاتَلُوا.

○ إِلَّا الصَّبِيَّ فَفِيهِ إِنْ أُجِيرَ وَقَاتَلَ خِلَافٌ.

■ وَلَا يُرْضَخُ لَهُمْ:

● كَمِيَّتِ قَبْلَ اللَّقَاءِ.

● وَأَعْمَى وَأَعْرَجَ وَأَشْلَّ.

● وَمُتَخَلِّفٍ لِحَاجَةٍ إِنْ لَمْ تَتَعَلَّقْ بِالْجَيْشِ.

(١) فِي (ز): لِأَهْلِهِ.

(٢) فِي (ز) وَ(س) وَ(م): قَالَ.

● وَضَالٌ بِبَلَدِنَا وَإِنْ بِرِيحٍ، بِخِلَافٍ:

١- بَلَدِهِمْ.

٢- وَمَرِيضٍ شَهِدَ.

٣- كَفَرَسٍ رَهِيصٍ.

٤- أَوْ^(١) مَرِضَ بَعْدَ أَنْ أَشْرَفَ عَلَى الْغَنِيمَةِ.

○ وَإِلَّا فَقَوْلَانِ.

■ وَلِلْفَرَسِ مِثْلًا فَارِسِهِ وَإِنْ:

● بِسَفِينَةٍ.

● أَوْ بِرَذَوْنًا.

● وَهَجِينًا وَصَغِيرًا يُقَدَّرُ بِهَا عَلَى الْكُرِّ وَالْفَرِّ.

- وَمَرِيضٍ رُجِيٍّ^(٢).

- وَمُحَبَّسٍ.

- وَمَغْضُوبٍ مِنَ الْغَنِيمَةِ أَوْ مِنْ غَيْرِ الْجَيْشِ، وَمِنْهُ لِرَبِّهِ.

لَا أَعْجَفَ، أَوْ كَبِيرٍ لَا يُنْتَفَعُ بِهِ وَبَعْلٍ وَبَعِيرٍ وَأَتَانٍ^(٣).

■ وَالْمُشْتَرَكُ لِلْمُقَاتِلِ، وَدَفَعَ أَجْرَ شَرِيكِهِ.

■ وَالْمُسْتَنْدُ لِلْجَيْشِ: كَهَوٍّ، وَإِلَّا فَلَهُ: كَمُتَلَصِّصٍ.

■ وَخَمْسَ مُسْلِمٍ.

○ وَلَوْ عَبْدًا عَلَى الْأَصَحِّ.

لَا ذِمِّيٍّ، وَمَنْ عَمِلَ سَرَجًا أَوْ سَهْمًا^(٤).

- وَالشَّأْنُ الْقَسْبُ بِبَلَدِهِمْ.

(١) في (أ): و.

(٢) في الرجال لا في الخيل، ومعناه رجل مرض وترك في الطريق لاحتتمال يبرئ ويلحقهم (م).

(٣) في (أ) و(ز) و(س) و(م): وثنان.

(٤) في (ز) تقديم وتأخير: سهما أو سرجا

○ وَهَلْ يَبِيعُ^(١) لِيَقْسِمَ؟ قَوْلَانِ.

○ وَأُفْرِدَ كُلُّ صِنْفٍ إِنْ أُمَكَّنَ عَلَى الْأَرْجَحِ.

■ وَأَخَذَ مُعَيَّنٌ وَإِنْ ذِمِّيًّا مَا عُرِفَ:

١- لَهُ قَبْلَهُ مَجَانًا.

- وَحَلَفَ أَنَّهُ مِلْكُهُ، وَحُمِلَ لَهُ إِنْ كَانَ خَيْرًا وَإِلَّا يَبِيعَ لَهُ.

○ وَلَمْ تُمَضَّرْ قِسْمَتُهُ^(٢) إِلَّا لِتَأْوِيلٍ عَلَى الْأَحْسَنِ

- لَا إِنْ لَمْ يَتَّعِنِ، بِخِلَافِ اللَّقْطَةِ، وَيَبِيعَتْ:

● خِدْمَتُهُ مُعْتَقٍ لِأَجَلٍ وَمُدَبَّرٍ.

● وَكِتَابَةٌ، لَا أُمَّ وَلَدٍ.

٢- وَلَهُ:

● بَعْدَهُ أَخْذُهُ بِثَمَنِهِ.

● وَبِالْأَوَّلِ إِنْ تَعَدَّدَ.

■ وَأُجْبِرَ فِي أُمِّ الْوَلَدِ عَلَى الثَّمَنِ.

- وَاتَّبَعَ بِهِ إِنْ أَعْدَمَ، إِلَّا أَنْ تَمُوتَ هِيَ أَوْ سَيِّدُهَا، وَلَهُ فِدَاءٌ مُعْتَقٍ لِأَجَلٍ،

وَمُدَبَّرٍ لِحَالِهِمَا، وَتَرَكُّهُمَا مُسْلِمًا لِيُخْدَمَتَهُمَا.

- وَإِنْ مَاتَ الْمُدَبَّرُ^(٣) قَبْلَ الْإِسْتِيفَاءِ:

● فَحُرٌّ إِنْ حَمَلَهُ الثَّلُثُ، وَاتَّبَعَ بِمَا بَقِيَ، كَمُسْلِمٍ أَوْ ذِمِّيٍّ قُسِمَا وَلَمْ

يُعْذَرَ فِي سَكُوتِهِمَا بِأَمْرٍ.

● وَإِنْ حَمَلَ بَعْضُهُ رُقًّا بَاقِيَهُ.

- وَلَا خِيَارَ لِلْوَارِثِ بِخِلَافِ الْجَنَائَةِ^(٤).

* نصف

ما يتعلق بالمُدَبَّرِ

(١) في الأصل: يباع، والمثبت من (أ) و(ز) و(س) و(م) والشروح.

(٢) في (س): ولا تمضي قسمته، وفي (أ) و(ز) و(م): ولم يمض قسمه.

(٣) في (أ): وإن مات سيد المدبر.

(٤) في (أ): الجنابة.

- وَإِنْ أَدَّى الْمَكَاتِبُ ثَمَنَهُ فَعَلَى حَالِهِ، وَإِلَّا فَقِنَّ أَسْلِمَ أَوْ فُديَ.

■ وَعَلَى الْآخِذِ إِنْ عَلِمَ بِمِلْكٍ مُعَيَّنٍ تَرَكَ تَصَرُّفَ لُخَيْرِهِ.

- وَإِنْ تَصَرَّفَ مَضَى، كَالْمُشْتَرِي^(١) مِنْ حَرْبِيٍّ، بِاسْتِيلَادٍ إِنْ لَمْ يَأْخُذْهُ عَلَى رَدِّهِ لِرَبِّهِ.

○ وَإِلَّا فَقُولَانِ.

○ وَفِي الْمُؤَجَّلِ تَرُدُّ.

■ وَلِلْمُسْلِمِ أَوْ ذِمِّيٍّ: أَخْذُ مَا وَهَبُوهُ بِدَارِهِمْ مَجَانًّا، وَبِعَوَضٍ بِهِ إِنْ لَمْ يُبْعَ فَيَمْضِي.

- وَلِلْمَالِكِ الثَّمَنُ أَوْ الزَّائِدُ.

○ وَالْأَحْسَنُ فِي الْمَفْدِيِّ مِنْ لِصٍّ أَخْذُهُ بِالْفِدَاءِ.

■ وَإِنْ أَسْلِمَ لِمُعَاوَضٍ^(٢) مُدَبَّرٌ وَنَحْوُهُ اسْتُوفِيَتْ خِدْمَتُهُ.

○ ثُمَّ هَلْ يُتَّبَعُ إِنْ عَتَقَ بِالثَّمَنِ أَوْ بِمَا بَقِيَ؟ قَوْلَانِ.

■ وَعَبْدُ الْحَرْبِيِّ يُسْلَمُ حُرًّا إِنْ فَرَّ أَوْ بَقِيَ حَتَّى غَنِمَ، لَا إِنْ خَرَجَ بَعْدَ إِسْلَامِ سَيِّدِهِ أَوْ بِمُجَرَّدِ إِسْلَامِهِ.

■ وَهَذَا السَّبْيُ النِّكَاحُ إِلَّا أَنْ تُسَبَّى وَتُسْلِمَ بَعْدَهُ، وَوَلَدُهُ وَمَالُهُ فِيءٌ [مُطْلَقًا]^(٣)، لَا وَلَدٌ صَغِيرٌ لِكِتَابِيَّةٍ سُبَيْتٍ أَوْ مُسْلِمَةٍ.

○ وَهَلْ كِبَارُ الْمُسْلِمَةِ فِيءٌ أَوْ إِنْ قَاتَلُوا تَأْوِيلَانِ.

■ وَوَلَدُ الْأَمَةِ لِمَالِكِهَا.



(١) فِي (أ): لَا لِمُشْتَرِي

(٢) فِي (أ): كَمُعَاوَضٍ.

(٣) سَقَطَتْ مِنْ (أ)

* نصف

هَذَا السَّبْيُ
النِّكَاحُ

(فَضْلٌ)

* قف

◎ عَقْدُ الْجِزْيَةِ: إِذْنُ الْإِمَامِ لِكَافِرٍ^(١) صَحَّ سَبْيُهُ^(٢)، حُرٌّ مُكَلَّفٌ^(٣) قَادِرٌ مُخَالِطٌ، لَمْ يُعْتَقْهُ مُسْلِمٌ بِسُكْنَى^(٤) غَيْرِ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ وَالْيَمَنِ. وَلَهُمُ الْاجْتِيَاؤُ بِمَالٍ.

■ تعريف الجزية وشروطها ومقدارها

١- لِلْعَنَوِيِّ: أَرْبَعَةُ دَنَانِيرَ، أَوْ أَرْبَعُونَ دِرْهَمًا فِي سَنَةٍ.

○ وَالظَّاهِرُ آخِرُهَا.

- وَنُقْصَ الْفَقِيرُ بِوُسْعِهِ، وَلَا يُزَادُ.

٢- وَلِلصُّلْحِيِّ: مَا شَرَطَ، وَإِنْ أَطْلَقَ فَكَالْأَوَّلِ.

○ وَالظَّاهِرُ إِنْ بَدَلَ الْأَوَّلَ حَرَمَ قِتَالَهُ، مَعَ الْإِهَانَةِ عِنْدَ أَخْذِهَا.

- وَسَقَطْنَا بِالْإِسْلَامِ كَأَرْزَاقِ الْمُسْلِمِينَ.

■ وَإِضَافَةُ الْمُجْتَازِ ثَلَاثًا لِلظُّلْمِ.

■ وَالْعَنَوِيُّ حُرٌّ.

■ أهل العنوة

■ وَإِنْ مَاتَ أَوْ أَسْلَمَ فَلِلْأَرْضِ فَقَطْ لِلْمُسْلِمِينَ.

■ وَفِي الصُّلْحِ إِنْ أُجْمِلَتْ:

● فَلَهُمْ أَرْضُهُمْ.

● وَالْوَصِيَّةُ بِمَالِهِمْ.

وَوَرَثُوهَا^(٥).

(١) فِي (أ): الْكَافِرُ.

(٢) فِي (أ) وَ(ز) وَ(س) وَ(م): سَبَاهُ.

(٣) فِي (أ) وَ(س) وَ(م): مُكَلَّفٌ حُرٌّ.

(٤) فِي (أ) وَ(ز) وَ(م): سَكْنَى.

(٥) صَوَابُهُ: (وَرَثُوهَا) وَيَكُونُ ضَمِيرُ التَّثْنِيَةِ رَاجِعًا لِلْأَرْضِ وَالْمَالِ (م).

■ وَإِنْ فُرِّقَتْ عَلَى الرُّقَابِ فِيهِمْ لَهُمْ، إِلَّا أَنْ يَمُوتَ بِلَا وَارِثٍ فَلِلْمُسْلِمِينَ.
- وَوَصِيَّتُهُمْ فِي الثُّلُثِ.

- وَإِنْ فُرِّقَتْ عَلَيْهَا أَوْ عَلَيْهِمَا فَلَهُمْ بَيْعُهَا، وَخَرَجُهَا عَلَى الْبَائِعِ.

* نصف

■ وَلِلْعَنَوِيِّ إِحْدَاثُ كَيْسَةٍ إِنْ شَرِطَ، وَإِلَّا فَلَا كَرَمٌ الْمُتَهْدِمِ.

■ وَلِلصُّلْحِيِّ:

● الإِحْدَاثُ.

● وَبَيْعُ عَرَصَتِهَا أَوْ حَائِطٍ، لَا يَبْلَدُ الْإِسْلَامَ إِلَّا لِمَفْسَدَةٍ أَكْثَمَ.

ما يمنع منه
الذمي

■ وَمُنْعَ:

١- رُكُوبَ الْخَيْلِ وَالْبِغَالِ، وَالشُّرُوجِ.

٢- وَجَادَةَ الطَّرِيقِ.

- وَأَلْزَمَ بِلُبْسِ يُمَيِّزُ^(١) [بِهِ]^(٢).

تعزير الذمي

■ وَعُزْرَ:

١- لِتَرْكِ الرُّنَارِ.

٢- وَظُهُورِ السُّكْرِ وَمُعْتَقَدِهِ.

٣- وَبَسْطِ لِسَانِهِ.

- وَأَرِيقَتِ الْحَمْرِ، وَكُسِيرِ النَّاقُوسِ.

■ وَيَنْتَقِضُ:

١- بِقِتَالٍ.

٢- وَمَنْعِ جِزْيَةٍ.

٣- وَتَمَرُّدٍ عَلَى الْأَحْكَامِ.

٤- وَعَظْبِ حُرَّةٍ مُسْلِمَةٍ.

ما ينتقض به
عهد الذمي

(١) في (أ): يميّزه.

(٢) سقطت من (ز) و(م).

- ٥- وَغُرُورِهَا .
- ٦- وَتَطَّلُعُ^(١) عَوْرَاتِ الْمُسْلِمِينَ .
- ٧- وَسَبَّ نَبِيِّيِّ بِمَا لَمْ يَكْفُرْ بِهِ قَالُوا :
- كَلَّيْسَ بِنَبِيِّ .
 - أَوْ لَمْ يُرْسَلْ .
 - أَوْ لَمْ يَنْزِلْ عَلَيْهِ قُرْآنٌ وَتَقْوَلَهُ .
 - أَوْ عِيسَى خَلَقَ مُحَمَّدًا .
 - أَوْ مُسْكِينٌ مُحَمَّدٌ يُخْبِرُكُمْ أَنَّهُ بِالْجَنَّةِ مَا لَهُ لَمْ يَنْفَعْ نَفْسَهُ حِينَ أَكَلَتْهُ الْكِلَابُ .
- وَقُتِلَ إِنْ لَمْ يُسَلِّمْ .
- وَإِنْ خَرَجَ لِدَارِ الْحَرْبِ وَأُخِذَ : اسْتَرْقَ ، إِنْ لَمْ يُظْلَمَ ، وَإِلَّا فَلَا كُمُحَارَبَتِهِ .
- وَإِنْ ارْتَدَّ جَمَاعَةٌ وَحَارَبُوا فَكَالْمُرْتَدِّينَ .
- ◎ وَلِلْإِمَامِ الْمُهَاذَنَةِ لِمُضْلَحَةٍ إِنْ خَلَا عَنْ كَشْرَطِ بَقَاءِ مُسْلِمٍ ، وَإِنْ بِمَالٍ ، إِلَّا لِيَخَوْفٍ ، وَلَا حَدٍّ .
- وَنُدِبَ أَنْ لَا تَزِيدَ^(٢) عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ .
- وَإِنْ اسْتَشْعَرَ خِيَانَتَهُمْ نَبَذَهُ وَأَنْذَرَهُمْ .
- وَوَجِبَ الْوَفَاءُ وَإِنْ بَرَدَ رَهَائِنَ ، وَلَوْ أَسْلَمُوا ، كَمَنْ أَسْلَمَ وَإِنْ رَسُولًا ، إِنْ كَانَ ذَكَرًا .
- وَفِدْيَ :
- بِالْفَيْءِ .
 - ثُمَّ بِمَالِ الْمُسْلِمِينَ .
 - ثُمَّ بِمَالِهِ .

* قف

المهادنة

فداء الأسير

(١) في بعض الشروح : وتطلعه ، وصوابه : إطلاع (م) .

(٢) في (ز) : يزيد .

* نصف

محل الرجوع
بالفداء■ وَرَجَعَ بِمِثْلِ الْمِثْلِيِّ وَفِيَمَةِ غَيْرِهِ عَلَى الْمَلِيِّ وَالْمُعْدِمِ، إِنَّ^(١) :

● لَمْ يَقْصِدْ صَدَقَةً.

● وَلَمْ يُمَكِّنِ^(٢) الْخَلَاصُ بِدُونِهِ.

إِلَّا :

● مَحْرَمًا.

● أَوْ زَوْجًا.

■ إِنَّ عَرَفَهُ أَوْ عَتَقَ عَلَيْهِ، إِلَّا أَنْ يَأْمُرَهُ بِهِ وَيَلْتَزِمَهُ.

- وَقُدِّمَ عَلَى غَيْرِهِ، وَلَوْ فِي غَيْرِ مَا بِيَدِهِ عَلَى الْعَدَدِ إِنْ جَهِلُوا قَدْرَهُمْ.

■ وَالْقَوْلُ لِلْأَسِيرِ فِي الْفِدَاءِ أَوْ بَعْضِهِ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِي يَدِهِ^(٣).

■ وَجَازَ :

ما يجوز به
الفداء

١- بِالْأَسْرَى الْمُقَاتِلَةِ.

٢- وَبِالْخَمْرِ وَالْخِنْزِيرِ عَلَى الْأَحْسَنِ.

■ وَلَا يُرْجَعُ بِهِ عَلَى مُسْلِمٍ.

○ وَفِي الْحَيْلِ وَآلَةِ الْحَرْبِ : قَوْلَانِ.

* * *

(١) في (أ) : وإن .

(٢) في (أ) : يكن .

(٣) في بعض الشروح : ولو لم يكن بيده . واعلم أن المتوهم مقابله ، فصوابه : (ولو كان في يده) فالمعنى أن القول قول الأسير ولو كان الأسير بيد الفادي ، وبعضهم صحح كلام المصنف رحمه الله فقال : ولو لم يكن المال بيد الأسير بل كان بيد الفادي (م) .

(بَابُ)

* قف ○ المُسَابَقَةُ: بِجُعْلٍ فِي:

المسابقة بالجعل
وشروط جوازها

١- الْخَيْلُ.

٢- [وَفِي] ^(١) الْإِبِلِ.

٣- وَبَيْنَهُمَا.

٤- وَالسَّهْمُ:

● إِنْ صَحَّ بَيْعُهُ.

● وَعَيْنٌ:

- الْمَبْدَأُ وَالْغَايَةُ.

- وَالْمَرْكَبُ.

- وَالرَّامِي ^(٢).

- وَعَدَدُ الْإِصَابَةِ.

- وَنَوْعُهَا مِنْ خَزَقٍ أَوْ غَيْرِهِ.

● وَأَخْرَجَهُ مُتَبَرِّعٌ، أَوْ أَحَدُهُمَا:

- فَإِنْ سَبَقَ غَيْرُهُ أَخَذَهُ.

- وَإِنْ سَبَقَ هُوَ فَلَمْ يَنْ حَضَرَ.

* نصف

لَا إِنْ أَخْرَجَا لِأَخْذِهِ السَّابِقُ وَلَوْ بِمُحَلٍّ يُمَكِّنُ سَبْقَهُ.

(١) سقطت من (أ).

(٢) في الأصل: الرَّمِي، والمثبت من (أ) و(ز) و(س) و(م) والشُّرُوح، قال الزُّرْقَانِيُّ تَكْلُفَةً: «وفي بعض النسخ: (والرَّمِي) فإن كان المراد بتعيين الرَّمِي عدده وصفته فهي المسألة الآتية، وإن كان من حيث راميه وتشخيصه؛ فهي كنسخة الرَّمِي التي هي أحسن، وإن كان من حيث حقيقته فلا معنى له إلا ما تقدم». شرح مختصر خليل (٣/٢٧١).

ما لا يشترط
في المسابقة

■ وَلَا يُشْتَرَطُ:

● تَعْيِينُ السَّهْمِ وَالْوَتْرِ، وَلَهُ مَا شَاءَ.

● وَلَا مَعْرِفَةُ الْجَرِيِّ، وَالرَّاكِبِ.

■ وَلَمْ يُحْمَلْ صَبِيٌّ.

● وَلَا اسْتِوَاءُ الْجُعْلِ، أَوْ مَوْضِعُ الْإِصَابَةِ، أَوْ تَسَاوِيهَا^(١).

ما يعرض
للمتسابقين

■ وَإِنْ عَرَضَ:

● لِلْسَّهْمِ عَارِضٌ أَوْ انْكَسَرَ.

● أَوْ لِلْفَرَسِ ضَرْبٌ وَجْهٍ.

● أَوْ نَزْعُ سَوْطٍ:

لَمْ يَكُنْ مَسْبُوقًا، بِخِلَافِ:

● تَضْيِيعُ السَّوْطِ.

● وَ^(٢) حَرَنُ الْفَرَسِ.

ما يجوز
في المسابقة

■ وَجَارَ:

١- فِيمَا عَدَاهُ مَجَانًا.

٢- وَالْإِفْتِخَارُ عِنْدَ الرَّمِيِّ.

٣- وَالرَّجْزُ.

٤- وَالتَّسْمِيَةُ.

٥- وَالصِّيَاحُ.

■ وَالْأَحَبُّ ذِكْرُ اللَّهِ تَعَالَى، لَا حَدِيثُ الرَّمِيِّ^(٣).

■ وَلَزِمَ الْعَقْدُ كَالْإِجَارَةِ.

(١) في بعض الشروح: تساويهما.

(٢) في (أ) و(ز) و(م): أو.

(٣) في (أ) و(ز) و(م): الرامي.

(بَابُ)

* قف ○ خُصَّ النَّبِيُّ ﷺ.

١- بِوُجُوبٍ: ما وجب عليه ﷺ

- الضُّحَى.
- وَالْأُضْحَى.
- وَالتَّهَجُّدِ.
- وَالْوُثْرَ بِحَضْرٍ.
- وَالسُّوَالِ.
- وَتَخْيِيرِ نِسَائِهِ فِيهِ.
- وَطَلَاقِ مَرْغُوبَتِهِ.
- وَإِجَابَةِ الْمُصَلِّي.
- وَالْمُشَاوَرَةِ.
- وَقَضَاءِ دَيْنِ الْمَيِّتِ الْمُغْسِرِ.
- وَإِثْبَاتِ عَمَلِهِ.
- وَمُصَابَرَةِ الْعَدُوِّ الْكَثِيرِ.
- وَتَغْيِيرِ الْمُنْكَرِ.

٢- وَحُرْمَةٍ: ما حرم عليه ﷺ

- الصَّدَقَتَيْنِ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ^(١).
- وَأَكْلِهِ كَثُومٍ، أَوْ مُتَكِنًا.
- وَإِمْسَاكِ كَارِهَتِهِ.

(١) المعتمد عدم حرمة صدقة التطوع على الآل، ومحل حرمة الفرض إن أعطوا مستحقهم من الفيء، وإلا جاز للضرر وإن لم يصلوا إلى حدّ أكل الميتة . انظر الشرح الكبير (٢/٢١٢).

* قف

- وَتَبَدَّلِ أَرْوَاجِهِ .
- وَنِكَاحِ الْكِتَابِيَّةِ وَالْأَمَةِ .
- وَمَدْخُولَتِهِ لِغَيْرِهِ .
- وَنَزْعِ لَأَمَّتِهِ حَتَّى يُقَاتِلَ^(١) .
- وَالْمَنْ لَيْسَتْ كَثِيرٌ .
- وَخَائِنَةِ الْأَعْيُنِ .
- وَالْحُكْمِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مُحَارِبِهِ^(٢) .
- وَرَفْعِ الصَّوْتِ عَلَيْهِ .
- وَنِدَائِهِ مِنْ وَرَاءِ الْحُجْرَةِ وَبِاسْمِهِ .

ما أبيع له ﷺ

٣- وَإِبَاحَةِ:

- الْوَصَالِ .
 - وَدُخُولِ مَكَّةَ بِلَا إِحْرَامٍ وَبِقِتَالٍ .
 - وَصَفِيِّ الْمَغْنَمِ وَالْخُمْسِ .
 - وَيُزَوِّجُ^(٣) لِنَفْسِهِ^(٤) وَلِمَنْ^(٥) شَاءَ .
- وَيَلْفِظُ الْهَبَةَ .

(١) هكذا في الأصل وبقية النسخ، وصوب في الشروح: حتى يقاتل أو يحكم الله بينه وبين محاربه، قال الخطاب: «وهو كذلك في بعض النسخ المصححة، ولا يصح غيره» مواهب الجليل (٣/٣٩٩).

(٢) معطوف على قوله: (حتى يقاتل)، قال ابن غازي: «كذا وقع في أكثر النسخ وكذا نقله في الشامل، وهو خطأ من مخرج المبيضة لا شك فيه؛ وإنما الصواب: (ونزع لأمته حتى يقاتل أو يحكم الله بينه وبين محاربه)» شفاء الغليل (١/٤٢٨)، وانظر: التاج والإكليل (٥/١٣٤٢٨)، وقد استشكل السيوطي عبارة المصنف، وألف رسالة صغيرة سماها: «المعتصر في تقرير عبارة المختصر».

(٣) في (ز) و(س): وتزوج.

(٤) في (أ) و(ز) و(س) و(م): من نفسه.

(٥) في (أ) و(ز) و(س) و(م): ومن.

- وَزَائِدٌ^(١) عَلَى أَرْبَعٍ .
- وَبِلَا مَهْرٍ وَوَلِيٍّ وَشُحُودٍ .
- وَبِإِحْرَامٍ .
- وَبِلَا قَسَمٍ .
- وَيَحْكُمُ لِنَفْسِهِ وَوَلَدِهِ .
- وَيَحْمِي لَهُ .
- ٤- وَلَا يُورَثُ .



(١) في (ز) و(س) و(م): وزائدا .

(بَابُ) (١)

* قف

حكمه

ما يحل للزوجين

مندوبات النكاح

ما يحرم
في الخطبة

○ نُدِبَ لِمُحْتَاجِ ذِي أُهْبَةٍ:

١- نِكَاحُ بَكْرٍ^(٢).

٢- وَنَظَرُ وَجْهِهَا وَكَفَّيْهَا فَقَطْ، بِعِلْمٍ.

■ وَحَلَّ لَهُمَا^(٣):

● حَتَّى نَظَرُ الْفَرْجِ، كَالْمَلِكِ.

● وَتَمَتُّعٌ بِغَيْرِ دُبُرٍ.

٣- وَخُطْبَةٌ بِخُطْبَةٍ^(٤).

٤- وَتَقْلِيلُهَا.

٥- وَإِعْلَانُهَا.

٦- وَتَهْنِئَتُهُ.

٧- وَالِدُّعَاءُ لَهُ.

٨- وَإِشْهَادُ عَدْلَيْنِ - غَيْرِ الْوَلِيِّ - بِعَقْدِهِ.

- وَفُسِيخُ إِنْ دَخَلَ بِلَاهُ.

- وَلَا حَدٌّ إِنْ فَشَا وَلَوْ عَلِمَ.

■ وَحَرَّمَ:

١- خِطْبَةُ رَاكِنَةٍ لِعَیْرِ فَاسِقٍ وَلَوْ لَمْ يُقَدَّرْ صَدَاقٌ.

وَفُسِيخُ إِنْ لَمْ يَبَيَّنْ^(٥).

(١) في (س): فصل.

(٢) قال اللرددير: «بل البكر مندوب مستقل فالأولى: (وبكر) بالعطف» الشرح الكبير (٢/٢١٥).

(٣) أي: لكل من الزوجين في نكاح صحيح مبيح للوطء.

(٤) في (أ) و(ز) و(م): بخطبة وعقد.

(٥) في (أ): يبين.

٢- وَصَرِيحُ خِطْبَةِ مُعْتَدَّةٍ.

٣- وَمُوَاعِدَتُهَا كَوَلِّيَّهَا، كَمُسْتَبْرَأَةٍ مِنْ زِنَا.

وَتَأْبَدُ تَحْرِيمُهَا:

■ نصف

ما يؤبد تحريم
المعتدة

١- بِوِطْءٍ وَإِنْ بِشُبْهَةٍ وَلَوْ بَعْدَهَا.

٢- وَبِمُقَدَّمَاتِهِ^(١) فِيهَا.

٣- أَوْ بِمِلْكٍ كَعَكْسِهِ.

لَا:

١- بِعَقْدٍ.

وما لا يؤبد

٢- أَوْ بِزِنَا.

٣- أَوْ بِمِلْكٍ عَنْ مِلْكٍ.

٤- أَوْ مَبْتُوتَةٍ قَبْلَ زَوْجٍ، كَالْمَحْرَمِ.

وَجَازَ:

■ ما يجوز
في الخطبة

١- تَعْرِيزُ «كَفَيْكَ رَاغِبٌ».

٢- وَالْإِهْدَاءُ.

٣- وَتَقْوِيضُ الْوَلِيِّ الْعَقْدَ لِفَاضِلٍ.

٤- وَذِكْرُ الْمَسَاوِي.

وَكُرْهَ:

■ ما يكره
في الخطبة

١- عِدَّةٌ مِنْ أَحَدِهِمَا.

٢- وَتَزْوِيجُ زَانِيَةٍ.

٣- أَوْ مُصَرِّحٍ لَهَا بَعْدَهَا.

وَنُدْبَ:

■ ما يندب من
المفارقة والعرض

١- فِرَاقُهَا.

(١) في (أ) و(ز) و(م): بمقدمته.

٢- وَعَرَضُ رَاكِنَةٍ لِغَيْرِ عَلَيْهِ.

وَرُكْنُهُ:

١- وَلِيٌّ.

٢- وَصَدَاقٌ.

٣- وَمَحَلٌّ.

٤- وَصِيغَةٌ:

● بِأَنْكَحْتُ، وَزَوَّجْتُ.

● وَبِصَدَاقٍ وَهَبْتُ.

○ وَهَلْ كُلُّ لَفْظٍ يَقْتَضِي الْبَقَاءَ مُدَّةَ الْحَيَاةِ كَبِعْتُ تَرَدُّدًا.

● وَكَفَّلْتُ^(١)، وَبِزَوْجَنِي فَيَفْعَلُ.

■ وَلَزِمَ وَإِنْ لَمْ يَرْضَ.

■ وَجَبَرَ:

١- الْمَالِكُ:

● أَمَةٌ.

● وَعَبْدًا.

بِلَا إِضْرَارٍ، لَا:

● عَكْسُهُ.

● وَلَا مَالِكٌ بَعْضٍ.

وَلَهُ الْوِلَايَةُ وَالرَّدُّ.

○ وَالْمُخْتَارُ وَلَا أُثْنَى بِشَائِيَةٍ.

وَمُكَاتَبٍ.

بِخِلَافٍ مُدَبَّرٍ وَمُعْتَقٍ لِأَجَلٍ إِنْ: لَمْ يَمْرُضِ السَّيِّدُ وَيَقْرُبِ الْأَجَلَ.

* قف

أركان النكاح

ولاية السيد

* نصف

(١) إنما أدخل كاف التشبيه تنبيهًا على عدم اختصاص هذه اللفظة بذلك، فصيغة الزوج كل ما دلَّ على قبوله. انظر: تحرير المختصر (٤٢٢/٣).

ولاية الأب

٢- ثُمَّ أَبٌ، وَجَبَرُ:

● الْمَجْنُونَةُ.

● وَالْبِكْرُ وَلَوْ عَانِسًا.

○ إِلَّا لِكَخْصِيٍّ عَلَى الْأَصَحِّ.

● وَالثَّيِّبُ إِنْ صَغُرَتْ أَوْ يِعَارِضُ أَوْ بِحَرَامٍ.

○ وَهَلْ إِنْ لَمْ تُكْرَرْ^(١) الزَّانَا تَأْوِيلَانِ.لَا بِفَاسِدٍ وَإِنْ سَفِيهَةً وَبِكْرًا رُشِدَتْ، أَوْ^(٢) أَقَامَتْ بَيْتَهَا سَنَةً وَأُنْكَرَتْ.

٣- وَجَبَرُ وَصِيٌّ:

ولاية
وصي الأب

● أَمْرُهُ أَبٌ بِهِ.

● أَوْ عَيْنَ الزَّوْجِ.

○ وَإِلَّا فَخِلَافٌ.

وَهُوَ فِي الثَّيِّبِ وَلِيُّ.

■ وَصَحَّ^(٣) «إِنْ مِتُّ فَقَدْ زَوَّجْتُ ابْنَتِي» بِمَرَضٍ.

○ وَهَلْ إِنْ قَبَلَ بِقُرْبِ مَوْتِهِ؟ تَأْوِيلَانِ.

ثُمَّ لَا جَبَرٌ، فَالْبَالِغُ إِلَّا يَتِيمَةً:

تزويج اليتيم

● خِيفَ فَسَادُهَا.

● وَبَلَغَتْ عَشْرًا.

● وَشُوِورَ الْقَاضِي.

وَالْأَصَحُّ إِنْ دَخَلَ وَطَالَ.

■ وَقُدِّمَ:

* قف

١- ابْنٌ فَابْنُهُ.

(١) فِي (م): يَتَكَرَّرُ.

(٢) فِي (ز): وَأَقَامَتْ

(٣) النِّكَاحُ.

أولى أولياء
الشيء

٢- فَأَبْ .

٣- فَأَخُ فَأَبْنُوهُ .

٤- فَجَدُّ .

٥- فَعَمُّ فَأَبْنُوهُ .

○ وَقُدَّامُ الشَّقِيقِ عَلَى الْأَصَحِّ وَالْمُخْتَارِ .

٦- فَمَوْلَى .

○ ثُمَّ هَلِ الْأَسْفَلُ وَبِهِ فُسِّرَتْ؟ .

○ أَوْ لَا وَصَحَّحَ .

٧- فَكَافِلٌ .

○ وَهَلْ إِنْ كَفَلَ عَشْرًا أَوْ أَرْبَعًا أَوْ مَا يُشْفِقُ؟ تَرَدَّدَ .

○ وَظَاهِرُهَا شَرْطُ الدَّائَةِ .

٨- فَحَاكِمٌ .

٩- فَوَلَايَةُ عَامَّةٍ مُسْلِمٍ، وَصَحَّ بِهَا فِي :

● دَنِيَّةٌ مَعَ خَاصٍّ لَمْ يُجْبَرْ .

● كَشْرِيْفَةٍ دَخَلَ^(١) وَطَالَ .

- وَإِنْ قَرُبَ فَلِلْأَقْرَبِ، أَوْ الْحَاكِمِ إِنْ غَابَ الرَّدُّ .

○ وَفِي تَحْتَمِهِ إِنْ طَالَ قَبْلَهُ تَأْوِيلَانِ .

● وَبِأَبْعَدَ مَعَ أَقْرَبَ إِنْ لَمْ يُجْبَرْ، وَلَمْ يَجْزْ، كَأَحَدِ الْمُعْتَقَيْنِ .

■ وَرِضَاءُ الْبِكْرِ صَمْتُ، كَتَفْوِضِهَا، وَنُدْبَ إِعْلَامُهَا بِهِ .

○ وَلَا يُقْبَلُ دَعْوَى جَهْلِهِ فِي تَأْوِيلِ الْأَكْثَرِ .

■ وَإِنْ مَنَعَتْ أَوْ نَفَرَتْ لَمْ تُزَوَّجْ، لَا إِنْ ضَحَكَتْ أَوْ بَكَتْ .

■ وَالشَّيْبُ تُعَرِّبُ :

١- كِبْكُرٍ رُشِدَتْ .

* نصف

(١) فِي بَعْضِ الشُّرُوحِ : وَدَخَلَ .

إصراب الثيب
وما يشبهها

- ٢- أَوْ غُضِلَتْ.
- ٣- أَوْ زُوِّجَتْ بِعَرْضٍ.
- ٤- أَوْ بِرِقٍّ.
- ٥- أَوْ عَيْبٍ^(١).
- ٦- أَوْ يَتِيمَةٍ.
- ٧- أَوْ افْتِنَتْ عَلَيْهَا.
- وَصَحَّ:

شروط
صحة نكاحها

- إِنْ قَرُبَ رِضَاهَا بِالْبَلَدِ.
- وَلَمْ يُقَرَّرْ بِهِ حَالُ الْعَقْدِ.
- وَإِنْ أَجَازَ مُجْبِرٌ فِي: ابْنٍ وَأَخٍ وَجَدٍّ:
- فَوَضَّ لَهُ أُمُورَهُ.
- بَيِّنَةٍ.
- جَازَ.

- وَهَلْ إِنْ قَرُبَ؟ تَأْوِيلَانِ.
- وَفُسِخَ تَزْوِيجُ حَاكِمٍ أَوْ غَيْرِهِ ابْتِنَتْ فِي كَعَشْرِ.
- وَزَوَّجَ الْحَاكِمُ.
- فِي كَأَفْرِيقَةٍ.

- وَظَاهَرَهَا^(٢) مِنْ مِضَرٍ.
- وَتَوَوَّلَتْ أَيْضًا بِالْإِسْتِيطَانِ.
- كَغَيْبَةِ الْأَقْرَبِ الثَّلَاثِ.

■ وَإِنْ:

- أُسِرَ.

من تنتقل
عنه الولاية
ومن لا تنتقل

(١) في بعض الشروح: بعيب.

(٢) في (أ) و(ز) و(م): وظهر.

● أَوْ فُقِدَ.

فَلَا بُعْدُ.

● كَذِي رِقٍّ.

● وَصِغَرٍ.

● وَعَتِهِ.

● وَأُنُوثَةٍ.

لَا:

● فَسُقٍ، وَسَلَبَ الْكَمَالِ.

■ وَوَكَّلْتُ:

١- مَالِكَةٌ.

٢- وَوَصِيَّةٌ.

٣- وَمُعْتَقَةٌ.

وَأِنْ أَجْنَبِيًّا.

- كَعَبْدٍ أَوْصِي^(١).

- وَمُكَاتَبٍ فِي أُمَّةٍ طَلَبَ فَضْلًا وَإِنْ كَرِهَ سَيِّدُهُ.

■ وَمَنْعَ:

● إِحْرَامٌ مِنْ أَحَدِ الثَّلَاثَةِ.

● كَكُفْرِ لِمُسْلِمَةٍ.

● وَعَكْسِهِ، إِلَّا لِأَمَةٍ وَمُعْتَقَةٍ مِنْ غَيْرِ نِسَاءِ الْجَزْيَةِ.

■ وَزَوْجَ الْكَافِرِ الْمُسْلِمِ^(٢)، وَإِنْ عَقَدَ مُسْلِمٌ لِكَافِرٍ تَرْكًا.

■ وَعَقَدَ السَّفِيهِ ذُو الرَّأْيِ بِإِذْنِ وَلِيِّهِ.

■ وَصَحَّ تَوْكِيلُ زَوْجِ الْجَمِيعِ، لَا وَلِيٍّ إِلَّا كَهُوَ وَعَلَيْهِ الْإِجَابَةُ لِكُفٍّ.

(١) فِي (ز): أَوْ وَصِي.

(٢) فِي (أ) وَ(ز) وَ(م): لِمُسْلِمٍ.

* قف

توكيل المرأة

ما يمنع
صحة النكاح

- وَكُفُّهَا أُولَى، فَيَأْمُرُهُ الْحَاكِمُ، ثُمَّ زَوْجَ.
- وَلَا يَعْضُلُ أَبٌ بَكْرًا بَرْدٌ مُتَكَرِّرٌ حَتَّى يُتَحَقَّقَ.
- وَإِنْ وَكَلْتَهُ مِمَّنْ أَحَبَّ عَيْنَ، وَإِلَّا فَلَهَا الْإِجَازَةُ، وَلَوْ بَعْدَ لَا الْعَكْسُ.
- وَلَا بِنِ عَمٍّ وَنَحْوَهُ إِنْ عَيْنَ:

* نصف

● تَزْوِجُهَا مِنْ نَفْسِهِ: «بِتَزْوِجُكَ بِكَذَا» وَتَرْضَى.

● وَتَوَلَّى الطَّرَفَيْنِ.

■ وَإِنْ أَنْكَرَتِ الْعَقْدَ، صُدِّقَ الْوَكِيلُ إِنْ ادَّعَاهُ الزَّوْجُ.

■ وَإِنْ تَنَازَعَ الْأَوْلِيَاءُ الْمُتَسَاوُونَ:

● فِي الْعَقْدِ.

● أَوْ الزَّوْجِ.

نَظَرَ الْحَاكِمِ.

■ وَإِنْ أَذِنَتْ لِوَلِيِّينَ فَعَقَّدَا:

إذنها لوليتين

- فَلِلأَوَّلِ إِنْ لَمْ يَتَلَذَّذْهُ الثَّانِي بِلَا عِلْمٍ^(١).

- وَلَوْ تَأَخَّرَ تَقْوِيضُهُ إِنْ لَمْ تَكُنْ^(٢) فِي عِدَّةٍ وَفَاقَةٍ.

○ وَلَوْ تَقَدَّمَ الْعَقْدُ عَلَى الْأُظْهَرِ.

- وَفُسِّخَ بِلَا طَلَاقٍ:

محل فسخ
النكاحين

● إِنْ عَقَّدَا بِزَمَنِ.

● أَوْ لِبَيِّنَةٍ يَعْلَمُ أَنَّهُ ثَانٍ.

لَا إِنْ أَقَرَّ أَوْ جُهِلَ الزَّمَنُ.

- وَإِنْ مَاتَتْ وَجُهِلَ الْأَحَقُّ:

(١) قوله: (إِنْ لَمْ يَتَلَذَّذْهُ الثَّانِي بِلَا عِلْمٍ) صادق بصورتين الأولى أَنْ لَا يَحْصُلَ تَلَذُّذٌ بِالْكَلِيَّةِ وَالثَّانِيَةِ أَنْ

يَتَلَذَّذُ بِعِلْمٍ وَفِيهِمَا تَكُونُ لِلأَوَّلِ وَيُفْسَخُ نِكَاحُ الثَّانِي بِلَا طَلَاقٍ كَمَا لَا يَخْفَى، وَأَمَّا لَوْ تَلَذَّذَ بِلَا

عِلْمٍ فَإِنَّهَا تَكُونُ لِلثَّانِي وَيُفْسَخُ نِكَاحُ الْأَوَّلِ بِطَلَاقٍ (م).

(٢) فِي (ز): يَكُنْ.

○ ففي الإرث قولان.

- وعلى الإرث فالصداق، وإلا فزائده.
- وإن مات الرجلان فلا إرث ولا صداق.
- وأعدلية متناقضتين ملغاة ولو صدقتها المرأة.

■ وفُسخ:

* قف

١- موصى - وإن بكتكم شهود من امرأة أو منزل أو أيام - إن لم يدخل ويطل، وعوقبا والشهود.

٢- وقبل الدخول وجوبًا:

- على أن لا تأتيه إلا نهارًا.
- أو^(١) بخيار لأحدهما أو غير.
- أو على إن لم يأت بالصداق لكذا فلا نكاح وجاء به.
- وما فسد لصداقه.
- أو على شرط يناقض، كأن لا يقسم لها أو يؤثر عليها، و[إلا]^(٢) ألغى [غيره]^(٣).

النكاح لأجل

٣- ومطلقًا:

- كالنكاح لأجل.
- أو «إن مضى شهر فأنا أترؤجك».

■ وهو طلاق إن اختلف فيه:

- كمحرم.
- وشغار.
- والتحریم بعقدِهِ وَوَطْئِهِ.

(١) في (أ): و.

(٢) سقطت من (أ) و(ز) و(م).

(٣) سقطت من (أ) و(ز) و(س) و(م).

- وَفِيهِ الْإِرْثُ إِلَّا نِكَاحَ الْمَرِيضِ .

● وَإِنْكَاحَ الْعَبْدِ وَالْمَرْأَةِ^(١) .

- لَا اتَّفَقَ عَلَى فَسَادِهِ .

● فَلَا طَلَاقَ .

● وَلَا إِرْثَ كَخَامِسَةٍ .

● وَحَرَّمَ وَطْؤُهُ فَقَطْ .

- وَمَا فُسِّخَ بَعْدَهُ فَالْمُسَمَّى وَإِلَّا فَصَّدَاقُ الْمِثْلِ .

- وَسَقَطَ بِالْفَسْخِ قَبْلَهُ إِلَّا نِكَاحَ الدَّرْهَمَيْنِ فَنُصْفُهُمَا، كَطَلَاقِهِ .

- وَتُعَاضُ الْمُتَلَذِّذُ بِهَا .

■ وَلِوَلِيِّ صَغِيرٍ فُسْخُ عَقْدِهِ، فَلَا مَهْرَ وَلَا عِدَّةَ .

- وَإِنْ زَوْجٌ بِشُرُوطٍ أَوْ أُجِيزَتْ، وَبَلَغَ وَكَرِهَتْ^(٢) فَلَهُ التَّطْلِيقُ .

○ وَفِي نِصْفِ الصَّدَاقِ قَوْلَانِ عُمِلَ بِهِمَا .

- وَالْقَوْلُ لَهَا: «إِنَّ الْعَقْدَ وَهُوَ كَبِيرٌ» .

■ وَلِلسَّيِّدِ:

زواج العبد
بلا إذن

١- رَدُّ نِكَاحِ عَبْدِهِ بِطَلْقَةٍ فَقَطْ بَائِتَةٍ، إِنْ لَمْ:

● يَبِيعَهُ، إِلَّا أَنْ يُرَدَّ بِهِ .

● أَوْ يَعْتِقَهُ .

- وَلَهَا رُبْعُ دِينَارٍ إِنْ دَخَلَ .

■ وَاتَّبَعَ عَبْدٌ وَمُكَاتَبٌ [عِتْقًا]^(٣) بِمَا بَقِيَ إِنْ عَرَا^(٤)، إِنْ لَمْ يُبْطِلْهُ سَيِّدٌ أَوْ سُلْطَانٌ .

(١) معطوف على قوله: (كمحرم وشغار).

(٢) في (س): وكره.

(٣) سقطت من (أ) و(ز) و(س) و(م).

(٤) كذا في الأصل، وفي (أ) و(ز) و(س) و(م): وإن لم يغرا، وفي بعض الشروح: إن لم يغرا،

قال الزرقاني عنها: «وإدعى الأقفهي أنها خط المصنف ومفهومها أولى». شرح

الزرقاني (٣/٣٤٨).



* تف

٢- وَلَهُ الْإِجَارَةُ:

● إِنْ قُرْبَ.

● وَلَمْ يُرِدِ الْفَسْخَ.

● أَوْ يَشْكُ فِي قَضْدِهِ.

■ وَلَوْلِي سَفِيهِ فُسْخُ عَقْدِهِ وَلَوْ مَاتَ، وَتَعَيَّنَ بِمَوْتِهِ^(١).

■ وَلِمْكَاتِبٍ وَمَأْذُونٍ تَسْرٍ وَإِنْ بَلَا إِذْنٍ.

■ وَنَفَقَةُ الْعَبْدِ فِي غَيْرِ خَرَجٍ وَكَسْبٍ إِلَّا لِعُرْفٍ: كَالْمَهْرِ.

- وَلَا يَضْمَنُهُ سَيِّدٌ بِإِذْنِ التَّزْوِيجِ.

■ وَجَبَرَ أَبٌ وَوَصِيٌّ وَحَاكِمٌ:

● مَجْنُونًا احْتِاجَ.

● وَصَغِيرًا.

○ وَفِي السَّفِيهِ خِلَافٌ.

- وَصَدَاقَتُهُمْ إِنْ أَعْدَمُوا عَلَى الْآبِ، وَإِنْ:

● مَاتَ.

● أَوْ أَيْسَرُوا بَعْدَ.

● وَلَوْ شَرِطَ ضِدُّهُ.

● وَإِلَّا فَعَلَيْهِمْ إِلَّا لَشَرْطٍ.

- وَإِنْ تَطَارَحَهُ رَشِيدٌ وَأَبٌ فُسْخَ، وَلَا مَهْرَ.

○ وَهَلْ إِنْ حَلَفَا وَإِلَّا لَزِمَ النَّاكِلُ؟ تَرَدُّدٌ.

■ وَحَلَفَ:

● رَشِيدٌ.

● وَأَجْنَبِيٌّ.

● وَامْرَأَةٌ.

جبر المجنون والصغير
على النكاح

(١) في (أ) و(ز) و(س) و(م): لموته.

أَنْكَرُوا الرِّضَا وَالْأَمْرَ حُضُورًا، إِنْ لَمْ يُنْكِرُوا بِمُجَرَّدِ عِلْمِهِمْ.
- وَإِنْ طَالَ كَثِيرًا لَزِمَ.

■ * نصف

رجوع الصِّدَاق

١- لِأَبٍ.

٢- وَذِي قَدَرٍ زَوْجَ غَيْرِهِ.

٣- وَضَامِنٍ لِابْنَتِهِ^(١).

النِّصْفُ بِالطَّلَاقِ وَالْجَمِيعُ بِالْفَسَادِ.

- وَلَا يَرْجِعُ أَحَدٌ مِنْهُمْ إِلَّا:

● أَنْ يُصْرِّحَ بِالْحَمَالَةِ.

● أَوْ يَكُونَ بَعْدَ الْعَقْدِ.

■ وَلَهَا الْإِمْتِنَاعُ إِنْ تَعَذَّرَ أَخْذُهُ، حَتَّى يُقَرَّرَ وَتَأْخُذَ الْحَالَّ وَلَهُ التَّرْكِ.

■ وَبَطْلَ إِنْ ضَمِنَ فِي مَرَضِهِ عَنْ وَارِثٍ، لَا زَوْجَ ابْنَتِهِ.

■ الكفاءة في النكاح

وَالْكَفَاءَةُ:

١- الدِّينُ.

٢- وَالْحَالُ.

- وَلَهَا وَلِلْوَلِيِّ تَرْكُهَا.

- وَلَيْسَ لِوَلِيِّ رَضِيَ فَطَلَّقَ امْتِنَاعٌ بِلا حَادِثٍ.

- وَلِلْأُمِّ التَّكْلُمُ فِي تَزْوِيجِ الْأَبِ الْمُوسِرَةِ الْمَرْغُوبِ فِيهَا مِنْ فَقِيرٍ.

○ وَرُويَتْ بِالنَّفْيِ.

○ ابْنُ الْقَاسِمِ^(٢): إِلَّا لِضَرَرٍ بَيْنَ، وَهَلْ وِفَاقٌ؟ تَأْوِيلَانِ.

(١) في (أ): لا بنية.

(٢) عبد الرحمن بن القاسم بن خالد بن جنادة أبو عبد الله العتقي، ولد سنة (١٢٨هـ) وقيل (١٣٢هـ) روى عن مالك بن أنس - وصحبه وتفقه به - والليث وعبد العزيز بن الماجشون، وغيرهم. توفي سنة (١٩١هـ) انظر: الانتفاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفضلاء (ص ٥٠)، طبقات

- وَالْمَوْلَى وَغَيْرُ الشَّرِيفِ وَالْأَقْلُ جَاهًا كُفَاءً.

٣- وَفِي الْعَبْدِ تَأْوِيلَانِ.

■ وَحَرْمٌ:

١- أَصُولُهُ وَفُضُولُهُ وَلَوْ خُلِقَتْ مِنْ مَائِهِ.

٢- وَزَوْجَتُهُمَا.

٣- وَفُضُولٌ أَوَّلِ أَصُولِهِ.

٤- وَأَوَّلُ فَضْلٍ مِنْ كُلِّ أَضْلٍ.

٥- وَأَصُولُ زَوْجَتِهِ.

٦- وَبِتَلَدُّهِ وَإِنْ بَعْدَ مَوْتِهَا وَلَوْ بِنَظَرِ فُضُولِهَا.

٧- كَالْمِلْكِ.

■ وَحَرَّمَ الْعَقْدُ وَإِنْ فَسَدَ إِنْ لَمْ يُجْمَعْ عَلَيْهِ، وَإِلَّا فَوَظُوهُ إِنْ دَرَأَ الْحَدَّ.

○ وَفِي الزَّانَا خِلَافٌ

○ وَإِنْ حَاوَلَ تَلَدُّدًا بِزَوْجَتِهِ فَالْتَدَّ بِابْنَتِهَا فَتَرَدَّدَ.

■ وَإِنْ قَالَ أَبٌ: «نَكَحْتُهَا أَوْ وَطِئْتُ أُمَّةً»^(١) عِنْدَ قَصْدِ الْإِبْنِ ذَلِكَ وَأَنْكَرَ، نُدِبَ التَّنَرُّهُ.

○ وَفِي وَجُوبِهِ إِنْ فَشَا تَأْوِيلَانِ.

٨- وَجَمْعٌ:

● خَمْسٌ، وَلِلْعَبْدِ: الرَّابِعَةُ.

● أَوْ اثْنَتَيْنِ لَوْ قُدِّرَتْ آيَةٌ ذَكَرًا حَرَمٌ، كَوَطْنِيهِمَا بِالْمِلْكِ.

■ وَفُسِخَ نِكَاحٌ ثَانِيَّةً صَدَّقَتْ وَإِلَّا حَلَفَ لِلْمَهْرِ بِلَا طَلَاقٍ، كَأُمٍّ وَابْنَتِهَا بِعَقْدٍ، نِكَاحُ الْأَخْتَيْنِ

وَتَأَبَّدَ تَحْرِيمُهُمَا إِنْ دَخَلَ، وَلَا إِرْثَ وَإِنْ تَرَبَّيْتَا.

- وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ بِوَاحِدَةٍ حَلَّتِ الْأُمُّ.

= الفقهاء (ص: ٢٠٨)، وجمهرة تراجم الفقهاء المالكية (٢/ ٦٤٥).

(١) فِي (م): الْأُمَّة.

* قف

المحرّمات
في النكاح

* نصف

■ وَإِنْ لَمْ تُعْلَمْ السَّابِقَةُ:

● فَالْإِزْتُ.

● وَلِكُلِّ نِصْفُ صَدَاقِهَا.

كَأَنْ لَمْ تُعْلَمْ الْخَامِسَةُ.

وَحَلَّتِ الْأُخْتُ:

* تف

عل حل الأخت

● بَيْنُونَةُ السَّابِقَةِ.

● أَوْ زَوَالِ مِلْكٍ بَعْتِي وَإِنْ لِأَجَلٍ، أَوْ كِتَابَةٍ.

● أَوْ إِنْكَاحٍ يُحِلُّ الْمَبْتُوتَةَ.

● أَوْ أُسْرِ.

● أَوْ إِبَاقِ إِيَّاسٍ.

● أَوْ بَيْعٍ دَلَّسَ فِيهِ. لَا:

- فَاسِدٍ لَمْ يَفُتْ.

- وَحَيْضٍ وَعِدَّةٍ شُبْهَةٍ، وَرِدَّةٍ.

- وَإِخْرَامٍ، وَظَهَارٍ وَاسْتِبْرَاءٍ.

- وَخِيَارٍ، وَعُهْدَةٍ ثَلَاثٍ، وَإِخْدَامٍ سَنَةٍ.

- وَهَبَةٍ لِمَنْ يَعْتَصِرُهَا مِنْهُ، وَإِنْ يَبِيعُ، بِخِلَافٍ:

● صَدَقَةٍ عَلَيْهِ إِنْ حِزَتْ.

● وَإِخْدَامٍ سِنِينَ.

■ وَوُقِفَ إِنْ وَطِئَهُمَا لِيَحْرَمَ.

- فَإِنْ أَبْقَى الثَّانِيَةَ اسْتَبْرَأَهَا.

- وَإِنْ عَقَدَ^(١) فَاشْتَرَى^(٢) فَالْأُولَى.

- فَإِنْ وَطِئَ أَوْ عَقَدَ^(٢) بَعْدَ تَلَذُّذِهِ بِأُخْتِهَا بِمِلْكٍ فَكَالْأُولَى.

(١) فِي (أ): تَلَذُّذِهِ بِأُخْتِهَا.

(٢) فِي (ز): فَإِنْ عَقَدَ أَوْ وَطِئَ.

* نصف

المنونة
وشروط حلها

٩- وَالْمَبْنُوتَةُ:

- حَتَّى يُوَلِّجَ بِالِغِ قَدَرَ الْحَشْفَةِ.
 - بِلَا مَنَعٍ، وَلَا نُكْرَةَ فِيهِ.
 - بِإِنْشَارٍ فِي نِكَاحٍ لَازِمٍ وَعِلْمٍ خَلْوَةٍ وَزَوْجَةٍ فَقَطْ.
- وَلَوْ خَصِيًّا.

- كَتْرُوبِجٍ غَيْرِ مُشَبَّهَةٍ لِيَمِينٍ.
- لَا بِفَاسِدٍ إِنْ لَمْ يَثْبُتْ بَعْدَهُ بِوِطْءٍ ثَانٍ.
- وَفِي الْأَوَّلِ تَرَدُّدٌ.

كُمُحْلَلٍ وَإِنْ مَعَ نِيَّةٍ إِمْسَاكِهَا مَعَ الْإِعْجَابِ.

■ وَنِيَّةُ الْمُطْلَقِ وَنِيَّتُهَا لَعْوٌ.

- وَقَبْلَ دَعْوَى طَارِئَةِ التَّرْوِيجِ، كَحَاضِرَةِ أُمْنَتْ، إِنْ بَعْدَ.
- وَفِي غَيْرِهَا قَوْلَانِ.

١٠- وَمِلْكُهُ أَوْ وَلَدِهِ^(١)، وَفُسِّخَ وَإِنْ طَرَأَ بِلَا طَلَاقٍ، كَمَرَأَةٍ فِي زَوْجِهَا وَلَوْ يَدْفَعُ مَالٍ لِيَعْتِقَ عَنْهَا.

لَا:

- إِنْ رَدَّ سَيِّدٌ شِرَاءَ مَنْ لَمْ يَأْذَنْ لَهَا.

- أَوْ قَصْدًا بِالْبَيْعِ الْفَسَخِ.

- كَهَيْئَتِهَا لِعَبْدٍ لِيَتَزَوَّجَهَا.

- فَأَخِذَ جَبْرُ الْعَبْدِ عَلَى الْهَبَةِ.

- وَمَلِكٌ أَبٌ جَارِيَةٌ ابْنُهُ يَتَلَذُّذُهُ بِالْقِيَمَةِ.

- وَحَرُمَتْ عَلَيْهِمَا إِنْ وَطَّأَهَا^(٢).

- وَعَتَقَتْ عَلَى مُوَلِّدِهَا.

(١) فِي (أ) وَ(ز) وَ(م): لَوْلَدِهِ.

(٢) لَوْ قَالَ: (إِنْ تَلَذَّذَا بِهَا) لَكَانَ أَبْلَغَ (م).

* قف

نكاح العبد
ابنة سيده

وَلَعَبْدٌ تَزَوَّجُ^(١):

- ابْنَةُ سَيِّدِهِ بِثَقْلٍ.
 - وَمِلْكٍ غَيْرِهِ.
 - كَحُرٍّ لَا يُؤَلِّدُ لَهُ، وَكَأَمَةٍ الْجَدِّ.
- وَإِلَّا فَإِنْ خَافَ زَنَا وَعَدِمَ مَا يَتَزَوَّجُ بِهِ حُرَّةً غَيْرَ مُغَالِيَةٍ وَلَوْ كِتَابِيَّةً، أَوْ تَحْتَهُ حُرَّةً.

- وَلَعَبْدٌ بِلَا شَرِكٍ وَمُكَاتِبٍ وَغَدَيْنٍ نَظَرُ شَعْرِ السَّيِّدَةِ، كَخَصِيٍّ وَغَدٍ لِّزَوْجٍ.
 - وَرُويَ جَوَازُهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمَا.
 - وَخُيِّرَتِ الْحُرَّةُ مَعَ الْحُرِّ فِي نَفْسِهَا بِطَلْقَةِ بَائِنَةٍ.
 - كَتَزْوِيجِ أَمَةٍ عَلَيْهَا.
 - أَوْ ثَانِيَةٍ أَوْ عَلِمَهَا بِوَاحِدَةٍ فَأَلْفَتْ أَكْثَرَ.
 - وَلَا تُبَوِّأُ أَمَةٌ بِلَا شَرِطٍ أَوْ عُرْفٍ.
- وَلِلَّسَّيِّدِ:

* نصف

- السَّفَرُ بِمَنْ لَمْ تُبَوِّأَ.
- وَأَنْ يَضَعَ مِنْ صَدَاقِهَا إِنْ لَمْ يَمْنَعُهُ دَيْنُهَا، إِلَّا رُبْعَ دِينَارٍ.
- وَمَنْعُهَا حَتَّى يَقْبِضَهُ.
- وَأَخْذُهُ وَإِنْ قَتَلَهَا أَوْ بَاعَهَا بِمَكَانٍ بَعِيدٍ، إِلَّا لِظَالِمٍ.
- وَفِيهَا يَلْزَمُهُ تَجْهِيْزُهَا بِهِ.
- وَهَلْ^(٢) خِلَافٌ وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُ؟
- أَوِ الْأَوَّلَى^(٣) لَمْ تُبَوِّأَ؟
- أَوْ جَهَّزَهَا مِنْ عِنْدِهِ؟

من حق السيد
على الأمة

(١) في (أ) و(ز): تزويج.

(٢) في (أ) و(ز) و(س) و(م): هو.

(٣) في (أ) و(ز) و(م): الأول.

تَأْوِيلَانِ^(١).

ما يسقط
عن الأمانة

■ وَسَقَطَ بِبَيْعِهَا قَبْلَ الْبِنَاءِ:

- مَنَعَ تَسْلِيمِهَا لِسُقُوطِ تَصَرُّفِ الْبَائِعِ.
- وَالْوَفَاءُ بِالتَّزْوِيجِ إِذَا أُعْتِقَ عَلَيْهِ.
- وَصَدَاقُهَا.

○ وَهَلْ وَلَوْ بَيْعَ سُلْطَانٍ لِفَلَسٍ، أَوْ لَا وَلَكِنْ لَا يَرْجِعُ بِهِ مِنَ الثَّمَنِ؟ تَأْوِيلَانِ.

■ وَبَعْدَهُ كَمَالِهَا.

* قف

■ وَبَطَلَ فِي:

ما يبطل
نكاح الأمانة

- الْأَمَةُ إِنْ جَمَعَهَا مَعَ حُرَّةٍ فَقَطَّ، بِخِلَافِ الْخَمْسِ.
 - وَالْمَرْأَةُ وَمَحْرَمُهَا.
 - وَلِزَوْجِهَا الْعَزْلُ إِنْ^(٢) أَذِنَتْ وَسَيِّدُهَا، كَالْحُرَّةِ إِذَا أَذِنَتْ.
- ١١- وَالْكَافِرَةُ، إِلَّا:

● الْحُرَّةُ الْكِتَابِيَّةُ بِكُرْهِ.

- وَتَأَكَّدَ بِدَارِ الْحَرْبِ، وَلَوْ يَهُودِيَّةً تَنَصَّرَتْ وَبِالْعَكْسِ.

● وَأَمَتُهُم بِالْمَلِكِ.

■ وَقُرَّرَ:

إقرار الكفرة
على زواجهم

● عَلَيْهَا إِنْ أَسْلَمَ.

- وَأَنْكِحَتْهُمْ فَاسِيدَةٌ.

- وَعَلَى الْأَمَةِ وَالْمَجُوسِيَّةِ إِنْ عَتَقَتْ وَأَسْلَمَتْ وَلَمْ يَبْعُدْ كَالشَّهْرِ.
- وَهَلْ إِنْ غُفِلَ أَوْ مُطْلَقًا؟ تَأْوِيلَانِ وَلَا نَفَقَةَ.
- أَوْ أَسْلَمَتْ ثُمَّ أَسْلَمَ فِي عِدَّتِهَا، وَلَوْ طَلَّقَهَا.

(١) في (أ) و(ز) و(م): تأويلات.

(٢) في (م): إذا.

○ وَلَا نَفَقَةً عَلَى الْمُخْتَارِ وَالْأَحْسَنِ.

* نصف

- وَقَبْلَ الْبِنَاءِ بَانَثَ مَكَانَهَا.

● أَوْ أَسْلَمًا.

- إِلَّا الْمَحْرَمُ^(١)، وَقَبْلَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ وَالْأَجْلِ وَتَمَادِيَا لَهُ.

- وَلَوْ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا.

- وَعَقَدَ إِنْ أَبَانَهَا بِلَا مُحَلٍّ.

■ وَفُسِّخَ لِإِسْلَامِ أَحَدِهِمَا بِلَا طَلَاقٍ، لَا رِدَّتِهِ فَبَائِنَةٌ وَلَوْ لِدَيْنِ زَوْجَتِهِ.

○ وَفِي لُزُومِ الثَّلَاثِ لِذِمِّيٍّ طَلَّقَهَا وَتَرَفَعَا إِلَيْنَا، أَوْ إِنْ كَانَ صَحِيحًا

فِي الْإِسْلَامِ، أَوْ بِالْفِرَاقِ مُجْمَلًا، أَوْ لَا، تَأْوِيلَاتٌ.

■ وَمَضَى صِدَاقُهُمُ الْفَاسِدُ أَوْ الْإِسْقَاطُ إِنْ قُبِضَ وَدَخَلَ، وَإِلَّا فَكَالتَّفْوِيزِ^(٢).

○ وَهَلْ إِنْ اسْتَحْلَوْهُ؟ تَأْوِيلَانِ.

■ وَاخْتَارَ الْمُسْلِمُ:

* قف

● أَرْبَعًا وَإِنْ أَوَّخِرَ.

● وَإِحْدَى أُخْتَيْنِ مُطْلَقًا.

● وَأُمًّا وَابْنَتَهَا لَمْ يَمَسَّهُمَا، وَإِنْ مَسَّهُمَا حُرْمَتَا وَإِحْدَاهُمَا تَعَيَّنَتْ.

■ وَلَا يَتَزَوَّجُ ابْنُهُ أَوْ أَبُوهُ مَنْ فَارَقَهَا.

■ وَاخْتَارَ:

● بِطَلَاقٍ أَوْ ظَهَارٍ أَوْ إِيلَاءٍ أَوْ وَطْءٍ.

● وَالْغَيْرَ إِنْ:

- فَسَخَ نِكَاحَهَا.

- أَوْ ظَهَرَ أَنَّهِنَّ أَخَوَاتُ مَا لَمْ يَتَزَوَّجْنَ.

الإسلام على
على الأختين
أو أكثر من أربعة
وغير ذلك

(١) في (أ): لمحرّم.

(٢) في (أ): فالتفويض.

- وَلَا شَيْءَ لغيرِهِنَّ إِنْ لَمْ يَدْخُلْ بِهِ، كاخْتِيَارِهِ وَاحِدَةً مِنْ أَرْبَعِ رَضِيعَاتٍ تَزَوَّجَهُنَّ وَأَرْضَعَتْهُنَّ امْرَأَةً.

- وَعَلَيْهِ أَرْبَعُ صَدَقَاتٍ إِنْ مَاتَ وَلَمْ يَخْتَرْ.

■ وَلَا إِرْثُ:

● إِنْ تَخَلَّفَ^(١) أَرْبَعُ كِتَابِيَّاتٍ عَنِ الْإِسْلَامِ.

● أَوْ التَّبَسَّتِ الْمُطَلَّقَةُ مِنْ مُسْلِمَةٍ وَكِتَابِيَّةٍ.

لَا: إِنْ طَلَّقَ إِحْدَى زَوْجَتَيْهِ وَجَهِلَتْ وَدَخَلَ بِإِحْدَاهُمَا وَلَمْ تَنْقُضِ الْعِدَّةُ: * نصف

● فَلِلْمَدْخُولِ بِهَا الصَّدَاقُ وَثَلَاثَةُ أَرْبَاعِ الْمِيرَاثِ.

● وَلِغَيْرِهَا رُبْعُهُ وَثَلَاثَةُ أَرْبَاعِ الصَّدَاقِ.

○ وَهَلْ يَمْنَعُ مَرَضُ أَحَدِهِمَا الْمَخُوفُ وَإِنْ أَذِنَ الْوَارِثُ أَوْ إِنْ لَمْ

يَخْتَجِ؟ خِلَافٌ.

■ وَلِلْمَرِيضَةِ بِالدُّخُولِ الْمُسَمَّى.

■ وَعَلَى الْمَرِيضِ مِنْ ثُلُثِهِ الْأَقْلُ مِنْهُ وَمِنْ صَدَاقِ الْمِثْلِ.

■ وَعُجِّلَ بِالْفَسْخِ إِلَّا أَنْ يَصِحَّ الْمَرِيضُ مِنْهُمَا.

○ وَمُنَعَ نِكَاحُهُ النَّصْرَانِيَّةَ وَالْأَمَةَ عَلَى الْأَصَحِّ، وَالْمُخْتَارُ خِلَافُهُ.



(فَضْلٌ)

✽ قف ① الخيارُ إنْ لَمْ يَسْبِقِ الْعِلْمُ أَوْ لَمْ يَرْضَ أَوْ [لَمْ] ^(١) يَتَلَذَّذْ، وَحَلَفَ عَلَى نَفِيهِ.

ما يوجب الردَّ

- بَرَصٍ.
- وَعَذِيْبَةٌ ^(٢).
- وَجُذَامٍ.
- لَا جُذَامَ لِأَبٍ.
- وَبِخَصَائِهِ.
- وَجَبِّهِ وَعُتَّتِهِ وَاعْتِرَاضِهِ.
- وَبِقَرْنَيْهَا وَرَتَقِهَا وَبَخَرَهَا وَعَفْلَهَا وَإِفْضَائِهَا قَبْلَ الْعَقْدِ.
- وَلَهَا فَقَطُّ الرَّدُّ:
- بِالْجُذَامِ الْبَيِّنِ.
- وَالْبَرَصِ الْمُضِرِّ الْحَادِثَيْنِ بَعْدَهُ، لَا بِكَاعْتِرَاضٍ.
- وَبِجُنُونِهِمَا وَإِنْ مَرَّةً فِي الشَّهْرِ قَبْلَ الدُّخُولِ وَبَعْدَهُ.
- [وَ] ^(٣) أَجَلًا.
- فِيهِ.
- وَفِي بَرَصٍ.
- وَجُذَامٍ.
- رُجِي بُرُؤُهُمَا سَنَةً.

(١) سقطت من (أ) و(ز) و(م).

(٢) في (م): وَعَذِيْبَةٌ. والعذِيْبَةُ: الحدث عند الجماع. انظر: الصحاح (١١٤٢/٣).

(٣) سقطت من (أ) و(ز) و(م).

● وَ بَغَيْرَهَا إِنْ شَرَطَ السَّلَامَةَ، وَلَوْ بِوَصْفِ الْوَلِيِّ عِنْدَ الْخِطْبَةِ.

○ وَفِي الرَّدِّ إِنْ شَرَطَ الصَّحَّةَ تَرَدُّدٌ.

* نصف

ما لا يوجب الرد

لَا يَخْلِفُ الظَّنُّ:

● كَالْقَرَعِ.

● وَالسَّوَادِ مِنْ بَيْضٍ.

● وَتَنَنِ الْقَمِ.

● وَالثُّيُوبَةُ، إِلَّا:

- أَنْ يَقُولَ عَذْرَاءً.

○ وَفِي بَكْرِ تَرَدُّدٌ.

- وَإِلَّا تَزْوِيجٌ^(١) الْحُرِّ الْأَمَةِ، وَالْحُرَّةِ الْعَبْدِ، بِخِلَافِ: الْعَبْدِ مَعَ الْأَمَةِ،

الخيار في الأمة
والعبد والنصرانية

وَالْمُسْلِمِ مَعَ النَّصْرَانِيَّةِ، إِلَّا أَنْ يَغُرًّا.

تأجيل المعارض

■ وَأُجِّلَ الْمُعْتَرِضُ:

● سَنَةً بَعْدَ الصَّحَّةِ مِنْ يَوْمِ الْحُكْمِ وَإِنْ مَرَضَ.

● وَالْعَبْدُ نِصْفَهَا.

○ وَالظَّاهِرُ لَا نَفَقَةَ لَهَا فِيهَا.

■ وَصَدَّقَ إِنْ ادَّعَى [فِيهَا]^(٢) الْوِطَاءَ بِيَمِينِهِ.

- فَإِنْ نَكَلَ حَلَفَتْ، وَإِلَّا بَقِيَتْ، وَإِنْ لَمْ يَدَّعِهِ طَلَّقَهَا.

○ وَإِلَّا فَهَلْ يُطَلَّقُ الْحَاكِمُ أَوْ يَأْمُرُهَا بِهِ ثُمَّ يَحْكُمُ بِهِ؟ قَوْلَانِ.

■ وَلَهَا:

● فِرَاقُهُ بَعْدَ الرِّضَا بِلَا أَجَلٍ.

● وَالصَّدَاقُ بَعْدَهَا، كَدُخُولِ الْعَيْنِ وَالْمَجْبُوبِ.

(١) فِي (أ) وَ(ز): بِتَزْوِيجٍ، وَفِي بَعْضِ الشُّرُوحِ: تَزْوُجٌ.

(٢) سَقَطَتْ مِنَ الْأَصْلِ، وَالْمَثْبُوتُ مِنْ: (أ) وَ(ز) وَ(س) وَ(م) وَالشُّرُوحِ.

* قف

○ وَفِي تَعْجِيلِ الطَّلَاقِ إِنْ قُطِعَ ذَكَرُهُ فِيهَا^(١) قَوْلَانِ.

■ تأجيل الرتقاء

■ وَأُجِّلْتُ الرَّتْقَاءُ لِلدَّوَاءِ بِالِاجْتِهَادِ، وَلَا تُجْبَرُ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ خِلْقَةً.

■ وَجُسَّ عَلَى ثَوْبٍ مُنْكَرِ الْجَبِّ وَنَحْوِهِ.

■ وَصُدِّقَ فِي الْإِغْتِرَاضِ:

● كَالْمَرْأَةِ فِي دَائِهَا.

● حل تصديق
المعترض

● أَوْ وَجُودِهِ حَالَ الْعَقْدِ.

● أَوْ بَكَارَتِهَا.

■ وَحَلَفَتْ هِيَ أَوْ أَبُوهَا إِنْ كَانَتْ سَفِيهَةً.

■ وَلَا يَنْظَرُ^(٢) النِّسَاءُ، وَإِنْ أَتَى بِامْرَأَتَيْنِ تَشْهَدَانِ لَهُ قُبْلَتَا.

○ وَإِنْ عَلِمَ الْأَبُ بِشُؤْبَتِهَا بِلَا وَظَةٍ وَكَتَمَ، فَلِلزَّوْجِ الرَّدُّ عَلَى

الْأَصَحِّ.

■ وَمَعَ الرَّدِّ:

■ ما يترتب
على الرد

● قَبْلَ الْبِنَاءِ فَلَا صَدَاقَ، كَغُرُورٍ^(٣) بِحُرِّيَّةٍ.

● وَبَعْدَهُ فَمَعَ عَيْهِ الْمُسَمَّى.

● وَمَعَهَا^(٤) رَجَعَ بِجَمِيعِهِ - لَا قِيَمَةَ الْوَلَدِ^(٥) - عَلَى وَلِيِّ لَمْ يَغِبْ كَابِنٍ

رجوع الزوج
بالصداق

وَأَخٍ.

- وَلَا شَيْءَ عَلَيْهَا.

(١) أي في السنة.

(٢) في (أ) و(م): ينظرها.

(٣) في (م) كغروره.

(٤) في (أ): معها.

(٥) اعترض على قول المصنف رحمته الله: (لا قيمة الولد) أنه في غير محله، وإنما محله بعد قوله:

(وعلى غار غير ولي تولي العقد) فكان يقول عقبه ولا يرجع عليه إن غره بحرية بقيمة

الولد. انظر: شرح الزرقاني (٤٣٣/٣)، حاشية العدوي (٢٤٥/٣)

- وَعَلَيْهِ وَعَلَيْهَا إِنْ زَوَّجَهَا بِحُضُورِهَا كَاتِمِينَ، ثُمَّ الْوَلِيُّ عَلَيْهَا إِنْ أَخَذَهُ مِنْهُ، لَا الْعَكْسُ.

- وَعَلَيْهَا فِي: كَابِنِ الْعَمِّ، إِلَّا رُبْعَ دِينَارٍ، فَإِنْ عَلِمَ فَكَالْقَرِيبِ. وَحَلَفَهُ إِنْ ادَّعَى عِلْمَهُ. ■

محلّ تحليف الولي

○ كَاتِهَامِهِ عَلَى الْمُخْتَارِ.

- فَإِنْ نَكَلَ حَلَفَ أَنَّهُ غَرَّهُ وَرَجَعَ عَلَيْهِ.

○ فَإِنْ نَكَلَ رَجَعَ عَلَى الزَّوْجَةِ عَلَى الْمُخْتَارِ.

■ وَعَلَى غَارٍّ غَيْرِ وَلِيِّ تَوَلَّى الْعَقْدَ، إِلَّا أَنْ يُخْبَرَ أَنَّهُ غَيْرُ وَلِيِّ، لَا إِنْ لَمْ يَقُولْهُ. * نصف

■ وَوَلَدُ الْمَغْرُورِ الْحُرُّ فَقَطْ حُرٌّ وَعَلَيْهِ: حكم ولد الفارة

● الْأَقْلُ مِنَ الْمُسَمَّى وَصَدَاقِ الْمِثْلِ.

● وَقِيمَةُ الْوَلَدِ دُونَ مَالِهِ يَوْمَ الْحُكْمِ، إِلَّا لِكَجْدِهِ، وَلَا وَلَاً لَهُ.

- وَعَلَى الْعَرَرِ فِي أُمِّ الْوَلَدِ وَالْمُدْبَرَةِ.

- وَسَقَطَتْ بِمَوْتِهِ.

● وَالْأَقْلُ مِنْ:

١- قِيمَتِهِ أَوْ دِيَّتِهِ إِنْ قُتِلَ.

٢- أَوْ مِنْ غُرَّتِهِ أَوْ مَا نَقَصَهَا إِنْ أَلْقَتْهُ^(١)، كَجُرْحِهِ.

- وَلِعُدْمِهِ تُؤْخَذُ^(٢) مِنَ الْإِبْنِ، وَلَا يُؤْخَذُ مِنْ وَلَدٍ مِنْ أَوْلَادِ^(٣) إِلَّا قِسْطُهُ.

■ وَوُقِفَتْ قِيمَةُ وَلَدِ الْمُكَاتَبَةِ، فَإِنْ أَدَّتْ^(٤) رَجَعَتْ إِلَى الْأَبِ.

قيمة ولد المكاتبه

■ وَقُبِلَ قَوْلُ الزَّوْجِ أَنَّهُ غُرٌّ.

(١) في بعض الشروح زيادة: ميتاً.

(٢) في (أ) و(ز): يؤخذ.

(٣) في (س): الأولاد.

(٤) في بعض الشروح: ادعت.

- وَلَوْ طَلَّقَهَا أَوْ مَاتَا ثُمَّ أُطْلِعَ عَلَى مُوجِبِ خِيَارٍ فَكَالْعَدِيمِ.
- وَلِلْمَوْلَى كَتْمُ الْعَمَى وَنَحْوِهِ، وَعَلَيْهِ كَتْمُ الْخَنَا.
- وَالْأَصَحُّ مَنَعُ الْأَجْذَمِ مِنْ وَطْءِ إِمَائِهِ.
- وَلِلْعَرَبِيَّةِ: رَدُّ الْمَوْلَى الْمُتَنَسِّبِ، لَا الْعَرَبِيِّ، إِلَّا الْقُرَشِيَّةُ تَتَزَوَّجُهُ عَلَى أَنَّهُ قُرَشِيٌّ.

كتّم الولي
العمى والخنا



(فَضْلٌ)

◎ وَلِمَنْ كَمُلَ عِتْقُهَا: فِرَاقُ الْعَبْدِ فَقَطْ بِطَلْقَةِ بَائِنَةٍ أَوْ اثْنَتَيْنِ.

■ وَسَقَطَ:

● صَدَّقُهَا قَبْلَ الْبِنَاءِ.

● وَالْفِرَاقُ إِنْ قَبَضَهُ السَّيِّدُ وَكَانَ عَدِيمًا.

■ وَبَعْدَهُ لَهَا، كَمَا لَوْ رَضِيَتْ وَهِيَ مُفْرَضَةٌ بِمَا فَرَضَهُ بَعْدَ عِتْقِهَا لَهَا، إِلَّا أَنْ يَأْخُذَهُ السَّيِّدُ أَوْ يَشْتَرِطَهُ.

● محل استحقاقها
الصدّاق

■ وَصُدِّقَتْ إِنْ لَمْ تُمْكِّنْهُ أَنَّهَا مَا رَضِيَتْ، وَإِنْ بَعْدَ سَنَةٍ، إِلَّا:

● نصف

● ما يفوت به
الخيار

● أَنْ تُسْقِطَهُ.

● أَوْ تُمْكِّنْهُ، وَلَوْ جَهِلَتْ الْحُكْمَ لَا الْعِتْقَ.

- وَلَهَا أَكْثَرُ الْمُسَمَّى^(١) وَصَدَاقِ الْمِثْلِ.

● أَوْ يُبَيِّنَهَا لَا بِرَجْعِيٍّ.

● أَوْ عَتَقَ قَبْلَ الْإِخْتِيَارِ، إِلَّا لِتَأْخِيرٍ لِحَيْضٍ.

■ وَإِنْ تَزَوَّجَتْ قَبْلَ عِلْمِهَا [وَدُخُولِهَا]^(٢) فَاتَتْ بِدُخُولِ الثَّانِي.

- وَلَهَا إِنْ وَقَفَهَا^(٣) تَأْخِيرٌ تَنْظُرُ فِيهِ.

(١) في بعض الشّروح: الأكثر من المسمّى.

(٢) سقطت من الأصل، والمثبت من (أ) و(ز) و(س) و(م) والشّروح.

(٣) في بعض الشّروح: أوقفها.

(فَضْلُ)

* قف

⊙

الصَّدَاقُ كَالثَّمَنِ: كَعَبْدٍ تَخْتَارُهُ هِيَ لَا هُوَ.

■ الصَّدَاقُ وَضْمَانُهُ

وَضْمَانُهُ وَتَلَفُهُ وَاسْتِحْقَاقُهُ وَتَعْيِيْبُهُ أَوْ بَعْضُهُ: كَالْمَبِيعِ^(١).

■

وَإِنْ وَقَعَ بِقُلَّةٍ خَلَّ فَإِذَا هِيَ خَمْرٌ فَمِثْلُهُ.

■

ما يجوز

وَجَارَ:

في الصَّدَاقِ

● بِشُورَةٍ.

● وَعَدَدٍ مِنْ كَابِلٍ أَوْ رَقِيقٍ.

● وَصَّدَاقٍ مِثْلٍ، وَلَهَا الْوَسْطُ حَالًا.

○ وَفِي شَرْطِ ذِكْرِ جِنْسٍ^(٢) الرَّقِيقِ قَوْلَانِ.- وَالْإِنَاثُ مِنْهُ^(٣) إِنْ أَطْلَقَ، وَلَا عُهْدَةٌ.

* نصف

● وَإِلَى الدُّخُولِ إِنْ عَلِمَ، أَوْ الْمَيْسِرَةِ^(٤) إِنْ كَانَ مَلِيًّا.

● وَعَلَى هِبَةِ الْعَبْدِ لِفُلَانٍ، أَوْ يَعْتَقَ أَبَاهَا عَنْهَا أَوْ عَنْ نَفْسِهِ.

وَوَجِبَ تَسْلِيمُهُ إِنْ تَعَيَّنَ، وَإِلَّا فَلَهَا مَنَعُ نَفْسِهَا - وَإِنْ مَعِيَّةً - مِنْ:

تَسَلَّمَ الصَّدَاقُ
وَحَلَّ جَوَازُ مَنَعِ
نَفْسِهَا

● الدُّخُولِ.

● وَالْوِطْءِ بَعْدَهُ.

● وَالسَّفَرِ إِلَى تَسْلِيمِ مَا حَلَّ، لَا بَعْدَ الْوِطْءِ إِلَّا أَنْ يُسْتَحَقَّ.

○ وَلَوْ لَمْ يَغْرَهَا عَلَى الْأَظْهَرِ.

■ وَمَنْ بَادَرَ أَجْبَرَ لَهُ الْآخِرُ إِنْ بَلَغَ الزَّوْجُ وَأَمَكَنَ وَطْؤُهَا.

(١) في بعض الشروح: كالبيع..

(٢) في (أ) تقديم وتأخير: وفي شرط جنس ذكر.

(٣) في (أ): منهم.

(٤) في الأصل: وإلى الميسرة، والمثبت من بقية النسخ والشروح.

الإمهال بين
العقد والدخول

■ وَتُمْهَلُ:

- سَنَةٌ إِنْ اشْتُرِطَتْ لِتَغْرِيبَةِ أَوْ صِغَرٍ، وَإِلَّا بَطَلَ، لَا أَكْثَرَ.
- وَلِلْمَرَضِ وَالصَّغَرِ^(١) الْمَانِعَيْنِ الْجَمَاعَ^(٢).
- وَقَدَرُ مَا يُهَيِّئُ مِثْلَهَا أَمْرَهَا، إِلَّا أَنْ يَخْلِفَ لِيَدْخُلَنَّ اللَّيْلَةُ.

لَا لِحَيْضٍ.

- وَإِنْ لَمْ يَجِدْهُ أَجَلَ لِإِثْبَاتِ عُسْرَتِهِ ثَلَاثَةَ أَسابيعَ.
- ثُمَّ تُلَوِّمُ بِالنَّظَرِ، وَعُمِلَ بِسَنَةِ وَشَهْرٍ.
- وَفِي التَّلَوُّمِ لِمَنْ لَا يُرْجَى - وَصَحَّحَ - وَعَدَمِهِ تَأْوِيلَانِ.
- ثُمَّ طُلِقَ عَلَيْهِ وَوَجِبَ نِصْفُهُ، لَا فِي عَيْبٍ.

■ وَتَقَرَّرَ:

حلّ الصداق
كاملاً

- بِوُطْءٍ وَإِنْ حُرِّمَ.
- وَمَوْتٍ وَاحِدٍ.
- وَإِقَامَةِ سَنَةٍ.

■ وَصُدِّقَتْ:

التنازع في
الميسر

- فِي خَلْوَةِ الْإِهْتِدَاءِ، وَإِنْ بِمَانِعٍ شَرْعِيٍّ.
- وَفِي نَفْسِهِ وَإِنْ سَفِيهَةً وَأَمَةً.
- وَالزَّائِرُ مِنْهُمَا.
- وَإِنْ أَقَرَّ بِهِ فَقَطَّ أُخِذَ إِنْ كَانَتْ سَفِيهَةً.
- وَهَلْ إِنْ أَدَامَ الْإِقْرَارَ الرَّشِيدَةُ كَذَلِكَ؟ أَوْ إِنْ كَذَّبَتْ نَفْسَهَا؟
- تَأْوِيلَانِ.

(١) فِي (م): وَلِلصَّغَرِ.

(٢) فِي (أ) وَ(ز) وَ(م): لِلْجَمَاعِ. ، وَفِي بَعْضِ الشُّرُوحِ: مِنَ الْجَمَاعِ.

وَفَسَدَ:

* نصف

- إِنْ نَقَصَ عَنْ رُبْعِ دِينَارٍ أَوْ ثَلَاثَةِ دَرَاهِمَ خَالِصَةً، أَوْ مُقَوِّمٍ بِهِمَا.
- وَأَتَمَّهُ إِنْ دَخَلَ، وَإِلَّا فَإِنْ لَمْ يَتَمَّهُ فُسِحَ.
- أَوْ^(١) بِمَا لَا يُمْلِكُ^(٢) كَخَمْرِ وَحُرٍّ.

ما يفسد العقد

- أَوْ بِإِسْقَاطِهِ.
- أَوْ كَقِصَاصٍ.
- أَوْ آبِقٍ.
- أَوْ دَارٍ فَلَانٍ أَوْ سَمَسَرَتِيهَا.
- أَوْ بَعْضُهُ لِأَجَلٍ مَجْهُولٍ، أَوْ لَمْ يُقَيَّدِ الْأَجَلُ.
- أَوْ زَادَ عَلَى خَمْسِينَ سَنَةً.
- أَوْ بِمُعَيَّنٍ بَعِيدٍ كُخْرَاسَانَ مِنَ الْأَنْدَلُسِ.
- وَجَازَ كِمَضَرٍ مِنَ الْمَدِينَةِ لَا بِشَرْطِ الدُّخُولِ قَبْلَهُ، إِلَّا الْقَرِيبَ جِدًّا.

وَضَمَّتُهُ بَعْدَ الْقَبْضِ إِنْ قَاتَ.

- أَوْ بِمَغْضُوبٍ عَلِمَاهُ، لَا أَحَدُهُمَا.
- أَوْ بِاجْتِمَاعِهِ مَعَ بَيْعٍ كَدَارٍ دَفَعَهَا هُوَ أَوْ أَبُوهَا.

- وَجَازَ:

* قف

- مِنَ الْأَبِ فِي التَّفْوِيزِ.
- وَجَمْعُ امْرَأَتَيْنِ سَمَى لَهُمَا أَوْ لِإِحْدَاهُمَا^(٣).

(١) في (أ): و.

(٢) لا يخفى عليك أنّ الصدّاق لا بدّ وأن يكون ممّا يباع، ولا يلزم من الملك البيع، ألا ترى إلى أنّ جلد الأضحية، وجلد الميتة المدبوغ وكلب الصيد يملكون ولا يباعوا، ولا يصحّ النكاح بهم، فلو قال المصنّف (وبما لا يباع) لوافق النصّ (م).

(٣) في (أ) و(ز): لأحدهما.

○ وَهَلْ وَإِنْ شَرَطَ تَزْوُجَ الْأُخْرَى، أَوْ إِنْ سَمَّى صَدَاقَ الْمِثْلِ؟
قَوْلَانِ.

○ وَلَا يُعْجَبُ جَمْعُهُمَا.

○ وَالْأَكْثَرُ عَلَى التَّأْوِيلِ بِالْمَنْعِ وَالْفَسْخِ قَبْلَهُ وَصَدَاقِ الْمِثْلِ بَعْدَهُ،
لَا الْكَرَاهَةَ.

● أَوْ تَضَمَّنَ إِبْثَاتُهُ رَفْعُهُ، كَدَفْعِ الْعَبْدِ فِي صَدَاقِهِ، وَبَعْدَ الْبِنَاءِ تَمْلِكُهُ.

● أَوْ بِدَارٍ مَضْمُونَةٍ.

● أَوْ بِأَلْفٍ وَإِنْ كَانَتْ لَهُ زَوْجَةٌ فَأَلْفَانِ، بِخِلَافِ أَلْفٍ وَإِنْ أَخْرَجَهَا مِنْ
بَلَدِهَا أَوْ تَزَوَّجَ عَلَيْهَا فَأَلْفَانِ.

■ وَلَا يَلْزَمُ الشَّرْطُ، وَكُرِهَ، وَلَا الْأَلْفُ الثَّانِيَةُ إِنْ خَالَفَ، كَإِنْ أَخْرَجْتَكَ^(١)
فَلَكَ أَلْفٌ، أَوْ أَسْقَطْتَ أَلْفًا قَبْلَ الْعَقْدِ عَلَى ذَلِكَ.

- إِلَّا أَنْ تُسْقِطَ مَا تَقَرَّرَ بَعْدَ الْعَقْدِ بِلاَ يَمِينٍ مِنْهُ.

* نصف

● أَوْ «كَزَوَّجْنِي أَخْتَكَ بِمِائَةٍ عَلَى أَنْ أَرْوِّجَكَ أُخْتِي بِمِائَةٍ»، وَهُوَ
وَجْهُ الشُّغَارِ، وَإِنْ لَمْ يُسَمَّ فَصَرِيحُهُ.

نكاح الشُّغَارِ

- وَفُسِّخَ فِيهِ وَإِنْ فِي وَاحِدَةٍ، وَعَلَى حُرِّيَّةٍ وَلِدِ الْأُمَّةُ أَبَدًا.

■ وَلَهَا فِي:

● الْوَجْهِ.

● وَمِائَةٍ وَخَمْرٍ.

● أَوْ مِائَةٍ [وَمِائَةٍ]^(٢) لِمَوْتٍ أَوْ فِرَاقٍ.

الْأَكْثَرُ^(٣) مِنَ الْمُسَمَّى، وَصَدَاقِ الْمِثْلِ، وَلَوْ زَادَ عَلَى الْجَمِيعِ.

- وَقُدِّرَ بِالتَّأْجِيلِ الْمَعْلُومِ إِنْ كَانَ فِيهِ.

(١) فِي (م): مِنْ بَلَدِكَ.

(٢) سَقَطَتْ مِنَ الْأَصْلِ، وَالْمَثْبُتُ مِنْ (أ) وَ(ز) وَ(س) وَ(م) وَالشُّرُوحِ.

(٣) فِي (س): وَالْأَكْثَرُ.

○ وَتُؤَوَّلَتْ أَيْضًا: فِيمَا إِذَا سَمِيَ لِإِحْدَاهُمَا وَدَخَلَ بِالمُسَمَّى لَهَا بِصَدَاقِ المِثْلِ.

○ وَفِي مَنْعِهِ بِمَنَافِعَ وَتَعْلِيمِهَا قُرْآنًا أَوْ إِحْجَاجِهَا، وَيَرْجَعُ بِقِيَمَةِ عَمَلِهِ لِلْفُسْخِ، وَكَرَاهِيَتِهِ^(١)، كَالْمُغَالَاةِ فِيهِ وَالْأَجَلِ، قَوْلَانِ.

* قف

■ وَإِنْ أَمَرَهُ بِأَلْفٍ، عَيْنِهَا أَوْ لَا^(٢)، فَزَوَّجَهُ بِأَلْفَيْنِ.
- فَإِنْ دَخَلَ فَعَلَى الرَّوْجِ أَلْفٌ وَغَرِمَ الْوَكِيلُ أَلْفًا إِنْ تَعَدَّى بِإِقْرَارٍ أَوْ بَيِّنَةٍ.
[وَأِلَّا]^(٣) فَتَحَلَّفَ^(٤) هِيَ إِنْ نَكَلَ^(٥) الرَّوْجُ.

○ وَفِي تَحْلِيفِ الرَّوْجِ لَهُ إِنْ نَكَلَ وَغَرِمَ الْأَلْفَ الثَّانِيَةَ قَوْلَانِ.

■ وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ وَرَضِيَ أَحَدُهُمَا لَزِمَ الْآخَرَ، لَا إِنْ التَّزَمَ الْوَكِيلُ الْأَلْفَ.

■ وَلِكُلِّ تَحْلِيفٍ الْآخَرِ فِيمَا يُفِيدُ إِقْرَارَهُ إِنْ لَمْ تَقُمْ بَيِّنَةٌ، وَلَا تُرَدُّ إِنْ اتَّهَمَهُ.

○ وَرَجَّحَ بِدَايَةِ^(٦) حَلْفِ الرَّوْجِ مَا أَمَرَ^(٧) إِلَّا بِأَلْفٍ^(٨).

- ثُمَّ لِلْمَرْأَةِ الْفُسْخُ إِنْ قَامَتْ بَيِّنَةٌ عَلَى التَّزْوِيجِ بِأَلْفَيْنِ، وَإِلَّا فَكَالِاخْتِلَافٍ فِي الصَّدَاقِ.

■ وَإِنْ عَلِمَتْ بِالتَّعَدِّي فَأَلْفٌ، وَبِالْعَكْسِ أَلْفَانِ.

■ وَإِنْ عَلِمَ كُلُّهُ، وَعَلِمَ بِعِلْمِ الْآخَرِ أَوْ لَمْ يَعْلَمْ فَأَلْفَانِ.

■ وَإِنْ عَلِمَ بِعِلْمِهَا فَقَطْ فَأَلْفٌ، وَبِالْعَكْسِ أَلْفَانِ.

* نصف

■ وَلَمْ يَلْزَمْ تَزْوِيجُ آذَنَةٍ غَيْرِ مُجْبَرَةٍ بِدُونِ صَدَاقِ المِثْلِ.

(١) فِي (أ) وَ(ز) وَ(س) وَ(م): وَكَرَاهِيَتِهِ.

(٢) فِي (أ): أَوَّلَى، وَفِي بَعْضِ الشُّرُوحِ: أَوَّلًا.

(٣) سَقَطَتْ مِنْ (أ) وَ(ز) وَ(م).

(٤) فِي (أ) وَ(ز) وَ(م): فَتَحَلَّفَهُ.

(٥) فِي (أ) وَ(ز) وَ(م): حَلَفَ، وَفِي (س): حَلَفَهُ.

(٦) فِي (س) وَ(م): بُدْءَاءَةً.

(٧) فِي (أ) وَ(س) وَ(م): مَا أَمَرَهُ.

(٨) فِي (ز): بِالْأَلْفِ.

■ وَعُمِلَ بِصَدَاقِ السَّرِّ إِذَا^(١) أَعْلَنَّا غَيْرَهُ، وَحَلَفْتُهُ إِنْ ادَّعَتِ الرُّجُوعَ عَنْهُ،
إِلَّا بَيِّنَةً أَنَّ الْمُعْلَنَ لَا أَصْلَ لَهُ.

■ وَإِنْ تَزَوَّجَ بِثَلَاثِينَ: عَشْرَةَ نَقْدًا وَعَشْرَةَ إِلَى أَجَلٍ وَسَكْتًا عَنْ عَشْرَةِ سَقَطَتْ.
■ «وَنَقَدَهَا كَذَا» مُقْتَضٍ لِقَبْضِهِ.

* قف

نكاح التفويض
والتحكيم

○ وَجَازَ^(٢) نِكَاحُ التَّفْوِيزِ وَالتَّحْكِيمِ: عَقْدٌ بِلَا ذِكْرِ مَهْرٍ بِلَا وَهْبٍ.

■ وَفُسِّخَ إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا قَبْلَهُ.

○ وَصَحِّحَ أَنَّهُ زِنًا.

■ وَاسْتَحَقَّتْهُ بِالْوَطْءِ، لَا بِمَوْتٍ أَوْ طَلَاقٍ، إِلَّا أَنْ يَفْرُضَ وَتَرْضَى.

■ وَلَا تُصَدَّقُ فِيهِ بَعْدَهُمَا.

■ وَلَهَا طَلَبُ التَّقْدِيرِ.

* نصف

- وَلَزِمَهَا فِيهِ، وَ[فِي]^(٣) تَحْكِيمِ الرَّجُلِ إِنْ فَرَضَ الْمِثْلَ، وَلَا يَلْزِمُهُ.

○ وَهَلْ تَحْكِيمُهَا أَوْ تَحْكِيمُ الْغَيْرِ كَذَلِكَ؟

○ أَوْ إِنْ فَرَضَ الْمِثْلَ لَزِمَهُمَا، وَأَقْلَّ لَزِمَهُ فَقَطْ وَأَكْثَرَ فَالْعَكْسُ؟

○ أَوْ لَا بُدَّ مِنْ رِضَا الزَّوْجِ وَالْمُحَكَّمِ وَهُوَ الْأُظْهَرُ؟

* قف

تَأْوِيلَاتٌ^(٤).

الرضا بدون
صداق المثل

٢- وَالرِّضَا بِدُونِهِ لِلْمُرَشَّدَةِ وَلِلْأَبِ وَلَوْ بَعْدَ الدُّخُولِ، وَلِلْوَصِيِّ قَبْلَهُ،
لَا الْمُهِمَلَةَ.

■ وَإِنْ فَرَضَ فِي مَرَضِهِ فَوْصِيَّةٌ لِوَارِثٍ.

○ وَفِي الذَّمِّيَّةِ وَالْأَمَةِ قَوْلَانِ.

■ وَرَدَّتْ زَائِدَةُ الْمِثْلِ إِنْ وَطِئَ.

(١) فِي (ز): إِنْ.

(٢) فِي (س): (فَصْل) وَجَاز.

(٣) سَقَطَتْ مِنْ: (أ) وَ(ز) وَ(س) وَ(م).

(٤) فِي (أ): تَأْوِيلَانِ.

- وَلَزِمَ إِنْ صَحَّ لَا إِنْ :

● أَتَرَأَتْ قَبْلَ الْفَرَضِ .

● أَوْ أَسْقَطْتَ فَرَضًا^(١) قَبْلَ وُجُوبِهِ .

■ محلّ مهر المثل : مَا يَرْغَبُ بِهِ مِثْلُهُ فِيهَا ، بِاعْتِبَارِ :

● دِينٍ .

● وَجَمَالٍ .

● وَحَسَبٍ .

● وَمَالٍ وَبَلَدٍ .

● وَأُخْتٍ شَقِيقَةٍ أَوْ لِأَبٍ ، لَا الْأُمَّ وَالْعَمَّةَ .

- وَفِي الْفَاسِدِ يَوْمَ الْوُطْءِ .

■ وَاتَّحَدَ الْمَهْرُ إِنْ اتَّحَدَتِ الشُّبْهَةُ ، كَالْغَالِطِ بِغَيْرِ عَالِمَةٍ ، وَإِلَّا تَعَدَّدَ ، كَالزَّانَا بِهَا أَوْ بِالْمُكْرَهَةِ .

■ وَجَازَ : شَرُطُ أَنْ لَا يَضُرَّ بِهَا فِي عِشْرَةِ وَكِسْوَةٍ وَنَحْوِهِمَا .

■ وَلَوْ شَرَطَ أَنْ لَا يَطَأَ أُمَّ وَلَدٍ أَوْ سُرِّيَّةً ، لَزِمَ فِي السَّابِقَةِ مِنْهُمَا عَلَى الْأَصَحِّ^(٢) ، لَا فِي أُمِّ وَلَدٍ سَابِقَةٍ فِي «لَا أَتَسْرَى» .

■ وَلَهَا الْخِيَارُ بِنَعْضِ شُرُوطٍ ، وَلَوْ لَمْ يَقُلْ إِنْ فَعَلَ شَيْئًا مِنْهَا .

* نصف

(١) كذا في الأصل ، وفي (أ) و(ز) و(س) و(م) : شرطاً ، وقال عنها المواق : «متيقن أنّ هذا خلل من التأسخ» . التاج والإكليل (٢٠١/٥) .

(٢) قال ابن غازي رحمه الله : «وأما مسألة أن لا يطأ أم ولد أو سرية على هذا الوجه لأحدٍ ، بعد مطالعة مظان ذلك . . . والذي يقوي في نفسي أنّ لفظ (يطأ) مصحّف من لفظ (يتخذ) إذ الياء في أولهما ، والتاء والخاء قد تلتبس بالطاء وقرنها ، والدال إذا علققت قد تلتبس بالالف ، وأن لفظ (لزم) صوابه : (لَمْ يلزم) فسقط لَمْ وحرف المضارعة .

فصواب الكلام على هذا : (ولو شرط أن لا يتخذ أم ولد أو سرية لَمْ يلزم في السابقة منهما) ، ويكون قوله : (لا في أم ولد سابقة في لا أتسرى) إثباتاً ؛ لأن النفي إذا نفى النفي عاد إثباتاً ، وبهذا يستقيم الكلام ، ويكون موافقاً للمشهور في المسألتين كما ستراه بحول الله تعالى «شفاء الغليل (٤٧٢/١)» .

○ وَهَلْ تَمْلِكُ بِالْعَقْدِ النِّصْفَ فَرِيَادَتُهُ كِنْتَاجٍ وَغَلَّةٍ، وَنُقْصَانُهُ لَهُمَا وَعَلَيْهِمَا؟ أَوْ لَا؟ خِلَافٌ.

■ وَعَلَيْهَا:

١- نِصْفُ قِيَمَةِ الْمَوْهُوبِ وَالْمُعْتَقِ يَوْمَهُمَا.

٢- وَنِصْفُ الثَّمَنِ فِي الْبَيْعِ.

■ - وَلَا يُرَدُّ الْعِتْقُ، إِلَّا أَنْ يَرُدَّهُ الزَّوْجُ لِعُسْرِهَا يَوْمَ الْعِتْقِ، ثُمَّ إِنْ طَلَّقَهَا عَتَقَ النِّصْفُ بِلَا قَضَاءٍ.

■ وَتَشَطَّرَ، وَمَزِيدٌ بَعْدَ الْعَقْدِ، وَهَدِيَّةٌ اشْتَرِطَتْ لَهَا أَوْ لَوَلِيَّهَا قَبْلَهُ. تشطر الصداق

- وَلَهَا أَخْذُهُ مِنْهُ بِالطَّلَاقِ قَبْلَ الْمَسِيسِ^(١).

■ وَضَمَانُهُ إِنْ هَلَكَ بَيْنَتُهُ أَوْ كَانَ مِمَّا لَا يُغَابُ عَلَيْهِ مِنْهُمَا، وَإِلَّا فَمِنَ الَّذِي فِي يَدِهِ.

- وَتَعَيَّنَ:

● مَا اشْتَرَتْهُ مِنَ الزَّوْجِ.

○ وَهَلْ مُطْلَقًا وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُ؟ أَوْ إِنْ قَصَدَتِ التَّخْفِيفَ؟ تَأْوِيلَانِ.

● وَمَا اشْتَرَتْهُ مِنْ جِهَازِهَا وَإِنْ مِنْ غَيْرِهِ.

■ وَسَقَطَ الْمَزِيدُ فَقَطْ بِالْمَوْتِ.

○ وَفِي تَشَطَّرِ هَدِيَّةٍ بَعْدَ الْعَقْدِ وَقَبْلَ الْبِنَاءِ أَوْ لَا شَيْءَ لَهُ وَإِنْ لَمْ

يَنْفُتْ^(٢)، إِلَّا أَنْ يُفْسَخَ قَبْلَ الْبِنَاءِ فَيَأْخُذَ الْقَائِمَ مِنْهَا، لَا إِنْ

فُسِخَ^(٣) بَعْدَهُ رَوَايَتَانِ.

(١) فِي (ز) وَ(م): الْمَسِ.

(٢) فِي (س) وَ(م): تَفَتَّ.

(٣) فِي (أ): إِلَّا إِنْ فُسِخَ، وَفِي (ز): إِلَّا أَنْ يَفْسَخَ.

- وَفِي الْقَضَاءِ بِمَا يُهْدَى عُرْفًا قَوْلَانِ.
- وَصَحَّحَ الْقَضَاءُ بِالْوَلِيْمَةِ دُونَ أُجْرَةِ الْمَاشِطَةِ.
- وَتَرْجِعُ عَلَيْهِ بِنِصْفِ نَفَقَةِ الثَّمَرَةِ وَالْعَبْدِ.
- وَفِي أُجْرَةِ تَعْلِيمِ صَنْعَةٍ قَوْلَانِ.
- * نصف
- وَعَلَى الْوَلِيِّ أَوْ الرَّشِيدَةِ مُؤَنَةُ الْحَمْلِ لِبَلَدِ الْبِنَاءِ الْمُشْتَرِطِ، إِلَّا لِشَرْطِ.
- الجهاز وما يتعلق به
- وَلَزِمَهَا التَّجْهِيزُ عَلَى الْعَادَةِ بِمَا قَبَضَتْهُ، إِنْ سَبَقَ الْبِنَاءُ.
- وَقَضِيَ لَهُ إِنْ دَعَاها لِقَبْضِ مَا حَلَّ، إِلَّا أَنْ يُسَمَّى شَيْئًا فَيَلْزَمَ.
- وَلَا تُنْفَقُ مِنْهُ وَتَقْضِي^(١) دَيْنًا، إِلَّا الْمُحْتَاجَةُ وَلَا الدَّيْنَارِ^(٢).
- وَلَوْ طُولَبَ بِصَدَاقِهَا لِمَوْتِهَا، فَطَالَبَهُمْ بِإِبْرَازِ جِهَازِهَا.
- لَمْ يَلْزَمَهُمْ عَلَى الْمَقُولِ.
- وَلَا يَبِهَا بَيْعُ رَقِيقٍ سَاقَهُ الزَّوْجُ لَهَا لِلتَّجْهِيزِ.
- وَفِي بَيْعِهِ الْأَصْلَ قَوْلَانِ.
- محل قبول دعوى الأب
- وَقَبْلَ دَعْوَى الْأَبِ فَقَطْ فِي إِعَارَتِهِ لَهَا فِي السَّنَةِ يَمِينٍ وَإِنْ خَالَفَتْهُ الْإِبْنَةُ، لَا إِنْ بَعُدَ وَلَمْ يُشْهَدْ.
- فَإِنْ^(٣) صَدَّقَتْهُ فِي ثُلُثِهَا.
- وَاخْتَصَّتْ بِهِ إِنْ أُورِدَ بَيْتُهَا، أَوْ أَشْهَدَ لَهَا، أَوْ اشْتَرَاهُ الْأَبُ لَهَا، وَوَضَعَهُ عِنْدَ كَأْمِهَا.
- هبة الصدّاق
- وَإِنْ وَهَبَتْ لَهُ الصَّدَاقَ أَوْ مَا يُصَدِّقُهَا بِهِ قَبْلَ الْبِنَاءِ جُبِرَ عَلَى دَفْعِ أَقْلِهِ.
- وَبَعْدَهُ أَوْ بَعْضُهُ، فَالْمَوْهُوبُ كَالْعَدَمِ، إِلَّا أَنْ تَهَبَهُ عَلَى دَوَامِ الْعِشْرَةِ كَعَطِيَّتِهِ لِذَلِكَ فَفُسِّخَ.

(١) في بعض الشروح: ولا تقضي..

(٢) في (أ) و(ز) و(س) و(م): فكالدينار.

(٣) في (م): وإن.

* قف

- وَإِنْ أَعْطَتْهُ سَفِيهَةً مَا يَنْكِحُهَا بِهِ ثَبَتَ النِّكَاحُ وَيُعْطِيهَا مِنْ مَالِهِ مِثْلَهُ.
- وَإِنْ وَهَبَتْهُ^(١) لِأَجْنَبِيٍّ وَقَبَضَهُ ثُمَّ طَلَّقَ اتَّبَعَهَا، وَلَمْ تَرْجِعْ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ تُبَيِّنَ أَنَّ الْمُوهُوبَ صَدَاقٌ.

المخالعة
قبل البناء

- وَإِنْ لَمْ يَقْبِضْهُ، أُجْبِرَتْ هِيَ وَالْمُطَلَّقُ، إِنْ أُيسِرَتْ يَوْمَ الطَّلَاقِ.
- وَإِنْ خَالَعَتْهُ عَلَى: كَعَبْدٍ أَوْ عَشْرَةٍ وَلَمْ تَقُلْ مِنْ صَدَاقِي، فَلَا نِصْفَ لَهَا.
- وَلَوْ قَبَضَتْهُ رَدَّتْهُ، لَا إِنْ قَالَتْ: «طَلَّقْنِي عَلَى عَشْرَةٍ» أَوْ لَمْ تَقُلْ^(٢): «مِنْ الصَّدَاقِ^(٣)» فَنِصْفُ مَا بَقِيَ، وَتَقَرَّرَ بِالْوُطْءِ.
- وَيَرْجِعُ^(٤) إِنْ أَصْدَقَهَا مَنْ يَعْلَمُ^(٥) بِعَيْتِهِ عَلَيْهَا.
- وَهَلْ إِنْ رُشِدَتْ وَصُوبَ.

○ أَوْ مُطْلَقًا إِنْ لَمْ يَعْلَمْ الْوَلِيُّ؟ تَأْوِيلَانِ.

○ وَإِنْ عَلِمَ دُونَهَا لَمْ يَعْتَقْ عَلَيْهَا.

○ وَفِي عَيْتِهِ عَلَيْهِ قَوْلَانِ.

جناية العبد في
الصَّدَاقِ

- وَإِنْ جَنَى الْعَبْدُ فِي يَدِهِ فَلَا كَلَامَ لَهُ، وَإِنْ أَسْلَمَتْهُ فَلَا شَيْءَ لَهُ إِلَّا أَنْ تُحَابِي^(٦)، فَلَهُ دَفْعُ نِصْفِ الْأَرْضِ وَالشَّرِكَةِ فِيهِ.
- وَإِنْ فَدَتْهُ بِأَرْضِهَا فَأَقْلَّ، لَمْ يَأْخُذْهُ إِلَّا بِذَلِكَ.
- وَإِنْ زَادَ عَلَى قِيَمَتِهِ، وَبِأَكْثَرَ فَكَالْمُحَابَاةِ.
- وَرَجَعَتِ الْمَرْأَةُ بِمَا أَنْفَقَتْ عَلَى عَبْدٍ أَوْ ثَمَرَةٍ.

* نصف

(١) في (م): وهبت.

(٢) صوابه: أو قالت: «خالعني أو طلقني على عشرة من الصداق». انظر: شرح الزرقاني (٤/٦٥)، والشرح الكبير (٢/٣٢٦).

(٣) في (أ): صداقي.

(٤) في الأصل: وترجع، والمثبت من (أ) و(ز) و(س) و(م) والشروح.

(٥) في (أ) و(ز) و(س): تعلم.

(٦) في (ز): يحابي.

- عفو الأب عن نصف الصَّدَاق
وَجَازَ عَفْوُ أَبِي الْبَكْرِ عَنْ نِصْفِ الصَّدَاقِ قَبْلَ الدُّخُولِ وَبَعْدَ الطَّلَاقِ .
○ ابْنُ الْقَاسِمِ : وَقَبْلَهُ لِمَصْلَحَةٍ .
○ وَهَلْ هُوَ وَفَاقٌ ؟ تَأْوِيلَانِ .
- وَقَبْضُهُ مُجْبِرٌ وَوَصِيٌّ .
- وَصَدَّقَا وَلَوْ لَمْ تَقُمْ بَيِّنَةٌ^(١) ، وَحَلَفَا .
- وَرَجَعَ إِنْ طَلَّقَهَا فِي مَالِهَا^(٢) إِنْ أُيْسِرَتْ يَوْمَ الدَّفْعِ .
- إِبْرَاءُ الْوَلِيِّ بَعْدَ قَبْضِ الصَّدَاقِ وَإِنَّمَا يُبْرِئُهُ :
■ شِرَاءُ جِهَازٍ تَشْهَدُ بَيِّنَةٌ بِدَفْعِهِ لَهَا .
● أَوْ إِحْضَارِهِ بَيْتَ الْبِنَاءِ .
● أَوْ تَوْجِيهِهِ إِلَيْهِ .
وَالْأَمْرُ أَلَّا .
■ وَإِنْ قُبِضَ اتَّبَعَتْهُ أَوْ الزَّوْجُ .
- وَلَوْ قَالَ الْأَبُ بَعْدَ الْإِشْهَادِ بِالْقَبْضِ : «لَمْ أَقْبِضْهُ» ، حَلَفَ الزَّوْجُ فِي كَالْعَشْرَةِ أَيَّامٍ^(٣) .



(١) فِي (أ) : بَيِّنَةٌ .

(٢) فِي (أ) : فِيمَا لَهَا .

(٣) كَذَا فِي الْأَصْلِ وَفِي بَقِيَّةِ النُّسخِ . وَالضُّوَابُ : تَعْرِيفُ الْجَزَائِنِ (م) .

(فصل)

◉ إذا تنازعا في الزوجية، ثبَّتْ بَيِّنَةٌ، وَلَوْ بِالسَّمَاعِ بِالذُّفِّ وَالذُّخَانِ، وَإِلَّا فَلَا يَمِينٌ وَلَوْ أَقَامَ الْمُدَّعِي شَاهِدًا.

التنازع في الزوجية

- [وَحَلَفْتُ] ^(١) مَعَهُ وَوَرِثَتْ.
- وَأَمَرَ الزَّوْجُ بِاعْتِزَالِهَا لِشَاهِدٍ ثَانٍ زَعَمَ قُرْبَهُ.
- - فَإِنْ لَمْ يَأْتِ بِهِ، فَلَا يَمِينٌ عَلَى الزَّوْجَيْنِ.
- وَأَمِرَتْ بِانْتِظَارِهِ لِبَيِّنَةٍ قَرِيبَةٍ، ثُمَّ لَمْ تُسْمَعْ بَيِّنَتُهُ إِنْ عَجَّزَهُ قَاضٍ مُدَّعِي حُجَّةٍ ^(٢).

○ وَظَاهِرُهَا الْقَبُولُ إِنْ أَقَرَّ عَلَى نَفْسِهِ بِالْعَجْزِ.

■ وَلَيْسَ لِذِي ثَلَاثٍ تَزْوِيجُ خَامِسَةٍ إِلَّا بَعْدَ طَلَاقِهَا.

■ وَلَيْسَ إِنْكَارُ الزَّوْجِ طَلَاقًا.

ادعاء رجلين
عصمة امرأة

■ وَلَوْ ادَّعَاهَا رَجُلَانِ فَأَنْكَرْتَهُمَا أَوْ أَحَدَهُمَا وَأَقَامَ كُلُّ الْبَيِّنَةِ فُسْحًا، كَالْوَلَّيْنِ.

○ وَفِي التَّوْرِيثِ:

التوريث بالإقرار

- بِإِقْرَارِ الزَّوْجَيْنِ غَيْرِ الطَّارِئَيْنِ.
- وَالْإِقْرَارِ بِوَارِثٍ وَلَيْسَ ثُمَّ وَارِثٌ ثَابِتٌ خِلَافَ.

بِخِلَافِ:

● الطَّارِئَيْنِ.

● وَإِقْرَارِ أَبَوَيْ غَيْرِ الْبَالِغَيْنِ.

● وَقَوْلِهِ:

* نصف

(١) سقطت من (أ).

(٢) في (أ): مدع حجة.

- «تَزَوَّجْتُكَ» فَقَالَتْ: «بَلَى» .
 - أَوْ قَالَتْ: «طَلَّقْتَنِي» أَوْ «خَالَعْتَنِي» .
 - أَوْ قَالَ: «اخْتَلَعْتَ مِنِّي، أَوْ أَنَا مِنْكَ مُظَاهِرٌ أَوْ حَرَامٌ أَوْ بَائِنٌ» فِي
 جَوَابِ: «طَلَّقْتَنِي» .
 لَا:

- إِنْ لَمْ يُجِبْ .
- أَوْ «أَنْتِ عَلَيَّ كَظْهَرِ أُمِّي» .
- أَوْ أَقَرَّ فَأَنْكَرَتْ ثُمَّ قَالَتْ: «نَعَمْ» فَأَنْكَرَ .
- وَفِي قَدْرِ الْمَهْرِ أَوْ صِفَتِهِ أَوْ جِنْسِهِ: حَلْفًا وَفُسِيخًا .
- وَالرُّجُوعُ لِلْأَشْبِهِ، وَانْفِسَاخُ النِّكَاحِ بِتَمَامِ التَّحَالُفِ، وَغَيْرُهُ كَالْبَيْعِ .
- إِلَّا: بَعْدَ بِنَاءٍ أَوْ طَلَاقٍ أَوْ مَوْتٍ^(١)، فَقَوْلُهُ بَيِّمِينَ، وَلَوْ ادَّعَى تَفْوِيضًا عِنْدَ
 مُعْتَادِيهِ فِي الْقَدْرِ وَالصِّفَةِ .
- وَرُدَّ لِلْمِثْلِ فِي جِنْسِهِ مَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ فَوْقَ قِيَمَةِ مَا ادَّعَتْ، أَوْ دُونَ دَعْوَاهُ،
 وَثَبَّتِ النِّكَاحُ .
- وَلَا كَلَامَ لِسَفِيهَةٍ .
- وَلَوْ قَامَتْ بَيْنَهُ عَلَى صِدَاقَيْنِ فِي عَقْدَيْنِ لَزِمَا، وَقُدِّرَ طَلَاقُ بَيْنَهُمَا، وَكُلِّفَتْ
 بَيَانَ أَنَّهُ بَعْدَ الْبِنَاءِ .
- وَإِنْ قَالَ: «أَصْدَقْتُكَ أَبَاكَ» فَقَالَتْ: «أُمِّي» حَلْفًا وَعَتَقَ الْأَبُ .
- وَإِنْ حَلَفَتْ دُونَهُ عَتَقَا، وَوَلَاؤُهُمَا لَهَا .
- وَفِي قَبْضٍ مَا حَلَّ:
- فَقَبَلَ الْبِنَاءَ قَوْلُهَا .
- وَبَعْدَهُ قَوْلُهُ بَيِّمِينَ فِيهِمَا .

التنازع في قدر
 مهر وصفته وجنسه

* قف

التنازع في
 قبض ما حل

(١) في بعض الشروح: موتها .

○ عَبْدُ الْوَهَّابِ^(١): إِلَّا أَنْ يَكُونَ بِكِتَابٍ.

* نصف

○ وَإِسْمَاعِيلُ^(٢): بِأَنْ لَا يَتَأَخَّرَ عَنِ الْبِنَاءِ عُزْفًا.

التنازع في متاع
البيت والغزل

■ وَفِي مَتَاعِ الْبَيْتِ، فَلِلْمَرْأَةِ الْمُعْتَادُ لِلنِّسَاءِ فَقَطْ يَمِينٍ، وَإِلَّا فَلَهُ يَمِينٍ.

■ وَلَهَا الْغَزْلُ إِلَّا أَنْ يَثْبُتَ أَنَّ الْكَثَّانَ لَهُ فَشْرِيكَانِ.

■ وَإِنْ نَسَجَتْ كُلْفَتْ بَيَانَ الْغَزْلِ^(٣) لَهَا^(٤).

التنازع فيما
يختص به أحدهما

■ وَإِنْ أَقَامَ الرَّجُلُ بَيْنَهُ عَلَى شِرَاءٍ مَا لَهَا حَلَفَ وَقَضِيَ لَهُ بِهِ، كَالْعَكْسِ.

○ وَفِي حَلْفِهَا تَأْوِيلَانِ.

الوليمة

○ وَالْوَلِيمَةُ^(٥): مَنْدُوبَةٌ بَعْدَ الْبِنَاءِ يَوْمًا.

* قف

■ [و]^(٦) تَحِبُّ إِجَابَةَ مَنْ عَيْنٍ، وَإِنْ صَائِمًا:

حكم الوليمة
ووجوب تليتها

● إِنْ لَمْ يَحْضُرْ مَنْ يَتَأَدَّى بِهِ.

● وَمُنْكَرٌ، كَفَرَشٍ حَرِيرٍ وَصُورٍ عَلَى كَجِدَارٍ.

(١) هو: القاضي أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر بن أحمد البغدادي المالكي، ولد ببغداد سنة (٣٦٢ هـ) أحد أئمة المذهب، أخذ عن أبي بكر الأبهري وحدث عنه، وتفقه على كبار أصحابه، وكان حسن النظر، جيد العبارة نظاراً ناصراً للمذهب، ثقة حجة من أئمة المالكية المجتهدين. من مؤلفاته: «التلقين» و«المعونة على مذهب عالم المدينة» و«الإشراف على نكت مسائل الخلاف». توفي في شهر شعبان من سنة (٤٢٢ هـ) بمصر. انظر: تاريخ بغداد (٢٩٢/١٢)، الذبيح المذهب (٢٦/٢).

(٢) هو: أبو إسحاق إسماعيل بن إسحاق، من بيت آل حماد بن زيد المشهور بالعلم والفضل والعدالة، وكان يقول: أفخر على الناس برجلين: «ابن المعذل» يعلمني الفقه، «وابن المديني» يعلمني الحديث، تفقه به أهل العراق من المالكية. انظر: ترتيب المدارك (٢٩٤-٢٧٦/٤)، الذبيح المذهب (٢٨٣/١-٢٨٤).

(٣) في (م): أَنَّ الْغَزْلَ لَهَا.

(٤) هذا يناقض قوله آنفاً: (ولها الغزل) ويجاب بأن في المذهب قولين، فقول المصنف: (ولها

الغزل) إشارة إلى أحد القولين، وقوله: (كلفت) إشارة إلى القول الثاني (م).

(٥) في (أ) و(ز) و(م): الوليمة. وفي (س): (فصل) الوليمة.

(٦) سقطت من (أ) و(ز) و(س) و(م).

لَا^(١) مَعَ لَعِبٍ مُبَاحٍ.

○ وَلَوْ فِي ذِي هَيْئَةٍ عَلَى الْأَصَحِّ.

● وَكَثْرَةُ زِحَامٍ.

● وَإِغْلَاقُ بَابٍ دُونَهُ.

○ وَفِي وَجُوبِ أَكْلِ الْمُفْطَرِ تَرَدُّدٌ.

- وَلَا يَدْخُلُ غَيْرُ مَدْعُوٍّ إِلَّا بِإِذْنٍ.

* نصف

وَكُرَّةٌ:

■ ما يكره في
الوليمة

● نَشْرُ اللَّوْزِ.

● وَالسُّكَّرِ.

لَا الْغِرْبَالُ وَلَوْ لِرَجُلٍ.

○ وَفِي الْكَبْرِ^(٢) وَالْمِزْهَرِ^(٣)، ثَالِثُهَا يَجُوزُ^(٤) فِي الْكَبْرِ.

الضرب على
الدَّفْتِ وَالْكَبْرِ
والمزهر

○ ابْنُ كِنَانَةَ^(٥): وَتَجُوزُ الزَّمَارَةُ وَالْبُوقُ.



(١) في (أ): ما.

(٢) الْكَبْرُ: القبل المدور المجلد من الجهتين. انظر: الشرح الكبير (٢/٣٣٩).

(٣) الْمِزْهَرُ: العود الذي يضرب به. انظر: الصّحاح (٢/٦٧٥).

(٤) في (أ): تجوز.

(٥) هو: عثمان بن عيسى بن كنانة أبو عمرو، أحد فقهاء المدينة أخذ عن مالك وجلس في

حلقاته بعد وفاته، ولم يكن لمالك أضبط منه، توفي بمكة سنة (١٨٦هـ) انظر: الانتقاء في

فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء (ص: ٥٥)، وطبقات الفقهاء (ص: ١٤٦)، وترتيب المدارك

(٢١/٣).

(فَضْلٌ)

⊙ إِنَّمَا يَحِبُّ الْقَسْمُ لِلزَّوْجَاتِ فِي الْمَيِّتِ وَإِنْ امْتَنَعَ الْوِطْءُ شَرْعًا أَوْ طَبْعًا^(١) : * قف

ما يجب فيه القسم
بين الزوجات

● كَمُحْرَمَةٍ .

● وَمُظَاهَرٍ مِنْهَا .

● وَرَتَقَاءٍ^(٢) .

لَا فِي الْوِطْءِ إِلَّا لِإِضْرَارٍ؛ كَكَفِّهِ لِتَتَوَفَّرَ لَذَّتُهُ لِأُخْرَى .

■ وَعَلَى وَلِيِّ الْمَجْنُونِ إِطَاقَتُهُ^(٣) ، وَعَلَى الْمَرِيضِ إِلَّا أَنْ لَا يَسْتَطِيعَ ، فَعِنْدَ مَنْ شَاءَ .

■ وَقَاتَ إِنْ ظَلَمَ فِيهِ كَخِدْمَةٍ مُعْتَقٍ بَعْضُهُ يَأْبُقُ .

ما يندب في القسم
بين الزوجات

■ وَنُدَبَ :

● الْإِبْتِدَاءُ بِاللَّيْلِ .

● وَالْمَيِّتُ عِنْدَ الْوَاحِدَةِ .

■ وَالْأَمَةُ كَالْحُرَّةِ .

■ وَقُضِيَ لِلْبَكْرِ بِسَبْعٍ ، وَلِلثَّيِّبِ بِثَلَاثٍ .

- وَ لَا قَضَاءَ .

- وَ لَا تُجَابُ لِسَبْعٍ .

■ وَ لَا يَدْخُلُ عَلَى ضَرَّتِهَا فِي يَوْمِهَا إِلَّا لِحَاجَةٍ .

■ وَجَارَ :

● الْأَثَرَةُ عَلَيْهَا بِرِضَاهَا بِشَيْءٍ أَوْ لَا ، كَاِعْطَائِهَا عَلَى إِمْسَاكِهَا .

ما يجوز في القسم
بين الزوجات

(١) هكذا في الأصول، وصوب في الشروح (عقلا) كما في التوضيح، انظر: مواهب الجليل (٢٥٣/٥).

(٢) الرتقاء: المرأة المنضمة الفرج التي لا يكاد الذكر يجوز فرجها. انظر تهذيب اللغة (٦١/٩).

(٣) في (أ): إطاقته.

- وَشِرَاءُ يَوْمِهَا مِنْهَا.
- وَوِطْءٌ ضَرَّتْهَا بِإِذْنِهَا.
- وَالسَّلَامُ بِالْبَابِ.
- وَالْبَيَاتُ عِنْدَ ضَرَّتِهَا إِنْ أَغْلَقَتْ بَابَهَا دُونَهُ وَلَمْ يَقْدِرْ يَبِيتُ بِحُجْرَتِهَا.

● وَبِرِضَاهُنَّ:

- جَمْعُهُمَا ^(١) بِمَنْزِلَيْنِ مِنْ دَارٍ.
- وَاسْتِدْعَاؤُهُنَّ لِمَحَلِّه ^(٢).
- وَالزِّيَادَةُ عَلَى يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ.

لَا:

- إِنْ لَمْ يَرْضَا ^(٣).
- وَدُخُولُ حِمَامٍ بِهِمَا.
- وَجَمْعُهُمَا فِي فِرَاشٍ وَلَوْ بِلَا وَطْءٍ ^(٤).
- وَفِي مَنْعِ الْأَمْتَيْنِ وَكَرَاهَتِهِ قَوْلَانِ.
- وَإِنْ وَهَبَتْ نَوْبَتَهَا ^(٥)، فَلَهُ ^(٦) الْمَنْعُ لَا لَهَا.
- وَلَا يَخْصُرُ بِخِلَافٍ مِنْهُ ^(٧)، وَلَهَا الرُّجُوعُ.

(١) في بعض الشروح: جتمعهن.

(٢) في (أ): كمحلّه.

(٣) في بعض الشروح: ترضيا.

(٤) في (أ): ولو وطئ.

(٥) في (ز): يومها، وفي (أ) و(ز) و(س) و(م) زيادة: من ضرة.

(٦) في (أ) و(ز) و(س) و(م): له.

(٧) في (أ) و(ز) و(س) و(م): وتختص بخلاف منه، قال الحطّاب: «في بعض النسخ: (ولا

يخص) يسقاط التاء، من خصّ ثلاثي مجرد مضاعف، ويعني به أنّ الزوج له المنع وليس له أن يخصّ به من شاء من نسائه، بخلاف ما إذا ملكته اليوم فإنّ له أن يخصّ به من شاء، هذا الذي اختاره في توضيحه وابن عبد السلام أيضا، وفي بعضها (وتختص بخلاف منه)

■ وَإِنْ سَافَرَ اخْتَارَ إِلَّا فِي الْغَزْوِ وَالْحَجِّ ^(١) فَيُفْرَغُ.

* قف

○ وَتَوَوَّلْتَ بِالْإِخْتِيَارِ مُطْلَقًا.

النشور

■ وَوَعِظَ ^(٢) مَنْ نَشَرَتْ ثُمَّ هَجَرَهَا ثُمَّ ضَرَبَهَا إِنْ ظَنَّ إِفَادَتَهُ.

■ وَبِتَعَدِّيهِ زَجَرَهُ الْحَاكِمُ.

■ وَسَكَّنَهَا بَيْنَ قَوْمٍ صَالِحِينَ إِنْ لَمْ تَكُنْ بَيْنَهُمْ.

■ وَإِنْ أَشْكَلَ بَعَثَ حَكَمَيْنِ وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا، مِنْ أَهْلِيهِمَا إِنْ أُمِكنَ.

- وَنُدِبَ كَوْنُهُمَا جَارَيْنِ.

وَبَطَلَ حُكْمُ:

● غَيْرِ الْعَدْلِ.

● وَسَفِيهِ.

● وَامْرَأَةٍ.

● وَغَيْرِ فَقِيهِ بِذَلِكَ.

■ وَنَفَذَ طَلَاقُهُمَا.

■ وَإِنْ لَمْ يَرْضَ الزَّوْجَانِ وَالْحَاكِمُ، وَلَوْ كَانَا مِنْ جِهَتَيْهِمَا، لَا أَكْثَرُ مِنْ وَاحِدَةٍ

أَوْ قَعًا.

■ وَتَلَزَمَ إِنْ اخْتَلَفَا فِي الْعَدْلِ.

■ وَلَهَا التَّطْلِيقُ بِالضَّرَرِ ^(٣)، وَلَوْ لَمْ تَشْهَدْ الْبَيِّنَةُ بِتَكَرُّرِهِ.

* نصف

التطليق بالضرر

■ وَعَلَيْهِمَا الْإِصْلَاحُ، وَإِنْ ^(٤) تَعَذَّرَ، فَإِنْ أَسَاءَ الزَّوْجُ طَلَقًا بِلَا حُلْعٍ.

= ومعناه أنَّ الموهوبة تختص باليوم دون غيرها، بخلاف ما إذا وهبته للزوج فلا تختص به

واحدة، وتصير كالعدم وهو الذي ذكره ابن الحاجب، وفي بعضها: (ولا تختص) وهي

ظاهرة الفساد والله أعلم». مواهب الجليل (٥/٢٦١).

(١) في (أ) و(ز) و(م): في الحج والغزو.

(٢) في (س): (فصل) ووعظ.

(٣) في (ز): بالضرر.

(٤) في (أ) و(ز) و(س) و(م): فإن.

- وَبِالْعَكْسِ اِئْتَمَنَاهُ عَلَيْهَا أَوْ خَالَعًا لَهُ بِنَظَرِهِمَا .
 ○ وَإِنْ أَسَاءَا فَهَلْ يَتَعَيَّنُ الطَّلَاقُ بِلَا خُلْعٍ؟
 ○ أَوْ لَهُمَا أَنْ يُخَالَعَا^(١) بِالنَّظَرِ وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُ؟
 تَأْوِيلَانِ .

- وَأَتَيَا الْحَاكِمَ فَأَخْبَرَاهُ وَنَفَذَ حُكْمَهُمَا .
- وَلِلزَّوْجَيْنِ إِقَامَةٌ وَاحِدَةٌ عَلَى الصَّفَةِ .
- وَفِي الْوَلِيِّينِ وَالْحَاكِمِ تَرَدُّدٌ .
- وَلَهُمَا إِنْ أَقَامَاهُمَا^(٢) الْإِفْلَاحُ، مَا لَمْ يَسْتَوْعِبَا الْكَشْفَ وَيَعْزِمَا عَلَى الْحُكْمِ .
- وَإِنْ طَلَّقَا وَاخْتَلَفَا فِي الْمَالِ، فَإِنْ لَمْ تَلْتَزِمَهُ فَلَا طَلَاقَ .

إقامة الزوجين
للكميين والرجوع
عن ذلك



(١) في (أ): يخالع، وفي (ز): يخلعا .

(٢) في الأصل: أقاما، والمثبت من (أ) و(ز) و(س) و(م)، وفي بعض الشروح: أقامهما .

(فَصْلٌ) (١)

* قف

حكم الخلع

من لا يجوز
منهم الخلع

○ جَاَزَ الْخُلْعُ، وَهُوَ: الطَّلَاقُ بِعَوَضٍ.

● وَبِلَا حَاكِمٍ.

● وَبِعَوَضٍ مِنْ غَيْرِهَا، إِنْ تَأَهَّلَ.

لَا مِنْ:

● صَغِيرَةٍ.

● وَسَفِيهَةٍ.

● وَذِي رِقٍّ.

● وَرَدَّ الْمَالُ وَبَانَثَ.

■ وَجَاَزَ:

● مِنْ الْأَبِ عَنِ (٢) الْمُجْبَرَةِ، بِخِلَافِ الْوَصِيِّ.

○ وَفِي خُلْعِ الْأَبِ عَنِ السَّفِيهَةِ خِلَافٌ.

● وَبِالْغَرَرِ كَجَنِينٍ.

● وَغَيْرِ مَوْصُوفٍ، وَلَهُ الْوَسْطُ.

● وَنَفَقَةِ حَمْلٍ إِنْ كَانَ.

● وَبِإِسْقَاطِ حَضَانَتِهَا.

● وَمَعَ الْبَيْعِ.

■ وَرَدَّتْ لِكِبَابِقِ الْعَبْدِ مَعَهُ نِصْفُهُ.

■ وَعُجِّلَ الْمُؤَجَّلُ بِمَجْهُولٍ.

(١) في (أ) و(ز) و(م): باب.

(٢) في الأصل: غير، والمثبت من (أ) و(ز) و(س) و(م) والشروح.

ما يجوز في الخلع

○ وَتَوَوَّلْتُ أَيْضًا بِقِيَمَتِهِ .

وَرُدَّتْ :

ما يرد في الخلع

● دَرَاهِمُ رَدِيَّةٌ إِلَّا لِشَرِطٍ .

● وَقِيَمَةُ كَعْبِدٍ اسْتُحِقَّ .

● وَالْحَرَامُ كَخَمْرِ وَمَعْصُوبٍ، وَإِنْ بَعْضًا، وَلَا شَيْءَ لَهُ، كَتَأْخِيرِهَا
دَيْنًا عَلَيْهِ

* نصف

● وَخُرُوجِهَا مِنْ مَسْكِنِهَا .

● وَتَعْجِيلِهِ لَهَا مَا لَا يَجِبُ قَبُولُهُ .

○ وَهَلْ كَذَلِكَ إِنْ وَجَبَ، أَوْ لَا؟ تَأْوِيلَانِ .

وَبَانَتْ :

حكم المختلعة

بعوض وبغيره

● وَلَوْ بِلاَ عَوَضٍ نَصَّ عَلَيْهِ، أَوْ عَلَى الرَّجْعَةِ .

● كَأَعْطَاءِ مَالٍ فِي الْعِدَّةِ عَلَى نَفْسِهَا .

● كَتَبْعِهَا أَوْ تَزْوِيجِهَا .

○ وَالْمُخْتَارُ نَفْيُ اللُّزُومِ فِيهِمَا ^(١) .

● وَطَلَاقٍ حُكِمَ بِهِ، إِلَّا لِإِيْلَاءٍ وَعُسْرِ بِنَفَقَةٍ .

لَا إِنْ :

● شَرَطَ نَفْيِ الرَّجْعَةِ بِلاَ عَوَضٍ .

● أَوْ طَلَّقَ أَوْ صَالَحَ وَأَعْطَى .

○ وَهَلْ مُطْلَقًا [أَوْ إِلَّا أَنْ يَقْصِدَ الْخُلْعَ؟] ^(٢) تَأْوِيلَانِ .

* قف

وَمُوجِبُهُ :

■ موجب الخلع

● زَوْجٌ مُكَلَّفٌ وَلَوْ سَفِيهَا .

● وَوَلِيٌّ صَغِيرٌ، أَبًا أَوْ سَيِّدًا أَوْ غَيْرَهُمَا .

(١) في (أ): فيها .

(٢) سقطت من (أ) .

لَا أَبُ سَفِيهِ وَسَيِّدُ بَالِغٍ .
■ وَنَفَذَ خُلْعُ الْمَرِيضِ وَوَرِثَتُهُ دُونَهَا:

خلع المريض
ووارثتها له دونه

- كُمُخَيَّرَةٍ .
- وَمُمْلَكَةٍ فِيهِ .
- وَمُؤَلًى مِنْهَا .
- وَمُلاعِنَةٍ .
- أَوْ أَحْنَثَتُهُ فِيهِ .
- أَوْ أَسْلَمَتْ، أَوْ عَتَقَتْ .
- أَوْ تَزَوَّجَتْ غَيْرَهُ وَوَرِثَتْ أَزْوَاجًا، وَإِنْ فِي عِصْمَةٍ^(١) .

- وَإِنَّمَا يَنْقَطِعُ بِصِحَّةِ بَيِّنَةٍ .
- وَلَوْ صَحَّ ثُمَّ مَرَضَ فَطَلَّقَهَا، لَمْ تَرِثْ إِلَّا فِي عِدَّةِ الطَّلَاقِ الْأَوَّلِ .
- وَالْإِقْرَارُ بِهِ فِيهِ كِإِنْشَائِهِ .
- - وَالْعِدَّةُ مِنَ الْإِقْرَارِ .

✽ نصف

- وَلَوْ شُهِدَ^(٢) بَعْدَ مَوْتِهِ بِطُلَاقِهِ^(٣) فَكَالطَّلَاقِ بِالْمَرَضِ .
- وَإِنْ أَشْهَدَ بِهِ فِي سَفَرٍ ثُمَّ قَدِمَ وَوُطِئَ وَأَنْكَرَ الشَّهَادَةَ فُرِّقَ .
- وَلَا حَدٌّ .

خلع المريضة

- وَلَوْ أَبَانَهَا ثُمَّ تَزَوَّجَهَا قَبْلَ صِحَّتِهِ فَكَالْمُتَزَوِّجِ فِي الْمَرَضِ .
- وَلَمْ يَجُزْ خُلْعُ الْمَرِيضَةِ .

- وَهَلْ يُرَدُّ، أَوْ الْمُجَاوِزُ لِإِثْرِهِ يَوْمَ مَوْتِهَا وَوُقِفَ إِلَيْهِ؟ تَأْوِيلَانِ .
- وَإِنْ نَقَصَ وَكَيْلُهُ عَنْ مُسَمَّاهُ لَمْ يَلْزَمْ، أَوْ أَطْلَقَ لَهُ، أَوْ لَهَا حَلَفَ أَنَّهُ أَرَادَ خُلْعَ الْمِثْلِ .

(١) فِي (أ): عِصْمَتُهُ .

(٢) فِي (س): شَهِدَتْ .

(٣) فِي بَعْضِ الشُّرُوحِ: بِطُلَاقِ .

■ وَإِنْ زَادَ وَكَيْلُهَا، فَعَلَيْهِ الزِّيَادَةُ.

وَرُدُّ الْمَالِ:

- بِشَهَادَةِ سَمَاعٍ عَلَى الضَّرَرِ.
- وَيَمِينِهَا مَعَ شَاهِدٍ أَوْ امْرَأَتَيْنِ.
- وَلَا يَضُرُّهَا إسْقَاطُ الْبَيِّنَةِ الْمُسْتَرَعَاةِ^(١) عَلَى الْأَصَحِّ.
- وَبِكُونِهَا بَائِنًا لَا رَجْعِيَّةَ.
- أَوْ لِكَوْنِهِ يُفْسَخُ بِلَا طَلَاقٍ.
- أَوْ لِعَيْبِ خِيَارٍ بِهِ.
- أَوْ قَالَ: «إِنْ خَالَعْتُكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا».
- لَا إِنْ لَمْ يَقُلْ ثَلَاثًا، وَلَزِمَهُ طَلَقَتَانِ.

رد مال الخلع
وعله

■ وَجَارَ شَرْطُ نَفَقَةٍ وَلِدَهَا مُدَّةَ رَضَاعِهِ، فَلَا نَفَقَةَ لِلْحَمْلِ.
وَسَقَطَ^(٢):

* قف

- نَفَقَةُ الزَّوْجِ أَوْ غَيْرِهِ.
- وَزَائِدُ شَرْطٍ.
- كَمَوْتِهِ.

ما يسقط من
الشروط وغيره

- وَإِنْ مَاتَتْ أَوْ انْقَطَعَ لَبْنُهَا أَوْ وَلَدَتْ وَلَدَيْنِ فَعَلَيْهَا.
- وَعَلَيْهِ نَفَقَةُ الْآبِقِ وَالشَّارِدِ، إِلَّا لِشَرْطٍ، لَا نَفَقَةُ جَنِينٍ إِلَّا بَعْدَ خُرُوجِهِ، وَأُجْبِرَ عَلَى جَمْعِهِ مَعَ أُمِّهِ.
- وَفِي نَفَقَةِ ثَمَرَةٍ لَمْ يَبْدُ صَلَاحُهَا قَوْلَانِ.

■ وَكَفَّتِ الْمُعَاطَاةُ.

■ وَإِنْ عُلِقَ بِالْإِقْبَاضِ وَالْأَدَاءِ لَمْ يَخْتَصَّ بِالْمَجْلِسِ إِلَّا لِقَرِينَةٍ.

(١) في (أ) و(ز) و(م): مسترعية.

(٢) في (س) و(م): وسقطت.

* نصف

■ وَلَزِمَ:

- فِي أَلْفٍ الْغَالِبُ.
- وَالْبَيِّنُونَةُ إِنْ قَالَ: «إِنْ أَعْطَيْتَنِي أَلْفًا فَارْقُتْكِ أَوْ أَفَارِقُكِ» إِنْ فُهِمَ الْإِلْتِزَامُ، أَوْ الْوَعْدُ إِنْ وَرَّطَهَا.
- أَوْ «طَلَّقَنِي ثَلَاثًا بِأَلْفٍ» فَطَلَّقَ وَاحِدَةً وَبِالْعَكْسِ، أَوْ «أَبْنَيْ بِأَلْفٍ» أَوْ «طَلَّقَنِي نِصْفَ طَلْقَةٍ» أَوْ «فِي جَمِيعِ الشَّهْرِ» فَفَعَلَ.
- أَوْ قَالَ: «بِأَلْفٍ غَدًا» فَقَبِلَتْ فِي الْحَالِ.
- أَوْ «بِهَذَا الْهَرَوِيِّ» فَإِذَا هُوَ مَرُوءِيٌّ.
- أَوْ بِمَا فِي يَدِهَا وَفِيهِ مُتَمَوِّلٌ، أَوْ لَا عَلَى الْأَحْسَنِ.

لزوم ما وقع
في الخلع

لا:

- إِنْ خَالَعَتْهُ بِمَا لَا شُبْهَةَ لَهَا فِيهِ.
- أَوْ بِتَافِهِ فِي: «إِنْ أَعْطَيْتَنِي مَا أَخَالِئُكِ بِهِ».
- أَوْ «طَلَّقْتُكِ ثَلَاثًا بِأَلْفٍ» فَقَبِلَتْ وَاحِدَةً بِالثُّلُثِ.
- وَإِنْ ادَّعَى: الْخُلْعَ أَوْ قَدْرًا أَوْ جِنْسًا: حَلَفَتْ^(١) وَبَانَتْ.
- وَالْقَوْلُ قَوْلُهُ إِنْ اخْتَلَفَا فِي الْعَدَدِ:
- كَدَعَوَاهُ مَوْتَ عَبْدٍ.
- أَوْ عَيْبَهُ قَبْلَهُ.
- وَإِنْ ثَبَتَ مَوْتُهُ^(٢) فَلَا عُهْدَةَ.

التنازع في نوع
الطلاق وما وقع
به الخلع

* * *

(١) فِي (أ): طَلَّقَتْ.

(٢) فِي (أ) وَ(ز) وَ(س) وَ(م) زِيَادَةٌ: بَعْدَهُ.

(فَضْلُ)

* قف

◎ طَلَاقُ السُّنَّةِ:

● وَاحِدَةً.

● بِطَهْرٍ.

● لَمْ يَمَسَّ فِيهِ.

● بِلَا عِدَّةٍ.

الطلاق
السني والبدعي

وَالْأَيُّ فَبِدْعِيٍّ.

■ وَكُرِهَ فِي غَيْرِ الْحَيْضِ.

■ وَلَمْ يُجْبَرْ عَلَى الرَّجْعَةِ:

● كَقَبْلِ الْغُسْلِ مِنْهُ.

● أَوْ التَّيَّمُّ الْجَائِزِ.

الجبر وعدمه
على الرجعة

وَمُنِعَ فِيهِ^(١) وَوَقَعَ.

الطلاق في الحيض

■ وَأُجْبِرَ وَلَوْ لِمُعْتَادَةٍ^(٢) الدَّمِ.

○ لِمَا يُضَافُ فِيهِ لِلأَوَّلِ عَلَى الْأَرْجَحِ.

○ وَالْأَحْسَنُ عَدَمُهُ لِأَخْرِ الْعِدَّةِ.

■ وَإِنْ أَبَى هُدَّدَ، ثُمَّ سُجِّنَ، ثُمَّ ضُرِبَ بِمَجْلِسٍ، وَإِلَّا ارْتَجَعَ الْحَاكِمُ.

■ وَجَازَ:

● الْوُطْءُ بِهِ.

ما يجوز بالرجعة

● وَالتَّوَارُثُ.

○ وَالْأَحَبُّ أَنْ يُمَسِكَهَا حَتَّى تَطْهَرَ ثُمَّ تَحِيضَ ثُمَّ تَطْهَرَ.

(١) أي: في الحيض.

(٢) في (م): لمعاداة.

علة منع الطلاق
في الحيض

- وَفِي مَنَعِهِ فِي الْحَيْضِ :
- لِتَطْوِيلِ الْعِدَّةِ لِأَنَّ فِيهَا جَوَازَ :
- طَلَاقِ الْحَامِلِ .
- وَغَيْرِ الْمَذْخُولِ بِهَا فِيهِ .
- أَوْ لِكَوْنِهِ تَعَبُّدًا :
- لِمَنَعِ الْخُلْعِ .
- وَعَدَمِ الْجَوَازِ وَإِنْ رَضِيَتْ .
- وَجَبْرِهِ ^(١) عَلَى الرَّجْعَةِ ، وَإِنْ لَمْ تَقُمْ .
- خِلَافٌ .

* نصف

■ وَصُدِّقَتْ أَنَّهَا حَائِضٌ .

○ وَرُجِّحَ : إِدْخَالُ خِرْقَةٍ وَيَنْظُرُهَا ^(٢) النِّسَاءُ ، إِلَّا أَنْ يَتَرَفَعَا طَاهِرًا

تعجيل
الفسخ والطلاق

■ وَعُجِّلَ :

- فَسْخُ الْفَاسِدِ فِي الْحَيْضِ .
- وَالطَّلَاقُ عَلَى الْمُؤَلِّي ، وَأُجْبِرَ عَلَى الرَّجْعَةِ .

لَا :

- لِعَيْبِ .
- وَمَا لِلْمُؤَلِّي فَسْخُهُ .
- أَوْ لِعُسْرِهِ ^(٣) بِالنِّقَّةِ .
- كَاللَّعَانِ .

■ وَنُجِزَتِ الثَّلَاثُ :

(١) في (أ) : وجبرت .

(٢) في بعض الشُّرُوح : وتنظرها ..

(٣) في الأصل : أو عسره ، والمثبت من (أ) و(ز) و(س) و(م) والشُّرُوح .

وفروع الثلاث

- فِي شَرِّ الطَّلَاقِ وَنَحْوِهِ.
- وَفِي: «طَالِقٌ ثَلَاثًا» لِلْسُّنَّةِ إِنْ دَخَلَ بِهَا وَإِلَّا فَوَاحِدَةٌ:
- كَخَيْرِهِ.
- أَوْ وَاحِدَةٌ عَظِيمَةٌ أَوْ قَبِيحَةٌ أَوْ كَالْقَضْرِ.
- وَثَلَاثٌ^(١) لِلْبِدْعَةِ، أَوْ بَعْضُهُنَّ لِلْبِدْعَةِ وَبَعْضُهُنَّ لِلْسُّنَّةِ، فَثَلَاثٌ فِيهِمَا.



(١) فِي بَعْضِ الشُّرُوحِ: وَثَلَاثًا.

[فَصْلٌ] (١)

○ وَرُكْنُهُ:

* قف

أركان الطلاق

١- أَهْلٌ.

٢- وَقَضْدٌ.

٣- وَمَحَلٌّ.

٤- وَلَفْظٌ.

■ وَإِنَّمَا يَصِحُّ طَلَاقُ:

شرط صحته

● الْمُسْلِمِ.

● الْمُكَلَّفِ، وَلَوْ سَكِرَ حَرَامًا.

○ وَهَلْ إِلَّا أَنْ^(٢) يُمَيِّزَ، أَوْ مُطْلَقًا؟ تَرَدُّدٌ.

طلاق الفضولي

- وَطَلَاقُ الْفُضُولِيِّ كَبَيْعِهِ.

■ وَلَزِمَ وَلَوْ:

طلاق الهازل

● هَزَلَ لَا:

١- إِنْ سَبَقَ لِسَانُهُ فِي الْفَتْوَى.

٢- أَوْ لَقِّنَ بِلَا فَهْمٍ.

٣- أَوْ هَذَى لِمَرَضٍ.

٤- أَوْ قَالَ لِمَنْ اسْمُهَا طَالِقٌ: «يَا طَالِقُ».

- وَقَبِلَ مِنْهُ فِي «طَارِقٍ»: التَّفَاتُ لِسَانِهِ.

(١) غير موجود في الأصل وفي (س)، والمثبت من (أ) و(ز) و(م) وأكثر الشروح.

(٢) في (أ) و(ز) و(س) و(م): إِلَّا أَنْ لَا.

* نصف

٥- أَوْ قَالَ: «يَا حَفْصَةُ» فَأَجَابَتْهُ عَمْرَةُ، فَطَلَّقَهَا فَاَلْمَدْعُوَّةُ، وَطَلَّقَتَا^(١) مَعَ الْبَيِّنَةِ.

طلاق المكره

- أَوْ أُكْرِهَ - وَلَوْ:
- بِكَتَقْوِيمِ جُزْءِ الْعَبْدِ^(٢).
- أَوْ فِي فِعْلٍ إِلَّا أَنْ يَتْرَكَ التَّوْرِيَةَ مَعَ مَعْرِفَتِهَا^(٣) -.

١- بِخَوْفٍ مُؤْلِمٍ:

- مِنْ قَتْلِ.
- أَوْ ضَرْبٍ.
- أَوْ سَجْنٍ.
- أَوْ قَيْدٍ.
- أَوْ صَفْعٍ لِيَذِي مُرُوَّةٍ بِمَلَأٍ.

ما يحصل
به الإكراه

٢- أَوْ قَتْلٍ وَلَدِهِ.

٣- أَوْ لِمَالِهِ.

○ وَهَلْ إِنْ كَثُرَ؟ تَرَدُّدٌ.

لَا أَجْنَبِيٍّ.

ما لا يكون
إكراهًا

وَأَمَرَ بِالْحَلْفِ لِيَسْلَمَ.

وَكَذَا الْعِنْتُ وَالنِّكَاحُ وَالْإِقْرَارُ وَالْيَمِينُ وَنَحْوُهُ.

الإكراه في
غير الطلاق

وَأَمَّا:

- الْكُفْرُ.
- وَسَبُّهُ ﷺ.
- وَقَذْفُ الْمُسْلِمِ.

ما لا يكفي فيه
الإكراه بالضرب

(١) في (ز): طلقا.

(٢) في (أ): لعبد.

(٣) المذهب أنه ولو ترك التورية مع معرفتها لا يقع عليه اليمين (م).

فَإِنَّمَا يَجُوزُ لِلْقَتْلِ، كَالْمَرْأَةِ^(١) لَا تَجِدُ مَا يَسُدُّ رَمَقَهَا إِلَّا لِمَنْ يَزْنِي بِهَا،
وَصَبْرُهُ أَجْمَلُ.

لَا:

● قَتْلُ الْمُسْلِمِ.

● وَقَطْعُهُ.

● وَأَنْ يَزْنِيَ.

○ وَفِي لُزُومِ طَاعَةِ أُكْرَةِ عَلَيْهَا قَوْلَانِ، كَإِجَازَتِهِ لِطَلَاقٍ^(٢) طَائِعًا.

○ وَالْأَحْسَنُ الْمُضِيُّ.

■ وَمَحَلُّهُ مَا مُلِكَ قَبْلَهُ - وَإِنْ تَعْلِيْقًا -:

* قف

عمل الطلاق
تحقيقًا أو تعليقًا

- كَقَوْلِهِ لِأَجْنَبِيَّةٍ: «هِيَ طَالِقٌ عِنْدَ خِطْبَتِهَا» أَوْ «إِنْ دَخَلْتُ» وَنَوَى بَعْدَ
نِكَاحِهَا.

- وَتَطَلَّقَ عَقِبَهُ^(٣).

- وَعَلَيْهِ النِّصْفُ.

○ إِلَّا بَعْدَ ثَلَاثٍ عَلَى الْأَصَوْبِ.

- وَلَوْ دَخَلَ فَالْمُسَمَّى فَقَطْ، كَوَاطِيءٍ بَعْدَ حِنْثِهِ وَلَمْ يَعْلَمْ.

- كَأَنَّ^(٤) أَبْقَى كَثِيرًا بِذِكْرِ:

● جِنْسٍ.

● أَوْ بَلَدٍ.

● أَوْ زَمَانٍ يَبْلُغُهُ عُمُرُهُ ظَاهِرًا.

ما يلزم
فيه الطلاق

(١) فِي (أ): كَامِرَاءَ.

(٢) فِي (أ) وَ(ز) وَ(س) وَ(م): كَالطَّلَاقِ.

(٣) فِي (أ): عَقِبَهُ.

(٤) فِي (ز): إِنْ.

لَا^(١) فِيمَنْ تَحْتَهُ إِلَّا إِذَا تَزَوَّجَهَا، وَلَهُ:

● نِكَاحُهَا.

● وَنِكَاحُ الْإِمَاءِ فِي كُلِّ حُرَّةٍ.

■ وَلِزِمَ فِي:

● الْمِضْرِيَّةُ فِيمَنْ أَبُوهَا كَذَلِكَ.

● وَالطَّارِئَةُ إِنْ تَخَلَّقَتْ بِخُلُقِهِنَّ.

- وَفِي مِضْرٍ يَلْزَمُ [فِي]^(٢) عَمَلِهَا إِنْ نَوَى، وَإِلَّا فَلِمَحَلِّ لُزُومِ الْجُمُعَةِ.

- وَلَهُ الْمُوَاعَدَةُ بِهَا.

لَا^(٣):

● إِنْ عَمَّ النِّسَاءَ.

● أَوْ أَبْقَى قَلِيلًا: «كُلُّ امْرَأَةٍ أَتَزَوَّجُهَا إِلَّا تَفْوِيضًا، أَوْ مِنْ قَرِيَةٍ

صَغِيرَةٍ».

● أَوْ «حَتَّى أَنْظُرَهَا فَعَمِي».

● أَوْ^(٤) «الْأَبْكَارَ بَعْدَ كُلِّ ثِيْبٍ».

● أَوْ بِالْعَكْسِ.

● أَوْ خَشِيَ الْمُؤَجَّلَ^(٥) الْعَنْتَ وَتَعَذَّرَ التَّسْرِي.

● أَوْ آخَرَ امْرَأَةٍ.

○ وَصُوبَ وَقُوفِهِ عَنِ الْأُولَى حَتَّى يَنْكِحَ ثَانِيَةً، ثُمَّ كَذَلِكَ.

- وَهُوَ فِي الْمَوْقُوفَةِ كَالْمُولِي.

ما لا يلزم
فيه الطلاق

(١) في (أ): وإلا.

(٢) سقطت من الأصل، والمثبت من (أ) و(ز) و(س) و(م) والشروح.

(٣) مخرج من قوله: إِنْ أَبْقَى كَثِيرًا.

(٤) في (أ): إلا.

(٥) في (أ) و(ز) و(م): مِنَ الْمُؤَجَّلِ، وفي بعض الشروح: فِي الْمُؤَجَّلِ.

○ واختارهُ إِلَّا الْأُولَى.

■ وَإِنْ^(١) قَالَ: «إِنْ لَمْ أَتَزَوَّجْ مِنَ الْمَدِينَةِ فَهِيَ طَالِقٌ» فَتَزَوَّجَ مِنْ غَيْرِهَا نُجِزَ طَلَاقُهَا.

○ وَتَوَوَّلْتُ عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا يُلْزِمُهُ الطَّلَاقُ إِذَا تَزَوَّجَ مِنْ غَيْرِهَا قَبْلَهَا. * نصف

■ وَاعْتَبِرَ فِي وَلَا يَتَّهِ عَلَيْهِ حَالُ النُّفُوذِ.

- فَلَوْ فَعَلْتَ الْمَحْلُوفَ عَلَيْهِ حَالِ بَيِّنُونَتِهَا لَمْ يُلْزَمْ.

الاعتبار في
الطلاق بحال النفوذ

- وَلَوْ نَكَحَهَا فَفَعَلَتْهُ حَيْثُ إِنْ بَقِيَ مِنَ الْعِصْمَةِ الْمُعْلَقِ فِيهَا شَيْءٌ، كَالظَّهَارِ، لَا مَحْلُوفَ لَهَا^(٢) فَفِيهَا وَغَيْرَهَا.

- وَلَوْ طَلَّقَهَا، [ثُمَّ تَزَوَّجَ]^(٣)، طَلَّقَتْ الْأُجْنَبِيَّةَ، وَلَا حُجَّةَ [لَهُ]^(٤) أَنَّهُ لَمْ يَتَزَوَّجَ عَلَيْهَا وَإِنْ ادَّعَى نِيَّةً، لِأَنَّ قُضْدَهُ أَنْ لَا يَجْمَعَ بَيْنَهُمَا.

○ وَهَلْ لِأَنَّ الْيَمِينَ عَلَى نِيَّةِ الْمَحْلُوفِ لَهَا، أَوْ قَامَتْ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ؟
تأويلان.

- وَفِي: «مَا عَاشَتْ مُدَّةَ حَيَاتِهَا»، إِلَّا لِنِيَّةِ كَوْنِهَا تَحْتَهُ.
وَلَوْ عُلِّقَ عَبْدٌ:

● الثَّلَاثَ عَلَى الدُّخُولِ فَعَتَقَ وَدَخَلَتْ لَزِمَتْ.

● وَاثْنَتَيْنِ^(٥) بَقِيَتْ وَاحِدَةً، كَمَا لَوْ طَلَّقَ وَاحِدَةً ثُمَّ عَتَقَ.

■ وَلَوْ عُلِّقَ طَلَاقُ زَوْجَتِهِ الْمَمْلُوكَةِ لِأَبِيهِ عَلَى مَوْتِهِ لَمْ يَنْفُذْ.

■ وَلَفْظُهُ:

* قف

(١) في (م): ولو.

(٢) لو قال المصنف رحمته عقب قوله: (إن بقي من العصمة المعلق فيها شيء): (كمحلوف لها لا محلوف عليها ففيها وغيرها) لوافق المذهب، إذ لا فرق على المذهب بين المحلوف لها والمحلوف بها، وأما المحلوف عليها فلا فرق بين العصمة الأولى والثانية (م).

(٣) سقطت من الأصل، والمثبت من (أ) و(ز) و(س) و(م) والشروح.

(٤) سقطت من الأصل، والمثبت من (أ) و(ز) و(س) و(م) والشروح.

(٥) في (ز): واثنين.

صيغة الطلاق

- طَلَّقْتُ .
- وَأَنَا طَالِقٌ .
- أَوْ أَنْتِ .
- [أَوْ] ^(١) مُطَلَّقَةٌ .
- أَوْ الطَّلَاقُ لِي لَا زِمٌ .
- لَا مُنْطَلَقَةً .

عمل لزوم طلاق
واحدة

■ - وَتَلْزَمُ وَاحِدَةً إِلَّا لِنِيَّةٍ أَكْثَرَ: كَ «اعْتَدِي» .
وَصَدَّقَ فِي نَفْسِهِ :

- إِنَّ دَلَّ الْبِسَاطَ عَلَى الْعَدِّ .
- أَوْ كَانَتْ مُوَثَّقَةً فَقَالَتْ: «أُطْلِقْنِي» .
- وَإِنْ لَمْ تَسْأَلْهُ فَتَأْوِيلَانِ .

وَالثَّلَاثُ فِي:

- بَتَّةٌ .
- وَحَبْلُكَ عَلَى غَارِبِكَ .
- أَوْ وَاحِدَةٍ بَائِتَةٍ .
- أَوْ نَوَاهَا :
- - بِخَلَّتْ سَبِيلَكَ .
- - أَوْ ادْخُلِي .

الكتابات الظاهرة

وَالثَّلَاثُ إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ أَقْلَ وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا فِي:

- كَالْمَيْتَةِ وَالْدَّمِ .
- «وَوَهَبْتُكَ وَرَدَدْتُكَ لِأَهْلِكَ» .
- أَوْ «أَنْتِ» أَوْ «مَا أَتَقَلَّبُ إِلَيْهِ مِنْ أَهْلِ حَرَامٍ» .
- أَوْ خَلِيَّةٌ .

أركان الطلاق

● أَوْ بَائِنَةٌ.

● أَوْ أَنَا.

- وَحَلَفَ عِنْدَ إِزَادَةِ النِّكَاحِ.

- وَدُيِّنَ فِي نَفْسِهِ إِنْ دَلَّ بِسَاطٍ عَلَيْهِ.

■ وَثَلَاثُ فِي: «لَا عِصْمَةَ لِي عَلَيْكَ» أَوْ «اشْتَرَيْتَهَا مِنْهُ».

- إِلَّا لِفِدَاءٍ.

■ وَثَلَاثُ إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ أَقْلَ مُطْلَقًا فِي «خَلَّيْتُ سَبِيلَكَ».

■ وَوَاحِدَةٌ فِي: «فَارَقْتُكَ».

■ وَنُؤْيٍ فِيهِ وَفِي عَدَدِهِ فِي^(١):

● «اذْهَبِي، وَانْصَرِفِي».

● أَوْ «لَمْ أَتَزَوَّجْكَ».

● أَوْ قَالَ لَهُ رَجُلٌ: «أَلَيْكَ امْرَأَةٌ؟ فَقَالَ: لَا».

● أَوْ «أَنْتِ حُرَّةٌ أَوْ مُعْتَقَّةٌ».

● أَوْ «إِلْحَقِي بِأَهْلِكَ».

● أَوْ «لَسْتُ لِي بِامْرَأَةٍ» إِلَّا أَنْ يُعْلَقَ فِي الْآخِرِ.

■ وَإِنْ قَالَ:

● «لَا نِكَاحَ بَيْنِي وَبَيْنِكَ».

● أَوْ «لَا مِلْكَ لِي عَلَيْكَ».

● أَوْ «لَا سَبِيلَ لِي عَلَيْكَ».

فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ عِتَابًا، وَإِلَّا فَبَتَاتٌ.

○ وَهَلْ تَحْرُمُ:

● «بِوَجْهِهِ مِنْ وَجْهِكَ حَرَامٌ».

الكتابات الخفية

* نصف

(١) هذا شروع في الكتابات الخفية التي ينوي فيها وفي عددها، فإن لم ينو حل العصمة لا يلزمه شيء، وأما إذا نوى حل العصمة ولم ينو عددا فخلافاً (م).

- [أَوْ «عَلَى وَجْهِكَ» .
- أَوْ «مَا أَعِيشُ فِيهِ حَرَامٌ»^(١) .
- أَوْ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ :
- كَقَوْلِهِ لَهَا : «يَا حَرَامٌ» .
- أَوْ «الْحَلَالُ حَرَامٌ» .
- أَوْ «عَلَيَّ حَرَامٌ»^(٢) .
- أَوْ «جَمِيعُ مَا أَمْلِكُ حَرَامٌ» .
- وَلَمْ يُرَدِّ إِذْ خَالَهَا؟ قَوْلَانِ .
- وَإِنْ قَالَ :
- «سَائِبَةٌ مِنِّي» .
- أَوْ «عَتِيقَةٌ» .
- أَوْ «لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ حَلَالٌ وَلَا حَرَامٌ» .
- حَلَفَ عَلَى نَفْسِهِ ، فَإِنْ نَكَلَ نُؤْيَ فِي عَدِّهِ وَعُوقِبَ .
- وَلَا يُنَوَّى فِي الْعَدِّ إِنْ أَنْكَرَ قَصْدَ الطَّلَاقِ بَعْدَ قَوْلِهِ :
- «أَنْتِ بَائِنٌ» .
- أَوْ «بَرِيَّةٌ» .
- أَوْ «خَلِيَّةٌ» .
- أَوْ «بَتَّةٌ» .
- جَوَابًا لِقَوْلِهَا : «أَوَدُّ لَوْ فَرَجَ اللَّهُ لِي مِنْ صُحْبَتِكَ» .
- وَإِنْ قَصَدَهُ :
- «بِاسْقِنِي»^(٣) الْمَاءَ .

إنكار
قصد الطلاق

(١) سقطت من (أ) .

(٢) في (أ) و(ز) و(س) و(م) تقديم وتأخير : حرام علي .

(٣) في بعض الشروح : بكاسقني .

• أَوْ بِكُلِّ كَلَامٍ.

لَزِمَ، لَا:

• إِنْ قَصَدَ التَّلَفُّظَ بِالطَّلَاقِ فَلَفَظَ بِهِذَا غَلَطًا.

• أَوْ أَرَادَ أَنْ يُنَجِّزَ الثَّلَاثَ فَقَالَ: «أَنْتِ طَالِقٌ وَسَكَتَ».

■ وَسُفَّهُ قَائِلٌ:

• «يَا أُمِّي».

• «وَيَا أُخْتِي».

■ وَلَزِمَ:

• بِالْإِشَارَةِ الْمُفْهِمَةِ.

• وَيُمَجَرَّدِ إِرْسَالِهِ بِهِ مَعَ رَسُولٍ.

• وَبِالْكِتَابَةِ عَازِمًا.

• أَوْ لَا^(١) إِنْ وَصَلَ لَهَا.

○ وَفِي لُزُومِهِ بِكَلَامِهِ النَّفْسِيِّ خِلَافٌ.

■ وَإِنْ كَرَّرَ الطَّلَاقَ.

• بِعَظْفٍ: بِوَاوٍ أَوْ فَاءٍ أَوْ ثَمَّ ثَلَاثَ إِنْ دَخَلَ، كَمَعَ طَلَقَتَيْنِ مُطْلَقًا.

• وَبِلَا عَظْفٍ: ثَلَاثَ فِي الْمَدْحُولِ بِهَا، كَغَيْرِهَا إِنْ نَسَقَهُ، إِلَّا لِنِيَّةٍ

تَأْكِيدٍ فِيهِمَا فِي غَيْرِ مُعَلَّقٍ بِمُتَعَدِّدٍ.

○ وَلَوْ طَلَّقَ فَقِيلَ لَهُ مَا فَعَلْتَ؟ فَقَالَ: «هِيَ طَالِقٌ»، فَإِنْ لَمْ يَنْوِ

إِخْبَارَهُ، فَفِي لُزُومِ طَلْقَةٍ أَوْ اثْنَتَيْنِ قَوْلَانِ.

و^(٢):

• «نِصْفِ طَلْقَةٍ، أَوْ طَلْقَتَيْنِ».

• أَوْ «نِصْفِي طَلْقَةٍ».

* قف

الطلاق بغير لفظه
كالإشارة والكتابة
ونحوه

تكرار
لفظ الطلاق

تجزئة الطلاق

(١) في (أ): أولى.

(٢) أي ولزم ب: (نصف طلقة ... الخ طلقة)، وفي بعض الشروح: وفي.

- أَوْ «نِصْفٍ وَثُلُثٍ طَلْقَةٍ».
- أَوْ «وَاحِدَةٍ فِي وَاحِدَةٍ».
- أَوْ «مَتَى مَا فَعَلْتُ» وَكُرِّرَ.
- أَوْ «طَالِقٍ أَبَدًا»^(١).

طَلْقَةٍ.

وَاثْنَتَانِ فِي:

- «رُبْعٍ طَلْقَةٍ وَنِصْفٍ طَلْقَةٍ».
- «وَوَاحِدَةٍ فِي اثْنَتَيْنِ».
- «وَالطَّلَاقُ كُلُّهُ إِلَّا نِصْفَهُ».
- «وَأَنْتِ طَالِقٌ إِنْ تَزَوَّجْتِكِ» ثُمَّ قَالَ: «كُلُّ مَنْ أَتَزَوَّجُهَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ فَهِيَ طَالِقٌ».

* نصف

وِثَلَاثٍ فِي:

- «إِلَّا نِصْفَ طَلْقَةٍ».
- أَوْ «اثْنَتَيْنِ فِي اثْنَتَيْنِ».
- أَوْ «كُلَّمَا حِضَّتْ».
- أَوْ: «كُلَّمَا أَوْ مَتَى مَا أَوْ إِذَا مَا طَلَّقْتُكِ أَوْ وَقَعَ عَلَيْكِ طَلَاقِي فَأَنْتِ طَالِقٌ» وَطَلَّقَهَا وَاحِدَةً.
- أَوْ «إِنْ طَلَّقْتُكِ فَأَنْتِ طَالِقٌ قَبْلَهُ ثَلَاثًا».
- وَطَلْقَةٍ فِي أَرْبَعٍ قَالَ لَهَنَّ: «بَيْنُكُنَّ» مَا لَمْ يَزِدِ الْعَدْدُ عَلَى الرَّابِعَةِ.
- سَحْنُونُ: وَإِنْ شَرَّكَ طَلَّقَنَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا.

ما يلزم ثلاثاً
كذلك

وَإِنْ قَالَ:

- أَنْتِ شَرِيكَةُ مُطَلَّقَةٍ ثَلَاثًا.

(١) قوله: (أو طالق أبدا) تبع المصنف رحمه الله في هذا فهم ابن يونس للمدونة، والذي جزم به ابن رشد وهو ظاهر المدونة واختاره ابن الحاج أنه يلزمه ثلاث (م).

● وَلِثَلَاثَةٍ، وَأَنْتِ شَرِيكَتُهُمَا.

طُلِّقَتْ:

● اثْنَتَيْنِ.

● وَالطَّرَفَانِ^(١) ثَلَاثًا.

■ وَأُدْبَ الْمُجَزَّيْ، كَمُطْلَقِ جُزْءٍ وَإِنْ كَيْدٍ.

■ وَلَزِمَ: «بِشَعْرِكَ طَالِقٌ»، أَوْ «كَلَامِكَ» عَلَى الْأَحْسَنِ.

لَا: بِسُعَالٍ وَبُصَاقٍ وَدَمْعٍ.

■ وَصَحَّ اسْتِثْنَاءُ بِإِلَّا إِنْ اتَّصَلَ وَلَمْ يَسْتَعْرِقْ، فَفِي:

● ثَلَاثٍ إِلَّا ثَلَاثًا إِلَّا وَاحِدَةً.

● أَوْ ثَلَاثًا أَوْ الْبَتَّةَ إِلَّا اثْنَتَيْنِ إِلَّا وَاحِدَةً.

اثْتَانِ.

● وَوَاحِدَةٍ وَاثْنَتَيْنِ^(٢) إِلَّا اثْنَتَيْنِ، إِنْ كَانَ مِنَ الْجَمِيعِ فَوَاحِدَةً، وَإِلَّا:

فَثَلَاثٌ.

○ وَفِي إلْغَاءِ مَا زَادَ عَلَى الثَّلَاثِ وَاعْتِبَارِهِ قَوْلَانِ.

■ وَنُجِزَ إِنْ عُلِقَ:

١- بِمَاضٍ مُمْتَنِعٍ عَقْلًا أَوْ عَادَةً أَوْ شَرْعًا.

٢- أَوْ جَائِزٍ «كَلَوْ جِئْتُ قَضَيْتُكَ».

٣- أَوْ مُسْتَقْبَلٍ مُحَقَّقٍ، وَيُشَبِّهُ بُلُوغَهُمَا عَادَةً:

● كَبَعْدَ سَنَةٍ.

● أَوْ «يَوْمَ مَوْتِي».

● أَوْ «إِنْ لَمْ أَمْسَ السَّمَاءَ».

٤- أَوْ «إِنْ لَمْ يَكُنْ هَذَا الْحَجَرُ حَجَرًا».

(١) فِي (س): وَالطَّرَفَيْنِ.

(٢) فِي (أ): فَاثْنَتَيْنِ.

تطليق
جزء من المرأة

* قف

الاستثناء
في الطلاق

الطلاق المعلق
وما ينتج به

- ٥- أَوْ لِهَزْلِهِ «كَطَالِقُ أَمْسٍ»^(١).
- ٦- أَوْ بِمَا لَا صَبْرَ عَنْهُ «كَإِنْ قُمْتَ».
- ٧- أَوْ غَالِبٍ «كَإِنْ حَضَّتْ».
- ٨- أَوْ مُحْتَمَلٍ وَاجِبٍ «كَإِنْ صَلَّيْتَ».
- ٩- أَوْ بِمَا لَا يُعْلَمُ حَالًا:
- «كَإِنْ كَانَ فِي بَطْنِكَ غُلَامٌ أَوْ لَمْ يَكُنْ».
- أَوْ «فِي هَذِهِ اللَّوْزَةِ قَلْبَانِ».
- أَوْ «فُلَانٌ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ».
- أَوْ «إِنْ كُنْتُ حَامِلًا».
- أَوْ^(٢) «لَمْ تَكُونِي».
- وَحُمِلْتُ عَلَى الْبَرَاءَةِ مِنْهُ فِي طَهْرٍ لَمْ تُمَسَّ فِيهِ.
- وَاخْتَارَ^(٣) مَعَ الْعَزْلِ.
- ١٠- أَوْ لَمْ يُمْكِنْ إِطْلَاعُنَا عَلَيْهِ:
- كَأِنْ شَاءَ اللَّهُ.
- أَوْ الْمَلَائِكَةُ أَوْ الْجِنُّ.

* نصف

(١) قال الخرشي رحمه الله: «يعني أنَّ من قال لزوجته: (أنت طالق أمس) فإنه ينجز عليه الطلاق الآن، وهذا متردد كما في التوضيح بين الهزل وعدمه، لأنَّ ما يقع الآن يستحيل أمس، فيكون بهذا الاعتبار هزلاً، ويحتمل أن يريد به الإخبار، أي أخبر أنه طلق أمس، فيلزمه أيضاً الطلاق، وعلى تعليل ابن الحاجب المسألة السابقة وهي قوله: (أو إن لم يكن هذا الحجر حجراً) بالهزل، فالصواب حينئذ إسقاط (أو) من قوله: (أو لهزله) فيكون الهزل علّة لها، وعلى التصويب يكون قوله: (كطالق أمس) مشبهاً بما قبله في التنجيز والهزل، لأنّه قاصد الإنشاء فهو هازل، وعلى عدمه يكون المؤلف سكت عن تعليل الأولى». شرح المختصر (٥٦/٤)، وانظر: شفاء الغليل (٥١٩/١)، ومواهب الجليل (٧٠/٤).

(٢) في (أ): أو إن.

(٣) في (أ) و(م): واختاره.

● أَوْ صَرَفَ الْمَشِيئَةَ عَلَى مُعَلَّقٍ عَلَيْهِ، بِخِلَافِ «إِلَّا أَنْ يَبْدُو لِي» فِي الْمُعَلَّقِ عَلَيْهِ فَقَطْ.

١١- أَوْ «كَانَ لَمْ تُمَطِّرِ السَّمَاءُ غَدًا» إِلَّا:

● أَنْ يَعْمَ الزَّمَنَ.

● أَوْ يَخْلِفَ لِعَادَةٍ فَيُنْتَظَرُ.

○ وَهَلْ يُنْتَظَرُ فِي الْبِرِّ وَعَلَيْهِ الْاِكْتِرَارُ؟

○ أَوْ يُنَجَّزُ كَالْحِنْثِ؟ تَأْوِيلَانِ.

١٢- أَوْ بِمُحَرَّمٍ «كَانَ لَمْ أَزِنْ» إِلَّا أَنْ يَتَحَقَّقَ قَبْلَ التَّنْجِيزِ.

١٣- أَوْ بِمَا لَا يُعْلَمُ حَالًا وَمَالًا.

- وَدُيِّنَ إِنْ أُمِّكْنَ حَالًا وَادَّعَاهُ، فَلَوْ حَلَفَ اثْنَانِ عَلَى التَّقْيِضِ، «كَانَ كَانَ هَذَا غُرَابًا، أَوْ إِنْ لَمْ يَكُنْ» فَإِنْ لَمْ يَدَّعِ^(١) يَقِينًا طَلَقًا.

وَلَا يَخْنُثُ إِنْ عُلِّقَ بِمُسْتَقْبَلٍ مُمْتَنِعٍ:

● «كَانَ لَمَسْتُ السَّمَاءَ» أَوْ «إِنْ شَاءَ هَذَا الْحَجَرُ».

● أَوْ لَمْ تُعْلَمَ مَشِيئَةُ الْمُعَلَّقِ بِمَشِيئَتِهِ.

● أَوْ لَا يُشَبِّهُ الْبُلُوغُ إِلَيْهِ.

● أَوْ «كَطَلَقْتُكَ»^(٢) وَأَنَا صَبِيٌّ.

● أَوْ «إِذَا مِتُّ، أَوْ مِتِّي، أَوْ إِنْ» إِلَّا أَنْ يُرِيدَ نَفْسَهُ.

● أَوْ «إِنْ»^(٣) وَلَدَتْ جَارِيَةً.

● أَوْ «إِذَا حَمَلْتُ».

إِلَّا أَنْ يَطَّأَهَا مَرَّةً وَإِنْ قَبْلَ يَمِينِهِ، «كَانَ حَمَلْتُ وَوَضَعْتُ».

● أَوْ مُحْتَمَلٍ غَيْرِ غَالِبٍ.

* قف

ما لا ينجز فيه
الطلاق

(١) في (م): يدعيا.

(٢) في بعض الشروح: طلقنتك.

(٣) في (ز): إذا.

- وَانْتَظِرَ إِنْ أَثْبَتَ «كَيْومَ قُدُومِ زَيْدٍ».
- وَتَبَيَّنَ الْوُقُوعُ أَوَّلُهُ «إِنْ قَدِمَ فِي نِصْفِهِ».
- وَ«إِلَّا أَنْ يَشَاءَ زَيْدٌ» مِثْلُ «إِنْ شَاءَ» بِخِلَافِ «إِلَّا أَنْ يَبْدُوَ لِي»، كَالنَّذْرِ وَالْعِتْقِ.
- وَإِنْ نَفَى وَلَمْ يُوجَلْ، «كَإِنْ لَمْ يَقْدَمْ مَنِعٌ مِنْهَا» إِلَّا:
- «إِنْ لَمْ أُحْبِلْهَا».
- أَوْ «إِنْ لَمْ أَطَأْهَا».
- وَهَلْ يُمْنَعُ مُطْلَقًا؟ أَوْ^(١) إِلَّا فِي: «كَإِنْ لَمْ أَحْجَ فِي هَذَا الْعَامِ» وَلَيْسَ وَقْتُ سَفَرٍ؟ تَأْوِيلَانِ.

إِلَّا:

★ نصف

- «إِنْ لَمْ أُطْلُقْكَ مُطْلَقًا أَوْ إِلَى أَجَلٍ».
- أَوْ «إِنْ لَمْ أُطْلُقْكَ رَأْسَ الشَّهْرِ أَلْبَتَّةَ فَأَنْتِ طَالِقٌ رَأْسَ الشَّهْرِ أَلْبَتَّةَ».
- أَوْ «الآنَ».
- فَيَنْجَزُ وَيَقَعُ وَلَوْ مَضَى زَمَنُهُ، «كَطَالِقِ الْيَوْمِ إِنْ كَلَّمْتُ فَلَانًا غَدًا».
- وَإِنْ قَالَ: «إِنْ لَمْ أُطْلُقْكَ وَاحِدَةً بَعْدَ شَهْرٍ فَأَنْتِ طَالِقٌ الْآنَ أَلْبَتَّةَ»، فَإِنْ عَجَّلَهَا أَجْزَأَتْ، وَإِلَّا قِيلَ لَهُ: إِمَّا عَجَّلْتَهَا وَإِلَّا بَانَتِ.
- وَإِنْ حَلَفَ عَلَى فِعْلٍ غَيْرِهِ فِيهِ الْبِرُّ كَنَفْسِهِ.
- وَهَلْ كَذَلِكَ فِي الْحِنْثِ؟ أَوْ لَا يُضْرَبُ لَهُ أَجَلُ الْإِيلَاءِ وَيُتْلَوُ لَهُ؟ قَوْلَانِ.

التعليق على
فعل غيره

- وَإِنْ أَقَرَّ بِفِعْلٍ ثُمَّ حَلَفَ «مَا فَعَلْتُ»، صَدَّقَ بِيَمِينِ.
- بِخِلَافِ إِقْرَارِهِ بَعْدَ الْيَمِينِ فَيَنْجَزُ.
- وَلَا تُمْكِنُهُ زَوْجَتُهُ إِنْ سَمِعَتْ إِقْرَارَهُ وَبَانَتِ، وَلَا تَتَزَيَّنُ إِلَّا كَرَاهًا.
- وَلْتَفْتَدِ مِنْهُ.

(١) سقطت من (أ) و(ز).

○ وَفِي جَوَازِ قَتْلِهَا لَهُ عِنْدَ مُحَاوَرَتِهَا قَوْلَانِ.

✱ تف

■ وَأَمْرٌ:

● بِالْفِرَاقِ فِي: «إِنْ كُنْتَ تُحِبُّنِي» أَوْ «تَبْغُضُنِي».

○ وَهَلْ مُطْلَقًا؟ أَوْ إِلَّا أَنْ تُجِيبَ بِمَا يَقْتَضِي الْحِنْثُ فَيُجَبَّرُ^(١)؟

تَأْوِيلَانِ.

○ وَفِيهَا مَا يَدُلُّ لَهُمَا.

● وَبِالْإِيمَانِ الْمَشْكُوكِ^(٢) فِيهَا.

■ وَلَا يُؤْمَرُ إِنْ شَكَّ هَلْ طَلَّقَ أَمْ لَا، إِلَّا أَنْ يَسْتَنْدَ وَهُوَ سَالِمُ الْخَاطِرِ، كَرُؤْيَةِ

شَخْصٍ دَاخِلًا شَكَّ فِي كَوْنِهِ الْمَحْلُوفَ عَلَيْهِ.

○ وَهَلْ يُجَبَّرُ؟ تَأْوِيلَانِ.

■ وَإِنْ:

● شَكَّ أَهْنَدُ هِيَ أَمْ غَيْرُهَا؟

● أَوْ قَالَ: «إِحْدَاكُمَا طَالِقٌ».

● أَوْ «أَنْتِ طَالِقٌ بَلْ أَنْتِ».

طَلَقْنَا.

■ وَإِنْ قَالَ: «أَوْ أَنْتِ» خَيْرٌ، «وَلَا أَنْتِ» طَلَقَتْ الْأُولَى، إِلَّا أَنْ يُرِيدَ

الْإِضْرَابَ.

■ وَإِنْ شَكَّ:

● أَطَلَّقَ وَاحِدَةً.

● أَوْ اثْنَتَيْنِ.

● أَوْ ثَلَاثًا؟

لَمْ تَحِلَّ إِلَّا بَعْدَ زَوْجٍ.

(١) فِي بَعْضِ الشُّرُوحِ: يَنْجَزُ.

(٢) فِي الْأَصْلِ: الْمَشْكُوكَةُ، وَالْمُثَبَّتُ مِنَ (أ) وَ(ز) وَ(س) وَ(م) وَالشُّرُوحِ.

* نصف

- وَصَدَّقَ إِنْ ذَكَرَ فِي الْعِدَّةِ.

- ثُمَّ إِنْ تَزَوَّجَهَا وَطَلَّقَهَا فَكَذَلِكَ، إِلَّا أَنْ يَبْتَ.

■ استعمال الطلاق في البمين
وَإِنْ حَلَفَ صَانِعُ طَعَامٍ عَلَى غَيْرِهِ «لَا بُدَّ أَنْ تَدْخُلَ»، فَحَلَفَ الْآخَرُ «لَا دَخَلْتُ» حُنْتُ الْأَوَّلُ.

■ وَإِنْ قَالَ: «إِنْ كَلَّمْتِ إِنْ دَخَلْتِ» لَمْ تَطْلُقِي إِلَّا بِهِمَا.

■ وَإِنْ شَهِدَ:

١- شَاهِدٌ بِحَرَامِ.

٢- وَآخَرُ.

تلفيق الشهادة

● «بَيِّنَةٌ».

● أَوْ بِتَعْلِيْقِهِ عَلَى دُخُولِ دَارٍ فِي رَمَضَانَ وَذِي الْحِجَّةِ.

● أَوْ بِدُخُولِهَا فِيهِمَا.

● أَوْ بِكَلَامِهِ فِي السُّوقِ وَالْمَسْجِدِ.

● أَوْ بِأَنَّهُ طَلَّقَهَا يَوْمًا بِمَضْرَ وَيَوْمًا بِمَكَّةَ.

لَفَّقْتُ، كَشَاهِدٍ بِوَاحِدَةٍ وَآخَرَ بِأَزِيدَ.

- وَحَلَفَ عَلَى الزَّائِدِ، وَإِلَّا سُجِنَ حَتَّى يَحْلِفَ.

لَا:

● بِفَعْلَيْنِ.

تعلق الطلاق على شرطين

● أَوْ بِفِعْلٍ وَقَوْلٍ، كَوَاحِدٍ بِتَعْلِيْقِهِ بِالدُّخُولِ وَآخَرَ بِالدُّخُولِ.

■ وَإِنْ شَهِدَا بِطَلَاقٍ وَاحِدَةٍ وَنَسِيَاهَا لَمْ تُقْبَلْ.

- وَحَلَفَ مَا طَلَّقَ وَاحِدَةً.

■ وَإِنْ شَهِدَ ثَلَاثَةٌ بِبَيْمَيْنِ وَنَكَلَ، فَالْثَلَاثُ^(١).

(١) هذا ضعيف، والمذهب أنه يلزمه طلقة واحدة لاجتماع اثنين عليها، ويحلف على الزائد في غير التعاليق وفي التعاليق المتفقة، وأما المختلفة فيحلف ولا يلزمه شيء فإن نكل حبس في ذلك كله، وإن طال دُئِنَ. انظر: شرح الزرقاني (٢٢٨/٤)، ومنح الجليل (١٥٧/٤).

(فَضْلٌ)

○ وَإِنْ^(١) فَوَّضَهُ لَهَا تَوْكِيلًا فَلَهُ الْعَزْلُ إِلَّا لِنَعْلُقِ حَقًّا، لَا تَخْيِيرًا أَوْ تَمْلِيكًا. * قف

النيابة في الطلاق

■ وَحِيلَ بَيْنَهُمَا حَتَّى تُجِيبَ.

- وَوُقِفَتْ، وَإِنْ قَالَ: إِلَى سَنَةٍ مَتَى عِلِمَ فَتَقْضِي، وَإِلَّا أَسْقَطَهُ الْحَاكِمُ.

العمل بجواب
المقوضة

■ وَعَمِلَ بِجَوَابِهَا الصَّرِيحِ فِي:

١- الطَّلَاقِ: كَطَلَاقِهِ.

٢- وَرَدِّهِ:

● كَتَمَكِينَهَا طَائِعَةً.

● وَمُضِيَّ يَوْمِ تَخْيِيرِهَا.

● وَرَدِّهَا بَعْدَ بَيِّنُونَتِهَا.

○ وَهَلْ نَقُلُ قُماشِهَا وَنَحْوُهُ طَلَاقٌ؟ أَوْ لَا؟ تَرُدُّدٌ.

■ وَقَبِلَ تَفْسِيرُ «قَبِلْتُ» أَوْ «قَبِلْتُ أَمْرِي أَوْ مَا مَلَكَتْنِي» بَرْدٌ أَوْ طَلَاقٌ أَوْ بَقَاءٌ.

■ وَنَاكَرَ مُخَيَّرَةً لَمْ تَدْخُلْ وَمُمْلَكَةً مُطْلَقًا إِنَّ:

١- زَادَتْ^(٢) عَلَى طَلْقَةٍ.

٢- إِنْ نَوَاهَا.

٣- وَبَادَرَ.

٤- وَحَلَفَ إِنْ دَخَلَ، وَإِلَّا فَعِنْدَ الْإِرْتِجَاعِ.

٥- وَلَمْ يُكْرَرْ «أَمْرُهَا بِبَيْدِهَا»، إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ التَّأْكِيدَ، كَنَسَقِهَا هِيَ.

٦- وَلَمْ يُشْتَرَطْ فِي الْعَقْدِ.

شروط المناكحة

(١) فِي (أ) وَ(ز) وَ(س) وَ(م): إِنْ.

(٢) فِي (أ): زَادَتَا، وَفِي (ز) وَ(م): زَادَ. وَفِي بَعْضِ الشُّرُوحِ: زَادَتَا.

○ وَفِي حَمْلِهِ عَلَى الشَّرْطِ إِنْ أَطْلَقَ قَوْلَانِ.

■ وَقُبِلَ إِرَادَةُ الْوَاحِدَةِ بَعْدَ قَوْلِهِ «لَمْ أَرِدْ طَلَاقًا».

○ وَالْأَصَحُّ خِلَافُهُ.

■ وَلَا نُكْرَةَ لَهُ إِنْ دَخَلَ فِي تَخْيِيرٍ مُطْلَقٍ. الخيرة المدخول بها

■ وَإِنْ قَالَتْ: «طَلَّقْتُ نَفْسِي» سُئِلَتْ بِالْمَجْلِسِ وَبَعْدَهُ، فَإِنْ أَرَادَتْ الثَّلَاثَ: * نصف
لَزِمَتْ فِي التَّخْيِيرِ.

- وَنَاكَرَ فِي التَّمْلِيكِ.

- وَإِنْ قَالَتْ «وَاحِدَةً» بَطَلَتْ فِي التَّخْيِيرِ.

○ وَهَلْ يُحْمَلُ عَلَى الثَّلَاثِ أَوْ الْوَاحِدَةِ عِنْدَ عَدَمِ النِّيَّةِ؟ تَأْوِيلَانِ.

○ وَالظَّاهِرُ^(١) سُؤَالُهَا إِنْ قَالَتْ: «طَلَّقْتُ نَفْسِي»^(٢) أَيْضًا.

○ وَفِي زَوَالِ^(٣) التَّخْيِيرِ قَوْلَانِ.

■ وَحَلَفَ فِي:

● «اخْتَارِي فِي وَاحِدَةٍ».

ما يحلف فيه
الزوج

● أَوْ فِي «أَنْ تُطَلِّقِي نَفْسَكَ طَلْقَةً وَاحِدَةً».

لَا اخْتَارِي طَلْقَةً.

■ وَبَطَلَ إِنْ قَضَتْ بِوَاحِدَةٍ فِي «اخْتَارِي تَطْلِيقَتَيْنِ» أَوْ «فِي تَطْلِيقَتَيْنِ».

* قف

■ وَ«مِنْ تَطْلِيقَتَيْنِ» فَلَا تَقْضِي إِلَّا بِوَاحِدَةٍ.

محَلّ بطلان
ما جعله الزوج
لها

■ وَبَطَلَ فِي الْمُطْلَقِ إِنْ قَضَتْ بِدُونِ الثَّلَاثِ، «كَطَلَّقِي ثَلَاثًا».

(١) فِي (س): وَالْأَظْهَرُ.

(٢) ذَكَرَ فِي بَعْضِ الشُّرُوحِ أَنَّ صَوَابَ الْعِبَارَةِ (اخْتَرْتُ الطَّلَاقَ أَيْضًا) كَمَا فِي بَعْضِ النُّسخِ، وَهُوَ إِشَارَةٌ لِقَوْلِ ابْنِ رَشْدٍ فِي الْمَقْدِمَاتِ: (وَأَمَّا إِنْ قَالَتْ قَدْ اخْتَرْتُ الطَّلَاقَ . . .). انْظُرْ: شِفَاءُ الْغَلِيلِ (١/٥٣٠).

(٣) فِي (أ) وَ(ز) وَ(م): وَفِي جَوَازِ.

■ وَوَقَفْتُ إِنْ اخْتَارْتُ بِدُخُولِهِ عَلَى ضَرَّتَيْهَا.

○ وَرَجَعَ مَالُكَ إِلَى بَقَائِهِمَا بِيَدِهَا فِي الْمُطْلَقِ، مَا لَمْ تُوقِفْ التَّخْيِيرَ وَالتَّمْلِيكَ الْمَطْلُوقَ

أَوْ تُوطَأَ، «كَمَتَى شِئْتَ».

○ وَأَخَذَ ابْنُ الْقَاسِمِ بِالسُّقُوطِ.

○ وَفِي جَعْلِ «إِنْ شِئْتَ» أَوْ «إِذَا» كَمَتَى أَوْ كَالْمُطْلَقِ؟ تَرَدَّدَ.

- كَمَا إِذَا كَانَتْ غَائِبَةً وَبَلَغَهَا.

■ وَإِنْ عَيَّنَ أَمْرًا تَعَيَّنَ.

■ وَإِنْ قَالَتْ: «اخْتَرْتُ نَفْسِي وَزَوْجِي» أَوْ بِالْعَكْسِ، فَالْحُكْمُ لِلْمُتَقَدِّمِ^(١). وَهُمَا:

● فِي التَّنْجِيزِ كَتَعْلِيْقِهِمَا^(٢) بِمُنْجِزٍ.

● وَغَيْرِهِ.

كَالطَّلَاقِ.

وَلَوْ عُلِّقَهُمَا:

● بِمَعْيِهِ شَهْرًا، فَقَدِمَ وَلَمْ تَعْلَمْ وَتَزَوَّجَتْ فَكَالْوَلِيِّينَ.

● وَبِخُضُورِهِ وَلَمْ تَعْلَمْ، فَهِيَ عَلَى خِيَارِهَا.

- وَاعْتَبِرَ التَّخْيِيرُ^(٣) قَبْلَ بُلُوغِهَا.

○ وَهَلْ إِنْ مَيَّزَتْ أَوْ حَتَّى^(٤) تُوطَأَ؟ قَوْلَانِ.

(١) فِي (أ) وَ(ز): لِلْمُقَدِّمِ.

(٢) فِي (ز) وَ(س) وَ(م): لَتَعْلِيْقِهِمَا. قَالَ الزَّرْقَانِي: «وَفِي نَسْخَةِ الْكَافِ وَهِيَ بِمَعْنَى اللَّامِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَذْكُرُهُ كَمَا هَدَيْتُكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨]، ﴿وَأَحْسِنَ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾ [القصص: ٧٧]» شرح الزَّرْقَانِي (٢٤١/٤).

(٣) فِي بَعْضِ الشُّرُوحِ: التَّنْجِيزُ.

(٤) فِي (أ) وَ(س) وَ(م): مَتَى، وَفِي (ز): أَوْ لَعَلَّهُ حَتَّى مَتَى.

تنجيز
التخيير والتملك

تعليق
التخيير والتملك

* نصف

التفويض
لغير الزوجة

- وَلَهُ التَّفْوِيزُ لِغَيْرِهَا .

○ وَهَلْ لَهُ ^(١) عَزْلٌ وَكَيْلُهُ؟ قَوْلَانِ .

■ وَلَهُ النَّظَرُ .

- وَصَارَ كَهَيِّ إِنْ حَضَرَ، أَوْ كَانَ غَائِبًا قَرِيبَةً كَالْيَوْمَيْنِ، لَا أَكْثَرَ فَلَهَا إِلَّا:

● أَنْ تُمَكِّنَ مِنْ نَفْسِهَا .

سقوط حق
المفوض له

● أَوْ يَغِيبَ حَاضِرٌ وَلَمْ يُشْهَدْ بِبَقَائِهِ .

○ وَإِنْ أَشْهَدَ ^(٢) فَفِي بَقَائِهِ يَدِهِ أَوْ يَتَّقِلَ لِلزَّوْجَةِ قَوْلَانِ .

- وَإِنْ مَلَكَ رَجُلَيْنِ فَلَيْسَ لِأَحَدِهِمَا الْقَضَاءُ، إِلَّا أَنْ يَكُونَا رَسُولَيْنِ .



(١) قال ابن غازي رحمه الله: «هكذا هو فيما وقفنا عليه من النسخ، (وهل له) بتذكير الضمير، وهو مشكل؛ فإنه إن حمل على الوكيل الحقيقي الذي هو قسيم المملك والمخير والرسول فلا خلاف أن للزوج أن يعزله ما لم يوقع الطلاق، كما جزم به اللخمي وغيره، وقد صرح ابن عرفة ب: أنه متفق عليه، وإن حمل على أنه تجوز فيه فأطلقه على المملك فهذا ليس له أن يعزله، وقد قال في المدونة: وإذا ملكها أمرها أو ملك أمرها لأجنبي، ثم بدا له فليس ذلك له، والأمر إليهما ولم يذكروا في ذلك خلافا . . .» شفاء الغليل (١/٥٣٣).

(٢) في (أ): شهد، وفي بعض الشروح: فإن أشهد.

(فَضْلٌ)

⑤ يَرْتَجِعُ مَنْ يَنْكِحُ، وَإِنْ:

● بِكَأَحْرَامٍ.

● وَعَدَمِ إِذْنِ سَيِّدٍ.

طَالِقًا غَيْرَ بَائِنٍ فِي عِدَّةٍ صَحِيحٍ حَلٍّ وَطَوُّهُ:

١- بِقَوْلٍ مَعَ نِيَّةٍ: «كَرَجَعْتُ وَأَمْسَكْتُهَا».

○ أَوْ نِيَّةٍ عَلَى الْأُظْهَرِ.

○ وَصُحِّحَ خِلَافُهُ.

٢- أَوْ بِقَوْلٍ وَلَوْ هَزْلًا فِي الظَّاهِرِ لَا الْبَاطِنِ.

لَا:

١- بِقَوْلٍ مُحْتَمِلٍ بِلَا نِيَّةٍ:

● كَأَعَدْتُ الْحِلَّ.

● أَوْ رَفَعْتُ التَّحْرِيمَ.

٢- وَلَا بِفِعْلِ دُونَهَا، كَوَطِئٍ وَلَا صَدَاقٍ.

○ وَإِنْ اسْتَمَرَ وَانْقَضَتْ لِحَقِّهَا طَلَاقُهُ عَلَى الْأَصَحِّ^(١).

٣- وَلَا إِنْ لَمْ يُعْلَمْ دُخُولٌ.

- وَإِنْ تَصَادَقَا عَلَى الْوُطْءِ قَبْلَ الطَّلَاقِ، وَأَخِذَا بِإِقْرَارِهِمَا.

٤- كَدَعْوَاهُ لَهَا بَعْدَهَا.

(١) قوله: (وَإِنْ اسْتَمَرَ وَانْقَضَتْ... الخ) ظاهره أنه لا يلحقها طلاقه إلا إذا تكرر منه الوطء، والمذهب أنه ولو وطئها مرة يلحقها طلاقه، فلو قال: (وَإِنْ وَطِئْتُ وَانْقَضَتْ لِحَقِّهَا طَلَاقُهُ) لوافق النص (م).

* قف

محل الرجعة

ما تحصل به
الرجعة

* نصف

○ إِنْ تَمَادَيَا عَلَى التَّصَدِيقِ عَلَى الْأُصُوبِ.

- وَلِلْمُصَدِّقَةِ النَّفَقَةُ.

- وَلَا تُطَلَّقُ لِحَقِّهَا فِي الْوُطْءِ.

- وَلَهُ جَبْرُهَا عَلَى تَجْدِيدِ عَقْدِ بَرُّعِ دِينَارٍ.

٥- وَلَا إِنْ أَقْرَبَ بِهِ فَقَطْ فِي زِيَارَةٍ، بِخِلَافِ الْبِنَاءِ.

○ وَفِي إِبْطَالِهَا إِنْ لَمْ تُنَجِّزْ كَعْدَ، أَوْ الْآنَ فَقَطْ تَأْوِيلَانِ.

٦- وَلَا إِنْ قَالَ مَنْ يَغِيبُ: «إِنْ دَخَلْتُ فَقَدْ ارْتَجَعْتُهَا».

- كَاخْتِيَارِ الْأَمَةِ نَفْسَهَا أَوْ زَوْجَهَا بِتَقْدِيرِ عَقْدِهَا.

- بِخِلَافِ ذَاتِ الشَّرْطِ تَقُولُ: «إِنْ فَعَلَهُ زَوْجِي فَقَدْ فَارَقْتُهُ».

■ وَصَحَّتْ رَجْعَتُهُ:

✱ قف

١- إِنْ قَامَتْ بَيْنَهُ عَلَى:

● إِقْرَارِهِ.

صحة الرجعة

● أَوْ تَصَرُّفِهِ وَمَبِيتِهِ فِيهَا.

٢- أَوْ قَالَتْ: «حِضْتُ ثَالِثَةً» فَأَقَامَ بَيْنَهُ^(١) عَلَى قَوْلِهَا قَبْلَهُ بِمَا يُكَذِّبُهَا.

٣- أَوْ أَشْهَدَ بِرَجْعَتِهَا فَصَمَّتْ ثُمَّ قَالَتْ: «كَانَتْ انْقَضَتْ».

٤- أَوْ وَلَدَتْ لِذُنِّ سِتَّةٍ، وَرُدَّتْ بِرَجْعَتِهِ وَلَمْ تَحْرُمْ عَلَى الثَّانِي.

■ وَإِنْ لَمْ تَعْلَمْ بِهَا حَتَّى انْقَضَتْ وَتَزَوَّجَتْ أَوْ وَطِئَ الْأَمَةُ سَيِّدًا^(٢) فَكَالْوَلِيِّينَ.

■ وَالرَّجْعِيَّةُ كَالزَّوْجَةِ، إِلَّا فِي تَحْرِيمِ:

حكم الرجعية

● الْإِسْتِمْتَاعِ.

● وَالذُّخُولِ عَلَيْهَا.

● وَالْأَكْلِ مَعَهَا.

(١) فِي (أ): عَلَى بَيْنَةٍ.

(٢) فِي بَعْضِ الشُّرُوحِ: سَيِّدَهَا.

■ وَصُدِّقَتْ فِي انْقِضَاءِ عِدَّةِ الْأَقْرَاءِ^(١) وَالْوَضْعِ بِلَا يَمِينٍ^(٢)، وَسُئِلَ النِّسَاءُ.

■ وَلَا يُفِيدُ:

● تَكْذِيبُهَا نَفْسَهَا.

● وَلَا أَنَّهَا رَأَتْ أَوَّلَ الدَّمِ وَانْقَطَعَ.

● وَلَا رُؤْيَاهُ النِّسَاءَ لَهَا.

■ وَلَوْ مَاتَ زَوْجُهَا بَعْدَ كَسَنَةٍ فَقَالَتْ: «لَمْ أَحِضْ إِلَّا وَاحِدَةً»، فَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ * نصف

مُرْضِعٍ وَمَرِيضَةٍ لَمْ تُصَدَّقْ إِلَّا إِنْ كَانَتْ تُظْهِرُهُ.

■ وَحَلَفَتْ فِي كَالِسْتَةٍ، لَا كَالْأَرْبَعَةِ وَعَشْرِ.

■ وَنَدِبَ:

● الْإِشْهَادُ، وَأَصَابَتْ مَنْ مَنَعَتْ لَهُ.

ما يندب في
الرجعة

- وَشَهَادَةُ السَّيِّدِ كَالْعَدَمِ.

● وَالْمُتَعَةُ عَلَى قَدْرِ حَالِهِ بَعْدَ الْعِدَّةِ لِلرَّجْعِيَّةِ أَوْ وَرَثَتِهَا.

كُلُّ مُطَلَّقةٍ فِي نِكَاحٍ لَا زِمَ، لَا فِي فُسْخٍ: كِلْعَانٍ، وَمِلْكٍ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ.

إِلَّا:

١- مَنْ اخْتُلِعَتْ.

٢- أَوْ فُرِضَ لَهَا وَطُلُقَتْ قَبْلَ الْبِنَاءِ.

٣- أَوْ مُخْتَارَةً لِعَتَقِهَا أَوْ لِعَيْبِهِ.

٤- وَمُخَيَّرَةً وَمُمْلَكَةً.



(١) فِي (أ) وَ(م): الْقَرَاءُ، وَفِي (ز): الْقُرُوءُ.

(٢) فِي (أ) وَ(ز) وَ(س) وَ(م) زِيَادَةٌ: مَا أَمَكْنَ.

(بَابُ)

❦ قف ❦ الإيلاء: يَمِينُ [زَوْج] ^(١) مُسْلِمٍ مُكَلَّفٍ - يُتَصَوَّرُ وَقَاعُهُ، وَإِنْ مَرِيضًا - بِمَنْعِ وَطْءِ زَوْجَتِهِ وَإِنْ تَعَلِّقًا، غَيْرِ الْمُرْضِعَةِ وَإِنْ رَجْعِيَّةً.

تعريف الإيلاء
وما يتعلق به

١- أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ.

٢- أَوْ شَهْرَيْنِ لِلْعَبْدِ.

وَلَا يَنْتَقِلُ بَعْتُهُ بَعْدَهُ.

ك:

● «وَاللَّهِ لَا أُرَاجِعُكَ».

● أَوْ «لَا أَطُوكَ حَتَّى تَسْأَلَنِي» ^(٢).

● أَوْ «تَأْتِينِي».

ألفاظ الإيلاء

● أَوْ «لَا أَلْتَقِي مَعَهَا».

● أَوْ «لَا أَغْتَسِلُ مِنْ جَنَابَةٍ».

● أَوْ «لَا أَطُوكَ حَتَّى أَخْرُجَ مِنَ الْبَلَدِ» إِذَا تَكَلَّفَهُ.

● أَوْ «فِي هَذِهِ الدَّارِ» إِذَا لَمْ يَحْسُنْ خُرُوجُهَا لَهُ.

● أَوْ «إِنْ لَمْ أَطَاكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ».

● أَوْ «إِنْ وَطِئْتُكَ»، وَنَوَى بِبَقِيَّةِ وَطْئِهِ الرَّجْعَةَ، وَإِنْ غَيْرَ مَدْخُولٍ بِهَا.

○ وَفِي تَعْجِيلِ الطَّلَاقِ إِنْ حَلَفَ بِالثَّلَاثِ، وَهُوَ الْأَحْسَنُ.

○ أَوْ ضَرْبِ الْأَجَلِ قَوْلَانِ فِيهَا.

- وَلَا يُمَكَّنُ مِنْهُ، كَالظَّهَارِ.

(١) سقطت من (أ) و(ز) و(م).

(٢) في الأصل: تسأليني، والمثبت من (أ) و(ز) و(س) و(م) والشروح.

لَا كَافِرٍ وَإِنْ أَسْلَمَ، إِلَّا أَنْ يَتَحَاكُمُوا إِلَيْنَا.
وَلَا:

ما لا يلزمه الإيلاء

• لَا هُجْرَئَهَا.

• أَوْ لَا كَلَّمْتُهَا.

• أَوْ لَا وَطِئْتُهَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا.

* نصف

وَأَجْتَهَدَ وَطَلَّقَ فِي:

التطليق على المولي

• لَا عَزْلَنَ.

• أَوْ لَا أَيْتَنَ^(١).

• أَوْ تَرَكَ الْوِطْءَ ضَرَرًا وَإِنْ غَائِبًا.

○ أَوْ سَرَمَدَ الْعِبَادَةِ، بِلَا أَجَلٍ عَلَى الْأَصَحِّ.

وَلَا:

عدم وقوع الإيلاء

• إِنْ لَمْ يَلْزَمْهُ يَمِينُهُ حُكْمٌ كَكُلِّ مَمْلُوكٍ أَمْلِكُهُ حُرًّا.

• أَوْ خَصَّ بَلَدًا قَبْلَ مِلْكِهِ مِنْهَا.

• أَوْ «لَا وَطِئْتُكَ فِي هَذِهِ السَّنَةِ إِلَّا مَرَّتَيْنِ أَوْ مَرَّةً»، حَتَّى يَطَأَ وَتَبْقَى الْمُدَّةُ.

وَلَا:

• إِنْ حَلَفَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ.

• أَوْ «إِنْ وَطِئْتُكَ فَعَلَيْ صَوْمِ هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ».

* قف

– نَعَمْ إِنْ وَطِئَ صَامَ بَقِيَّتِهَا.

عمل الأجل

وَالْأَجَلُ مِنَ الْيَمِينِ إِنْ كَانَتْ يَمِينُهُ صَرِيحَةً فِي تَرْكِ الْوِطْءِ.

لَا:

١- إِنْ اخْتَمَلْتَ مُدَّةً يَمِينُهُ أَقَلَّ.

٢- أَوْ حَلَفَ عَلَى حِنْثٍ.

(١) فِي (م): أَيْت.

فَمِنَ الرَّفْعِ وَالْحُكْمِ .
 ○ وَهَلِ الْمُظَاهِرُ إِنْ قَدَرَ عَلَى التَّكْفِيرِ وَامْتَنَعَ كَالأَوَّلِ وَعَلَيْهِ
 اخْتَصِرَتْ .

○ أَوْ كَالثَّانِي وَهُوَ الْأَرْجَحُ .
 ○ أَوْ مِنْ تَبَيَّنَ الضَّرَرُ ، وَعَلَيْهِ تُوِّدَتْ ؟
 أَقْوَالٌ .

كَالْعَبْدِ لَا يُرِيدُ الْفَيْئَةَ ، أَوْ يُمْنَعُ الصَّوْمَ بِوَجْهِ جَائِزٍ .
 ■ وَأَنْحَلَ الْإِيْلَاءُ :

ما ينحل به
الإيلاء

١- بِزَوَالِ مِلْكٍ مَنْ حَلَفَ بِعَيْتِهِ إِلَّا أَنْ يَعُودَ بِغَيْرِ إِرْثٍ ، كَالطَّلَاقِ الْقَاصِرِ
 عَنْ الْغَايَةِ فِي الْمَحْلُوفِ بِهَا ، لَا لَهَا .

٢- وَبِتَعْجِيلِ الْحِنْثِ .

٣- وَبِتَكْفِيرِ مَا يُكْفَرُ .

وَإِلَّا فَلَهَا وَلِسَيِّدِهَا إِنْ لَمْ يَمْتَنِعْ وَطَوَّهَا الْمُطَالَبَةُ بَعْدَ الْأَجَلِ بِالْفَيْئَةِ ، وَهِيَ :

* نصف

● تَغْيِيبُ الْحَشْفَةِ فِي الْقُبْلِ .

● وَاقْتِضَاؤُ الْبِكْرِ .

ما تحصل به الفئته
وما لا تحصل به

● إِنْ حَلَّ (١) .

- وَلَوْ مَعَ جُنُونٍ .

- لَا بِوُطْءٍ بَيْنَ فَخِذَيْنِ .

■ وَحِنْثٌ إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ الْفَرَجَ .

■ وَطَلَّقَ إِنْ قَالَ : « لَا أَطَأُ بِهَا تَلَوُّمٌ » وَإِلَّا اخْتَبَرَ مَرَّةً وَمَرَّةً .

■ وَصَدَّقَ إِنْ ادَّعَاهُ ، وَإِلَّا أُمِرَ بِالطَّلَاقِ ، وَإِلَّا طُلِّقَ عَلَيْهِ .

■ وَفَيْئَةُ الْمَرِيضِ وَالْمَحْبُوسِ بِمَا يَنْحَلُّ بِهِ .

فئته العاجز

■ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ يَمِينُهُ مِمَّا تُكْفَرُ قَبْلَهُ :

(١) فِي (أ) : إِنْ دَخَلَ .

● كَطَّلَاقٍ فِيهِ رَجْعَةٌ فِيهَا أَوْ^(١) غَيْرَهَا .

● وَصَوْمٍ لَمْ يَأْتِ .

● وَعِتْقٍ غَيْرِ مُعَيَّنٍ .

فَالْوَعْدُ .

■ وَبُعْثَ لِلْغَائِبِ وَإِنْ بِشَهْرَيْنِ .

■ وَلَهَا الْعَوْدُ إِنْ رَضِيَتْ .

■ وَتَبَيَّنَ رَجْعَتُهُ إِنْ انْحَلَّ، وَإِلَّا لَعَتْ .

■ وَإِنْ أَبَى الْفَيْئَةُ فِي «إِنْ وَطِئْتُ إِحْدَاكُمَا فَلَا أُخْرَى طَالِقٌ» طَلَّقَ الْحَاكِمُ إِحْدَاهُمَا .

○ وَفِيهَا فِيمَنْ حَلَفَ بِاللَّهِ لَا يَطْأُ وَاسْتَشَى: أَنَّهُ مُوَلٍ .

○ وَحُمِلَ^(٢) عَلَى مَا إِذَا رُفِعَ وَلَمْ تُصَدِّقْهُ .

○ وَأُورِدَ لَوْ كَفَّرَ عَنْهَا وَلَمْ تُصَدِّقْهُ .

- وَفُرِّقَ بِشِدَّةِ الْمَالِ، وَبِأَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ يَحْتَمِلُ غَيْرَ الْحِلِّ .



(١) فِي بَعْضِ الشُّرُوحِ: فِي .

(٢) فِي (أ) وَ(ز) وَ(م): حَمَلَتْ .

(بَابُ)

○ تشبيه المسلم المكلف من تحل أو جزأها بظهر محرم أو جزئه:ظهار. وتوقف إن تعلق:

* قف

■ تعريف الظهار وتعليقه

- بِكَمَشِيَّتِهَا، وَهُوَ بِيَدِهَا مَا لَمْ تُوقِفْ.
- وَبِمُحَقِّقِ تَنَجُّزٍ.
- وَيَوْقِفُ تَأَبَّدَ.
- أَوْ بَعْدَ زَوَاجٍ فَعِنْدَ الْيَاسِ^(١) أَوْ الْعَزِيمَةِ.
- وَلَمْ يَصَحَّ فِي الْمُعَلَّقِ تَقْدِيمُ كَفَّارَتِهِ قَبْلَ لُزُومِهِ.
- وَصَحَّ مِنْ:

صحة

- ١- رَجْعِيَّةً.
- ٢- وَمُدَبَّرَةً.
- ٣- وَمُحْرَمَةً.
- ٤- وَمَجُوسِيٍّ أَسْلَمَ ثُمَّ أَسْلَمَتْ.
- ٥- وَرَتْقَاءَ.
- لَا مُكَاتِبَةَ.

- وَلَوْ عَجَزَتْ عَلَى الْأَصْحِّ.
- وَفِي صِحَّتِهِ مِنْ كَمَجْبُوبِ تَأْوِيلَانِ.

■ وَصَرِيحُهُ:

* نصف

صريح الظهار

- ١- بِظَهْرٍ.
- ٢- تَأَبَّدَ^(٢) تَحْرِيمُهَا.

(١) في بعض الشروح: الإياس.

(٢) في (أ) و(ز) و(س) و(م): مؤبد.

- أَوْ عُضْوَهَا، أَوْ ظَهْرٍ ذَكَرٍ^(١).

وَلَا يَنْصَرِفُ لِلطَّلَاقِ.

○ وَهَلْ يُؤْخَذُ بِالطَّلَاقِ مَعَهُ إِذَا نَوَاهُ مَعَ قِيَامِ الْبَيِّنَةِ، «كَأَنْتَ حَرَامٌ كَظَهْرِ أُمِّي»، أَوْ «كَأُمِّي»؟ تَأْوِيلَانِ.

كنايات الظهار

■ وَكِتَابَتُهُ:

١- «كَأُمِّي» أَوْ «أَنْتِ أُمِّي» إِلَّا لِقَصْدِ الْكَرَامَةِ.

٢- وَ^(٢) «كَظَهْرِ أَجْنَبِيَّةٍ».

- وَنَوِي فِيهَا فِي الطَّلَاقِ وَالْبَتَاتِ^(٣) [فِي]^(٤):

● «كَأَنْتِ كُفْلَانَةٌ الْأَجْنَبِيَّةِ» إِلَّا أَنْ يَنْوِيَهُ مُسْتَقْفٍ.

● أَوْ «كَأَبْنِي» أَوْ «غَلَامِي».

● أَوْ «كَكُلِّ شَيْءٍ حَرَّمَهُ الْكِتَابُ».

٢- وَلَزِمَ بِأَيِّ كَلَامٍ نَوَاهُ بِهِ^(٥).

لَا:

● «بِأَنْ وَطِئْتُكَ وَطِئْتُ أُمِّي».

● أَوْ «لَا أَعُودُ لِمَسِّكَ حَتَّى أَمَسَّ أُمِّي».

● أَوْ «لَا أُرَاجِعُكَ حَتَّى أُرَاجِعَ أُمِّي».

* قف

تعدّد الكفارة

فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

■ وَتَعَدَّدَتِ الْكَفَّارَةُ إِنَّ:

١- عَادَ ثُمَّ ظَاهَرَ.

(١) هكذا في الأصول، وصوب في الشروح: (لَا عُضْوَهَا، أَوْ ظَهْرُ ذَكَرٍ) لِأَنَّ عَضْوَ مُؤَبَّدَةَ التَّحْرِيمِ وَظَهَرَ الذِّكْرُ كُنَايَةً ظَاهِرَةً، وَإِلْحَاقَهُ بِالصَّرِيحِ خِلَافَ الْمَشْهُورِ، انْظُرْ: مَنْحُ الْجَلِيلِ (٤/٢٢٧).

(٢) فِي (ز): أَوْ.

(٣) فِي (أ) وَ(ز) وَ(م): فَالْبَتَاتِ.

(٤) سَقَطَتْ مِنْ (أ) وَ(ز) وَ(م).

(٥) هَذِهِ هِيَ الْكُنَايَةُ الْخَفِيَّةُ، وَالْقِسْمَانِ السَّابِقَانِ (١) وَ(٢) مِنَ الْكُنَايَاتِ الظَّاهِرَةِ.

٢- أَوْ قَالَ لِأَرْبَعٍ «مَنْ دَخَلَتْ» أَوْ «كُلُّ مَنْ دَخَلَتْ» أَوْ «أَيَّتُكُنَّ» .
لَا :

● «إِنْ تَزَوَّجْتُكُنَّ» أَوْ «كُلُّ امْرَأَةٍ» .

● أَوْ ظَاهِرٍ مِنْ نِسَائِهِ .

● أَوْ كَرَّرَهُ .

● أَوْ عَلَّقَهُ بِمُتَّحِدٍ .

إِلَّا أَنْ يَنْوِي كَفَّارَاتٍ فَتَلْزِمُهُ^(١) .

○ وَلَهُ الْمَسُّ بَعْدَ وَاحِدَةٍ عَلَى الْأَرْجَحِ .

■ وَحَرَّمَ قَبْلَهَا الْإِسْتِمْتَاعُ .

وَعَلَيْهَا مَنَعُهُ .

وَوَجَبَ إِنْ خَافَتْهُ رَفَعَهَا لِلْحَاكِمِ^(٢) .

وَجَازَ كَوْنُهُ مَعَهَا، إِنْ أَمِنَ .

■ وَسَقَطَ إِنْ تَعَلَّقَ وَلَمْ يَتَنَجَّزْ :

● بِالطَّلَاقِ الثَّلَاثِ .

● أَوْ تَأَخَّرَ : «كَأَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا» وَ «أَنْتِ عَلَيَّ كَظْهَرِ أُمِّي» .

سقوط الظهار

● كَقَوْلِهِ لِغَيْرِ مَدْخُولٍ بِهَا : «أَنْتِ طَالِقٌ»^(٣) ، وَ «أَنْتِ عَلَيَّ كَظْهَرِ أُمِّي» .

لَا^(٤) :

١- إِنْ تَقَدَّمَ .

(١) فِي (ز) : فَيَلْزِمُهُ .

(٢) فِي (ز) : الْحَاكِمِ .

(٣) سَقَطَتْ مِنْ (ز) .

(٤) فِي (ز) إِلَّا أَنْ .

٢- أَوْ صَاحِبَ «كَأَنَّ تَزَوُّجَتِكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا» وَ«أَنْتِ» ^(١) كَظَهَرَ أُمِّي.

■ وَإِنْ عُرِضَ عَلَيْهِ نِكَاحُ امْرَأَةٍ فَقَالَ: «هِيَ أُمِّي» فَظَهَرَ.

وَتَجِبُ بِالْعَوْدِ وَلَا تُجْزَى قَبْلَهُ وَتَتَحْتَمُّ بِالْوَطْءِ ^(٢).

* نصف

ما به العود

○ وَهَلْ هُوَ الْعَزْمُ عَلَى الْوَطْءِ، أَوْ مَعَ الْإِمْسَاكِ؟ تَأْوِيلَانِ

وِخْلَافٌ.

■ وَسَقَطَتْ إِنْ لَمْ يَطْأ بِطَلَاقِهَا وَمَوْتِهَا.

○ وَهَلْ تُجْزَى إِنْ أَتَمَّهَا؟ تَأْوِيلَانِ.

* قف

أنواع الكفارة

■ وَهِيَ:

١- إِعْتَاقُ رَقَبَةٍ، لَا:

● جَنِينٍ، وَعَتَقَ بَعْدَ وَضْعِهِ.

● وَمُنْقَطِعَ خَبَرٍ.

مُؤْمِنَةٍ.

الإعتاق وشروطه

○ وَفِي الْعَجَمِيِّ تَأْوِيلَانِ.

○ وَفِي الْوَقْفِ حَتَّى يُسَلِّمَ قَوْلَانِ.

سَلِيمَةٌ عَنْ:

● قَطْعِ أَضْبُعٍ.

● وَعَمَى وَبَكَمَ وَجُنُونٍ وَإِنْ قَلَّ.

● وَمَرَضٍ مُشْرِفٍ.

● وَقَطْعِ أُذُنَيْنِ وَصَمَمَ.

● وَهَرَمَ وَعَرَجَ شَدِيدَيْنِ.

● وَجُذَامٍ، وَبَرَصٍ، وَفَلَجٍ.

(١) في (أ) و(س) و(م): وأنت عليّ.

(٢) في (أ) و(ز) و(س) و(م): وتجب بالعود وتحتتم بالوطء وتجب بالعود ولا تجزىء قبله، وقال

ابن غازي: «كذا في النسخ التي وقفنا عليها بلا تكرار ولا لبس». شفاء الغليل (١/٥٤٩).

بِلَا شَوْبٍ:

- عَوْضٍ، لَا مُشْتَرَى لِلْعَتَقِ.
- مُحَرَّرَةٌ لَهُ، لَا مَنْ يَعْتَقُ عَلَيْهِ.

○ وَفِي: «إِنْ اشْتَرَيْتَهُ فَهُوَ [حُرٌّ]»^(١) عَنْ ظَهَارِي «تَأْوِيلَانِ.

- وَلَا عِتْقٍ^(٢)، لَا:

* نصف

- مَكَاتِبٍ وَمُدَبَّرٍ وَنَحْوَهُمَا.

- أَوْ أَعْتَقَ نِصْفًا فَكَمَّلَ عَلَيْهِ أَوْ أَعْتَقَهُ، أَوْ أَعْتَقَ ثَلَاثًا عَنْ أَرْبَعٍ.

وَيُجْزَى:

■ ما يجزئ
في الرقبة

- أَعْوَرُ.

- وَمَغْضُوبٌ.

- وَمَرْهُونٌ وَجَانٍ إِنْ افْتَدِيَا.

- وَمَرَضٍ وَعَرَجٍ خَفِيفَيْنِ.

- وَأُنْمَلَةٌ، وَجَدْعٌ فِي أُذُنٍ.

- وَعِتْقُ الْغَيْرِ عَنْهُ وَلَوْ لَمْ يَأْذَنْ إِنْ عَادَ وَرَضِيَهُ.

وَكِرَّةَ الْخَصِيَّةِ.

* قف

وَنُدِبَ أَنْ يُصَلِّيَ وَيَصُومَ.

■ ثُمَّ لِمُعْسِرٍ عَنْهُ وَقَتَ الْأَدَاءِ، لَا^(٣) قَادِرٍ وَإِنْ بِمِلْكٍ مُحْتَاجٍ إِلَيْهِ لِكَمْرَضٍ،

أَوْ^(٤) مَنْصِبٍ، أَوْ بِمِلْكٍ رَقَبَةٍ فَقَطْ ظَاهِرَ مِنْهَا.

صَوْمٌ شَهْرَيْنِ بِالْهِلَالِ مَنْوِيٍّ السَّائِعِ وَالْكَفَّارَةِ.

الصيام

■ وَتُمَمَ الْأَوَّلُ إِنْ انْكَسَرَ مِنَ الثَّالِثِ.

(١) سقطت من بعض الشروح..

(٢) في (أ) و(ز) و(م): والعتق، وفي (س): وللعتق.

(٣) في (ز): إلا.

(٤) في (م): و.

- وَلِلَّسَّيْدِ الْمَنْعُ إِنْ أَضَرَ بِخِدْمَتِهِ وَلَمْ يُؤَدِّ خَرَاجَهُ.
- وَتَعَيَّنَ لِذِي الرُّقِّ، وَلِمَنْ طُولِبَ بِالْفَيْئَةِ، وَقَدْ التَّزَمَ عَتَقَ مَنْ يَمْلِكُهُ لِعَشْرِ سِنِينَ.
- وَإِنْ أَيْسَرَ فِيهِ تَمَادَى، إِلَّا أَنْ يُفْسِدَهُ.
- وَنُدِبَ الْعَتَقُ فِي كَالْيَوْمَيْنِ.
- وَلَوْ تَكَلَّفَهُ الْمُعْسِرُ جَازَ.
- وَأَنْقَطَعَ تَتَابُعُهُ:

* نصف

- بِوُطْءِ الْمُظَاهَرِ مِنْهَا أَوْ وَاحِدَةٍ مِمَّنْ فِيهِنَّ كَفَّارَةٌ وَإِنْ لَيْلًا نَاسِيًا ما يقطع التابع
- كِبْطَلَانِ الإِطْعَامِ.
- وَبِفِطْرِ السَّفَرِ، أَوْ بِمَرَضٍ هَاجَهُ، لَا إِنْ لَمْ يَهْجُهُ:

- كَحَيْضٍ.

- وَإِكْرَاهٍ.

- وَظَنِّ غُرُوبٍ.

○ وَفِيهَا وَنَسْيَانٍ.

- وَبِالْعِيدِ إِنْ تَعَمَّدَهُ لَا جَهْلَهُ.

○ وَهَلْ إِنْ صَامَ الْعِيدَ وَأَيَّامَ التَّشْرِيقِ وَإِلَّا اسْتَأْنَفَ، أَوْ يُفْطِرُهُنَّ وَيَبْنِي؟ تَأْوِيلَانِ.

○ وَجَهْلُ رَمَضَانَ: كَالْعِيدِ عَلَى الْأَرْجَحِ.

- وَبِفَضْلِ الْقَضَاءِ.

○ وَشَهْرٌ أَيْضًا الْقَطْعُ بِالنَّسْيَانِ^(١).

(١) القطع بالنسيان قول مالك، والذي شهر عدم القطع بالنسيان، ولذلك لو قال: (وفي القطع بالنسيان خلاف) لكان أحسن، جرياً على عادته. انظر: تحبير المختصر (٢٩٣/٣)، ومنع الجليل (٢٦٢/٤).

- فَإِنْ لَمْ يَذْرِ بَعْدَ صَوْمِ أَرْبَعَةٍ عَنْ ظَهَارَيْنِ مَوْضِعَ يَوْمَيْنِ صَامَهُمَا وَقَضَى شَهْرَيْنِ.

* قف

- وَإِنْ لَمْ يَذْرِ اجْتِمَاعَهُمَا صَامَهُمَا وَالْأَرْبَعَةَ.

٣- ثُمَّ تَمْلِكُ سِتِّينَ مَسْكِينًا أَوْ حُرَّارًا مُسْلِمِينَ؛ لِكُلِّ مُدٍّ وَثُلْثَانِ بُرًّا.

الإطعام

- وَإِنْ اقْتَاتُوا تَمَرًا أَوْ مُخْرَجًا فِي الْفِطْرِ فَعَدْلُهُ^(١).

○ وَلَا أَحَبُّ الْغَدَاءِ وَالْعِشَاءِ^(٢) كَفِدِيَّةِ الْأَذَى.

○ وَهَلْ لَا يَنْتَقِلُ إِلَّا إِنْ أَيْسَ مِنْ قُدْرَتِهِ عَلَى الصِّيَامِ، أَوْ إِنْ شَكَّ؟
قَوْلَانِ فِيهَا.

○ وَتُؤَوَّلَتْ أَيْضًا عَلَى أَنَّ الْأَوَّلَ قَدْ دَخَلَ فِي الْكَفَّارَةِ.

■ وَإِنْ أَطْعَمَ مِائَةً وَعِشْرِينَ فَكَالْيَمِينِ.

■ وَلِلْعَبْدِ إِخْرَاجُهُ إِنْ أُذِنَ سَيِّدُهُ.

* نصف

○ وَفِيهَا أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يَصُومَ وَإِنْ أُذِنَ لَهُ فِي الْإِطْعَامِ.

○ وَهَلْ هُوَ وَهَمٌّ لِأَنَّهُ الْوَاجِبُ، أَوْ أَحَبُّ لِلْوَجُوبِ، أَوْ أَحَبُّ

لِلسَّيِّدِ عَدَمُ الْمَنْعِ، أَوْ لِمَنْعِ السَّيِّدِ لَهُ الصَّوْمَ، أَوْ عَلَى الْعَاجِزِ

حِينَئِذٍ فَقَطْ؟ تَأْوِيلَاتٌ.

○ وَفِيهَا إِنْ أُذِنَ لَهُ أَنْ يُطْعِمَ فِي الْيَمِينِ أَجْزَأَهُ، وَفِي قَلْبِي مِنْهُ شَيْءٌ.

■ وَلَا يُجْزَى تَشْرِيكَ كَفَّارَتَيْنِ فِي مَسْكِينٍ، وَلَا تَرْكِيبُ صِنْفَيْنِ.

■ وَلَوْ نَوَى لِكُلِّ عَدَدًا، أَوْ عَنْ الْجَمِيعِ كَمَلًا.

■ وَسَقَطَ حَظُّ مَنْ مَاتَ.

■ وَلَوْ أَعْتَقَ ثَلَاثًا عَنْ ثَلَاثٍ مِنْ أَرْبَعٍ لَمْ يَطَأْ وَاحِدَةً حَتَّى يُخْرِجَ الرَّابِعَةَ، وَإِنْ مَاتَتْ وَاحِدَةً أَوْ طَلَقَتْ.

(١) فِي (أ) وَ(ز): بَعْدَلُهُ.

(٢) فِي (ز): وَلَا الْعِشَاءَ.

(بَابُ)

◎ إِنَّمَا يُلَاعِنُ زَوْجٌ وَإِنْ فَسَدَ نِكَاحُهُ، أَوْ فَسَقَا، أَوْ رُقَّا، لَا كَفْرًا، إِنْ قَذَفَهَا: * قف

اللَّعَانُ عَلَى الرُّوِيَةِ

١- بَزْنًا فِي نِكَاحِهِ، وَإِلَّا حُدَّ.

- تَبَيَّنَهُ أَغْمَى وَرَأَاهُ غَيْرُهُ.

- وَانْتَفَى بِهِ مَا وُلِدَ لِسِتَّةٍ^(١)، وَإِلَّا لَحِقَ بِهِ، إِلَّا أَنْ يَدَّعِيَ الْإِسْتِبْرَاءَ.

اللَّعَانُ عَلَى نَفِي
الْوَلَدِ

٢- وَبِنَفِي:

● حَمْلٍ وَإِنْ مَاتَ أَوْ تَعَدَّدَ الْوَضْعُ أَوْ التَّوَأْمُ، بِلِعَانٍ مُعَجَّلٍ، كَالزَّوْنَا.

● وَالْوَلَدِ، إِنْ لَمْ يَطَّأَهَا بَعْدَ وَضْعٍ، أَوْ لِمُدَّةٍ لَا يَلْحَقُ الْوَلَدُ لِقَلَّةِ

أَوْ كَثَرَةِ^(٢)، أَوْ اسْتِبْرَاءٍ بِحَيْضَةٍ، وَلَوْ تَصَادَقَا عَلَى نَفِيهِ.

إِلَّا أَنْ تَأْتِيَ بِهِ:

١- لِدُونِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ.

٢- أَوْ وَهُوَ صَبِيٌّ حِينَ الْحَمْلِ أَوْ مَجْبُوبٌ.

٣- أَوْ ادَّعَتْهُ مَغْرِبِيَّةٌ عَلَى مَشْرِقِيٍّ.

○ وَفِي حَدِّهِ بِمُجَرَّدِ الْقَذْفِ أَوْ لِعَانِهِ خِلَافٌ.

○ وَإِنْ لَاعَنَ لِرُؤْيَا وَادَّعَى الْوِطْءَ قَبْلَهَا وَعَدَمَ الْإِسْتِبْرَاءَ، فَلِمَالِكٍ * نصف

فِي الْإِزَامَةِ بِهِ وَعَدَمِهِ وَنَفِيهِ: أَقْوَالٌ.

○ ابْنُ الْقَاسِمِ: وَيَلْحَقُ إِنْ ظَهَرَ يَوْمَهَا.

■ وَلَا يُعْتَمَدُ فِيهِ عَلَى:

مَا لَا يَعْتَمَدُ
فِي اللَّعَانِ

١- عَزَلٍ.

٢- وَلَا مُشَابَهَةً لِعَيْرِهِ وَإِنْ بِسَوَادٍ.

(١) فِي بَعْضِ الشُّرُوحِ: لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ..

(٢) فِي بَعْضِ الشُّرُوحِ: لِكَثْرَةِ.

- ٣- وَلَا وَطْءٍ بَيْنَ الْفَخِذَيْنِ^(١) إِنْ أَنْزَلَ .
 ٤- وَلَا وَطْءٍ بِغَيْرِ إِنْزَالٍ إِنْ أَنْزَلَ قَبْلَهُ وَلَمْ يَبْلُ^(٢) .
 ■ وَلَا عَنْ :

- ١- فِي الْحَمْلِ مُطْلَقًا .
 ٢- وَفِي الرُّؤْيَا فِي الْعِدَّةِ وَإِنْ مِنْ بَائِنٍ .
 وَحُدَّ بَعْدَهَا :
 ١- كَاسْتِلْحَاقِ الْوَلَدِ، إِلَّا أَنْ تَزْنِيَ بَعْدَ اللَّعَانِ .
 ٢- وَتَسْمِيَةِ الزَّانِي بِهَا .
 - وَأُعْلِمَ لِحَدِّهِ^(٣) .
 - لَا إِنْ كَرَّرَ قَذْفَهَا بِهِ .
 ■ وَوَرِثَ الْمُسْتَلْحِقُ الْمَيِّتَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ حُرٌّ مُسْلِمٌ، أَوْ لَمْ يَكُنْ وَقَلَّ الْمَالُ .
 ■ وَإِنْ وَطِئَ أَوْ أَخَّرَ بَعْدَ عِلْمِهِ بِوَضْعِ أَوْ حَمْلٍ بِلاَ عُذْرِ امْتِنَاعٍ .
 وَشَهِدَ بِاللَّهِ أَرْبَعًا :

* قف

- «لَرَأَيْتَهَا تَزْنِي» .
 ● أَوْ «مَا هَذَا الْحَمْلُ مِنِّي» .
 - وَوَصَلَ خَامِسَتَهُ: «بِلَعْنَةِ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ» أَوْ «إِنْ كُنْتُ كَذَبْتُهَا» .

صفة اللعان

- وَأَشَارَ الْأُخْرُسُ أَوْ كَتَبَ .

وَشَهِدَتْ :

مما يجب
في اللعان

- «مَا رَأَيْتُ أَزْنِي»، أَوْ «مَا زَنَيْتُ» .
 ● أَوْ «لَقَدْ كَذَبَ فِيهِمَا» .

(١) في (ز): فخذين .

(٢) في الأصل: لم يبد، والمثبت من (أ) و(ز) و(س) و(م) والشروح، وهو الصواب .

(٣) في (م): بحده .

- وَفِي الْخَامِسَةِ: «غَضِبُ اللَّهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ».
وَوَجِبَ:

- أَشْهَدُ.
- وَاللَّعْنُ.
- وَالْغَضَبُ.
- وَيَأْشُرُ الْبَلَدُ.
- وَيَحْضُرُ جَمَاعَةٌ أَقَلُّهَا أَرْبَعَةٌ.

■ وَتُدَبُّ:

- إِثْرُ صَلَاةٍ^(١).
- [وَتُخَوِّفُهُمَا، وَخُصُوصًا عِنْدَ الْخَامِسَةِ.
- وَالْقَوْلُ بِأَنَّهَا مُوجِبَةُ الْعَذَابِ.
- وَفِي إِعَادَتِهَا إِنْ بَدَأَتْ^(٢) خِلَافٌ.
- وَلَا عَنَتِ الذَّمِّيَّةُ بِكَيْسَتِهَا وَلَمْ تُجَبَّرْ.
- . وَإِنْ [أَبَتْ أَدَبَتْ وَرُدَّتْ] لِمَلَّتْهَا كَقَوْلِهِ: «وَجَدْتُهَا مَعَ رَجُلٍ فِي لِحَافٍ».
- وَتَلَاعَنَّا [إِنْ:

● رَمَاهَا بِغَضَبٍ^(٣).

● أَوْ وَطِئَ شُبْهَةً.

وَأَنْكَرَتْهُ أَوْ صَدَّقَتْهُ [وَلَمْ يَثْبُتْ وَلَمْ يَظْهَرْ]^(٤).

- وَتَقُولُ: «مَا زَيْتُ وَلَقَدْ غُلِبْتُ».

(١) في (أ): إثر الصلاة.

(٢) طمس في (ز).

(٣) طمس في (ز).

(٤) طمس في (ز).

مما يتدب
في اللّٰعَان

* نصف

- وَإِلَّا التَّعَنَ فَقَطْ [كَصَغِيرَةٍ تُوْطَأُ] (١).

- وَإِنْ شَهِدَ مَعَ ثَلَاثَةِ التَّعَنَ، ثُمَّ التَّعَنَتْ، وَحَدَّ الثَّلَاثَةُ، لَا إِنْ نَكَحَتْ أَوْ لَمْ يُعْلَمْ بِزَوْجِيَّتِهِ حَتَّى رُجِمَتْ.
- وَإِنْ اشْتَرَى زَوْجَتَهُ ثُمَّ وَلَدَتْ.
- لَيْسَتْ أَشْهُرُ فَكَالْأَمَةِ.
- وَلَا قَلٌّ فَكَالزَّوْجَةِ.

وَحُكْمُهُ:

ما يترتب على
اللَّعَان

١- رَفَعُ الْحَدِّ وَ(٢) الْأَدَبِ فِي الْأَمَةِ وَالذَّمِّ.

٢- وَإِيجَابُهُ عَلَى الْمَرْأَةِ، إِنْ لَمْ تُلَاعِنْ.

٣- وَقُطْعَ نَسَبِهِ.

وَبِلْعَانِهَا تَأْيِيدُ حُرْمَتِهَا (٣)، وَإِنْ:

● مُلِكَتْ.

● أَوْ انْفَشَّ حَمْلُهَا.

○ وَلَوْ عَادَ إِلَيْهِ قُبْلَ: كَالْمَرْأَةِ عَلَى الْأُظْهَرِ.

■ وَإِنْ اسْتَلْحَقَّ أَحَدَ التَّوَامَيْنِ لِحَقًّا.

وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا سِتَّةٌ فَبَطْنَانِ.

○ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: إِنْ أَقَرَّ بِالثَّانِي، وَقَالَ: «لَمْ أَطَأْ بَعْدَ الْأَوَّلِ» سُئِلَ

النِّسَاءُ فَإِنْ قُلْنَ: «إِنَّهُ قَدْ يَتَأَخَّرُ هَكَذَا» لَمْ يُحَدَّ.

(١) طمس في (ز).

(٢) في (ز) و(م): أَوْ.

(٣) في بعض الشُّرُوح: وحرمتها.

(بَابُ)

◎ تَعْتَدُ حُرَّةً، وَإِنْ كِتَابِيَّةً أَطَاقَتِ الْوُطْءَ، بِخُلُوةٍ بَالِغٍ، غَيْرِ مَجْبُوبٍ، أَمَكَنَ شَغْلُهَا مِنْهُ، وَإِنْ نَفْيَاهُ، وَأُخِذَا بِإِقْرَارِهِمَا. لَا يَغْيِرُهَا، إِلَّا:

● أَنْ تُقَرَّ بِهِ ^(١).

● أَوْ يَظْهَرَ حَمْلٌ وَلَمْ يَنْفِهِ.

بِثَلَاثَةِ أَقْرَاءٍ أَطْهَارٍ.

وَذِي الرِّقِّ قَرَّانٍ.

عدة ذات الرق

○ وَالْجَمِيعُ لِلِاسْتِبْرَاءِ، لَا ^(٢) الْأَوَّلُ فَقَطْ عَلَى الْأَرْجَحِ.

وَلَوْ:

١- اِعْتَادَتْهُ فِي كَالْسَنَةِ.

٢- أَوْ أَرْضَعَتْ.

٣- أَوْ اسْتُحِيضَتْ وَمَيَّزَتْ.

■ وَلِلزَّوْجِ انْتِزَاعُ وَلَدِ الْمُرْضِعِ:

● فِرَارًا مِنْ أَنْ تَرْتَهُ.

● أَوْ لِيَتَزَوَّجَ أُخْتَهَا أَوْ رَابِعَةً ^(٣).

● إِذَا لَمْ يَضُرَّ بِالْوَلَدِ.

الاعتداد بالأقراء

(١) ليس بمكرّر مع قوله: (وأخذوا بإقرارهما)؛ لأنّ هذا في غير الخلوة وذلك في الخلوة. انظر:

شفاء الغليل (١/٥٦٤).

(٢) في (أ): إلا.

(٣) في (أ): أربعة.

■ وَإِنْ:

عدة المرتابة

● لَمْ تُمَيِّزْ.

● أَوْ تَأَخَّرَ بِلَا سَبَبٍ.

● أَوْ مَرَضَتْ.

تَرَبَّصْتُ تِسْعَةَ أَشْهُرٍ ثُمَّ اعْتَذْتُ بِثَلَاثَةِ، كَعِدَّةٍ مَنْ لَمْ تَرَ الْحَيْضَ وَالْيَأْسَةَ وَلَوْ بِرِقٍّ.

■ وَتُتَمَّ مِنْ الرَّابِعِ فِي الْكُسْرِ.

■ وَالْغِيَّ^(١) يَوْمَ الطَّلَاقِ.

■ وَإِنْ حَاضَتْ فِي السَّنَةِ انْتَضَرَتْ الثَّانِيَةَ وَالثَّالِثَةَ.

■ ثُمَّ إِنْ احْتَاَجَتْ لِعِدَّةٍ فَالثَّلَاثَةُ.

* نصف

■ وَوَجَبَ إِنْ وُطِئَتْ بِزَنًا أَوْ شُبْهَةٍ، وَلَا يَطَأُ الزَّوْجُ، وَلَا يَعْقِدُ.

استبراء الحرة

- أَوْ غَابَ غَاصِبٌ أَوْ سَابٍ أَوْ مُشْتَرٍ، وَلَا يُرْجَعُ لَهَا قَدْرُهَا.

○ وَفِي إِمْضَاءِ الْوَلِيِّ وَفَسْخِخِهِ تَرَدُّدٌ.

■ وَاعْتَذْتُ بِطَهْرِ الطَّلَاقِ وَإِنْ لَحْظَةً^(٢).

■ فَتَحِلُّ بِأَوَّلِ الْحَيْضَةِ الثَّالِثَةِ أَوْ الرَّابِعَةِ إِنْ طُلِّقَتْ بِكَحَيْضٍ.

○ وَهَلْ يَنْبَغِي أَنْ لَا تُعَجَّلَ بِرُؤْيَيْهِ؟ تَأْوِيلَانِ.

■ وَرُجِعَ^(٣) فِي:

● قَدَّرَ الْحَيْضَ هُنَا، هَلْ هُوَ يَوْمٌ أَوْ بَعْضُهُ؟

ما يرجع فيه للنساء

● وَفِي أَنَّ الْمَقْطُوعَ ذَكَرُهُ أَوْ أَنْشِأَهُ يُؤَلِّدُ لَهُ فَتَعْتَدُ زَوْجَتَهُ أَوْ لَا^(٤).

(١) فِي (أ) وَ(ز) وَ(م): وَلَغَى.

(٢) فِي الْأَصْلِ: لَحِظَةٌ، وَالْمُثَبِّتُ مِنْ (أ) وَ(ز) وَ(س) وَ(م) وَالشُّرُوح.

(٣) فِي بَعْضِ الشُّرُوحِ: وَرُجِعَ النِّسَاءُ.

(٤) قَالَ الشَّيْخُ الدَّرْدِيرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «هَذَا ضَعِيفَانِ؛ إِذِ الْحَقُّ فِي الْفَرْعِ الْأَوَّلِ: سَوَالُ أَهْلِ الْمَعْرِفَةِ كَحِذَاقِ الْأَطْبَاءِ؛ إِذْ لَا مَعْنَى لِسَوَالِ النِّسَاءِ فِي مِثْلِ هَذَا كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ ضَرُورَةً، وَالرَّاجِعُ فِي الثَّانِي أَنَّهَا تَعْتَدُ مِنْ غَيْرِ سَوَالِ أَحَدٍ». الشَّرْحُ الْكَبِيرُ (٢/٤٧٣).

● وَمَا تَرَاهُ الْيَائِسَةُ، هَلْ هُوَ حَيْضٌ؟

لِلنِّسَاءِ.

- بِخِلَافِ الصَّغِيرَةِ إِنْ أُمِكنَ حَيْضُهَا، وَانْتَقَلَتْ لِلْأَقْرَاءِ.

■ وَالطُّهْرُ كَالْعِبَادَةِ.

■ وَإِنْ أَتَتْ بَعْدَهَا بِوَلَدٍ لِدُونِ أَقْصَى أَمَدِ الْحَمْلِ لِحَقِّ إِلَّا أَنْ يَنْفِيَهُ بِلَعَانٍ.

■ وَتَرَبَّصْتُ إِنْ ارْتَابَتْ بِهِ.

○ وَهَلْ خَمْسًا أَوْ أَرْبَعًا؟ خِلَافٌ.

○ وَفِيهَا لَوْ تَزَوَّجْتَ قَبْلَ الْخَمْسِ بِأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَوَلَدْتَ لِخَمْسَةٍ لَمْ

* قف

يَلْحَقَ بِوَاحِدٍ مِنْهُمَا، وَحُدَّتْ وَاسْتُشْكِلَتْ.

■ وَعِدَّةُ الْحَامِلِ فِي طَلَاقٍ أَوْ وَفَاةٍ^(١) وَضَعُ حَمْلِهَا كُلِّهِ وَإِنْ دَمًا اجْتَمَعَ، وَإِلَّا

عدة الحامل

فَكَالْمُطَلَّاقَةِ إِنْ فَسَدَ كَالذَّمِّيَّةِ تَحْتَ ذِمِّيٍّ.

- وَإِلَّا فَأَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرٌ، وَإِنْ رَجَعِيَّةٌ إِنْ:

١- تَمَّتْ قَبْلَ زَمَنِ حَيْضَتِهَا.

٢- وَقَالَ النِّسَاءُ لَا رِبِيَّةَ بِهَا، وَإِلَّا انْتَظَرْتُهَا إِنْ دَخَلَ بِهَا.

■ وَتَنَصَّفَتْ بِالرِّقِّ، وَإِنْ لَمْ تَحِضْ فَثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ، إِلَّا أَنْ تَرْتَابَ فَتِسْعَةٌ.

■ وَلِمَنْ وَضَعَتْ غُسْلُ زَوْجِهَا وَلَوْ تَزَوَّجَتْ.

وَلَا يَنْقُلُ:

١- الْعِتْقُ لِعِدَّةِ الْحُرَّةِ.

٢- وَلَا مَوْتُ زَوْجٍ ذِمِّيٍّ أَسْلَمَتْ.

■ وَإِنْ أَقَرَّ بِطَلَاقٍ مُتَقَدِّمٍ:

● اسْتَأْنَفَتِ الْعِدَّةَ مِنْ إِفْرَارِهِ.

● وَلَمْ يَرِثْهَا إِنْ انْقَضَتْ عَلَى دَعْوَاهُ، وَوَرِثَتْهُ فِيهَا.

ما لا ينقل
من عدة إلى أخرى

الإقرار
بطلاق متقدم

(١) في (أ): من وفاة أو طلاق، وفي (ز) و(م): في وفاة أو طلاق.

إِلَّا أَنْ تَشْهَدَ بَيْنَهُ لَهُ.

■ وَلَا يَرْجِعُ بِمَا أَنْفَقَتِ الْمُطَلَّقةُ.

- وَيَغْرُمُ مَا تَسَلَّفَتْ، بِخِلَافِ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا وَالْوَارِثِ.

■ وَإِنْ اشْتَرَيْتَ:

* نصف

١- مُعْتَدَّةٌ طَلَاقٍ فَارْتَفَعَتْ حَيْضَتُهَا حَلَّتْ إِنْ مَضَتْ سَنَةٌ لِلطَّلَاقِ وَثَلَاثَةٌ لِلشَّرَاءِ.

٢- أَوْ مُعْتَدَّةٌ مِنْ وَفَاةٍ فَأَقْصَى الْأَجَلَيْنِ.

■ وَتَرَكْتَ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا فَقَطْ، وَإِنْ صَغُرَتْ، وَلَوْ كِتَابِيَّةً وَمَفْقُودًا زَوْجَهَا:

١- التَّزْيِينَ بِالْمَضْبُوعِ وَلَوْ أَدَكْنَ، إِنْ وُجِدَ غَيْرُهُ، إِلَّا الْأَسْوَدَ.

٢- وَالتَّحْلِيَّ.

الإحْدَاد

٣- وَالتَّطْيِيبَ، وَعَمَلَهُ.

٤- وَالتَّجَرَّ فِيهِ.

٥- وَالذُّهْنَ^(١).

- فَلَا تَمْتَشِطُ بِحِنَاءٍ أَوْ كَتَمٍ، بِخِلَافِ نَحْوِ الزَّيْتِ وَالسُّدْرِ، وَاسْتِحْدَادِهَا.

- وَلَا تَدْخُلُ الْحَمَّامَ وَلَا تَطْلِي جَسَدَهَا وَلَا تَكْتَحِلُ، إِلَّا لِضَرُورَةٍ، وَإِنْ بَطِيبَ، وَتَمَسَّحَهُ نَهَارًا.



(١) كَذَا فِي الْأَصْلِ وَ(س)، وَفِي (أ) وَ(ز) وَ(م): وَالتَّزْيِينَ، قَالَ ابْنُ غَازِي رَحِمَهُ اللَّهُ: «كَذَا فِي النَّسْخِ الَّتِي وَقَفْنَا عَلَيْهَا (الذَّهْنُ) لَا التَّزْيِينَ؛ فَلَا تَكَرَّارَ» شِفَاءُ الْغَلِيلِ (١/٥٦٦).

(فصل)

* قف

◎ وَلِزَوْجَةِ الْمَفْقُودِ الرَّفْعُ:

● لِلْقَاضِي.

● وَالْوَالِي.

● وَوَالِي الْمَاءِ.

● وَإِلَّا فَلِجَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ.

فَتُؤَجَّلُ^(١):

١- أَرْبَعَ سِنِينَ، إِنْ دَامَتْ نَفَقَتُهَا.

٢- وَالْعَبْدُ نِصْفَهَا.

مِنْ الْعَجْزِ عَنْ حَبْرِهِ.

ثُمَّ اعْتَدَّتْ كَالْوَفَاةِ.

- وَسَقَطَتْ بِهَا النَّفَقَةُ.

- وَلَا تَحْتَاجُ فِيهَا لِإِذْنٍ.

- وَلَيْسَ لَهَا الْبَقَاءُ بَعْدَهَا.

- وَقُدِّرَ طَلَاقٌ يَتَحَقَّقُ بِدُخُولِ الثَّانِي فَتَحِلُّ لِلأَوَّلِ إِنْ طَلَّقَهَا ثِنْتَيْنِ.

- وَإِنْ^(٢) جَاءَ أَوْ تَبَيَّنَ أَنَّهُ حَيٌّ أَوْ مَاتَ فَكَالْوَلِيِّينِ.- وَوَرِثَتِ الْأَوَّلُ إِنْ قُضِيَ لَهُ بِهَا، وَلَوْ تَزَوَّجَهَا الثَّانِي فِي عِدَّةٍ^(٣) فَكَغَيْرِهِ.

(١) في (ز): تؤجل، وفي بعض الشروح: يؤجل الحر.

(٢) في (أ) و(ز) و(م): فإن.

(٣) في بعض الشروح زيادة: وفاة.

زوجة المفقود
بيلاد الإسلامما لا يفите دخول
الزوج الثاني

وَأَمَّا إِنْ:

- ١- نُجِيَ لَهَا.
 - ٢- أَوْ قَالَ: «عَمْرَةُ طَالَتْ» مُدْعِيًا غَائِبَةً فَطُلِّقَ عَلَيْهِ ثُمَّ أُثْبِتَهُ.
 - ٣- وَذُو ثَلَاثٍ وَكُلَّ وَكَيْلَيْنِ.
 - ٤- وَالْمُطَلَّقةُ لِعَدَمِ النِّفَاقِ ثُمَّ ظَهَرَ إِسْقَاطُهَا.
 - ٥- وَذَاتُ الْمَفْقُودِ تَتَزَوَّجُ فِي عِدَّتِهَا فَيُفْسَخُ.
 - ٦- أَوْ تَزَوَّجَتْ بِدَعْوَاهَا الْمَوْتَ.
 - ٧- أَوْ بِشَهَادَةِ غَيْرِ عَدْلَيْنِ.
- فَيُفْسَخُ، ثُمَّ يَظْهَرُ أَنَّهُ كَانَ عَلَى الصَّحَّةِ، فَلَا تَقُوتُ بِدُخُولِ.
- وَالضَّرْبُ لِوَاحِدَةٍ: ضَرْبٌ لِبَقِيَّتِهِنَّ وَإِنْ أُبَيِّنَ.

✽ نصف

وَبَقِيَتْ:

■ ما يبقى للتعمير

- ١- أُمُّ وَلَدِهِ^(١) وَمَالُهُ.
 - ٢- وَزَوْجَةُ الْأَسِيرِ.
 - ٣- وَمَفْقُودُ أَرْضِ الشُّرْكِ.
- لِلتَّعْمِيرِ، وَهُوَ سَبْعُونَ.
- وَاخْتَارَ الشَّيْخَانِ^(٢) ثَمَانِينَ.
- وَحُكِمَ بِخَمْسٍ وَسَبْعِينَ.
- فَإِنْ اخْتَلَفَ الشُّهُودُ فِي سِنِّهِ فَلَا أَقْلَ.
- وَتَجُوزُ شَهَادَتُهُمْ عَلَى التَّقْدِيرِ، وَحَلَفَ الْوَارِثُ حِينَئِذٍ.
- وَإِنْ تَنَصَّرَ أَسِيرٌ فَعَلَى الطَّلُوعِ.

(١) في الأصل: الولد، والمثبت من (أ) و(س) و(ز) و(م) والشروح.

(٢) أبو محمد ابن أبي زيد، وأبو الحسن القابسي.

المفقود في المعترك

وَاعْتَدْتُ:

١- فِي مَفْقُودِ الْمُعْتَرِكِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ بَعْدَ انْفِصَالِ الصَّفَيْنِ^(١).○ وَهَلْ يُتْلَوُ^(٢) وَيُجْتَهَدُ؟ تَفْسِيرَانِ.

- وَوُورِثَ مَا لَهُ حِينَئِذٍ.

● كَالْمُتَّحِجِ لِبَلَدِ الطَّاعُونَ أَوْ فِي زَمَنِهِ.

٢- وَفِي الْفَقْدِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ وَالْكَفَّارِ بَعْدَ سَنَةِ بَعْدِ النَّظَرِ.

■ وَلِلْمُعْتَدَّةِ:

● الْمُطْلَقَةُ^(٣).● وَ^(٤) الْمَحْبُوسَةُ بِسَبَبِهِ فِي حَيَاتِهِ.

السُّكْنَى.

● وَلِلْمُتَوَفَّى عَنْهَا إِنْ:

- دَخَلَ بِهَا.

- وَالْمَسْكُونُ لَهُ.

- أَوْ نَقَدَ كِرَاءَهُ، لَا بِلَا نَقْدٍ.

○ وَهَلْ مُطْلَقًا؟ أَوْ إِلَّا الْوَجِيئَةَ؟ تَأْوِيلَانِ.

- وَلَا إِنْ لَمْ يَدْخُلْ، إِلَّا أَنْ يُسْكِنَهَا، لَا^(٥) لِيَكْفَهَا.

- وَسَكَنْتَ عَلَى مَا كَانَتْ تَسْكُنُ.

وَرَجَعْتُ لَهُ إِنْ:

١- نَقَلَهَا، وَاتَّهَمَ.

سكنى المعتدات

رجوع المعتدة
لسكنها

(١) المشهور من مذهب مالك: إنما تعتد بعد التقاء الصفّين ولا تصبر لانفصالهما (م).

(٢) في (ز): تلوّم.

(٣) في الأصل: والمطلقة، والمثبت من (أ) و(ز) و(س) و(م) والشروح.

(٤) في (م): أو.

(٥) في (أ) و(ز) و(س) و(م): إلا.

- ٢- أَوْ كَانَتْ بِغَيْرِهِ وَإِنْ بِشَرْطٍ فِي إِجَارَةِ رِضَاعٍ، وَانْفَسَخَتْ.
- ٣- وَمَعَ ثِقَةٍ إِنْ بَقِيَ شَيْءٌ مِنَ الْعِدَّةِ، إِنْ خَرَجَتْ:
- صَرُورَةٌ^(١) فَمَاتَ، أَوْ طَلَّقَهَا فِي كَالثَلَاثَةِ أَيَّامٍ.
 - وَفِي التَّطَوُّعِ وَ^(٢) غَيْرِهِ إِنْ خَرَجَ لِكِرْبَاطٍ، لَا لِمُقَامٍ وَإِنْ وَصَلَتْ.
- [وَالْأَحْسَنُ]^(٣) وَلَوْ لِإِقَامَةِ السَّنَةِ أَوْ أَشْهُرٍ^(٤).
- وَالْمُحْتَارُ خِلَافُهُ.
- وَفِي الْإِنْتِقَالِ تَعْتَدُ بِأَقْرَبِهِمَا أَوْ أَبْعَدِهِمَا أَوْ بِمَكَانِهَا.
- وَعَلَيْهِ الْكِرَاءُ رَاجِعَةٌ^(٥).
- وَمَضَتْ:
- ١- الْمُحْرَمَةُ.
- ٢- أَوْ الْمُعْتَكِفَةُ.
- ٣- أَوْ أَحْرَمَتْ وَعَصَتْ.
- وَلَا سُكْنَى لِأَمَةٍ لَمْ تُبَوِّأَ.
- وَلَهَا حِينَئِذٍ الْإِنْتِقَالُ مَعَ سَادَتِهَا:
- ١- كَبَدَوِيَّةٍ ارْتَحَلَ أَهْلُهَا فَقَطْ.
- ٢- أَوْ لِعُذْرٍ لَا يُمَكِّنُ الْمُقَامَ مَعَهُ بِمَسْكَنِهَا، كَسُقُوطِهِ أَوْ خَوْفِ جَارٍ سُوءٍ.

مضي من طرأت
عليها العدة

* نصف

(١) في بعض الشروح: ضرورة، والمثبت بالصاد من الضرورة: وهو الذي لم يحج يقال: رجل ضرورة وامرأة ضرورة؛ إذا لم يحجاً. انظر: الصّاح (٧١١/٢).

(٢) في (أ) و(ز) و(س) و(م): أو.

(٣) سقطت من الأصل والمثبت من (أ) و(ز) و(س) و(م) والشروح.

(٤) كذا في الأصل، وفي (أ) و(ز) و(س) و(م): (ولو أقامت نحو الستة أشهر)، وقال البتاني رحمه الله في حاشيته على الزرقاني: «الذي في التوضيح أن محمداً استحسن الرجوع في الأشهر وفي السنة، خلاف ما يقتضيه المصنف، وهو الموافق لعبارة التونسي وابن عرفة واللّخمي، فلعل ما في المتن تحريف وأن الأصل (ولو أقامت السنة أو الأشهر) كما في عبارة غيره». شرح الزرقاني (٣٩١/٤).

(٥) في (أ) و(ز) و(م): راجعا.

- وَلَزِمَتِ الثَّانِي وَالثَّالِثَ.
- وَالْخُرُوجُ فِي حَوَائِجِهَا طَرَفِي النَّهَارِ، لَا لِضَرَرِ جَوَارِ بِحَاضِرَةٍ^(١)، وَرَفَعَتْ لِلْحَاكِمِ.
- وَأُفْرِغَ لِمَنْ يَخْرُجُ، إِنْ أَشْكَلَ.
- وَهَلْ لَا سُكْنَى لِمَنْ سَكَنْتَ زَوْجَهَا ثُمَّ طَلَّقَهَا؟ قَوْلَانِ.
- وَسَقَطَتْ إِنْ أَقَامَتْ بَعِيرَهُ كَنَفَقَةٍ وَلَدٍ هَرَبَتْ بِهِ.
- وَلِلْغُرَمَاءِ بَيْعُ الدَّارِ فِي الْمُتَوَقَّى عَنْهَا، فَإِنْ ارْتَابَتْ فِيهِ أَحَقُّ.
- وَلِلْمُشْتَرِي الْخِيَارُ.
- وَلِلزَّوْجِ فِي الْأَشْهُرِ.
- وَمَعَ تَوَقُّعِ الْحَيْضِ قَوْلَانِ.
- وَلَوْ بَاعَ إِنْ زَالَتِ الرِّبَةُ فَسَدَ.
- وَأُبْدِلَتْ فِي:
- ١- الْمُنْهَدِمِ.
- ٢- وَالْمُعَارِ.
- ٣- وَالْمُسْتَأْجَرِ.
- الْمُتَقْضِي الْمُدَّةِ^(٢).
- وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي مَكَائِنِ أُجِيبَتْ.
- وَامْرَأَةُ الْأَمِيرِ وَنَحْوِهِ لَا يُخْرِجُهَا الْقَادِمُ وَإِنْ ارْتَابَتْ، كَالْحُبْسِ حَيَاتَهُ.
- بِخِلَافِ حُبْسِ مَسْجِدٍ بِيَدِهِ.

(١) في (أ) و(ز): لحاضرة.

(٢) قيل يرجع للمستأجر، وقيل مدة الإعارة أو الإجارة. انظر الشرح الكبير (٤٨٨/٢)، وشرح

الخرشي (١٦١/٤).

خروج المعتدة
لحوائجها

تغيير السكن

■ أحكام أم الولد وَلِأُمِّ وَلَدٍ يَمُوتُ عَنْهَا:

● السُّكْنَى.

● وَزَيْدٌ مَعَ الْعِتْقِ نَفَقَةُ الْحَمْلِ، كَالْمُرْتَدَّةِ وَالْمُشْتَبِهَةِ إِنْ حَمَلَتْ.

○ وَهَلْ نَفَقَةُ ذَاتِ الزَّوْجِ إِنْ لَمْ تَحْمِلْ عَلَيْهَا أَوْ عَلَى الْوَاطِئِ؟
قَوْلَانِ.



(فَضْلٌ)

* قف

الاستبراء بحصول
الملك وشروطه

◎ يَجِبُ الْإِسْتِبْرَاءُ:

١- بِحُصُولِ الْمَلِكِ، إِنْ:

- لَمْ تُوقِنِ الْبَرَاءَةَ.
- وَلَمْ يَكُنْ وَطْؤُهَا مُبَاحًا.
- وَلَمْ تَحْرُمَ فِي الْمُسْتَقْبَلِ.

وَإِنْ:

- صَغِيرَةٌ أَطَاقَتِ الْوَطْءَ، أَوْ كَبِيرَةٌ لَا تَحْمِلَانِ^(١) عَادَةً.
- أَوْ وَخْشًا.
- أَوْ بِكَرًا.
- أَوْ رَجَعَتْ مِنْ غَضَبٍ أَوْ سَبِيٍّ.
- أَوْ غُنِمَتْ.
- أَوْ اشْتَرِيَتْ وَلَوْ مُتَزَوِّجَةً وَطُلِّقَتْ قَبْلَ الْبِنَاءِ.
- كَالْمَوْطُوءَةِ إِنْ بَاعَتْ أَوْ زُوِّجَتْ، وَقُبِلَ قَوْلُ سَيِّدِهَا.

■ وَجَازَ:

- لِلْمُشْتَرِي مِنْ مُدَّعِيهِ تَزْوِيجُهَا قَبْلَهُ.
- وَاتِّفَاقُ الْبَائِعِ وَالْمُشْتَرِي عَلَى وَاحِدٍ.
- وَكَالْمَوْطُوءَةِ بِاشْتِبَاهٍ.

٢- أَوْ سَاءَ الظَّنُّ:

- كَمَنْ عِنْدَهُ تَخَرُّجٌ.
- أَوْ لِكَغَائِبٍ، أَوْ مَجْبُوبٍ.

الاستبراء بسبب
ظنِّ الوطء

(١) في (ز): لا يحملان.

• وَ^(١) مُكَاتِبَةٍ عَجَزَتْ .

• أَوْ أَبْضَعَ فِيهَا وَأَرْسَلَهَا مَعَ غَيْرِهِ .

٣- وَبِمَوْتِ سَيِّدٍ وَإِنْ اسْتُبْرِئَتْ أَوْ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا .

٤- وَبِالْعِتْقِ .

■ وَاسْتَأْنَفَتْ إِنْ اسْتُبْرِئَتْ أَوْ غَابَ غَيْبَةً عُلِمَ أَنَّهُ لَمْ يَقْدَمْ أُمُّ الْوَلَدِ فَقَطَّ بِحَيْضَةٍ .

■ وَإِنْ :

• تَأَخَّرَتْ .

• أَوْ أَرْضَعَتْ .

• أَوْ مَرَضَتْ .

• أَوْ اسْتُحِضَتْ وَلَمْ تُمَيِّزْ .

فَثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ كَالصَّغِيرَةِ وَالْيَاسَةِ .

■ وَنَظَرَ النِّسَاءُ فَإِنْ ارْتَبَنَ فِتْسَعَةٌ .

■ وَبِالْوَضْعِ كَالْعِدَّةِ .

■ وَحَرُمَ فِي زَمَنِهِ الْإِسْتِمْتَاعُ .

وَلَا اسْتِبْرَاءُ :

• إِنْ لَمْ تُطِقِ الْوُطْءَ .

• أَوْ حَاضَتْ تَحْتَ يَدِهِ كَمُودَعَةٍ وَمَبِيعَةٍ بِالْخِيَارِ، وَلَمْ تَخْرُجْ وَلَمْ يَلْجِ عَلَيْهَا سَيِّدُهَا .

• أَوْ أَعْتَقَ وَتَزَوَّجَ .

• أَوْ اشْتَرَى زَوْجَتَهُ وَإِنْ بَعَدَ الْبِنَاءُ .

- فَإِنْ بَاعَ الْمُشْتَرَاءَ وَقَدْ دَخَلَ، أَوْ أَعْتَقَ، أَوْ مَاتَ، أَوْ عَجَزَ الْمُكَاتِبُ :

الاستبراء
بموت السيد

الاستبراء
بسبب العتق

استبراء الحامل

* قف

ما لا استبراء فيه

(١) في بعض الشروح: أَوْ .

١- قَبْلَ وَطْءِ الْمَلِكِ لَمْ تَحِلَّ لِسَيِّدٍ وَلَا زَوْجٍ إِلَّا بِفُرَائِنِ عِدَّةٍ فَسُخِ النَّكَاحُ .

٢- وَبَعْدَهُ بِحَيْضَةٍ، كَحُصُولِهِ بَعْدَ حَيْضَةٍ أَوْ حَيْضَتَيْنِ .

● أَوْ حَصَلَتْ^(١) فِي أَوَّلِ الْحَيْضِ .

■ وَهَلْ إِلَّا أَنْ تَمْضِيَ حَيْضَةُ اسْتِبْرَاءٍ أَوْ أَكْثَرُهَا؟ تَأْوِيلَانِ .

● أَوْ اسْتَبْرَأَ أَبٌ جَارِيَةَ ابْنِهِ ثُمَّ وَطَّئَهَا .

○ وَتَوَوَّلَتْ عَلَى وُجُوهِهِ وَعَلَيْهِ الْأَقْلُ .

○ وَيُسْتَحْسَنُ إِذَا^(٢) غَابَ عَلَيْهَا مُشْتَرٍ بِخِيَارٍ لَهُ .

○ وَتَوَوَّلَتْ عَلَى الْوُجُوبِ أَيْضًا .

■ وَتَوَاضَعُ :

● الْعَلِيَّةُ .

● أَوْ وَخَشَ أَقَرَّ الْبَائِعِ بِوَطْئِهَا .

عِنْدَ مَنْ يُؤْمَنُ .

- وَالشَّأْنُ النَّسَاءُ .

■ وَإِذَا رَضِيََا بَعْضُهُمَا فَلَيْسَ لِأَحَدِهِمَا الْإِنْتِقَالُ .

- وَنُهِيًا عَنْ أَحَدِهِمَا .

○ وَهَلْ يُكْتَفَى بِوَاحِدَةٍ .

○ قَالَ : يُخْرَجُ عَلَى التَّرْجُمَانِ .

■ وَلَا مُوَاضَعَةٌ فِي :

● مُتَزَوِّجَةٍ .

● وَحَامِلٍ .

● وَمُعْتَدَّةٍ .

● وَزَانِيَةٍ .

(١) فِي (أ) وَ(ز) وَ(م) : أَوْ حَصَلَ .

(٢) فِي (أ) وَ(م) : إِنْ .

* نصف

أحكام المواضعة

ما لا يحتاج فيه
إلى مواضعة

- كَالْمَرْدُودَةِ بِغَيْبٍ أَوْ فَسَادٍ أَوْ إِقَالَةٍ إِنْ لَمْ يَغِبِ الْمُشْتَرِي.
- وَفَسَدَ إِنْ نَقَدَ بِشَرْطٍ، لَا تَطَوُّعًا.
- وَمُصِيبَتُهُ بِمَنْ^(١) قُضِيَ لَهُ بِهِ^(٢).
- وَفِي الْجَبْرِ عَلَى إِقَافِ الثَّمَنِ قَوْلَانِ^(٣).



(١) فِي بَعْضِ الشُّرُوحِ: مِمَّنْ..

(٢) فِي (أ) وَ(ز) وَ(م): بِهَا.

(٣) فِي بَعْضِ الشُّرُوحِ تَقْدِيمٌ وَتَأْخِيرٌ: وَفِي الْجَبْرِ عَلَى إِقَافِ الثَّمَنِ قَوْلَانِ، وَمُصِيبَتُهُ بِمَنْ قُضِيَ لَهُ بِهِ

(فَصْلٌ)

* قف

◎ وَأَنَّ^(١) طَرَأَ مُوجِبٌ قَبْلَ تَمَامِ عِدَّةٍ أَوْ اسْتِبْرَاءٍ:- انْهَدَمَ^(٢) الْأَوَّلُ.

- وَالتَّنَفُّثُ:

١- كُمْتُزُوجٍ بَائِتَتْهُ ثُمَّ يُطَلَّقُ بَعْدَ الْبِنَاءِ أَوْ يَمُوتُ مُطْلَقًا.

٢- وَكُمُسْتَبْرَاءَةٍ مِنْ فَاسِدٍ ثُمَّ يُطَلَّقُ^(٣).

٣- وَكُمُرْتَجِعٍ وَإِنْ لَمْ يَمَسَّ، طَلَّقَ أَوْ مَاتَ، إِلَّا أَنْ يُفْهَمَ ضَرَرٌ بِالتَّطْوِيلِ، فَتَبْنِي الْمُطَلَّقَةُ، إِنْ لَمْ تُمَسَّ.

٤- وَكُمُعْتَدَةٍ وَطَيْهَا الْمُطْلَقُ أَوْ غَيْرُهُ فَاسِدًا بِكَاشْتِبَائِهِ.

إِلَّا مِنْ وَفَاةٍ فَأَقْصَى الْأَجَلَيْنِ:

● كُمُسْتَبْرَاءَةٍ مِنْ وَطْءٍ فَاسِدٍ مَاتَ زَوْجُهَا.

● وَكُمُسْتَرَاءَةٍ مُعْتَدَةٍ.

■ وَهَدَمَ وَضَعُ حَمْلٍ أُلْحِقَ:

● بِنِكَاحٍ صَحِيحٍ غَيْرِهِ.

● وَبِفَاسِدٍ أَثَرُهُ وَأَثَرَ الطَّلَاقِ لَا الْوَفَاةِ.

■ وَعَلَى كُلِّ الْأَقْصَى مَعَ الْإِلْتِبَاسِ:

(١) فِي (أ) وَ(ز) وَ(س) وَ(م): إِنْ.

(٢) فِي (أ): انْهَدَامٌ، وَفِي بَعْضِ الشُّرُوحِ (انْهَدَمَ). وَهِيَ بِالذَّالِ الْمَعْجَمَةِ: انْقَطَعَ، وَبِالْمُهْمَلَةِ:

نَقَضَ. انْظُرْ: شَرْحُ الزَّرْقَانِيِّ (٤/٤١٩).

(٣) فِي الْأَصْلِ، وَفِي (س): (ثُمَّ يَمُوتُ أَوْ يُطَلَّقُ)، وَالْمَثْبُوتُ مِنْ (أ) وَ(س) وَ(م): وَالشُّرُوحُ.

ضابط
تداخل العددالأمثلة
على تداخل العدد

* نصف

ما كان الموجب
فيه واحدًا

• كَامَرَاتَيْنِ^(١) إِحْدَاهُمَا^(٢) بِنِكَاحٍ فَاسِدٍ، وَإِحْدَاهُمَا^(٣) مُطْلَقَةٌ ثُمَّ مَاتَ الزَّوْجُ.

• وَكُمُسْتَوْلَدَةٍ مُتَزَوِّجَةٍ مَاتَ السَّيِّدُ وَالزَّوْجُ وَلَمْ يُعْلَمْ^(٤) السَّابِقُ.

فَإِنْ:

١- كَانَ بَيْنَ مَوْتِهِمَا^(٥) أَكْثَرُ مِنْ عِدَّةِ الْأَمَةِ.

٢- أَوْ جُهْلَ.

فَعِدَّةُ حُرَّةٍ وَمَا تُسْتَبَرَأُ بِهِ الْأَمَةُ.

١- وَفِي الْأَقْلُ عِدَّةُ حُرَّةٍ.

٢- وَهَلْ قَدَّرَهَا كَأَقْلٍ أَوْ أَكْثَرَ؟ قَوْلَانِ.

* * *

(١) فِي (أ): كَامَرَاتَيْنِ.

(٢) فِي (أ): أَحْدَهُمَا.

(٣) فِي (أ): وَأَحْدَهُمَا.

(٤) فِي (أ) زِيَادَةٌ: حَالٍ.

(٥) فِي (س) وَ(م): مَوْتَهُمَا.

(بَابُ)

* قف

ما يحصل به
نحرّم الرضاع

◎ حُصُولُ لَبَنِ امْرَأَةٍ وَإِنْ:

١- مَيْتَةً.

٢- وَصَغِيرَةً.

- بِوَجُورٍ.
- أَوْ سَعُوطٍ.
- أَوْ حُقْنَةٍ يَكُونُ^(١) غِذَاءً.
- أَوْ خُلِطَ.

لَا:

- غُلِبَ.
- وَلَا كَمَاءٍ أَصْفَرَ.
- وَبَهِيمَةٍ.
- وَاكْتِحَالٍ بِهِ.

مُحَرَّمٌ إِنْ:

- ١- حَصَلَ فِي الْحَوْلَيْنِ.
- ٢- أَوْ بِزِيَادَةِ الشَّهْرَيْنِ.
- إِلَّا أَنْ يَسْتَعْنِيَ وَلَوْ فِيهِمَا.
- مَا حَرَّمَهُ النَّسَبُ، إِلَّا:
- أُمُّ أَخِيكَ أَوْ أُخْتُكَ.
- وَأُمُّ وَلَدٍ وَلَدِكَ.

وقت
نشر الحرمةمن لا يحرم
من الرضاع

(١) في (م): تكون.

- [وَجَدَّةٌ وَلَدِكَ] ^(١).
- وَأُخْتٌ وَلَدِكَ.
- وَأُمُّ عَمِّكَ وَعَمَّتِكَ.
- وَأُمُّ خَالِكَ وَخَالَتِكَ.
- فَقَدْ لَا يَحْرُمَنَّ مِنَ الرِّضَاعِ.
- وَقَدَّرَ الطِّفْلُ خَاصَّةً وَلَدًا:
- لِصَاحِبَةِ اللَّبَنِ..
- وَلِصَاحِبِهِ مِنْ وَطْئِهِ لِانْقِطَاعِهِ وَإِنْ ^(٢) بَعْدَ سِنِينَ.
- وَاشْتَرَكَ مَعَ الْقَدِيمِ، وَلَوْ بِحَرَامٍ لَا يَلْحَقُ الْوَلَدُ بِهِ.
- وَحُرِّمَتْ عَلَيْهِ:
- إِنْ أَرْضَعَتْ مَنْ كَانَ زَوْجًا لَهَا، لِأَنَّهَا زَوْجَةُ ابْنِهِ ^(٣).
- كَمُرْضِعَةٍ مُبَايِنَةٍ ^(٤) أَوْ مُرْتَضِعٍ مِنْهَا.
- وَإِنْ أَرْضَعَتْ زَوْجَتِيهِ اخْتَارَ، وَإِنْ الْآخِرَةُ ^(٥).
- وَإِنْ كَانَ قَدْ بَنَى بِهَا حَرَمَ الْجَمِيعِ.
- وَأُذِّبَتِ الْمُتَعَمِّدَةُ لِلْإِفْسَادِ.
- وَفُسِّخَ نِكَاحُ:
- الْمُتَصَادِقَيْنِ عَلَيْهِ.
- كَقِيَامِ بَيِّنَةٍ عَلَى إِقْرَارِ أَحَدِهِمَا قَبْلَ الْعَقْدِ.
- وَلَهَا الْمُسَمَّى بِالْدُّخُولِ إِلَّا أَنْ تَعْلَمَ فَقَطُّ فَكَالْغَارَةِ ^(٦).

مما يحرم
بالرضاع

* نصف

(١) سقطت من (ز).

(٢) في بعض الشروح: ولو.

(٣) في (ز): أبيه.

(٤) في (س): بائنة، وفي (أ) و(ز) و(م): مبانته.

(٥) في (أ) و(س): الأخيرة.

(٦) في بعض الشروح: فكالغفارة.

فسخ نكاح
المراضعين

- وَإِنْ ادَّعَاهُ وَأَنْكَرَتْ^(١) أَخَذَ بِإِقْرَارِهِ وَلَهَا النِّصْفُ.
- وَإِنْ ادَّعَتْهُ وَأَنْكَرَ^(٢) لَمْ يَنْدَفِعْ.
- وَلَا تَقْدِرُ عَلَى طَلَبِ الْمَهْرِ قَبْلَهُ.
- وَإِقْرَارُ الْأَبْوَيْنِ مَقْبُولٌ قَبْلَ النِّكَاحِ لَا بَعْدَهُ، كَقَوْلِ أَبِي أَحَدِهِمَا.
- وَلَا يَقْبَلُ مِنْهُ أَنَّهُ أَرَادَ الْإِعْتِدَارَ.
- بِخِلَافِ أُمِّ أَحَدِهِمَا فَالْتَّنَزُّهُ.
- وَيُثَبَّتُ:

ثبوت الرضاع
بين الزوجين

- ١- بِرَجُلٍ وَامْرَأَةٍ.
- ٢- وَبِامْرَأَتَيْنِ إِنْ فَشَا قَبْلَ الْعَقْدِ.
- وَهَلْ تُشْتَرِطُ^(٣) الْعَدَالَةُ مَعَ الْفُسُوقِ؟ تَرَدُّدٌ.
- ٣- وَبِرَجُلَيْنِ لَا بِامْرَأَةٍ وَلَوْ فَشَا.
- وَنَدَبَ التَّنَزُّهُ مُطْلَقًا.
- وَرَضَاعُ الْكُفْرِ مُعْتَبَرٌ.
- وَالْغَيْلَةُ: وَطْءُ الْمُرْضِعِ وَتَجَوُّزُ^(٤).

الغيلة



(١) في (أ) و(ز) و(م): فأنكرت.

(٢) في (أ): فأنكر.

(٣) في (أ): بشرط.

(٤) في (ز) زيادة: والله سبحانه وتعالى أعلم.

(بَابُ)

◎ يَحِبُّ لِمُمْكِنَةٍ مُطِيقَةٍ لِلْوَطْءِ عَلَى الْبَالِغِ، وَلَيْسَ أَحَدُهُمَا مُشْرِفًا:

* قف

اسباب التفقة
التكاح

١- قُوْتُ.

٢- وَإِدَامٌ.

٣- وَكِسْوَةٌ.

٤- وَمَسْكَنٌ بِالْعَادَةِ، بِقَدْرِ وَسْعِهِ وَحَالِهَا، وَالْبَلَدِ وَالسَّعْرِ، وَإِنْ أَكُولَةً.

٥- وَتُرَادُ الْمُرْضِعُ مَا تَقْوَى^(١) بِهِ.

إِلَّا الْمَرِيضَةَ وَقَلِيلَةَ الْأَكْلِ.

○ فَلَا يَلْزَمُهُ إِلَّا مَا تَأْكُلُ عَلَى الْأَصُوبِ.

- وَلَا يَلْزَمُ الْحَرِيرُ، وَحُمِلَ عَلَى الْإِطْلَاقِ، وَعَلَى الْمَدَنِيَّةِ لِقَنَاعَتِهَا.

فَيُقَرَضُ:

ما يلزم الزوج
من التفقة

١- الْمَاءُ.

٢- وَالزَّيْتُ.

٣- وَالْحَطَبُ^(٢).

٤- وَالْمِلْحُ.

٥- وَاللَّحْمُ الْمَرَّةَ بَعْدَ الْمَرَّةِ.

٦- وَحَصِيرٌ.

٧- وَسَرِيرٌ اخْتِيجَ لَهُ.

٨- وَأُجْرَةٌ قَابِلَةٌ.

(١) فِي (ز): تَقْوَى.

(٢) فِي (أ): الْحَبُّ.

٩- وَزِينَةً تَسْتَضِرُّ^(١) بِتَرَكِيهَا، كَكُحْلِ وَدُهْنٍ مُعْتَادَيْنِ، وَحِنَاءٍ.

١٠- وَمَشِطٍ.

١١- وَإِخْدَامُ أَهْلِهِ وَإِنْ بِكَرَاءٍ، وَلَوْ بِأَكْثَرٍ مِنْ وَاحِدَةٍ.

- وَقُضِيَ لَهَا بِخَادِمِهَا إِنْ أَحَبَّتْ إِلَّا لِرَبِيبَةٍ، وَإِلَّا فَعَلَيْهَا الْخِدْمَةُ الْبَاطِنَةُ، مِنْ:

● عَجْنٍ.

● وَكَنْسٍ.

● وَفَرَشٍ.

- بِخِلَافِ النَّسِجِ وَالْغَزْلِ.

لَا:

● مُكْحَلَةٍ.

● وَدَوَاءٍ.

● وَحِجَامَةٍ.

● وَثِيَابُ الْمَخْرَجِ.

■ وَلَهُ التَّمَتُّعُ بِشُورَتِهَا.

- وَلَا يَلْزَمُهُ بَدْلُهَا.

■ وَلَهُ مَنَعُهَا مِنْ أَكْلِ كَالثُومِ.

■ لَا أَبَوِيَّهَا وَوَلَدِهَا مِنْ غَيْرِهِ أَنْ يَدْخُلُوا لَهَا.

■ وَحُنْثٌ إِنْ حَلَفَ، كَحَلْفِهِ أَنْ لَا تَزُورَ وَالِدَيْهَا، إِنْ كَانَتْ مَأْمُونَةً وَلَوْ شَابَةً. * نصف

- لَا إِنْ حَلَفَ لَا تَخْرُجَ.

■ وَقُضِيَ لِلصَّغَارِ كُلِّ يَوْمٍ، وَلِلْكِبَارِ فِي^(٢) الْجُمُعَةِ كَالْوَالِدَيْنِ، وَمَعَ أَمِينَةٍ إِنْ اتَّهَمَهُمَا.

(١) فِي (أ): يَسْتَضِرُّ.

(٢) فِي بَعْضِ الشُّرُوحِ: كُلِّ.

■ وَلَهَا الْإِمْتِنَاعُ مِنْ أَنْ تَسْكُنَ مَعَ أَقَارِبِهِ إِلَّا الْوَضِيعَةَ كَوَلَدٍ صَغِيرٍ لِأَحَدِهِمَا إِنْ كَانَ لَهُ حَاضِرٌ، إِلَّا أَنْ يَبْنِي وَهُوَ مَعَهُ.

■ وَقُدِّرَتْ بِحَالِهِ مِنْ يَوْمٍ أَوْ جُمُعَةٍ أَوْ شَهْرٍ أَوْ سَنَةٍ.

■ وَالْكِسْوَةُ بِالشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ.

■ وَضُمِنَتْ بِالْقَبْضِ مُطْلَقًا، كَنَفَقَةِ الْوَلَدِ، إِلَّا لِيَبْنِيَ عَلَى الضَّيَاعِ.

■ وَيَجُوزُ:

١- إِعْطَاءُ الثَّمَنِ عَمَّا لَزِمَهُ.

٢- وَالْمُقَاصَّةُ بِدَيْنِهِ إِلَّا لِضَرٍّ^(١).

■ وَسَقَطَتْ إِنْ:

١- أَكَلَتْ مَعَهُ، وَلَهَا الْإِمْتِنَاعُ.

٢- أَوْ مَنَعَتْ الْوِطْءَ أَوْ^(٢) الْإِسْتِمْتَاعَ.

٣- أَوْ خَرَجَتْ بِلَا إِذْنٍ وَلَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهَا إِنْ لَمْ تَحْمِلْ.

٤- أَوْ بَانَثَ.

- وَلَهَا نَفَقَةُ الْحَمْلِ وَالْكِسْوَةِ فِي أَوَّلِهِ، وَفِي الْأَشْهُرِ قِيَمَةُ مَنَابِهَا.

- وَاسْتَمَرَّتَا^(٣) إِنْ مَاتَ لَا إِنْ مَاتَتْ.

■ وَرُدَّتِ النَّفَقَةُ كَانْفِشَاشِ الْحَمْلِ، لَا الْكِسْوَةَ بَعْدَ أَشْهُرٍ.

- بِخِلَافِ مَوْتِ الْوَلَدِ، فَيَرْجِعُ بِكِسْوَتِهِ، وَإِنْ خَلَقَتْ.

■ وَإِنْ كَانَتْ مُرْضِعَةً فَلَهَا نَفَقَةُ الرِّضَاعِ أَيْضًا.

- وَلَا نَفَقَةُ بَدْعَوَاهَا، بَلْ بِظُهُورِ الْحَمْلِ وَحَرَكَتِهِ، فَتَجِبُ مِنْ أَوَّلِهِ.

- وَلَا نَفَقَةُ لِحَمْلِ مُلَاعَنَةِ وَأَمَةٍ، وَلَا عَلَى عَبْدٍ إِلَّا الرَّجْعِيَّةُ.

وَسَقَطَتْ بِالْعُسْرِ، لَا إِنْ:

قدر النفقة

ضمان النفقة

ما يجوز إعطاؤه
عن النفقة

سقوط النفقة

ابتداء
وجوب النفقة

* قف

ما لا نفقة فيه

(١) في (أ) و(س) و(م) لضرر.

(٢) في (أ) و(ز) و(م): و.

(٣) في (أ) و(س) و(م): واستمر.

● حُبِسَتْ.

● أَوْ حَبَسَتْهُ^(١).

● أَوْ حَجَّتِ الْفَرْضَ، وَلَهَا نَفَقَةُ حَضَرٍ وَإِنْ رَتْقَاءَ.

■ وَإِنْ أَعْسَرَ بَعْدَ يُسْرِ فَاَلْمَاضِي فِي ذِمَّتِهِ وَإِنْ لَمْ يَفْرِضْهُ حَاكِمٌ.

■ وَرَجَعَتْ بِمَا أَنْفَقَتْ عَلَيْهِ غَيْرَ سَرَفٍ، وَإِنْ مُعْسِرًا، كَمُنْفِقٍ عَلَى أَجْنَبِيٍّ، إِلَّا لِصِلَةٍ.

- وَعَلَى الصَّغِيرِ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ عَلِمَهُ الْمُنْفِقُ وَحَلَفَ أَنَّهُ أَنْفَقَ لِيَرْجِعَ.
وَلَهَا:

١- الْفَسْخُ: إِنْ عَجَزَ عَنِ نَفَقَةِ حَاضِرَةٍ، لَا مَاضِيَةٍ، وَإِنْ عَبْدَيْنِ.

- لَا إِنْ عَلِمَتْ فَقَرَهُ أَوْ أَنَّهُ مِنَ السُّوَالِ، إِلَّا أَنْ يَتْرُكَهُ أَوْ يَشْتَهَرَ بِالْعَطَاءِ فسخ نكاح المعسر وَأَنْقَطَعَ.

- وَيَأْمُرُهُ الْحَاكِمُ إِنْ لَمْ يَثْبُتْ عُسْرُهُ بِالنَّفَقَةِ وَ^(٢) الْكِسْوَةِ أَوْ الطَّلَاقِ،
وَالْأُتْلُومَ بِالْإِجْتِهَادِ

- وَزَيْدٌ إِنْ مَرَضَ أَوْ سُجِنَ، ثُمَّ طُلِّقَ وَإِنْ غَائِبًا، أَوْ وَجَدَ مَا يُمْسِكُ الْحَيَاةَ،
لَا إِنْ قَدَرَ عَلَى الْقَوْتِ وَمَا يُوَارِي الْعَوْرَةَ، وَإِنْ غَنِيَّةً.

■ وَلَهُ الرَّجْعَةُ إِنْ وَجَدَ فِي الْعِدَّةِ يَسَارًا يَقُومُ بِوَاجِبِ مِثْلِهَا.

■ وَلَهَا النَّفَقَةُ فِيهَا وَإِنْ لَمْ يَرْتَجِعْ.

طلب النفقة
مدة الغياب

٢- وَطَلَبُهُ عِنْدَ سَفَرِهِ بِنَفَقَةٍ مُسْتَقْبَلٍ لِيَدْفَعَهَا لَهَا، أَوْ يُقِيمَ لَهَا كَفِيلًا.

■ وَفَرْضَ فِي مَالِ الْغَائِبِ وَوَدِيعَتِهِ وَدَيْنِهِ.

■ وَإِقَامَةُ الْبَيِّنَةِ عَلَى الْمُنْكَرِ بَعْدَ حَلْفِهَا بِاسْتِحْقَاقِهَا.

- وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا بِهَا كَفِيلٌ، وَهُوَ عَلَى حُجَّتِهِ إِذَا قَدِمَ.

(١) فِي (ز): وَحَبَسَهُ.

(٢) فِي (ز): أَوْ.

■ وَيَبْعَثُ دَارُهُ بَعْدَ ثُبُوتِ مِلْكِهِ، وَأَنَّهَا لَمْ تَخْرُجْ عَنْهُ^(١) فِي عِلْمِهِمْ، ثُمَّ يَبَيِّنُهُ بِالْحِيَازَةِ قَائِلَةً: هَذَا الَّذِي حُزِنَاهُ هِيَ الَّتِي شَهِدَ بِمِلْكِهَا لِلْغَائِبِ.

■ وَإِنْ تَنَازَعَا: التنازع في الثقة

١- فِي عُسْرِهِ فِي غَيْبَتِهِ اعْتُبِرَ حَالُ قُدُومِهِ.

٢- وَفِي إِرْسَالِهَا فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا إِنْ رَفَعَتْ مِنْ يَوْمِئِذٍ لِحَاكِمٍ، لَا لِعُدُولٍ وَجِيرَانٍ.

- وَإِلَّا فَقَوْلُهُ كَالْحَاضِرِ.

- وَحَلَفَ لَقَدْ قَبَضْتُهَا، لَا بَعَثْتُهَا.

٣- وَفِيمَا فَرَضَهُ فَقَوْلُهُ إِنْ أَشْبَهَ، وَإِلَّا فَقَوْلُهَا إِنْ أَشْبَهَ، وَإِلَّا ابْتَدَأَ الْقَرَضَ. ○ وَفِي [حَلْفٍ]^(٢) مُدَّعِي الْأَشْبَهِ تَأْوِيلَانِ.



(١) فِي بَعْضِ الشُّرُوحِ: عَنْ مَلِكِهِ.

(٢) سَقَطَتْ مِنَ الْأَصْلِ، وَالْمَثْبُوتُ مِنْ (أ) وَ(ز) وَ(س) وَ(م) وَالشُّرُوحِ.

(فَضْلٌ)

* قف

نفقة الرقيق ودابته

نفقة القريب

○ إِنَّمَا تَحِبُّ:

١ - نَفَقَةُ رَقِيقِهِ وَدَابَّتِهِ^(١) إِنْ لَمْ يَكُنْ مَرْعَى، وَإِلَّا يَبِيعُ:

- كَتَّكْلِفِهِ مِنَ الْعَمَلِ مَا لَا يُطِيقُ.

- وَيَجُوزُ مِنْ لَبْنِهَا مَا لَا يَضُرُّ بِتَنَاجِهَا.

٢ - وَبِالْقَرَابَةِ عَلَى الْمُوَسِّرِ:

● نَفَقَةُ الْوَالِدَيْنِ الْمُعْسِرَيْنِ.

- وَأَثْبَتَا الْعُدَمَ لَا بَيِّمِينَ.

○ وَهَلُ الْإِبْنُ إِذَا طُولِبَ بِالنَّفَقَةِ مَحْمُولٌ عَلَى الْمَلَاءِ أَوْ الْعُدَمِ

قَوْلَانِ.

● وَخَادِمَهُمَا.

● وَخَادِمِ زَوْجَةِ الْأَبِ.

■ وَإِعْفَاؤُهُ بِزَوْجَةٍ وَاحِدَةٍ.

- وَلَا تَتَعَدَّدُ إِنْ كَانَتْ إِحْدَاهُمَا أُمُّهُ عَلَى ظَاهِرِهَا.

لَا:

● زَوْجِ أُمِّهِ.

● وَجَدٍّ.

● وَوَلَدِ ابْنٍ.

- وَلَا يُسْقِطُهَا تَزْوِيجُهَا بِفَقِيرٍ.

- وَوُزَعَتْ عَلَى الْأَوْلَادِ.

○ وَهَلُ عَلَى الرَّؤُوسِ أَوْ الْإِرْثِ أَوْ الْيَسَارِ؟ أَقْوَالٌ.

(١) فِي (س): دَوَابِهِ.

٣- وَنَفَقَةُ:

- الولد الذَّكَرُ حَتَّى يَبْلُغَ عَاقِلًا قَادِرًا عَلَى الْكَسْبِ.
- وَالْأُنْثَى حَتَّى يَدْخُلَ زَوْجُهَا.
- وَتَسْقُطُ عَنِ الْمَوْسِرِ بِمُضِيِّ الزَّمَنِ إِلَّا لِقَضِيَّةٍ أَوْ يُنْفِقَ غَيْرَ مُتَبَرِّعٍ.
- وَاسْتَمَرَّتْ^(١) إِنْ دَخَلَ^(٢) زَمَنَةً ثُمَّ طَلَّقَ، لَا إِنْ عَادَتْ بِالِغَةِ، أَوْ عَادَتْ الزَّمَانَةَ.
- وَعَلَى الْمَكَاتِبَةِ نَفَقَةُ وَلَدِهَا إِنْ لَمْ يَكُنِ الْآبُ فِي الْكِتَابَةِ، وَلَيْسَ عَجْرُهُ عَنْهَا عَجْرًا عَنِ الْكِتَابَةِ.
- وَعَلَى الْأُمِّ الْمُتَزَوِّجَةِ وَالرَّجْعِيَّةِ رِضَاعُ وَلَدِهَا بِلَا أَجْرِ إِلَّا لِعُلُوِّ قَدْرِ كَالْبَائِنِ.
- إِلَّا أَنْ لَا يَقْبَلَ غَيْرَهَا أَوْ يُعْدَمَ الْآبُ أَوْ يَمُوتَ، وَلَا مَالٌ لِلصَّبِيِّ.
- وَاسْتَأْجَرَتْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا لِبَانٌ.
- وَلَهَا إِنْ قَبِلَ^(٣) أَجْرُهُ الْمِثْلُ.
- وَلَوْ وَجَدَ مَنْ تُرَضِعُهُ عِنْدَهَا مَجَانًا عَلَى الْأَرْجَحِ فِي التَّأْوِيلِ.
- ◎ وَحَضَانَةُ الذَّكَرِ لِلْبُلُوغِ، وَالْأُنْثَى كَالنَّفَقَةِ:
- ١- لِلْأُمِّ، وَلَوْ أُمَةً:
- عَتَقَ وَلَدَهَا.
- أَوْ أُمُّ وَلَدٍ.
- وَلِلْآبِ تَعَاهُدُهُ وَأَدَبُهُ وَبَعَثُهُ لِلْمَكْتَبِ.
- ٢- ثُمَّ أُمُّهَا.
- ٣- ثُمَّ جَدَّةُ الْأُمِّ إِنْ انْفَرَدَتْ بِالسُّكْنَى عَنْ أُمِّ سَقَطَتْ حَضَانَتُهَا.
- ٤- ثُمَّ الْخَالَةُ.

* قف

ترتيب الحاضنين

(١) في (م): واستمرت.

(٢) في (أ) زيادة: بها.

(٣) في (ز) زيادة: غيرها.

٥- ثُمَّ خَالَتِهَا.

٦- ثُمَّ جَدَّةُ الْأَبِ.

٧- ثُمَّ الْأَبِ.

٨- ثُمَّ الْأُخْتِ.

٩- ثُمَّ الْعَمَّةِ.

○ ثُمَّ هَلْ بِنْتُ الْأَخِ أَوْ الْأُخْتِ أَوْ الْأَكْثَفُ^(١) مِنْهُنَّ وَهُوَ الْأُظْهَرُ؟
أَقْوَالٌ.

١٠- ثُمَّ الْوَصِيِّ^(٢).

١١- ثُمَّ الْأَخِ.

١٢- ثُمَّ ابْنِهِ.

١٣- ثُمَّ الْعَمِّ.

١٤- ثُمَّ ابْنِهِ.

لَا جَدٌّ لِأُمِّ.

○ وَاخْتَارَ خِلَافَهُ.

١٥- ثُمَّ الْمَوْلَى^(٣) الْأَعْلَى.

١٦- ثُمَّ الْأَسْفَلِ.

■ وَقَدْ دَمَ:

١- الشَّقِيقُ.

٢- ثُمَّ لِلْأُمِّ.

٣- ثُمَّ لِلْأَبِ فِي الْجَمِيعِ.

٤- وَفِي الْمُتَسَاوِينَ بِالصِّيَانَةِ وَالشَّفَقَةِ.

(١) فِي (أ): الْأَكْفَاءُ.

(٢) فِي (أ): الصَّبِي.

(٣) فِي (أ): الْوَلِيِّ.

■ شروط الحضانة وشُرْطُ الحَاضِنِ:

- ١- الْعَقْلُ.
- ٢- وَالْكَفَايَةُ، لَا كُمُسِنَةً.
- ٣- وَجَرُزُ الْمَكَانِ فِي الْبَيْتِ يُخَافُ عَلَيْهَا.
- ٤- وَالْأَمَانَةُ وَأَثْبَتَهَا.
- ٥- وَعَدَمُ كَجُذَامٍ مُضِرٍّ.
- ٦- وَرُشْدٌ.
- لَا إِسْلَامٌ.
- وَضُمَّتْ إِنْ خِيفَ لِمُسْلِمِينَ^(١)، وَإِنْ مَجُوسِيَّةً أَسْلَمَ زَوْجُهَا.
- ٧- وَلِلذَّكَرِ مَنْ يَحْضُنُ.

* نصف

٨- وَلِلْأُنْثَى الْخُلُوعُ عَنْ زَوْجٍ دَخَلَ، إِلَّا:

- أَنْ يَغْلَمَ وَيَسْكُتَ الْعَامَ.
- أَوْ يَكُونَ مَحْرَمًا، وَإِنْ لَا حَضَانَةٌ لَهُ كَالْخَالِ، أَوْ وَلِيًّا كَابْنِ الْعَمِّ.
- أَوْ لَا يَقْبَلُ الْوَلَدُ غَيْرَ أُمِّهِ.
- أَوْ لَمْ تَرْضِعْهُ الْمُرْضِعَةُ عِنْدَ أُمِّهِ.
- أَوْ لَا يَكُونُ لِلْوَلَدِ حَاضِنٌ.
- أَوْ غَيْرَ مَأْمُونٍ.
- أَوْ عَاجِزًا.
- أَوْ كَانَ الْأَبُ عَبْدًا وَهِيَ حُرَّةٌ.

ما لا يسقط
حضانة المتزوجة

○ وَفِي الْوَصِيَّةِ رِوَايَتَانِ.

٩- وَأَنْ لَا يُسَافِرَ وَلِيُّ حُرٍّ عَنْ وَلَدٍ حُرٍّ وَإِنْ رَضِيَاعًا.

١٠- [أَوْ تُسَافِرَ هِيَ]^(٢) سَفَرًا نُقْلَةً، لَا تِجَارَةً.

(١) فِي (م): لِلْمُسْلِمِينَ

(٢) سَقَطَتْ مِنَ الْأَصْلِ، وَالْمُثَبَّتُ مِنْ (أ) وَ(ز) وَ(س) وَ(م) وَالشُّرُوح.

■ وَحَلَفَ.

سِتَّةُ بُرْدٍ.

○ وَظَاهِرُهَا بَرِيدَيْنِ.

- إِنْ سَافَرَ لِأَمْنٍ، وَأَمِنَ فِي الطَّرِيقِ وَلَوْ فِيهِ بَحْرٌ، إِلَّا أَنْ تُسَافِرَ هِيَ مَعَهُ.
- لَا أَقْلَ.

■ وَلَا تَعُودُ بَعْدَ:

● الطَّلَاقِ.

● أَوْ فُسْخِ الْفَاسِدِ.

○ عَلَى الْأَرْجَحِ.

● أَوْ الْإِسْقَاطِ، إِلَّا:

١- لِكَمَرَضٍ.

٢- أَوْ لِمَوْتِ الْجَدَّةِ وَالْأُمِّ خَالِيَّةٍ.

٣- أَوْ لِتَأْتِيَمِهَا^(١) قَبْلَ عِلْمِهِ.

■ وَلِلْحَاضِنَةِ قَبْضُ نَفَقَتِهِ^(٢).

- وَالسُّكْنَى بِالْإِجْتِهَادِ.

■ وَلَا شَيْءَ لِحَاضِنٍ لِأَجْلِهَا.



(١) في (أ): لتأتمها.

(٢) في (أ): نفقة.

(بَابُ)

⑤ يَنْعَقِدُ الْبَيْعُ:

* قف

ما ينعقد به
البيع

- ١- بِمَا يَدُلُّ عَلَى الرِّضَا وَإِنْ: بِمُعَاطَاةٍ.
- ٢- وَبِ«بِعْنِي» فَيَقُولُ: «بِعْتُكَ»^(١).
- ٣- وَبِ«ابْتَعْتُ» أَوْ «بِعْتُكَ» وَيَرْضَى الْآخَرُ فِيهِمَا، وَحَلَفَ وَإِلَّا لَزِمَ إِنْ قَالَ:
 • «أَبِيعُكَهَا بِكَذَا».
 • أَوْ «أَنَا أَشْتَرِيهَا بِهِ».
 • أَوْ تَسَوَّقَ بِهَا فَقَالَ: «بِكُمْ؟» فَقَالَ: «بِمِائَةٍ» فَقَالَ: «أَخَذْتُهَا».

وَشَرْطُ:

■ شروط الضحة
واللزوم للماقد

- عَاقِدِهِ تَمَيِّزٌ.
- إِلَّا بِسُكْرِ، فَتَرَدُّدٌ.
- وَلُزُومِهِ تَكْلِيفٌ، لَا إِنْ أُجْبِرَ عَلَيْهِ جَبْرًا حَرَامًا.
- وَرُدُّ عَلَيْهِ بِلَا تَمَنٍّ، وَمَضَى فِي جَبْرٍ عَامِلٍ.

وَمُنْعُ بَيْعٍ:

* نصف

- ١- مُسْلِمٍ.
- ٢- وَمُضَحَّفٍ.
- ٣- وَصَغِيرٍ.

■ شرط الجواز
ودوام الملك

لِكَافِرٍ.

وَأُجْبِرَ عَلَى إِخْرَاجِهِ [وَإِنْ]^(٢) بَعَثَ أَوْ هَبَهُ.
 ○ وَلَوْ لَوْلَدَهَا الصَّغِيرَ عَلَى الْأَرْجَحِ.

(١) في (أ) و(ز) و(م): بعت.

(٢) سقطت من (أ) و(ز) و(م).

- لَا بِكِتَابَةٍ أَوْ^(١) رَهْنٍ.
- وَأَتَى بِرَهْنٍ ثَقِيٍّ إِنْ عَلِمَ مُرْتَهَنُهُ بِإِسْلَامِهِ وَلَمْ يُعَيِّنْ، وَإِلَّا عَجَلَ كَعِقْفِهِ.
- وَجَازَ رَدُّهُ عَلَيْهِ بِعَيْبٍ.
- وَفِي خِيَارِ مُشْتَرٍ مُسْلِمٍ يُمَهِّلُ لِإِنْقِضَائِهِ.
- وَيُسْتَعَجَلُ الْكَافِرُ، كَتَبَعِهِ إِنْ أَسْلَمَ وَبُعِثَتْ غَيَّةُ سَيِّدِهِ.
- وَفِي الْبَائِعِ يُنْتَعَمُ مِنَ الْإِمْضَاءِ.
- وَفِي جَوَازِ بَيْعٍ مَنْ أَسْلَمَ بِخِيَارٍ تَرَدَّدَ.
- وَهَلْ مَنَعَ الصَّغِيرَ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَى دِينِ مُشْتَرِيهِ أَوْ مُطْلَقًا إِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ أَبُوهُ؟ تَأْوِيلَانِ.
- وَجَبْرُهُ تَهْدِيدٌ وَضَرْبٌ.
- وَلَهُ شِرَاءٌ بَالِغٌ عَلَى دِينِهِ إِنْ أَقَامَ بِهِ، لَا:
- غَيْرِهِ عَلَى الْمُخْتَارِ.
- وَالصَّغِيرَ عَلَى الْأَرْجَحِ^(٢).
- وَشُرْطٌ لِلْمَعْقُودِ عَلَيْهِ:
- ١- طَهَارَةٌ، لَا كَرْبَلٍ وَزَيْتٍ تَنْجَسَ.
- ٢- وَائْتِفَاعٌ، لَا كُمُحَرَّمٍ [إِنْ]^(٣) أَشْرَفَ.
- ٣- وَعَدَمُ نَهْيٍ، لَا كَكَلْبٍ صَيِّدٍ.
- وَجَازَ:
- هَرٌّ.

* قف

شروط
المعقود عليه

(١) في (أ) و(ز) و(م): و.

(٢) قال الخرشي: «الأولى إسقاط هذا؛ لأنه إن عطف على المثبت، أي: وله شراء الصغير، فصوابه المختار؛ لأنَّ هذا قول ابن المواز واختاره اللخمي، وإن عطف على المنفي، أي: لا شراء الصغير، كان تكراراً مع قوله سابقاً: (وصغير لكافر) وهذا نص المدونة، وليس لابن يونس فيه ترجيح». شرح المختصر (١٤/٥).

(٣) سقطت من (أ) و(م).

• وَسَبْعٌ لِلْجِلْدِ.

• وَحَامِلٌ مُقَرَّبٌ.

٤- وَقَدَرَةٌ عَلَيْهِ، لَا:

• كَأَبَقٍ.

• وَإِبِلٌ أَهْمَلَتْ.

• وَمَغْضُوبٌ إِلَّا مِنْ غَاصِيهِ.

○ وَهَلْ إِنْ رُدَّ لِرَبِّهِ مُدَّةٌ؟ تَرُدُّدٌ.

- وَلِلْغَاصِبِ نَقْضُ مَا بَاعَهُ إِنْ وَرِثَهُ لَا اشْتَرَاهُ.

وَوُوقَفَ:

■ بيوع صحيحة
غير لازمة

• مَرْهُونٌ عَلَى رِضَا مُرْتَهِنِهِ.

• وَمِلْكٌ غَيْرُهُ^(١) عَلَى رِضَاهُ وَلَوْ عَلِمَ الْمُشْتَرِي.

* نصف

• وَالْعَبْدُ الْجَانِي عَلَى مُسْتَحَقِّهَا.

■ وَحَلَفَ إِنْ^(٢) ادَّعَى عَلَيْهِ الرِّضَا بِالْبَيْعِ، ثُمَّ لِلْمُسْتَحَقِّ رَدُّهُ إِنْ لَمْ يَدْفَعْ لَهُ
السَّيِّدُ أَوْ الْمُبْتَاعُ الْأَرْضَ.

- وَلَهُ أَخْذُ ثَمَنِهِ.

■ وَرَجَعَ الْمُبْتَاعُ بِهِ أَوْ بِثَمَنِهِ، إِنْ كَانَ أَقَلَّ.

■ وَلِلْمُشْتَرِي رَدُّهُ إِنْ تَعَمَّدَهَا.

■ وَرَدَّ الْبَيْعُ فِي: لِأَضْرِبَتْهُ مَا يَجُوزُ، وَرَدَّ لِمَلِكِهِ.

■ وَجَازَ:

* قف

• بَيْعٌ عَمُودٌ عَلَيْهِ بِنَاءٌ لِلْبَائِعِ إِنْ انْتَفَتِ الْإِضَاعَةُ وَأَمِنْ كَسْرُهُ.

■ بيوع جائزة

- وَنَقَضَهُ الْبَائِعُ.

• وَهَوَاءٌ فَوْقَ هَوَاءٍ إِنْ وُصِفَ الْبِنَاءُ.

(١) فِي (س): غَيْرِ.

(٢) فِي بَعْضِ الشُّرُوحِ: إِذَا.

• وَغَرَزُ جِذْعٍ فِي حَائِطٍ وَهُوَ مَضْمُونٌ، إِلَّا أَنْ يَذْكُرَ مُدَّةَ فِإِجَارَةٍ
تَنْقَسِحُ بِإِنْهَادِهِ.

٥- وَعَدَمُ:

• حُرْمَةُ وَلَوْ لِبَعْضِهِ.

• وَجَهْلُ بِمَثْمُونٍ أَوْ ثَمَنِ وَلَوْ تَفْصِيلًا، كَعَبْدِي رَجُلَيْنِ بِكَذَا، وَرِطْلٍ
مِنْ شَاةٍ، وَتُرَابٍ صَائِغٍ.

- وَرَدُّهُ مُشْتَرِيهِ وَلَوْ خَلَصَهُ، وَلَهُ الْأَجْرُ، لَا:

١- مَعْدِنٍ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ.

٢- وَشَاةٍ قَبْلَ سَلْخِهَا.

٣- وَحِنْطَةٍ فِي سُنْبُلٍ وَتَيْنٍ إِنْ بِكَيْلٍ.

٤- وَقَتٌ جِرَافًا، لَا مَنُفُوشًا.

٥- وَزَيْتٌ زَيْتُونٍ يَوْزَنِ إِنْ لَمْ يَخْتَلَفْ إِلَّا أَنْ يُخَيَّرَ.

٦- وَدَقِيقِي حِنْطَةٍ.

٧- وَصَاعٍ أَوْ كُلِّ صَاعٍ مِنْ صُبْرَةٍ، وَإِنْ جُهِلَتْ، لَا مِنْهَا وَأُرِيدَ الْبَعْضُ.

٨- وَشَاةٍ وَاسْتِثْنَاءُ أَرْبَعَةِ أَرْطَالٍ، وَلَا يَأْخُذُ لَحْمٌ غَيْرَهَا.

٩- وَصُبْرَةٍ وَثَمَرَةٍ وَاسْتِثْنَاءُ قَدَرٍ ثُلُثٍ، [وَجِلْدٌ]^(١).

١٠- وَسَاقِطٍ بِسَفَرٍ فَقَطْ.

١١- وَجُزْءٌ مُطْلَقًا.

- وَتَوَلَّاهُ الْمُشْتَرِي.

- وَلَمْ يُجْبَرْ عَلَى الذَّبْحِ فِيهِمَا بِخِلَافِ الْأَرْطَالِ.

■ وَخَيْرٌ فِي دَفْعِ رَأْسٍ أَوْ قِيَمَتِهَا وَهِيَ أَغْدَلُ.

○ وَهَلِ التَّخْيِيرُ لِلْبَائِعِ أَوْ لِلْمُشْتَرِي؟ قَوْلَانِ.

(١) سقطت من (أ).

■ وَلَوْ مَاتَ مَا اسْتُثْنِيَ^(١) مِنْهُ مُعَيَّنٌ ضَمِنَ الْمُشْتَرِي جِلْدًا وَسَاقِطًا، لَا لَحْمًا.
١٢- وَجِزَافٍ، إِنْ: .

* نصف

- رُبِّي.
- وَلَمْ يَكْثُرْ جِدًّا.
- وَجَهْلَاهُ.
- وَحَزَرَا.
- وَاسْتَوَتْ أَرْضُهُ.
- وَلَمْ يُعَدَّ بِلَا مَشَقَّةٍ.
- وَلَمْ تُقْصَدْ أَفْرَادُهُ، إِلَّا أَنْ يَقِلَّ ثَمَنُهُ.

بيع الجزاف

لَا:

- ١- غَيْرِ مَرْتَبِيٍّ وَإِنْ مِلَّ ظَرْفٍ، وَلَوْ ثَانِيًا بَعْدَ تَفْرِيعِهِ، إِلَّا فِي كَسَلَةٍ تَيْنِ.
- ٢- وَعَصَافِيرَ حَيَّةٍ بِقَفْصٍ.
- ٣- وَحَمَامِ بُرْجٍ.
- ٤- وَثِيَابٍ.
- ٥- وَنَقْدٍ، إِنْ:
- سُلْكٍ.

● وَالتَّعَامُلُ بِالْعَدَدِ وَإِلَّا جَازَ.

■ فَإِنْ عَلِمَ أَحَدُهُمَا بِعِلْمِ الْآخَرِ بِقَدَرِهِ خَيْرٌ.

■ وَإِنْ أَعْلَمَهُ أَوَّلًا فَسَدَ كَالْمُغْنِيَّةِ.

٦- وَجِزَافٍ حَبٍّ مَعَ مَكِيلٍ مِنْهُ أَوْ أَرْضٍ.

٧- وَجِزَافٍ أَرْضٍ مَعَ مَكِيلِهِ، لَا مَعَ حَبٍّ.

■ وَيَجُوزُ:

١- جِزَافَانِ.

(١) فِي (أ): مَا شَتَرِي

بيع الجزاف
مع غيره

٢- وَمَكِيلَانِ.

٣- وَجِزَافٌ مَعَ عَرْضٍ.

٤- وَجِزَافَانِ عَلَى كَيْلٍ إِنْ اتَّحَدَ الْكَيْلُ وَالصَّفَةُ.

- وَلَا يُضَافُ لِجِزَافٍ عَلَى كَيْلٍ غَيْرُهُ مُطْلَقًا.

* نصف

■ وَجَازٌ:

البيع على الرؤية
والبرنامج وغيره

١- رُؤْيَةٌ^(١) بَعْضُ الْمِثْلِيِّ وَالصَّوَانِ.

٢- وَعَلَى الْبَرْنَامَجِ.

٣- وَمِنْ الْأَعْمَى.

٤- وَبِرُؤْيَةٍ لَا يَتَغَيَّرُ بَعْدَهَا.

■ وَحَلَفَ مُدَّعٍ^(٢):

● يَبِيعُ^(٣) بَرْنَامَجٍ أَنْ^(٤) مُوَافَقَتَهُ لِلْمَكْتُوبِ.

● وَعَدَمِ دَفْعِ رَدِيٍّ أَوْ نَاقِصٍ.

● وَبَقَاءِ الصَّفَةِ إِنْ شُكَّ.

٥- وَغَائِبٍ وَلَوْ بِلَا وَصْفٍ:

● عَلَى خِيَارِهِ بِالرُّؤْيَةِ أَوْ عَلَى يَوْمٍ.

● أَوْ وَصَفَهُ غَيْرُ بَائِعِهِ إِنْ لَمْ يَبْعُدْ كُخْرَاسَانَ مِنْ إِفْرِيقِيَّةَ، وَلَمْ تُمْكِنْ

رُؤْيَتَهُ بِلَا مَشَقَّةٍ.

بيع الغائب

٦- وَالنَّقْدُ:

جواز النقد في
الغائب وغيره

● فِيهِ.

(١) في (أ): برؤية، قال ابن غازي: «كذا في عدة نسخ، بجر الرؤية بالباء فالفاعل ضمير يعود على البيع» شفاء الغليل (٦٠٧/٢).

(٢) في (ز): مدعي.

(٣) في (أ) و(س) و(م): لبيع، وفي (ز): بيع.

(٤) في (ز) و(م): إذ.

● وَمَعَ الشَّرْطِ فِي:

- الْعَقَارِ.

■ وَضَمِنَهُ الْمُشْتَرِي.

- وَفِي غَيْرِهِ إِنْ قَرُبَ كَالْيَوْمَيْنِ.

■ وَضَمِنَهُ بَائِعٌ، إِلَّا لِشَرْطٍ أَوْ مُنَازَعَةٍ.

■ وَقَبْضُهُ عَلَى الْمُشْتَرِي.



الضرف

■ وَحَرَمَ:

✱ قف

١- فِي نَقْدٍ.

ما يحرم في
النقد والطعام

٢- وَطَعَامٍ.

رَبَا فَضْلٍ وَنَسَاءً، [لَا] ^(١):

● دِينَارٌ ^(٢) وَدِرْهَمٌ أَوْ غَيْرُهُ بِمِثْلِهِمَا.

● وَمُؤَخَّرٌ وَلَوْ قَرِيبًا، أَوْ غَلَبَةً.

● أَوْ عَقْدٌ وَوَكَّلَ فِي الْقَبْضِ.

● أَوْ غَابَ نَقْدٌ أَحَدِهِمَا وَطَالَ، أَوْ نَقْدَاهُمَا.

شرط الضرف
وما يفسد فيه

● أَوْ بِمُوَاعَدَةٍ.

● أَوْ بِدَيْنٍ إِنْ تَأَجَّلَ وَإِنْ مِنْ أَحَدِهِمَا.

● أَوْ غَابَ رَهْنٌ أَوْ وَدِيعَةٌ وَلَوْ ^(٣) سُلْكٌ كَمُسْتَأْجِرٍ وَعَارِيَةٍ وَمَغْصُوبٍ

وَإِنْ صِيعٌ، إِلَّا أَنْ يَذْهَبَ فَيُضْمَنَ قِيمَتُهُ فَكَالَّذِينَ.

(١) سقطت من: (س).

(٢) في بعض الشروح: كدينار. وقال الحطاب رحمته الله: «في أكثر النسخ بـ «لا» العاطفة النافية ورفع

دينار، وعطف «درهم» بالواو وعطف غير بـ «أو» وفي بعضها عطف غير بالواو أيضًا، وأما

النسخة التي ذكرها ابن غازي فقليلة». مواهب الجليل (١٢٧/٦).

(٣) في (أ): أو.

حرمة الصرف
المشتمل على تصديق

٣- وَبِتَصْديقِ فِيهِ:

- كُمْبَادَلَةِ رَبَوِيَّتَيْنِ.
- وَمُقَرَضٍ.
- وَمَبِيعٍ لِأَجَلٍ.
- وَرَأْسِ مَالٍ سَلَمٍ.
- وَمُعْجَلٍ قَبْلَ أَجَلِهِ.

ما يمنع فيه
من التصديق

حرمة جمع
الصرف والبيع

٤- وَيَبِيعُ وَصَرَفَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْجَمِيعُ:

• دِينَارًا.

• أَوْ يَجْتَمَعَا فِيهِ.

* نصف

٥- وَسِلْعَةً بِدِينَارٍ، إِلَّا دِرْهَمَيْنِ، إِنَّ:

• تَأَجَّلَ الْجَمِيعُ.

• أَوْ السِّلْعَةُ.

• أَوْ أَحَدُ النَّقْدَيْنِ.

منع بيع
سلعة بدینار إلا

بِخِلَافٍ:

• تَأْجِيلَهُمَا.

• أَوْ تَعْجِيلِ الْجَمِيعِ، كَدَرَاهِمَ مِنْ دَنَائِيرَ بِالمُقَاصَّةِ، وَلَمْ يَفْضُلْ شَيْءٌ.

■ وَفِي الدَّرْهَمَيْنِ كَذَلِكَ، وَفِي أَكْثَرِ كَالْبَيْعِ وَالصَّرْفِ.

منع صائغ يعطي
الزينة والأجرة

٦- وَصَائِغٌ يُعْطَى الزَّيْنَةُ وَالْأَجْرَةُ، كَزَيْتُونٍ وَأُجْرَتُهُ لِمُعْصِرِهِ^(١)، بِخِلَافٍ:

• تَبْرِ يُعْطِيهِ الْمُسَافِرُ وَأُجْرَتُهُ دَارَ الضَّرْبِ لِيَأْخُذَ زَيْنَتَهُ.

○ وَالْأَظْهَرُ خِلَافُهُ.

• وَبِخِلَافٍ دِرْهَمٍ بِنِصْفٍ^(٢) وَفُلُوسٍ أَوْ غَيْرِهِ:

(١) في (ز): لِمُعْصِرَةٍ.

(٢) في (أ) زيادة: درهم.

- فِي بَيْعٍ .

- وَسُكَّاءُ .

- وَاتَّحَدَثَ .

- وَعُرفَ الْوَزْنُ .

- وَانْتَقَدَ الْجَمِيعُ، كَدِينَارٍ إِلَّا دِرْهَمَيْنِ، وَإِلَّا فَلَا .

■ وَرُدَّتْ زِيَادَةُ بَعْدَهُ لِعَيْبِهِ، لَا لِعَيْبِهَا .

○ وَهَلْ مُطْلَقًا أَوْ إِلَّا أَنْ يُوجِبَهَا أَوْ إِنْ عُيِّنَتْ؟ تَأْوِيلَاتُ .

■ وَإِنْ رَضِيَ بِالْحَضْرَةِ بِنَقْصٍ وَزْنٍ، أَوْ بِكَرْصَاصٍ بِالْحَضْرَةِ، أَوْ رَضِيَ

بِإِتْمَامِهِ، أَوْ بِمَعْشُوشٍ مُطْلَقًا صَحَّ .

■ وَأُجْبِرَ عَلَيْهِ إِنْ لَمْ تُعَيَّنْ .

■ وَإِنْ طَالَ نَقْضَ إِنْ قَامَ بِهِ كَنَقْصِ الْعَدَدِ .

○ وَهَلْ مُعَيَّنٌ مَا غُشَّ كَذَلِكَ أَوْ يَجُوزُ فِيهِ الْبَدَلُ؟ تَرَدُّدٌ .

- وَحَيْثُ نَقِضَ فَأَصْغَرُ دِينَارٍ إِلَّا أَنْ يَتَعَدَّاهُ فَأَكْبَرُ مِنْهُ، لَا الْجَمِيعُ .

○ [وَهَلْ] ^(١) وَلَوْ لَمْ يُسَمَّ لِكُلِّ دِينَارٍ؟ تَرَدُّدٌ .

○ وَهَلْ يُنْفَسَخُ ^(٢) فِي السَّكِّ أَغْلَاهَا أَوِ الْجَمِيعُ؟ قَوْلَانِ .

✱ نصف

■ وَشُرْطُ لِلْبَدَلِ ^(٣) :

شروط البدل

● جَنْسِيَّةٌ .

● وَتَعْجِيلٌ .

■ وَإِنْ اسْتُحِقَّ :

● مُعَيَّنٌ سَكٌّ بَعْدَ مُفَارَقَةٍ أَوْ طَوْلٍ .

● أَوْ مَصُوغٌ مُطْلَقًا، نَقْضٌ، وَإِلَّا صَحَّ .

(١) سقطت من (ز) .

(٢) في (أ) : يَنْفَسَخُ .

(٣) في (أ) : الْبَدَلُ .

○ وَهَلْ إِنْ تَرَاضِيَا؟ تَرُدُّدٌ.

- وَلِلْمُسْتَحِقِّ إِجَارَتُهُ إِنْ لَمْ يُخْبَرَ الْمُضْطَرِّفُ.

■ وَجَارَ مُحَلًى - وَإِنْ ثَوْبًا يَخْرُجُ مِنْهُ إِنْ سُبِكَ - :
● بِأَحَدِ التَّقْدِيرَيْنِ، إِنْ :

- أُبِيحَتْ.

- وَسُمِّرَتْ.

- وَعُجِّلَ مُطْلَقًا.

● وَبِصْنَفِهِ إِنْ كَانَتْ الثُّلُثُ.

○ وَهَلْ بِالْقِيَمَةِ أَوْ بِالْوِزْنِ؟ خِلَافٌ.

■ وَإِنْ حُلِيَ بِهِمَا لَمْ يَجْزُ بِأَحَدِهِمَا، إِلَّا إِنْ تَبَعَا الْجَوْهَرَ.

■ وَجَارَتْ :

١- مُبَادَلَةُ الْقَلِيلِ الْمَعْدُودِ دُونَ سَبْعَةٍ بِأَوْزَنَ مِنْهَا بِسُدُسٍ سُدُسٍ.

- وَالْأَجُودُ أَنْقَضَ أَوْ أَجُودُ سِكَّةٌ^(١) مُمْتَنِعٌ، وَإِلَّا جَارَ.

٢- وَمُرَاطَلَةٌ عَيْنٍ بِمِثْلِهِ بِصَنْجَةٍ أَوْ كِفْتَيْنِ.

○ وَلَوْ لَمْ يُوزَنَّا عَلَى الْأَرْجَحِ.

- وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا أَوْ بَعْضُهُ أَجُودَ، لَا أَذْنَى وَأَجُودَ.

○ وَالْأَكْثَرُ عَلَى تَأْوِيلِ السِّكَّةِ وَالصِّيَاغَةِ كَالْجُودَةِ^(٢).

٣- وَمَغْشُوشٌ بِمِثْلِهِ وَبِخَالِصٍ.

○ وَالْأَظْهَرُ خِلَافُهُ، لِمَنْ يَكْسِرُهُ أَوْ لَا يَغْشُ [بِهِ]^(٣).

بيع المحلّ بأحد
التقدين

* نصف

مبادلة التقدين

المراطلة

بيع المغشوش

(١) صوب ابن غازي ما جاء في بعض النسخ: (وَالْأَجُودُ أَنْقَضُ أَوْ الْأَوْزَنُ الْأَجُودُ سِكَّةٌ مُمْتَنِعٌ) وذكر الخطّاب أنّه لم يره في النسخ التي عنده، فكأنّه إصلاّح من بعضهم. انظر: شفاء الغليل (٦١٨/٢)، ماهب الجليل (١٧٨/٦).

(٢) صوابه: والأقلّ على تأويل ...، أو: والأكثر على تأويل السكة والصياغة ليسا كالجودة (م).

(٣) سقطت من (ز).

- وَكُرْهَ لِمَنْ لَا يُؤْمَنُ، وَفُسْخَ مِمَّنْ يَغْشُ إِلَّا أَنْ يَفُوتَ.
○ فَهَلْ يَمْلِكُهُ أَوْ يَتَصَدَّقُ بِالْجَمِيعِ أَوْ بِالزَّائِدِ عَلَى مَنْ لَا يَغْشُ؟
أَقْوَالٌ.

* نصف

٤- وَقَضَاءُ قَرْضٍ بِمُسَاوٍ وَأَفْضَلَ صِفَةً وَإِنْ حَلَّ الْأَجَلُ بِأَقَلِّ صِفَةً وَقَدَرًا،
لَا:

قضاء القرض

● أَزِيدَ عَدَدًا أَوْ وَزَنًا، إِلَّا كَرُجَحَانِ مِيزَانٍ.

● أَوْ دَارَ فَضْلٍ مِنَ الْجَانِبَيْنِ.

■ وَثَمَنُ الْمَبِيعِ مِنَ الْعَيْنِ كَذَلِكَ.

قضاء ثمن المبيع

- وَجَارَ بِأَكْثَرِ.

■ وَدَارَ الْفَضْلُ [مِنَ الْجَانِبَيْنِ] ^(١) بِسِغَةٍ وَصِيَاغَةٍ وَجَوْدَةٍ.

■ وَإِنْ بَطَلَتْ قُلُوسٌ فَالْمِثْلُ.

- وَ^(٢) عُدِمَتْ فَالْقِيَمَةُ وَقَتَ اجْتِمَاعِ الْإِسْتِحْقَاقِ وَالْعَدَمِ.

■ وَتُصَدَّقُ بِمَا غُشَّ وَلَوْ كَثُرَ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ اشْتُرِيَ كَذَلِكَ، إِلَّا الْعَالِمُ ^(٣)
لِبَيْعِهِ ^(٤).

بعض وجوه الغش

● كَبَلَ الْخُمُرِ بِالنِّشَاءِ.

● وَسَبَكَ ذَهَبَ جَيِّدٍ بِرَدِيءٍ ^(٥).

● وَنَفَخَ اللَّحْمَ.



(١) سقطت من (أ) و(م).

(٢) في (أ) و(ز) و(م): أو.

(٣) في (ز): لعالم.

(٤) في (س): لبيعه.

(٥) في (أ): ورديء.

(فَضْلٌ)

* قف

علة ربا الفضل

جواز التفاضل

فيما اختلف جنسه

◎ عِلَّةُ طَعَامِ الرِّبَا: اقْتِنَاتٌ وَادِّخَارٌ.

○ وَهَلْ لِعَلَّةِ الْعَيْشِ؟ تَأْوِيلَانِ.

ك:

- حَبٌّ وَشَعِيرٌ وَسُلْتٌ، وَهِيَ جِنْسٌ
- وَعَلَسٌ وَأَرْزٌ وَدُخْنٌ وَذُرَّةٌ وَهِيَ أَجْنَسٌ.
- وَقُطْنِيَّةٌ، وَمِنْهَا كِرْسِيَّةٌ، وَهِيَ أَجْنَسٌ.
- وَتَمْرٌ.
- وَزَبِيبٌ.
- وَلَحْمٌ طَيْرٌ وَهُوَ جِنْسٌ، وَلَوْ اخْتَلَفَتْ مَرَقَّتُهُ.
- كَدَوَاتُ الْمَاءِ.
- كَدَوَاتُ الْأَرْبَعِ وَإِنْ وَحْشِيًّا.
- وَالْجَرَادُ وَفِي رَبَوِيَّتِهِ خِلَافٌ.
- وَفِي جِنْسِيَّةِ الْمَطْبُوخِ مِنْ جِنْسَيْنِ قَوْلَانِ.
- وَالْمَرَقُ وَالْعَظْمُ وَالْجِلْدُ كَهُو^(١).

* نصف

- وَيُسْتَشْنَى قِشْرُ بَيْضِ النَّعَامِ.

● وَذِي^(٢) زَيْتٍ كَفُجَلٍ.

■ وَالزُّيُوتُ أَصْنَافٌ، كَالْعُسُولِ، لَا:

● الْخُلُولِ.

● وَالْأُنْبَذَةِ.

(١) في الأصل: كهي، والمثبت من (أ) و(ز) و(س) و(م) والشروح.

(٢) في (أ): ذر.

أصناف الزيوت

• وَالْأُخْبَارِ .

- وَلَوْ بَعْضُهَا قُطْنِيَّةٌ إِلَّا الْكَعْكُ بِأَبْزَارٍ

• وَيَبْضُ وَسُكَّرٍ وَعَسَلٍ وَمُطْلَقٍ لَبَنٍ .

• وَحُلْبَةٍ .

○ وَهَلْ إِنْ اخْضَرَّتْ؟ تَرَدُّدٌ .

• وَمُضْلِحِهِ كَمِلْحٍ وَبَصَلٍ وَثُومٍ وَتَابِلٍ: كَفْلُفْلٍ وَكُزْبَرَةٍ وَكَرَوِيًّا،

وَآيِسُونٍ وَشَمَارٍ، وَكَمْوَنَيْنِ، وَهِيَ أَجْنَسٌ لَا:

- خَرْدَلٍ وَزَعْفَرَانٍ وَخُضِرٍ وَدَوَاءٍ وَتَيْنٍ^(١) وَمَوْزٍ وَفَاكِهَةٍ وَلَوْ ادْخَرَتْ

بِقَطْرِ .

- وَكَبْنُدُقٍ وَبَلَحٍ إِنْ صَغُرَ وَمَاءٍ، وَيَجُوزُ بِطَعَامٍ لِأَجَلٍ .

■ وَالطَّحْنُ وَالْعَجْنُ وَالصَّلْقُ إِلَّا التُّرْمُسُ وَالتَّنْبِيدُ لَا يَنْقُلُ، بِخِلَافِ:

• خَلُّهُ .

• وَطَبَخَ لَحْمٍ بِأَبْزَارٍ .

• وَشَيْءٍ وَتَجْفِيفِهِ بِهَا .

• وَالْخَبْزُ .

• وَقَلَى قَمَحٍ وَسَوِيقٍ .

• وَسَمْنٍ .

■ وَجَارَ:

١- تَمَّرَ وَلَوْ قَدَّمَ بِتَمْرٍ .

٢- وَ حَلِيبٌ .

٣- وَ رُطْبٌ .

٤- وَ مَشْوِيٌّ وَقَدِيدٌ، وَعَفِيفٌ .

* قف

ما ينقل الطعام
وما لا ينقله عن
أصله

* نصف

ما يجوز بيعة
بمثله

(١) المعتمد في الخردل والتين أنهما ربويان، بخلاف الزعفران. انظر: الشرح الكبير (٣/٥٠).

٥- وَ زُبْدٌ وَ سَمْنٌ، وَ جُبْنٌ وَ أَقْطٌ.

بِمِثْلِهَا.

٦- كَزَيْتُونٍ، وَلَحْمٍ.

لَا:

١- لَا رَطْبُهَا بِيَابِسِهَا^(١).

٢- وَمَبْلُولٌ بِمِثْلِهِ.

٣- وَلَبَنٌ يَزِيدُ، إِلَّا أَنْ يُخْرَجَ زُبْدُهُ.

■ وَاعْتَبِرَ الدَّقِيقُ فِي خُبْزِ بِمِثْلِهِ كَعَجِينِ بِحِنْطَةٍ أَوْ دَقِيقٍ.

■ وَجَارَ قَمَحٌ بِدَقِيقٍ، وَهَلْ إِنْ وَزَنَّا؟ تَرَدُّدٌ.

■ وَاعْتَبِرَتِ الْمُمَائِلَةُ بِمَعْيَارِ الشَّرْعِ، وَإِلَّا فَبِالْعَادَةِ.

■ فَإِنْ عَسَرَ الْوَزْنُ جَارَ التَّحْرِي إِنْ لَمْ يُقَدَّرْ عَلَى تَحْرِيهِ لِكَثْرَتِهِ.

■ وَفَسَدَ مِنْهِيَ عَنْهُ، إِلَّا لِلدَّلِيلِ:

١- كَحَيَوَانٍ:

● بِلَحْمِ جَنْسِهِ إِنْ لَمْ يُطْبَخْ.

● أَوْ بِمَا لَا تَطُولُ حَيَاتُهُ.

● أَوْ لَا مَنَفَعَةَ فِيهِ إِلَّا اللَّحْمُ.

● أَوْ قَلَّتْ، فَلَا يَجُوزَانِ بِطَعَامٍ لِأَجْلِ، كَخَصِيٍّ ضَائِنٍ.

٢- وَكَبَيْعِ الْغَرَرِ:

● كَبَيْعِهَا بِقِيمَتِهَا.

● أَوْ عَلَى حُكْمِهِ.

● أَوْ حُكْمٍ غَيْرٍ.

● أَوْ رِضَاهُ.

● أَوْ تَوَلَّيْتَكَ سِلْعَةً لَمْ تَذْكُرْهَا.

(١) في (ز) و(م): لا رطبهما بيباسهما.

* قف

اليوع
المنهي عنها

بيع الحيوان
بلحم جنسه

بيع الغرر

● أَوْ ثَمَنَهَا بِالْإِزَامِ.

٣- وَكَمَلَامَسَةِ الثَّوْبِ أَوْ مُنَابَذَتِهِ، فَيُلْزَمُ.

بيع
اللامسة النابذة٤- وَكَبَيْعِ^(١) الْحَصَاةِ.

بيع الحصة

○ وَهَلْ هُوَ يَبِيعُ مُنْتَهَاهَا، أَوْ يُلْزَمُ بِوُقُوعِهَا، أَوْ عَلَى مَا تَقَعُ عَلَيْهِ
بِلَا قَصْدٍ، أَوْ بِعَدَدٍ مَا تَقَعُ؟ تَفْسِيرَاتٌ.٥- وَكَبَيْعِ مَا فِي بُطُونِ الْإِبِلِ أَوْ ظُهُورِهَا، أَوْ إِلَى أَنْ يُنْتَجِ النَّتَاجُ وَهِيَ
الْمَضَامِينُ وَالْمَلَايِيحُ وَحَبْلُ الْحَبَلَةِ.بيع
المضامين والملايح
وحبل الحبل٦- وَكَبَيْعِهِ بِالنَّفَقَةِ عَلَيْهِ حَيَاتِهِ، وَرَجَعَ بِقِيَمَةِ مَا أَنْفَقَ، أَوْ بِمِثْلِهِ، إِنْ عَلِمَ.
○ وَلَوْ سَرَفًا عَلَى الْأَرْجَحِ.

* نصف

بيع المجهول

- وَرَدَّ إِلَّا أَنْ يَقُوتَ.

٧- وَكَعَسِيبِ الْفَحْلِ يُسْتَأْجَرُ عَلَى عَقُوقِ الْأُنْثَى.

بيع
عسب الفحل

- وَجَازَ زَمَانٌ أَوْ مَرَّاتٌ، فَإِنْ أَعَقَّتْ انْفَسَخَتْ.

٨- وَكَبَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ يَبِيعُهَا بِالْإِزَامِ^(٢) بَعْشَرَةَ نَقْدًا، أَوْ أَكْثَرَ لِأَجَلٍ.

بيعتان فيبيعة

- أَوْ سِلْعَتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ إِلَّا لِحُودَةٍ^(٣) وَرَدَاءَةٍ وَإِنْ اخْتَلَفَتْ قِيَمَتُهُمَا، لَا طَعَامٍ
وَإِنْ مَعَ غَيْرِهِ كَنَخْلَةٍ مُثْمِرَةٍ مِنْ نَخْلَاتٍ، إِلَّا الْبَائِعَ يَسْتَشْنِي خُمُسًا مِنْ
جَنَانِهِ.

٩- وَكَبَيْعِ حَامِلٍ بِشَرْطِ الْحَمْلِ، وَاعْتَفَرَ غَرَّرَ يَسِيرٌ لِلْحَاجَةِ لَمْ يَقْصُدْ.

لحامل بشرط الحمل

١٠- وَكُمُزَابَنَةٍ: مَجْهُولٍ بِمَعْلُومٍ أَوْ مَجْهُولٍ مِنْ جِنْسِهِ، وَجَازَ إِنْ كَثُرَ
أَحَدُهُمَا فِي غَيْرِ رَبَوِيٍّ، وَنَحَّاسٌ بِتَوْرٍ، لَا فُلُوسٍ.

بيع المزابنة

١١- وَكَكَالِيٍّ بِمِثْلِهِ:

* قف

(١) فِي (أ): وَبِيعَ.

(٢) فِي (أ) بِالْإِزَامِ، وَفِي بَعْضِ الشُّرُوحِ: بِالْإِزَامِ.

(٣) فِي (أ) وَ(ز) وَ(م): بِجُودَةٍ.

بيع
الكالى بالكالى

● فَسُخِّ مَا فِي الذِّمَّةِ فِي مُؤَخَّرٍ، وَلَوْ مُعَيَّنًا يَتَأَخَّرُ قَبْضُهُ، كَغَائِبٍ
وَمُوَاضَعَةٍ^(١)، أَوْ^(٢) مَنَافِعٍ عَيْنٍ.

● وَيَبْعُهُ بِدَيْنٍ.

● وَتَأْخِيرُ رَأْسِ مَالٍ سَلَمٍ^(٣).

■ وَمُنْعَ بَيْعِ دَيْنٍ مَيِّتٍ وَغَائِبٍ^(٤) وَلَوْ قُرِبَتْ غَيْبَتُهُ، وَحَاضِرٍ إِلَّا أَنْ يُقَرَّرَ.

بيع العريان

١٢- وَكَبَيْعِ الْعُرْبَانِ: أَنْ يُعْطِيَهُ شَيْئًا عَلَى أَنَّهُ إِنْ كَرِهَ الْمَيْعَ لَمْ يَعُدْ إِلَيْهِ.

التفريق بين
الأم وولدها

١٣- وَكَتْفَرِيقِ أُمِّ فَقَطٍ مِنْ وَلَدِهَا وَإِنْ بَقِسَمَةٍ، أَوْ بَيْعِ أَحَدِهِمَا لِعَبْدٍ سَيِّدٍ
الْآخِرِ مَا لَمْ يُثْغَرَ مُعْتَادًا.

- وَصُدِّقَتْ الْمَسِيئَةُ وَلَا تُورَثُ^(٥)، مَا لَمْ تَرْضَ، وَفُسِّخَ إِنْ لَمْ يَجْمَعَاهُمَا
فِي مِلْكٍ.

○ وَهَلْ بَغَيْرِ عَوْضٍ كَذَلِكَ، أَوْ يُكْتَفَى بِحَوْزٍ كَالْعَتَقِ؟ تَأْوِيلَانِ.

* نصف

■ وَجَازَ:

● بَيْعُ نِصْفِهِمَا.

● وَبَيْعُ أَحَدِهِمَا لِلْعَتَقِ.

● وَالْوَلَدُ مَعَ كِتَابَةِ أُمِّهِ.

■ وَلِمُعَاهِدِ التَّفْرِقَةِ، وَكُرِهَ الْإِشْتِرَاءُ مِنْهُ.

بيع وشرط

١٤- وَكَبَيْعٍ وَشَرْطٍ:

● يُنَاقِضُ الْمَقْصُودَ: كَأَنْ لَا يَبِيعَ إِلَّا بِتَنْجِيزِ الْعَتَقِ، وَلَمْ يُجَبَّرْ إِنْ أَبْهَمَ

كَالْمُخَيَّرِ، بِخِلَافِ الْإِشْتِرَاءِ عَلَى إِيْجَابِ الْعَتَقِ كَأَنَّهَا حُرَّةٌ بِالشَّرَاءِ.

(١) فِي (ز): وَمَتَوَاضَعَةٍ، وَفِي (س): أَوْ مَتَوَاضَعَةٍ.

(٢) فِي (م): وَ.

(٣) فِي (أ) وَ(ز) وَ(س): السَّلَمُ.

(٤) فِي (ز): أَوْ غَائِبٍ.

(٥) فِي (أ) وَ(م): تَوَارَثَ.

● أَوْ يُخْلُ بِالْثَمَنِ كَيْبَعٍ وَسَلَفٍ.

- وَصَحَّ إِنْ حُذِفَ أَوْ حُذِفَ شَرْطُ التَّذْيِيرِ^(١)، كَشَرَطِ رَهْنٍ وَحَمِيلٍ وَأَجَلٍ، وَلَوْ غَابَ.

○ وَتَوَوَّلَتْ بِخِلَافِهِ.

- وَفِيهِ إِنْ قَاتَ أَكْثَرَ الثَّمَنِ أَوْ الْقِيَمَةِ إِنْ أَسْلَفَ الْمُشْتَرِي، وَإِلَّا فَالْعَكْسُ.

* قف

بيع التجش

١٥- وَكَالتَّجَشُّ: يَزِيدُ لِيُغَرَّ.

- وَإِنْ عَلِمَ فَلِلْمُشْتَرِي رَدُّهُ.

- وَإِنْ قَاتَ فَالْقِيَمَةُ.

- وَجَازَ سُؤَالُ الْبَعْضِ لِيَكْفَ عَنِ الزِّيَادَةِ لَا الْجَمِيعِ.

١٦- وَكَيْبَعٍ حَاضِرٍ لِعُمُودِيٍّ، وَلَوْ بِإِرسَالِهِ لَهُ.

بيع
الحاضر للعمودي

○ وَهَلْ لِقَرَوِيٍّ؟ قَوْلَانِ.

- وَفُسِّخَ وَأُدِّبَ.

- وَجَازَ الشَّرَاءَ لَهُ.

١٧- وَكَتَلَقِيَ السَّلْعَ أَوْ صَاحِبَهَا، كَأَخْذِهَا فِي الْبَلَدِ بِصِفَةٍ، وَلَا يُفْسَخُ.

تلقي السلع

- وَجَازَ لِمَنْ عَلَى^(٢) كَسِئَةٍ أُمِّيَالٍ أَخَذَ مُحْتَاجٍ إِلَيْهِ.

■ وَإِنَّمَا يَتَّقِلُ ضَمَانُ الْفَاسِدِ بِالْقَبْضِ، وَرَدٌّ وَلَا غَلَّةَ.

ضمان
البيع الفاسد

- فَإِنْ قَاتَ مَضَى الْمُخْتَلَفُ فِيهِ وَإِلَّا ضَمِنَ قِيَمَتَهُ حِينَئِذٍ، وَمِثْلَ الْمِثْلِيِّ:

● بِتَغْيِيرِ سُوقٍ غَيْرِ مِثْلِيٍّ وَعَقَارٍ.

مقونات
البيع الفاسد

● وَبُطُولِ زَمَانٍ حَيَوَانٍ.

○ وَفِيهَا شَهْرٌ وَشَهْرَانِ.

○ وَاخْتَارَ أَنَّهُ خِلَافٌ.

○ وَقَالَ بَلْ فِي شَهَادَةٍ.

(١) في (م): كالتذير.

(٢) في (ز): في.

● وَبِنَقْلِ عَرْضٍ وَمِثْلِيٍّ لِبَلَدٍ بِكُلْفَةٍ.

● وَبِالْوَطْءِ.

● وَبِتَغْيِيرِ^(١) ذَاتِ^(٢) مِثْلِيٍّ.

● وَخُرُوجِ عَنْ يَدٍ.

● وَتَعَلُّقِ حَقٍّ: كَرَهْنِهِ وَإِجَارَتِهِ.

■ وَأَرْضٍ بِبِئْرٍ وَعَيْنٍ، وَعَرْضٍ وَبِنَاءٍ عَظِيمِي الْمُونَةِ.

- وَقَاتَتْ بِهِمَا جِهَةٌ هِيَ الرَّبْعُ فَقَطْ، لَا أَقْلٌ.

- وَلَهُ الْقِيَمَةُ قَائِمًا عَلَى الْمَقُولِ وَالْمُصَحَّحِ.

○ وَفِي بَيْعِهِ قَبْلَ قَبْضِهِ مُطْلَقًا، تَأْوِيلَانِ.

لَا إِنْ قَصَدَ بِالْبَيْعِ الْإِفَاتَةَ.

- وَارْتَفَعَ الْمُفِيتُ إِنْ عَادَ بَلَا تَغْيِيرِ^(٣) السُّوقِ.



(١) فِي (أ): وَبِتَغْيِيرِ.

(٢) فِي (أ) وَ(ز) وَ(س) وَ(م) زِيَادَةٌ: غَيْرِ.

(٣) فِي (أ) وَ(م): إِلَّا بِتَغْيِيرِ، وَفِي (ز): إِلَّا تَغْيِيرِ.

(فَضْلٌ)

* قف

⊙ وَمُنِعَ لِلتُّهْمَةِ مَا كَثُرَ قَصْدُهُ^(١):

ما يمنع للتهمة

• كَبِيعَ وَسَلَفَ.

• وَسَلَفَ بِمَنْفَعَةٍ^(٢)، لَا قَلَّ:

- كَضَمَانٍ بِجُعْلٍ.

- أَوْ «أَسْلَفْنِي وَأَسْلَفَكَ».

- فَمَنْ بَاعَ لِأَجَلٍ ثُمَّ اشْتَرَاهُ بِحِنْسٍ ثَمَنِهِ مِنْ عَيْنٍ وَطَعَامٍ وَعَرْضٍ، فَإِمَّا:
١- نَقْدًا.

٢- أَوْ لِأَجَلٍ.

٣- أَوْ أَقَلَّ.

٤- أَوْ أَكْثَرَ.

ما يمنع من بيع
الآجال وما يجوز

بِ:

١- مِثْلَ الثَّمَنِ.

٢- أَوْ أَقَلَّ.

٣- أَوْ أَكْثَرَ.

يُمْنَعُ^(٣) مِنْهَا ثَلَاثٌ وَهِيَ:١- مَا عُجِّلَ^(٤) فِيهِ الْأَقْلُ.

٢- وَكَذَا لَوْ أُجِّلَ بَعْضُهُ، مُمْتَنِعٌ مَا تُعَجَّلَ فِيهِ الْأَقْلُ أَوْ بَعْضُهُ.

(١) في (أ) و(م): قصدا.

(٢) في (ز) تقديم وتأخير: بمنفعة وسلف.

(٣) في (م): يمتنع.

(٤) في بعض الشروح: ما تعجل.

٣- كَتَسَاوِي الْأَجَلَيْنِ، إِنْ شَرَطَا نَفْيَ الْمُقَاصَّةِ لِلذَّيْنِ بِالذَّيْنِ، وَلِذَلِكَ صَحَّ فِي أَكْثَرِ الْأَبْعَدِ إِذَا^(١) شَرَطَاهَا.

■ وَالرَّدَاءَةُ وَالْجَوْدَةُ كَالْقِلَّةِ وَالْكَثْرَةِ.

■ وَمُنْعٍ:

● بِذَهَبٍ وَفِضَّةٍ إِلَّا أَنْ يُعَجَّلَ أَكْثَرُ مِنْ قِيَمَةِ الْمُتَأَخَّرِ جَدًّا.

● وَيَسْكُتُنِ إِلَى أَجَلٍ كَثْرَائِهِ لِلْأَجَلِ بِمُحَمَّدِيَّةٍ مَا بَاعَ بِبَزِيدِيَّةٍ^(٢).

■ وَإِنْ اشْتَرَى بِعَرَضٍ مُخَالَفٍ ثَمَنُهُ جَارَتْ ثَلَاثُ النَّقْدِ فَقَطَّ.

■ وَالْمِثْلِيُّ صِفَةٌ وَقَدْرًا^(٣) كَعَيْنِهِ^(٤)، فَيُمْنَعُ^(٥) مَا قَلَّ^(٦) لِأَجَلِهِ أَوْ^(٧) أَبْعَدَ إِنْ غَابَ مُشْتَرِيهِ بِهِ.

○ وَهَلْ^(٨) صِنْفُ طَعَامِهِ كَقَمَحٍ وَشَعِيرٍ مُخَالَفٌ أَوْ لَا؟ تَرَدُّدٌ.

■ وَإِنْ بَاعَ مُقَوِّمًا فَمِثْلُهُ كَغَيْرِهِ، كَتَغْيَرِهَا كَثِيرًا.

■ وَإِنْ اشْتَرَى أَحَدَ ثَوْبَيْهِ لِأَبْعَدَ مُطْلَقًا أَوْ أَقَلَّ نَقْدًا امْتَنَعَ، لَا بِمِثْلِهِ أَوْ أَكْثَرَ.

- وَامْتَنَعَ بِغَيْرِ صِنْفٍ ثَمَنِهِ إِلَّا أَنْ يَكْثُرَ الْمُعَجَّلُ.

- وَلَوْ بَاعَهُ بِعَشْرَةِ ثَمَّ اشْتَرَاهُ مَعَ سِلْعَةٍ نَقْدًا مُطْلَقًا، أَوْ لِأَبْعَدَ بِأَكْثَرِ،

أَوْ بِخُمْسَةِ وَسِلْعَةٍ، امْتَنَعَ لَا:

● بِعَشْرَةٍ وَسِلْعَةٍ.

(١) فِي (أ): إِنْ.

(٢) قَالَ ابْنُ غَازِي رَحِمَهُ اللَّهُ: «الدَّرَاهِمُ الْمُحَمَّدِيَّةُ أَجُودُ مِنَ الدَّرَاهِمِ الْيَزِيدِيَّةِ، وَهَذَا تَمْثِيلٌ لَا تَشْبِيهِ قَصْدٌ

فِيهِ لِعَكْسِ مَا فَرَضَ فِي الْمَدُونَةِ إِذْ قَالَ: (وَإِنْ بَعْتَ ثَوْبًا بِعَشْرَةِ دَرَاهِمٍ مُحَمَّدِيَّةٍ إِلَى شَهْرٍ فَلَا تَبْتَعَهُ

بِعَشْرَةِ يَزِيدِيَّةٍ إِلَى ذَلِكَ الشَّهْرِ)». شِفَاءُ الْغَلِيلِ (٢/٦٤٥).

(٣) فِي (س): وَمَقْدَارًا.

(٤) فِي (أ) وَ(ز) وَ(م): كَمِثْلِهِ.

(٥) فِي (م): فَيُمْنَعُ.

(٦) فِي (أ) وَ(س): بِأَقَلِّ، وَفِي (م): بِمَا قَلَّ.

(٧) فِي (أ): وَ.

(٨) فِي (أ) وَ(م) زِيَادَةٌ: غَيْرِ.

* نصف

* قف

• وَيَبِئْثِلُ وَأَقْلَّ لِأَبْعَدَ.

○ وَلَوْ اشْتَرَى بِأَقْلٍ لِأَجَلِهِ ثُمَّ رَضِيَ بِالتَّعْجِيلِ فَقَوْلَانُ^(١).

- كَتَمَكِينَ بَائِعٍ مُثْلِفٍ مَا قِيَمَتُهُ أَقْلٌ مِنَ الزِّيَادَةِ عِنْدَ الْأَجَلِ.

■ وَإِنْ أَسْلَمَ فَرَسًا فِي عَشْرَةِ أَثْوَابٍ ثُمَّ اسْتَرَدَّ مِثْلَهُ مَعَ خُمْسَةٍ مُنْعٍ مُطْلَقًا، كَمَا لَوْ اسْتَرَدَّهُ إِلَّا أَنْ تَبْقَى الْخُمْسَةُ لِأَجْلِهَا، لِأَنَّ الْمُعْجَلَ لِمَا فِي الذِّمَّةِ أَوْ الْمُؤَخَّرِ مُسْلَفٌ.

■ وَإِنْ بَاعَ حِمَارًا بِعَشْرَةِ أَجَلٍ، ثُمَّ اسْتَرَدَّهُ وَدِينَارًا نَقْدًا أَوْ مُوَجَّلاً مُنْعٍ مُطْلَقًا، إِلَّا فِي جِنْسِ الثَّمَنِ لِلْأَجَلِ.

■ وَإِنْ زِيدَ غَيْرُ عَيْنٍ وَبِيعَ بِتَقْدِيرٍ لَمْ يُقْبَضْ جَارٍ إِنْ عُجِّلَ الْمَزِيدُ.

■ وَصَحَّ أَوَّلُ مِنْ بَيُوعِ الْآجَالِ فَقَطْ، إِلَّا أَنْ يَفُوتَ الثَّانِي فَيُفْسَخَانَ.

○ وَهَلْ مُطْلَقًا، أَوْ إِنْ كَانَتْ الْقِيَمَةُ أَقْلًا؟ خِلَافٌ.



(١) في (ز) و(س): فقولان.

(فصل)

* قف

العينة الجائزة

العينة المكروهة

العينة الممنوعة

* نصف

○ جَارَ لِمَطْلُوبٍ مِنْهُ سِلْعَةٌ أَنْ يَشْتَرِيَهَا لِيَبِيعَهَا بِثَمَنِ^(١)، وَلَوْ بِمُؤَجَّلٍ بَعْضُهُ. وَكُرْهٌ: ■

١- «خُذْ بِمِائَةِ مَا بِثَمَانِينَ».

٢- أَوْ «اشْتَرِهَا» وَيَوْمِي لِتَرْيِيحِهِ.

وَلَمْ يُفْسَخْ.

بِخِلَافٍ: «اشْتَرِهَا بِعَشْرَةِ نَقْدًا وَأَخْذُهَا بِاثْنَيْ عَشَرَ لِأَجَلٍ».

- وَلَزِمَتْ الْأَمْرَ، إِنْ قَالَ: «لِي».

○ وَفِي الْفَسْخِ إِنْ لَمْ يَقُلْ «لِي» إِلَّا أَنْ يَفُوتَ^(٢) فَالْقِيَمَةُ أَوْ إِمْضَائُهَا

وَلَزُومُهُ الْإِثْنَيْنِ عَشَرَ قَوْلَانِ.

وَبِخِلَافٍ: «اشْتَرِهَا لِي بِعَشْرَةِ نَقْدًا [وَأَخْذُهَا]^(٣) بِاثْنَيْ عَشَرَ نَقْدًا» إِنْ نَقَدَ الْمَأْمُورُ بِشَرْطٍ.

- وَلَهُ الْأَقْلُ مِنْ جُعْلِ مِثْلِهِ أَوْ الدَّرْهَمَيْنِ فِيهِمَا.

○ وَالْأَظْهَرُ وَالْأَصَحُّ لَا جُعْلَ لَهُ.

- وَجَارَ بغيرِهِ، كَنَقْدِ الْأَمْرِ.

○ وَإِنْ لَمْ يَقُلْ لِي، فَفِي الْجَوَازِ وَالْكَرَاهَةِ قَوْلَانِ.

- وَبِخِلَافٍ: «اشْتَرِهَا لِي بِاثْنَيْ عَشَرَ لِأَجَلٍ وَأَشْتَرِيَهَا بِعَشْرَةِ نَقْدًا»،

فَيَلْزَمُ^(٤) بِالمُسَمَّى، وَلَا تُعَجَّلُ الْعَشْرَةُ^(٥).

(١) في بعض الشروح: بمال..

(٢) في (ز) و(م): تفوت.

(٣) سقطت من (ز).

(٤) في (ز) و(م): فتلزم.

(٥) في (أ): بالعشرة.

- وَإِنْ عَجَّلْتَ أَخَذْتُ، وَلَهُ جُعْلُ مِثْلِهِ.

○ وَإِنْ لَمْ يَقُلْ [لِي] ^(١) فَهَلْ لَا يُرَدُّ الْبَيْعُ إِذَا فَاتَ وَلَيْسَ عَلَى الْآمِرِ

إِلَّا الْعَشْرَةُ؟

○ أَوْ يُفْسَخُ الثَّانِي مُطْلَقًا إِلَّا أَنْ يَقُوتَ فَالْقِيَمَةُ؟

قَوْلَانِ.



(١) سقطت من (أ).

(فَضْلُ)

○ إِنَّمَا الْخِيَارُ بِشَرْطٍ:

● شَهْرٍ فِي دَارٍ وَلَا يَسْكُنُ.

● وَكُجُمُعَةٍ فِي رَقِيقٍ وَاسْتَحْدَمَهُ.

● وَكَثَلَاثَةٍ فِي دَابَّةٍ.

● وَكَيَوْمٍ لِرُكُوبِهَا.

- وَلَا بَأْسَ بِشَرْطِ الْبَرِيدِ.

○ أَشْهَبُ^(١): «وَالْبَرِيدَيْنِ».

○ وَفِي كَوْنِهِ خِلَافًا تَرَدُّدٌ.

- وَكَثَلَاثَةٍ فِي ثَوْبٍ.

■ وَصَحَّ بَعْدَ بَتٍّ، وَهَلْ إِنْ نَقَدَ؟ تَأْوِيلَانِ.

■ وَضَمِنَهُ حِينَئِذٍ الْمُشْتَرِي.

■ وَقَسَدَ بِشَرْطٍ:

١- مُشَاوَرَةً بَعِيدٍ.

٢- أَوْ مُدَّةٍ زَائِدَةٍ أَوْ مَجْهُولَةٍ.

٣- أَوْ غَيْبَةٍ عَلَى مَا لَا يُعْرَفُ بِعَيْنِهِ.

٤- أَوْ لُبْسِ ثَوْبٍ.

- وَرَدَّ أَجْرَتَهُ.

مدة الخيار

* نصف

ما يفسد الخيار

(١) هو: أشهب بن عبد العزيز بن داود بن إبراهيم الإمام العالم الفقيه أبو عمرو القيسي العامري المصري فقيه مصر، وقيل اسمه مسكين ولقبه أشهب، سمع مالكا والليث ويحيى بن أيوب وغيرهم، وهو أحد أصحاب الإمام مالك الكبار. توفي سنة (٢٠٤هـ) انظر: ترتيب المدارك (٣/٢٦٢)، الديباج المذهب (١/٣٠٧) النجوم الزاهرة (٢/١٧٥).

■ وَيَلْزَمُ بِانْقِصَائِهِ، وَرُدَّ فِي كَالْعَدِّ.

٥- وَبَشْرُطِ نَقْدٍ:

● كَغَائِبٍ.

● وَعُهْدَةٍ ثَلَاثٍ.

● وَمُوَاضَعَةٍ.

● وَأَرْضٍ لَمْ يُؤْمَنْ رِيُّهَا.

● وَجُعِلَ.

● وَإِجَارَةٍ بِجَزٍّ^(١) زَرْعٍ.

● وَأَجِيرٍ تَأَخَّرَ شَهْرًا.

■ وَمُنْعٍ وَإِنْ بِلَا شَرْطٍ فِي:

١- مُوَاضَعَةٍ.

٢- وَغَائِبٍ.

٣- وَكِرَاءٍ ضَمَّنَ.

٤- وَسَلَمٍ بِخِيَارٍ.

■ * قف واستبدَّ بَائِعٌ أَوْ مُشْتَرٍ عَلَى مَشُورَةٍ غَيْرِهِ، لَا خِيَارِهِ وَرِضَاهُ.

○ وَتَوَوَّلَتْ أَيْضًا:

١- عَلَى نَفْيِهِ فِي مُشْتَرٍ.

٢- وَعَلَى نَفْيِهِ فِي الْخِيَارِ فَقَطْ.

٣- وَعَلَى أَنَّهُ كَالْوَكِيلِ فِيهِمَا.

■ وَرَضِي مُشْتَرٍ:

١- كَاتِبَ أَوْ زَوْجَ وَلَوْ عَبْدًا.

٢- أَوْ قَصَدَ تَلَذُّذًا.

ما لا يجوز فيه
النقد

* قف

ما يرفع الخيار

(١) في (أ) بحر زرع، وفي (م): لبحر زرع، وفي بعض الشروح: لبحر زرع، وفي (ز): بجزء زرع وهو تصحيف كما نبه عليه ابن غازي. انظر شفاء الغليل (٢/٦٥٦).

- ٣- أَوْ رَهْنَ .
- ٤- أَوْ آجَرَ .
- ٥- أَوْ أَسْلَمَ لِلصَّنْعَةِ .
- ٦- أَوْ تَسَوَّقَ .
- ٧- أَوْ جَنَى إِنْ تَعَمَّدَ .
- ٨- أَوْ نَظَرَ الْفَرْجَ .
- ٩- أَوْ عَرَبَ دَابَّةً، أَوْ وَدَّجَهَا .
- لَا إِنْ جَرَّدَ جَارِيَةً .
- وَهُوَ رَدُّ مِنَ الْبَائِعِ، إِلَّا الْإِجَارَةَ .
- وَلَا يَقْبَلُ [مِنْهُ] ^(١) أَنَّهُ اخْتَارَ أَوْ رَدَّ بَعْدَهُ، إِلَّا بَيِّنَةً .
- وَلَا يَبِيعُ ^(٢) مُشْتَرٍ .
- وَإِنْ فَعَلَ، فَهَلْ يُصَدَّقُ أَنَّهُ اخْتَارَ بِيَمِينٍ، أَوْ لِرَبِّهَا نَقْضُهُ؟
- قَوْلَانِ .
- وَانْتَقَلَ :
- ١- لِسَيِّدِ مَكَاتِبِ عَجَزَ .
- ٢- وَلِغَرِيمٍ أَحَاطَ دَيْنُهُ .
- وَلَا كَلَامَ لَوَارِثٍ، إِلَّا أَنْ يَأْخُذَ بِمَالِهِ ^(٣) وَلَوَارِثٍ .
- وَالْقِيَاسُ رَدُّ الْجَمِيعِ إِنْ رَدَّ بَعْضُهُمْ .
- وَالْإِسْتِحْسَانُ أَخْذُ الْمُجِيزِ الْجَمِيعِ .
- وَهَلْ وَرَثَةُ الْبَائِعِ كَذَلِكَ؟ تَأْوِيلَانِ .
- وَإِنْ جُنَّ نَظَرَ السُّلْطَانُ .

(١) سقطت من (ز) و(م).

(٢) في بعض الشروح: ولا بيع.

(٣) في (ز): بما له.

* نصف

انتقال الخيار

* قف

- وَنَظَرَ الْمُغَمَّى وَإِنْ طَالَ فُسِخَ.
- وَالْمِلْكُ لِلْبَائِعِ وَمَا يُوهَبُ لِلْعَبْدِ إِلَّا أَنْ يَسْتَتِنِيَ مَالَهُ.
- جناية الأجنبي وَالغَلَّةُ وَأَرَشُ مَا جَنَى أَجْنَبِيٌّ لَهُ، بِخِلَافِ الْوَلَدِ.
- وَالضَّمَانُ مِنْهُ.
- وَحَلَفَ مُشْتَرٍ إِلَّا أَنْ يَظْهَرَ كَذِبُهُ، أَوْ يُعَابَ عَلَيْهِ، إِلَّا بِبَيِّنَةٍ.
- * نصف - وَضَمِنَ الْمُشْتَرِي إِنْ خَيْرَ الْبَائِعِ الْأَكْثَرَ، إِلَّا أَنْ يَحْلِفَ فَالْثَمَنُ كَخِيَارِهِ، وَكَعَيْبَةِ^(١) بَائِعٍ، وَالْخِيَارُ لِغَيْرِهِ.
- جناية البائع وَإِنْ جَنَى بَائِعٌ - وَالْخِيَارُ لَهُ -:
- عَمْدًا: قَرَدٌ.
- وَخَطَأً: فَلِلْمُشْتَرِي خِيَارُ الْعَيْبِ.
- وَإِنْ تَلَفَتْ أَنْفَسَخَ فِيهِمَا.
- وَإِنْ خَيْرَ غَيْرُهُ وَتَعَمَّدَ فَلِلْمُشْتَرِي الرَّدُّ أَوْ أَخْذُ الْجِنَايَةِ.
- وَإِنْ تَلَفَتْ^(٢) ضَمِنَ الْأَكْثَرَ.
- وَإِنْ أَخْطَأَ فَلَهُ أَخْذُهُ نَاقِصًا أَوْ رَدُّهُ، وَإِنْ تَلَفَتْ^(٣) أَنْفَسَخَ.
- جناية المشتري وَإِنْ جَنَى مُشْتَرٍ وَالْخِيَارُ لَهُ، أَوْ أَتْلَفَهَا^(٤):
- عَمْدًا: فَهُوَ رِضًا.
- وَخَطَأً: فَلَهُ رَدُّهُ وَمَا نَقَصَ.
- وَإِنْ أَتْلَفَهَا ضَمِنَ الثَّمَنَ.
- وَإِنْ خَيْرَ غَيْرُهُ وَجَنَى عَمْدًا أَوْ خَطَأً، فَلَهُ أَخْذُ الْجِنَايَةِ أَوْ الثَّمَنِ.
- فَإِنْ تَلَفَتْ ضَمِنَ الْأَكْثَرَ.

(١) في الأصل: وغية، والمثبت من (أ) و(ز) و(س) و(م) والشروح.

(٢) في بعض الشروح: تلف.

(٣) في بعض الشروح: تلف.

(٤) في (أ) و(م): ولم يتلفها.

* قف

■ وَإِنْ اشْتَرَى أَحَدٌ ثَوْبَيْنِ وَقَبَضَهُمَا :

١- لِيُخْتَارَ فَأَدْعَى :

اجتماع
بيع الاختيار مع
الخيار وانفراده عنه

● ضَيَاعُهُمَا ضَمِنَ وَاحِدًا بِالثَّمَنِ فَقَطْ، وَلَوْ سَأَلَ فِي إِقْبَاضِهِمَا .

● أَوْ ضَيَاعَ وَاحِدٍ ضَمِنَ نِصْفَهُ، وَلَهُ اخْتِيَارُ الْبَاقِي، كَسَائِلِ دِينَارًا
فَيُعْطَى ثَلَاثَةٌ لِيُخْتَارَ، فَرَعَمَ تَلَفَ اثْنَيْنِ، فَيَكُونُ شَرِيكًا .

٢- وَإِنْ كَانَ لِيُخْتَارَهُمَا فِكِلَاهُمَا مَبِيعٌ، وَلَزِمَاهُ بِمُضِيِّ الْمُدَّةِ وَهُمَا بِيَدِهِ .

٣- وَفِي اللُّزُومِ لِأَحَدِهِمَا يَلْزَمُهُ النِّصْفُ مِنْ كُلِّ .

٤- وَفِي الْإِخْتِيَارِ لَا يَلْزَمُهُ شَيْءٌ .

* نصف

■ وَرُدَّ :

خيار العيب
أو النقص١- بَعْدَ مَشْرُوطٍ فِيهِ غَرَضٌ، كَثِيبٍ لِيَمِينٍ فَيَجِدُهَا بِكَرًّا وَإِنْ بِمُنَادَاةٍ، لَا إِنْ
انْتَفَى^(١) .

٢- وَبِمَا الْعَادَةُ السَّلَامَةُ مِنْهُ :

● كَعَوْرٍ وَقَطْعٍ وَخِصَاءٍ .

● وَاسْتِحَاضَةٍ .

● وَرَفْعِ حَيْضَةٍ اسْتَبْرَاءٍ .

● وَعَسَرٍ .

● وَزَنًا وَشُرْبٍ .

● وَبَحْرٍ وَزَعَرٍ، وَزِيَادَةِ سِنَّ، وَظَفَرٍ .

● وَبُجَرٍ، وَعُجَرٍ^(٢) .

(١) في (م): انتفيا. قال الخطاب: «(لا إن انتفى) كذا هو في النسخة التي قوبلت على خط المصنف بالإفراد، وهو الموجود في أكثر النسخ، والضمير للغرض، ويلزم من انتفائه انتفاء المالية؛ لأن المالية من جملة الأغراض المقصودة، وفي بعض النسخ لا إن انتفيا بضمير التثنية، وهو من حيث المعنى ظاهر». مواهب الجليل (٤/٤٢٨).

(٢) في (أ) و(ز) و(م) تقديم وتأخير: وعُجَرٍ وبُجَرٍ.

- ٣- وَوَالِدَيْنِ أَوْ وَلَدٍ، لَا جَدُّ وَلَا أَخ.
 ٤- وَجُذَامِ أَبٍ وَ^(١)جُنُونِهِ بِطَبْعٍ، لَا بِمَسِّ جَنْ.
 ٥- وَسُقُوطِ سِنَيْنِ، وَفِي الرَّائِعَةِ الْوَاحِدَةِ.
 ٦- وَشَيْبٍ بِهَا فَقَطَّ، وَلَوْ^(٢) قَلَّ.
 ٧- وَجُعُودَتِهِ، وَصُهُوبَتِهِ، وَكَوْنِهِ وَلَدَ زَنًا وَلَوْ وَخْشًا.
 ٨- وَبَوْلٍ فِي فِرَاشٍ^(٣) فِي وَقْتٍ يُنْكَرُ إِنْ ثَبَتَ عِنْدَ الْبَائِعِ، وَإِلَّا حَلَفَ إِنْ أُقِرَّتْ عِنْدَ غَيْرِهِ.
 ٩- وَتَخَنُّثِ عَبْدٍ، وَفُحُولَةِ أَمَةٍ إِنْ اشْتَهَرَتْ.
 ١٠- وَهَلْ هُوَ الْفِعْلُ أَوْ التَّشْبَهُ؟ تَأْوِيلَانِ.
 ١١- وَقَلَفٍ ذَكَرَ.
 ١٢- وَأُنْثَى مُوَلَّدٍ.
 ١٣- أَوْ طَوِيلِ الْإِقَامَةِ.
 ١٤- وَخَتْنِ مَجْلُوبِهِمَا، كَبَيْعِ بَعْثَةٍ مَا اشْتَرَاهُ بِبَرَاءَةٍ.
 ١٥- وَكَرْهَصٍ، وَعَثَرٍ، وَحَرَنِ.
 ١٦- وَعَدَمِ حَمَلٍ مُعْتَادٍ.
 لَا:

* قف

- ١- ضَبِطَ.
 ٢- وَثُبُوبَةٍ، إِلَّا فِيمَنْ لَا يُقْتَضَرُ مِثْلُهَا.
 ٣- وَعَدَمِ فُحْشٍ ضَبِيقٍ قَبْلٍ.
 ٤- وَكَوْنِهَا زَلَاءً.
 ٥- وَكَيْ لَمْ يَنْقُصَ.

ما لا يثبت به
خيار العيب

(١) في (ز) و(س) و(م): أو.

(٢) في بعض الشُّرُوح: إن.

(٣) في (أ) و(م): فرش.

- ٦- وَتُهَمَّةٌ بِسَرِقَةٍ حُبِسَ فِيهَا ثُمَّ ظَهَرَتْ بَرَاءَتُهُ.
- ٧- وَمَا لَا يُطْلَعُ عَلَيْهِ إِلَّا بِتَغْيِيرٍ: كَسُوسِ الْخَشَبِ وَالْجَوَازِ، وَمُرِّ قِتَاءٍ.
- وَلَا قِيَمَةً.
- وَرَدَّ الْبَيْضُ.
- ٨- وَعَيْبٌ:
- قَلَّ بَدَارٍ^(١).
- وَفِي قَدَرِهِ تَرَدُّدٌ.
- وَرَجَعَ بِقِيَمَتِهِ^(٢) كَصَدْعِ جِدَارٍ لَمْ يُخَفْ عَلَيْهَا مِنْهُ.
- إِلَّا أَنْ يَكُونَ وَجْهَهَا^(٣)، أَوْ يَقْطَعُ مَنَفَعَةً، أَوْ مِلْحَ^(٤) بُثْرَهَا بِمَجْلٍ الْحَلَاوَةِ.
- وَإِنْ قَالَتْ: أَنَا مُسْتَوْلِدَةٌ لَمْ تَحْرُمَ، لَكِنَّهُ عَيْبٌ إِنْ رَضِيَ بِهِ بَيْنَ.
- وَتَضَرِيَةُ الْحَيَوَانِ كَالشَّرْطِ، كَتَلْطِيخِ ثَوْبٍ عَبْدٍ بِمِدَادٍ، فَيَرُدُّهُ بِصَاعٍ مِنْ غَالِبِ الْقُوتِ.
- وَحَرَمَ رَدُّ اللَّبَنِ:
- لَا إِنْ عَلِمَهَا مُصْرَاةً.
- أَوْ لَمْ تُصَرَّ وَظَنَّ كَثْرَةَ اللَّبَنِ، إِلَّا إِنْ:
- قُصِدَ.
- وَاشْتُرِيَ فِي وَقْتِ حِلَابِهَا^(٥).
- وَكَتَمَهُ.

(١) فلا ردَّ به ولا أرش.

(٢) في (م): بقيمة.

(٣) في (أ) و(ز) و(م): واجهتها.

(٤) في بعض الشروح: كملح، قال ابن غازي رحمته الله: «في بعض النسخ بكاف التشبيه، وهو خير من النسخ التي فيها أو ملح معطوفاً بأو» شفاء الغليل (٢/٦٦٧).

(٥) في (أ) و(ز) و(س) و(م): الحلاب.

* نصف

- وَلَا بَغْيَ عَيْبِ التَّضَرِّيَةِ عَلَى الْأَحْسَنِ.
- وَتَعَدَّدَ بِتَعَدُّدِهَا عَلَى الْمُخْتَارِ وَالْأَرْجَحِ.
- وَإِنْ حُلِبَتْ ثَالِثَةٌ، فَإِنْ حَصَلَ الْإِخْتِبَارُ بِالثَّانِيَةِ فَهُوَ رِضًا.
- وَفِي الْمَوَازِيَةِ لَهُ ذَلِكَ.
- وَفِي كَوْنِهِ خِلَافًا تَأْوِيلَانِ.

وَمَنَعَ مِنْهُ:

- ١- يَبُيعُ حَاكِمٍ وَوَارِثٍ رَقِيقًا فَقَطْ بَيِّنَ أَنَّهُ إِرْثٌ، وَخَيْرٌ مُشْتَرٍ ظَنَّهُ غَيْرُهُمَا.
- ٢- وَتَبَرُّؤُ^(١) غَيْرِهِمَا فِيهِ مِمَّا لَمْ يَعْلَمْ إِنْ طَالَتْ إِقَامَتُهُ.
- وَإِذَا عَلِمَهُ^(٢) بَيِّنَ أَنَّهُ بِهِ، وَوَصَفَهُ أَوْ أَرَاهُ لَهُ وَلَمْ يُجْمِلْهُ.
- ٣- وَزَوَالُهُ إِلَّا مُحْتَمِلَ الْعَوْدِ.

موانع خيار
القيصة

- وَفِي زَوَالِهِ بِمَوْتِ الزَّوْجَةِ وَطَلَاقِهَا وَهُوَ الْمُتَأَوَّلُ وَالْأَحْسَنُ.
- أَوْ بِالْمَوْتِ وَهُوَ الْأَظْهَرُ.
- أَوْ لَا، أَقْوَالٌ.

* قف

- ٤- وَمَا يَدُلُّ عَلَى الرِّضَا إِلَّا مَا لَا يُنْقَضُ، كَسُكْنَى الدَّارِ.
- وَحَلَفَ إِنْ سَكَتَ بِلَا عُدْرِ فِي كَالْيَوْمِ، لَا كَمُسَافِرٍ اضْطَرَّ لَهَا أَوْ تَعَذَّرَ قَوْدُهَا لِحَاضِرٍ.

- وَإِنْ^(٣) غَابَ بِائِعُهُ أَشْهَدَ.

- فَإِنْ عَجَزَ أَعْلَمَ الْقَاضِي فُتْلُومَ فِي بَعِيدِ الْعَيْبَةِ إِنْ^(٤) رُجِيَ قُدُومُهُ.
- كَأَنْ لَمْ يَعْلَمْ قُدُومُهُ^(٥) عَلَى الْأَصَحِّ.

(١) في (أ) و(م): وتبري.

(٢) في (ز) زيادة: أن.

(٣) في (أ) و(ز) و(س) و(م): فإن.

(٤) في (أ) و(ز) و(س): أو إن.

(٥) كذا في الأصل و(أ) و(ز) و(م)، وصحح في حاشية (س): موضعه، قال الحطاب رحمه الله: «كأن لم يعلم قدومه على الأصح، كذا في أكثر النسخ، وفي نسخة ابن غازي (كأن لم يعلم موضعه)»

- وَفِيهَا أَيْضًا نَفْيُ التَّلَوُّمِ .
- وَفِي حَمْلِهِ عَلَى الْخِلَافِ تَأْوِيلَانِ .
- ثُمَّ قَضَىٰ إِنَّ أَثْبَتَ عَهْدَهُ مُؤَرَّخَةً، وَصِحَّةَ الشَّرَاءِ إِنْ لَمْ يَخْلِفْ عَلَيْهِمَا .
- ٥- وَفَوْتُهُ حِسًا كَكِتَابَةِ وَتَذْيِيرٍ .
- فَيَقُومُ سَالِمًا وَمَعِيًّا، وَيُؤْخَذُ مِنَ الثَّمَنِ النَّسْبَةُ .
- وَوُقِفَ فِي رَهْنِهِ وَإِجَارَتِهِ^(١) لِخَلَاصِهِ .
- وَرَدَّ إِنْ لَمْ يَتَغَيَّرْ، كَعَوْدِهِ لَهُ بِعَيْبٍ .
- أَوْ بِمِلْكٍ مُسْتَأْنَفٍ، كَبَيْعِ أَوْ هِبَةٍ أَوْ إِزْثٍ .
- فَإِنْ بَاعَهُ :

- لِأَجْنَبِيٍّ مُطْلَقًا .
- أَوْ لَهُ بِمِثْلِ ثَمَنِهِ، أَوْ بِأَكْثَرِ إِنْ دَلَّسَ .
- فَلَا رُجُوعَ وَإِلَّا رَدَّ ثُمَّ رُدَّ عَلَيْهِ .
- وَلَهُ بِأَقْلٍ كَمَلَّ .
- ٦- وَتَغَيَّرَ الْمَبِيعُ إِنْ تَوَسَّطَ فَلَهُ :
- أَخَذَ الْقَدِيمَ .
- وَرَدَّهُ وَدَفَعَ الْحَادِثَ .
- وَقَوْمًا بِتَقْوِيمِ الْمَبِيعِ يَوْمَ ضَمِنَهُ الْمُشْتَرِي .
- وَلَهُ إِنْ زَادَ بِكَصْبٍ أَنْ يَرُدَّ وَيَشْتَرِكَ بِمَا زَادَ يَوْمَ الْبَيْعِ عَلَى الْأُظْهَرِ .
- وَجُبِرَ بِهِ الْحَادِثُ .
- وَفُرِّقَ بَيْنَ مُدْلَسٍ وَغَيْرِهِ :
- ١- إِنْ نَقَصَ .

= وهو أبين؛ لأنَّ فرض المسألة في الغائب الذي جهل موضعه». مواهب الجليل (٦/٣٥٦).

(١) في (س) تقديم وتأخير: إجارته ورهنه.

التفريق بين
المدلس وغيره

- ٢- كَهْلَاكِهِ مِنَ التَّدْلِيسِ .
- ٣- وَأَخْذِهِ مِنْهُ بِأَكْثَرِ .
- ٤- وَتَبَرُّ مِمَّا لَمْ يَعْلَمْ .
- ٥- وَرَدَّ سِمْسَارٍ جُعْلًا .
- ٦- وَمَبِيعٍ لِمَحَلِّهِ^(١) إِنْ رُدَّ بِعَيْبٍ .
- وَإِلَّا رُدَّ إِنْ قَرُبَ، وَإِلَّا فَاتَ :
- كَعَجَفٍ ذَابَّةٍ أَوْ سِمَنِهَا .
- وَعَمَى، وَشَلَلٍ .
- وَتَزْوِيجِ أُمَةٍ .
- وَجُبَرَ بِالْوَلَدِ .

- إِلَّا أَنْ يَقْبَلَهُ بِالْحَادِثِ^(٢) أَوْ يَقِلَّ فَكَالْعَدَمِ :

- كَوَعْلِكٍ وَرَمَدٍ وَصُدَاعٍ .
- وَذَهَابِ ظُفْرِ .
- وَخَفِيفِ حُمَّى .
- وَوُطْءِ نَيْبٍ .
- وَقَطْعِ مُعْتَادٍ .

■ وَالْمُخْرِجُ عَنِ الْمَقْصُودِ مُفِيتٌ، فَلَا أَرُشُ :

- كَكَبَرِ صَغِيرٍ وَهَرَمٍ .
- وَافْتِضَاضٍ بِكِرٍ^(٣) .
- وَقَطْعِ غَيْرِ مُعْتَادٍ .

* قف

التغير الحادث
عند المشتري

(١) في (م) : بمحله .

(٢) هذا مستثنى من قوله فله أخذ القديم، ورده ودفع الحادث . انظر شرح الخرشي (١٤٤/٥) .

(٣) المعتمد أنه من المتوسط، ولو في العلية وما مشى عليه المصنف ضعيف . انظر : الشرح الكبير للدردير (١٣٠/٣) .

- إِلَّا أَنْ يَهْلِكَ بَعْيبِ التَّدْلِيسِ، أَوْ بِسَمَاوِيٍّ زَمَنَهُ، كَمَوْتِهِ فِي إِبَاقِهِ.
- وَإِنْ بَاعَهُ الْمُشْتَرِي، وَهَلَكَ بَعْيبِهِ، رَجَعَ عَلَى الْمُدْلِّسِ إِنْ لَمْ يُمَكِّنْ عَلَى بَائِعِهِ بِجَمِيعِ الثَّمَنِ، فَإِنْ زَادَ فَلِلثَّانِي.
- وَإِنْ نَقَصَ، فَهَلْ يُكْمَلُهُ؟ قَوْلَانِ.
- وَلَمْ يُحْلَفْ:

١- مُشْتَرٍ ادْعَيْتَ:

- رُؤْيَتُهُ إِلَّا بِدَعْوَى الْإِرَاءَةِ.
- وَلَا الرِّضَا بِهِ إِلَّا بِدَعْوَى مُخْبِرٍ.
- ٢- وَلَا بَائِعٌ أَنَّهُ لَمْ يَأْتِ بِإِبَاقِهِ بِالْقُرْبِ.
- وَهَلْ يُفَرَّقُ بَيْنَ أَكْثَرِ الْعَيْبِ فَيَرْجِعُ بِالزَّائِدِ، وَأَقْلَهُ بِالْجَمِيعِ أَوْ بِالزَّائِدِ مُطْلَقًا أَوْ بَيْنَ هَلَاقِهِ فِيمَا بَيْنَهُ أَوْ لَا؟ أَقْوَالٌ.
- وَرَدَّ بَعْضُ الْمَبِيعِ بِحَصَّتِهِ وَرُجِعَ بِالْقِيَمَةِ إِنْ كَانَ الثَّمَنُ سِلْعَةً، إِلَّا أَنْ يَكُونَ:
- ١- الْأَكْثَرُ.

٢- أَوْ أَحَدَ مُزْدَوَجَيْنِ.

٣- أَوْ أُمًّا وَوَلَدَهَا.

- وَلَا يَجُوزُ التَّمَسُّكُ بِأَقْلٍ اسْتَحَقَّ أَكْثَرُهُ.

- وَإِنْ كَانَ دِرْهَمَانِ وَسِلْعَةٌ تُسَاوِي عَشْرَةَ ثَوْبٍ فَاسْتُحِقَّتِ السِّلْعَةُ وَفَاتِ الثَّوْبُ، فَلَهُ قِيَمَةُ الثَّوْبِ بِكَمَالِهِ، وَرَدَّ^(١) الدَّرْهَمَيْنِ.

- وَرَدُّ أَحَدِ الْمُشْتَرَيْنِ.

- وَعَلَى أَحَدِ الْبَائِعَيْنِ.

- وَالْقَوْلُ لِلْبَائِعِ فِي الْعَيْبِ أَوْ قَدَمِهِ، إِلَّا بِشَهَادَةِ عَادَةِ لِلْمُشْتَرِي.

- وَحَلَفَ مَنْ لَمْ يَقْطَعْ بِصِدْقِهِ.

* نصف

(١) فِي (ز): وَبِرَدِّ.

- وَقِيلَ لِلتَّعَذُّرِ غَيْرُ عُدُولٍ وَإِنْ مُشْرِكِينَ .
 - وَيَمِينُهُ بَعْتُهُ، وَفِي ذِي التَّوْفِيَةِ وَأَقْبَضْتُهُ وَمَا هُوَ بِهِ بَتًّا فِي الظَّاهِرِ، وَعَلَى الْعِلْمِ فِي الْخَفِيِّ .

■ غلة المبيع
 وَالْعَلَّةُ لَهُ لِلْفَسْخِ، وَلَمْ تُرَدِّ بِخِلَافٍ: وَلَدٍ، وَثَمَرَةٍ أُبْرَتْ، وَصُوفٍ تَمَّ، :
 ١- كَشْفَعَةٍ .

٢- وَاسْتِحْقَاقٍ .

٣- وَتَقْلِيلٍ .

٤- وَفَسَادٍ .

■ ضمان البائع للمعيب
 وَدَخَلْتُ فِي ضَمَانِ الْبَائِعِ، إِنْ:

● رَضِيَ بِالْقَبْضِ .

● أَوْ ثَبَتَ عِنْدَ حَاكِمٍ وَإِنْ لَمْ يَحْكَمْ .

■ الرد بالنلط والغبن
 وَلَمْ يَرُدَّ:

● بِغَلْطٍ إِنْ سُمِّيَ بِاسْمِهِ .

● وَلَا يَغْنُ وَلَوْ خَالَفَ الْعَادَةَ .

○ وَهَلْ إِلَّا أَنْ يَسْتَسْلِمَ وَيُخْبِرَهُ بِجَهْلِهِ أَوْ يَسْتَأْمِنَهُ؟ تَرُدُّ .

■ * قف
 وَرُدَّ:

١- فِي عَهْدَةِ الثَّلَاثِ بِكُلِّ حَادِثٍ إِلَّا أَنْ يَبِيعَ بِبَرَاءَةٍ .

عهدة الرد

- وَدَخَلْتُ فِي الْإِسْتِبْرَاءِ .

- وَالنَّفَقَةُ [عَلَيْهِ] ^(١) وَ[لَهُ] ^(٢) الْأَرْضُ: كَالْمَوْهُوبِ لَهُ، إِلَّا الْمُسْتَشْتَى مَالُهُ .

٢- وَفِي عَهْدَةِ السَّنَةِ:

● بِجُذَامٍ .

● وَبَرَصٍ .

(١) سقطت من (أ) و(ز) و(س) و(م) .

(٢) سقطت من (أ) و(ز) و(س) و(م) .

● وَجُنُونٌ^(١) لَا يَكْضَرُّهُ.

إِنْ شُرْطًا أَوْ اِغْتِيْدًا.

- وَلِلْمُشْتَرِي إِسْقَاطُهُمَا.

- وَالْمُحْتَمِلُ بَعْدَهُمَا مِنْهُ.

لَا فِي:

١- مُنْكَحٍ بِهِ.

٢- أَوْ مُخَالَعٍ^(٢).

٣- أَوْ مُصَالِحٍ فِي دَمٍ عَمْدٍ.

٤- أَوْ مُسْلِمٍ فِيهِ.

٥- أَوْ بِهِ.

٦- أَوْ قَرْضٍ.

٧- أَوْ عَلَى صِفَةٍ.

٨- أَوْ مُقَاطِعٍ بِهِ مَكَاتَبٌ.

٩- أَوْ مَبِيعٍ عَلَى كَمْفَلَسٍ.

١٠- [أَوْ غَائِبٍ]^(٣).

١١- أَوْ مُشْتَرَى لِلْعَتَقِ.

١٢- أَوْ مَأْخُوذٍ عَنْ^(٤) دَيْنٍ.

١٣- أَوْ رَدَّ بَعِيْبٍ.

١٤- أَوْ وَرِثٍ.

١٥- أَوْ وَهَبٍ.

ما لا عهدة فيه

(١) في بعض الشروح زيادة: بطبع أو مسّ جن.

(٢) في (ز) زيادة: به.

(٣) سقطت من (أ) و(ز) و(س) و(م).

(٤) في (أ) و(ز) و(س) و(م): من.

- ١٦- أَوْ اشْتَرَاهَا زَوْجُهَا .
- ١٧- أَوْ مُوصِي بَيْعِهِ مِنْ زَيْدٍ .
- ١٨- أَوْ مِمَّنْ أَحَبَّ .
- ١٩- أَوْ بِشَرَائِهِ لِعَتَقِي .
- ٢٠- أَوْ مُكَاتِبٍ بِهِ .
- ٢١- أَوْ الْمَبِيعِ فَاسِدًا .
- وَسَقَطَتَا بِكَعْتَقٍ فِيهِمَا .
- * نصف
ضمان ما فيه
حق توفية
- وَضَمِنَ بَائِعٌ: مَكِيلًا لِقَبْضِهِ^(١) بِكَيْلٍ، كَمَوْزُونٍ وَمَعْدُودٍ، وَالْأَجْرَةُ عَلَيْهِ .
- بِخِلَافِ الْإِقَالَةِ وَالتَّوْلِيَةِ وَالشَّرِكَةِ عَلَى الْأَرْجَحِ فَكَالْقَرْضِ .
- وَاسْتَمَرَ بِمُعْيَارِهِ وَلَوْ تَوَلَّاهُ الْمُشْتَرِي .
- وَقَبْضٌ:
- ١- الْعَقَارُ بِالتَّخْلِيَةِ .
- ٢- وَغَيْرُهُ بِالْعُرْفِ .
- وَضَمِنَ بِالْعَقْدِ، إِلَّا:
- ١- الْمَحْبُوسَةُ لِلثَّمَنِ أَوْ الْإِشْهَادِ فَكَالرَّهْنِ .
- ٢- وَإِلَّا الْغَائِبَ فَبِالْقَبْضِ .
- ٣- وَإِلَّا الْمَوَاضِعَ فَبِخُرُوجِهَا مِنَ الْحَيْضَةِ .
- ٤- وَإِلَّا الثَّمَارَ لِلْجَائِحَةِ .
- * قف
ضمان التلف
- وَبُدِّيَ الْمُشْتَرِي لِلتَّنَازُعِ .
- وَالْتَلَفُ وَقَتَ ضَمَانِ الْبَائِعِ بِسَمَاوِيٍّ يَفْسَخُ .
- وَخَيْرُ الْمُشْتَرِي: إِنْ غَيَّبَ، أَوْ عَيَّبَ، أَوْ اسْتَحَقَّ شَائِعٌ وَإِنْ قَلَّ .
- وَتَلَفُ بَعْضِهِ أَوْ اسْتِحْقَاقُهُ كَعَيْبٍ بِهِ .
- وَحَرَمَ التَّمَسُّكُ بِالْأَقَلِّ إِلَّا الْمِثْلِيَّ .

(١) في (أ) و(ز): بقبضه .

- وَلَا كَلَامَ لَوَاجِدٍ^(١) فِي قَلِيلٍ لَا يَنْفَكُ كَقَاعٍ.
- وَإِنْ أَنْفَكَ فَلِلْبَائِعِ التِّزَامُ الرَّبْعُ بِحِصَّتِهِ.
- لَا أَكْثَرَ.

■ وَلَيْسَ لِلْمُشْتَرِي التِّزَامُ بِحِصَّتِهِ مُطْلَقًا.

- وَرُجْعٌ لِلْقِيَمَةِ، لَا لِلتَّسْمِيَةِ.

■ وَصَحَّ وَلَوْ سَكَنَّا لَا إِنْ شَرَطَا الرَّجُوعَ لَهَا.

■ وَإِتْلَافٌ:

● الْمُشْتَرِي: قَبْضٌ.

● وَالْبَائِعُ وَالْأَجَنْبِيُّ: يُوجِبُ الْعُرْمَ^(٢).

■ وَإِنْ أَهْلَكَ:

١- بَائِعٌ صُبْرَةً عَلَى الْكِيلِ، فَالْمِثْلُ تَحَرُّيًا لِيُوفِّيَهُ، وَلَا خِيَارَ لَكَ.

٢- أَوْ أَجَنْبِيٌّ فَالْقِيَمَةُ، إِنْ جُهِلَتِ الْمَكِيلَةُ.

- ثُمَّ اشْتَرَى الْبَائِعُ مَا يُوفِّي، فَإِنْ فَضَلَ فَلِلْبَائِعِ، وَإِنْ نَقَصَ فَكَالِاسْتِحْقَاقِ.

■ وَجَازَ الْبَيْعُ قَبْلَ الْقَبْضِ إِلَّا مُطْلَقَ طَعَامِ الْمُعَاوَضَةِ، وَلَوْ كَرَزَقٍ قَاضٍ أَخَذَ بِكِيلٍ، أَوْ كَلَبَنٍ شَاةٍ.

- وَلَمْ يَقْبِضْ مِنْ نَفْسِهِ، إِلَّا كَوَصِيٍّ^(٣) لَيْتِمِهِ^(٤).

■ وَجَازَ بِالْعَقْدِ:

١- جِزَافٌ.

٢- وَكَصَدَقَةٍ.

(١) فِي بَعْضِ الشُّرُوحِ: لَوَاحِدٌ.

(٢) كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَفِي (ز) زِيَادَةٌ: [وَكَذَلِكَ تَعْيِيهِ]. وَلَعَلَّهَا أَصُوبٌ، وَفِي (أ) وَ(س) وَ(م): وَكَذَلِكَ إِتْلَافُهُ.

(٣) فِي (ز): لَوْصِيٌّ.

(٤) فِي (أ) وَ(م): لَيْتِمِيهِ، وَفِي (ز): بَيْتِمِهِ.

* نصف

ما يجوز
بمجرد العقد

٣- وَيَبِيعُ مَا عَلَى مُكَاتَبٍ مِنْهُ.

○ وَهَلْ إِنْ عَجَلَ الْعِتْقَ تَأْوِيلَانِ.

٤- وَإِفْرَاضُهُ أَوْ وَقَاؤُهُ عَنْ قَرْضٍ.

٥- وَيَبِيعُهُ لِمُقْتَرِضٍ.

* قف

٦- وَإِقَالَةُ مِنَ الْجَمِيعِ، وَإِنْ تَغَيَّرَ سُوقُ شَيْئِكَ:

الإقالة قبل

قبض الطعام

● لَا بَدَنُهُ: كَسِمَنْ دَابَّةً وَهَزَالَهَا، بِخِلَافِ الْأَمَةِ.

● وَمِثْلُ مِثْلِكَ إِلَّا الْعَيْنَ، وَلَهُ دَفْعُ مِثْلِهَا وَإِنْ كَانَتْ بِيَدِهِ.

■ وَالْإِقَالَةُ بَيْعٌ إِلَّا فِي الطَّعَامِ وَالشُّفْعَةِ وَالْمُرَابَحَةِ.

٧- وَتَوَلِيَّةٌ.

التولية والشركة

في الطعام

٨- وَشَرَكَةٌ إِنْ:

● لَمْ يَكُنْ عَلَى أَنْ يَنْقُذَ عَنْكَ.

● وَاسْتَوَى عَقْدَاهُمَا فِيهِمَا.

- وَإِلَّا فَبَيْعٌ كَغَيْرِهِ.

■ وَضَمِنَ الْمُشْتَرِي الْمُعَيَّنَ وَطَعَامًا كُلَّهُ وَصَدَّقَكَ.

* نصف

- وَإِنْ أَشْرَكَهُ حُمِلَ وَإِنْ أَطْلَقَ عَلَى النِّصْفِ.

- وَإِنْ سَأَلَ ثَالِثٌ شَرِكَتَهُمَا فَلَهُ الثُّلُثُ.

- وَإِنْ وَلَّيْتُ مَا اشْتَرَيْتَ بِمَا اشْتَرَيْتَ جَازًا، إِنْ لَمْ تُلْزِمَهُ^(١) وَلَهُ الْخِيَارُ.

- وَإِنْ رَضِيَ بِأَنَّهُ عَبْدٌ ثُمَّ عَلِمَ بِالثَّمَنِ فَكِرَهُ، فَذَلِكَ لَهُ.

■ وَالْأَضِيقُ^(٢):

ما يطلب فيه

المناجزة

١- صَرَفٌ.

(١) في (س): يلزمه.

(٢) أي: في أبواب منع التأخير. وجعل المصنّف التولية والشركة أوسع من إقالة الطعام وأضيق من من إقالة العروض ومن فسخ الدين في الدين ليس بظاهر، والنّص أن الصرف أضيّقهما وابتداء الدين بالدين أوسعهما، وما عداهما في رتبة واحدة متوسطة (م).

- ٢- ثُمَّ إِقَالَ طَعَامٌ .
- ٣- ثُمَّ تَوَلَّيْتُ وَشَرِكْتُ فِيهِ .
- ٤- ثُمَّ إِقَالَ عُرُوضٌ وَقَسَحُ الدِّينِ فِي الدِّينِ .
- ٥- ثُمَّ بَيَّعُ الدِّينِ .
- ٦- ثُمَّ ابْتَدَأُوهُ .



(فَصْلٌ)

* قف

○ وَجَازَ مُرَابَحَةً:

حكم المراجعة

○ وَالْأَحَبُّ خِلَافُهُ وَلَوْ عَلَى مُقَوِّمٍ.

○ وَهَلْ مُطْلَقًا أَوْ إِنْ كَانَ عِنْدَ الْمُشْتَرِي؟ تَأْوِيلَانِ.

وَحُسِبَ:

ما يحسب إذا
لم يبين الربح١- رِبْحٌ مَا لَهُ عَيْنٌ^(١):

● كَصَبْعٍ.

● وَطَرْزٍ.

● وَقَصْرِ.

● وَخِيَاطَةٍ.

● وَكَمْدٍ^(٢).

● وَفَتْلٍ.

● وَتَطْرِيقَةٍ.

٢- وَأَصْلُ مَا زَادَ فِي الثَّمَنِ:

● كَحُمُولَةٍ.

● وَشَدٍّ.

● وَطَيٍّ.

اغْتِيدَ أَجْرَتُهُمَا.

٣- وَكَرَاءُ بَيْتٍ لِسِلْعَةٍ.

وَالَا لَمْ يُحَسَبْ، كَسِمْسَارٍ لَمْ يُعْتَدَ.

* نصف

(١) في بعض الشروح زيادة: قائمة.

(٢) الكمد: هو دقّ القصّار الثوب للتّحسين. انظر: جواهر الدرر للتّائي (٢٢٦/٥).

محل جواز المراجعة

- ١- إِنْ بَيْنَ الْجَمِيعِ^(١).
 ٢- أَوْ فَسَّرَ الْمَوْنَةَ فَقَالَ: [هِيَ]^(٢) بِمِائَةٍ، أَصْلُهَا كَذَا وَحَمْلُهَا كَذَا.
 ٣- أَوْ^(٣) عَلَى الْمُرَابَحَةِ وَبَيْنَ كَرِبحِ الْعَشْرَةِ أَحَدَ عَشَرَ^(٤) وَلَمْ يُفْصَلْ مَالَهُ الرُّبْحُ، وَزِيدَ عُشْرُ الْأَصْلِ.
 ■ وَالْوَضِيعَةُ كَذَلِكَ.

لَا:

- ١- أَبْهَمَ كَقَامَتْ بِكَذَا.
 ٢- أَوْ قَامَتْ بِشَدِّهَا وَطَيَّهَا بِكَذَا وَلَمْ يُفْصَلْ.
 ○ وَهَلْ هُوَ كَذِبٌ أَوْ غِشٌّ؟ تَأْوِيلَانِ.

* قف

■ وَوَجَبَ تَبْيِينُ:

- ١- مَا يَكْرَهُ.
 ٢- كَمَا نَقَدَهُ وَعَقَدَهُ مُطْلَقًا.
 ٣- وَالْأَجَلِ وَإِنْ بَاعَ عَلَى النَّقْدِ.
 ٤- وَطُولِ زَمَانِهِ^(٥).
 ٥- وَتَجَاوُزِ الزَّائِفِ.
 ٦- وَهَبَةٍ [إِنْ]^(٦) اغْتِيدَتْ.
 ٧- وَأَنَّهَا لَيْسَتْ:
 ● بَلَدِيَّةً.
 ● أَوْ مِنَ التَّرَكَّةِ.

(١) شرط في جواز بيع المراجعة والتقدير: وجاز مرا بحة إن بين الجميع (م).

(٢) سقطت من بعض الشروح.

(٣) صَوَّبَ ابن غازي إسقاط أَوْ (م).

(٤) في بعض الشروح: أَوْ أَحَدَ عَشَرَ.

(٥) في (أ): زَمَانُهَا.

(٦) سقطت من بعض الشروح.

ما يجب
على البائع تبينه

- ٨- وَوَلَا دَتَهَا ، وَإِنْ بَاعَ وَلَدَهَا مَعَهَا .
 ٩- وَجَذُّ ثَمَرَةٍ أُبْرَتْ .
 ١٠- وَصُوفٍ تَمَّ .
 ١١- وَإِقَالَةٌ مُشْتَرِيهِ إِلَّا بِزِيَادَةٍ أَوْ نَقْصٍ .
 ١٢- وَالرُّكُوبُ .
 ١٣- وَاللُّبْسُ .
 ١٤- وَالتَّوْظِيفُ وَلَوْ مُتَّفَقًا إِلَّا مِنْ سَلَمٍ .
 لَا :

- غَلَّةٌ رَبْعٌ .
- كَتَكْمِيلُ شِرَائِهِ ، لَا ^(١) إِنْ وَرِثَ بَعْضُهُ .
- وَهَلْ إِنْ تَقَدَّمَ الْإِرْثُ أَوْ مُطْلَقًا؟ تَأْوِيلَانِ .

■ وَإِنْ غَلِطَ بِنَقْصٍ :

- وَصُدِّقَ .
- أَوْ أُثْبِتَ .

رَدَّ ، أَوْ دَفَعَ مَا تَبَيَّنَ وَرَبْحُهُ .

وَإِنْ فَاتَ ^(٢) خَيْرَ مُشْتَرِيهِ بَيْنَ :

- الصَّحِيحِ وَرَبْحِهِ .

- أَوْ قِيَمَتِهِ ^(٣) يَوْمَ بَيْعِهِ مَا لَمْ تَنْقُصْ عَنِ الْغَلِطِ وَرَبْحِهِ .

■ وَإِنْ كَذَبَ لَزِمَ الْمُشْتَرِي إِنْ حَطَّهُ وَرَبْحُهُ ^(٤) بِخِلَافِ الْغِشِّ .

- وَإِنْ فَاتَتْ :

✳ نصف

غلط المراجعة

فوات السلعة
بالكذب والغش
والتدليس

(١) في (ز) : إلا .

(٢) في بعض الشروح : فإن فات .

(٣) في (أ) : وقيمة .

(٤) في (أ) : من ربحه .

- فَفِي الْغَشِّ أَقْلُ الثَّمَنِ وَالْقِيَمَةِ.
- وَفِي الْكَذِبِ خَيْرٌ بَيْنَ: الصَّحِيحِ وَرَبْحِهِ، أَوْ قِيَمَتِهَا، مَا لَمْ تَزِدْ عَلَى الْكَذِبِ وَرَبْحِهِ.
- وَمُدْلَسُ الْمُرَابَحَةِ كَغَيْرِهَا.



(فَضْلٌ)

○ تَنَاولَ:

✽ قف

١- الْبِنَاءُ وَالشَّجَرُ: الْأَرْضَ، وَتَنَاوَلْتَهُمَا لَا الزَّرْعَ وَالْبَذَرَ^(١)، وَمَدْفُونًا،
كَلَوْ جُحِيلَ.
وَلَا الشَّجَرُ الْمُؤَبَّرَ^(٢)، أَوْ أَكْثَرُهُ إِلَّا بِشَرْطٍ.
ك:

ما يتناوله البيع
وما لا يتناوله

- الْمُتَعَقِدُ.
- وَمَالِ الْعَبْدِ
- وَخِلْفَةِ الْقَصِيلِ.
- وَإِنْ أَبَرَ النِّصْفُ فَلِكُلِّ حُكْمُهُ.
- وَلِكِلَيْهِمَا السَّقْيُ مَا لَمْ يَضُرَّ بِالْآخِرِ.
- ٢- وَالْدَّارُ: الثَّابِتُ كَبَابٍ وَرَفٍّ وَرَحًا مَبْنِيَّةً بِفَوْقَانِيَّتِهَا، وَسَلَّمٌ^(٣) سُمِّرَ^(٤).
○ وَفِي غَيْرِهِ قَوْلَانِ.
- ٣- وَالْعَبْدُ: ثِيَابٌ مِهْنَتِهِ.
- وَهَلْ يُوقَى بِشَرْطِ عَدَمِهَا وَهُوَ الْأَظْهَرُ.
- أَوْ لَا:
- كَمْشَرِطٍ زَكَاةً مَا لَمْ يَطْبَ.
- وَأَنْ لَا عُهْدَةٌ.

(١) في (أ): إِلَّا الزَّرْعَ وَالْبَذَرَ، وَصَوَّبَ فِي الشُّرُوحِ: وَتَنَاوَلْتَهُمَا وَالْبَذَرَ لَا الزَّرْعَ.
(٢) قَالَ ابْنُ غَازِي رَحِمَهُ اللَّهُ: «هَكَذَا فِي النَّسَخِ الصَّحِيحَةِ بَرَفَعِ الشَّجَرُ وَنَصَبِ الْمُؤَبَّرِ» شِفَاءُ الْغَلِيلِ (٦٩٣/٢)، وَفِي بَعْضِ الشُّرُوحِ: وَلَا الشَّجَرُ: الثَّمَرُ الْمُؤَبَّرُ.
(٣) فِي بَعْضِ الشُّرُوحِ: وَسَلَّمًا.
(٤) فِي (ز) وَ(م): مَسْمَرٌ.

● أَوْ لَا مُوَاضَعَةً.

● أَوْ لَا جَائِحَةً.

● أَوْ «إِنْ لَمْ يَأْتِ بِالثَّمَنِ لِكَذَا فَلَا يَبِيعُ».

● أَوْ مَا لَا غَرَضَ فِيهِ وَلَا مَالِيَّةً.

○ وَصَحَّحَ؟ تَرُدُّدٌ.

* نصف

■ وَصَحَّ بَيْعُ ثَمَرٍ وَنَحْوِهِ:

١- بَدَأَ صَلاَحُهُ، وَلَمْ ^(١) يَسْتَرِ.

شرط
بيع الثمار

٢- وَقَبْلَهُ:

● مَعَ أَضْلِهِ.

● أَوْ الْحَقَّ بِهِ.

● أَوْ عَلَى قَطْعِهِ إِنْ نَفَعَ وَاضْطُرَّ لَهُ، وَلَمْ يُتِمَّالاً عَلَيْهِ.

لَا عَلَى التَّبْقِيَةِ أَوْ الْإِطْلَاقِ.

■ وَبُدُوهُ فِي بَعْضِ حَائِطٍ كَافٍ فِي جِنْسِهِ إِنْ لَمْ تُبَكَّرْ ^(٢)، لَا بَطْنٍ ثَانٍ بِأَوَّلٍ. وَهُوَ:

١- الزُّهُوُّ.

٢- وَظُهُورُ الْحَلَاوَةِ.

٣- وَالتَّهْيُؤُ لِلنُّضْجِ.

٤- وَفِي ذِي النُّورِ بِانْفِتَاحِهِ.

٥- وَالبُقُولُ بِإِطْعَامِهَا.

○ وَهَلْ هُوَ فِي الْبَطِيخِ الْإِصْفِرَارُ؟ أَوْ التَّهْيُؤُ لِلتَّبْطِخِ؟ قَوْلَانِ.

■ وَلِلْمُشْتَرِي بُطُونٌ كَيَاسَمِينٍ وَمَقْتَاةٍ، وَلَا يَجُوزُ بِكَشْهَرٍ.

بدؤ الصلاح في
بعض الأجناس

(١) في (أ) و(ز) و(م): إِنْ لَمْ يَسْتَرِ.

(٢) في (ز) و(س): يَبْكُرُ.

- وَوَجَبَ ضَرْبُ الْأَجَلِ إِنْ اسْتَمَرَ كَالْمَوْزِ.
 - وَمَضَى بَيْعُ حَبِّ أَفْرَكٍ قَبْلَ يُبْسِهِ بِقَبْضِهِ.
 - وَرُخِّصَ لِمُعْرِ أَوْ^(١) قَائِمٍ مَقَامَهُ -وإنْ بِاشْتِرَاءِ الثَّمَرَةِ فَقَطْ- اشْتِرَاءُ ثَمَرَةٍ تَيْبَسُ، كَلَوْزٍ لَا كَمَوْزٍ.
- إِنْ:

* قف

العرايا

١- لَفَظٌ بِالْعَرِيَّةِ.

٢- وَبَدَأَ صَلَاحُهَا.

٣- وَكَانَ بِخَرْصِهَا.

شروط العرية

٤- وَنَوْعِهَا.

٥- يُوفَى عِنْدَ الْجَذَازِ.

٦- وَفِي الدِّمَّةِ.

٧- وَخَمْسَةُ أَوْسُقٍ فَأَقَلَّ.

* نصف

٨- وَلَا يَجُوزُ أَخْذُ زَائِدٍ عَلَيْهِ مَعَهُ.

○ بَعَيْنٍ عَلَى الْأَصَحِّ.

إِلَّا لِمَنْ أَعْرَى عَرَايَا فِي حَوَائِطٍ، فَمِنْ كُلِّ^(٢) خَمْسَةٍ إِنْ كَانَ بِالْفَاطِ.

○ لَا بِلَفْظٍ عَلَى الْأَرْجَحِ.

٩- لِدَفْعِ الضَّرَرِ أَوْ لِلْمَعْرُوفِ، فَيَشْتَرِي بَعْضَهَا كُلُّ الْحَائِطِ، وَبَيْعِهِ الْأَصْلَ.

■ وَجَازَ لَكَ شِرَاءُ أَصْلٍ فِي حَائِطِكَ بِخَرْصِهِ، إِنْ قَصَدْتَ الْمَعْرُوفَ فَقَطْ.

■ وَبَطَلَتْ إِنْ مَاتَ قَبْلَ الْحَوْزِ.

○ وَهَلْ هُوَ حَوْزُ الْأُصُولِ، أَوْ أَنْ يَطْلُعَ ثَمَرُهَا؟ تَأْوِيلَانِ.

(١) فِي (أ) وَ(ز) وَ(س) وَ(م): وَقَائِمٌ

(٢) فِي (ز) وَ(س): وَكُلُّ.

* قف

الجوانح

شروط
وضع الجوانح

■ وَزَكَاتُهَا وَسَقِيُّهَا عَلَى الْمُعْرِي، وَكُمِّلَتْ بِخِلَافِ الْوَاهِبِ.

■ وَتَوْضَعُ جَائِحَةُ الثَّمَارِ كَالْمَوْزِ وَالْمَقَائِي، وَإِنْ بِيَعْتَ عَلَى الْجَذِّ، وَمِنْ^(١) عَرِيَّتِهِ، لَا مَهْرَ إِنْ:

١- بَلَغَتْ ثُلُثَ الْمَكِيلَةِ، وَلَوْ مِنْ كَصِيْحَانِي وَبَرْنِي.

٢- وَبُقِيَتْ لِيَنْتَهِيَ طَبِئُهَا.

٣- وَأُفْرِدَتْ، أَوْ أُلْحِقَ أَضْلُهَا، لَا عَكْسُهُ أَوْ مَعَهُ.

■ وَنُظِرَ مَا أُصِيبَ مِنَ الْبُطُونِ إِلَى مَا بَقِيَ فِي زَمَانِهِ.
لَا يَوْمَ الْبَيْعِ.

○ وَلَا يُسْتَعْجَلُ عَلَى الْأَصَحِّ.

○ وَفِي الْمُزْهِمَةِ التَّابِعَةِ لِلدَّارِ تَأْوِيلَانِ.

○ وَهَلْ هِيَ مَا لَا يُسْتَطَاعُ دَفْعُهُ: كَسَمَاوِيٍّ وَجَنِيَشٍ، أَوْ وَسَارِقٍ
خِلَافٌ.

■ وَتَعْيِيُّهَا^(٢) كَذَلِكَ.

* نصف

■ وَتَوْضَعُ مِنَ الْعَطَشِ وَإِنْ قَلَّتْ^(٣)، كَالْبُقُولِ وَالزَّعْفَرَانِ وَالرَّيْحَانِ وَالْقُرْطِ
وَالْقَضْبِ وَوَرَقِ الثُّوتِ، وَمُعْيَبِ الْأُضْلِ كَالْجَزْرِ.

■ وَلَزِمَ الْمُشْتَرِي بَاقِيَهَا وَإِنْ قَلَّ.

■ وَإِنْ اشْتَرَى أَجْنَاسًا فَأَجِيحَ بَعْضُهَا وَضِعَتْ إِنْ:

١- بَلَغَتْ قِيَمَتُهُ ثُلُثَ الْجَمِيعِ.

٢- وَأَجِيحَ مِنْهُ ثُلُثُ مَكِيلَتِهِ.

■ وَإِنْ تَنَاهَتْ الثَّمَرَةُ فَلَا جَائِحَةَ، كَالْقَضْبِ الْحُلِيِّ، وَيَابِسِ الْحَبِّ.

جائحة جنس
من الأجناس

(١) في بعض الشروح: وإن من.

(٢) في بعض الشروح: وتعْيِيها.

(٣) في (م): قَلَّ.

- وَخَيْرَ الْعَامِلِ فِي الْمُسَاقَاةِ بَيْنَ سَقْيِ الْجَمِيعِ أَوْ تَرْكِهِ إِنْ أُجِیحَ الثُّلُثُ فَأَكْثَرُ.
- وَمُسْتَثْنِي [كَيْلٍ] ^(١) مِنَ الثَّمَرَةِ تُجَاحُ ^(٢) بِمَا يُوضَعُ: يَضَعُ ^(٣) عَنْ مُشْتَرِيهِ بِقَدْرِهِ.



(١) سقطت من بعض الشروح.

(٢) في (م): يجاح.

(٣) في الأصل: يوضع، والمثبت من (أ) و(ز) و(س) و(م) والشروح.

(فَصْلُ)

⑤ إِنْ اخْتَلَفَ الْمُتَبَايعَانِ:

✽ قف

١- فِي جِنْسِ الثَّمَنِ أَوْ نَوْعِهِ:

الاختلاف
في جنس الثمن

● حَلَفَا.

● وَفُسِّخَ.

- وَرَدَّ مَعَ الْفَوَاتِ قِيمَتَهَا يَوْمَ بَيْعِهَا.

٢- وَفِي قَدْرِهِ كَمَثْمُونِهِ أَوْ قَدْرِ أَجَلٍ أَوْ رَهْنٍ أَوْ حَمِيلٍ:

الاختلاف
في القدر أو الرهن
أو الحميل

● حَلَفَا.

● وَفُسِّخَ.

- إِنْ حُكِمَ بِهِ ^(١) ظَاهِرًا وَبَاطِنًا، كَتَنَّاكُلِهِمَا.■ وَصُدِّقَ مَنْ ^(٢) ادَّعَى الْأَشْبَةَ وَحَلَفَ إِنْ فَاتَ.

شرطاً

تصديق المشتري

- وَمِنْهُ تَجَاهُلُ الثَّمَنِ وَإِنْ مِنْ وَارِثٍ.

■ وَبُدِّئَ الْبَائِعُ وَحَلَفَ عَلَى نَفْيِ دَعْوَى خَصْمِهِ مَعَ تَحْقِيقِ دَعْوَاهُ.

٣- وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي انْتِهَاءِ الْأَجَلِ فَالْقَوْلُ لِمُنْكَرِ التَّقْضِي.

الاختلاف في
الأجل والقبض

٤- وَفِي قَبْضِ الثَّمَنِ أَوْ السِّلْعَةِ فَلَا ضِلُّ بَقَاؤُهُمَا، إِلَّا لِعُرْفٍ كَلَحْمٍ، أَوْ

بَقْلٍ بَانَ بِهِ وَلَوْ كَثُرَ، وَإِلَّا فَلَا إِنْ ادَّعَى دَفْعَهُ بَعْدَ الْأَخْذِ.

○ وَإِلَّا فَهَلْ يُقْبَلُ [الدَّفْعُ]؟ ^(٣) أَوْ فِيمَا هُوَ الشَّانُ أَوْ لَا؟ أَقْوَالٌ.

(١) أي بالفسخ، قيد في الفسخين جميعاً، فهو راجع للبيع عند ابن القاسم، ولسحنون وابن عبد الحكم الفسخ بنفس التحالف. انظر: حاشية العدوي (١٩٦/٥)

(٢) في (أ) و(ز) و(م): مشتر.

(٣) سقطت من بعض الشروح، وفي (أ): الدافع.

- * نصف
- وَإِشْهَادُ الْمُشْتَرِي بِالثَّمَنِ مُقْتَضٍ لِقَبْضِ مُثْمَنِهِ.
- وَحَلَفَ بَائِعُهُ إِنْ بَادَرَ كَإِشْهَادِ الْبَائِعِ بِقَبْضِهِ.
- ٥- وَفِي الْبَتِّ مُدَّعِيهِ كَمُدَّعِي الصَّحَّةِ إِنْ لَمْ يَغْلِبِ الْفَسَادُ.
- وَهَلْ إِلَّا أَنْ يَخْتَلِفَ بِهِمَا الثَّمَنُ فَكَقْدَرِهِ؟ تَرَدُّدٌ.
- وَالْمُسْلِمُ إِلَيْهِ مَعَ فَوَاتٍ:
- الْعَيْنِ بِالزَّمَنِ الطَّوِيلِ.
- أَوْ السُّلْعَةِ.
- كَالْمُشْتَرِي [بِالْعَيْنِ] ^(١) فَيُقْبَلُ قَوْلُهُ إِنْ ادَّعَى مُشْبَهًا.
- وَإِنْ ادَّعَى ^(٢) مَا لَا يُشْبِهُ فَسَلَّمَ وَسَطٌ.
- ٦- وَفِي مَوْضِعِهِ صُدِّقَ مُدَّعِي مَوْضِعِ عَقْدِهِ، وَإِلَّا فَالْبَائِعُ.
- وَإِنْ لَمْ يُشْبِهْ وَاحِدٌ تَحَالَفاً وَفُسِخَ، كَفَسَخِ مَا يُقْبَضُ بِمِصْرَ.
- وَجَازَ بِالْفُسْطَاطِ.
- وَقُضِيَ بِسُوقِهَا، وَإِلَّا فَفِي أَيِّ مَكَانٍ.

الاختلاف في
البت والخبار

الاختلاف
في السلم

الاختلاف في
موضع القبض



(١) سقطت من (أ) و(ز) و(م).

(٢) في (ز): ادَّعَى.

(بَابُ)

* قف

شروط السَّلَم

الشرط الأول

◎ شَرْطُ السَّلَمِ:

١- قَبْضُ رَأْسِ الْمَالِ كُلِّهِ أَوْ تَأْخِيرُهُ ثَلَاثًا وَلَوْ بِشَرْطٍ.

○ وَفِي فَسَادِهِ بِالزِّيَادَةِ إِنْ لَمْ تَكْثُرْ جَدًّا تَرَدُّدًا.

■ وَجَازٌ:

● بِخِيَارٍ [لِمَا] ^(١) يُؤَخَّرُ إِنْ لَمْ يَنْقُذْ.

● وَبِمَنْفَعَةٍ مُعَيَّنَةٍ.

● وَبِجَزَافٍ.

● وَتَأْخِيرُ حَيَوَانٍ بِلاَ شَرْطٍ.

○ وَهَلِ الطَّعَامُ وَالْعَرَضُ كَذَلِكَ إِنْ كِيلَ وَأُخْضِرَ، أَوْ كَالْعَيْنِ؟
تَأْوِيلَانِ.

● وَرَدُّ زَائِفٍ وَعُجْجَلٍ، وَإِلَّا فَسَدَ مَا يُقَابَلُهُ.

○ لَا الْجَمِيعُ عَلَى الْأَحْسَنِ.

● وَالتَّضَدِّيقُ فِيهِ، كَطَعَامٍ مِنْ بَيْعٍ، ثُمَّ لَكَ أَوْ عَلَيْكَ الزَّيْدَ الْمَعْرُوفَ

وَالنَّقْصَ ^(٢)، وَإِلَّا فَلَا رُجُوعَ لَكَ إِلَّا بِتَضَدِّيقٍ أَوْ بَيِّنَةٍ لَمْ تَفَارِقْ.■ وَحَلَفَ لَقَدْ أَوْفَى مَا سَمَى، أَوْ لَقَدْ بَاعَهُ عَلَى مَا كَتَبَ بِهِ إِلَيْهِ إِنْ أَعْلَمَ
مُشْتَرِيَهُ.

- وَإِلَّا حَلَفْتَ وَرَجَعْتَ.

■ وَإِنْ اسْلَمْتَ عَرَضًا فَهَلْكَ بِيَدِكَ فَهُوَ:

● مِنْهُ، إِنْ:

(١) سقطت من (أ).

(٢) في بعض الشروح تقديم وتأخير: الزيد والنقص المعروف.

* نصف

- أَهْمَل.
- أَوْ أَوْدَعَ.
- أَوْ عَلَى الْإِنْتِفَاع.
- وَمِنْكَ، إِنَّ:
- لَمْ تَقُمْ بَيْنَهُ.
- وَوُضِعَ لِلتَّوْتُ.
- وَنَقِضَ السَّلْمَ وَحَلَفَ، وَإِلَّا خَيْرَ الْآخِرُ.
- وَإِنْ أَسْلَمْتَ حَيَوَانًا أَوْ عَقَارًا فَالسَّلْمُ ثَابِتٌ، وَيَتَّبِعُ الْجَانِي.
- ٢- وَأَنْ لَا يَكُونَا طَعَامَيْنِ وَلَا نَقْلَيْنِ، وَلَا شَيْئًا فِي أَكْثَرِ أَوْ أَجْوَدَ، كَالْعَكْسِ، إِلَّا أَنْ تَخْتَلِفَ الْمَنْفَعَةُ:
- كَفَارِهِ الْحُمْرِ [فِي] ^(١) الْأَعْرَابِيَّةِ.
- وَسَابِقِ الْخَيْلِ لَا هِمْلَاجٍ، إِلَّا كِبْرَدُونٍ ^(٢).
- وَجَمَلٍ كَثِيرِ الْحَمَلِ.
- وَصُحَّحَ، وَبَسْبَقَهُ.
- وَبِقُوَّةِ الْبَقَرَةِ وَلَوْ أُتِيَ.
- وَكَثْرَةِ لَبَنِ الشَّاةِ.
- وَظَاهِرُهَا عُمُومُ الضَّانِ.
- وَصُحَّحَ خِلَافُهُ.
- وَكَصَغِيرَيْنِ فِي كَبِيرٍ وَعَكْسِهِ.
- أَوْ صَغِيرٍ فِي كَبِيرٍ وَعَكْسِهِ إِنْ لَمْ يُؤَدَّ إِلَى الْمُزَابَنَةِ.
- وَتُوُوِلْتُ عَلَى خِلَافِهِ، كَالْأَدَمِيِّ وَالْغَنَمِ.

الشرط الثاني

(١) سقطت من (أ).

(٢) في (أ) و(ز): البردون.

* قف

- وَكَجَذَعٍ طَوِيلٍ غَلِيظٍ فِي غَيْرِهِ.
- وَكَسَيْفٍ قَاطِعٍ فِي سَيْفَيْنِ دُونَهُ.
- وَكَالْجُنْسَيْنِ وَلَوْ تَقَارَبَتْ الْمَنْفَعَةُ: كَرَقِيقِ الْفُظْنِ وَالْكَثَّانِ، لَا جَمَلَ فِي جَمَلَيْنِ مِثْلِهِ عَجَلَ أَحَدُهُمَا.
- وَكَطَيْرٍ عَلَّمَ، لَا بِالْبَيْضِ وَالذُّكُورَةِ وَالْأُنُوثَةِ وَلَوْ آدَمِيًّا، وَعَزَلَ وَطَبَخَ إِنْ لَمْ يَبْلُغْ^(١) النَّهْيَةَ، وَحَسَابٍ وَكِتَابَةٍ.
- وَالشَّيْءُ فِي مِثْلِهِ قَرَضٌ.
- ٣- وَأَنْ يُؤْجَلَ^(٢) بِمَعْلُومٍ زَائِدٍ عَلَى نِصْفِ شَهْرٍ.
- كَالنَّيْرُوزِ.
- وَالْحَصَادِ وَالْدَّرَاسِ.
- وَقُدُومِ الْحَاجِّ.
- وَاعْتَبَرِ مِيقَاتُ مُعْظَمِهِ، إِلَّا أَنْ يُقْبَضَ بِلَدٍّ كَيَوْمَيْنِ إِنْ خَرَجَ حِينَئِذٍ بَرًّا أَوْ بَعِيرَ رِيحٍ.
- وَالْأَشْهُرُ بِالْأَهْلَةِ.
- وَتَمَمَ الْمُتَكَسِّرُ مِنَ الرَّابِعِ.
- وَإِلَى رَبِيعٍ حَلًّا بِأَوَّلِهِ.
- وَقَسَدَ فِيهِ عَلَى الْمَقُولِ، لَا فِي الْيَوْمِ.
- ٤- وَأَنْ يُضَبَّطَ:
- بِعَادَتِهِ مِنْ:
- كَيْلٍ.
- أَوْ وَزْنٍ.
- أَوْ عَدَدٍ، كَالرُّمَّانِ، وَقَيْسَ بِخَيْطٍ، وَالْبَيْضِ.

الشرط الثالث

الشرط الرابع

(١) فِي (أ): تَبْلُغَ.

(٢) فِي (أ): وَإِنْ لَمْ يُؤْجَلَ.

- أَوْ بِحِمْلٍ [و] ^(١) جُرْزَةٍ فِي كَفَصِيلٍ ^(٢)، لَا بِفَدَانٍ.
● أَوْ بِتَحَرٍّ.

○ وَهَلْ يَقْدِرُ كَذَا؟ أَوْ يَأْتِي بِهِ وَيَقُولُ كَنَحْوِهِ؟ تَأْوِيلَانِ.

■ وَفَسَدَ بِمَجْهُولٍ.

■ وَإِنْ نَسَبَهُ أُلْغِيَ.

■ وَجَارَ بِذِرَاعِ رَجُلٍ مُعَيَّنٍ كَوَيْبَةٍ وَحَفْنَةٍ.

○ وَفِي الْوَيَّاتِ وَالْحَفَنَاتِ قَوْلَانِ.

٥- وَأَنْ تُبَيِّنَ صِفَاتُهُ الَّتِي تَخْتَلِفُ بِهَا الْقِيَمَةُ فِي السَّلَمِ عَادَةً:

- كَالْتَنُوعِ وَالْجُودَةِ وَالرَّدَاءَةِ وَيَبْتَنِيهِمَا، وَاللُّونِ فِي:

● الْحَيَوَانِ.

● وَالثُّوبِ.

● وَالْعَسَلِ؛ وَمَرْعَاهُ.

● وَفِي التَّمْرِ وَالْحُوتِ، وَالنَّاحِيَةِ وَالْقَدَرِ.

● وَفِي الْبُرِّ؛ وَجِدَّتُهُ وَمِلَأُهُ إِنْ اخْتَلَفَ الثَّمَنُ بِهِمَا، وَسَمَرَاءُ،

أَوْ ^(٣) مَحْمُولَةٌ يَبْلُدُ هُمَا بِهِ وَلَوْ بِالْحَمْلِ، بِخِلَافِ:

- مِضَرَ فَالْمَحْمُولَةُ.

- وَالشَّامُ فَالسَّمَرَاءُ.

- وَنَقْيَ الْغَلِثِ ^(٤).

● وَفِي الْحَيَوَانِ؛ وَسِنَّهُ وَالذُّكُورَةُ وَالسَّمَنُ، وَضِدِّيهِمَا.

(١) فِي (أ): أَوْ.

(٢) فِي بَعْضِ الشُّرُوحِ: كَفَصِيلٍ.

(٣) فِي (م): وَ.

(٤) فِي (أ): وَنَقْيَ الْغَلِثِ، وَفِي بَعْضِ الشُّرُوحِ: وَنَقْيَ أَوْ غَلِثَ، وَفِي بَعْضِهَا: وَنَقْيَ أَوْ غَلِثَ
وَالْغَلِثُ: الْخُلْطُ، وَهُوَ مَا يَخْلُطُ بِالطَّعَامِ مِنْ تَرَابٍ وَغَيْرِهِ لِيَكْثُرَ بِذَلِكَ انْظُرْ: جَوَاهِرُ الدَّرَرِ
لِلنَّاتَانِي (٥/٢٨٧).

- وَفِي اللَّحْمِ وَخَصَبًا وَرَاعِيًا أَوْ مَغْلُوفًا لَا مِنْ كَجَنْبٍ.
 - وَفِي الرِّقِيقِ؛ وَالْقَدَّ وَالْبِكَارَةَ وَالْثِيْبَةَ^(١).
 - قَالَ: وَكَالِدَعَج، وَتَكَلُّثُ الْوَجْهِ.
 - وَفِي الثَّوْبِ؛ وَالرَّقَّةَ وَالصَّفَاقَةَ وَضِدِّيْهِمَا.
 - وَفِي الزَّيْتِ؛ الْمُعْصَرُ مِنْهُ وَبِمَا يُعْصَرُ.
 - وَحُمِلَ فِي الْجَيْدِ وَالرَّدِيِّ عَلَى الْغَالِبِ، وَإِلَّا فَالْوَسْطُ.
- ٦- وَكَوْنُهُ دَيْنًا.

الشرط السادس

الشرط السابع

- ٧- وَوُجُودُهُ عِنْدَ حُلُولِهِ وَإِنْ انْقَطَعَ قَبْلَهُ.
- لَا نَسْلَ حَيَوَانٍ عَيْنٍ وَقَلٍّ، أَوْ حَائِطٍ.
- وَشَرْطُ إِنْ سُمِّيَ سَلَمًا لَا بَيْنَعًا:

* قف

شروط جواز السَّلَم
في ثمر الحائط

- إِزْهَاؤُهُ.
 - وَسَعَةُ الْحَائِطِ.
 - وَكَيْفِيَّةُ قَبْضِهِ.
 - وَلِمَالِكِهِ.
 - وَشُرُوعُهُ وَإِنْ لِيَنْصَفِ شَهْرٍ.
 - وَأَخْذُهُ بُسْرًا أَوْ رُطْبًا^(٢).
- فَإِنْ شَرَطَ تَتَمُّرَ الرُّطْبِ مَضَى بِقَبْضِهِ.
- وَهَلِ الْمُزْهِيُّ كَذَلِكَ، وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُ، أَوْ كَالْبَيْعِ الْفَاسِدِ؟
- تَأْوِيلَانِ.
- فَإِنْ انْقَطَعَ رَجَعَ بِحِصَّةِ مَا بَقِيَ.
- وَهَلْ عَلَى الْقِيَمَةِ وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُ؟ أَوْ الْمَكِيلَةِ؟ تَأْوِيلَانِ.

(١) كذا في الأصل، وفي (أ) و(ز) و(س) و(م): واللون.

(٢) في بعض الشروح زيادة: لا تمرًا.

○ وَهَلِ الْقَرْيَةُ الصَّغِيرَةُ كَذَلِكَ، أَوْ إِلَّا فِي وُجُوبِ تَعْجِيلِ النَّقْدِ

فِيهَا، أَوْ تُخَالِفُهُ فِيهِ وَفِي السَّلمِ لِمَنْ لَا مِلْكَ لَهُ؟ تَأْوِيلَاتٌ.

- وَإِنْ انْقَطَعَ مَا لَهُ إِبَانٌ أَوْ مِنْ قَرْيَةٍ، خَيْرَ الْمُشْتَرِي فِي الْفَسْخِ وَالْإِبْقَاءِ.

■ وَإِنْ قَبَضَ الْبَعْضَ وَجَبَ التَّأْخِيرُ إِلَّا أَنْ يَرْضَى^(١) بِالْمُحَاسَبَةِ، وَلَوْ كَانَ رَأْسُ الْمَالِ مُقَوِّمًا.

■ وَيَجُوزُ^(٢):

* نصف

١- فِيمَا طُبِخَ.

٢- وَاللُّلُؤُ، وَالْعَنْبَرُ، وَالْجَوْهَرُ، وَالزُّجَاجُ، وَالْجِصُّ، وَالزَّرْنِيخُ،

وَأَحْمَالُ الْحَطَبِ، وَالْأَدَمُ.

٣- وَصُوفٍ بِالْوَزْنِ لَا بِالْجِزْرِ.

ما يجوز فيه
السَّلم

٤- وَالسُّيُوفُ.

٥- وَتَوَرُّ لِيُكَمَّلَ.

٦- وَالشِّرَاءُ مِنْ دَائِمِ الْعَمَلِ كَالْخَبَّازِ، وَهُوَ يَبِيعُ.

- وَإِنْ لَمْ يَدُمْ فَهُوَ سَلَمٌ، كَأَسْتِضَاعِ سَيْفٍ أَوْ سَرِجٍ.

■ وَفَسَدَ بِتَعْيِينِ الْمَعْمُولِ مِنْهُ^(٣).

- وَإِنْ اشْتَرَى الْمَعْمُولَ مِنْهُ وَاسْتَأْجَرَهُ جَازَ إِنْ شَرَعَ، عَيْنَ عَامِلِهِ أَمْ لَا.

لَا:

* قف

١- فِيمَا لَا يُمَكِّنُ وَصْفُهُ كَتَرَابِ الْمَعْدِنِ.

٢- وَالْأَرْضِ، وَالْدَّارِ.

٣- وَالْجِرَافِ.

ما لا يجوز فيه
السَّلم

٤- وَمَا لَا يُوجَدُ.

(١) فِي (أ) وَ(م): يَرْضِيَا.

(٢) فِي بَعْضِ الشُّرُوحِ: فَيَجُوزُ.

(٣) فِي (أ) زِيَادَةٌ: أَوْ الْعَامِلُ.

- ٥- وَحَدِيدٍ وَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ مِنْهُ السُّيُوفُ فِي سُبُوفٍ أَوْ^(١) بِالْعَكْسِ .
 ٦- وَكَتَّانٍ غَلِيظٍ فِي رَقِيقِهِ إِنْ لَمْ يُغْزَلَا .
 ٧- وَثَوْبٍ لِيُكَمَّلَ .
 ٨- وَمَصْنُوعٍ قُدِّمَ لَا يَعُودُ، هَيِّنَ الصَّنْعَةَ، كَالْغَزْلِ، بِخِلَافِ النَّسْجِ إِلَّا ثِيَابَ الْحَرْزِ .

- وَإِنْ قُدِّمَ أَضْلُهُ اعْتَبِرَ الْأَجَلُ .

- وَإِنْ عَادَ اعْتَبِرَ فِيهِمَا .

- وَالْمَصْنُوعَانِ يَعُودَانِ يُنْظَرُ لِلْمَنْفَعَةِ .

■ وَجَازَ قَبْلَ زَمَانِهِ قَبُولُ صِفَتِهِ^(٢) فَقَطْ :

● كَقَبْلِ مَحَلِّهِ فِي الْعَرَضِ مُطْلَقًا .

● وَفِي الطَّعَامِ إِنْ حَلَّ إِنْ لَمْ يَدْفَعْ كِرَاءً .

- وَلَزِمَ بَعْدَهُمَا، كَقَاضٍ إِنْ غَابَ .

■ وَجَازَ أَجُودَ وَأَرْدَأَ، لَا أَقْلُ، إِلَّا عَنْ مِثْلِهِ .

- وَتَبَرَأُ^(٣) مِمَّا زَادَ .

- وَلَا دَقِيقٌ عَنْ قَمَحٍ وَعَكْسُهُ .

- وَبِغَيْرِ جَنْسِهِ إِنْ جَازَ بَيْعُهُ قَبْلَ قَبْضِهِ، وَبَيْعُهُ بِالْمُسْلِمِ فِيهِ مُنَاجَزَةٌ، وَأَنْ

يُسْلَمَ فِيهِ رَأْسُ الْمَالِ .

لَا^(٤) :

● طَعَامٍ .

● وَلَحْمٍ بِحَيَوَانٍ .

(١) فِي (م) : وَ .

(٢) فِي (ز) : صِيغَتُهُ .

(٣) فِي (أ) وَ (م) : وَيُتَبَرَأُ .

(٤) فِي (ز) : إِلَّا .

- وَذَهَبٍ وَرَأْسُ الْمَالِ وَرِقٌّ، وَعَكْسُهُ.
- وَجَارَ بَعْدَ أَجَلِهِ الزِّيَادَةُ لِيَزِيدَهُ طُولًا :
- كَقَبْلِهِ إِنْ عَجَلَ دَرَاهِمُهُ.
- وَغَزَلَ يَنْسِجُهُ.
- لَا أَعْرَضَ [أَوْ أَصْفَقَ].
- وَلَا يَلْزَمُ دَفْعُهُ بغيرِ مَحَلِّهِ وَلَوْ خَفَّتْ حَمْلُهُ^(١)



(١) سقطت من (أ).

(فَضْلُ)

* قف
ما يصح فيه
القرض

◎ يَجُوزُ قَرْضُ مَا يُسَلَّمُ فِيهِ فَقَطْ، إِلَّا جَارِيَةً تَحِلُّ لِلْمُسْتَقْرِضِ^(١)، وَرُدَّتْ،
إِلَّا أَنْ تَفُوتَ بِمَقْوَدِ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ، فَالْقِيَمَةُ، كَفَاسِدِهِ.

■ وَحَرْمٌ:

١- هَدِيَّتُهُ^(٢)، إِنْ لَمْ يَتَقَدَّمْ مِثْلُهَا، أَوْ يَحْدُثَ مُوجِبٌ:

● كَرَبِّ الْقِرَاضِ وَعَامِلِهِ.

ما يحرم فيه
القرض

○ وَلَوْ بَعْدَ شُغْلِ الْمَالِ عَلَى الْأَرْجَحِ.

● وَذِي الْجَاهِ وَالْقَاضِي.

٢- وَمُبَايَعَتُهُ مُسَامَحَةً.

* نصف

٣- أَوْ^(٣) جَرُّ مَنْفَعَةٍ:

● كَشَرِطِ عَفْنٍ بِسَالِمٍ.

● وَدَقِيقٍ أَوْ كَعَكٍ بِبَلَدٍ.

● أَوْ خُبْزٍ فُرْنٍ بِمَلَّةٍ.

● أَوْ عَيْنٍ عَظَمَ حَمْلُهَا، كَسَفْتَجَةٍ إِلَّا أَنْ يَعُمَّ الْخَوْفُ.

● وَكَعَيْنٍ كُرِهَتْ إِقَامَتُهَا.

أمثلة لما يجزى
منفعة

إِلَّا أَنْ يَقُومَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْقَصْدَ نَفْعُ الْمُقْتَرِضِ فَقَطْ فِي الْجَمِيعِ، كَفَدَانِ
مُسْتَحْصِدٍ خَفَّتْ مُؤَنَّتُهُ عَلَيْهِ، يَحْصُدُهُ وَيَدْرُسُهُ وَيَرُدُّ مَكِيلَتَهُ.

■ وَمِلْكٍ، وَلَمْ يَلْزَمْ رَدُّهُ إِلَّا بِشَرِطٍ أَوْ عَادَةٍ، كَأَخْذِهِ بِغَيْرِ مَحَلِّهِ، إِلَّا الْعَيْنَ.



(١) في (س): للمقترض.

(٢) في (س): هدية.

(٣) في (س): و.

[(فَضْلٌ)]^(١)

* قف

المقاصة في
ديني العين

◎ نَجُورُ الْمُقَاصَّةِ فِي:

١- دَيْنِي الْعَيْنِ مُطْلَقًا.

- إِنْ اتَّحَدَا قَدْرًا وَصِفَةً، حَلًّا أَوْ أَحَدُهُمَا، أَمْ لَا.

- وَإِنْ اِخْتَلَفَا صِفَةً مَعَ اتِّحَادِ النَّوعِ أَوْ اِخْتِلَافِهِ فَكَذَلِكَ إِنْ حَلًّا، وَإِلَّا فَلَا، كَأَنْ اِخْتَلَفَا زِنَةً مِنْ بَيْعٍ.

٢- وَالطَّعَامَانِ:

المقاصة
في الطعامين

● مِنْ قَرْضٍ كَذَلِكَ.

- وَمُنْعًا مِنْ بَيْعٍ، وَلَوْ مُتَّفَقَيْنِ.

● وَمِنْ بَيْعٍ وَقَرْضٍ تَجُورُ إِنْ اتَّفَقَا وَحَلًّا، لَا إِنْ لَمْ يَحِلَّا أَوْ أَحَدُهُمَا.

٣- وَتَجُورُ فِي الْعَرْضَيْنِ مُطْلَقًا:

المقاصة
في العرضين

- إِنْ اتَّحَدَا جِنْسًا وَصِفَةً، كَأَنْ اِخْتَلَفَا جِنْسًا وَاتَّفَقَا أَجَلًا.

- وَإِنْ اِخْتَلَفَا أَجَلًا مُنِعَتْ إِنْ لَمْ يَحِلَّا أَوْ أَحَدُهُمَا.

- وَإِنْ اتَّحَدَا جِنْسًا وَالصِّفَةُ مُتَّفَقَةٌ أَوْ مُخْتَلِفَةٌ جَازَتْ إِنْ اتَّفَقَ الْأَجَلُ، وَإِلَّا فَلَا مُطْلَقًا.

(١) الكلام على المقاصة لم يذكره الشيخ خليل رحمته الله في مختصره وإن كان قد ترك له بياضًا، وهو غير موجود في النسخة الأصل التي اعتمدها، ولا في النسخة (س)، وهو من تأليف تلميذ المصنّف؛ الشيخ بهرام رحمته الله حيث قال: (اعلم أنّ الشيخ رحمته الله لم يذكر هذا الفصل في هذا المختصر، ومن عادة الشيوخ أن يجعلوه كاللّتميم لما تقدم، فأردت أن أكمل غرض الناظر فيه بذكر شيء من ذلك أصلًا، ثم أتبعه بشرحه جريًا على ما أثبتناه هنا والله الموفق).
تجوير المختصر (٤/ ٧٥).

ولما كان ذلك كذلك وكان هذا الفصل مثبتًا في بعض النسخ العتيقة كما في النسخة (أ) و(ز) و(م) وكما في مطبوعة باريس وأكثر الشروح، جعلته في الحاشية تكميلاً للفائدة، وأثبت ما اتفقت عليه جميع النسخ عدا ما في النسخة (ز) إذ فيه اختلاف كبير على المثبت هنا.

(بَابُ)

* قف

تعريف الرهن
وما يصح رهنه

⊙ الرَّهْنُ: بَذْلُ مَنْ لَهُ الْبَيْعُ:

١- مَا يُبَاعُ.

٢- أَوْ غَرًّا، وَلَوْ اشْتَرَطَ [فِي الْعَقْدِ] ^(١).

وَثِيقَةً بِحَقٍّ.

● كَوَلِّيَّ.

● وَمُكَاتَبٍ.

● وَمَأْذُونٍ.

٣- وَأَبْقِ.

٤- وَكِتَابَةٍ، وَاسْتَوْفِي:

● مِنْهَا.

● أَوْ رَقَبَتِهِ إِنْ عَجَزَ.

٥- وَخِدْمَةٍ مُدَبَّرٍ، وَإِنْ رُقَّ جُزْءٌ فَمِنْهُ، لَا رَقَبَتَهُ.

○ وَهَلْ يَنْتَقِلُ لِخِدْمَتِهِ؟ قَوْلَانِ، كَظُهُورِ حُبْسِ دَارٍ.

٦- وَمَا لَمْ يَبْدُ صَلاَحُهُ.

■ وَانْتَظَرَ لِبَيْاعٍ.

■ وَحَاصٌّ مُرْتَهَنُهُ فِي الْمَوْتِ وَالْفَلَسِ.

■ فَإِذَا صَلَحَتْ بَيْعَتْ، فَإِنْ وَفَّى رَدَّ مَا أَخَذَ ^(٢)، وَإِلَّا قُدِّرَ مُحَاصًّا بِمَا بَقِيَ.

لَا:

١- كَأَحَدِ الْوَصِيِّينَ.

ما لا يصح رهنه

(١) سقطت من (أ).

(٢) في (ز) و(م): ما أخذه.

٢- وَجِلْدِ مَيْتَةٍ.

٣- وَكَجَنِينَ.

٤- وَخَمْرٍ وَإِنْ لِدُمِّي، إِلَّا أَنْ يَتَخَلَّلَ^(١).

- وَإِنْ تَخَمَّرَ أَهْرَاقُهُ بِحَاكِمٍ.

■ * نصف

وَصَحَّ:

١- مُشَاعٌ:

ما يصح رهنه

- وَحِيزَ بِجَمِيعِهِ، إِنْ بَقِيَ فِيهِ لِلرَّاهِنِ.

وَلَا يَسْتَأْذِنُ شَرِيكَهُ.

- وَلَهُ أَنْ يَقْسِمَ وَيَبِيعَ وَيُسَلِّمَ.

- وَلَهُ اسْتِجَارُ جُزْءٍ غَيْرِهِ، وَيَقْبِضُهُ الْمُرْتَهِنُ لَهُ.

■ وَلَوْ أَمَّنَا شَرِيكًا فَرَهْنَ حِصَّتِهِ لِلْمُرْتَهِنِ، وَأَمَّنَا الرَّاهِنَ الْأَوَّلَ بَطَلَ حَوَظُهُمَا.

٢- وَالْمُسْتَأْجَرُ وَالْمُسَاقِي، وَحَوَظُهُمَا الْأَوَّلُ كَافٍ.

٣- وَالْمِثْلِيُّ وَلَوْ عَيْنًا بِيَدِهِ إِنْ طُبِعَ عَلَيْهِ.

٤- وَفَضْلَتُهُ إِنْ عَلِمَ الْأَوَّلُ وَرَضِيَ.

- وَلَا يَضْمَنُهَا الْأَوَّلُ:

● كَتَرَكَ الْحِصَّةِ الْمُسْتَحَقَّةِ.

● وَمُعْطَى دِينَارًا^(٢) لَيْسَتْوَفِي نِصْفَهُ وَرَهْنَ نِصْفَهُ^(٣).

- فَإِنْ حَلَّ أَجَلُ الثَّانِي أَوَّلًا^(٤) قُسِمَ إِنْ أَمَكَّنَ، وَإِلَّا بِيَعِ وَقُضِيَ.

٥- وَالْمُسْتَعَارُ لَهُ، وَرَجَعَ صَاحِبُهُ بِقِيَمَتِهِ، أَوْ بِمَا أَدَّى مِنْ ثَمَنِهِ.

○ نُقِلَتْ عَلَيْهِمَا.

(١) في (ز): تتخلل.

(٢) في (ز) و(س): ومعطى دينار، وفي بعض الشروح: ومعطى ديناراً.

(٣) في (أ) زيادة: ويردون نصفه، وفي (م) زيادة: ويرد نصفه، وفي بعض الشروح تقديم وتأخير.

(٤) في (أ) و(س) و(ز): أول.

- وَضَمِنَ إِنْ خَالَفَ.

○ وَهَلْ مُطْلَقًا، أَوْ إِذَا أَقَرَّ الْمُسْتَعِيرُ لِمُعِيرِهِ وَخَالَفَ الْمُرْتَهِنُ وَلَمْ يَخْلِفِ الْمُعِيرُ؟ تَأْوِيلَانِ.

■ وَبَطَلَ:

١- بِشَرْطِ مُنَافٍ كَأَنْ لَا يُقْبَضَ.

٢- وَبِاشْتِرَاطِهِ فِي:

● بَيْعٍ فَاسِدٍ ظَنٌّ فِيهِ اللَّزُومُ.

- وَخَلَفَ الْمُخْطِئُ الرَّاهِنُ أَنَّهُ ظَنٌّ لُزُومَ الدِّيَةِ وَرَجَعَ.

● أَوْ فِي قَرْضٍ مَعَ دَيْنٍ قَدِيمٍ، وَصَحَّ فِي الْجَدِيدِ.

٣- وَيَمُوتُ رَاهِنُهُ أَوْ فَلْسِهِ قَبْلَ حَوْزِهِ، وَلَوْ جَدًّا فِيهِ.

٤- وَيَبِذْنُهُ فِي:

● وَطْءٍ.

● أَوْ إِسْكَانٍ.

● أَوْ إِجَارَةً [الدَّابَّةُ أَوْ الْعَبْدُ وَسَوَاءٌ سَكَنَ] ^(١) أَوْ لَمْ يَسْكُنْ ^(٢)، وَتَوَلَّاهُ

الْمُرْتَهِنُ بِإِذْنِهِ.

● أَوْ فِي بَيْعٍ وَسَلَّمٍ.

- وَإِلَّا حَلَفَ وَبُقِيَ الثَّمَنُ إِنْ لَمْ يَأْتِ بِرَهْنٍ كَالأَوَّلِ، كَفَوْتِهِ بِجَنَائِهِ وَأُخِذَتْ قِيَمَتُهُ.

٥- وَبِعَارِيَّةٍ أُطْلِقَتْ.

- وَعَلَى الرَّدِّ، أَوْ اخْتِيَارًا لَهُ أَخْذُهُ، إِلَّا بِفَوْتِهِ:

● بِكَعْتَقٍ.

● أَوْ حُبْسٍ.

(١) سقطت من (أ) و(ز) و(م).

(٢) في (أ) و(ز) و(م): ولو لم يسكن.

* قف

ما يبطل الرهن

- أَوْ تَذِيرٍ .
- أَوْ قِيَامِ الْغُرَمَاءِ .
- وَعَضْبًا فَلَهُ أَخْذُهُ مُطْلَقًا .
- وَإِنْ وَطِئَ غَضْبًا فَوَلَدُهُ حُرٌّ .
- وَعَجَّلَ الْمَلِيءُ الدَّيْنَ أَوْ قِيَمَتَهُ^(١) ، وَإِلَّا بُقِيَ .
- وَصَحَّ بِتَوْكِيلِ مُكَاتَبِ الرَّاهِنِ فِي حَوْزِهِ .
- وَكَذَا أَخُوهُ عَلَى الْأَصَحِّ .
- لَا مَحْجُورَهُ وَرَقِيقَهُ .
- وَالْقَوْلُ لِطَالِبِ تَحْوِيزِهِ لِأَمِينٍ .
- وَفِي تَعْيِينِهِ نَظَرَ الْحَاكِمِ .
- وَإِنْ سَلَّمَهُ^(٢) دُونَ إِذْنِهِمَا :
- ١- لِلْمُرْتَهِنِ : ضَمِنَ قِيَمَتَهُ .
- ٢- وَلِلرَّاهِنِ ضَمِنَهَا أَوْ الثَّمَنَ .
- وَانْدَرَجَ :
- ١- صُوفٌ تَمَّ .
- ٢- وَجَنِينٌ .
- ٣- وَفَرَخٌ نَخْلٍ .
- لَا :
- ١- غَلَّةٌ .
- ٢- وَثَمَرَةٌ ، وَإِنْ وُجِدَتْ^(٣) .
- ٣- وَمَالٌ عَبْدٍ^(٤) .

* نصف

ما يندرج في
الرَّهْنما لا يندرج
في الرَّهْن

(١) في (أ) و(ز) و(م) : قيمتها .

(٢) في (م) : أسلمه .

(٣) في (ز) زيادة : يوم الرَّهْن .

(٤) في (أ) : عبيد .

■ وَارْتَهَنَ إِنْ:

١- أَقْرَضَ.

٢- أَوْ بَاعَ.

٣- أَوْ يَعْمَلُ لَهُ، وَإِنْ فِي جُغَلٍ.

لَا فِي:

١- مُعَيَّنَ.

٢- أَوْ مَنْفَعَتِهِ.

٣- وَنَجْمَ كِتَابَةٍ مِنْ أَجْنَبِيٍّ.

■ وَجَارَ شَرْطُ مَنْفَعَتِهِ إِنْ عُيِّنَتْ بَيْعٌ، لَا قَرْضٍ.

○ وَفِي ضَمَانِهِ إِذَا تَلَفَ تَرَدَّدَ.

- وَأُجِيرَ عَلَيْهِ، إِنْ شُرِطَ بَيْعٌ وَعُيِّنَ، وَإِلَّا فَرَهْنٌ ثِقَةٌ.

■ وَالْحَوْزُ بَعْدَ مَا نَعِيَ لَا يُفِيدُ وَلَوْ شَهِدَ الْأَمِينُ.

○ وَهَلْ تَكْفِي بَيِّنَةٌ عَلَى الْحَوْزِ قَبْلَهُ وَبِهِ عَمِلَ أَوْ التَّحْوِيزُ؟^(١)

○ وَفِيهَا دَلِيلُهُمَا^(٢).

بيع الرهن

○ وَمَضَى بَيْعُهُ قَبْلَ قَبْضِهِ إِنْ فَرَطَ مُرْتَهَنُهُ، وَإِلَّا فَتَأْوِيلَانِ.

■ وَبَعْدَهُ فَلَهُ رَدُّهُ إِنْ بَاعَ بِأَقَلِّ، أَوْ دَيْنُهُ عَرْضًا، وَإِنْ أَجَارَ تَعَجَّلَ.

■ وَبَقِيَ إِنْ دَبَّرَهُ.

■ وَمَضَى عِنْتُ الْمُوسِرِ وَكِتَابَتُهُ وَعُجِّلَ.

- وَالْمُعْسِرُ يَبْقَى.

* نصف

- فَإِذَا تَعَدَّرَ بَيْعُ بَعْضِهِ بَيْعَ كُلِّهِ وَالْبَاقِي لِلرَّاهِنِ.

■ وَمُنِعَ الْعَبْدُ مِنْ وَطْءِ أَمَتِهِ الْمَرْهُونُ هُوَ مَعَهَا.

(١) فِي بَعْضِ الشُّرُوحِ: تَأْوِيلَانِ.

(٢) فِي (أ): فِيهَا.

- وَحَدَّ مُرْتَهِنٌ وَطِئٌ إِلَّا بِإِذْنٍ .
- وَتَقَوْمٌ بِلَا وَلَدٍ، حَمَلَتْ أُمٌّ لَا .
- وَلِلْأَمِينِ بَيْعُهُ بِإِذْنٍ فِي عَقْدِهِ إِنْ لَمْ يَقُلْ: «إِنْ لَمْ آتِ»، كَالْمُرْتَهِنِ بَعْدَهُ، وَإِلَّا مَضَى فِيهِمَا .
- وَلَا يُعْزَلُ الْأَمِينُ^(١) .
- وَلَيْسَ لَهُ إِصْأَاءٌ^(٢) بِهِ .
- وَبَاعَ الْحَاكِمُ إِنْ امْتَنَعَ .
- وَرَجَعَ مُرْتَهِنُهُ بِنَفَقَتِهِ فِي الذِّمَّةِ وَلَوْ لَمْ يَأْذَنْ .
- وَلَيْسَ رَهْنًا بِهِ إِلَّا أَنْ يُصْرِّحَ بِأَنَّهُ رَهْنٌ بِهَا .
- وَهَلْ وَإِنْ قَالَ: «وَنَفَقْتُكَ فِي الرَّهْنِ»؟ تَأْوِيلَانِ .
- فَفِي افْتِقَارِ الرَّهْنِ لِلْفِظِ مُصْرِّحٍ بِهِ تَأْوِيلَانِ .
- وَإِنْ أَنْفَقَ مُرْتَهِنٌ عَلَى كَشَجَرٍ خِيفَ عَلَيْهِ بُدْءٌ بِالنَّفَقَةِ .
- وَتَوَوَّلَتْ عَلَى:
- عَدَمَ جَبْرِ الرَّاهِنِ عَلَيْهِ^(٣) مُطْلَقًا .
- وَعَلَى التَّقْيِيدِ بِالتَّطَوُّعِ بَعْدَ الْعَقْدِ .
- وَضَمِنَهُ مُرْتَهِنٌ إِنْ كَانَ بِيَدِهِ مِمَّا يُغَابُ عَلَيْهِ وَلَمْ تَشْهَدْ بَيِّنَةٌ بِكَحْرِقِهِ، وَلَوْ شَرَطَ الْبَرَاءَةَ، أَوْ عَلِمَ احْتِرَاقُ مَحَلِّهِ، إِلَّا بَقَاءُ بَعْضِهِ مُحَرَّقًا .
- وَأُفْتِيَ بِعَدَمِهِ فِي الْعِلْمِ .
- وَإِلَّا فَلَا وَلَوْ اشْتَرَطَ ثُبُوتَهُ، إِلَّا أَنْ يُكَذِّبَهُ عُدُولٌ فِي دَعْوَاهُ مَوْتَ دَابَّةٍ .

التفقة على الرهن

* قف

ضمان الرهن

(١) في بعض الشروح: إلا بعزل الأمين .

(٢) في (أ): أيضا .

(٣) في (ز): عليها .

- وَحَلَفَ فِيمَا يُغَابُ عَلَيْهِ أَنَّهُ تَلَفَ بِلَا دُلْسَةٍ، وَلَا يَعْلَمُ مَوْضِعَهُ.
- وَاسْتَمَرَ ضَمَانُهُ إِنْ قُبِضَ الدَّيْنُ أَوْ وَهَبَ، إِلَّا [أَنْ] ^(١) يُحْضِرَهُ ^(٢)، أَوْ يَدْعُوهُ لِأَخْذِهِ، فَيَقُولَ: «اتْرُكْهُ عِنْدَكَ».
- وَإِنْ جَنَى الرَّهْنُ وَاعْتَرَفَ رَاهِنُهُ:

جناية الرهن

- لَمْ يُصَدَّقْ إِنْ أَعْدَمَ.
- وَإِلَّا بُقِيَ إِنْ فَدَاهُ.
- وَإِلَّا أُسْلِمَ بَعْدَ الْأَجْلِ، وَدَفَعَ الدَّيْنَ.
- وَإِنْ ثَبَّتَ أَوْ اعْتَرَفَا وَأُسْلِمَهُ:
- فَإِنْ أُسْلِمَهُ مُرْتَهَنُهُ أَيْضًا فَلِلْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ بِمَالِهِ.
- وَإِنْ فَدَاهُ:

- بِغَيْرِ إِذْنِهِ فَفِدَاؤُهُ فِي رَقَبَتِهِ فَقَطْ إِنْ لَمْ يُرْهَنْ بِمَالِهِ، وَلَمْ يُبْعَ إِلَّا فِي الْأَجْلِ.
- وَبِإِذْنِهِ فَلَيْسَ رَهْنًا بِهِ.

* نصف

التنازع في الرهن

- وَإِذَا قُضِيَ بَعْضُ الدَّيْنِ أَوْ سَقَطَ فَجَمِيعُ الرَّهْنِ فِيمَا بَقِيَ، كَاسْتِحْقَاقِ بَعْضِهِ.
- وَالْقَوْلُ لِمُدَّعِي نَفْيِ الرَّهْنِيَّةِ.
- وَهُوَ كَالشَّاهِدِ فِي قَدْرِ الدَّيْنِ، لَا الْعَكْسُ إِلَى قِيَمَتِهِ.
- وَلَوْ بَيَّدَ أَمِينٌ عَلَى الْأَصَحِّ.
- مَا لَمْ يَفْتِ فِي ضَمَانِ الرَّاهِنِ.
- وَحَلَفَ مُرْتَهَنُهُ وَأَخَذَهُ إِنْ لَمْ يَفْتَكَّهُ.
- وَإِنْ ^(٣) زَادَ حَلَفَ الرَّاهِنُ، وَإِنْ نَقَصَ حَلَفَا، وَأَخَذَهُ إِنْ لَمْ يَفْتَكَّهُ بِقِيَمَتِهِ.
- وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي قِيَمَةٍ ^(٤) تَالَفَ تَوَاصِفَا، ثُمَّ قُومَ.

(١) سقطت من (أ).

(٢) في بعض الشروح زيادة: مرتهن.

(٣) في (أ) و(ز) و(س) و(م): فإن.

(٤) في (أ): قيمته.

- فَإِنْ اِخْتَلَفَا فَالْقَوْلُ لِلْمُرْتَهِنِ .
- فَإِنْ تَجَاهَلَا فَالرَّهْنُ بِمَا فِيهِ .
- وَاعْتَبِرْتُ قِيَمَتَهُ يَوْمَ الْحُكْمِ إِنْ بَقِيَ .
- وَهَلْ يَوْمَ التَّلَفِ أَوْ الْقَبْضِ أَوْ الرَّهْنِ إِنْ تَلَفَ؟ أَقْوَالٌ .
- وَإِنْ^(١) اِخْتَلَفَا فِي مَقْبُوضٍ فَقَالَ الرَّاهِنُ: «عَنْ دَيْنِ الرَّهْنِ»، وَزَعَّ بَعْدَ حَلْفِهِمَا، كَالْحِمَالَةِ .



(١) فِي (أ): فَإِنْ .

(بَابُ)

* قف

ما يمنع في
التفليس الأعم

◎ لِلْغَرِيمِ مَنْعٌ مِّنْ أَحَاطِ الدَّيْنِ بِمَالِهِ:

● مِنْ تَبَرُّعِهِ.

● وَسَفَرِهِ إِنْ حَلَّ بِغَيْبَتِهِ. (١)

● وَإِعْطَاءِ غَيْرِهِ قَبْلَ أَجَلِهِ أَوْ كُلِّ مَا بِيَدِهِ.

○ كَإِقْرَارِهِ لِمَتَّهِمْ عَلَيْهِ عَلَى الْمُخْتَارِ وَالْأَصَحِّ.

● لَا بَعْضِهِ وَرَهْنِهِ.

○ وَفِي كِتَابَتِهِ قَوْلَانِ.

● وَلَهُ (٢) التَّزْوُجُ.

○ وَفِي تَزْوُجِهِ أَرْبَعًا وَتَطَوُّعِهِ بِالْحَجِّ تَرَدُّدٌ.

■ وَقُلْسٌ حَضَرَ أَوْ غَابَ، إِنْ لَمْ يُعْلَمْ مَلَاوُهُ:

● بِطَلَبِهِ وَإِنْ أَبَى غَيْرُهُ.

● دَيْنًا حَلَّ.

● زَادَ عَلَى مَالِهِ، أَوْ بَقِيَ مَا لَا يَبْقَى بِالْمُؤَجَّلِ.

١- فَمَنْعٌ مِّنْ تَصَرُّفٍ مَّالِيٍّ لَا فِي ذِمَّتِهِ:

● كَخُلْعِهِ وَطَلَاقِهِ.

● وَقِصَاصِهِ وَعَفْوِهِ.

● وَعَتَقِ أُمٍّ وَلَدِهِ.

- وَتَبَعَهَا مَالُهَا إِنْ قَلَّ.

■ وَحَلَّ بِهِ وَبِالْمَوْتِ مَا أُجِّلَ وَلَوْ دَيْنَ كِرَاءٍ، أَوْ قَدِمَ الْغَائِبُ مَلِيًّا.

* نصف

التفليس الخاص

أحكام الحجر
على المفلس

المنع من التصرف

(١) في (أ): بغية.

(٢) الضمير لمن أحاط الدين بماله.

- وَإِنْ نَكَلَ الْمُفْلَسُ حَلَفَ كُلُّ كَهْوٍ وَأَخَذَ حِصَّتَهُ.
- وَلَوْ نَكَلَ غَيْرُهُ عَلَى الْأَصَحِّ.
- وَقَبْلَ إِقْرَارِهِ بِالْمَجْلِسِ وَقُرْبِهِ، إِنْ ثَبَتَ دَيْنُهُ بِإِقْرَارٍ، لَا بَيِّنَةٍ^(١)، وَهُوَ فِي ذِمَّتِهِ.
- وَقَبْلَ تَعْيِينِهِ الْقِرَاضَ وَالْوَدِيعَةَ إِنْ قَامَتْ بَيِّنَةٌ بِأَصْلِهِ.
- وَالْمُخْتَارُ قَبُولُ قَوْلِ الصَّانِعِ بِلَا بَيِّنَةٍ.
- وَحُجِرَ أَيْضًا إِنْ تَجَدَّدَ مَالٌ.
- وَأَنْفَكَ وَلَوْ بِلَا حُكْمٍ^(٢).
- وَلَوْ مَكَّنَهُمُ الْغَرِيمُ فَبَاعُوا وَاقْتَسَمُوا، ثُمَّ دَايَنَ غَيْرُهُمْ، فَلَا دُخُولَ لِلأَوَّلَيْنِ، كَتَفْلِيسِ الْحَاكِمِ، إِلَّا كَارِثٌ وَصِلَةٌ وَأَرْشٌ جِنَايَةٍ.
- ٢- وَيَبِيعُ مَالَهُ بِحَضْرَتِهِ بِالْخِيَارِ ثَلَاثًا، وَلَوْ كُتِبَا أَوْ ثَوْبَي جُمُعَتِهِ، إِنْ كَثُرَتْ فَيَمْتَهُمَا.
- وَفِي بَيْعِ آلَةِ الصَّانِعِ تَرَدُّدٌ.
- وَأَوْجَرَ رَقِيقُهُ، بِخِلَافِ مُسْتَوْلَدَتِهِ.
- وَلَا يُلْزَمُ:
- بِتَكْسِبٍ.
- وَتَسْلُفٍ.
- وَاسْتِشْفَاعٍ.
- وَعَفْوٍ لِلدَّيَّةِ.
- وَانْتِزَاعِ مَالِ رَقِيقِهِ، أَوْ مَا وَهَبَهُ لَوْلَدِهِ.
- وَعُجِّلَ بَيْعُ الْحَيَوَانِ.
- وَاسْتُؤْنِيَ بِعَقَارِهِ كَالشَّهْرَيْنِ.

* قف

بيع مال المفلس

ما لا يلزم
من المفلس

(١) في (أ) زيادة: إِنْ قَامَتْ.

(٢) في (أ): حاكم.

- وَقَسِمَ بِنِسْبَةِ الدُّيُونِ بِلَا بَيِّنَةٍ حَضَرِهِمْ .
- - وَاسْتُوْنِي بِهِ إِنْ عُرِفَ بِالذِّينِ فِي الْمَوْتِ فَقَطْ .
- وَقُوْمٌ مُخَالِفُ النَّقْدِ يَوْمَ الْحِصَاصِ ، وَاشْتَرِي لَهُ مِنْهُ^(١) بِمَا يَخُصُّهُ .
- وَمَضَى إِنْ رَخِصَ أَوْ غَلَا .
- وَهَلْ يُشْتَرَى فِي شَرْطٍ جَيِّدٍ أَذْنَاهُ أَوْ وَسْطُهُ؟ قَوْلَانِ .
- وَجَازَ الثَّمَنُ ، إِلَّا لِمَانِعٍ [كَالِإِفْتِضَاءٍ]^(٢) .
- وَحَاصَّتِ الزَّوْجَةُ بِمَا أَنْفَقَتْ ، وَبَصَدَاقِهَا كَالْمَوْتِ ، لَا بِنَفَقَةِ الْوَلَدِ .
- وَإِنْ ظَهَرَ دَيْنٌ أَوْ اسْتُحِقَّ مَبِيعٌ وَإِنْ قَبْلَ فَلْسِهِ رَجَعَ بِالْحِصَّةِ ، كَوَارِثِ أَوْ مُوَصَّى لَهُ عَلَى مِثْلِهِ .
- وَإِنْ اشْتَهَرَ مَيِّتٌ بِدَيْنٍ ، أَوْ عَلِمَ وَارِثُهُ وَأَقْبَضَ ، رُجِعَ عَلَيْهِ .
- وَأُخِذَ [مَلِيءٌ]^(٣) عَنْ مُعْدِمٍ ، مَا لَمْ يُجَاوِزْ مَا قَبَضَهُ .
- - ثُمَّ رَجَعَ عَلَى الْغَرِيمِ .
- وَفِيهَا الْبُدَاءَةُ بِالْغَرِيمِ .
- وَهَلْ خِلَافٌ ، أَوْ عَلَى التَّخْيِيرِ؟ تَأْوِيلَانِ .
- فَإِنْ^(٤) تَلَفَ نَصِيبُ غَائِبٍ عَزَلَ فَمِنْهُ ، كَعَيْنٍ وَقَفَ^(٥) لِعُزْمَائِهِ ، لَا عَرَضٍ .
- وَهَلْ إِلَّا أَنْ يَكُونَ بِكَدِّيْنِهِ؟ تَأْوِيلَانِ .
- وَتُرِكَ لَهُ :
- قُوَّتُهُ .
- وَالنَّفَقَةُ الْوَاجِبَةُ عَلَيْهِ لِظَنِّ يُسْرَتِهِ .

(١) فِي (أ) : مَعَهُ .

(٢) سَقَطَتْ مِنَ الْأَصْلِ ، وَالْمَثْبُوتُ مِنْ (أ) وَ(ز) وَ(س) وَ(م) وَالشُّرُوحُ .

(٣) سَقَطَتْ مِنْ (أ) .

(٤) سَقَطَتْ مِنْ (أ) وَفِي (م) : وَإِنْ .

(٥) فِي بَعْضِ الشُّرُوحِ : وَقَفَتْ .

* نصف

ما يترك للمفلس

* قف

حبس المفلس

● وَكَسَوْتُهُمْ، كُلُّ دَسْتًا مُعْتَادًا.

■ وَلَوْ وَرِثَ أَبَاهُ بَيْعًا، لَا وَهَبَ لَهُ، إِنْ عَلِمَ وَاهِبُهُ أَنَّهُ يُعْتَقُ عَلَيْهِ.

٣- وَحُبْسَ:

● لِثُبُوتِ عُسْرِهِ، إِنْ:

- جُهِلَ حَالُهُ.

- وَلَمْ يَسْأَلِ الصَّبْرَ لَهُ بِحَمِيلٍ بِوَجْهِهِ، فَغَرِمَ إِنْ لَمْ يَأْتِ بِهِ وَلَوْ أَثْبَتَ عَدَمَهُ.

● أَوْ ظَهَرَ مَلَأُوهُ إِنْ تَفَالَسَ.

■ وَإِنْ:

● وَعَدَ بِقَضَاءٍ.

● وَسَأَلَ تَأْخِيرَ كَالْيَوْمِ.

أَعْطَى حَمِيلًا بِالْمَالِ وَإِلَّا سُجِنَ، كَمَعْلُومِ الْمَلَاءِ .

■ وَأَجَلَ لِبَيْعِ عَرْضِهِ إِنْ أَعْطَى حَمِيلًا بِالْمَالِ ^(١).

○ وَفِي حَلْفِهِ عَلَى عَدَمِ النَّاضِ تَرَدُّدٌ.

■ وَإِنْ عَلِمَ بِالنَّاضِ لَمْ يُؤَخَّرْ.

■ وَضُرِبَ مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ.

■ وَإِنْ شَهِدَ بِعُسْرِهِ أَنَّهُ لَا يُعْرِفُ لَهُ مَالًا ظَاهِرًا وَلَا بَاطِنًا، حَلَفَ كَذَلِكَ ^(٢).

■ وَزَادَ وَإِنْ وَجَدَهُ لِيَقْضِيَنَّ ^(٣) وَأُنْظَرَ.

■ وَحَلَفَ الطَّالِبُ إِنْ ادَّعَى عَلَيْهِ عِلْمَ الْعَدَمِ.

○ وَإِنْ سَأَلَ تَفْتِيْشَ دَارِهِ فَفِيهِ تَرَدُّدٌ.

■ وَرُجِّحَتْ بَيْنَهُ الْمَلَاءُ إِنْ بَيَّنَتْ.

■ وَأُخْرِجَ الْمَجْهُولُ إِنْ طَالَ حَبْسُهُ ^(٤) بِقَدْرِ الدَّيْنِ وَالشَّخْصِ.

(١) في بعض الشروح زيادة: وإلا سجن.

(٢) في (ز): لذلك.

(٣) في (م): ليقضيته.

(٤) في (م): سجنه.

* نصف

■ وَحُسْنُ:

- النِّسَاءُ عِنْدَ أَمِينَةٍ، أَوْ ذَاتِ أَمِينٍ.
- وَالسَّيِّدُ لِمَكَاتِهِ.
- وَالْجَدُّ وَالْوَلَدُ لِأَبِيهِ، لَا عَكْسُهُ كَالْيَمِينِ، إِلَّا:
- الْمُنْقَلَبَةُ.

- وَالْمُتَعَلِّقُ بِهَا حَقٌّ لِعَیْرِهِ.

■ وَلَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ كَالْأَخَوَيْنِ وَالزَّوْجَيْنِ إِنْ خَلَا.

■ وَلَا يُمْنَعُ مُسْلِمًا وَخَادِمًا، بِخِلَافِ زَوْجَةٍ.

■ وَأُخْرِجَ لِحَدٍّ أَوْ ذَهَابِ عَقْلِهِ لِعَوْدِهِ.

○ وَاسْتُحْسِنَ بِكَفِيلٍ بِوَجْهِهِ لِمَرَضٍ ^(١) أَبَوَيْهِ وَوَلَدِهِ وَأَخِيهِ، وَقَرِيبٍ جَدًّا لِيُسَلِّمَ، لَا:

● جُمُعَةٍ.

● وَعِيدٍ.

● وَعَدُوٌّ، إِلَّا لِحَوْفٍ قَتَلَهُ أَوْ أَسْرَهُ.

٤- وَلِلْعَرِيمِ أَخْذُ عَيْنٍ مَالِهِ الْمَحْزُورِ ^(٢) عَنْهُ فِي الْفَلَسِ لَا الْمَوْتِ، وَلَوْ ^{استرجاع الغريم عين ماله} مَسْكُوكًا أَوْ أَبَقَا، وَلَزِمَهُ إِنْ لَمْ يَجِدْهُ:

١- إِنْ لَمْ يَقْدِرْ غَرَمًاؤُهُ، وَلَوْ بِمَالِهِمْ.

٢- وَأَمَكَنَّ، لَا:

● بُضْعٍ ^(٣).

● وَعِصْمَةٍ.

(١) فِي (أ) وَ(م): كَمَرَضٍ.

(٢) فِي (أ) وَ(ز) وَ(م): الْمَحَازِ.

(٣) فِي (أ): بَوَضِعَ.

- وَقِصَاصٍ .
- ٣- وَلَمْ يَنْتَقِلْ، لَا إِنْ^(١) :
- طُحِنَتِ الْحِنْطَةُ .
- أَوْ خُلِطَ بِغَيْرِ مِثْلٍ .
- أَوْ سُمِّنَ رُبْدُهُ .
- أَوْ فُصِّلَ ثَوْبُهُ .
- أَوْ دُبِحَ كَبْشُهُ .
- أَوْ تَتَمَّرَ رُطْبُهُ .
- كَأَجِيرٍ رَغِيٍّ وَنَحْوِهِ .
- وَذِي حَانُوتٍ فِيمَا بِهِ .
- وَرَادٌّ لِسِلْعَةٍ بَعِيْبٍ، وَإِنْ أَخَذَتْ عَنْ دَيْنٍ .
- وَهَلْ^(٢) الْقَرْضُ كَذَلِكَ وَإِنْ لَمْ يَقْبِضْهُ مُقْتَرِضُهُ، أَوْ كَالْبَيْعِ؟
- خِلَافٌ .

وَلَهُ :

* قف

- ١- فَكَ الرَّهْنِ، وَحَاصٌّ بِفِدَائِهِ لَا بِفِدَائِ الْجَانِي .
- ٢- وَتَقْضُ الْمُحَاصَّةُ إِنْ رُدَّتْ بَعِيْبٍ .
- ٣- وَرَدُّهَا^(٣) وَالْمُحَاصَّةُ بَعِيْبٍ سَمَاوِيٍّ أَوْ مِنْ مُشْتَرِيهِ أَوْ أَجْنَبِيٍّ لَمْ يَأْخُذْ أَرْضَهُ، أَوْ أَخَذَهُ وَعَادَ لِهَيْئَتِهِ، وَإِلَّا فَبِنِسْبَةِ نَقْصِهِ .
- ٤- وَرَدُّ بَعْضِ ثَمَنِ قُبْضٍ وَأَخْذُهَا .
- ٥- وَأَخْذُ بَعْضِهِ، وَحَاصٌّ بِالْفَائِتِ، كَبَيْعِ أُمٍّ وَلَدَتْ .
- وَإِنْ مَاتَ أَحَدُهُمَا أَوْ بَاعَ الْوَلَدُ، فَلَا حِصَّةَ .

(١) فِي (م) : كَانَ .

(٢) فِي (أ) : وَلَعَلَّ .

(٣) فِي (أ) : وَرَدَّتْهَا .

■ وَأَخَذَ الثَّمَرَةَ وَالْغَلَّةَ^(١)، إِلَّا:

● صُوفًا تَمَّ.

● أَوْ ثَمَرَةً مُوَبَّرَةً.

■ وَأَخَذَ الْمُكْرِي دَابَّتَهُ وَأَرْضَهُ.

- وَقُدِّمَ فِي زَرْعِهَا فِي الْفَلَسِ، ثُمَّ سَاقِيهِ ثُمَّ مُرْتَهَنُهُ.

■ وَالصَّانِعُ أَحَقُّ وَلَوْ بِمَوْتِ بَمَا بِيَدِهِ، وَإِلَّا فَلَا إِنْ لَمْ يُضِفْ لِصَنْعَتِهِ شَيْئًا، إِلَّا النَّسَجَ فَكَالْمَزِيدِ يُشَارِكُ بِقِيَمَتِهِ.

* نصف

■ وَالْمُكْتَرِي بِالْمُعَيَّنَةِ، وَبِغَيْرِهَا إِنْ قُبِضَتْ وَلَوْ أُدِيرَتْ.

■ وَرَبُّهَا بِالْمَحْمُولِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهَا مَا لَمْ يَقْبِضْهُ رَبُّهُ.

○ وَفِي كَوْنِ الْمُشْتَرِي أَحَقَّ بِالسَّلْعَةِ تُفْسَخُ^(٢) لِفَسَادِ الْبَيْعِ، أَوْ لَا، أَوْ فِي النَّقْدِ؟ أَقْوَالٌ.

- وَهُوَ أَحَقُّ بِثَمَنِهِ وَبِالسَّلْعَةِ إِنْ بَاعَتْ بِسَلْعَةٍ وَاسْتَحَقَّتْ.

وَقُضِيَ:

١- بِأَخْذِ الْمَدِينِ الْوَثِيقَةَ أَوْ تَقْطِيعِهَا، لَا صَدَاقٍ قُضِيَ.

ما يقضى به
للمدين والراهن

- وَلِرَبِّهَا رَدُّهَا إِنْ ادَّعَى سُقُوطَهَا.

٢- وَلِرَاهِنٍ بِيَدِهِ رَهْنُهُ بِدَفْعِ الدَّيْنِ، كَوَثِيقَةٍ زَعَمَ رَبُّهَا سُقُوطَهَا، وَلَمْ يَشْهَدْ شَاهِدًا إِلَّا بِهَا.



(١) في (س) تقديم وتأخير: وأخذ الغلة والثمرة.

(٢) في (أ) و(ز) و(م): يفسخ.

(بَابُ)

* قف

١- الْمَجْنُونُ مَحْجُورٌ لِلْإِفَاقَةِ.

الحجر بسبب
الجنون والصُّبِّي

٢- وَالصَّبِيُّ لِبُلُوغِهِ:

● بِثَمَانِ عَشْرَةَ.

● أَوْ الْحُلُمِ.

● أَوْ الْحَيْضِ.

علامات البلوغ

● أَوْ الْحَمْلِ.

● أَوْ الْإِنْبَاتِ.

○ وَهَلْ إِلَّا فِي حَقِّهِ ^(١) تَعَالَى؟ تَرَدُّدٌ ^(٢).

■ وَصَدَّقَ إِنْ لَمْ يُرَبِّ.

■ وَلِلْوَلِيِّ رَدُّ تَصَرُّفٍ مُمَيَّزٍ، وَلَهُ إِنْ رَشَدَ، وَلَوْ حَيْثُ بَعْدَ بُلُوغِهِ، أَوْ وَقَعَ الْمَوْقِعَ.

■ وَضَمِنَ مَا أَفْسَدَ إِنْ لَمْ يُؤْمَنْ عَلَيْهِ.

■ وَصَحَّتْ وَصِيَّتُهُ، كَالسَّفِيهِ إِنْ لَمْ يُخَلِّطْ.

إِلَى:

● حِفْظَ مَالِ ذِي الْأَبِ بَعْدَهُ.

● وَفَكَ وَصِيٍّ أَوْ مُقَدَّمٍ.

- إِلَّا كَدَرَهُمْ لِعَيْشِهِ.

(١) في بعض الشروح: حق الله.

(٢) المذهب أن الإنبات علامة مطلقاً كغيره. انظر الشرح الكبير (٣/٢٩٣).

لَا^(١):

- طَلَّاقِهِ .
- وَاسْتِلْحَاقِ نَسَبٍ وَنَفْيِهِ .
- وَعِتْقِ مُسْتَوْلَدَتِهِ .
- وَقِصَاصٍ وَنَفْيِهِ .
- وَإِقْرَارِ بِعُقُوبَةٍ .
- وَتَصَرُّفُهُ قَبْلَ الْحَجْرِ عَلَى الْإِجَازَةِ عِنْدَ مَالِكٍ، لَا ابْنِ الْقَاسِمِ .
- وَعَلَيْهِمَا الْعَكْسُ فِي تَصَرُّفِهِ إِذَا^(٢) رَشَدَ بَعْدَهُ .

وَزِيدَ فِي الْأَثْنَى:

- دُخُولِ زَوْجٍ .
- وَشَهَادَةُ الْعُدُولِ عَلَى صَلَاحِ حَالِهَا .
- وَلَوْ جَدَّدَ أَبُوهَا حَجْرًا عَلَى الْأَرْجَحِ^(٣) .
- وَلِلْأَبِ تَرْشِيدُهَا قَبْلَ دُخُولِهَا، كَالْوَصِيِّ وَلَوْ لَمْ يُعْرِفْ رُشْدَهَا .
- وَفِي مُقَدِّمِ الْقَاضِي خِلَافٌ .

■ وَالْوَلِيُّ:

- الْأَبُ، وَلَهُ الْبَيْعُ مُطْلَقًا، وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ سَبَبَهُ^(٤) .
- ثُمَّ وَصِيُّهُ، وَإِنْ بَعْدَ .

(١) مُخْرَجٌ مِنْ قَوْلِهِ: (تَصَرَّفَ) أَي: وَلِلْوَلِيِّ رَدُّ تَصَرُّفٍ مُمِيزٍ لَا طَلَّاقَهُ... الخ.

(٢) فِي (س): إِنْ .

(٣) صَوَابُهُ: (عَلَى الْأَظْهَرِ) وَمَعَ ذَلِكَ فَابْنُ رَشْدٍ لَمْ يَرْتَبْ هَذَا عَلَى الْقَوْلِ بِالشَّهَادَةِ عَلَى صَلَاحِ حَالِهَا بَعْدَ الدَّخُولِ، بَلْ عَلَى مُقَابَلِهِ وَهُوَ: أَنَّهُ لَا يَنْفَكُ عَنْهَا الْحَجْرُ إِلَّا بَعْدَ مَضِيِّ سَنَةٍ مِنَ الدَّخُولِ، وَقِيلَ سِتَّةَ أَعْوَامٍ وَقِيلَ سَبْعَةٌ، فَإِذَا مَضَى مَا ذَكَرْنَا عَنْهَا الْحَجْرُ وَلَوْ كَانَ أَبُوهَا جَدَّدَ عَلَيْهَا حَجْرًا بَعْدَ الدَّخُولِ وَقَبْلَ مَضِيِّ الْمُدَّةِ الْمَحْدَدَةِ بَلَا احتِياجَ إِلَى فِكِّ مِنْهُ. انْظُرْ: شِفَاءُ الْغَلِيلِ (٢/٧٤٤)، وَالشَّرْحُ الْكَبِيرُ (٣/٢٩٨)

(٤) فِي (أ): سَبَبُهَا .

○ وَهَلْ كَالَابِ، أَوْ إِلَّا الرَّبْعَ فَبَيَّانِ السَّبَبِ؟ خِلَافٌ.

- وَلَيْسَ لَهُ هِبَةٌ لِلثَّوَابِ.

● ثُمَّ حَاكِمٌ، وَبَاعَ بِثُبُوتٍ:

- يُتِمُّهُ.

- وَإِهْمَالِهِ.

- وَمِلْكِهِ لِمَا يَبِيعُ.

- وَأَنَّهُ الْأَوَّلَى.

- وَحَيَازَةُ الشُّهُودِ لَهُ.

- وَالتَّسْوُقِ.

- وَعَدَمُ الْفَاءِ^(١) زَائِدٌ.

- وَالسَّدَادِ فِي التَّمَنِ.

○ وَفِي تَضْرِيحِهِ بِأَسْمَاءِ الشُّهُودِ قَوْلَانِ.

- لَا حَاضِرٌ كَجَدٍّ.

■ وَعُمِلَ بِإِمْضَاءِ الْيَسِيرِ.

○ وَفِي حَدِّهِ تَرْدُّدٌ.

■ وَلِلْوَلِيِّ تَرْكُ الشَّفْعِ وَالْقِصَاصِ.

فَيَسْقُطَانِ، وَلَا يَعْفُو.

■ وَمَضَى عَتَقُهُ بِعَوَاضٍ كَأَيِّهِ إِنْ أَيْسَرَ.

■ وَإِنَّمَا يَحْكُمُ فِي:

● الرُّشْدِ وَضِدِّهِ.

● وَالْوَصِيَّةِ.

● وَالْحُبْسِ الْمُعَقَّبِ.

● وَأَمْرِ الْغَائِبِ.

* قف

(١) فِي بَعْضِ الشُّرُوحِ: إِلْغَاءُ.

● وَالنَّسَبِ، وَالْوَلَاءِ.

● وَحَدٌّ، وَقِصَاصٍ.

● وَمَالٍ يَتِيمٍ.

الْقُضَاءُ.

■ وَإِنَّمَا يَبِيعُ عَقَارُهُ^(١):

● لِحَاجَةٍ، أَوْ غِبْطَةٍ.

● أَوْ لِكَوْنِهِ:

- مُوَظَّفًا.

- أَوْ حِصَّةً.

- أَوْ قَلَّتْ غَلَّتُهُ فَيُسْتَبَدَلُ خِلَافُهُ.

- أَوْ بَيْنَ ذِمَّتَيْنِ، أَوْ جِرَانٍ سُوءٍ.

● أَوْ لِإِرَادَةِ شَرِيكِهِ يَبِيعًا وَلَا مَالَ لَهُ.

● أَوْ لِحُشْيَةٍ:

- انْتِقَالِ الْعِمَارَةِ.

- أَوْ الْخَرَابِ وَلَا مَالَ لَهُ، أَوْ لَهُ وَالْبَيْعُ أَوَّلَى^(٢).

٣- وَحُجِرَ عَلَى الرَّقِيقِ إِلَّا بِإِذْنٍ، وَلَوْ فِي نَوْعٍ فَكَوَكِيلٍ مُفَوَّضٍ. وَلَهُ أَنْ:

● يَضَعَ وَيُوَخِّرَ.

● وَيُضَيِّقُ إِنْ اسْتَأْلَفَ^(٣).

● وَيَأْخُذَ قِرَاضًا وَيُدْفَعُهُ.

● وَيَتَصَرَّفُ فِي كَهَبَةٍ.

○ وَأَقِيمَ مِنْهَا عَدَمُ مَنْعِهِ مِنْهَا.

(١) في (أ): عقار.

(٢) في بعض الشروح: الأولى.

(٣) في (أ): استأنف.

بيع عقار اليتيم

الحجر
بسبب الرق

- وَلْيَغْيِرْ مَنْ أُذِنَ [لَهُ] ^(١) الْقَبُولُ بِلَا إِذْنٍ.

■ * نصف

■ وَأُخِذَ مِمَّا بِيَدِهِ وَإِنْ مُسْتَوْلَدَتْهُ: كَعَطِيَّةٍ ^(٢).

○ وَهَلْ إِنْ مُنِحَ لِلدَّيْنِ؟ أَوْ مُطْلَقًا؟ تَأْوِيلَانِ.

لَا عَلَيَّهِ، وَرَقَبَتِهِ.

■ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ غَرِيمٌ فَكَغْيَرِهِ.

■ وَلَا يُمَكَّنُ ذِمِّيٌّ مِنْ تَجَرٍّ فِي كَحْمَرٍ إِنْ تَجَرَ لِسَيْلِهِ.

○ وَإِلَّا فَقَوْلَانِ.

٤- وَ ^(٣) عَلَى:

الحجر بسبب
المرض وغيره

● مَرِيضٍ حَكَمَ الطَّبُّ بِكَثْرَةِ الْمَوْتِ بِهِ، كَسِلٌّ، وَقَوْلُنَج ^(٤)، وَحُمَّى

قَوِيَّةً، وَحَامِلٍ سِتَّةً.

● وَمَحْبُوسٍ لِقَتْلِ أَوْ لِقَطْعٍ إِنْ خِيفَ الْمَوْتُ.

● وَحَاضِرٍ صَفِّ الْقِتَالِ.

لَا كَجَرَبٍ، وَمُلَجَجٍ بِيَحْرٍ وَلَوْ حَصَلَ الْهَوَلُ.

فِي غَيْرِ مُؤَنَّتِهِ وَتَدَاوِيهِ وَمُعَاوَضَةٍ ^(٥) مَالِيَّةٍ.

■ وَوُقِفَ تَبَرُّعُهُ إِلَّا لِمَالٍ مَأْمُونٍ، وَهُوَ الْعَقَارُ.

■ فَإِنْ مَاتَ فَمِنْ الثُّلُثِ، وَإِلَّا مَضَى.

٥- وَعَلَى الزَّوْجَةِ لِزَوْجِهَا وَلَوْ عَبْدًا فِي تَبَرُّعٍ زَادَ عَلَى ثُلُثِهَا، وَإِنْ بِكَفَالَةٍ.

الحجر
بسبب النكاح

○ وَفِي إِفْرَاضِهَا قَوْلَانِ.

(١) سقطت من: (أ) و(ز) و(س) و(م).

(٢) في بعض الشُّرُوح: كَعَطِيَّتِهِ.

(٣) ويجب الحجر.

(٤) الْقَوْلُنَج: مرض معوي مؤلم يعسر معه خروج الغائط والريح. انظر: القاموس المحيط

(ص: ٢٠٣).

(٥) في (أ): معاوضته.

- وَهُوَ جَائِزٌ حَتَّى يُرَدَّ، فَمَضَى إِنْ لَمْ يَعْلَمْ حَتَّى تَأَيَّمَتْ أَوْ مَاتَ أَحَدُهُمَا، كَعَتَقِ الْعَبْدِ^(١) وَوَفَاءِ الدَّيْنِ.
- وَلَهُ رَدُّ الْجَمِيعِ إِنْ تَبَرَّعَتْ بِزَائِدٍ.
- وَلَيْسَ لَهَا بَعْدَ الثُّلُثِ تَبَرُّعٌ إِلَّا أَنْ يَبْعُدَ.



(١) قوله: (كعتق العبد) يحتمل أن يكون هذا من إضافة المصدر إلى فاعله، والمعنى كما أنَّ العبد إذا أعتق عبدا ولم يعلم بذلك السيد، ويحتمل أن يكون من إضافة المصدر إلى مفعوله والمعنى أنَّ المرأة إذا أعتقت العبد ولم يعلم بذلك زوجها حتى تأيَّمت أو مات أحدهما أنَّه يمضي (م).

(بَابُ)

◎ الصُّلْحُ عَلَى غَيْرِ الْمُدَّعَى بَيْعٌ أَوْ إِجَارَةٌ، وَعَلَى بَعْضِهِ هِبَةٌ. وَجَازٌ:

* قف

الصُّلْحُ عَلَى غَيْرِ
الْمُدَّعَى بِهِ

- ١- عَنْ دَيْنٍ بِمَا يُبَاعُ بِهِ.
٢- وَعَنْ ذَهَبٍ بِوَرِقٍ أَوْ^(١) عَكْسِهِ إِنْ حَلًّا وَعُجِّلَ، كِمِائَةِ دِينَارٍ وَدِرْهَمٍ عَنْ مِثْلِهِمَا^(٢).

ما يجوز
في الصُّلْحِ٣- وَ^(٣) عَلَى:

- الْإِفْتِدَاءُ مِنْ يَمِينٍ.
- أَوْ السُّكُوتِ.
- أَوْ الْإِنْكَارِ إِنْ جَازَ عَلَى دَعْوَى كُلٍّ، وَظَاهِرِ الْحُكْمِ.
- وَلَا يَجِلُّ لِلظَّالِمِ، فَلَوْ:
- أَقَرَّ بَعْدَهُ.

- أَوْ شَهِدَتْ بَيِّنَةٌ لَمْ يَعْلَمْهَا.
- أَوْ أَشْهَدَ^(٤) وَأَعْلَنَ أَنَّهُ يَقُومُ بِهَا.
- أَوْ وَجَدَ وَثِيقَتَهُ^(٥) بَعْدَهُ.

ما ينقض
في الصُّلْحِ

فَلَهُ نَقْضُهُ

- كَمَنْ لَمْ يُعْلِنَ.
- أَوْ يُقَرُّ سِرًّا فَقَطَّ عَلَى الْأَحْسَنِ.

(١) في (م): و.

(٢) في (أ): مثليهما، وفي (ز) و(م): مائتيهما.

(٣) في (أ): أو.

(٤) في (أ): أشهدت.

(٥) في (أ) و(ز): وثيقة.

لَا:

ما لا نقض فيه

- إِنْ عَلِمَ بَيِّنَةٌ وَلَمْ يُشْهَدْ.
- أَوْ ادَّعَى ضِيَاعَ الصَّكِّ، فَقِيلَ [لَهُ] ^(١): «حَقُّكَ ثَابِتٌ فَأَتِ بِهِ» فَصَالَحَ ثُمَّ وَجَدَهُ.

* نصف

٤- وَعَنْ إِرْثِ زَوْجَةٍ مِنْ عَرَضٍ وَوَرِقٍ وَذَهَبٍ بِذَهَبٍ مِنَ التَّرِكَةِ قَدَرِ مَوْرِثِهَا مِنْهُ فَأَقْلَّ، أَوْ أَكْثَرَ إِنْ قَلَّتِ الدَّرَاهِمُ.

الصلح في الإرث

- لَا مِنْ غَيْرِهَا مُطْلَقًا إِلَّا بِعَرَضٍ:

- إِنْ عَرَفَا جَمِيعَهَا.

- وَحَضَرَ.

- وَأَقَرَّ الْمَدِينُ وَحَضَرَ.

- وَعَنْ دَرَاهِمَ وَعَرَضٍ تُرْكَأَ بِذَهَبٍ، كَبَيْعٍ وَصَرْفٍ.

- وَإِنْ كَانَ فِيهَا دَيْنٌ فَكَبَيْعِهِ.

٥- وَعَنِ الْعَمْدِ بِمَا قَلَّ وَكَثُرَ.

لَا غَرَرٍ: كَرِطْلٍ مِنْ شَاةٍ.

وَلِذِي دَيْنٍ مَنَعُهُ [مِنْهُ] ^(٢).

■ وَإِنْ رُدَّ مَقْوَمٌ بِعَيْبٍ رُجِعَ بِقِيَمَتِهِ كِنِكَاحٍ، وَخُلْعٍ.

■ وَإِنْ قَتَلَ جَمَاعَةً أَوْ قَطَعُوا جَارَ صُلْحٍ كُلٍّ، وَالْعَفْوُ عَنْهُ.

■ وَإِنْ صَالَحَ مَقْطُوعٌ ثُمَّ نُزِيَ فَمَاتَ فَلِلْوَلِيِّ، لَا لَهُ رَدُّهُ وَالْقَتْلُ بِقَسَامَةٍ، كَأَخْذِهِمُ الدِّيَّةَ فِي الْخَطَا.

■ وَإِنْ وَجَبَ لِمَرِيضٍ عَلَى رَجُلٍ جَرْحٌ عَمْدًا فَصَالَحَ فِي مَرَضِهِ بِأَرْشِهِ أَوْ غَيْرِهِ، ثُمَّ مَاتَ مِنْ مَرَضِهِ، جَازَ وَلَزِمَ.

○ وَهَلْ مُطْلَقًا أَوْ إِنْ صَالَحَ عَلَيْهِ، لَا مَا يُؤُولُ إِلَيْهِ؟ تَأْوِيلَانِ.

(١) سقطت من (أ).

(٢) سقطت من (أ).

الصلح
في الدماء

* قف

* نصف

■ وَإِنْ صَالَحَ أَحَدُ وَلِيِّينَ^(١)، فَلِلْأَخِيرِ الدُّخُولُ مَعَهُ، وَسَقَطَ الْقَتْلُ، كَدَعْوَاكَ صَلَاحُهُ فَأَنْكَرَ.

الصلح في الجنابة

- وَإِنْ صَالَحَ مُقِرٌّ بِخَطِئِهِ بِمَالِهِ لِرَمَّةٍ.

○ وَهَلْ مُطْلَقًا أَوْ مَا دَفَعَ؟ تَأْوِيلَانِ.

- لَا إِنْ ثَبَتَ وَجْهٌ لِرُؤْمِهِ وَحَلَفَ، وَرُدَّ إِنْ طُلِبَ بِهِ مُطْلَقًا، أَوْ طُلِبَتْهُ وَوُجِدَ^(٢).

■ وَإِنْ صَالَحَ أَحَدُ وَلَدَيْنِ وَارِثَيْنِ وَإِنْ عَنِ انْكَارٍ، فَلِصَاحِبِهِ الدُّخُولُ^(٣) كَحَقِّ لِهَمَّا فِي كِتَابٍ أَوْ مُطْلَقٍ^(٤).

○ إِلَّا الطَّعَامَ فِيهِ تَرَدُّدٌ.

إِلَّا أَنْ:

١- يَشْخَصَ وَيُعْذَرَ إِلَيْهِ فِي الْخُرُوجِ أَوْ الْوَكَالَةِ فَيَمْتَنِعَ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ غَيْرَ الْمُقْتَضَى.

٢- أَوْ يَكُونُ بِكِتَابَيْنِ.

○ وَفِيمَا لَيْسَ لِهَمَّا، وَكُتِبَ فِي كِتَابٍ قَوْلَانِ.

- وَلَا رُجُوعَ إِنْ اخْتَارَ مَا عَلَى الْغَرِيمِ وَإِنْ هَلَكَ.

■ وَإِنْ^(٥) صَالَحَ عَلَى عَشْرَةٍ مِنْ خَمْسِينَ فَلِلْآخِرِ:

● إِسْلَامُهَا.

● أَوْ أَخَذَ خَمْسَةً مِنْ شَرِيكِهِ وَبَرَّجَعُ بِخَمْسَةٍ وَأَرْبَعِينَ، وَيَأْخُذُ الْآخَرَ خَمْسَةً.

(١) في (ز): الوليين.

(٢) في (ز): ووجده.

(٣) في (م): معه.

(٤) في (أ): مطلقا.

(٥) في (ز) و(س): فإن.

الصلح بموخر

- وَإِنْ صَالَحَ بِمُؤَخَّرٍ عَنْ مُسْتَهْلِكَ لَمْ يَجْزُ إِلَّا بِدَرَاهِمَ كَقِيَمَتِهِ فَأَقْلٌ، أَوْ ذَهَبٌ كَذَلِكَ، وَهُوَ مِمَّا يُبَاغُ بِهِ، كَعَبْدٍ أَبَقِيَ.
- وَإِنْ صَالَحَ بِشَقْصٍ عَنْ مُوَضِّحَتِي عَمْدٍ وَخَطَأٍ، فَالشُّفْعَةُ يَنْصَفُ قِيَمَةَ الشَّقْصِ وَبِدْيَةِ الْمُوَضِّحَةِ^(١).

○ وَهَلْ كَذَلِكَ إِنْ اخْتَلَفَ الْجُرْحُ؟ تَأْوِيلَانِ.



(١) كلام المصنّف رحمه الله خاص بالصلح على الإقرار، وأمّا في الإنكار فالشفيع يأخذ الشقص بقيمته في الجميع. انظر حاشية البتاني (٢٧/٦).

(بَابُ)

◎ شَرْطُ الْحَوَالَةِ:

* قف

شروط
صحة الحوالة

- ١- رِضَا الْمُحِيلِ وَالْمُحَالِ فَقَطْ.
- ٢- وَثُبُوتُ دَيْنٍ لَازِمٍ.
- فَإِنْ أَعْلَمَهُ بِعَدَمِهِ وَشَرَطَ الْبَرَاءَةَ صَحَّ.
- وَهَلْ إِلَّا أَنْ يُفْلَسَ أَوْ يَمُوتَ؟ تَأْوِيلَانِ.
- ٣- وَصِيعَتُهَا.
- ٤- وَحُلُولُ الْمُحَالِ بِهِ وَإِنْ كِتَابَةً، لَا عَلَيْهِ.
- ٥- وَتَسَاوِي الدَّيْنَيْنِ قَدْرًا وَصِفَةً.
- وَفِي تَحْوِيلِهِ عَلَى الْأَذْنَى تَرَدُّدٌ.
- ٦- وَأَنْ لَا يَكُونَا طَعَامَيْنِ ^(١) مِنْ بَيْعٍ.
- لَا كَشْفُهُ عَنْ ذِمَّةِ الْمُحَالِ عَلَيْهِ.
- وَتَتَحَوَّلُ حَقُّ الْمُحَالِ عَلَى الْمُحَالِ عَلَيْهِ، وَإِنْ أَفْلَسَ أَوْ جَحَدَ، إِلَّا أَنْ يَعْلَمَ الْمُحِيلُ بِإِفْلَاسِهِ فَقَطْ.
- وَحَلَفَ عَلَى نَفْسِهِ إِنْ طُنَّ بِهِ الْعِلْمُ، فَلَوْ أَحَالَ بَائِعٌ عَلَى مُشْتَرٍ بِالثَّمَنِ ثُمَّ رُدَّ بَعِيْبٌ أَوْ اسْتُحِقَّ لَمْ تَنْفَسِخْ.
- وَاخْتِيَرَ خِلَافَهُ ^(٢).

* نصف

ادعاء المحال
على المحيل

(١) في (أ) و(ز) و(م): طعاما.

(٢) صوابه: (وإلا صحَّ خلافه) لأنَّ القول الأول: لابن القاسم في المدونة، والثاني: لأشهب واختاره ابن المواز، وقال: إنَّه قول أصحاب مالك كلَّهم، فما ذكره المصنّف رحمه الله غير جارٍ على قاعدته من وجهين: التعبير بالاختيار وكونه بلفظ الفعل. انظر: حاشية البناني على الزرقاني (٣٧/٦)، ومواهب الجليل (٩٥/٥).

■ وَالْقَوْلُ لِلْمُحِيلِ إِنْ ادَّعَى عَلَيْهِ نَفْيٌ ^(١) الدَّيْنِ لِلْمُحَالِ عَلَيْهِ، لَا فِي دَعْوَاهُ
وَكَالَهُ أَوْ سَلَفًا.



(١) فِي (أ): بِنَفْيٍ.

(بَابُ)

* قف

○ الضَّمانُ: سَعْلُ ذِمَّةٍ أُخْرَى بِالْحَقِّ.

■ تعريف الضَّمان
ومن يصحَّ منه

■ وَصَحَّ:

١- مِنْ أَهْلِ التَّبَرُّعِ:

● كَمُكَاتِبٍ وَمَأْذُونٍ [إِنْ] ^(١) أَذِنَ سَيِّدُهُمَا.

● وَزَوْجَةٍ.

● وَمَرِيضٍ بِثُلْثٍ.

■ وَاتَّبَعَ [بِهِ] ^(٢) ذُو الرِّقِّ ^(٣) إِنْ عَتَقَ.

■ وَلَيْسَ لِلسَّيِّدِ جَبْرُهُ عَلَيْهِ.

٢- وَعَنِ الْمَيِّتِ [وَ] ^(٤) الْمُفْلَسِ.

٣- وَالضَّامِنِ.

٤- وَالْمُؤَجَّلِ حَالًا إِنْ كَانَ مِمَّا يُعَجَّلُ.

٥- وَعَكْسِهِ إِنْ أُنْسَرَ غَرِيمُهُ أَوْ لَمْ يُوسِرْ فِي الْأَجَلِ.

٦- وَبِالْمُوسِرِ أَوْ الْمُعْسِرِ، لَا بِالْجَمِيعِ بَدَيْنٍ لَا زِمٍ أَوْ آيِلٍ، لَا كِتَابَةً بَلْ كَجُعَلٍ.

٧- «وَدَايِنُ فُلَانًا» وَلَزِمَ فِيمَا ثَبَتَ.

○ وَهَلْ يُقَيَّدُ بِمَا يُعَامَلُ بِهِ؟ تَأْوِيلَانِ.

(١) سقطت من (أ) و(م).

(٢) سقطت من (ز).

(٣) في: (أ) و(م): ذُو الرِّقِّ بِهِ.

(٤) سقطت من (أ) و(ز) و(م).

* نصف

■ وَلَهُ الرُّجُوعُ قَبْلَ الْمُعَامَلَةِ بِخِلَافٍ: «اٰخِلِفْ وَاَنَا ضَامِنٌ بِهٖ».

■ اِنْ اُمْكِنَ اسْتِيفَاؤُهُ مِنْ ضَامِنِهٖ^(١).

٨- وَاِنْ جُهِلَ.

٩- اَوْ مَنْ لَهُ.

١٠- وَبَغْيَرِ اِذْنِهٖ كَادَاتِهٖ رِفْقًا لَا عَتَا فَيُرَدُّ كَثِيرَاتِهٖ.

○ وَهَلْ اِنْ عَلِمَ بَايَعُهُ وَهُوَ الْاَظْهَرُ^(٢)؟ تَأْوِيلَانِ.

لَا:

١- اِنْ اِدْعَى عَلَى غَائِبٍ فَضَمِنَ ثُمَّ اَنْكَرَ.

٢- اَوْ قَالَ لِمُدَّعٍ عَلَى مُنْكَرٍ: «اِنْ لَمْ اَتِكَ بِهٖ لِعَدٍ فَاَنَا ضَامِنٌ» وَلَمْ يَأْتِ بِهٖ، اِنْ لَمْ يَثْبُتْ حَقُّهُ بَيِّنَةً.

○ وَهَلْ بِاِقْرَارِهٖ؟ تَأْوِيلَانِ.

٣- كَقَوْلِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ: «اَجْلِنِي الْيَوْمَ فَاِنْ لَمْ اُوَافِكَ^(٣) غَدًا فَالَّذِي تَدَّعِيهِ عَلَيَّ حَقٌّ».

■ وَرَجَعَ بِمَا اَدَّى وَلَوْ مُقَوِّمًا، اِنْ ثَبَتَ الدَّفْعُ.

○ وَجَارَ ضُلْحُهُ عَنْهُ بِمَا جَارَ لِلْغَرِيمِ عَلَى الْاَصَحِّ^(٤).

* قف

■ وَرَجَعَ بِالْاَقْلِّ مِنْهُ اَوْ قِيَمَتِهٖ.

■ وَاِنْ بَرِيَ الْاَصْلُ بَرِيَ، لَا عَكْسُهُ.

ما يرجع به
الضَّامن إذا غرم

(١) في: (أ): ضامن.

(٢) قال ابن غازي رحمته الله: «إنما وقفت على هذا الترجيح لابن يونس وعنه نقل في التوضيح، فإن لم يقله ابن رشد فصوابه وهو الأرجح». شفاء الغليل (٢/٧٦٤).

(٣) في (أ) و(ز) و(م): أوفك.

(٤) قال الدردير رحمته الله: «واستثنى مسألتان من كلامه، الأولى: صلحه بدينار عن دراهم وعكسه حالا، الثانية: صلحه عن طعام سلم بأدنى منه أو أجود بعد الأجل في المسألتين، فإن ذلك جائز للغريم لا للضامن». الشرح الكبير (٣/٣٦٣).

■ تعجيل الحق
الموَجَّل المضمون

وَعُجِّلَ بِمَوْتِ :

١- الضَّامِنِ ، وَرَجَعَ وَارِثُهُ بَعْدَ أَجَلِهِ .

٢- أَوْ الْغَرِيمِ .

إِنْ تَرَكَهُ .

■ وَلَا يُطَالَبُ إِنْ حَضَرَ الْغَرِيمُ مُوسِرًا ، أَوْ لَمْ يَبْعُدْ إِبْتِائُهُ عَلَيْهِ .

■ وَالْقَوْلُ لَهُ فِي مَلَائِهِ^(١) .

-وَأَفَادَ شَرْطُ :

١- أَخَذَ أَيُّهُمَا شَاءَ .

٢- وَتَقْدِيمِهِ .

٣- أَوْ إِنْ مَاتَ .

٤- كَشَرَطِ ذِي الْوَجْهِ أَوْ رَبِّ الدَّيْنِ التَّضَدِيقَ فِي الْإِحْضَارِ .

■ وَلَهُ طَلَبُ الْمُسْتَحِقِّ بِتَخْلِيصِهِ عِنْدَ أَجَلِهِ ، لَا بِتَسْلِيمِ الْمَالِ إِلَيْهِ .

■ وَضَمْنُهُ إِنْ اقْتَضَاهُ ، لَا أُرْسِلَ بِهِ .

■ وَلَزِمَهُ تَأْخِيرُ رَبِّهِ الْمُعْسِرِ ، أَوْ الْمُوسِرِ إِنْ سَكَتَ ، أَوْ لَمْ يَعْلَمْ إِنْ حَلَفَ أَنَّهُ لَمْ يُؤَخِّرْهُ مُسْقِطًا .

■ وَإِنْ أَنْكَرَ حَلَفَ أَنَّهُ لَمْ يُسْقِطْ وَلَزِمَهُ .

■ وَتَأَخَّرَ غَرِيمُهُ بِتَأْخِيرِهِ ، إِلَّا أَنْ يَحْلِفَ .

■ وَبَطَلَ إِنْ :

١- فَسَدَ مُتَحَمِّلٌ بِهِ .

بطلان الضمان

(١) وقد استظهر المصنّف ﷺ في التوضيح أن القول قول الحميل ، وقد علم من عادته أنه لا يعتمد استظهار نفسه . انظر : مواهب الجليل (٥/ ١٠٤-١٠٥) ، وحاشية الدسوقي (٣/ ٣٣٨) .

٢- أَوْ فَسَدَتْ^(١)، بِكَجْعَلٍ^(٢) مِنْ عِنْدِ^(٣) رَبِّهِ لِمَدِينِهِ^(٤)، وَلَوْ^(٥) ضَمَانَ مَضْمُونِهِ، إِلَّا فِي:

● اشْتِرَاءِ شَيْءٍ بَيْنَهُمَا.

● أَوْ يَبِيعِهِ.

○ كَقَرْضِهِمَا عَلَى الْأَصَحِّ.

■ وَإِنْ تَعَدَّدَ حُمَلَاءُ اتَّبَعَ كُلُّ بِحِصَّتِهِ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ حَمَالَةٌ بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ كَثَرْتِيبُهُمْ.

- وَرَجَعَ الْمُؤَدِّي بِغَيْرِ الْمُؤَدَّى عَنْ نَفْسِهِ بِكُلِّ مَا عَلَى الْمُلْقِي ثُمَّ سَاوَاهُ.

- فَإِنْ اشْتَرَى سِتَّةً بِسِتِّمِائَةٍ بِالْحَمَالَةِ فَلَقِيَ أَحَدَهُمْ أَخَذَ مِنْهُ الْجَمِيعَ.

- ثُمَّ إِنْ لَقِيَ أَحَدَهُمْ أَخَذَهُ بِمِائَةٍ، ثُمَّ بِمِائَتَيْنِ.

- فَإِنْ لَقِيَ أَحَدَهُمَا ثَلَاثًا أَخَذَهُ بِخَمْسِينَ وَبِخَمْسَةٍ وَسَبْعِينَ.

- فَإِنْ لَقِيَ الثَّالِثَ رَابِعًا أَخَذَهُ بِخَمْسَةٍ وَعِشْرِينَ وَمِثْلِهَا، ثُمَّ بِاثْنَيْ عَشَرَ

وَنِصْفِ سِتَّةٍ^(٦) وَرُبْعٍ.

○ وَهَلْ لَا يَرْجِعُ بِمَا يَخُصُّهُ أَيْضًا إِذَا كَانَ الْحَقُّ عَلَى غَيْرِهِمْ

أَوَّلًا^(٧)، وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُ؟ تَأْوِيلَانِ.

■ وَصَحَّ:

١- بِالْوَجْهِ.

- وَلِلزَّوْجِ رَدُّهُ مِنْ زَوْجَتِهِ.

(١) فِي (أ): أَفْسَدَتْ، وَفِي (س): وَفَسَدَ.

(٢) فِي (أ) وَ(ز) وَ(م): كَبَجْعَلٍ.

(٣) فِي (أ) وَ(ز) وَ(م): غَيْرِ.

(٤) فِي بَعْضِ الشُّرُوحِ: كَمَدِينِهِ.

(٥) فِي (أ) وَ(ز) وَ(م): وَإِنْ.

(٦) فِي بَعْضِ الشُّرُوحِ: وَبِسِتَّةٍ.

(٧) فِي (أ) وَ(ز) وَ(م): أَوْ لَا.

وَبَرِيءٌ بِتَسْلِيمِهِ لَهُ:

- وَإِنْ بِسَجْنٍ.
- أَوْ بِتَسْلِيمِهِ^(١) نَفْسُهُ إِنْ أَمَرَهُ بِهِ إِنْ حَلَّ الْحَقُّ.
- وَبِعَيْرِ مَجْلِسِ الْحُكْمِ إِنْ لَمْ يُشْتَرَطْ.
- وَبِعَيْرِ بَلَدِهِ إِنْ كَانَ بِهِ حَاكِمٌ وَلَوْ عَدِيمًا، وَإِلَّا أُغْرِمَ بَعْدَ خَفِيفِ تَلَوُّمٍ إِنْ قُرِبَتْ غَيْبَةُ غَرِيمِهِ كَالْيَوْمِ.
- وَلَا يَسْقُطُ بِإِحْضَارِهِ إِنْ حُكِمَ، لَا إِنْ أَثْبَتَ عَدَمَهُ أَوْ مَوْتَهُ فِي غَيْبَتِهِ وَلَوْ بِعَيْرِ بَلَدِهِ.

✽ نصف

- وَرَجَعَ بِهِ.
- ٢- وَبِالطَّلَبِ وَإِنْ فِي قِصَاصٍ «كَأَنَا حَمِيلٌ بِطَلَبِهِ» أَوْ اشْتَرَطَ نَفْيَ الْمَالِ، أَوْ قَالَ: «لَا أَضْمَنُ إِلَّا وَجْهَهُ».

صحة
الضمان بالطلب

- وَطَلَبُهُ بِمَا يَقْوَى عَلَيْهِ.
- وَحَلَفَ مَا قَصَرَ.
- وَغَرِمَ إِنْ فَرَّطَ أَوْ هَرَبَهُ، وَعُوقِبَ.
- وَحُمِلَ فِي مُطْلَقٍ:
- «أَنَا حَمِيلٌ» أَوْ «زَعِيمٌ» أَوْ «أَذِينٌ» أَوْ «قَبِيلٌ».
- وَ«عِنْدِي».
- وَ«إِلَيَّ» وَشَبَّهَهُ.
- عَلَى الْمَالِ عَلَى الْأَرْجَحِ وَالْأَظْهَرِ.
- لَا إِنْ اخْتَلَفَا.
- وَلَمْ يَجِبْ وَكِيلٌ لِلْخُصُومَةِ وَلَا كَفِيلٌ بِالْوَجْهِ بِالِدَّعْوَى، إِلَّا بِشَاهِدٍ.
- وَإِنْ ادَّعَى بَيْنَهُ بِكَالسُّوقِ وَقَفَّهُ الْقَاضِي عِنْدَهُ.

(١) فِي (س): لَهُ.

(بَابُ)

* قف

تعريف الشَّرْكَةِ
وشروط صحتها

○ الشَّرْكَةُ: إِذْنٌ فِي التَّصَرُّفِ لهُمَا مَعَ أَنْفُسِهِمَا.
وَإِنَّمَا تَصِحُّ^(١):

- ١- مِنْ أَهْلِ التَّوَكُّلِ وَالتَّوَكُّلِ.
 - وَلَزِمَتْ بِمَا يَدُلُّ عُرْفًا: «كَاشَرَكُنَا».
 - ٢- بِذَهَبَيْنِ أَوْ وَرَقَيْنِ اتَّفَقَ صَرْفُهُمَا.
 - ٣- وَبِهِمَا مِنْهُمَا.
 - ٤- وَبِعَيْنٍ، وَبِعَرْضٍ.
 - ٥- وَبِعَرْضَيْنِ مُطْلَقًا.
 - وَكُلُّ بِالْقِيَمَةِ يَوْمَ أُخْضِرَ، لَا فَاتَ، إِنْ صَحَّحْتُ، إِنْ خَلَطَا وَلَوْ حُكْمًا، وَإِلَّا فَالتَّالِفُ مِنْ رَبِّهِ، وَمَا ابْتِيعَ بغيرِهِ^(٢) فَبَيْنَهُمَا.
 - وَعَلَى الْمُتْلِفِ نِصْفُ الثَّمَنِ.
 - وَهَلْ إِلَّا أَنْ يَعْلَمَ بِالتَّلَفِ فَلَهُ وَعَلَيْهِ؟
 - أَوْ مُطْلَقًا إِلَّا أَنْ يَدَّعِيَ الْأَخْذَ لَهُ تَرَدُّدٌ^(٣).
 - ٦- وَلَوْ غَابَ أَحَدُهُمَا إِنْ لَمْ يَنْعُدْ، وَلَمْ يَتَّجِرْ لِحُضُورِهِ.
- لا:

* نصف

- بِذَهَبٍ وَبِوَرَقٍ.
- وَبِطَعَامَيْنِ وَلَوْ اتَّفَقَا.

(١) فِي (أ): يَصِحُّ.

(٢) فِي (أ): بغيرهما.

(٣) ذَكَرَ الْحَطَّابُ أَنَّ الْأَلِيْقَ بِاصْطِلَاحِ الْمُصَنِّفِ أَنْ يَقُولَ: تَأْوِيلَانِ، قَالَ: وَلَمْ أَقِفْ عَلَيْهِمَا عَلَى مَا ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ. انْظُرْ: مُوَاهِبُ الْجَلِيلِ (١٢٦/٥) ..

شركة المفاوضة

- ثُمَّ إِنْ أَطْلَقَا التَّصَرُّفَ وَإِنْ بَنَوْعَ، فَمُفَاوَضَةٌ.

- وَلَا يُفْسِدُهَا انْفِرَادُ أَحَدِهِمَا بِشَيْءٍ.

وَلَهُ أَنْ:

١- يَتَبَرَّعَ إِنْ اسْتَأْذَنَ بِهِ أَوْ خَفَّ، كإِعَارَةِ آلَةٍ وَدَفْعِ كِسْرَةٍ.

٢- وَيُبْذِرَ.

٣- وَيُقَارِضَ.

٤- وَيُودِعَ لِعُذْرٍ، وَإِلَّا ضَمِنَ.

٥- وَيُشَارِكَ فِي مُعَيَّنٍ.

٦- وَيُقِيلَ.

٧- وَيُوَلِّيَ.

٨- وَيَقْبَلَ الْمَعِيبَ وَإِنْ أَبَى الْآخَرُ.

٩- وَيُقَرِّبَ بَدَيْنَ لِمَنْ لَا يَتَّهِمُ عَلَيْهِ.

١٠- وَيَبِيعَ بِالذَّيْنِ، لَا^(١) الشَّرَاءَ بِهِ:

● كَكِتَابَةٍ.

● وَعِثْقٍ عَلَى مَالٍ.

● وَإِذْنٍ لِعَبْدٍ فِي تِجَارَةٍ وَمُفَاوَضَةٍ.

وَاسْتَبَدَّ:

* قف

١- أَخَذَ قِرَاضٍ.

٢- وَمُسْتَعِيرٌ دَابَّةً بِلَا إِذْنٍ، وَإِنْ لِلشَّرِكَةِ.

٣- وَمُتَجَرِّ بِوَدِيعَةٍ بِالرَّبْحِ وَالْخُسْرِ، إِلَّا أَنْ يَعْلَمَ شَرِيكُهُ بِتَعَدِّيهِ فِي الْوَدِيعَةِ.

■ وَكُلٌّ وَكِيلٌ.

- فَيُرَدُّ عَلَى حَاضِرٍ لَمْ يَتَوَلَّ كَالْغَائِبِ، إِنْ بَعُدَتْ غَيْبَتُهُ، وَإِلَّا انْتُظِرَ.

(١) فِي (ز): إِلَّا.



- وَالرَّبْحُ وَالْخُسْرُ بِقَدْرِ الْمَالَيْنِ.
- وَتَفْسُدُ بِشَرْطِ التَّفَاوُتِ.
- وَلِكُلِّ أَجْرُ عَمَلِهِ لِلْآخِرِ.
- وَلَهُ التَّبَرُّعُ وَالسَّلَفُ وَالْهَبَةُ بَعْدَ الْعَقْدِ.
- وَالْقَوْلُ:

التنازع في
شركة المفاوضة

١- لِمُدَّعِي التَّلَفِ وَالْخُسْرِ.

٢- وَلَا أَخِذَ^(١) لَا يَتَّقِي لَهُ.

٣- وَلِمُدَّعِي:

- النِّصْفُ، وَحُمِلَ عَلَيْهِ فِي تَنَازُعِهِمَا.
- وَلِلْأَشْتِرَاكِ فِيمَا بَيَّدَ أَحَدُهُمَا، إِلَّا لِبَيِّنَةٍ عَلَى كِبَارَتِهِ، وَإِنْ قَالَتْ: «لَا نَعْلَمُ تَقْدَمُهُ لَهَا» إِنْ شُهِدَ بِالْمُفَاوَضَةِ.
- وَلَوْ لَمْ يَشْهَدْ بِالْإِقْرَارِ بِهَا عَلَى الْأَصَحِّ.
- ٤- وَلِمُقِيمِ بَيِّنَةٍ بِأَخِذِ مِائَةٍ أَنَّهَا بَاقِيَةٌ، إِنْ:

* نصف

● أَشْهَدَ بِهَا عِنْدَ الْأَخِذِ.

● أَوْ قَصُرَتِ الْمُدَّةُ.

٥- كَدَفَعَ صَدَاقٍ عَنْهُ فِي أَنَّهُ مِنَ الْمُفَاوَضَةِ، إِلَّا أَنْ يَطُولَ كَسَنَتُهُ، إِلَّا^(٢) بَيِّنَةٍ بِكَارَتِهِ، وَإِنْ قَالَتْ: «لَا نَعْلَمُ».

■ وَإِنْ أَقَرَّ وَاحِدٌ بَعْدَ تَفَرُّقٍ أَوْ مَوْتٍ فَهُوَ شَاهِدٌ فِي غَيْرِ نَصِيْبِهِ.

(١) في (أ) و(ز): أو الأخذ، وفي (م): أو لآخذ.

(٢) كذا في الأصل وفي (أ) و(ز) على أنه استثناء من الاستثناء، وفي (س) و(م): وإلا. ويكون المعنى عليها: أن القول لمن ادعى في المسألة أن الصداق المدفوع من المفاوضة إلا في وجهين: أحدهما: أشار إليه بقوله: (إلا أن يطول كسنته)، وثانيهما: أشار إليه بقوله: (ولا ببينة بكارته وإن قالت: لا نعلم). انظر: شفاء الغليل (٢/٧٨١)، وشرح الخرشي (٤٧/٦).

■ وَالْغَيْثُ نَفَقَتُهُمَا وَكِسْوَتُهُمَا وَإِنْ بَيْلَدَيْنِ مُخْتَلَفِي السَّعْرِ، كَعِيَالِهِمَا إِنْ تَقَارَبَا، وَإِلَّا حُسْبَا، كَانْفِرَادٍ أَحَدِهِمَا^(١) بِهِ.

■ وَإِنْ اشْتَرَى جَارِيَةً^(٢):

١- لِنَفْسِهِ فَلِلْآخِرِ رَدُّهَا.

٢- إِلَّا بِالْوِطْءِ أَوْ بِإِذْنِهِ^(٣).

٣- وَإِنْ وَطِئَ جَارِيَةً لِلشَّرِكَةِ:

● بِإِذْنِهِ.

● أَوْ بِغَيْرِهِ وَحَمَلَتْ فُؤِمَتْ.

● وَإِلَّا فَلِلْآخِرِ إِنْقَاؤُهَا، أَوْ مُقَاوَمَتُهَا^(٤).

■ وَإِنْ اشْتَرَطَا^(٥) نَفَى الْإِسْتِبْدَادِ فَعِنَانٌ.

شركة العنان

■ وَجَازَ لِذِي طَيْرٍ وَذِي طَيْرَةٍ أَنْ يَتَّفِقَا عَلَى الشَّرِكَةِ فِي الْفِرَاحِ.

* قف

■ «وَاشْتَرِ لِي وَلَكَ» فَوَكَالَةٌ.

■ وَجَازَ: «وَأَنْقُذْ عَنِّي» إِنْ لَمْ يَقُلْ: «وَأَبِيعْهَا لَكَ».

- وَلَيْسَ لَهُ حَبْسُهَا إِلَّا أَنْ يَقُولَ: «وَاحْبِسْهَا» فَكَالِرَّهْنِ.

■ وَإِنْ أَسْلَفَ غَيْرُ الْمُشْتَرِي جَازَ إِلَّا لِكَبْصِيرَةِ الْمُشْتَرِي.

- وَأُجْبِرَ عَلَيْهَا إِنْ اشْتَرَى شَيْئًا بِسُوقِهِ، لَا لِكَسْفَرٍ وَقِنِيَّةٍ، وَغَيْرُهُ حَاضِرٌ، لَمْ

يَتَكَلَّمُ مِنْ تَجَارِهِ.

○ وَهَلْ وَفِي^(٦) الرُّقَاقِ لَا كَبَيْتِهِ؟ قَوْلَانِ.

(١) فِي (أ): كَانْفِرَادِهِمَا.

(٢) فَلَهُ ثَلَاثُ حَالَاتٍ، ذَكَرَهَا فِي التَّوْضِيحِ. انْظُرْهَا فِيهِ (٦/٣٥٨).

(٣) فِي (أ) وَ(ز): إِلَّا لِلْوِطْءِ بِإِذْنِهِ.

(٤) فِي (أ) وَ(ز) وَ(م): مُقَاوَمَاتُهَا.

(٥) فِي (ز) وَ(م): شَرْطًا.

(٦) فِي (أ): فِي.

شركة الأبدان
وشروطها

■ وَجَازَتْ بِالْعَمَلِ، إِنَّ:

١- اتَّحَدَ أَوْ تَلَاَزَمَ.

٢- وَتَسَاوَا فِيهِ أَوْ تَقَارَبَا.

٣- وَحَصَلَ التَّعَاوُنُ، وَإِنْ بِمَكَانَيْنِ.

○ وَفِي جَوَازِ إِخْرَاجِ كُلِّ آلَةٍ، وَاسْتِجَارِهِ مِنَ الْآخِرِ، أَوْ لَا بُدَّ مِنْ

مِلْكٍ أَوْ كِرَاءٍ؟ تَأْوِيلَانِ.

كَطَبِيبَيْنِ اشْتَرَكَا فِي الدَّوَاءِ.

- وَصَائِدَيْنِ فِي الْبَازَيْنِ.

○ وَهَلْ وَإِنْ افْتَرَقَا؟ رُوِيَ عَنْهُمَا.

- وَحَافِرَيْنِ بِكِرْكَازٍ وَمَعْدِنِ.

- وَلَمْ يَسْتَحِقَّ وَارِثُهُ بَقِيَّتَهُ، وَأَقْطَعَهُ الْإِمَامُ.

○ وَقَيَّدَ بِمَا لَمْ يَبْدُ.

■ وَلَزِمَهُ:

١- مَا يَقْبَلُهُ صَاحِبُهُ.

٢- وَضْمَانُهُ وَإِنْ تَفَاصَلَا.

- وَالْغِيَّ مَرَضُ كَيَوْمَيْنِ وَغَيْبَتُهُمَا، لَا إِنْ كَثُرَ.

■ وَفَسَدَتْ:

١- بِاشْتِرَاطِهِ كَثِيرِ الْآلَةِ.

○ وَهَلْ تُلْغَى الْيَوْمَانِ كَالصَّحِيحَةِ تَرَدُّدًا.

٢- وَبِاشْتِرَاكِهِمَا بِالذَّمِّ: أَنْ يَشْتَرِيَا بِلَا مَالٍ، وَهُوَ بَيْنَهُمَا.

٣- وَكَبَيْعِ وَجِيهِ مَالٍ خَامِلٍ^(١) بِجُزْءٍ مِنْ رِبْحِهِ.

٤- وَكَذِي رَحَى وَذِي بَيْتٍ، وَذِي دَابَّةٍ لِيَعْمَلُوا إِنَّ:

● لَمْ يَتَسَاوَ الْكِرَاءُ.

✽ نصف

ما يلزم
شريكي الأبدان

ما تفسد به
شركة الأبدان

(١) في (م): ما ليخامل.

● وَتَسَاوُوا فِي الْغَلَّةِ.

- وَتَرَادُّوا الْأُكْرِيَّةَ.

■ وَإِنْ اشْتَرَطَ عَمَلُ رَبِّ الدَّابَّةِ فَالْغَلَّةُ لَهُ.

- وَعَلَيْهِ كِرَاؤُهُمَا.

■ وَقُضِيَ:

* قف

١- عَلَى شَرِيكَ فِيمَا لَا يَنْقَسِمُ أَنْ يُعَمَّرَ أَوْ يَبِيعَ، كَذِي سُفْلٍ إِنْ وَهَى.

- وَعَلَيْهِ التَّعْلِيقُ وَالسَّقْفُ وَكَنْسُ مِرْحَاضٍ، لَا سُلَّمٍ.

٢- وَبِعَدَمِ زِيَادَةِ الْعُلُوِّ إِلَّا الْخَفِيفَ.

٣- وَبِالسَّقْفِ لِلْأَسْفَلِ.

ما يقضى به
بين الشركاء
والمجاورين

٤- وَبِالدَّابَّةِ لِلرَّاكِبِ، لَا مُتَعَلِّقٍ بِلِجَامٍ.

■ وَإِنْ أَقَامَ أَحَدُهُمْ رَحَىٰ إِذْ أَبْيَا، فَالْغَلَّةُ لَهُمْ، وَيَسْتَوْفِي مِنْهَا مَا أَنْفَقَ.

٥- وَبِالْإِذْنِ فِي دُخُولِ جَارِهِ لِإِضْلَاحِ جِدَارٍ وَنَحْوِهِ.

٦- وَبِقِسْمَتِهِ إِنْ طَلِبَتْ، لَا بِطَوْلِهِ عَرْضًا.

٧- وَبِإِعَادَةِ السَّائِرِ لِعَيْرِهِ إِنْ هَدَمَهُ ضَرَرًا، لَا لِإِضْلَاحٍ أَوْ هَدَمٍ.

٨- وَبِهَذَا بِنَاءٍ^(١) بِطَرِيقٍ وَلَوْ لَمْ يَضُرَّ.

٩- وَبِجُلُوسِ بَاعَةٍ بِأَفْنِيَةِ الدُّورِ لِلْبَيْعِ إِنْ خَفَّ.

١٠- وَلِلْسَّابِقِ كَمَسْجِدٍ.

١١- وَبِسَدِّ كُوَّةٍ فُتِحَتْ أُرِيدَ سَدُّ خَلْفَهَا.

* نصف

١٢- وَبِمَنْعٍ:

● دُخَانٍ، كَحَمَامٍ وَرَائِحَةٍ كَدِبَاغٍ.

● وَأَنْدَرٍ قَبْلَ بَيْتٍ.

(١) في الأصل: وبهذا طريق، والمثبت من (أ) و(ز) و(س) و(م) والشروح، وفي بعضها: وبهديم بناء طريق.

- وَمُضِرٌّ^(١) بِجِدَارٍ.
- وَإِصْطَبِلْ أَوْ حَانُوتٍ قُبَالَةَ بَابٍ.
- ١٣- وَيَقْطَعِ مَا أَضَرَّ مِنْ شَجَرَةٍ بِجِدَارٍ إِنْ تَجَدَّدَتْ.
- وَإِلَّا فَقُولَانِ.

لَا:

١- مَانِعِ ضَوْءٍ وَشَمْسٍ وَرِيحٍ إِلَّا لِأَنْذَرِ.

٢- وَعَلَّوْ بِنَاءٍ.

٣- وَصَوْتٍ كَكَمْدٍ.

٤- وَبَابٍ بِسِكَّةٍ نَافِذَةٍ.

٥- وَرَوْشِنٍ^(٢) وَسَابَاطٍ لِمَنْ لَهُ الْجَانِبَانِ بِسِكَّةٍ نَفَذَتْ، وَإِلَّا فَكَالْمِلْكِ لَجَمِيعِهِمْ، إِلَّا بَابًا إِنْ نُكِبَ، وَصُعُودٍ نَخْلَةٍ، وَأَنْذَرَ بِطُلُوعِهِ.

وَنُدَبَ:

• إِعَارَةُ جِدَارِهِ لِعَرَزٍ خَشَبَةٍ.

• وَإِرْفَاقٌ بِمَاءٍ.

• وَفَتْحُ بَابٍ.

- وَلَهُ أَنْ يَرْجِعَ.

○ وَفِيهَا إِنْ دَفَعَ مَا أَنْفَقَ أَوْ قِيمَتَهُ.

○ وَفِي مُوَافَقَتِهِ وَمُخَالَفَتِهِ تَرَدُّدٌ^(٣).

(١) في (أ) و(ز) و(م): وبمضر؛

(٢) الروشن: شبه الكوة يجعل في البيت يدخل منه الضوء والهواء. انظر: تاج العروس (٣٦١/٢٣).

(٣) في (ز) زيادة: والله أعلم.

ما لا يقضى به
بين الشركاء
والمتجاورين

ما يُندب
في الجوار

(بَابُ)

* قف

○ لِكُلِّ فَسَخِ الْمُزَارَعَةِ إِنْ لَمْ يَبْذُرْ.

■ وَصَحَّتْ إِنْ :

شروط
صحة المزارعة

١- سَلِمًا مِنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ بِمَمْنُوعٍ.

٢- وَقَابِلَهَا مُسَاوٍ.

٣- وَتَسَاوِيًا، إِلَّا لِتَبَرُّعِ بَعْدَ الْعَقْدِ.

٤- وَخَلَطَ بَذْرُ إِنْ كَانَ، وَلَوْ بِإِخْرَاجِهِمَا.

- فَإِنْ لَمْ يَنْبُتْ بَذْرُ أَحَدِهِمَا وَعُلِمَ لَمْ يُحْتَسَبْ بِهِ إِنْ غَرَّ.

- وَ[عَلَيْهِ] ^(١) مِثْلُ [نِصْفِ] ^(٢) النَّابِتِ، وَإِلَّا فَعَلَى كُلِّ نِصْفٍ بَذْرُ الْآخَرِ،
وَالزَّرْعُ لَهُمَا .صور
المزارعة الجائزة

● كَأَنْ تَسَاوِيًا فِي الْجَمِيعِ .

● أَوْ قَابِلَ بَذْرَ أَحَدِهِمَا عَمَلٌ .

● أَوْ أَرْضَهُ وَبَذْرَهُ .

● أَوْ بَعْضَهُ، إِنْ لَمْ يَنْقُصْ مَا لِلْعَامِلِ عَنْ نِسْبَةِ بَذْرِهِ .

● أَوْ لِأَحَدِهِمَا الْجَمِيعُ إِلَّا الْعَمَلُ، إِنْ عَقَدَا بِلَفْظِ الشَّرِكَةِ، لَا

الْإِجَارَةِ، أَوْ أَطْلَقَا، كَالْغَاءِ أَرْضٍ وَتَسَاوِيًا غَيْرَهَا، أَوْ لِأَحَدِهِمَا

أَرْضٌ رَخِيصَةٌ وَعَمَلٌ عَلَى الْأَصَحِّ ^(٣) .

■ وَإِنْ فَسَدَتْ وَتَكَافَأَ عَمَلًا فَبَيْنَهُمَا، وَتَرَادَا غَيْرَهُ .

* نصف

(١) سقطت من: (س).

(٢) سقطت من: (أ).

(٣) المناسب إبدال الأصح بالأرجح، فالذي في التوضيح أن الجواز لسحنون والمنع لابن عبدوس ورجحه ابن يونس، ولذا قال ابن غازي: فلعلّ قوله: (على الأصح) مصحّف من الأرجح. انظر: شفاء الغليل (٢/٨٠٤)، حاشية البنانى (٦/١٢٧).

- وَإِلَّا فَلِلْعَامِلِ، وَعَلَيْهِ الْأَجْرَةُ:

- كَانَ لَهُ بَذْرٌ مَعَ عَمَلٍ.
- أَوْ أَرْضٌ.
- أَوْ كُلٌّ لِكُلِّ.



(بَابُ)

✽ قف ○ صِحَّةُ^(١) الْوَكَالَةِ فِي قَابِلِ النِّيَابَةِ :

- مِنْ عَقْدٍ وَفَسَخٍ .
- وَقَبْضِ حَقٍّ .
- وَعُقُوبَةٍ .
- وَحَوَالَةٍ .
- وَإِبْرَاءٍ وَإِنْ جَهْلُهُ الثَّلَاثَةُ .
- وَحَجٍّ .
- وَوَاحِدٍ فِي خُصُومَةٍ ، وَإِنْ كَرِهَ خَصْمُهُ .
- - لَا إِنْ قَاعَدَ [خَصْمُهُ]^(٢) كَثَلَاثٍ ، إِلَّا لِعُذْرِ وَحَلَفٍ فِي كَسْفَرٍ .
- - وَلَيْسَ لَهُ حِينَئِذٍ عَزْلُهُ .
- - وَلَا لَهُ عَزْلُ نَفْسِهِ وَلَا الْإِقْرَارُ إِنْ لَمْ يُفَوِّضْ لَهُ ، أَوْ يَجْعَلَ لَهُ .
- - وَلِخَصْمِهِ اضْطِرَارُهُ إِلَيْهِ .

○ قَالَ : وَإِنْ قَالَ : « أَقِرَّ عَنِّي بِأَلْفٍ » فَإِقْرَارٌ .

لَا فِي :

- كَيْمِينَ .
- وَمَعْصِيَةٍ : كَظْهَارٍ^(٣) .

(١) فِي (أ) : صَحَتْ .

(٢) سَقَطَتْ مِنْ : (أ) .

(٣) فِي (س) : وَظَهَرَ .

ما تنعقد فيه
الوكالة

بِمَا يَدُلُّ عُرْفًا لَا بِمَجَرَّدِ «وَكَلَّتْكَ»، بَلْ حَتَّى:
١- يُفَوِّضَ، فَيَمْضِيَ النَّظْرَ، إِلَّا أَنْ يَقُولَ: «وَعَيْرُ نَظَرٍ»^(١) إِلَّا:

● الطَّلَاقُ.

● وَإِنْكَاحَ بَكْرِهِ.

● وَبَيْعَ دَارِ سُكْنَاهُ.

● وَعَبْدِهِ.

٢- أَوْ يُعَيِّنَ بِنَصٍّ أَوْ قَرِينَةٍ.

- وَتَخَصُّصَ وَتَقَيَّدَ بِالْعُرْفِ فَلَا يَعْدُهُ إِلَّا عَلَى:

● بَيْعِ فَلَهُ طَلَبُ الثَّمَنِ وَقَبْضُهُ.

● أَوْ اشْتِرَاءٍ فَلَهُ قَبْضُ الْمَبِيعِ وَرَدُّ الْمَعِيبِ، إِنْ لَمْ يُعَيِّنْهُ مُوَكَّلُهُ.

■ وَطَوْلِبُ:

* نصف
ما يطلب
من الوكيل

١- بِثَمَنِ وَثَمَنِ مَا لَمْ يُصْرِّحْ بِالْبَرَاءَةِ: «كَبَعْتَنِي فُلَانٌ لِتَبِيعَهُ»^(٢)،
لَا «لِأَشْتَرِي مِنْكَ».

٢- وَبِالْعَهْدَةِ مَا لَمْ يَعْلَمْ.

■ وَتَعَيَّنَ فِي الْمُطْلَقِ:

١- نَقْدُ الْبَلَدِ.

٢- وَلَا يَتَّقُ بِهِ.

○ إِلَّا أَنْ يُسَمِّيَ الثَّمَنَ فَتَرَدَّدُ.

٣- وَثَمَنُ الْمِثْلِ، وَإِلَّا خَيْرٌ:

● كَفُلُوسٍ، إِلَّا مَا شَأْنُهُ ذَلِكَ لِخِفَّتِهِ.

● كَصَرَفٍ^(٣) ذَهَبٍ بِفِضَّةٍ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الشَّأْنُ.

ما يتعين في
الوكالة المطلقة

(١) في بعض الشروح: النظر.

(٢) في (ز): لبيعه.

(٣) في (س): وكصرف.

- وَكَمْ خَالَفَتْهُ :
- مُشْتَرٍ ^(١) عَيْنَ .
- أَوْ سُوقٍ ^(٢) .
- أَوْ زَمَانٍ ^(٣) .
- أَوْ بَيْعِهِ بِأَقْلٍ .
- أَوْ اشْتِرَائِهِ بِأَكْثَرِ كَثِيرًا ، إِلَّا كَدِينَارَيْنِ فِي أَرْبَعِينَ .
- وَصَدَّقَ فِي دَفْعِهِمَا وَإِنْ سَلَّمَ ، مَا لَمْ يُطْلَ .
- وَحَيْثُ خَالَفَ :

* قف

١- فِي اشْتِرَاءٍ لَزِمَهُ إِنْ لَمْ يَرْضَهُ مُوَكَّلُهُ ، كَذِي عَيْبٍ ، إِلَّا أَنْ يَقِلَّ وَهُوَ فُرْصَةً .

مخالفة الوكيل

- ٢- أَوْ فِي بَيْعٍ فَيَخَيَّرُ مُوَكَّلُهُ وَلَوْ رَبَوِيًّا بِمِثْلِهِ .
- إِنْ لَمْ يَلْتَزِمِ الْوَكِيلُ الزَّائِدَ عَلَى الْأَحْسَنِ .

لَا :

ما لا يخالف فيه الوكيل

- إِنْ زَادَ فِي بَيْعٍ أَوْ نَقَصَ فِي اشْتِرَاءٍ .
- أَوْ : «اشْتَرِ بِهَا» فَاشْتَرَى فِي الذِّمَّةِ وَنَقَدَهَا ، وَعَكْسُهُ .
- أَوْ : «شَاءَ بَدِينَارٍ» فَاشْتَرَى بِهِ اثْنَتَيْنِ لَمْ يُمَكِّنْ إِفْرَادُهُمَا ، وَإِلَّا خَيْرٌ فِي الثَّانِيَةِ .
- أَوْ أَخَذَ فِي سَلَمِكَ حَمِيلًا أَوْ رَهْنًا وَضَمِنَهُ قَبْلَ عِلْمِكَ بِهِ وَرِضَاكَ .
- وَفِي بَذَاهِبٍ بِدَرَاهِمٍ ^(٤) وَعَكْسِهِ ، قَوْلَانِ .

(١) فِي (ز) وَ(م) : مُشْتَرَا .

(٢) فِي بَعْضِ الشُّرُوحِ : أَوْ سُوقًا .

(٣) فِي بَعْضِ الشُّرُوحِ : أَوْ زَمَانًا .

(٤) فِي (أ) وَ(س) وَ(ز) وَ(م) : فِي بَدَرَاهِمِ .

■ وَحِنْثٌ بِفِعْلِهِ فِي: «لَا أَفْعَلُهُ» إِلَّا بِنِيَّةٍ.

■ وَمُنْعَ:

١- ذِمِّي فِي بَيْعٍ أَوْ شِرَاءٍ أَوْ تَقَاضٍ.

٢- وَعَدُوٌّ عَلَى عَدُوِّهِ.

٣- وَالرِّضَا بِمُخَالَفَتِهِ فِي سَلَمٍ إِنْ دَفَعَ لَهُ الثَّمَنَ.

٤- وَيَبِيعُهُ لِنَفْسِهِ وَمَحْجُورِهِ، بِخِلَافِ زَوْجَتِهِ وَرَقِيقِهِ، إِنْ لَمْ يُحَاطَبْ.

٥- وَاشْتِرَاؤُهُ مَنْ يَعْتِقُ عَلَيْهِ إِنْ عَلِمَ وَلَمْ يُعَيِّنْهُ مُوَكَّلُهُ، وَعَتَقَ عَلَيْهِ، وَإِلَّا فَعَلَى أَمْرِهِ.

٦- وَتَوَكَّلُهُ إِلَّا أَنْ:

● [لَا]^(١) يَلِيقَ بِهِ.

● أَوْ يَكْثُرَ.

فَلَا يَنْعَزِلُ الثَّانِي بِعَزْلِ الْأَوَّلِ.

○ وَفِي رِضَاهُ إِنْ تَعَدَّى بِهِ تَأْوِيلَانِ.

٧- وَرِضَاهُ بِمُخَالَفَتِهِ فِي سَلَمٍ، إِنْ دَفَعَ الثَّمَنَ بِمُسَمَّاهُ أَوْ بِدَيْنٍ إِنْ فَاتَ، وَبِيعَ، فَإِنْ وَفَّى بِالْقِيَمَةِ أَوْ التَّسْمِيَةِ، وَإِلَّا غَرِمَ.

■ وَإِنْ سَأَلَ غَرَمَ التَّسْمِيَةِ، وَيَصْبِرَ لِقَبْضِهَا، وَيَدْفَعُ الْبَاقِيَ جَازَ إِنْ كَانَتْ قِيَمَتُهُ مِثْلَهَا فَأَقْلَّ.

■ وَإِنْ أَمَرَ^(٢) بِبَيْعِ سِلْعَةٍ فَأَسْلَمَهَا فِي طَعَامٍ، أُغْرِمَ التَّسْمِيَةَ أَوْ الْقِيَمَةَ.

■ وَاسْتَوْنِي بِالطَّعَامِ لِأَجَلِهِ فَبِيعَ، وَغَرِمَ النِّقْصَ، وَالزِّيَادَةَ لَكَ.

■ وَضَمِنَ إِنْ:

١- أَقْبَضَ [الدَّيْنَ]^(٣) وَلَمْ يُشْهَدْ.

ما يمنع
من الوكالة

* نصف

* قف

ما يضمن
في الوكالة

(١) سقطت من (أ).

(٢) في بعض الشروح: وإن أمره.

(٣) سقطت من (ز).

- ٢- أَوْ بَاعَ بِكَطْعَامٍ نَقْدًا مَا ^(١) لَا يُبَاعُ بِهِ وَ^(٢) ادَّعَى الْإِذْنَ فَتَنَزَعَ.
- ٣- أَوْ أَنْكَرَ الْقَبْضَ فَقَامَتِ الْبَيِّنَةُ فَشَهِدَتْ بِبَيِّنَةٍ بِالتَّلَفِ، كَالْمِذْيَانِ.
- وَلَوْ قَالَ غَيْرُ الْمُفَوَّضِ: «قَبَضْتُ» ^(٣) وَتَلَفَ «بَرَى».
- وَلَمْ يَبْرَأِ الْغَرِيمُ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ.
- وَلَزِمَ الْمُوَكَّلَ غُرْمُ الثَّمَنِ إِلَى أَنْ يَصِلَ لِرَبِّهِ، إِنْ لَمْ يَدْفَعْهُ لَهُ.
- وَصَدَّقَ فِي الرَّدِّ كَالْمُودَعِ، فَلَا يُؤَخَّرُ لِلْإِشْهَادِ.
- ٨- وَلَا أَحَدَ الْوَكِيلَيْنِ إِلَّا سَبْدًا إِلَّا لَشَرْطٍ.
- وَإِنْ بَعْتَ وَبَاعَ، فَلَا أَوَّلَ إِلَّا بِقَبْضٍ.
- وَلَكَ قَبْضُ سَلَمِهِ لَكَ، إِنْ ثَبَتَ بِبَيِّنَةٍ.
- وَالْقَوْلُ لَكَ إِنْ ادَّعَى الْإِذْنَ أَوْ صِفَةً لَهُ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِيَ بِالثَّمَنِ، فَرَعَمْتَ أَنَّكَ أَمَرْتَهُ بِغَيْرِهِ.
- وَحَلَفَ كَقَوْلِهِ: «أَمَرْتُ بِبَيْعِهِ بِعَشْرَةٍ» وَأَشْبَهَتْ وَقُلْتَ بِأَكْثَرِ وَفَاتِ الْمَبِيعِ بِزَوَالِ عَيْنِهِ ^(٤) أَوْ لَمْ يَفُتْ وَلَمْ تَحْلِفْ.
- وَإِنْ وَكَّلْتَهُ عَلَى أَخْذِ جَارِيَةٍ، فَبَعَثَ بِهَا فَوُطِئَتْ، ثُمَّ قَدِمَ بِأُخْرَى وَقَالَ: «هَذِهِ لَكَ وَالْأُولَى وَدِيعَةٌ».
- فَإِنْ لَمْ يُبَيِّنْ وَحَلَفَ أَخْذَهَا، إِلَّا أَنْ تَفُوتَ بِكَوْلِدٍ أَوْ تَدْبِيرٍ، إِلَّا لِبَيِّنَةٍ وَلَزِمَتْكَ الْأُخْرَى.
- وَإِنْ أَمَرْتَهُ بِمِائَةٍ، فَقَالَ: «أَخَذْتُهَا بِمِائَةٍ وَخَمْسِينَ»، فَإِنْ لَمْ تَفُتْ خُيِّرَتْ فِي أَخْذِهَا بِمَا قَالَ، وَإِلَّا لَمْ يَلْزَمْكَ ^(٥) إِلَّا الْمِائَةُ.

استبداد الوكيلين

* نصف

(١) في (أ): مِمَّا.

(٢) في (س): أَوْ.

(٣) في (م): قَبَضْتَهُ.

(٤) في (أ): عَيْبِهِ.

(٥) في (م): تَلْزَمُكَ.

■ وَإِنْ رُدَّتْ دَرَاهِمُكَ لِزَيْفٍ، فَإِنْ عَرَفَهَا مَأْمُورُكَ لَزِمَتْكَ.

○ وَهَلْ وَإِنْ قَبِضْتَ؟ تَأْوِيلَانِ.

- وَإِلَّا فَإِنْ قَبِلَهَا حَلَفْتَ.

○ وَهَلْ مُطْلَقًا أَوْ لِعُذْمِ الْمَأْمُورِ مَا دَفَعْتَ إِلَّا جِيَادًا فِي عِلْمِكَ

وَلَزِمَتْهُ؟ تَأْوِيلَانِ.

- وَإِلَّا حَلَفْتَ^(١) كَذَلِكَ، وَحَلَفَ الْبَائِعُ.

○ وَفِي الْمُبْدَأِ^(٢) تَأْوِيلَانِ.

- وَانْعَزَلَ بِمَوْتِ مُوَكَّلِهِ إِنْ عَلِمَ.

○ وَإِلَّا فَتَأْوِيلَانِ.

○ وَفِي عَزْلِهِ بِعَزْلِهِ وَلَمْ يَعْلَمْ خِلَافٌ.

○ وَهَلْ [لَا]^(٣) تَلْزَمُ، أَوْ إِنْ وَقَعَتْ بِأُجْرَةٍ أَوْ جُعِلَ فَكُهُمَا، وَإِلَّا

لَمْ تَلْزَمْ؟^(٤) تَرَدُّدٌ.



عزل الوكيل

(١) في (أ) و(س) و(ز) و(م): حلف.

(٢) في (م): المبدأ به.

(٣) سقطت من (س).

(٤) في (ز): يلزم.

(بَابُ)

❦ يُوَاخِذُ الْمُكَلَّفُ بِلَا حَجَرٍ بِإِقْرَارِهِ لِأَهْلِ لَمْ يُكَذِّبْهُ، وَلَمْ يُتَّهَمَ:

❦ قف

ما يُوَاخِذُ بِهِ
الْمُكَلَّفُ

١- كَالْعَبْدِ فِي غَيْرِ الْمَالِ.

٢- وَأَخْرَسَ.

٣- وَمَرِيضٍ:

ما يصحّ إقرارهم

● إِنْ وَرِثَهُ^(١) وَلَدٌ لِلْأَبْعَدِ^(٢).

● أَوْ لِمُلَاطِفِهِ.

● أَوْ لِمَنْ لَمْ يَرِثْهُ.

● أَوْ لِمَجْهُولٍ^(٣) حَالُهُ.

● كَزَوْجٍ عُلِمَ بُغْضُهُ لَهَا.

● أَوْ جِهْلَ وَوَرِثَهُ ابْنٌ أَوْ بَنُونَ، إِلَّا أَنْ تَنْفَرِدَ بِالصَّغِيرِ.

○ وَمَعَ الْإِنَاثِ وَالْعَصْبَةِ قَوْلَانِ.

- كإقراره للولد العاق، أو للأمه.

- أَوْ لِأَنَّ مَنْ لَمْ يُقَرَّرْ لَهُ أَبْعَدُ وَأَقْرَبُ، لَا^(٤) الْمُسَاوِي، وَالْأَقْرَبُ.

- «كَأَخْرَنِي لِسَنَةٍ وَأَنَا أُقَرُّ» وَرَجَعَ لِحُصُومَتِهِ.

■ وَلِزِمَ:

ما يلزم به
الإقرار

١- لِحَمْلٍ إِنْ وُطِئَتْ وَوُضِعَ لِأَقْلِهِ^(٥)، وَإِلَّا فَلَا كَثْرَهُ.

(١) في (س): إِنْ لَمْ يَرِثْهُ.

(٢) في (أ) و(م): لِأَبْعَدُ، وَفِي (ز): الْأَبْعَدُ.

(٣) في (أ): الْمَجْهُولُ.

(٤) في (أ): إِلَّا.

(٥) في (أ): لِأَقْلٍ أَقْلُهُ.

- وَسُوِّيَ بَيْنَ تَوَأْمِيهِ إِلَّا بَيَّانٍ^(١) الْفَضْلِ.
- ٢- «بَعْلِيَّ»، أَوْ «فِي ذِمَّتِي»، أَوْ «عِنْدِي»، أَوْ «أَخَذْتُ مِنْكَ»، وَلَوْ زَادَ «إِنْ شَاءَ اللَّهُ، أَوْ قَضَى [اللَّهُ]^(٢)».
- ٣- أَوْ «وَهَبْتُهُ لِي»، أَوْ «بِعْتَهُ».
- ٤- أَوْ «وَفَيْتُهُ».
- ٥- أَوْ «أَقْرَضْتَنِي»، أَوْ «أَلَمْ تُقْرِضْنِي»^(٣).
- ٦- أَوْ «سَاهَلْنِي».
- ٧- أَوْ «اتَّرَنَهَا مِنِّي».
- ٨- أَوْ «لَا قَضَيْتُكَ الْيَوْمَ».
- ٩- أَوْ «نَعَمْ»، أَوْ «بَلَى»، أَوْ «أَجَلٌ»، جَوَابًا «لَا لَيْسَ لِي عِنْدَكَ».
- ١٠- أَوْ «لَيْسَتْ لِي مَيْسِرَةٌ».

لَا:

- ١- «أَقِرُّ».
- ٢- أَوْ: «عَلَيَّ» أَوْ «عَلَى فُلَانٍ».
- ٣- أَوْ «مِنْ أَيِّ ضَرْبٍ تَأْخُذُهَا مَا أَبْعَدَكَ مِنْهَا».
- وَفِي «حَتَّى يَأْتِي وَكِيلِي وَشِبْهَهُ» أَوْ «اتَّرَنَ» أَوْ «حُذْ» قَوْلَانِ.
- «كَلَّكَ عَلَيَّ أَلْفٌ فِيمَا أَعْلَمُ أَوْ أَظُنُّ أَوْ عَلِمِي».

■ وَلَزِمَ إِنْ نُوكِرَ فِي:

- أَلْفٍ مِنْ ثَمَنِ خَمْرِ.
- أَوْ عَبْدٍ، وَلَمْ أَقْبِضْهُ.

(١) في بعض الشروح: لبيان.

(٢) سقطت من (أ) و(ز) و(س) و(م).

(٣) في (س): أَوْ «أَلَيْسَ أَقْرَضْتَنِي» أَوْ «أَمَا أَقْرَضْتَنِي» أَوْ «أَلَمْ تُقْرِضْنِي»، وَفِي (ز) و(م): أَوْ «أَقْرَضْتَنِي» أَوْ «أَمَا أَقْرَضْتَنِي» أَوْ «أَلَمْ تُقْرِضْنِي».

- ٥- وَكَعَشْرَةٍ وَنَيْفٍ .
- وَسَقَطَ فِي «كِمَائَةٍ وَشَيْءٍ» .
- «وَكَذَا دِرْهَمًا» عِشْرُونَ .
- «وَكَذَا وَكَذَا» أَحَدٌ وَعِشْرُونَ .
- «وَكَذَا كَذَا» أَحَدَ عَشَرَ .
- وَبِضْعٍ أَوْ دَرَاهِمٍ ثَلَاثَةً .
- وَكَثِيرَةً، أَوْ [لَا] ^(١) كَثِيرَةً وَلَا قَلِيلَةً أَرْبَعَةً .
- وَدِرْهَمٍ الْمُتَعَارَفُ، وَإِلَّا فَالشَّرْعِيُّ .
- وَقَبْلَ غِشُّهُ وَنَقْضُهُ إِنْ وَصَلَ .
- وَدِرْهَمٌ: «مَعَ دِرْهَمٍ، أَوْ تَحْتَهُ، أَوْ فَوْقَهُ، أَوْ عَلَيْهِ، أَوْ قَبْلَهُ، أَوْ بَعْدَهُ، أَوْ
- وَدِرْهَمٍ، وَثُمَّ ^(٢)» دِرْهَمَانِ .
- وَسَقَطَ فِي: «لَا بَلْ دِينَارَانِ» .
- «وَدِرْهَمٌ دِرْهَمٍ، أَوْ بِدِرْهَمٍ» دِرْهَمٌ .
- وَحَلَفَ مَا أَرَادَاهُمَا، كَإِشْهَادٍ فِي ذِكْرِ بِمِائَةٍ وَفِي آخِرِ بِمِائَةٍ ^(٣) .
- «وَبِمِائَتَيْنِ ^(٤)» الْأَكْثَرُ .
- «وَجُلُّ الْمِائَةِ» أَوْ «قُرْبُهَا» أَوْ «نَحْوُهَا» الثُّلَثَانِ فَأَكْثَرُ بِالِاجْتِهَادِ .
- وَهَلْ يَلْزَمُهُ فِي «عَشْرَةٍ فِي عَشْرَةٍ» عِشْرُونَ ^(٥) أَوْ مِائَةٌ قَوْلَانِ .

(١) سقطت من (ز) .

(٢) أي: أو ثم درهم .

(٣) ما مشى عليه المصنّف رحمه الله ضعيف، والمذهب لزوم المائتين . انظر: الشرح الكبير للدردير (٤٠٨/٣) .

(٤) في (أ): وبمائة وبمائتين .

(٥) قال الخرشي رحمه الله: «الصواب كما قاله ابن عرفة: أَنَّ المنقول أَنَّهُ إذا قال: (عندي عشرة في عشرة هل لزمه عشرة أو مائة قولان)، والقول بَأَنَّهُ يلزمه عشرون لا أعرفه . ومبنى القولين أَنَّ «في» تحتل السببية وتحتل أن تتعلق مع مجرورها بمحذوف، أي: مضروبة في عشرة،

■ «ثَوْبٌ فِي صُنْدُوقٍ» وَ^(١) «زَيْتٌ فِي جَرَّةٍ».

○ وَفِي لُزُومِ ظَرْفِهِ قَوْلَانِ.

- لَا «دَابَّةٌ فِي إِصْطَبَلٍ».

✽ نصف

- «وَأَلْفٌ إِنْ اسْتَحَلَّ أَوْ أَعَارَنِي» لَمْ يَلْزَمْ.

- كَإِنْ حَلَفَ فِي غَيْرِ الدَّعْوَى، أَوْ شَهِدَ فُلَانٌ غَيْرَ الْعَدْلِ.

■ «هَذِهِ الشَّاةُ أَوْ هَذِهِ النَّاقَةُ»، لَزِمَتْهُ الشَّاةُ وَحَلَفَ عَلَيْهَا.

■ «وَعَصَبْتُهُ مِنْ فُلَانٍ، لَا بَلٌ مِنْ آخَرَ» فَهُوَ لِلأَوَّلِ وَقُضِيَ لِلثَّانِي بِقِيَمَتِهِ.

■ «لَكَ أَحَدُ ثَوْبَيْنِ» عَيْنٌ، وَإِلَّا فَإِنْ عَيَّنَ الْمُقَرَّرُ لَهُ أَجَوَدَهُمَا حَلَفَ.

■ وَإِنْ قَالَ: «لَا أَدْرِي» حَلَفَا عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ وَاشْتَرَكَا.

■ وَالِاسْتِثْنَاءُ هُنَا كَعَبْدِهِ.

الاستثناء
في باب الإقرار

- وَصَحَّ لَهُ:

● «الدَّارُ وَالْبَيْتُ لِي».

● - وَبِغَيْرِ الْجِنْسِ: «كَأَلْفٍ إِلَّا عَبْدًا»، وَسَقَطَتْ قِيَمَتُهُ.

■ وَإِنْ أَبْرَأَ فُلَانًا مِمَّا لَهُ^(٢) قَبْلَهُ، أَوْ مِنْ كُلِّ حَقٍّ، أَوْ أَبْرَأَهُ، بَرِيءٌ مُطْلَقًا، وَمِنْ الْقَذْفِ وَالسَّرِقَةِ.

- فَلَا تُقْبَلُ دَعْوَى^(٣) وَإِنْ بَصُكٌ، إِلَّا بِبَيِّنَةٍ أَنَّهُ بَعْدَهُ.

■ وَإِنْ أَبْرَأَهُ مِمَّا مَعَهُ بَرِيءٌ مِنَ الْأَمَانَةِ لَا الدِّينِ.

= وبعبارة ابن عرفة لو قال: (عشرة دراهم في عشرة) لزمه مائة، وقال ابن عبد الحكم: إنما يلزمه القدر الأول ويسقط ما بعده إن حلف المقر أنه لم يرد بذلك التضعيف وضرب الحساب، قلت: قول غير واحد من شيوخنا: إن كان المقر عالمًا بالحساب لزمه قول سحنون اتفاقًا وهو المائة صوابٌ إن كان المقر له كذلك». شرح المختصر (٩٧/٦)، وانظر: شفاء الغليل (٩٧/٦).

(١) في (أ) و(ز) و(س) و(م): أو.

(٢) في (أ): من ماله.

(٣) في (أ) و(م): دعواه.

(بَابُ)

* قف

⊙ إِنَّمَا يَسْتَلْحِقُ الْأَبُ مَجْهُوْلَ النَّسَبِ إِنْ:

١- لَمْ يُكْذِبْهُ الْعَقْلُ لِصِغَرِهِ، أَوْ الْعَادَةُ.

٢- وَلَمْ يَكُنْ:

● رِقًا لِمُكْذِبِهِ.

● أَوْ مَوْلَى، لَكِنَّهُ يُلْحَقُ بِهِ.

○ وَفِيهَا أَيْضًا: يُصَدَّقُ وَإِنْ اعْتَقَهُ مُشْتَرِيهِ، إِنْ لَمْ يُسْتَدَلَّ عَلَى كَذِبِهِ.

- وَإِنْ كَبِرَ أَوْ مَاتَ وَوَرِثَهُ، إِنْ وَرِثَهُ ابْنٌ، أَوْ بَاعَهُ وَنُقِضَ.

○ وَرَجَعَ بِنَفَقَتِهِ إِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ خِدْمَةٌ عَلَى الْأَرْجَحِ.

○ وَإِنْ ادَّعَى اسْتِيلَادَهَا بِسَابِقِ فَقُولَانِ فِيهَا.

- وَإِنْ بَاعَهَا فَوَلَدَتْ فَاسْتَلْحَقَهُ لِحَقٍّ، وَلَمْ يُصَدَّقْ فِيهَا إِنْ اتَّهَمَ:

● بِمَحَبَّةٍ.

● أَوْ عَدَمِ ثَمَنِ.

● أَوْ وَجَاهَةٍ.

- وَرُدَّ ثَمْنُهَا، وَلِحَقٍّ بِهِ الْوَلَدُ مُطْلَقًا.

- وَإِنْ اشْتَرَى مُسْتَلْحَقَهُ وَالْمِلْكُ لِغَيْرِهِ عَتَقَ، كَشَاهِدٍ رُدَّتْ شَهَادَتُهُ.

- وَإِنْ اسْتَلْحَقَ غَيْرَ وَلَدٍ لَمْ يَرِثْهُ إِنْ كَانَ وَارِثٌ^(١).

(١) في (أ) و(ز) و(س): إن لم يكن وارث، وفي (م): إن يكن وارث، وفي حاشيتها: هكذا في نسخة الشيخ المؤلف بخطه وهو الصحيح انتهى. وقال الخطّاب رحمه الله: «اعلم أنّ النسخ اختلفت في قول المصنّف إن لم يكن وارث، ففي بعض النسخ الصحيحة (يكن) بلفظ المضارع وإسقاط (لم) وكتب عليها صاحبها إنّها كذلك في نسخة مقابلة على خط المصنّف، وفي بعض النسخ (إن كان وارث) وهي صحيحة أيضا موافقة لما قبلها، وهذا هو الموافق للنقل، ولما قدّمه

من له حق
الاستلحاق وشروط

الاستلحاق
بعد بيع الأم

اشترى مستلحقة

استلحاق غير الولد

○ وَإِلَّا فَخِلَافٌ.

○ وَخَصَّهُ الْمُخْتَارُ بِمَا إِذَا لَمْ يُظَلِّ الْإِقْرَارُ.

■ وَإِنْ قَالَ لِأَوْلَادِ أُمِّهِ: ((أَحَدُهُمْ وَلَدِي)) عَتَقَ:

١- الْأَصْغَرُ.

٢- وَثُلُثَا الْأَوْسَطِ.

٣- وَثُلُثُ الْأَكْبَرِ.

- وَإِنْ افْتَرَقَتْ أُمَّهَاتُهُمْ فَوَاحِدٌ بِالْقُرْعَةِ.

- وَإِذَا وَلَدَتْ زَوْجَةً رَجُلٍ وَأُمَةً آخَرَ وَاخْتَلَطَا عَيْنَتُهُ الْقَافَةُ.

○ وَعَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ فِيمَنْ وَجَدَتْ مَعَ ابْنَتِهَا^(١) أُخْرَى لَا تُلْحَقُ بِهِ وَاحِدَةً.

- وَإِنَّمَا تَعْتَمِدُ الْقَافَةُ عَلَى أَبِي لَمْ يُدْفَنَ.

■ وَإِنْ أَقَرَّ:

١- عَدْلَانِ بِثَالِثٍ، ثَبَتَ النَّسَبُ.

٢- وَعَدْلٌ يَحْلِفُ مَعَهُ وَيَرِثُ وَلَا نَسَبَ، وَإِلَّا فَحِصَّةُ الْمُقَرَّرِ كَالْمَالِ.

- وَ«هَذَا أَخِي، بَلْ هَذَا»:

● فَلِلْأَوَّلِ نِصْفُ إِرْثِ أَبِيهِ.

● وَلِلثَّانِي نِصْفُ مَا بَقِيَ.

- وَإِنْ تَرَكَ أُمًّا وَأَخًا، فَأَقَرَّتْ بِأَخٍ، فَلَهُ مِنْهَا السُّدُسُ.

- وَإِنْ أَقَرَّ مَيِّتٌ بِأَنَّ فُلَانَةَ جَارِيَّتُهُ وَلَدَتْ مِنْهُ فُلَانَةً وَلَهَا ابْنَتَانِ أَيْضًا وَنَسَبَتْهَا الْوَرَثَةُ وَالْبَيْتَةُ، فَإِنْ أَقَرَّ بِذَلِكَ الْوَرَثَةُ، فَهِنَّ أَحْرَارٌ^(٢).

= المصنف في فصل اختلاف الزوجين، وفي بعض النسخ (إن لم يك) بثبوت (لم) وهي غير صحيحة؛ لأنها تؤدي عكس المراد. مواهب الجليل (٥/٢٤٥).

(١) في (أ) و(ز) و(م): بنتها.

(٢) في (أ): أحرارا.

* نصف

اختلاط ولد حرة
بولد أمة

إقرار العدول
بوارث

- وَلَهُنَّ مِيرَاثُ بَنَاتٍ، وَإِلَّا لَمْ يَغْتَقِ شَيْءٌ.
- وَإِنْ اسْتَلْحَقَ وَلَدًا ثُمَّ أَنْكَرَهُ ثُمَّ مَاتَ الْوَلَدُ، فَلَا يَرِثُهُ.
- وَوُكِّفَ مَالُهُ، فَإِنْ مَاتَ فَلِوَرَثَتِهِ، وَقُضِيَ [بِهِ] ^(١) دَيْنُهُ.
- وَإِنْ ^(٢) قَامَ غُرْمَاؤُهُ وَهُوَ حَيٌّ أَخَذُوهُ.



(١) سقطت من بعض الشروح.

(٢) في (أ): وإذا.

(بَابُ)

* قف ⊙ الإيداع: توكيل بحفظ مال.

■ تعريف الوديعة وضمن^(١):

ضمان الوديعة

- ١- يَسْقُوطُ شَيْءٌ عَلَيْهَا لَا إِنْ انْكَسَرَتْ فِي نَقْلِ مِثْلِهَا.
 - ٢- وَيَحْلُطُهَا إِلَّا كَقَمَحٍ بِمِثْلِهِ، وَدَرَاهِمَ بِدَنَانِيرَ لِلإِحْرَازِ.
 - ثُمَّ إِنْ تَلَفَ بَعْضُهُ فَبَيْنَكُمَا، إِلَّا أَنْ يَتَمَيَّزَ.
 - ٣- وَبِائْتِفَاعِهِ بِهَا أَوْ سَفَرِهِ إِنْ قَدَرَ عَلَى أَمِينٍ، إِلَّا [أَنْ]^(٢) تُرَدَّ سَالِمَةً.
- وَحَرَمَ سَلَفُ:

- مُقَوِّمٌ.
- وَمُعَلِّمٌ^(٣).

وَكُرَّةٌ:

- النَّقْدُ.

- وَالْمِثْلِيُّ، كَالتِّجَارَةِ، وَالرَّبْحُ لَهُ.

- وَبَرِيءٌ إِنْ رَدَّ غَيْرَ الْمُحَرَّمِ، إِلَّا بِإِذْنٍ، أَوْ يَقُولُ: «إِنْ احْتَجَجْتَ فَخُذْ».
- وَضَمِنَ الْمَأْخُودَ فَقَطْ.

- ٤- أَوْ بِقُفْلٍ بِنَهْيٍ.

- ٥- أَوْ بِوَضْعِ بُحَّاسٍ فِي أَمْرِهِ بِفَخَّارٍ، لَا إِنْ:

- زَادَ قَفْلًا.

- أَوْ عَكَسَ فِي الْفَخَّارِ.

ما لا ضمان به

(١) في (أ) و(م): تضمن، وفي (ز): فضمن، وفي بعض الشروح: فيضمن.

(٢) سقطت من (أ).

(٣) في بعض الشروح: معدوم.

• أَوْ أَمَرَ بِرَبْطِ بَكْمٍ فَأَخَذَهَا بِالْيَدِ .

○ كَجَبِيهِ عَلَى الْمُخْتَارِ .

٦- وَبَنَسِيَانِهَا فِي مَوْضِعِ إِدَاعِهَا .

٧- وَبَدُخُولِهِ الْحَمَّامَ بِهَا .

٨- وَبِخُرُوجِهِ بِهَا يَطْنُهَا لَهُ فَتَلَفَتْ :

• لَا إِنْ نَسِيَهَا فِي كُمِّهِ فَوَقَعَتْ .

• وَلَا إِنْ شَرَطَ عَلَيْهِ الضَّمَانَ .

٩- وَبِإِدَاعِهَا وَإِنْ :

• بِسَفَرٍ لِّغَيْرِ زَوْجَةٍ وَأَمَةٍ اِغْتِيْدَا بِذَلِكَ ، لَا ^(١) لِعَوْرَةٍ حَدَّثَتْ .

• أَوْ لِسَفَرٍ ^(٢) عِنْدَ عَجْزِ الرَّدِّ ، وَإِنْ أُودِعَ بِسَفَرٍ .

- وَوَجَبَ الْإِشْهَادُ بِالْعُذْرِ .

- وَبَرِيءٌ إِنْ رَجَعَتْ سَالِمَةً .

- وَعَلَيْهِ اسْتِرْجَاعُهَا إِنْ نَوَى الْإِيَابَ .

١٠- وَبَيْعُهُ بِهَا .

١١- وَبِإِنْزَائِهِ عَلَيْهَا فَمُتْنٌ ، وَإِنْ مِنَ الْوِلَادَةِ ، كَأَمَةٍ زَوَّجَهَا فَمَاتَتْ مِنْ

الْوِلَادَةِ .

١٢- وَبِجَحْدِهَا .

○ ثُمَّ فِي قَبُولِ بَيِّنَةِ الرَّدِّ خِلَافٌ .

١٣- وَبِمَوْتِهِ وَلَمْ يُوصَ وَلَمْ تُوجَدْ إِلَّا لِكَعْشِرِ سِنِينَ .

- وَأَخَذَهَا إِنْ ثَبَتَ بِكِتَابَةٍ عَلَيْهَا أَنَّهَا لَهُ أَنَّ ذَلِكَ خَطُّهُ أَوْ خَطُّ الْمَيِّتِ .

١٤- وَبِسَعْيِهِ بِهَا لِمُصَادِرٍ .

(١) فِي (أ) وَ(ز) وَ(م) : إِلَّا .

(٢) فِي (أ) : السَّفَرُ .

١٥- وَبِمَوْتِ الْمُرْسَلِ مَعَهُ لِبَلَدٍ إِنْ لَمْ يَصِلْ إِلَيْهِ.

١٦- وَيَكْلُسُ الثُّوبَ، وَرُكُوبِ الدَّابَّةِ.

- وَالْقَوْلُ لَهُ أَنَّهُ رَدَّهَا سَالِمَةً إِنْ أَقَرَّ بِالْفِعْلِ.

■ * قف وَإِنْ أَكْرَاهَا لِمَكَّةَ وَرَجَعَتْ بِحَالِهَا إِلَّا أَنَّهُ حَبَسَهَا عَنْ أَسْوَاقِهَا، فَلَكَ:

● قِيمَتُهَا يَوْمَ كِرَائِهِ وَلَا كِرَاءَ.

● أَوْ أَخْذُهَا وَأَخْذُهَا.

١٧- وَبِدْفَعِهَا مُدْعِيًا أَنَّكَ أَمَرْتَهُ بِهِ، وَحَلَفْتَ، وَإِلَّا حَلَفَ وَبَرِيءٌ، إِلَّا بَيِّنَةً

عَلَى الْآمِرِ وَرَجَعَ عَلَى الْقَابِضِ.

- وَإِنْ بَعَثْتَ إِلَيْهِ بِمَالٍ فَقَالَ: «تَصَدَّقْتُ بِهِ عَلَيَّ وَأَنْكَرْتُ»، فَالرَّسُولُ شَاهِدٌ.

○ وَهَلْ مُطْلَقًا؟ أَوْ إِنْ كَانَ الْمَالُ بِيَدِهِ؟ تَأْوِيلَانِ.

١٨- وَبِدَعْوَى:

● الرَّدُّ عَلَى وَارِثِكَ.

● أَوْ الْمُرْسَلِ إِلَيْهِ الْمُنْكَرِ.

● كَعَلَيْكَ إِنْ كَانَتْ لَكَ ^(١) بَيِّنَةٌ ^(٢) مَقْصُودَةٌ.

لَا بِدَعْوَى:

● التَّلَفِ.

● أَوْ عَدَمِ الْعِلْمِ بِالرَّدِّ ^(٣) أَوْ الضِّيَاعِ.

- وَحَلَفَ الْمُتَّهَمُ، وَلَمْ يُفِدهُ شَرْطُ نَفْيِهَا، فَإِنْ نَكَلَ حَلَفْتَ.

● وَلَا إِنْ شَرَطَ الدَّفْعَ لِلْمُرْسَلِ إِلَيْهِ بِلَا بَيِّنَةٍ.

١٩- وَيَقُولُ: «تَلَفْتُ قَبْلَ أَنْ تَلْقَانِي» بَعْدَ مَنْعِهِ دَفْعَهَا، كَقَوْلِهِ: «بَعْدَهُ»

بِلَا عُذْرٍ، لَا إِنْ قَالَ: «لَا أَذْرِي مَتَى تَلَفْتُ».

* نصف

(١) في (أ) و(ز) و(م): له.

(٢) في (أ) و(ز) و(م) زيادة: به.

(٣) في (أ) و(ز) و(م): بالتلف

٢٠- وَبِمَنْعِهَا حَتَّى يَأْتِيَ الْحَاكِمَ إِنْ لَمْ تَكُنْ بَيْنَهُ، لَا إِنْ قَالَ: «ضَاعَتْ مِنْ»^(١) سِنِينَ وَكُنْتَ أَرْجُوهَا^(٢)» وَلَوْ حَضَرَ صَاحِبُهَا.

كَالْقِرَاضِ.

وَلَيْسَ لَهُ: ■

● الْأَخْذُ مِنْهَا لِمَنْ ظَلَمَهُ بِمِثْلِهَا.

● وَلَا أُجْرَةٌ حِفْظُهَا، بِخِلَافِ مَحَلِّهَا.

- وَلِكُلِّ تَرْكُهَا.

- وَإِنْ أُوْدِعَ صَبِيًّا، أَوْ سَفِيهًا أَوْ أَقْرَضَهُ، أَوْ بَاعَهُ فَأَتْلَفَ لَمْ يَضْمَنْ، وَإِنْ بِإِذْنِ أَهْلِهِ.

- وَتَعَلَّقَتْ بِذِمَّةٍ:

● الْمَأْذُونِ عَاجِلًا.

● وَبِذِمَّةٍ غَيْرِهِ إِنْ^(٣) عَتَقَ، إِنْ لَمْ يُسْقِطْهُ السَّيِّدُ^(٤).

- وَإِنْ قَالَ: «هِيَ لِأَحَدِكُمَا وَنَسِيَّتُهُ» تَحَالَفًا وَقُسِّمَتْ بَيْنَهُمَا.

- وَإِنْ أُوْدِعَ اثْنَيْنِ جُعِلَتْ بَيْنَهُمَا أَعْدَلٌ.



(١) في بعض الشُّرُوح: منذ.

(٢) في (أ): مرجعها.

(٣) في (أ) و(ز) و(م): إذا.

(٤) في بعض الشُّرُوح: إلا أن يسقطه السيد.

الأخذ من الوديعة
أو من أجزائها

تعلق الوديعة
بذمة الأخذ

(بَابُ)

◎ صَحَّ وَنُدِبَ إِعَارَةٌ:

* قف

حكم العارية
وأركانها

- ١- مَالِكٍ مُنْفَعَةٍ.
 - ٢- بِلَا حَجَرٍ، وَإِنْ مُسْتَعِيرًا لَا^(١) مَالِكٍ انْتِفَاعٍ.
 - ٣- مِنْ أَهْلِ التَّبَرُّعِ عَلَيْهِ.
 - ٤- عَيْنًا لِمَنْفَعَةٍ مُبَاحَةٍ.
- لَا:

- ١- كَذَمِّي مُسْلِمًا.
 - ٢- وَجَارِيَةٍ لَوْطَاءٍ.
 - ٣- أَوْ خِدْمَةٍ لِغَيْرِ مَحْرَمٍ.
 - ٤- أَوْ لِمَنْ تَعَتَّقُ عَلَيْهِ.
- وَهِيَ لَهَا.
- وَالْأَطْعِمَةُ وَالنُّقُودُ قَرْضٌ.
- بِمَا يَدُلُّ.

لفظ الإعارة

■ وَجَازَ: «أَعِنِّي بِغُلَامِكَ لِأَعِينِكَ» إِجَارَةٌ^(٢).

■ وَضَمِنَ الْمَغِيبَ عَلَيْهِ إِلَّا لَبِئَنَّهُ.

ضمان المستعار
المغيب

○ وَهَلْ وَإِنْ شَرَطَ نَفْيُهُ؟ تَرَدُّدٌ.

- لَا غَيْرُهُ وَلَوْ بِشَرْطٍ.

(١) في (أ): إلا.

(٢) قوله: (وجاز... الخ) هذه المسألة ليست عارية، لأنَّ العارية تمليك منفعة لا بعوض وهذه بعوض، ومن ثم قال إجارة (م).

- وَحَلَفَ فِيمَا عَلِمَ أَنَّهُ بِلَا سَبَبِهِ كُسُوسٍ أَنَّهُ مَا فَرَطَ^(١).

- وَبَرِيءٌ فِي كُسْرِ كَسَيْفٍ إِنْ:

● إِنْ شُهِدَ لَهُ أَنَّهُ مَعَهُ فِي اللَّقَاءِ.

● أَوْ ضَرَبَ بِهِ ضَرْبَ مِثْلِهِ.

■ وَفَعَلَ الْمَأْذُونِ وَمِثْلُهُ وَدُونَهُ، لَا أَضَرَّ.

- وَإِنْ زَادَ مَا تَعَطَّبَ بِهِ فَلَهُ قِيمَتُهَا أَوْ كِرَاؤُهُ كَرْدِيفٍ^(٢).

- وَاتَّبَعَ إِنْ أَعْدَمَ وَلَمْ يَعْلَمْ بِالْإِعَارَةِ وَإِلَّا فِكْرَاؤُهُ.

■ وَلَزِمَتِ الْمُقَيَّدَةُ بِعَمَلٍ أَوْ أَجَلٍ لِانْقِضَائِهِ، وَإِلَّا فَالْمُعْتَادُ.

- وَلَهُ الْإِخْرَاجُ فِي كِبْنَاءٍ إِنْ دَفَعَ مَا أَنْفَقَ.

○ وَفِيهَا أَيْضًا قِيمَتُهُ.

○ وَهَلْ خِلَافٌ أَوْ قِيمَتُهُ إِنْ لَمْ يَشْتَرِهِ أَوْ إِنْ طَالَ أَوْ اشْتَرَاهُ بِغَبْنٍ

كَثِيرٍ؟ تَأْوِيلَاتٌ.

■ وَإِنْ انْقَضَتْ مُدَّةُ الْبِنَاءِ أَوْ الْغَرْسِ فَكَالْغَضَبِ.

■ وَإِنْ ادَّعَاهَا^(٣) الْآخِذُ، وَالْمَالِكُ [الْكِرَاءِ]^(٤)، فَالْقَوْلُ لَهُ [بِإِيمِينٍ]^(٥) إِلَّا أَنْ

يَأْتَفَ مِثْلُهُ عَنْهُ، كَزَائِدِ الْمَسَافَةِ إِنْ لَمْ يَزِدْ.

- وَإِلَّا فَلِلْمُسْتَعِيرِ فِي نَفْيِ الضَّمَانِ وَالْكِرَاءِ، وَإِنْ بَرَسُولٍ مُخَالِفٍ، كَدَعَوَاهُ

رَدَّ مَا لَمْ يَضْمَنْ.

■ وَإِنْ زَعَمَ أَنَّهُ مُرْسَلٌ لِاسْتِعَارَةِ [حُلِيِّ]^(٦) وَتَلَفَ ضَمِنَهُ مُرْسِلُهُ إِنْ صَدَّقَهُ.

- وَإِلَّا حَلَفَ وَبَرِيءٌ، ثُمَّ حَلَفَ الرَّسُولُ وَبَرِيءٌ.

(١) فِي (أ): مَا شَرَطَ.

(٢) فِي بَعْضِ الشُّرُوحِ: بِكَرْدِيفٍ.

(٣) فِي (أ): ادَّعَاهُ.

(٤) سَقَطَتْ مِنْ (أ).

(٥) سَقَطَتْ مِنْ بَعْضِ الشُّرُوحِ.

(٦) سَقَطَتْ مِنْ (أ).

* نصف

العارية المقيدة

بعمل

- وَإِنْ اعْتَرَفَ بِالْعَدَاءِ ضَمِنَ الْحُرُّ وَالْعَبْدُ فِي ذِمَّتِهِ، إِنْ عَتَقَ.

- وَإِنْ قَالَ: «أَوْصَلْتُهُ لَهُمْ» فَعَلَيْهِ وَعَلَيْهِمُ الْيَمِينُ.

■ مَوْنَةُ الْعَارِيَةِ وَمَوْنَةُ أَخْذِهَا عَلَى الْمُسْتَعِيرِ.

○ كَرَدُّهَا عَلَى الْأُظْهَرِ.

○ وَفِي عِلْفِ الدَّابَّةِ قَوْلَانِ.



(بَابُ)

* قف

تعريف الغصب
وتأديب الغاصب

⊙ الغَصْبُ: أَخَذُ مَالٍ قَهْرًا تَعَدِّيًّا بِلَا حِرَابَةٍ.
- وَأُدِّبَ مُمَيِّزٌ كَمَدَّعِيهِ عَلَى صَالِحٍ.

ضمان المَغْصُوبِ
بالاستيلاء

○ وَفِي حَلْفِ الْمَجْهُولِ قَوْلَانِ.
- وَضَمِنَ^(١) بِالِاسْتِيْلَاءِ.
○ وَإِلَّا فَتَرَدُّدٌ.

- كَأَنْ مَاتَ.
- أَوْ قُتِلَ عَبْدٌ قِصَاصًا.
- أَوْ رَكِبَ.
- أَوْ ذَبَحَ.
- أَوْ جَحَدَ وَدِيعَةً.
- أَوْ أَكَلَ بِلَا عِلْمٍ.
- أَوْ أَكْرَهَ غَيْرَهُ عَلَى التَّلَفِ.
- أَوْ حَفَرَ بُئْرًا تَعَدِّيًّا.
- وَقَدَّمَ عَلَيْهِ الْمُرَدِّيَّ، إِلَّا لِمُعَيَّنٍ فَسَيَّانٍ.
- أَوْ فَتَحَ:
- قَيْدَ عَبْدٍ لِنَئْلٍ يَأْتِقَ.
- أَوْ عَلَى غَيْرِ عَاقِلٍ إِلَّا بِمُصَاحَبَةِ رَبِّهِ.
- أَوْ حِرْزًا.

ضمان المثليّ

المثليّ^(٢)، وَلَوْ بِغَلَاءٍ بِمِثْلِهِ.

(١) في (ز): الغاصبُ.

(٢) في بعض الشروح: لمثلي.

وَصَبَرَ:

استرجاع المصوب

١- لَوْجُودِهِ.

* نصف

٢- وَلِبَلْدِهِ وَلَوْ صَاحِبُهُ.

وَمُنِعَ مِنْهُ لِلتَّوْتُقِ.

■ منع الغاصب من التصرف في المثلي

- وَلَا رَدَّ لَهُ:

● كَإِجَارَتِهِ بَيْعَهُ مَعِيًّا زَالَ وَقَالَ: «أَجَزْتُ» لِظَنِّ بَقَائِهِ.

● كَنُقْرَةٍ صِيغَتْ.

● وَطِينٍ لُبِّنَ.

● وَقَمَحٍ طُحِنَ.

● وَبَذَرٍ زُرْعَ.

● وَبَيِّضٍ أَفْرَخَ لَا^(١):

- مَا بَاضَ إِنْ حَضَنَ.

- وَعَصِيرٍ تَحْمَرُ، وَإِنْ تَخَلَّلَ خَيْرٌ كَتَخَلَّلَهَا لِذِمِّي.

■ وَتَعَيَّنَ لِغَيْرِهِ.

■ وَإِنْ صَنَعَ^(٢):

● كَغَزَلٍ.

ضمان قيمة المقوم

● وَحُلِيِّ.

● وَغَيْرِ مِثْلِيٍّ.

فَقِيَمَتُهُ يَوْمَ غَصَبِهِ.

■ وَإِنْ:

● جِلْدَ مَيْتَةٍ لَمْ يُدْبَغْ.

(١) في بعض الشروح: إلا.

(٢) في (ز) و(م): ضَيِّعَ. وأشير في (م) إلى أنَّ أحسن النسخ بالضاد المعجمة والياء المثناة. فتنبّه.

● أَوْ كَلْبًا وَلَوْ قَتَلَهُ تَعْدِيًّا^(١).

■ وَخَيْرٌ فِي الْأَجْنَبِيِّ، فَإِنْ تَبِعَهُ تَبِعَ هُوَ الْجَانِي.

■ وَإِنْ^(٢) أَخَذَ رَبُّهُ أَقْلًا فَلَهُ الزَّائِدُ مِنَ الْغَاصِبِ فَقَطَّ.

■ وَلَهُ:

● هَدْمٌ بِنَاءٍ عَلَيْهِ.

● وَغَلَّةٌ مُسْتَعْمَلٍ.

● وَصَيْدُ عَبْدٍ وَجَارِحٍ.

● وَكِرَاءُ أَرْضٍ بُنِيَتْ، كَمَرَكَبٍ نَخِرٍ^(٣)، وَأَخَذَ مَا لَا عَيْنَ لَهُ قَائِمَةً.

● وَ^(٤) صَيْدُ شَبَكَةٍ.

● وَمَا^(٥) أَنْفَقَ فِي الْغَلَّةِ.

○ وَهَلْ إِنْ أَعْطَاهُ فِيهِ مُتَعَدِّدٌ عَطَاءً فِيهِ أَوْ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُ وَمِنْ الْقِيَمَةِ تَرَدُّدٌ.

■ وَإِنْ وَجَدَ:

● غَاصِبُهُ بِغَيْرِهِ وَغَيْرِ مَحِلِّهِ فَلَهُ تَضْمِينُهُ.

● وَمَعَهُ أَخَذَهُ إِنْ لَمْ يَحْتَجْ لِكَبِيرٍ حَمْلٍ.

لَا:

● إِنْ هَزَلَتْ جَارِيَةٌ.

● أَوْ نَسِيَ عَبْدٌ صَنْعَةً^(٦).

ثُمَّ عَادَ.

✱ قف

التصرف
في المغصوب

تضمين القيمة
وأخذ عين المغصوب

ما لا ضمان فيه

(١) في (ز) و(م): بعداء.

(٢) في (أ) و(ز) و(م): إلا.

(٣) في (س): يخرّب، وفي بعض الشروح: خرب.

(٤) في (أ) و(م): وله.

(٥) في الأصل و(س): ولو، والمثبت من (أ) و(ز) و(م) والشروح.

(٦) في (أ): صنعته.

- أَوْ خَصَاهُ فَلَمْ يَنْقُصْ .
- أَوْ جَلَسَ عَلَى ثَوْبٍ غَيْرِهِ فِي صَلَاةٍ .
- أَوْ دَلَّ لِيَصَا .
- أَوْ أَعَادَ مَصُوعًا عَلَى حَالِهِ، وَعَلَى غَيْرِهَا فَقِيمَتُهُ كَكَسْرِهِ .
- أَوْ غَضَبَ مَنفَعَةً فَتَلَفَتِ الذَّاتُ .
- أَوْ أَكَلَهُ مَالِكُهُ ضِيَاةً، أَوْ نَقَصَتْ لِلسُّوقِ .
- أَوْ رَجَعَ بِهَا مِنْ سَفَرٍ وَلَوْ بَعْدَ: كَسَارِقٍ .
- وَلَهُ فِي تَعْدِي كُمُسْتَأْجِرٍ كِرَاءُ الزَّائِدِ إِنْ سَلِمَتْ وَإِلَّا خَيْرٌ^(١) فِيهِ، وَفِي قِيمَتِهَا وَقْتُهُ .

* نصف

- وَإِنْ تَعَيَّبَ وَإِنْ قَلَّ كَكَسْرِ نَهْدِيهَا، أَوْ جَنَى هُوَ أَوْ أَجْنَبِيٌّ، خَيْرٌ فِيهِ:
- كَصَبْغِهِ فِي قِيمَتِهِ وَأَخَذَ ثَوْبَهُ وَدَفَعَ قِيمَةَ الصَّبْغِ .
- وَفِي بِنَائِهِ فِي أَخْذِهِ وَدَفَعَ قِيمَةَ نَقْضِهِ بَعْدَ سُقُوطِ كُلِّفَةٍ لَمْ يَتَوَلَّهَا .
- و^(٢):

ضمان المصوب

- مَنفَعَةُ الْبُضْعِ .
- وَالْحُرُّ بِالتَّقْوِيَةِ كَحُرِّ بَاعِهِ وَتَعَذَّرَ رُجُوعُهُ .
- وَغَيْرُهُمَا بِالْفَوَاتِ .
- وَهَلْ يَضْمَنُ شَاكِيهِ لِمُغْرَمٍ زَائِدًا عَلَى قَدْرِ الرَّسُولِ إِنْ ظَلَمَ، أَوْ الْجَمِيعَ؟ أَوْ لَا؟ أَقْوَالٌ .

* قف

- وَمَلَكُهُ إِنْ اشْتَرَاهُ وَلَوْ غَابَ أَوْ غَرِمَ قِيمَتُهُ إِنْ لَمْ يُمَوِّهَ .
- وَرَجَعَ عَلَيْهِ بِفَضْلَةٍ أَخْفَاهَا .
- وَالْقَوْلُ لَهُ فِي تَلْفِهِ وَنَعْتِهِ وَقَدْرِهِ، وَحَلَفَ، كُمُسْتَرٍ مِنْهُ، ثُمَّ غَرِمَ لِأَخِيرِ

التنازع
في الغصب

(١) في (أ): خيرت .

(٢) وضمن الغاصب .

رُؤْيَةٍ^(١) .

- وَلِرَبِّهِ :

● إِمُضَاءُ بَيْعِهِ .

● وَنَقْضُ عِتْقِ الْمُشْتَرِي .

● وَإِجَازَتُهُ .

- وَضَمِنَ مُشْتَرٍ لَمْ يَعْلَمْ فِي عَمْدٍ لَا سَمَاوِيٍّ وَغَلَّةٍ .

○ وَهَلِ الْخَطَأُ كَالْعَمْدِ؟ تَأْوِيلَانِ .

■ وَوَارِثُهُ وَمَوْهُوبُهُ إِنْ عَلِمَا كَهَوٍّ، وَإِلَّا بُدِئَ بِالْغَاصِبِ .

- وَرَجَعَ عَلَيْهِ بِغَلَّةٍ مَوْهُوبِهِ، فَإِنْ أَعْسَرَ فَعَلَى الْمَوْهُوبِ .

■ وَلَفَّقَ :

● شَاهِدٌ بِالْغَضَبِ لِأَخَرٍ عَلَى إِقْرَارِهِ بِالْغَضَبِ .

● كَشَاهِدٍ بِمِلْكِكَ لِثَانٍ بِغَضَبِكَ .

- وَجُعِلَتْ ذَا يَدٍ لَا مَالِكًا إِلَّا أَنْ تَحْلِفَ مَعَ شَاهِدِ الْمَلِكِ، وَيَمِينِ الْقَضَاءِ .

* نصف

■ وَإِنْ ادَّعَتْ اسْتِكْرَاهًا [عَلَى غَيْرِ لَا يَتَّقِي بِلَا تَعَلُّقٍ حُدَّتْ لَهُ]^(٢) .

■ وَالْمُتَعَدِّي^(٣) جَانٍ عَلَى بَعْضٍ غَالِبًا .

- فَإِنْ أَفَاتَ الْمَقْصُودَ :

● كَقَطْعِ :

- ذَنْبِ دَابَّةٍ ذِي هَيْئَةٍ .

- أَوْ أُذُنِهَا .

- أَوْ طِيلَسَانِهِ .

- أَوْ لَبَنِ شَاةٍ هُوَ الْمَقْصُودُ .

(١) في بعض الشروح: رؤيته .

(٢) سقطت من (ز) .

(٣) في (أ): والمعتدي .

● وَ^(١) قَلْعِ:

- عَيْنِي^(٢) عَبْدٍ.

- أَوْ يَدَيْهِ.

فَلَهُ أَخْذُهُ وَنَقْصُهُ، أَوْ قِيَمَتُهُ.

- وَإِنْ لَمْ يُقْتَهُ فَنَقْصُهُ:

● كَلْبِنِ بَقَرَةٍ.

● أَوْ يَدِ عَبْدٍ.

● أَوْ عَيْنِهِ.

- وَعَتَقَ عَلَيْهِ إِنْ قُومَ.

○ وَلَا مَنَعَ لِصَاحِبِهِ فِي الْفَاحِشِ عَلَى الْأَرْجَحِ.

■ وَرَفَأَ الثَّوبَ مُطْلَقًا.

■ وَفِي أَجْرَةِ الطَّيِّبِ قَوْلَانِ.

* * *

(١) فِي (س): أَوْ.

(٢) فِي (أ): عَيْنِ.

(فَضْلٌ)

* قف

استحقاق الزرع

⑤ وَإِنْ زَرَعَ فَاسْتُحِقَّتْ فَإِنْ لَمْ يُنْتَفَعْ بِالزَّرْعِ أَخَذَ بِلَا شَيْءٍ، وَإِلَّا:

- فَلَهُ قَلْعُهُ، إِنْ لَمْ يَقُتْ وَقُتْ مَا تُرَادُّ لَهُ.

○ وَلَهُ أَخْذُهُ بِقِيَمَتِهِ عَلَى الْمُخْتَارِ.

وَإِلَّا فَكِرَاءُ السَّنَةِ، كَذِي شُبْهَةٍ، أَوْ جُهِلَتْ حَالُهُ^(١).

- وَقَاتَتْ بِحَرْثِهَا فِيمَا بَيْنَ مُكْرٍ وَمُكْتَرٍ.

- وَلِلْمُسْتَحِقِّ أَخْذُهَا وَدَفْعُ كِرَاءِ الْحَرْثِ فَإِنْ أَبَى قِيلَ لَهُ أُعْطِيَ كِرَاءُ سَنَةٍ،

وَإِلَّا أَسْلِمَهَا بِلَا شَيْءٍ.

- وَفِي سِنِينَ يَفْسَخُ^(٢) أَوْ يُمَضِّي إِنْ عَرَفَ النُّسْبَةَ.

- وَلَا خِيَارَ لِلْمُكْتَرِي لِلْعَهْدَةِ.

- وَانْتَقَدَ إِنْ انْتَقَدَ الْأَوَّلُ، وَأَمِنْ هُوَ.

■ وَالْغَلَّةُ:

● لِذِي الشُّبْهَةِ.

● أَوْ الْمَجْهُولِ لِلْحُكْمِ.

- كَوَارِثٍ، وَمَوْهُوبٍ، وَمُشْتَرٍ مِنْهُ، إِنْ لَمْ^(٣) يَعْلَمُوا بِخِلَافٍ:

● ذِي دَيْنٍ عَلَى وَارِثٍ.

● كَوَارِثٍ طَرَأَ عَلَى مِثْلِهِ، إِلَّا أَنْ يُنْتَفَعَ.

- وَإِنْ غَرَسَ أَوْ بَنَى قِيلَ لِلْمَالِكِ أُعْطِيَ قِيَمَتُهُ قَائِمًا:

● فَإِنْ أَبَى فَلَهُ دَفْعُ قِيَمَةِ الْأَرْضِ.

(١) فِي (ز): حَالَتِهِ.

(٢) فِي (ز): نَفْسَخَ.

(٣) فِي بَعْضِ الشُّرُوحِ: إِنْ لَمْ.

* نصف

غلة المستحق

● فَإِنْ أَبَىٰ فَشَرِيكَانِ بِالْقِيَمَةِ يَوْمَ الْحُكْمِ .
إِلَّا الْمُحَبَّسَةَ فَالنُّقْضُ .

■ ضمان المستحق وَضَمِنَ :

● قِيَمَةُ الْمُسْتَحَقَّةِ وَوَلَدَهَا يَوْمَ الْحُكْمِ .
● وَالْأَقْلَ إِنْ أَخَذَ دِيَّةً .

لَا صَدَاقَ حُرَّةٍ أَوْ غَلَّتْهَا .

■ * قف وَإِنْ هَدَمَ مُكْتَرٍ تَعْدِيًّا فَلِلْمُسْتَحِقِّ النُّقْضُ وَقِيَمَةُ الْهَدَمِ .

- وَإِنْ أَبْرَأَهُ مُكْرِيهِ كَسَارِقٍ عَبْدٍ ثُمَّ اسْتُحِقَّ .

- بِخِلَافِ مُسْتَحِقِّ مُدْعَى حُرِّيَّةٍ إِلَّا الْقَلِيلَ .

- وَلَهُ هَدْمُ مَسْجِدٍ .

■ وَإِنْ اسْتُحِقَّ بَعْضُ فَكَالْعَيْبِ^(١) ، وَرُجِعَ لِلتَّقْوِيمِ .

■ وَلَهُ رَدُّ أَحَدِ عَبْدَيْنِ اسْتُحِقَّ أَفْضَلُهُمَا بِحُرِّيَّةٍ ، كَأَنْ صَالَحَ عَنْ عَيْبٍ بِآخَرِ .

○ وَهَلْ يَقُومُ الْأَوَّلُ يَوْمَ الصُّلْحِ أَوْ يَوْمَ الْبَيْعِ؟ تَأْوِيلَانِ .

■ وَإِنْ صَالَحَ فَاسْتُحِقَّ :

المصالحة
على المستحق

● مَا بِيَدِ مُدْعِيهِ رَجَعَ فِي مُقَرَّرٍ بِهِ لَمْ يَفُتْ ، وَإِلَّا فَفِي عَوَضِهِ .

○ كَأِنْكَارٍ عَلَى الْأَرْجَحِ ، لَا إِلَى الْخُصُومَةِ .

● وَمَا بِيَدِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ فَفِي الْإِنْكَارِ يَرْجِعُ بِمَا دَفَعَ ، وَإِلَّا فَبِقِيَمَتِهِ .

● وَفِي الْإِقْرَارِ لَا يَرْجِعُ كَعِلْمِهِ صِحَّةَ مِلْكٍ بِإِيعِهِ .

* نصف

لَا :

● إِنْ قَالَ : «دَارُهُ» .

(١) فِي (أ) وَ(ز) وَ(س) وَ(م) : فَكَالْبَيْعِ ، وَفِي بَعْضِ الشُّرُوحِ : كَالْبَيْعِ ، قَالَ ابْنُ غَازِي رَحِمَهُ اللَّهُ : «قَوْلُهُ :

(وَأِنْ اسْتُحِقَّ بَعْضُ فَكَالْعَيْبِ) كَذَا فِي بَعْضِ النُّسخِ ، وَفِي بَعْضِهَا فَكَالْبَيْعِ ، وَالْأَوَّلُ أَنْصَرُّ عَلَى

الْمَقْصُودِ . شِفَاءُ الْغَلِيلِ (٢/ ٨٧١) .

● وَفِي عَرُضٍ بِعَرُضٍ بِمَا خَرَجَ مِنْهُ ^(١) أَوْ قِيَمَتِهِ، إِلَّا:

- نِكَاحًا.

- وَخُلْعًا.

- وَصُلْحَ عَمْدٍ.

- وَمُقَاطَعًا بِهِ عَنْ عَبْدٍ.

- أَوْ مَكَاتِبٍ.

- أَوْ عُمْرَى.

■ وَإِنْ أَنْفَذَتْ وَصِيَّةٌ مُسْتَحَقَّ بَرِّقٍ لَمْ يَضْمَنْ وَصِيٌّ وَحَاجٌّ، إِنْ عُرِفَ بِالْحُرِّيَّةِ.

- وَأَخَذَ السَّيِّدُ مَا يَبِيعُ وَلَمْ يَقْتِ بِالثَّمَنِ، كَمَشْهُودٍ بِمَوْتِهِ إِنْ عُذِرَتْ بَيِّنَتُهُ،

وإِلَّا فَكَالْغَاصِبِ.

■ وَمَا قَاتَ فَالْثَّمَنُ: كَمَا لَوْ دَبَّرَ أَوْ كَبَّرَ صَغِيرٌ.



(١) في بعض الشُّروح: من يده.

(بَابُ)

* قف

○ الشُّفْعَةُ: أَخَذُ شَرِيكَ وَلَوْ:

تعريف الشُّفْعَةِ
وأركانها● ذَمِيًّا بَاعَ الْمُسْلِمُ لِذَمِيٍّ^(١)، كَذَمِيٍّ تَحَاكَمُوا^(٢).

● أَوْ مُحَبِّسًا لِيُحْبَسَ، كَسُلْطَانٍ.

ما لا شفعة له

○ لَا مُحَبِّسٍ^(٣) عَلَيْهِ وَلَوْ لِيُحْبَسَ، وَجَارٍ وَإِنْ مَلَكَ تَطَرُّقًا، وَنَاضِرٍ وَقَفٍ، وَكَرَاءٍ.

○ وَفِي نَاضِرِ الْمِيرَاثِ قَوْلَانِ.

المأخوذ منه
بالشفعة

○ مِمَّنْ تَجَدَّدَ مِلْكُهُ اللَّازِمُ اخْتِيَارًا بِمُعَاوَضَةٍ، وَلَوْ:

○ مُوصًى بِيَعِهِ لِلْمَسَاكِينِ عَلَى الْأَصَحِّ وَالْمُخْتَارِ، لَا^(٤) مُوصًى لَهُ

بِشَيْءٍ جُزْءٍ.

العقار الذي فيه
الشفعة

○ عَقَارًا وَلَوْ مُنَاقَلًا بِهِ إِنْ انْقَسَمَ.

○ وَفِيهَا الْإِطْلَاقُ، وَعَمِلَ بِهِ.

المأخوذ به

○ بِمِثْلِ الثَّمَنِ وَلَوْ دَيْنًا أَوْ قِيمَتِهِ بِرَهْنِهِ وَضَامِنِهِ وَأُجْرَةَ دَلَالٍ وَعَقْدٍ شِرَاءٍ.

○ وَفِي الْمَكْسِ تَرَدُّدٌ.

○ أَوْ قِيمَةِ الشُّفْصِ فِي:

● كَخُلْعٍ.

(١) قال ابن غازي رحمته الله: «كذا هو فيما رأينا من النسخ، والأليق إدخال واو الحال على جملة باع أي: ولو كان الشريك الشفيع ذميًّا، والحالة أن شريكه المسلم باع لذمي، وبهذا يظهر لك أنه إنما خص الباع لذمي بالذكر؛ لأنه محل الخلاف الذي أشار إليه بلو، وأما البيع لمسلم فمسلم»
شفاء الغليل (١٧٣/٢).

(٢) في (أ) و(س): إلينا.

(٣) في بعض الشروح: للمحبس.

(٤) في (ز): إلا.

● وَصُلِحَ عَمْدٌ.

● وَجَزَافٍ نَقْدٌ.

١- وَبِمَا يَخُصُّهُ إِنْ صَاحَبَ غَيْرَهُ.

* نصف - وَلَزِمَ الْمُشْتَرِي الْبَاقِي وَإِلَى أَجَلِهِ إِنْ أَيْسَرَ أَوْ ضَمِنَهُ مِلِّيٌّ، وَإِلَّا عُجِّلَ.

○ إِلَّا أَنْ يَتَسَاوَيَا عَدَمًا عَلَى الْمُخْتَارِ.

■ وَلَا تَجُوزُ^(١) إِحَالَةُ الْبَائِعِ بِهِ، كَأَنْ أَخَذَ مِنْ أَجْنَبِيٍّ مَالًا لِيَأْخُذَ وَيَرْبَحَ، ثُمَّ لَا أَخَذَ لَهُ، أَوْ بَاعَ قَبْلَ أَخْذِهِ.

■ - بِخِلَافِ أَخْذِ مَالٍ بَعْدَهُ لِيُسْقِطَ، كَشَجَرٍ وَبِنَاءٍ بِأَرْضٍ حُسٍّ، أَوْ مُعِيرٍ.

■ وَقُدِّمَ الْمُعِيرُ بِنَقْضِهِ أَوْ ثَمَنِهِ وَإِنْ^(٢) مَضَى مَا يُعَارُ لَهُ، وَإِلَّا فَقَائِمًا.

■ وَكَثْمَرَةٍ وَمَقْتَاةٍ وَبَاذَنْجَانٍ، وَلَوْ مُفْرَدَةً، إِلَّا أَنْ تَيَّسَ.

■ وَحُطَّ حِصَّتُهَا إِنْ أَزْهَتْ أَوْ أُبْرَتْ.

○ وَفِيهَا أَخْذُهَا مَا لَمْ تَيَّسَ أَوْ تُجَدَّ.

○ وَهَلْ [هُوَ]^(٣) اخْتِلَافٌ^(٤)؟ تَأْوِيلَانِ.

■ وَإِنْ اشْتَرَى أَصْلَهَا فَقَطُّ أَخَذَتْ وَإِنْ أُبْرَتْ.

- وَرَجَعَ بِالْمُؤَنَةِ.

- وَكَبِيرٌ لَمْ تُفْسَمْ أَرْضُهَا وَإِلَّا فَلَا.

○ وَأَوَّلْتُ أَيْضًا بِالْمُتَّحِدَةِ.

لَا:

* قف

ما لا شفعة فيه

١- عَرَضٌ.

٢- وَكِتَابَةٌ.

(١) في (أ) و(ز): لا يجوز.

(٢) في (أ) و(ز) و(م): إن.

(٣) سقطت من (أ).

(٤) في (أ): خلاف.

- ٣- وَدَيْنٍ .
 ٤- وَعُلُوِّ عَلَى سُفْلٍ وَعَكْسِهِ .
 ٥- وَزَرْعٍ وَلَوْ بِأَرْضِهِ .
 ٦- وَبَقْلٍ .
 ٧- وَعَرْصَةٍ .
 ٨- وَمَمَرٍّ قِسِمٍ مَتَّبِعُهُ .
 ٩- وَحَيَوَانٍ، إِلَّا فِي كَحَائِطٍ .
 ١٠- وَإِرْثٍ .
 ١١- وَهَبَةٍ بِلَا ثَوَابٍ وَإِلَّا فِيهِ بَعْدُهُ .
 ١٢- وَخِيَارٍ إِلَّا بَعْدَ مُضِيِّهِ .
 - وَوَجَبَتْ لِمُشْتَرِيهِ إِنْ بَاعَ نِصْفَيْنِ خِيَارًا ثُمَّ بَتَّلَا فَأَمْضَى .
 ١٣- وَبَيْعٍ فَاسِدٍ إِلَّا أَنْ يَفُوتَ فَبِالْقِيَمَةِ^(١)، إِلَّا بِبَيْعٍ صَحَّ فَبِالْثَمَنِ فِيهِ .
 ١٤- وَتَنَازُعٍ فِي سَبْقِ مِلْكٍ إِلَّا أَنْ يَنْكُلَ أَحَدُهُمَا .
 وَسَقَطَتْ إِنْ:

سقوط الشُّفْعَةُ ■

● قَاسَمَ أَوْ اشْتَرَى .

● أَوْ سَاوَمَ .

● أَوْ سَاقَى .

● أَوْ اسْتَأْجَرَ .

● أَوْ بَاعَ حِصَّتَهُ .

● أَوْ سَكَتَ :

- بِهَذَا أَوْ بِنَاءٍ .

(١) فِي (ز) وَ(م): فَالْقِيَمَةُ .

- أَوْ شَهْرَيْنِ إِنْ حَضَرَ الْعَقْدَ، وَإِلَّا سَنَةً^(١)، كَأَنْ عَلِمَ فَغَابَ، إِلَّا أَنْ يَظُنَّ
الْأُوبَةَ قَبْلَهَا فَعِيقَ.

■ وَحَلَفَ إِنْ بَعُدَ.

■ وَصَدَّقَ إِنْ أَنْكَرَ عِلْمَهُ^(٢) لَا إِنْ:

١- غَابَ أَوَّلًا.

٢- أَوْ أَسْقَطَ لِكَذِبٍ فِي:

● الثَّمَنِ وَحَلَفَ، أَوْ^(٣) فِي الْمُشْتَرَى.

● أَوْ انْفِرَادِهِ.

٣- أَوْ أَسْقَطَ وَصِيٍّ أَوْ أَبٍّ بِلَا نَظَرٍ.

- وَشَفَعَ لِنَفْسِهِ، أَوْ لِيَتِّمَ آخَرَ.

٤- أَوْ أَنْكَرَ الْمُشْتَرِي الشَّرَاءَ وَحَلَفَ وَأَقْرَبَ بِهِ بَائِعُهُ.

■ وَهِيَ عَلَى الْأَنْصِبَاءِ.

- وَتُرِكَ لِلشَّرِيكِ حِصَّتُهُ.

- وَطُولِبَ بِالْأَخْذِ بَعْدَ اشْتِرَائِهِ لَا قَبْلَهُ وَلَمْ يَلْزَمُهُ إِسْقَاطُ^(٤).

- وَلَهُ نَقْضُ وَقْفٍ كَهَبَةٍ وَصَدَقَةٍ.

- وَالثَّمَنُ لِمُعْطَاهُ إِنْ عَلِمَ شَفِيعَهُ لَا إِنْ وَهَبَ دَارًا فَاسْتُحِقَّ نِصْفُهَا.

- وَمِلْكٌ بِحُكْمٍ أَوْ دَفْعِ ثَمَنِ، أَوْ إِشْهَادٍ.

- وَاسْتُعْجِلَ إِنْ قَصَدَ ارْتِيَاءً أَوْ نَظَرًا لِلْمُشْتَرِي إِلَّا كَسَاعَةً.

(١) هذا الذي مشى عليه المصنف رحمه الله هو مذهب ابن رشد وعليه العمل، ومذهب المدونة لا تسقط بمضي سنة سواء حضر العقد أم لا، كتب خطه أم لا، وكلام الرسالة موافق للمدونة، قال فيها: (ولا شفعة للحاضر بعد سنة) (م).

(٢) في (أ): عمله.

(٣) في (أ): و.

(٤) في بعض الشروح: إسقاطه.

■ ما تلزم فيه
الشُّعْعة

وَلَزِمَ:

- ١- إِنْ أَخَذَ وَعَرَفَ الثَّمَنَ فَبِيعَ لِلثَّمَنِ.
- ٢- وَالْمُشْتَرِي إِنْ سَلَّمَ، فَإِنْ سَكَتَ فَلَهُ نَقْضُهُ.
- وَإِنْ قَالَ أَنَا أَخَذُ [أُجِلْ] ^(١) ثَلَاثًا لِلنَّقْدِ، وَإِلَّا سَقَطَتْ.
- وَإِنْ اتَّحَدَتِ الصَّفَقَةُ وَتَعَدَّدَتِ الْحِصَصُ وَالْبَائِعُ لَمْ تَبْعَضْ:

* قف

- ١- كَتَعَدَّدِ الْمُشْتَرِي عَلَى الْأَصَحِّ.
- ٢- وَكَانَ أَسْقَطَ بَعْضُهُمْ أَوْ غَابَ.
- ٣- أَوْ أَرَادَهُ الْمُشْتَرِي.
- وَلِمَنْ حَضَرَ حِصَّتُهُ.

○ وَهَلِ الْعُهُدَةُ عَلَيْهِ أَوْ عَلَى الْمُشْتَرِي، [أَوْ عَلَى الْمُشْتَرِي فَقَطْ] ^(٢) كَغَيْرِهِ، وَلَوْ أَقَالَهُ إِلَّا أَنْ يُسَلَّمَ قَبْلَهَا؟ تَأْوِيلَانِ.

وَقَدَّمَ:

■ المقدم في الأخذ
الشُّعْعة

- مُشَارِكُهُ فِي السَّهْمِ وَإِنْ كَانَتْ لِأَبٍ أَخَذَتْ سُدْسًا.
- وَدَخَلَ عَلَى غَيْرِهِ، كَذِي سَهْمٍ عَلَى وَارِثٍ، وَوَارِثٍ عَلَى مُوصًى لَهُمْ.
- ثُمَّ الْوَارِثُ.
- ثُمَّ الْأَجْنَبِيُّ.

■ وَأَخَذَ بِأَيِّ بَيْعٍ وَعَهْدَتُهُ عَلَيْهِ وَنَقِضَ مَا بَعْدَهُ.

- وَلَهُ عَلَيْهِ.

* نصف

○ وَفِي فُسْخِ عَقْدِ كِرَائِهِ تَرَدُّدٌ.

■ وَلَا يَضْمَنُ نَقْضَهُ.

- فَإِنْ هَدَمَ وَبَنَى فَلَهُ قِيمَتُهُ قَائِمًا، وَلِلشَّفِيعِ النُّقْضُ.
- إِمَّا لِغَيْبَةِ شَفِيعِهِ فَقَاسَمَ وَكَيْلُهُ أَوْ قَاضٍ عَنْهُ.

(١) سقطت من (أ).

(٢) سقطت من (أ) و(ز) و(م).

- أَوْ تَرَكَ^(١) لِكَذِبٍ فِي الثَّمَنِ .

- [أَوْ اسْتُحِقَّ نِصْفُهَا .

و^(٢) حُطَّ مَا حُطَّ لِعَيْبٍ، أَوْ لِهَيْبَةٍ إِنْ حُطَّ عَادَةً أَوْ أَشْبَهَ الثَّمَنِ بَعْدَهُ .

■ وَإِنْ اسْتُحِقَّ الثَّمَنُ^(٣) أَوْ رُدَّ بَعِيْبٍ بَعْدَهَا رَجَعَ الْبَائِعُ بِقِيَمَةِ شِقْصِهِ، وَلَوْ كَانَ الثَّمَنُ مِثْلًا إِلَّا النَّقْدَ فَمِثْلُهُ، وَلَمْ يَنْتَقِضْ مَا بَيْنَ الشَّفِيعِ وَالْمُشْتَرِي .

- وَإِنْ وَقَعَ قَبْلَهَا بَطَلَتْ .

■ وَإِنْ اِخْتَلَفَا فِي الثَّمَنِ فَالْقَوْلُ لِلْمُشْتَرِي بِيَمِينٍ فِيمَا يُشْبِهُ كَكَبِيرٍ يُرْغَبُ فِي مُجَاوَرَتِهِ^(٤)، وَإِلَّا فَلِلشَّفِيعِ^(٥) .

- وَإِنْ^(٦) لَمْ يُشْبِهَا حَلَفَا وَرُدَّ إِلَى الْوَسْطِ .

○ وَإِنْ نَكَلَ مُشْتَرٍ فِي الْأَخْذِ بِمَا ادَّعَى أَوْ أَدَّى قَوْلَانِ .

■ وَإِنْ ابْتَاعَ أَرْضًا بِزَرْعِهَا الْأَخْضَرِ فَاسْتُحِقَّ نِصْفُهَا فَقَطَّ وَاسْتَشْفَعَ بَطْلَ الْبَيْعِ فِي نِصْفِ الزَّرْعِ لِبَقَائِهِ بِلَا أَرْضٍ، كَمُشْتَرِي قِطْعَةٍ مِنْ جَنَانٍ بِإِزَاءِ جَنَانِهِ لِيَتَوَصَّلَ لَهُ مِنْ جَنَانٍ مُشْتَرِيهِ ثُمَّ اسْتُحِقَّ جَنَانُ الْمُشْتَرِي^(٧) .

- وَرَدَّ الْبَائِعُ نِصْفَ الثَّمَنِ، وَلَهُ نِصْفُ الزَّرْعِ .

- وَخَيْرَ الشَّفِيعِ أَوَّلًا بَيْنَ أَنْ يَشْفَعَ أَوْ لَا، فَيُخَيَّرُ الْمُبْتَاعُ فِي رَدِّ مَا بَقِيَ .



(١) فِي بَعْضِ الشُّرُوحِ : أَسْقَطَ .

(٢) فِي (س) : أَوْ .

(٣) سَقَطَتْ مِنْ (أ) .

(٤) فِي (ز) : مُجَاوَرِهِ، قَالَ الزَّرْقَانِيُّ رَحِمَهُ اللهُ : «بَصِيغَةُ اسْمِ الْفَاعِلِ بِغَيْرِ تَاءٍ فَوْقِيَّةٍ كَمَا فِي خَطِّ الْمَصْنُفِ» . شَرْحُ الْمُخْتَصَرِ لِلزَّرْقَانِيِّ (٦/٣٤٥) .

(٥) فِي (أ) : فَالشَّفِيعِ .

(٦) فِي (أ) وَ(ز) وَ(م) : فَإِنْ .

(٧) فِي (أ) وَ(ز) وَ(م) : الْبَائِعِ .

* قف

التنازع
في الشفعة

(بَابُ)

⊙ القسمه:

* قف

المهاياة

١- تَهَايُّ فِي زَمَنٍ:

● كَخِدْمَةِ عَبْدٍ شَهْرًا.

● وَ سُكْنَى دَارٍ سِنِينَ.

كَالِإِجَارَةِ.

لَا فِي غَلَّةٍ، وَلَوْ يَوْمًا.

المراضاة

٢- وَمُرَاضَاةٌ^(١) فَكَالْبَيْعِ.

القرعة

٣- وَقُرْعَةٌ: وَهِيَ تَمْيِيزُ حَقٍّ.

- وَكَفَى قَاسِمٌ لَا مُقَوِّمٌ.

- وَأَجْرُهُ^(٢) بِالْعَدَدِ وَكِرْهِ، وَقُسِمَ الْعَقَارُ وَغَيْرُهُ بِالْقِيَمَةِ.وَأَفْرَدَ كُلُّ نَوْعٍ^(٣).■ الإفراد والجمع
في القرعة- وَجُمِعَ دُورٌ أَوْ أَقْرِحَةٌ^(٤) وَلَوْ بِوَضْفٍ إِنْ تَسَاوَتْ قِيَمَةٌ وَرَغْبَةٌ.

- وَتَقَارَبَتْ كَالْمِيلِ إِنْ دَعَا إِلَيْهِ أَحَدُهُمْ.

(١) في (أ): ومراضاة.

(٢) في (أ): وأجرة.

(٣) في (أ): تقديم وتأخير: وأفرد كل نوع وكره قسم العقار وغيره بالقيم.

(٤) في (ز) و(س): دورًا وأقرحة وفي (أ): دور وأقرحة.

- وَلَوْ^(١) بَعْلًا^(٢) وَسَيْحًا^(٣) إِلَّا مَعْرُوفَةً^(٤) بِالسُّكْنَى، فَالْقَوْلُ لِمُفْرَدِهَا.

○ وَتُوُوَلَّتْ أَيْضًا بِخِلَافِهِ.

○ وَفِي الْعُلُوِّ وَالسُّفْلِ تَأْوِيلَانِ.

* نصف

■ وَأُفْرِدَ كُلُّ صِنْفٍ كُتْفَاحٍ إِنْ اخْتَمَلَ.

- إِلَّا كَحَائِطٍ فِيهِ شَجَرٌ مُخْتَلِفَةٌ أَوْ أَرْضٍ بِشَجَرٍ مُتَفَرِّقَةٍ.

ما يجوز في القسم

■ وَجَازَ:

١- صُوفٌ عَلَى ظَهْرٍ إِنْ جُرَّ^(٥) وَإِنْ لِكِنْصِفِ شَهْرٍ.

٢- وَأَخْذُ وَارِثٍ عَرْضًا وَآخَرَ دَيْنًا إِنْ جَازَ بَيْعُهُ.

٣- وَأَخْذُ أَحَدِهِمَا قِطْنِيَّةً وَالْآخَرُ قَمَحًا.

٤- وَخِيَارُ أَحَدِهِمَا كَالْبَيْعِ.

٥- وَغَرْسُ أُخْرَى إِنْ انْقَلَعَتْ شَجَرَتُكَ مِنْ أَرْضٍ غَيْرِكَ، إِنْ لَمْ تَكُنْ أَضَرَّ، كَغَرْسِهِ بِجَانِبِ نَهْرِكَ الْجَارِي فِي أَرْضِهِ.

- وَحُمِلَتْ فِي طَرَحٍ كُنَاسَتِهِ عَلَى الْعُرْفِ.

- وَلَمْ تَطْرَحْ عَلَى حَافَّتِهِ إِنْ وَجَدَتْ سِعَةً.

ما يجوز للقاسم

■ وَجَازَ:

١- ارْتِزَاقُهُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ، لَا شَهَادَتُهُ.

(١) فِي بَعْضِ الشُّرُوحِ: لَا.

(٢) الْبَعْلُ: مَا لَا يَحْتَاجُ إِلَى سَقْيٍ بَعْدَ الَّذِي يَزْرَعُ عَلَيْهِ. انظر: جواهر الدرر للتتائي (١٨٧/٦).

(٣) السَّيْحُ: الْمَرَادُ بِهِ الَّذِي يَسْقَى بِالْمَاءِ الْوَاصِلِ إِلَيْهِ مِنَ الْأَوْدِيَةِ وَالْأَنْهَارِ. انظر: شرح المختصر للخرشي (١٩١/٦).

(٤) فِي (أ): بِالسُّكْنَيْنِ، وَفِي بَعْضِ الشُّرُوحِ: كَالسُّكْنَى.

(٥) فِي (س) لَمْ يَجْزِ.



- ٢- وَفِي قَفِيرٍ أَخَذَ أَحَدُهُمَا ثُلُثَيْهِ^(١) لَا إِنْ زَادَ كَيْلًا أَوْ عَيْنًا^(٢) لِدَنَاءَةٍ.
- ٣- وَفِي كَثَلَيْنِ قَفِيرًا وَثَلَاثِينَ دِرْهَمًا أَخَذَ أَحَدُهُمَا عَشْرَةَ دَرَاهِمَ، وَعِشْرِينَ قَفِيرًا إِنْ اتَّفَقَ الْقَمْحُ صِفَةً.
- * قف وَوَجَبَتْ^(٣) غَرْبَلُهُ قَمَحٍ لِيَبْعَ^(٤) إِنْ زَادَ عَلَيْهِ^(٥) عَلَى الثُّلُثِ وَإِلَّا نُدِبَتْ.
- ٤- وَجَمْعُ بَزٍّ وَلَوْ كَصُوفٍ وَحَرِيرٍ.
- لَا:

- كَبْعَلٍ وَذَاتِ بَثْرٍ أَوْ غَرْبٍ.
 - وَثَمَرٌ أَوْ زَرْعٌ إِنْ لَمْ يَجْدَاهُ^(٦).
 - كَقَسْمِهِ بِأَصْلِهِ، أَوْ قَتًّا، أَوْ ذَرْعًا^(٧).
 - أَوْ فِيهِ فَسَادٌ: كَيَاقُوتَةٍ أَوْ كَجَفِيرٍ.
 - أَوْ فِي أَصْلِهِ بِالْخَرَصِ: كَبَقْلٍ إِلَّا التَّمَرُ^(٨) أَوْ الْعِنَبَ إِذَا:
- ١- اخْتَلَفَتْ حَاجَةُ أَهْلِهِ وَإِنْ بَكْتَرَةً أَكُلِ.
 - ٢- وَقَلَّ.
 - ٣- وَحَلَّ يَبْعُهُ.
 - ٤- وَاتَّحَدَ مِنْ بُسْرِ أَوْ رُطْبٍ لَا تَمْرِ.
 - ٥- وَقُسِمَ بِالْقُرْعَةِ.

ما لا يجوز قسمه

ما يستثنى
من عدم الجواز
وشروطه

(١) في بعض الشروح زيادة: والآخر ثلثه.

(٢) في بعض الشروح: عينا وكيلا.

(٣) في بعض الشروح: ووجب.

(٤) في (م): كييع.

(٥) في (م): غلته، وهما بمعنى واحد، وفي بعض الشروح: غلته.

(٦) في الأصل: يجذه، والمثبت من (أ) و(ز) و(س) و(م) والشروح، وقد ضبطت في (ز): (يجذه)، بدال مهملة.

(٧) في (أ): زرعا.

(٨) في (أ) و(م): التمر.

٦- بِالتَّحْرِى .

كَالْبَلَحِ الْكَبِيرِ .

- وَسَقَى ذُو الْأَصْلِ كَبَائِعِهِ الْمُسْتَشْنِي ثَمَرَتَهُ حَتَّى يُسَلِّمَ .

● أَوْ فِيهِ تَرَاجُعٌ إِلَّا أَنْ يَقِلَّ .

● أَوْ لَبَنٍ فِي ضُرُوعٍ إِلَّا لِفَضْلِ بَيْنٍ .

● أَوْ قَسَمُوا بِلَا مَخْرَجٍ مُطْلَقًا .

■ وَصَحَّتْ إِنْ سَكَتَ عَنْهُ .

- وَلِشَرِيكِهِ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ .

- وَلَا يُجْبَرُ عَلَى قَسَمٍ مَجْرَى الْمَاءِ وَقُسِمَ بِالْقَلْدِ ^(١) كَسْتَرَةٍ ^(٢) بَيْنَهُمَا .

- وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ عَاصِبَيْنِ إِلَّا بِرِضَاهُمَا إِلَّا مَعَ كَزْوَجَةٍ ^(٣) ، فَيُجْمَعُوا أَوْ لَا كَذِي سَهْمٍ ، وَوَرَثَةٍ .

■ وَكَتَبَ الشُّرَكَاءُ ثُمَّ رَمَى .

- أَوْ كَتَبَ الْمَفْسُومَ وَأَعْطَى كُلًّا لِكُلِّ .

■ وَمُنِعَ اشْتِرَاءُ الْخَارِجِ وَلَزِمَ .

■ وَنُظِرَ فِي دَعْوَى جَوْرِ أَوْ غَلِطٍ ، وَحَلَفَ الْمُنْكَرُ .

- فَإِنْ تَفَاحَشَ أَوْ ثَبَّتَا نَقِضَتْ كَالْمُرَاضَاةِ إِنْ أَدْخَلَ ^(٤) مُقَوِّمًا .

■ وَأُجْبِرَ :

● لَهَا كُلُّ إِنْ انْتَفَعَ كُلُّ .

* نصف

صفة القرعة

متى يلزم القسم

* قف

(١) في (أ) : بالقلعة .

(٢) في (س) : كثر .

(٣) في (أ) : زوجة .

(٤) في (أ) : دخلا .

- وَلْيَبِيعَ إِنْ نَقَصَتْ حِصَّةُ شَرِيكِهِ مَفْرَدًا^(١) لَا كَرْبَعٍ غَلَّةٍ أَوْ اشْتَرَى بَعْضًا.

طروء العيب
بعد القسم

- وَإِنْ وَجَدَ عَيْنًا بِالْأَكْثَرِ فَلَهُ رَدُّهَا، فَإِنْ فَاتَ:
- مَا بِيَدِ صَاحِبِهِ بِكَهْدَمٍ رَدَّ نِصْفَ قِيَمَتِهِ يَوْمَ قَبْضِهِ، وَمَا سَلِمَ بَيْنَهُمَا.
- وَمَا بِيَدِهِ رَدَّ نِصْفَ قِيَمَتِهِ وَمَا سَلِمَ بَيْنَهُمَا.
- وَلَا رَجَعَ بِنِصْفِ الْمَعِيبِ مِمَّا فِي يَدِهِ ثَمَنًا، وَالْمَعِيبُ بَيْنَهُمَا.
- وَإِنْ اسْتَحَقَّ نِصْفٌ أَوْ ثُلُثٌ خَيْرٌ، لَا رُبْعٌ.
- وَفُسِّخَتْ فِي الْأَكْثَرِ:

استحقاق
بعض المقسوم

- كَطُرُوءٍ غَرِيمٍ.
- أَوْ مُوصًى لَهُ بِعَدَدٍ عَلَى وَرَثَةٍ.
- أَوْ عَلَى وَارِثٍ.
- وَمُوصًى لَهُ بِالثُّلُثِ.

* نصف

- وَالْمَقْسُومُ كَدَارٍ.
- وَإِنْ كَانَ عَيْنًا أَوْ مِثْلِيًا رَجَعَ عَلَى كُلِّ.
- وَمَنْ أَعْسَرَ فَعَلَيْهِ إِنْ لَمْ يَعْلَمُوا^(٢).
- وَإِنْ دَفَعَ جَمِيعُ الْوَرَثَةِ مَضَتْ، كَبَيْعِهِمْ بِلَا غَبْنٍ.
- وَاسْتَوْفَى مِمَّا وَجَدَ ثُمَّ تَرَا جَعُوا.
- وَمَنْ أَعْسَرَ فَعَلَيْهِ.

(١) في (أ) و(ز) و(م): مفردة.

(٢) المعتمد نقض القسمه مطلقًا ولو كان المقسوم عينًا أو مثليًا علموا أم لا، وقد ذكر الطخيني وغيره أن قوله: (والمقسوم كدار... الخ) حقه أن يذكر عقب المسائل الأربعة الآتية: وهي طروء غريم، أو وارث، أو موصى له على مثله، أو موصى له بجزء على وارث، فيقول عقب قوله: (على وارث) ما نصه: (نقضت إن كان المقسوم كدار وإن كان عينًا أو مثليًا اتبع كل بحصته)، فلعل ناسخ المبيضة خرجه في غير محله. انظر: شرح المختصر للزرقاني (٣٧٨/٦)، والشرح الكبير (٥١٥/٣).

إِنْ لَمْ يَعْلَمُوا^(١).

وَإِنْ طَرَأَ:

● غَرِيمٌ.

● أَوْ وَارِثٌ.

● أَوْ مُوصًى لَهُ.

عَلَى مِثْلِهِ.

● أَوْ مُوصًى لَهُ بِجُزْءٍ عَلَى وَارِثٍ.

اتَّبَعَ كُلًّا بِحِصَّتِهِ.

■ وَأُخِّرَتْ، لَا دَيْنَ لِحَمَلٍ.

○ وَفِي الْوَصِيَّةِ قَوْلَانِ.

■ وَقَسَمَ عَنْ^(٢) صَغِيرٍ:

● أَبٌ.

● أَوْ وَصِيٌّ.

● وَمُتَلَقِّطٌ، كَقَاضٍ عَنْ غَائِبٍ، لَا:

● ذِي شُرْطَةٍ.

● أَوْ كَنَفَ أَخًا.

● أَوْ أَبٌ عَنْ كَبِيرٍ وَإِنْ غَابَ.

○ وَفِيهَا قَسْمُ نَخْلَةٍ وَزَيْتُونَةٍ إِنْ اعْتَدَلَا^(٣).

○ وَهَلْ هِيَ قُرْعَةٌ لِلْقَلَّةِ أَوْ مَرَاضَاةٌ^(٤)؟ تَأْوِيلَانِ.

(١) قوله: (إن لم يعلموا) ليس شرطًا فيما قبله، وإنما هو راجع لصدر الكلام في قوله: (كبيعهم بلا غبن) فإن بيعهم إنما يمضي إذا لم يكونوا عالمين، فإن كانوا عالمين أو كان مشتهرًا بالدين لم يمض، بل يخير الطارئ في فسخه. انظر: حاشية البتاني على الزرقاني (٣٨٠/٦).

(٢) في (أ): على.

(٣) في بعض الشروح: اعتدلتا.

(٤) في (أ): مرضاة.

(بَابُ)

❦ القَرَاضُ: تَوْكِيلٌ عَلَى تَجَرٍّ، فِي نَقْدِ مَضْرُوبٍ، مُسَلِّمٍ بِجُزْءٍ مِنْ رِبْحِهِ، إِنْ

* قف

تعريف القراض

عُلِمَ قَدْرُهُمَا، وَلَوْ مَغْشُوشًا لَا:

١- بِدَيْنٍ عَلَيْهِ، وَاسْتَمَرَ مَا لَمْ:

• يُقْبَضُ.

• أَوْ يُحْضَرُهُ وَيُشْهَدُ.

ما لا يصح قراضًا

٢- وَلَا بِرَهْنٍ أَوْ بَوْدِيعَةٍ وَإِنْ^(١) بِيَدِهِ.

٣- وَلَا بِتَبِيرٍ لَمْ يُتَعَامَلْ بِهِ بِبَلَدِهِ كَقُلُوسٍ.

٤- وَعَرَضٍ إِنْ تَوَلَّى بَيْعَهُ:

• كَانَ وَكَالَهُ عَلَى دَيْنٍ.

• أَوْ لِيَصْرِفَ ثُمَّ يَعْمَلُ.

فَأَجْرٌ مِثْلُهُ فِي تَوَلَّيْهِ.

- ثُمَّ قَرَاضٌ مِثْلُهُ فِي رِبْحِهِ:

• كَلَكَ شِرْكٌ وَلَا عَادَةٌ.

• أَوْ مُبْتَهَمٌ.

• أَوْ أُجِّلَ.

• أَوْ ضُمِّنَ.

• أَوْ اشْتَرَى سِلْعَةً فُلَانٍ ثُمَّ اتَّجَرَ فِي ثَمَنِهَا.

• أَوْ بِدَيْنٍ.

• أَوْ مَا يَقِلُّ، كَاخْتِلَافِهِمَا فِي الرِّبْحِ وَادَّعِيَا^(٢) مَا لَا يُشْبِهُ.

ما فسد

من القراض وفيه قراض المثل

(١) في (م): ولو.

(٢) في (س): وادعى.



* قف

وَفِيمَا فَسَدَ غَيْرُهُ أُجْرُهُ مِثْلُهُ فِي الذِّمَّةِ :

● كَاشْتَرَا طِ يَدِهِ أَوْ مُرَاجَعَتِهِ أَوْ أَمِينًا عَلَيْهِ، بِخِلَافِ غُلَامٍ غَيْرِ عَيْنٍ
بِنَصِيبٍ لَهُ.

● وَكَأَنُ يَخِيطُ، أَوْ يَخْرِزُ، أَوْ يُشَارِكُ، أَوْ يَخْلِطُ، أَوْ يُبْضِعُ،
أَوْ يَزْرَعُ.

● أَوْ لَا تَشْتَرِ^(١) إِلَى بَلَدٍ^(٢).

● أَوْ بَعْدَ اشْتِرَائِهِ إِنْ أَخْبَرَهُ فَقَرَضُ.

● أَوْ عَيْنَ شَخْصًا أَوْ زَمَنًا أَوْ مَحَلًّا.

● كَأَنُ أَخَذَ مَالًا لِيُخْرِجَ لِبَلَدٍ فَيَشْتَرِي.

وَعَلَيْهِ :

١- كَالنَّشْرِ وَالطَّيِّ الْخَفِيفَيْنِ.

٢- وَالْأَجْرُ إِنْ اسْتَأْجَرَ.

وَجَازَ :

١- جُزْءٌ قَلٌّ أَوْ كَثُرَ.

٢- وَرِضَاهُمَا بَعْدَ عَلَى ذَلِكَ.

٣- وَزَكَاتُهُ عَلَى أَحَدِهِمَا وَهُوَ لِلْمُشْتَرِطِ وَإِنْ لَمْ تَجِبْ.

٤- وَالرَّبْحُ لِأَحَدِهِمَا أَوْ لِغَيْرِهِمَا وَضَمِنَتْهُ فِي الرَّبْحِ لَهُ إِنْ لَمْ يَنْفِهِ، وَلَمْ يُسَمِّ
قِرَاضًا.

٥- وَشَرْطُهُ عَمَلُ غُلَامٍ رَبِّهِ أَوْ دَابَّتِهِ فِي الْكَثِيرِ.

٦- وَخَلَطُهُ وَإِنْ بِمَالِهِ، وَهُوَ الصَّوَابُ إِنْ خَافَ بِتَقْدِيمِ أَحَدِهِمَا رُخْصًا.

- وَشَارَكَ إِنْ زَادَ مُؤَجَّلًا بِقِيَمَتِهِ.

٧- وَسَفَرُهُ إِنْ لَمْ يُحْجَرْ قَبْلَ شَغْلِهِ.

(١) فِي (ز) وَ(م) : لَا يَشْتَرِ، وَفِي بَعْضِ الشُّرُوحِ : لَا يَشْتَرِي.

(٢) فِي (أ) زِيَادَةٌ : كَذَا.

ما فسد
من القراض وفيه
أجرة المثل

* قف

ما يجوز
في القراض

- ٨- وَ «اذْفَعْ لِي فَقَدْ وَجَدْتُ رَخِيصًا أَشْتَرِيهِ» .
- ٩- وَبَيْعُهُ بِعَرَضٍ .
- ١٠- وَرَدُّهُ بِعَيْبٍ، وَلِلْمَالِكِ قَبُولُهُ إِنْ كَانَ الْجَمِيعَ وَالْثَمَنُ عَيْنٌ .
- ١١- وَمُقَارَضَةُ عَبْدِهِ وَأَجِيرِهِ .
- ١٢- وَدَفْعُ مَالَيْنِ^(١) أَوْ مُتَعَاقِبَيْنِ :
- قَبْلَ شُغْلِ الْأَوَّلِ، وَإِنْ بِمُخْتَلِفَيْنِ إِنْ شَرَطَا خَلْطًا .
 - أَوْ شَغْلَهُ إِنْ لَمْ يَشْتَرِطْهُ، كَنُضُوضِ الْأَوَّلِ إِنْ سَاوَى، وَاتَّفَقَ جُزْؤُهُمَا .
- ١٣- وَاشْتِرَاءُ رَبِّهِ مِنْهُ إِنْ صَحَّ .
- ١٤- وَاشْتِرَاطُهُ أَنْ :
- لَا يَنْزِلَ وَادِيًا .
 - أَوْ يَمْشِيَ بِلَيْلٍ أَوْ بِبَحْرٍ .
 - أَوْ يَبْتَاعَ سِلْعَةً .
- وَضَمِنَ إِنْ :
- خَالَفَ، كَإِنْ زَرَعَ أَوْ سَاقَى بِمَوْضِعٍ جَوْرِ لَهُ .
 - أَوْ حَرَّكَهُ بَعْدَ مَوْتِهِ عَيْنًا .
 - أَوْ شَارَكَ وَإِنْ عَامِلًا .
 - أَوْ بَاعَ بِدَيْنٍ .
 - أَوْ قَارَضَ بِلَا إِذْنٍ .
- وَغَرِمَ لِلْعَامِلِ الثَّانِي إِنْ دَخَلَ عَلَى أَكْثَرٍ، كَخُسْرِهِ وَإِنْ قَبْلَ عَمَلِهِ .
- وَالرَّيْحُ لَهُمَا، كَكُلِّ آخِذٍ مَالٍ لِلتَّئِمَّةِ فَتَعَدَّى، لَا إِنْ نَهَاهُ عَنِ الْعَمَلِ قَبْلَهُ أَوْ جَنَى كُلُّهُ، أَوْ أَخَذَ شَيْئًا فَكَأَجْنَبِيٍّ .
- وَلَا يَجُوزُ :

* نصف

ضمان عامل
القراض المال

(١) في (أ) معًا .

ما لا يجوز للعامل

١- اشْتَرَاؤُهُ مِنْ رَبِّهِ، أَوْ بَنَسِيَّةً وَإِنْ أُذِنَ أَوْ بِأَكْثَرِ.

٢- وَلَا أَخْذُهُ مِنْ غَيْرِهِ إِنْ كَانَ الثَّانِي يَشْعُلُهُ عَنِ الْأَوَّلِ.

٣- وَلَا بَيْعُ^(١) رَبِّهِ سِلْعَةً بِلَا إِذْنٍ.

* قف

■ وَجِبَرِ خُسْرُهُ وَمَا تَلَفَ وَإِنْ قَبْلَ عَمَلِهِ، إِلَّا أَنْ يُقْبَضَ وَلَهُ الْخَلْفُ.

- فَإِنْ^(٢) تَلَفَ جَمِيعُهُ لَمْ يَلْزَمْهُ^(٣) الْخَلْفُ وَلِزِمَتْهُ.

■ وَإِنْ تَعَدَّدَ فَالرَّبْحُ كَالْعَمَلِ.

■ وَأَنْفَقَ:

● إِنْ سَافَرَ.

● وَلَمْ يَبَيِّنْ بِزَوْجَتِهِ.

● وَاحْتَمَلَ الْمَالُ.

● لِغَيْرِ أَهْلِ وَحَجٍّ غَزَوٍ.

● بِالْمَعْرُوفِ فِي الْمَالِ.

- وَاسْتُخْدِمَ، إِنْ تَأَهَّلَ.

- لَا دَوَاءٍ.

- وَاكْتَسَى، إِنْ بَعْدَ.

- وَوُزِعَ، إِنْ خَرَجَ لِحَاجَةٍ، وَإِنْ بَعْدَ أَنْ اكْتَرَى، وَتَزَوَّدَ.

■ وَإِنْ اشْتَرَى مَنْ يَعْتِقُ عَلَى رَبِّهِ:

● عَالِمًا عَتَقَ عَلَيْهِ إِنْ أَيْسَرَ.

- وَإِلَّا بَيْعَ بِقَدْرِ ثَمَنِهِ وَرَبْحِهِ قَبْلَهُ، وَعَتَقَ بَاقِيَهُ.

● وَغَيْرَ عَالِمٍ فَعَلَى^(٤) رَبِّهِ، وَلِلْعَامِلِ رِبْحُهُ فِيهِ.

(١) في (م): يبيع.

(٢) في (س): وإن.

(٣) في (أ) و(ز) و(م): لم يلزم.

(٤) في (أ): وعلى عتق.

نفقة عامل القراض

* نصف

■ وَمَنْ يَعْتِقْ عَلَيْهِ وَعَلِمَ عَتَقَ بِالْأَكْثَرِ مِنْ قِيَمَتِهِ أَوْ^(١) ثَمَنِهِ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِي الْمَالِ فَضْلٌ.

- وَإِلَّا فَبِقِيَمَتِهِ إِنْ أُيسَرَ فِيهِمَا.

- وَإِلَّا بِيَعٍ بِمَا وَجَبَ.

■ وَإِنْ أَعْتَقَ مُشْتَرَى لِلْعَتَقِ غَرِمَ ثَمَنُهُ وَرِبْحُهُ.

وَلِلْقَرَاضِ قِيَمَتُهُ يَوْمَئِذٍ^(٢)، وَرِبْحُهُ^(٣).

- فَإِنْ أُعْسَرَ بِيَعٍ مِنْهُ بِمَا لِرَبِّهِ.

■ وَإِنْ وَطِئَ أُمَةٌ قَوْمَ رَبُّهَا أَوْ أَبْقَى إِنْ لَمْ تَحْمِلْ.

- فَإِنْ أُعْسَرَ اتَّبَعَهُ بِهَا وَبِحَصَّةِ الْوَلَدِ، أَوْ بَاعَ لَهُ بِقَدْرِ مَا لَهُ.

- وَإِنْ أَحْبَلَ مُشْتَرَاةً لِلْوَطْءِ فَالْتَّمَنُ.

- وَاتَّبَعَ بِهِ إِنْ أُعْسَرَ.

■ - وَلِكُلِّ فُسْخَةٍ قَبْلَ عَمَلِهِ، كَرْبِهِ وَإِنْ تَزَوَّدَ لِسَفَرٍ وَلَمْ يَطْعَنْ، وَإِلَّا فَلِنَضْوَضِهِ.

■ وَإِنْ اسْتَنْضَضَهُ فَالْحَاكِمُ.

■ وَإِنْ مَاتَ فَلِوَارِثِهِ الْأَمِينِ أَنْ يُكْمِلَهُ.

- وَإِلَّا أَتَى بِأَمِينٍ كَالْأَوَّلِ، وَإِلَّا سَلَّمُوا هَدَرًا.

■ وَالْقَوْلُ لِلْعَامِلِ فِي:

● تَلَفِهِ.

● وَخُسْرِهِ.

● وَرَدِّهِ إِنْ قَبِضَ بِلَا بَيِّنَةٍ.

● أَوْ قَالَ: «قَرَاضٌ» وَرَبُّهُ: «بِضَاعَةٌ بِأَجْرٍ» وَعَكْسُهُ.

* قف

التنازع
في القراضالقول
لعامل القراض

(١) في (أ) و(ز) و(س) و(م): و.

(٢) في (أ): يومئذ منع.

(٣) في بعض الشروح: لا ربحه، وفي بعضها: إلا ربحه، قال ابن غازي: «هكذا في بعض النسخ: إلا ربحه، بأداة الاستثناء لا بواو العطف، وهو الصواب، والضمير في ربحه للعامل». شفاء الغليل (٩١٧/٢).

- أَوْ^(١) ادَّعَى عَلَيْهِ الْعَصَبَ، أَوْ قَالَ: «أَنْفَقْتُ مِنْ غَيْرِهِ».
- وَفِي جُزْءِ الرِّبْحِ إِنْ ادَّعَى مُشْبِهَا وَالْمَالُ بِيَدِهِ، أَوْ وَدِيعَةً وَإِنْ لِرَبِّهِ. ■
- وَلِرَبِّهِ إِنْ ادَّعَى الشَّبَةَ^(٢) فَقَطَّ.
- أَوْ قَالَ: «قَرَضُ» فِي قَرَاضٍ أَوْ وَدِيعَةٍ.
- أَوْ فِي جُزْءٍ قَبْلَ الْعَمَلِ مُطْلَقًا.
- وَإِنْ قَالَ: «وَدِيعَةً» ضَمِنَهُ الْعَامِلُ إِنْ عَمِلَ.
- وَلِلْمُدَّعِي^(٣) الصَّحَّةُ.
- وَمَنْ هَلَكَ وَقَبْلَهُ كَقَرَاضٍ أَخَذَ، وَإِنْ لَمْ يُوْجَدْ.
- وَحَاصٌّ غُرْمَاءُهُ.
- وَتَعَيَّنَ بِوَصِيَّةٍ، وَقُدِّمَ فِي الصَّحَّةِ وَالْمَرَضِ.
- وَلَا يَنْبَغِي لِعَامِلٍ هِبَةً، أَوْ^(٤) تَوَلِيَّةً.
- وَوَسَّعَ أَنْ يَأْتِيَ بِطَعَامٍ كَغَيْرِهِ إِنْ لَمْ يَقْصِدِ التَّفْضُلَ.
- وَالَا فَلْيَتَحَلَّلْهُ، فَإِنْ أَبَى فَلْيُكَافِئْهُ.



(١) فِي (أ): وَ.

(٢) فِي (أ): الشَّبْهَةُ.

(٣) فِي (أ): وَلِلْمُدَّعِي.

(٤) فِي (ز): إِنْ.

✽ نصف

القول
لرب المال

موت عامل
القراض ونحوه

(بَابُ)

* قف © إِنَّمَا نَصِحُ^(١) مُسَاقَاةُ:

مساقاة الشجر

١- شَجَرٍ وَإِنْ بَعْلًا :

- ذِي ثَمَرٍ .
- لَمْ يَحِلَّ بَيْعُهُ .
- وَلَمْ يُخْلَفْ .

إِلَّا تَبَعًا .

بِجُزْءٍ قَلٍّ أَوْ كَثُرْ، شَاعَ، وَعِلِمَ، بِسَاقَيْتُ .

- وَلَا نَقُصَ مَنْ فِي الْحَائِطِ وَلَا تَجْدِيدَ وَلَا زِيَادَةَ لِأَحَدِهِمَا .

- وَعَمِلَ الْعَامِلُ جَمِيعَ مَا يُفْتَقَرُ إِلَيْهِ عُرْفًا، كِبَارٍ وَتَنْقِيَةٍ، وَدَوَابٍّ وَأَجْرَاءَ
وَأَنْفَقَ وَكَسَا .

ما يلزم العامل
وما لا يلزمه

لَا :

- أُجْرَةُ مَنْ كَانَ فِيهِ .
- أَوْ خَلَفُ مَنْ مَاتَ أَوْ مَرَضَ .
- كَمَا مَا رَثَ عَلَى الْأَصَحِّ^(٢) .

٢- كَزْرَعٍ وَقَصَبٍ وَبَصَلٍ وَمَقْشَاةٍ، إِنَّ :

مساقاة الزرع
وشروطه

• عَجَزَ رَبُّهُ .

• وَخِيفَ مَوْتُهُ .

• وَبَرَزَ .

(١) في (أ) : بَصَحَ .

(٢) قال ابن غازي : «في بعض النسخ بالنفي أي : لا خلف ما رثَ، وهو صحيح، وفي بعضها (كما رثَ) بالتشبيه، وعلى هذا فمن حقه أن يذكره قبل قوله : (لا أجره)» . شفاء الغليل (٢/ ٩٢١) .

• وَلَمْ يَبْدُ صَلَاحُهُ.

○ وَهَلْ كَذَلِكَ الْوَرْدُ وَنَحْوُهُ وَالْقُطْنُ؟ أَوْ كَالأَوَّلِ، وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُ؟

تَأْوِيلَانِ.

■ وَأُقْتِتَ بِالْحِذَازِ، وَحُمِلَتْ عَلَى أَوَّلِ^(١) إِنْ لَمْ يُشْتَرَطْ ثَانٍ.

٣- وَكَبْيَاضِ نَخْلٍ أَوْ زَرْعٍ إِنْ:

• وَافَقَ الْجُزْءُ.

• وَبَذَرَهُ الْعَامِلُ.

• وَكَانَ ثُلُثًا بِإِسْقَاطِ كُلِّفَةِ الثَّمَرَةِ.

وَالْأَفْسَدُ، كَاشْتِرَاطِهِ رَبُّهُ.

- وَالْغِي لِلْعَامِلِ إِنْ سَكَنَّا عَنْهُ أَوْ اشْتَرَطَهُ.

- وَدَخَلَ شَجَرٌ تَبَعَ زَرْعًا.

■ وَجَازَ:

١- زَرْعٌ وَشَجَرٌ وَإِنْ غَيْرَ تَبَعَ.

٢- وَحَوَائِطُ وَإِنْ اخْتَلَفَتْ بِجُزْءٍ، إِلَّا فِي صَفَقَاتٍ.

٣- وَغَائِبٌ إِنْ وُصِفَ وَوَصَلَهُ قَبْلَ طَبِيعِهِ.

٤- وَاشْتِرَاطُ جُزْءِ الزَّكَاةِ^(٢).

٥- وَسَيْنٍ مَا لَمْ تَكُنْ جِدًّا بِلَا حَدٍّ.

٦- وَعَامِلٌ دَابَّةً أَوْ غَلَامًا فِي الْكَبِيرِ.

٧- وَقَسَمَ الزَّيْتُونُ حَبًّا كَعَصْرِهِ عَلَى أَحَدِهِمَا.

٨- وَإِضْلَاحٌ جِدَارٍ، وَكَنْسٌ عَيْنٍ، وَسَدٌّ^(٣) حَظِيرَةٍ، وَإِضْلَاحٌ ضَفِيرَةٍ أَوْ مَا قَلَّ.

* نصف

مساقاة بياض
النخل والزرع
وشروطه

ما يجوز
في المساقاة

* قف

(١) في بعض الشروح: الأول.

(٢) في بعض الشروح: على أحدهما.

(٣) في (م): وشد.

- ٩- وَتَقَايَلُهُمَا هَدْرًا .
 ١٠- وَمُسَاقَاةُ الْعَامِلِ آخَرَ وَلَوْ أَقَلَّ أَمَانَةً .
 - وَحُمِلَ عَلَى ضِدِّهَا .
 - وَضَمِنَ .
 - فَإِنْ عَجَزَ وَلَمْ يَجِدْ أَسْلَمَهُ هَدْرًا .
 ■ وَلَمْ تَنْفَسِخْ بِفَلَسِ رَبِّهِ .
 - وَيَبِيعُ : مُسَاقَى .
 ١١- وَمُسَاقَاةُ وَصِيٍّ وَمَدِينٍ بِلَا حَجَرٍ .
 ١٢- وَدَفْعُهُ لِذِمِّيٍّ لَمْ يَعْصِرْ حِصَّتَهُ خَمْرًا .
 لَا^(١) :

- ١- مُشَارَكَةُ رَبِّهِ .
 ٢- أَوْ إِعْطَاءُ^(٢) أَرْضٍ لِيَغْرِسَ^(٣) ، فَإِذَا بَلَغَتْ كَانَتْ مُسَاقَاةً .
 ٣- أَوْ شَجَرَ لَمْ تَبْلُغْ^(٤) خُمْسَ سِنِينَ ، وَهِيَ تَبْلُغُ أَثْنَاءَهَا .
 ■ وَفُسِّخَتْ فَاسِدَةً :

ما لا يجوز
في المساقاة

* نصف

فسخ
المساقاة الفاسدة

- بِلَا عَمَلٍ .
 - أَوْ فِي أَثْنَائِهِ .
 - أَوْ بَعْدَ سَنَةٍ مِنْ أَكْثَرِ .
- إِنْ وَجَبَتْ أُجْرَةُ الْمِثْلِ .
 - وَبَعْدَهُ أُجْرَةُ الْمِثْلِ إِنْ خَرَجَا عَنْهَا ، كَإِنْ ارْزَادَ عَيْنًا أَوْ عَرْضًا .
 وَإِلَّا فَمُسَاقَاةُ الْمِثْلِ :

(١) في (ز) إلا .

(٢) في (أ) : أعطي .

(٣) ضبطت في (م) بالياء والياء .

(٤) في (أ) و(ز) : يبلغ .

- ١- كَمُسَاقَاتِهِ مَعَ ثَمَرٍ أَطْعَمَ.
 - ٢- أَوْ مَعَ يَبَّعَ.
 - ٣- أَوْ اشْتَرَطَ عَمَلَ رَبِّهِ.
 - ٤- أَوْ دَابَّةً.
 - ٥- أَوْ غُلَامٌ وَهُوَ صَغِيرٌ.
 - ٦- أَوْ حَمَلُهُ لِمَنْزِلِهِ.
 - ٧- أَوْ يَكْفِيهِ مُؤْنَةٌ آخَرُ^(١).
 - ٨- أَوْ اخْتَلَفَ الْجُزْءُ بِسِنِينَ.
 - ٩- أَوْ حَوَائِطَ.
- كَاخْتِلَافِهِمَا وَلَمْ يُشَبَّهَا.
- وَإِنْ سَاقَيْتَهُ أَوْ أَكْرَيْتَهُ^(٢) فَالْفَيْتُهُ سَارِقًا لَمْ يُفْسَخْ^(٣).
- وَلْيَتَحَقَّقْ مِنْهُ، كَبَيْعِهِ مِنْهُ وَلَمْ يَعْلَمْ بِفَلْسِهِ.
- وَسَاقِطُ النَّخْلِ كَلِيفِ كَالثَّمَرَةِ.
- وَالْقَوْلُ لِمُدَّعِي الصَّحَّةِ.
- وَإِنْ قَصَرَ عَامِلٌ عَمَّا شَرِطَ حُطَّ بِنِسْبَتِهِ.



(١) في بعض الشُّروح: مؤنة أخرى.

(٢) في (أ): واكتريته، وفي (س): أو اكتريته.

(٣) في (أ) و(م): تنفسخ.

[بَابُ] (١)

* قف

○ نِدْبُ الْغَرْسِ وَجَارَتْ الْمُغَارَسَةُ فِي:

حكم المغارسة
وما تجوز فيه

● الْأُصُولُ.

● أَوْ مَا يَطُولُ مُكْنُهُ كَرَعْفَرَانٍ وَقُطْنٍ.

- إِجَارَةٌ وَجَعَالَةٌ بِعَوَضٍ، وَشَرِكَةٌ جُزْءٌ مَعْلُومٌ فِي الْأَرْضِ وَالشَّجَرِ، لَا فِي أَحَدِهِمَا.

■ وَدَخَلَ مَا بَيْنَ الشَّجَرِ مِنَ الْأَرْضِ إِنْ لَمْ يَسْتَنْهِ أَوَّلًا، إِنْ اتَّفَقَا عَلَى قَدْرِ مَعْلُومٍ تَبْلُغُهُ الشَّجَرُ وَلَا ثَمَرُ دُونَهُ، كَتَحْدِيدِهَا بِالْإِثْمَارِ أَوْ أَجَلٍ، لَا بَعْدَهُ.

- وَحُمِلًا عَلَيْهِ عِنْدَ السُّكُوتِ، وَصَحَّتْ.

كَاشْتِرَاطِهِ عَلَى الْعَامِلِ مَا حَقَّتْ مُؤْتَتُهُ.

- لَا مَا عَظُمَ مِنْ بُنْيَانٍ.

○ وَهَلْ تَلْزَمُ بِالْعَقْدِ؟ أَوْ إِلَّا أَنْ يَشْرَعَ فِي الْعَمَلِ؟ خِلَافٌ.

ما تلزم به
المغارسة

■ وَعَمِلَ الْعَامِلُ مَا دَخَلَ عَلَيْهِ عُرْفًا أَوْ تَسْمِيَةً.

■ وَضَمِنَ إِنْ فَرَّطَ، فَإِنْ عَجَزَ أَوْ غَابَ بَعْدَ الْعَقْدِ وَعَمِلَ رَبُّهُ أَوْ غَيْرُهُ، فَهُوَ عَلَى حَقِّهِ إِنْ شَاءَ، وَعَلَيْهِ الْأَجْرُ، إِلَّا أَنْ يَتْرُكَهُ أَوَّلًا.

ما يلزم العامل
وضمانه

■ وَوَجَبَ بَيَانُ مَا يُغْرَسُ كَعَدِيدِهِ.

-إِلَّا أَنْ يُعْرَفَ عِنْدَ أَهْلِهِ.

(١) هذا الباب ليس من وضع الشيخ خليل رحمته، ولا هو من المختصر، فهو غير موجود في جميع النسخ التي اعتمدتها، وإنما هو من إضافات الشيخ عبد الرحمن بن عبد القادر المجاجي الراشدي الجزائري (١٠٢٠هـ)، ولما كان مثبتا في بعض المطبوع، وفي بعض شروح المختصر، كمنح الجليل للشيخ عlish وغيره أثبتته في الحاشية تكميلا للفائدة.

* نصف

ما يمنع

جمعه والمغارسة

وَمُنِعَ جَمْعُهَا مَعَ:

● بَيْعٍ أَوْ إِجَارَةٍ.

● كَجُعْلٍ.

- وَصَرْفٍ.

- وَمُسَاقَاةٍ.

- وَشُرْكَةٍ.

- وَنِكَاحٍ.

- وَقِرَاضٍ.

- وَقَرْضٍ.

■ وَافْتِسَمَاهَا إِنْ بَلَغَ الْحَدَّ الْمُشْتَرَطَ، أَوْ تَوَلَّيَا الْعَمَلَ.

■ وَإِنْ هَلَكَتِ الْأَشْجَارُ بَعْدَهُ، فَلِلْأَرْضِ بَيْنَهُمَا.

■ وَلَا شَيْءَ لِلْعَامِلِ فِيمَا قَلَّ إِنْ بَطَلَ الْجُلُ، إِلَّا أَنْ:

● يَتَمَيَّزَ بِنَاحِيَةٍ.

● أَوْ كَانَ لَهُ قَدْرٌ، بِخِلَافِ الْعَكْسِ.

■ وَلَيْسَ لَهُ قَبْلُهُ جُعْلٌ كَبَقْلٍ إِلَّا بِإِذْنٍ.

■ وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي الْجُزْءِ: حُمِلَا عَلَى الْعُرْفِ.

■ - وَالْقَوْلُ لِمُدَّعِي الصَّحَّةِ، إِلَّا أَنْ يَغْلِبَ الْفَسَادُ.

■ وَفُسِخَتْ فَاسِدَةٌ بِلَا عَمَلٍ وَإِلَّا:

■ فَهَلْ تَمْضِي وَيَتَرَادَانِ الْأَرْضَ وَالْعَمَلَ^(١) إِنْ جُعِلَ لِلْعَامِلِ جُزْءٌ؟ أَوْ إِنْ كَانَ

كَذَلِكَ قِيَمَةُ غَرْسِهِ وَعَمَلِهِ فَقَطْ؟

○ وَإِلَّا فَفِي كَوْنِهِ كِرَاءٌ فَاسِدًا أَوْ إِجَارَةٌ فَاسِدَةٌ كَذَلِكَ؟ قَوْلَانِ تَرُدُّدٌ.

(١) بأن يرجع صاحب الأرض والعامل على بعضهما بنصف القيمة. انظر: منح الجليل (٧/٤٢٨).

التنازع

في المغارسة

المغارسة الفاسدة

■ وَمَا فَاتَ مِنْ غَلَّةٍ رَجَعَ صَاحِبُهَا بِمِثْلِهَا، إِنْ عُلِمَتْ كَالْمِثْلِيِّ فِي غَيْرِهَا.
■ وَإِذَا:

● غَرَسَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ.

● أَوْ بَنَى.

فَلِلْآخِرِ الدُّخُولُ مَعَهُ، وَيُعْطِيهِ قِيَمَةُ ذَلِكَ قَائِمًا.



(بَابُ)

* قف

أركان الإجارة

تعميل الأجرة

⊙ صِحَّةُ^(١) الْإِجَارَةِ بِعَاقِدٍ وَأَجْرٍ كَالْبَيْعِ.

وَعُجْلٍ:

١- إِنْ عُيِّنَ.

٢- أَوْ بِشَرْطٍ.

٣- أَوْ عَادَةً.

٤- أَوْ فِي مَضْمُونَةٍ لَمْ يَشْرَعْ فِيهَا، إِلَّا كَرِيٍّ حَجٍّ فَالْيَسِيرُ.

- وَإِلَّا فَمَيَاوَمَةٌ.

■ وَقَسَدَتْ:

١- إِنْ انْتَفَى عُرْفُ تَعَجِيلِ الْمُعَيَّنِ.

٢- كَمَعَ جُعِلَ لَا يَبِيعُ.

٣- وَكَجَلِدٍ لِسَلَاخٍ^(٢).

٤- وَنُخَالَةٍ لِبَطْحَانٍ.

٥- وَجُزْءِ ثَوْبٍ لِنَسَاجٍ.

٦- أَوْ رَضِيعٍ وَإِنْ مِنَ الْآنِ.

٧- وَبِمَا سَقَطَ أَوْ خَرَجَ فِي^(٣) نَفْضِ زَيْتُونٍ أَوْ عَصْرِهِ.

٨- «كَاحْصَدٍ وَادْرُسٍ وَلَكَ نِصْفُهُ».

٩- وَكِرَاءِ أَرْضٍ^(٤) بِطَعَامٍ أَوْ بِمَا تُنْبِتُهُ إِلَّا كَحَشَبٍ.

الإجارة الفاسدة

* نصف

(١) في بعض الشروح: صحت.

(٢) في (أ): السَّلاخِ.

(٣) في (أ): من.

(٤) في (أ): الأرض.

- ١٠- وَحَمَلِ طَعَامَ لَيْلِدٍ يَنْصِفُهُ، إِلَّا أَنْ يَقْبِضَهُ الْآنَ.
- ١١- «وَكَاِنْ خِطَّتُهُ»^(١) الْيَوْمَ بِكَذَا، وَإِلَّا فَبِكَذَا.
- ١٢- «وَأَعْمَلْ عَلَى دَابَّتِي فَمَا حَصَلَ فَلَكَ نِصْفُهُ»، وَهُوَ لِلْعَامِلِ، وَعَلَيْهِ أَجْرُهَا، عَكْسُ لِتُكْرِيهَا.
- ١٣- وَكَبَيْعِهِ نِصْفًا بِأَنْ يَبِيعَ نِصْفًا، إِلَّا بِالْبَلَدِ^(٢)، إِنْ أَجَلًا، وَلَمْ يَكُنِ الثَّمَنُ مِثْلِيًّا.

وَجَازَ:

الإجارة الجائزة

- ١- يَنْصِفُ مَا يُحْتَطَبُ عَلَيْهَا.
- ٢- وَصَاعٌ دَقِيقٌ مِنْهُ أَوْ [مِنْ]^(٣) زَيْتٍ لَمْ يَخْتَلَفْ.
- ٣- وَاسْتِجَارُ الْمَالِكِ مِنْهُ.
- ٤- وَتَعْلِيمُهُ بِعَمَلِهِ^(٤) سَنَةً مِنْ أَخْذِهِ.
- ٥- وَاحْصُدْ هَذَا وَلَكَ نِصْفُهُ.
- ٦- وَمَا حَصَدْتَ فَلَكَ نِصْفُهُ.
- ٧- وَإِجَارَةُ^(٥) دَابَّةٍ لِكَذَا عَلَى إِنْ اسْتَعْنَى فِيهَا حَاسِبٌ.
- ٨- وَاسْتِجَارُ مُؤَجَّرٍ أَوْ مُسْتَشْنَى مَنْفَعَتُهُ.
- ٩- وَالنَّقْدُ فِيهِ إِنْ لَمْ يَتَغَيَّرْ غَالِبًا.
- ١٠- وَعَدَمُ التَّسْمِيَةِ لِكُلِّ سَنَةٍ.
- ١١- وَكَرَاءُ أَرْضٍ لِتُتَّخَذَ مَسْجِدًا مُدَّةً، وَالنَّقْضُ لِرَبِّهِ إِذَا انْقَضَتْ.
- ١٢- وَعَلَى:

(١) فِي (أ): خَطَّهُ.

(٢) فِي بَعْضِ الشُّرُوحِ: فِي الْبَلَدِ.

(٣) سَقَطَتْ مِنْ (أ).

(٤) فِي (م): بِعَلْمِهِ.

(٥) فِي بَعْضِ الشُّرُوحِ: وَكَرَاءَ.

● طَرَحَ مَيْتَةً .

● وَالْقِصَاصِ .

● وَالْأَدَبِ .

* نصف

١٣- وَعَبْدٌ خَمْسَةَ عَشَرَ عَامًا .

١٤- وَيَوْمًا^(١) أَوْ^(٢) خِيَاظَةً تُؤْبِ مَثَلًا .

○ وَهَلْ تَفْسُدُ إِنْ جَمَعَهُمَا وَتَسَاوَيَا^(٣) ، أَوْ مُطْلَقًا؟ خِلَافٌ .

١٥- وَيَبِيعُ :

● دَارٍ لِقُبْضِ بَعْدَ عَامٍ .

● أَوْ أَرْضٍ لِعَشْرِ .

١٦- وَاسْتِرْضَاعٌ .

- وَالْعُرْفُ فِي كَغَسَلِ خِرْقَةٍ .

- وَلِزَوْجِهَا فَسْخُهُ إِنْ لَمْ يَأْذَنْ :

● كَأَهْلِ الطِّفْلِ إِذَا حَمَلَتْ .

● وَمَوْتِ إِحْدَى الطَّئْرَيْنِ .

● وَمَوْتِ أَبِيهِ وَلَمْ تَقْبِضْ أُجْرَةً ، إِلَّا أَنْ يَتَطَوَّعَ [بِهَا]^(٤) مُتَطَوِّعٌ .

● وَكَظْهُورِ مُسْتَأْجِرٍ أَوْ جَرٍ بِأَكْبِهِ أَكُولًا .

■ وَمُنِعَ زَوْجٌ رَضِيَ مِنْ :

● وَطِئٍ وَلَوْ لَمْ يَضُرَّ .

● وَسَفَرٍ ، كَأَنْ تُرْضِعَ مَعَهُ .

وَلَا يَسْتَبْعُ حَضَانَةً ، كَعَكْسِهِ .

(١) فِي (أ) وَ(ز) وَ(م) : وَيَوْمٍ .

(٢) فِي (س) : وَ .

(٣) فِي (ز) : تَسَاوَى .

(٤) سَقَطَتْ مِنْ (م) .

* قف

- ١٧- وَيَبْعُهُ سِلْعَةً عَلَى أَنْ يَتَّجَرَ بِثَمَنِهَا سَنَةً، إِنْ شَرَطَ الْخَلْفُ.
- ١٨- كَغْنَمٍ عُنَيْتٍ^(١)، وَإِلَّا فَلَهُ الْخَلْفُ عَلَى أَجْرِهِ، كَرَكَبٍ.
- ١٩- وَحَاقَتِي نَهْرَكَ لِيُسْنِي بَيْتًا.
- ٢٠- وَطَرِيقٍ فِي دَارٍ.
- ٢١- أَوْ مَسِيلٍ مَصْبٍ مِرْحَاضٍ، لَا مِزَابٍ، إِلَّا لِمَنْزِلِكَ فِي أَرْضِهِ^(٢).
- ٢٢- وَكَرَاءُ رَحَى مَاءٍ بِطَعَامٍ أَوْ^(٣) غَيْرِهِ.
- ٢٣- وَعَلَى تَعْلِيمٍ قُرْآنٍ:
- مُشَاهَرَةً.

● أَوْ عَلَى الْحِذَاقِ، وَأَخَذَهَا وَإِنْ لَمْ تُشْتَرَطْ.

٢٤- وَإِجَارَةُ مَا عُونٍ كَصَحْفَةٍ وَقَدِيرٍ.

٢٥- وَعَلَى حَفْرِ بئرٍ إِجَارَةً وَجَعَالَةً.

■ وَإِجَارَةُ الْمَكْرُوهَةِ^(٤):

١- حُلِيِّ، كَأَيْجَارِ مُسْتَأْجِرٍ دَابَّةً لِمِثْلِهِ أَوْ لِفِظٍ^(٥).

٢- وَتَعْلِيمٍ فَفْهِ، وَقَرَائِضَ كَبَيْعٍ كُتُبِهِ.

٣- وَقِرَاءَةً بِلَحْنٍ.

* نصف

٤- وَكَرَاءُ دُفٍّ، وَمِعْرَافٍ لِعُرْسٍ.

(١) كذا في الأصل و(س)، وفي (أ) و(ز) و(م): لم تعين. قال الزرقاني رحمه الله: «كغنم عينت» هكذا

الصواب كما في نسخة ابن غازي ليوافق المدونة...» شرح المختصر للزرقاني (٢٩/٧).

(٢) قال البتاني رحمه الله: «لو قال المصنف: (أو مسيل ماء مراحاض أو ميزاب لا مأوه في أرضك) لكان

أجرى على ما قصده وهو تأويل ابن يونس ونص المدونة» حاشية البتاني (٣١/٧)، وانظر:

التاج والإكليل للمواق (٥٣٣/٧-٥٣٤).

(٣) في (ز) و(س): و.

(٤) في (س): وكره كراء.

(٥) كذا في الأصل، وفي (أ) و(ز) و(س): أو لفظ لمثله، وفي (م): أو ثوب لمثله.

٥- وَكِرَاءُ كَعْبِدٍ كَافِرٍ^(١).

٦- وَبِنَاءُ مَسْجِدٍ لِلْكَرَاءِ.

٧- وَسُكْنَى فَوْقَهُ.

بِمَنْفَعَةٍ^(٢):

• تَتَقَوَّمُ.

• قُدِرَ عَلَى تَسْلِيمِهَا.

• بِلا استيفاء عَيْنٍ قَصْداً.

• وَلَا حَظَرَ.

• وَتَعِينُ.

وَلَوْ مُضْحَفًا، وَأَرْضًا غَمَرَ مَاؤُهَا وَنَدَرَ انْكِشَافُهُ.

○ وَشَجَرًا لِتَجْفِيفِ عَلَيْهَا عَلَى الْأَحْسَنِ.

لَا:

١- لِأَخْذِ ثَمَرَتِهِ، أَوْ شَاةٍ لِلْبَيْنِهَا.

- وَاعْتِفِرَ مَا فِي الْأَرْضِ مَا لَمْ يَزِدْ عَلَى الثُّلُثِ بِالتَّقْوِيمِ.

٢- وَلَا تَعْلِيمِ غِنَاءٍ.

٣- أَوْ دُخُولِ حَائِضٍ لِمَسْجِدٍ.

٤- أَوْ دَارٍ لِيَتَّخِذَ كَنِيسَةً، كَبَيْعِهَا لِذَلِكَ.

○ وَتُصَدَّقَ بِالْكَرَاءِ وَبِفَضْلَةِ الثَّمَنِ عَلَى الْأَرْجَحِ.

٥- وَلَا مُتَعِينٍ كَرَكْعَتَيِ الْفَجْرِ، بِخِلَافِ الْكِفَايَةِ.

* قف

(١) في (م): كافرًا. قال الشيخ بهرام رحمه الله: «كراء عبد لكافر، هكذا وجد بخط الشيخ، والأحسن أن يقرأ كافرًا بالنصب على نزع الخافض، ويكون المعنى وكره كراء عبد كافرًا، أي: عبد مسلم». تحبير المختصر (٤/٥٦٦).

(٢) في (س): وبمنفعة. وهذا هو الركن الثالث من أركان الإجارة، وهو متعلق بقوله: (بأجر) والباء بمعنى في، أي: صَحَّةُ الإجارة بعدد وأجر في مقابل منفعة له. انظر: التاج والإكليل لمواق (٧/٥٤٤)، والشرح الكبير (٤/١٩).

- وَعَيْنٌ مُتَعَلِّمٌ وَرَضِيعٌ وَدَارٌ وَحَائِثُتٌ وَبِنَاءٌ عَلَى جِدَارٍ، وَمَحْمِلٌ وَإِنْ
يُوصَفُ^(١)، وَدَابَّةٌ لِرُكُوبٍ، وَإِنْ ضُمِنَتْ فَجِنْسٌ وَنَوْعٌ وَذُكُورَةٌ.
- وَلَيْسَ لِرَاعٍ رَعْيٌ أُخْرَى إِنْ لَمْ يَقَوْ، إِلَّا:
- بِمُشَارِكٍ، أَوْ يَقْلَ^(٢).
 - وَلَمْ يُشْتَرَطْ خِلَافُهُ.

ما يتعين
في الإجارة

وَالْأَفْجَرُ لِمُسْتَأْجِرِهِ كَأَجِيرٍ لِيُخْدَمَ أَجَرَ نَفْسِهِ.

- وَلَمْ^(٣) يَلْزَمُهُ رَعْيُ الْوَلَدِ إِلَّا لِعُرْفٍ وَعُمِلَ بِهِ فِي:

ما يرجع فيه
للعرف

١- الْخَيْطُ وَنَقْشُ الرَّحَى وَآلَةُ بِنَاءٍ.

وَالْأَفْعَلَى رَبِّهِ عَكْسُ إِكَافٍ وَشِبْهِهِ.

٢- وَفِي السَّيْرِ وَالْمَنَازِلِ وَالْمَعَالِيقِ وَالزَّامِلَةِ وَوِطَائِهِ بِمَحْمِلٍ.

٣- وَبَدَلَ الطَّعَامِ الْمَحْمُولِ وَتَوَفِيرِهِ.

٤- كَنَزِ الطَّيْلَسَانِ قَائِلَةً.

* نصف

- وَهُوَ أَمِينٌ فَلَا ضَمَانَ وَلَوْ شَرَطَ إِنْثَابَهُ:

لا ضمان
على الأمين

١- إِنْ لَمْ يَأْتِ بِسِمَةِ الْمَيْتِ.

٢- أَوْ عَثَرَ بِدُهْنٍ أَوْ طَعَامٍ [أَوْ]^(٤) بِأَنِيَّةٍ^(٥) فَانْكَسَرَتْ، وَلَمْ يَتَعَدَّ.

٣- أَوْ انْقَطَعَ الْحَبْلُ وَلَمْ يَغُرَّ بِفِعْلٍ.

٤- كَحَارِسٍ وَلَوْ حَمَامِيًّا.

٥- وَأَجِيرٍ لِصَانِعٍ وَسِمَسَارٍ^(٦).

○ إِنْ ظَهَرَ خَيْرُهُ عَلَى الْأَظْهَرِ.

(١) في (أ) و(س) و(م): إِنْ لَمْ يُوصَفِ.

(٢) في (أ) و(ز) و(م): تَقْل.

(٣) في بعض الشروح: وَلَا يَلْزَمُهُ.

(٤) سقطت من بعض الشروح.

(٥) في (س): أَوْ آنِيَّة.

(٦) في بعض الشروح: كَسِمَسَارٍ.

٦- وَنُوتِي غَرَقْتُ سَفِينَتُهُ بِفَعْلٍ سَائِغٍ .
لَا :

ما فيه الضمان

- ١- إِنْ خَالَفَ مَرَعَى شُرْطَ .
- ٢- أَوْ أَنْزَى بِلَا إِذْنٍ .
- ٣- أَوْ عَرَّ بِفَعْلٍ ، فَقِيمَتُهُ يَوْمَ التَّلَفِ .
- ٤- أَوْ صَانِعٍ فِي مَصْنُوعِهِ .
- لَا غَيْرُهُ وَلَوْ مُحْتَاجًا لَهُ عَمَلٌ وَإِنْ :
- بَيْتٌ ^(١) .

● أَوْ بِلَا أَجْرِ إِنْ نَصَبَ نَفْسَهُ وَغَابَ عَلَيْهَا .

* قف - فَبِقِيمَتِهِ يَوْمَ دَفْعِهِ وَلَوْ شَرَطَ نَفْيَهُ ، أَوْ دَعَا ^(٢) لِأَخْذِهِ ، إِلَّا أَنْ تَقُومَ بَيِّنَةٌ :
فَتَسْقُطَ الْأَجْرَةُ ، وَإِلَّا أَنْ يُخْضِرَهُ [الرَّبُّ] ^(٣) بِشَرْطِهِ .

ما يصدق فيه
الأجير

وَصُدِّقَ إِنْ ادَّعَى :

- ١- خَوْفَ مَوْتٍ فَتَنَحَرَ .
- ٢- أَوْ سَرِقَةً مَنَحُورِهِ .
- ٣- أَوْ قَلَعَ ضِرْسٍ .
- ٤- أَوْ صَبَغًا فَنُوزَعَ [فِيهِ] ^(٤) .

فسخ الإجارة

وَفُسِّخَتْ :

١- بِتَلَفٍ مَا يُسْتَوْفَى مِنْهُ لَا بِهِ ، إِلَّا صَبِيٌّ تَعَلَّمَ وَرَضِعَ ، وَفَرَسٍ نَزُو
وَرَوْضٍ .

٢- وَسِنَّ لِقَلْعٍ فَسَكَنْتَ .

(١) في بعض الشروح: بيته .

(٢) في (م): ادَّعَى .

(٣) سقطت من بعض الشروح .

(٤) سقطت من بعض الشروح .

- ٣- كَعَفُوا الْقِصَاصِ .
 ٤- وَبِعَضِبِ الدَّارِ .
 ٥- وَغَضِبِ مَنْفَعَتِهَا .
 ٦- وَأَمَرَ السُّلْطَانُ بِإِغْلَاقِ الْحَوَانِيتِ .
 ٧- وَحَمَلَ ظُهُرَ أَوْ مَرَضٍ لَا تَقْدِرُ مَعَهُ عَلَى رِضَاعٍ .
 ٨- وَمَرَضٍ عَبْدٍ وَهَرَبَهُ لِكَالْعَدُوِّ^(١) إِلَّا أَنْ يَرْجَعَ فِي بَقِيَّتِهِ، بِخِلَافِ مَرَضٍ دَابَّةٍ بِسَفَرٍ ثُمَّ تَصِحُّ .
- * نصف
- تخير المستاجر
- وَحَيْرٌ:

- إِنَّ تَبَيَّنَ أَنَّهُ سَارِقٌ .
 - وَبِرُشْدٍ^(٢) صَغِيرٍ عَقَدَ عَلَيْهِ أَوْ عَلَى سِلْعِهِ وَلِيٍّ، إِلَّا لِظَنِّ عَدَمِ بُلُوغِهِ .
- وَبَقِيَ كَالشَّهْرِ كَسَفِيهِ ثَلَاثَ سِنِينَ .
- ٩- وَيَمُوتُ مُسْتَحَقٌّ^(٣) وَقَفٍ آجَرَ .
- وَمَاتَ قَبْلَ تَقْضِيَّتِهَا عَلَى الْأَصَحِّ .

لَا:

- ١- بِإِقْرَارِ الْمَالِكِ .
- ٢- أَوْ خُلْفِ رَبِّ دَابَّةٍ فِي [غَيْرِ]^(٤) مُعَيَّنٍ، وَحَجٍّ، وَإِنْ فَاتَ مَقْصِدُهُ .
- ٣- أَوْ فُسِقَ مُسْتَأْجِرٌ، وَآجَرَ الْحَاكِمُ إِنْ لَمْ يَكُفَّ .
- ٤- أَوْ بَعَثَ عَبْدٌ .

ما لا تنفسخ
به الإجارة

(١) في بعض الشروح: لكعدو .
 (٢) أرجعه بعض الشراح إلى الأمور التي تنفسخ بها الإجارة، وذكر ابن غازي رحمته الله أنه في بعض النسخ بكاف التشبيه وصوبه، وأرجعه للتخيير. انظر: شفاء الغليل (٢/٩٣٧)، والشرح الكبير (٤/٣٢) .
 (٣) في (أ): بمستحق .
 (٤) سقطت من (ز) .

■ وَحُكْمُهُ عَلَى^(١) الرُّقِّ، وَأُجْرَتُهُ لِسَيِّدِهِ إِنْ أَرَادَ أَنَّهُ حُرٌّ بَعْدَهَا.



(١) في (أ) زيادة: العبد.

(فَضْلُ)

○ وَكِرَاءُ الدَّابَّةِ كَذَلِكَ .

✽ قف

■ وَجَارَ:

- عَلَى أَنْ عَلَيْنِكَ عَافَهَا، أَوْ طَعَامَ رَبِّهَا .
- أَوْ عَلَيْهِ طَعَامَكَ .
- أَوْ لِيَرْكَبَهَا فِي حَوَائِجِهِ .
- أَوْ لِيَطْحَنَ بِهَا شَهْرًا .
- أَوْ لِيَحْمِلَ عَلَى دَوَابِّهِ [مِائَةً^(١)]، [و^(٢)] لَمْ يُسَمَّ^(٣) مَا لِكُلِّ .
- وَعَلَى حَمَلِ آدَمِيٍّ لَمْ يَرَهُ، وَلَمْ يَلْزَمْهُ الْفَادِحُ .
- بِخِلَافِ وَلَدٍ وَلَدَتْهُ .
- وَيَبْعُهَا وَاسْتِثْنَاءُ رُكُوبِهَا الثَّلَاثَةِ^(٤) لَا جُمْعَةٌ، وَكُرِّهَ الْمُتَوَسِّطُ .
- وَكِرَاءُ دَابَّةٍ شَهْرًا^(٥) إِنْ لَمْ يَنْقُذْ .
- وَالرِّضَا بِغَيْرِ الْمُعِينَةِ الْهَالِكَةِ، إِنْ لَمْ يَنْقُذْ، أَوْ نَقَدَ وَاضْطَرَّ .
- وَفِعْلُ الْمُسْتَأْجِرِ عَلَيْهِ وَدُونَهُ .
- وَحَمْلُ بِرُؤْيَيْتِهِ، أَوْ كَيْلِهِ، أَوْ وَزْنِهِ، أَوْ عَدَدِهِ^(٦)، إِنْ لَمْ يَتَّفَاوَتْ .

ما يجوز
مما يتوهم منه

(١) سقطت من (م) .

(٢) في (م) : وإن .

(٣) سقطت من (أ) .

(٤) في (أ) و(ز) و(م) : الثلاث .

(٥) في (س) : ولو شهرا، وفي بعض الشروح : إلى شهر .

(٦) في بعض الشروح : عدده .

- وَإِقَالَةٌ [بِزِيَادَةٍ] ^(١) قَبْلَ التَّقْدِ وَبَعْدَهُ، إِنْ لَمْ [يَغِبْ] ^(٢) عَلَيْهِ، وَإِلَّا فَلَا، إِلَّا مِنَ الْمُكْتَرِي فَقَطْ إِنْ اقْتَصَا، أَوْ بَعْدَ سَيْرٍ كَثِيرٍ.
- وَاشْتِرَاطُ هَدِيَّةٍ مَكَّةَ إِنْ عُرِفَ، وَعُقْبَةُ الْأَجِيرِ.

* نصف

لَا:

ما لا يجوز
في الكراء

- حَمْلٍ مِّنْ مَّرَضٍ.
- وَلَا اشْتِرَاطُ إِنْ مَاتَتْ مُعَيَّنَةٌ أَتَاهُ بِغَيْرِهَا.
- كَدَوَابِّ لِرِجَالٍ.
- أَوْ لِأُمْكِنَةٍ أَوْ لَمْ يَكُنِ الْعُرْفُ نَقْدًا مُّعَيَّنَ وَإِنْ نَقْدًا ^(٣).
- أَوْ بِدَنَانِيرَ عُيِّنَتْ إِلَّا بِشَرْطِ الْخَلْفِ.
- أَوْ لِيَحْمِلَ عَلَيْهَا مَا شَاءَ، أَوْ لِمَكَانٍ شَاءَ، أَوْ لِيُشَيِّعَ رَجُلًا.
- أَوْ بِمِثْلِ كِرَاءِ النَّاسِ.
- أَوْ إِنْ وَصَلْتُ فِي كَذَا فَبِكَذَا.
- أَوْ يَتَنَقَّلَ ^(٤) لِبَلَدٍ وَإِنْ سَاوَتْهُ ^(٥) إِلَّا بِإِذْنِهِ ^(٦).
- كَارِدَافِهِ خَلْفَكَ، أَوْ حَمْلٍ مَعَكَ، وَالْكِرَاءُ لَكَ إِنْ لَمْ تَحْمِلْ زَنَةً.

كَالسَّفِينَةِ.

ضمان المكتري

■ وَضَمِنَ:

- إِنْ أَكْرَى لِعَیْرٍ أَمِينٍ.
- أَوْ عَطَبَتْ بِزِيَادَةِ مَسَافَةٍ.
- أَوْ حَمْلٍ تَعَطَّبُ بِهِ.

(١) سقطت من (أ) و(ز) و(م).

(٢) سقطت من (ز).

(٣) في (أ) وإن نقدا.

(٤) في بعض الشروح: لينتقل.

(٥) في (أ) و(ز) و(س) و(م): ساوت.

(٦) في بعض الشروح: بإذن.

- وَإِلَّا فَالْكِرَاءُ كَأَنْ لَمْ تَعْطَبْ إِلَّا أَنْ يَحْبِسَهَا كَثِيرًا فَلَهُ كِرَاءُ الزَّائِدِ
أَوْ قِيمَتُهَا.

■ وَلَكَ فَسْخُ:

ما يفسخ
من الكراء

● عَضُوضٍ.

■ أَوْ جَمُوحٍ^(١).

● أَوْ أَغْشَى.

● أَوْ دَبْرُهُ^(٢) فَاحِشًا.

● كَأَنْ يَطْحَنَ لَكَ كُلَّ يَوْمٍ إِرْدَبَيْنِ بِدِرْهِمٍ فَوَجِدَ لَا يَطْحَنُ إِلَّا إِرْدَبًا.

■ وَإِنْ زَادَ أَوْ نَقَصَ مَا يُشْبِهُ الْكَيْلَ فَلَا لَكَ وَلَا عَلَيْكَ.



(١) الْجَمُوحُ: الذي من عادته ركوب رأسه لا يثنيه صاحبه. انظر: تهذيب اللغة (١٠١/٤).

(٢) الدَّبْرُ: جمع دبيرة بالتحريك قُرحة الدابة والبعير. انظر: لسان العرب (١٣٢١/٢).

(فصل)

○ جَارَ كِرَاءٍ:

١- حَمَامٍ وَدَارٍ غَائِبَةٍ كَتَبَهَا.

٢- أَوْ نِصْفَهَا أَوْ نِصْفِ عَبْدٍ.

٣- وَشَهْرًا عَلَىٰ إِنْ سَكَنَ يَوْمًا لَزِمَ، إِنْ مَلَكَ الْبَقِيَّةُ.

٤- وَعَدَمُ بَيَانِ الْإِبْتِدَاءِ، وَحُمِلَ مِنْ حِينَ الْعَقْدِ.

٥- وَمُشَاهَرَةً، وَلَمْ يَلْزَمْ لَهُمَا إِلَّا:

● بِنَقْدِ فَقْدُرُهُ.

● كَوَجِبَةِ بِشَهْرِ كَذَا، أَوْ هَذَا الشَّهْرِ، أَوْ شَهْرًا، أَوْ إِلَىٰ كَذَا.

○ وَفِي سَنَةٍ بِكَذَا تَأْوِيلَانِ.

٦- وَأَرْضٍ مَطَرٍ عَشْرًا إِنْ لَمْ يَنْقُذْ وَإِنْ سَنَةً، إِلَّا الْمَأْمُونَةَ، كَالنَّيْلِ وَالْمَعِينَةِ فَيَجُوزُ.

■ وَيَجِبُ فِي مَأْمُونَةِ النَّيْلِ إِذَا رُوِيَ.

٧- وَقَدَرٍ مِنْ أَرْضِكَ إِنْ عُيِّنَ أَوْ تَسَاوَتْ.

٨- وَعَلَىٰ أَنْ يَحْرُثَهَا ثَلَاثًا أَوْ يُزَبِّلَهَا إِنْ عُرِفَ.

٩- وَأَرْضٍ سِنِينَ كَذِي^(١) شَجَرٍ بِهَا سِنِينَ مُسْتَقْبَلَةً، وَإِنْ لَغَيْرِكَ، لَا زَرْعٍ.

١٠- وَشَرْطُ كُنُسٍ مِرْحَاضٍ أَوْ مَرَمَةٍ وَتَطْيِينٍ مِنْ كِرَاءٍ وَجِبَ.

لَا:

١- إِنْ لَمْ يَجِبَ.

٢- أَوْ مِنْ عِنْدِ الْمُكْتَرِي.

٣- أَوْ حَمِيمٍ أَهْلِ ذِي الْحَمَامِ أَوْ نُورَتِهِمْ مُطْلَقًا.

(١) في (أ) و(ز) و(م): لذي.

* قف

ما يجوز
في كراء الدور

* نصف

ما لا يجوز
في كراء الدور

- ٤- أَوْ لَمْ يُعَيَّنْ [فِي الْأَرْضِ] ^(١) بِنَاءٍ أَوْ غَرْسًا، وَبَعْضُهُ أَضَرُّ وَلَا عُرْفٌ.
- ٥- وَكِرَاءٌ وَكِيلٌ بِمُحَابَاةٍ أَوْ بِعَرْضٍ ^(٢).
- ٦- أَوْ أَرْضٍ مُدَّةً لِغَرْسٍ فَإِذَا انْقَضَتْ فَهُوَ لِرَبِّ الْأَرْضِ أَوْ نِصْفُهُ.
- * قف وَالسَّنَةُ فِي الْمَطَرِ بِالْحَصَادِ، وَفِي السَّقْيِ بِالشُّهُورِ.
- فَإِنْ تَمَّتْ وَلَهُ زَرْعٌ أَخْضَرُ فَكِرَاءٌ ^(٣) مِثْلُ الزَّائِدِ.
- وَإِذَا انْتَشَرَ لِلْمُكْتَرِي حَبٌّ فَتَبَتْ قَابِلًا فَهُوَ لِرَبِّ الْأَرْضِ كَمَنْ جَرَّهُ السَّيْلُ إِلَيْهِ.
- وَلَزِمَ الْكِرَاءُ:

لزوم الكراء

- بِالْتَّمَكُّنِ.
- وَإِنْ فَسَدَتْ ^(٤) لِجَائِحَةٍ ^(٥).
- أَوْ غَرَقٍ بَعْدَ وَقْتِ الْحَرْثِ.
- أَوْ عَدَمِهِ بِذُرًّا، أَوْ سَجْنِهِ.
- أَوْ انْهَدَمَتْ شُرَفَاتُ الْبَيْتِ.
- أَوْ سَكَنَ ^(٦) أَجْنَبِيٌّ بَعْضُهُ.

لَا:

- إِنْ نَقَصَ مِنْ قِيَمَةِ الْكِرَاءِ وَإِنْ قَلَّ.
- أَوْ انْهَدَمَ بَيْتٌ مِنْهَا ^(٧).
- أَوْ سَكَنَهُ مُكْرِيهِ.
- أَوْ لَمْ يَأْتِ بِسُلْمٍ لِلْأَعْلَى.

ما يحظر
من قيمة الكراء

(١) سقطت من بعض الشُّروح.

(٢) في بعض الشُّروح: عرض.

(٣) في بعض الشُّروح: فبكراء.

(٤) في (أ) و(م): فسد.

(٥) في (أ) و(م): لجائحة. وفي (س): كجائحة.

(٦) في (أ): سكنى.

(٧) في بعض الشُّروح: فيها.

● أَوْ عَطِشَ بَعْضُ الْأَرْضِ، أَوْ غَرِقَ.

فَبِحَصَّتِهِ.

■ وَخَيْرٌ فِي مُضِرٍّ كَهَظَلٍ.

* نصف

- فَإِنْ بَقِيَ فَالْكَرَاءُ كَعَطَشِ أَرْضٍ صُلِحَ.

○ وَهَلْ مُطْلَقًا؟ أَوْ إِلَّا أَنْ يُصَالِحُوا عَلَى الْأَرْضِ؟ تَأْوِيلَانِ.

- عَكْسُ تَلَفِ الزَّرْعِ لِكَثْرَةِ دُوْدِهَا أَوْ فَارِهَا، أَوْ عَطَشٍ، أَوْ بَقِيَ الْقَلِيلُ.

■ وَلَمْ يُجْبَرْ أَجِيرٌ عَلَى إِصْلَاحٍ مُطْلَقًا.

- بِخِلَافِ سَاكِنٍ أَصْلَحَ لَهُ بَقِيَّةُ الْمُدَّةِ قَبْلَ خُرُوجِهِ.

■ وَإِنْ اكْتَرَيَا حَانُوتًا فَأَرَادَ كُلُّ مُقَدَّمَةٍ:

● قُسِمَ إِنْ أُمِكَنَ.

● وَإِلَّا أُكْرِيَ عَلَيْهِمَا.

■ وَإِنْ غَارَتْ عَيْنٌ مُكْتَرَى^(١) سِنِينَ بَعْدَ زَرْعِهِ أَنْفَقَتْ^(٢) حِصَّةَ سَنَةٍ فَقَطَّ.

* قف

■ وَإِنْ تَزَوَّجَ ذَاتَ بَيْتٍ وَإِنْ^(٣) بِكَرَاءٍ فَلَا كِرَاءَ، إِلَّا أَنْ تُبَيَّنَ.

■ وَالْقَوْلُ لِلْأَجِيرِ:

● أَنَّهُ وَصَلَ كِتَابًا.

● أَوْ أَنَّهُ اسْتُصْنِعَ وَقَالَ [رَبُّهُ]^(٤) وَدِيْعَةٌ.

● أَوْ حُولِفَ فِي الصِّفَةِ.

● وَفِي الْأُجْرَةِ.

- إِنْ أَشْبَهَ.

أحكام تنازع
المستأجر والأجير

(١) فِي (أ) وَ(س) وَ(م): مُكْرٍ. وَفِي (ز): مُكْرِي، وَفِي بَعْضِ الشُّرُوحِ: مُكْرَى.

(٢) فِي (أ) وَ(ز) وَ(م): نُفِقَتْ.

(٣) فِي (م): وَلَوْ.

(٤) سَقَطَتْ مِنْ (أ) وَ(ز) وَ(م).

- وَحَارَ^(١).

لَا:

● كِبْنَاءٍ.

● وَلَا فِي رَدِّهِ، فَلَرَبُّهُ وَإِنْ بَلَا بَيِّنَةٍ.

■ وَإِنْ ادَّعَاهُ وَقَالَ: «سُرِقَ مِنِّي» وَأَرَادَ أَخْذَهُ، دَفَعَ قِيَمَةَ الصَّبْغِ بِيَمِينِ إِنْ زَادَتْ دَعْوَى الصَّانِعِ عَلَيْهَا.

- وَإِنْ اخْتَارَ تَضْمِينَهُ، فَإِنْ دَفَعَ الصَّانِعُ قِيَمَتَهُ أَيْضَ فَلَا يَمِينُ، وَإِلَّا حَلَفَا وَاشْتَرَكَا.

- لَا إِنْ تَخَالَفَا فِي لَتِّ السَّوِيقِ وَأَبَى مِنْ دَفْعِ مَا قَالَ اللَّاتُ: فَمِثْلُ سَوِيقِهِ.

وَلَهُ وَلِلْجَمَّالِ بِيَمِينِ فِي عَدَمِ قَبْضِ الْأَجْرَةِ وَإِنْ بَلَغَا الْغَايَةَ، إِلَّا لَطُولِ فَلَمْ يُكْتَرِ بِهِ بِيَمِينِ.

- وَإِنْ قَالَ: «بِمَائَةٍ لِبَرَقَةٍ»، وَقَالَ: «بَلْ لِإِفْرِيقِيَّةٍ» حَلَفَا وَفُسِّخَ، إِنْ:

● عُدِمَ السِّرُّ.

● أَوْ قَلَّ

● وَإِنْ نَقَدَ.

- وَإِلَّا فَكَفَوْتَ الْمَبِيعِ.

- وَلِلْمُكْرِي فِي الْمَسَافَةِ فَقَطْ إِنْ:

* نصف

● أَشْبَهَ قَوْلُهُ فَقَطْ.

● أَوْ أَشْبَهَا وَانْتَقَدَ.

- وَإِنْ لَمْ يَنْتَقِدْ حَلَفَ الْمُكْتَرِي^(٢) وَلَزِمَ الْجَمَّالُ مَا قَالَ، إِلَّا أَنْ يَخْلِفَ عَلَى

مَا ادَّعَى فَلَهُ:

(١) قوله (حاز): خاص بالاختلاف في الأجرة، بينما قوله: (أشبهه) راجع للفروع الأربعة. انظر:

شفاء الغليل (٩٤٥/٢).

(٢) في (س): المكري.

- حِصَّةُ الْمَسَافَةِ عَلَى دَعْوَى الْمُكْتَرِي .
- وَفُسِّخَ الْبَاقِي .
- وَإِنْ لَمْ يُشْبِهَا حَلْفًا وَفُسِّخَ بِكَرَاءِ الْمِثْلِ فِيمَا مَشَى .
- وَإِنْ قَالَ : « أَكْرَيْتُكَ ^(١) لِلْمَدِينَةِ بِمِائَةٍ » وَبَلَغَاهَا ، وَقَالَ : « بَلْ لِمَكَّةَ بِأَقْلٍ » :
- فَإِنْ نَقَدَهُ فَالْقَوْلُ لِلْجَمَّالِ فِيمَا يُشْبِهُ ، وَحَلْفًا وَفُسِّخَ .
- وَإِنْ لَمْ يَنْقُدْ : [فَالْقَوْلُ] ^(٢) :
- لِلْجَمَّالِ ^(٣) فِي الْمَسَافَةِ .
- وَلِلْمُكْتَرِي فِي حِصَّتِهَا مِمَّا ذَكَرَ بَعْدَ يَمِينِهِمَا .
- وَإِنْ أَشْبَهَ قَوْلُ الْمُكْرِي فَقَطْ فَالْقَوْلُ لَهُ بِيَمِينٍ .
- وَإِنْ أَقَامَا بَيِّنَةً قُضِيَ بِأَعْدِلِهِمَا وَإِلَّا سَقَطَتَا .
- وَإِنْ ^(٤) أَكْرَيْتَ عَشْرَ ^(٥) بِخَمْسِينَ ، وَقَالَ ^(٦) : « خَمْسًا بِمِائَةٍ » حَلْفًا وَفُسِّخَ .
- وَإِنْ زَرَعَ بَعْضًا وَلَمْ يَنْقُدْ :
- فَلِرَبِّهَا مَا أَقَرَّ بِهِ الْمُكْتَرِي إِنْ أَشْبَهَ وَحَلَفَ ، وَإِلَّا فَقَوْلُ رَبِّهَا إِنْ أَشْبَهَ .
- وَإِنْ لَمْ يُشْبِهَا حَلْفًا وَوَجَبَ كِرَاءُ الْمِثْلِ فِيمَا مَضَى ، وَفُسِّخَ الْبَاقِي مُطْلَقًا .
- وَإِنْ نَقَدَ فَتَرَدَّدَ .

(١) في (م) : اكتريتك .

(٢) سقطت من بعض الشروح .

(٣) في بعض الشروح : للجمال .

(٤) في (أ) و(ز) و(س) و(م) زيادة : قال .

(٥) في (أ) و(ز) و(م) : اكتريت عشرا ، و(س) : اكتريت عشرا .

(٦) في (أ) و(م) زيادة : بل ، وفي بعض الشروح : قاتل .

(بَابُ)

❶ صِحَّةُ الْجُعْلِ بِالْإِجْرَامِ أَهْلُ الْإِجَارَةِ جُعْلًا عُلِمَ، يَسْتَحِقُّهُ السَّامِعُ بِالتَّمَامِ، كَكِرَاءِ الشُّفَنِ، إِلَّا أَنْ يَسْتَأْجَرَ عَلَى التَّمَامِ فَبِنِسْبَةِ^(١) الثَّانِي وَإِنْ اسْتُحِقَّ وَلَوْ بِحُرِّيَّةٍ، بِخِلَافِ مَوْتِهِ:

* قف

صحة الجعل

● بَلَا تَقْدِيرِ زَمَنِ، إِلَّا بِشَرْطِ تَرْكِ مَا شَاءَ^(٢).

● وَلَا نَقْدٍ مُشْتَرِطٍ.

فِي كُلِّ مَا جَازَ فِيهِ الْإِجَارَةُ، بَلَا عَكْسٍ، وَلَوْ فِي الْكَثِيرِ، إِلَّا كَبَيْعِ سِلْعٍ لَا يَأْخُذُ شَيْئًا إِلَّا بِالْجَمِيعِ.

صحة الجعل

○ وَفِي شَرْطِ مَنَفَعَةِ الْجَاعِلِ^(٣) قَوْلَانِ.

■ وَلِمَنْ^(٤) لَمْ يَسْمَعْ جُعْلٌ مِثْلُهُ إِنْ اعْتَادَهُ، كَحَلْفِهِمَا بَعْدَ تَخَالُفِهِمَا.

* نصف

— وَلِرَبِّهِ تَرْكُهُ، وَإِلَّا فَالْتَّفَقَةُ^(٥).

جعل المثل

— فَإِنْ أَفَلَتْ فَجَاءَ بِهِ آخَرُ فَلِكُلٍّ نِسْبَتُهُ.

— وَإِنْ^(٦) جَاءَ بِهِ ذُو دِرْهَمٍ وَذُو أَقْلٍ اشْتَرَا فِيهِ، وَلِكُلَيْهِمَا الْفَسْخُ.

فسخ الجعل
ولزومه

■ وَلَزِمَتِ الْجَاعِلَ بِالشَّرْعِ.

■ وَفِي الْفَاسِدِ جُعْلُ الْمِثْلِ، إِلَّا بِجُعْلِ مُطْلَقًا فَأُجْرَتُهُ.

الجعل الفاسد

(١) فِي (أ): فَنِسْبَةٍ، وَفِي (ز): فَنِسْبَتِهِ.

(٢) فِي بَعْضِ الشُّرُوحِ: مَتَى شَاءَ.

(٣) فِي (ز): لِلْجَاعِلِ.

(٤) فِي (أ): لِمَنْ.

(٥) قَالَ الْمَوَاقِفُ رحمته: «لَوْ قَالَ: (وَلِمَنْ لَمْ يَسْمَعْ جُعْلٌ مِثْلُهُ إِنْ اعْتَادَهُ وَإِلَّا فَالْتَّفَقَةُ وَلِرَبِّهِ تَرْكُهُ) لَتَنَزَلَ

عَلَى مَا يَتَقَرَّرُ مِنَ الْمَدُونَةِ» انظر: التَّاجُ وَالْإِكْلِيلُ (٦٠٠/٧).

(٦) فِي (ز): فَإِنْ.

بَابُ

* قف

تعريف
موات الأرض◎ مَوَاتُ الْأَرْضِ مَا سَلِمَ عَنِ الْإِخْتِصَاصِ^(١):

١- بَعْمَارَةٍ وَلَوْ أَنْدَرَسَتْ، إِلَّا لِإِحْيَاءٍ.

٢- وَبَحْرِيَمَهَا:

ك:

أسباب الاختصاص

● مُخْتَطَبٍ.

● وَمَرَعَى يُلْحَقُ غُدُّوًا وَرَوَاحًا لِبَلَدٍ.

● وَمَا لَا يُضَيِّقُ عَلَى وَارِدٍ، وَلَا يَضُرُّ بِمَاءٍ لِبَشَرٍ^(٢).● وَمَا فِيهِ [مَضْلَحَةٌ]^(٣) لِلنَّخْلَةِ.

● وَمَطْرَحُ تُرَابٍ، وَمَصَبُّ مِيزَابٍ لِدَارٍ.

■ وَلَا تَخْتَصُّ مَحْفُوفَةٌ بِأَمْلَاكِ.

- وَلِكُلِّ الْإِنْتِفَاعِ [مَا لَمْ يَضُرَّ]^(٤).٣- وَبِإِقْطَاعٍ^(٥).

- وَلَا يَقْطَعُ مَعْمُورَ الْعَنُودَةِ مِلْكًا.

٤- وَبِحِمَى إِمَامٍ مُحْتَاجًا إِلَيْهِ، قَلٍّ، مِنْ بَلَدٍ عَفَا، لِكَغْزٍ.

- وَافْتَقَرَ لِإِذْنٍ وَإِنْ مُسْلِمًا إِنْ قُرْبَ، وَإِلَّا فَلِلْإِمَامِ إِمْضَاؤُهُ أَوْ جَعْلُهُ مُتَعَدِّيًا.

بِخِلَافِ الْبَعِيدِ وَلَوْ ذِمِّيًّا بَغِيرِ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ.

■ وَالْإِحْيَاءُ:

* نصف

(١) في بعض الشروح: بتحويل

(٢) في (أ): ولا يضر ماء البشر، وفي بعض الشروح: كبير.

(٣) سقطت من (أ).

(٤) سقطت من (ز)، وفي بعض الشروح زيادة: بالآخر.

(٥) في بعض الشروح زيادة: الإمام.

ما يحصل
به الإحياء

- بِتَفْجِيرِ مَاءٍ .
- وَبِإِخْرَاجِهِ .
- وَبِنَاءٍ .
- وَبِغَرْسٍ وَبِحَرْثٍ .
- وَبِتَحْرِيكِ^(١) أَرْضٍ .
- وَبِقَطْعِ شَجَرٍ .
- وَبِكُسْرِ حَجَرِهَا ، وَتَسْوِيَّتِهَا .

لَا :

- بِتَحْوِيطٍ .
- وَرَعْيٍ كَلَالٍ .
- وَحَفْرِ بئرٍ مَاشِيَةٍ .

وَجَازَ بِمَسْجِدٍ :

■ الإحياء المعنوي
وما يجوز فعله
بالمسجد

- سُكْنَى لِرَجُلٍ تَجَرَّدَ لِلْعِبَادَةِ .
- وَعَقْدُ نِكَاحٍ .
- وَقَضَاءُ دَيْنٍ .
- وَقَتْلُ عَقْرَبٍ .
- وَنَوْمٌ بِقَائِلَةٍ .
- وَتَضْيِيفٌ بِمَسْجِدٍ بَادِيَةٍ .
- وَإِنَاءٌ لِبَوْلٍ إِنْ^(٢) خَافَ سُبُعًا ، كَمَنْزِلٍ تَحْتَهُ .

■ وَمُنْعَ عَكْسِهِ كِإِخْرَاجِ رِيحٍ ، وَمُكْثٍ بِنَجَسٍ .

ما يمنع بالمسجد

(١) في (أ) : وتحريك .

(٢) في (أ) وإن .

ما يكره بالمسجد

■ وَكْرَهُ:

- ١- أَنْ يَبْصُقَ بِأَرْضِهِ، وَحَكَّهُ.
- ٢- وَتَعْلِيمُ صَبِيٍّ.
- ٣- وَبَيْعُ وَشِرَاءٍ.
- ٤- وَسَلُّ سَيْفٍ.
- ٥- وَإِنْشَادُ ضَالَّةٍ.
- ٦- وَهْتَفُ بِمَيِّتٍ.
- ٧- وَرَفْعُ صَوْتٍ، كَرَفْعِهِ بِعِلْمٍ.
- ٨- وَوَقِيدُ نَارٍ.
- ٩- وَدُخُولُ كَحِيلٍ لِنَقْلِ.
- ١٠- وَفَرَشُّ أَوْ^(١) مُتَكَأٍ.

❖ قَف

ما يتعلق بالآبار
والعيون والكلاء

■ وَلِذِي:

- مَا جَلِيَ^(٢) وَبُئِرَ.
- [وَمِرْسَالٍ]^(٣) مَطَرٍ.
- كَمَاءٍ^(٤) يَمْلِكُهُ.

مَنْعُهُ وَبَيْعُهُ، إِلَّا مَنْ خِيفَ عَلَيْهِ وَلَا ثَمَنَ مَعَهُ.

○ وَالْأَرْجَحُ بِالثَّمَنِ، كَفَضْلِ بئرٍ زَرَعَ خِيفَ عَلَى زَرَعٍ جَارِهِ بِهِدْمِ
بئرِهِ، وَأَخَذَ يُصْلِحُ.

■ وَأُجْبِرَ عَلَيْهِ، كَفَاضِلِ^(٥) بئرٍ مَاشِيَةٍ بِصَحْرَاءَ هَدْرًا إِنْ لَمْ يُبَيِّنِ الْمِلْكِيَّةَ.

(١) في (م): و.

(٢) المأجل: شبه حوض واسع يؤجل أي يُجمع فيه الماء إذا كان قليلا ثم يفجر إلى المشارات والمزرعة. والآبار. انظر: لسان العرب (١١/١٢).

(٣) سقطت من الأصل، والمثبت من (أ) و(ز) و(س) و(م) والشروح.

(٤) في الأصل و(س): بماء، والمثبت من (أ) و(ز) و(م) وبقية الشروح.

(٥) في (أ) و(م): كفضل.

■ وَبُدِيَ:

● بِمُسَافِرٍ.

- وَلَهُ عَارِيَّةُ آلَةٍ.

● ثُمَّ حَاضِرٍ.

● ثُمَّ دَابَّةٌ رَبَّهَا بِجَمِيعِ الرِّيِّ، وَإِلَّا بِنَفْسِ الْمَجْهُودِ.

■ وَإِنْ سَالَ مَطَرٌ بِمُبَاحِ سُقْيِ الْأَعْلَى إِنْ تَقَدَّمَ لِلْكَعْبِ.

■ وَأَمَرَ بِالتَّسْوِيَةِ، وَإِلَّا فَكَحَائِطَيْنِ.

■ وَقُسِمَ لِلْمُتَقَابِلَيْنِ كَالنَّيْلِ.

■ وَإِنْ مُلِكَ أَوْ لَا قُسِمَ بِقِلْدٍ أَوْ غَيْرِهِ.

- وَأُقْرِعَ لِلتَّشَاحِ فِي السَّبْقِ.

■ وَلَا يُمْنَعُ:

● صَيْدُ سَمَكٍ، وَإِنْ [مِنْ] ^(١) مِلْكِهِ.

○ وَهَلْ فِي أَرْضِ الْعَنُودَةِ فَقَطْ؟ أَوْ إِلَّا أَنْ يَصِيدَ الْمَالِكُ؟ تَأْوِيلَانِ.

● وَلَا [أَوْ] ^(٢) كَلًّا بِفَحْصٍ وَعَقَاءٍ لَمْ يَكْتَنِفْهُ زَرْعُهُ.

- بِخِلَافِ مَرْجِهِ وَحِمَاهُ.



(١) سقطت من (م).

(٢) سقطت من بعض الشروح.

(بَاب)

* قف

حكم الوقف
وأركانه

⊙ صَحَّ وَقْفُ مَمْلُوكٍ وَإِنْ بِأُجْرَةٍ، وَلَوْ :

● حَيَوَانًا.

● وَرَقِيْقًا كَعَبْدٍ عَلَى مَرْضَى لَمْ يَقْصِدْ ضَرَرَهُ^(١).

○ وَفِي وَقْفِ كَطْعَامٍ تَرُدُّدٌ.

عَلَى أَهْلِ اللَّتَمْلُوكِ^(٢) : كَمَنْ سَيُولَدُ وَذِمِّي، وَإِنْ :

● لَمْ تَظْهَرْ قُرْبَهُ.

● أَوْ يَشْتَرِطَ تَسْلِيمُ غَلَّتِهِ مِنْ نَاضِرِهِ لِيَصْرِفَهُ.

● أَوْ كَكِتَابٍ عَادَ إِلَيْهِ بَعْدَ صَرْفِهِ فِي مَصْرِفِهِ.

■ وَيَبْطَلُ :

● عَلَى مَعْصِيَةٍ.

● وَحَرْبِيٍّ.

● وَكَافِرٍ لِكَمْسَجِدٍ.

● وَعَلَى بَنِيهِ دُونَ بَنَاتِهِ.

● أَوْ عَادَ^(٣) لِسُكْنَى مَسْكَنِهِ قَبْلَ عَامٍ.

● أَوْ جُهْلَ سَبْقِهِ لِذَيْنِ إِنْ كَانَ عَلَى مَحْجُورِهِ.

● أَوْ عَلَى نَفْسِهِ وَلَوْ بِشَرِيكِ.

● أَوْ عَلَى أَنَّ النَّظَرَ لَهُ.

● أَوْ لَمْ يَحْزُهُ كَبِيرٌ وَقَفَ عَلَيْهِ وَلَوْ سَفِيْهَا، أَوْ وَلِيٌّ صَغِيرٌ.

(١) فِي (أ) : ضَرُورَةٌ.

(٢) فِي بَعْضِ الشُّرُوحِ : لِلتَّمْلِيكِ.

(٣) فِي (م) : وَأَعَادَ.

ما يبطل به
الوقف

- أَوْ لَمْ يُخَلِّ بَيْنَ النَّاسِ وَبَيْنَ^(١) كَمَسَجِدٍ قَبْلَ فَلْسِهِ وَمَوْتِهِ وَمَرَضِهِ .
- إِلَّا لِمَحْجُورِهِ :
- ١- إِذَا أَشْهَدَ .
- ٢- وَصَرَفَ الْغَلَّةَ لَهُ^(٢) .
- ٣- وَلَمْ تَكُنْ^(٣) سُكْنَاهُ .

* نصف

- أَوْ عَلَى وَارِثٍ بِمَرَضٍ مَوْتِهِ إِلَّا : مُعَقَّبًا خَرَجَ مِنْ ثُلْثِهِ فَكَمِيرَاثٍ لِلْوَارِثِ :

- كَثَلَاثَةِ أَوْلَادٍ وَأَرْبَعَةِ [أَوْلَادٍ]^(٤) أَوْلَادٍ وَعَقَبَهُ، وَتَرَكَ أُمًّا وَزَوْجَةً، فَتَدْخُلَانِ^(٥) فِي مَالِ الْأَوْلَادِ^(٦) .
- وَأَرْبَعَةُ أَسْبَاعِهِ لَوْلَدِ الْوَلَدِ وَقَفَّ .
- وَانْتَقَضَ الْقِسْمُ بِحُدُوثِ وَلَدٍ لَهُمَا^(٧) .
- كَمَوْتِهِ عَلَى الْأَصَحِّ .
- لَا الزَّوْجَةَ وَالْأُمَّ فَيَدْخُلَانِ .
- وَدَخَلَا فِيمَا زَيْدٌ لِلْوَلَدِ .

بـ :

صبيح صححة الوقف

- حَبَسْتُ .
- وَوَقَفْتُ .

(١) في (أ) : وبنى .
 (٢) لما ذكر أن الوقف لابد من حوزة عن واقفه إذا كان على معين أخرج هذا الفرع من ذلك . انظر :
 تحرير المختصر (٦٤٦/٤) .
 (٣) في (ز) و(م) : أو لم يكن ، وفي بعض الشروح زيادة : دار .
 (٤) سقطت من (أ) .
 (٥) في (أ) و(ز) و(م) : يدخلان .
 (٦) في (ز) و(م) : في ما للأولاد .
 (٧) في بعض الشروح : ولدهما .

● أَوْ تَصَدَّقْتُ إِنْ قَارَنَهُ قَيْدٌ أَوْ جِهَةٌ لَا تَنْقَطِعُ، أَوْ لِمَجْهُولٍ وَإِنْ حُصِرَ.

✱ قف

■ وَرَجَعَ إِنْ انْقَطَعَ:

● لِأَقْرَبِ فَقَرَاءِ عَصَبَةِ الْمُحَبِّسِ.

● وَامْرَأَةٍ لَوْ رُجِلَتْ عَصَبَتُ^(١).

■ فَإِنْ ضَاقَ قُدَمَ الْبَنَاتُ.

■ وَعَلَى اثْنَيْنِ وَبَعْدَهُمَا عَلَى^(٢) الْفُقَرَاءِ، نَصِيبٌ مَنْ مَاتَ لَهُمْ، لَا^(٣) كَعَلَى عَشْرَةٍ^(٤) حَيَاتُهُمْ، فَيُمْلِكُ بَعْدَهُمْ.

■ وَفِي كَفَنُطْرَةٍ لَمْ يُرَجَّ عَوْدُهَا فِي مِثْلِهَا، وَإِلَّا وَقَفَ لَهَا.

■ وَصَدَقَهُ لِفُلَانٍ فَلَهُ أَوْ لِلْمَسَاكِينِ فُرْقَ ثَمَنُهَا بِإِلَاجِتْهَادٍ.

■ وَلَا يُشْتَرَطُ:

ما لا يشترط
في الوقف

١- التَّجْزِئُ.

- وَحُمِلَ فِي الْإِطْلَاقِ عَلَيْهِ، كَتَسْوِيَةِ أَثْنَى بِذَكَرٍ^(٥).

٢- وَلَا التَّأْيِيدُ.

٣- وَلَا تَعْيِينَ مَصْرِفِهِ، وَصُرِفَ فِي غَالِبٍ وَإِلَّا فَالْفُقَرَاءُ.

✱ نصف

٤- وَلَا قَبُولُ مُسْتَحَقِّهِ إِلَّا الْمُعَيَّنَ الْأَهْلَ، فَإِنْ رَدَّ فَكُمُنْقَطِعٍ.

ما يجوز اشتراطه
في الوقف

■ وَاتَّبَعَ شَرْطُهُ إِنْ جَازَ:

● كَتَخْصِيصِ مَذْهَبٍ أَوْ نَاطِرٍ.

(١) في (م): عَصَب.

(٢) في (م): فعلى.

(٣) في (أ) و(ز) و(م): إلا.

(٤) في (س): لا على عشرة.

(٥) في (س): لأثنى بذكر، وفي بعض الشُّروح: كتسوية ذكر بأثنى.

- أَوْ تَبَدُّثُهُ فُلَانٍ بِكَذَا، وَإِنْ مِنْ غَلَّةٍ ثَانِي عَامٍ إِنْ لَمْ يَقُلْ مِنْ غَلَّةٍ كُلِّ عَامٍ.
- أَوْ أَنَّ مَنْ احْتِاجَ مِنَ الْمُحَبَّسِ عَلَيْهِ بَاعَ.
- أَوْ إِنْ تَسَوَّرَ عَلَيْهِ قَاضٍ أَوْ غَيْرُهُ رَجَعَ لَهُ أَوْ لَوَارِثِهِ: «كَعَلَى وَلَدِي» وَلَا وَلَدَ لَهُ.

لَا:

- بِشَرْطِ إِصْلَاحِهِ عَلَى مُسْتَحِقِّهِ.
- كَأَرْضٍ مُوَظَّفَةٍ.
- إِلَّا مِنْ غَلَّتِهَا عَلَى الْأَصَحِّ.
- أَوْ عَدَمَ بَدْءٍ بِإِصْلَاحِهِ وَنَقَقْتِهِ^(١).
- وَأُخْرِجَ السَّاكِنُ الْمَوْقُوفُ عَلَيْهِ لِلسُّكْنَى إِنْ لَمْ يُصْلِحْ لِتُكْرَى لَهُ.
- وَأُنْفَقَ فِي فَرَسٍ لِكَغْزَوٍ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ.
- فَإِنْ عُدِمَ بَيْعٌ وَعَوَّضَ بِهِ سِلَاحٌ، كَمَا لَوْ كَلِبَ.
- وَبَيْعٌ:

التصرف
في الوقف

- مَا لَا يُنْتَفَعُ بِهِ مِنْ غَيْرِ عَقَارٍ فِي مِثْلِهِ، أَوْ شِقْصِهِ، كَأَنْ أُتْلِفَ.
- وَفَضْلُ الذُّكُورِ وَمَا كَبِرَ مِنَ الْإِنَاثِ فِي إِنَاثٍ.

لَا:

- عَقَارٌ وَإِنْ خَرِبَ^(٢).
- وَنُقْضَ وَلَوْ بِغَيْرِ خَرَابٍ^(٣).
- إِلَّا لِتَوْسِيعِ كَمَسْجِدٍ وَلَوْ جَبْرًا، وَأُمِرُوا بِجَعْلِ ثَمَنِهِ لِغَيْرِهِ.
- وَمَنْ هَدَمَ وَقَفًا فَعَلَيْهِ إِعَادَتُهُ.

* قف

(١) في بعض الشروح: أَوْ بِنَقَقْتِهِ.

(٢) أي: فَإِنَّهُ لَا يَبَاعُ.

(٣) في (أ) و(س): خَرِبَ.

ما تتناوله
ألفاظ الوقف

■ وَتَنَاولَ :

- الذَّرِيَّةُ، وَوَلَدَيَّ^(١) فُلَانٌ وَفُلَانَةٌ، أَوِ الذُّكُورُ وَالْإِنَاثُ وَأَوْلَادُهُمُ الْحَافِدَ لَا :

- نَسْلِي .
- وَعَقِي .
- وَوَلَدِي .
- وَوَلَدٍ وَلَدِي .
- وَأَوْلَادِي .
- وَأَوْلَادِ أَوْلَادِي .
- وَبَنِي .
- وَبَنِي بَنِي .

○ وَفِي : وَلَدِي وَوَلَدِهِمُ قَوْلَانِ .

- وَالْإِخْوَةُ الْأُنثَى .
- وَرِجَالُ إِخْوَتِي وَنِسَاؤُهُمُ الصَّغِيرَ .
- وَبَنِي أَبِي إِخْوَتُهُ الذُّكُورَ وَأَوْلَادُهُمُ .
- وَآلِي وَأَهْلِي الْعَصَبَةِ، وَمَنْ لَوْ رُجِلَتْ لَعَصَبَتْ^(٢) .
- وَأَقَارِبِي أَقَارِبَ جِهَتِيهِ مُطْلَقًا، وَإِنْ قَصَّوْا^(٣) .
- وَمَوَالِيهِ الْمُعْتَقَ، وَوَلَدَهُ وَمُعْتَقَ أَبِيهِ وَابْنِهِ .
- وَقَوْمُهُ عَصَبَتُهُ فَقَطْ .
- وَطِفْلٌ وَصَبِيٌّ وَصَغِيرٌ لِمَنْ لَمْ يَبْلُغْ .

(١) كذا ضبطت في (م) ويحتمل ضبطها بياء واحدة للإضافة كما أفاده الزرقاني في شرحه

(١٦١/٧)، وفي بعض الشروح: وولد.

(٢) في (أ) و(م): عصبت، وفي (ز): عصب.

(٣) كذا في الأصل، وفي (أ) و(ز) و(م): نصرى، وفي (س): نظرًا، وفي بعض الشروح: نصارى.

- وَشَابُ وَحَدَثٌ لِلْأَرْبَعَيْنِ .

- وَإِلَّا فَكَهْلٌ لِلسَّتَيْنِ، وَإِلَّا فَشَيْخٌ، وَشَمِلَ الْأُنْثَى كَالْأَرْمَلِ .

■ وَالْمَلِكُ لِلْوَاقِفِ، لَا الْغَلَّةُ .

- فَلَهُ وَلَوَارِثُهُ مَنْعٌ مَنْ يُرِيدُ إِصْلَاحَهُ .

■ وَلَا يُفْسَخُ كِرَاؤُهُ لِيَزَادَةَ .

■ وَلَا يُقْسَمُ إِلَّا مَاضٍ زَمْنُهُ .

■ وَأَكْرَى نَاطِرُهُ إِنْ كَانَ عَلَى مُعَيَّنٍ كَالسَّتَيْنِ .

■ وَلِمَنْ مَرَجَعُهَا لَهُ كَالْعَشْرِ .

■ وَإِنْ بَنَى مُحَبَّسٌ عَلَيْهِ فَمَاتَ ^(١) وَلَمْ يُبَيِّنْ فَهُوَ وَقَفٌ .

- وَ عَلَى مَنْ لَا يُحَاطُ بِهِ ^(٢) .

أَوْ عَلَى قَوْمٍ وَأَعْقَابِهِمْ .

أَوْ عَلَى كَوَلِّدِهِ وَلَمْ يُعَيِّنْهُمْ .

فَضَّلَ الْمُتَوَلَّى ^(٣) أَهْلَ الْحَاجَةِ وَالْعِيَالِ فِي غَلَّةٍ وَسُكْنَى .

■ وَلَمْ يُخْرِجْ سَاكِنٌ لِغَيْرِهِ، إِلَّا :

● بِشَرْطٍ .

● أَوْ سَفَرٍ انْقِطَاعٍ .

● أَوْ بَعِيدٍ .



(١) في (أ) : وإن مات، وفي (ز) و(س) و(م) فإن مات .

(٢) في بعض الشروح : بهم .

(٣) في (أ) و(ز) و(م) : المولى .

(بَابُ)

* قف

تعريف الهبة
وما تصح به

⊙ الهِبَةُ: تَمْلِيكَ بِلَا عَوَضٍ، وَلِثَوَابِ الْآخِرَةِ صَدَقَةٌ.

وَصَحَّتْ فِي كُلِّ مَمْلُوكٍ يُنْقَلُ، مِمَّنْ لَهُ تَبَرُّعٌ بِهَا، وَإِنْ:

١- مَجْهُولًا.

٢- وَكَلْبًا.

٣- وَدَيْنًا، وَهُوَ إِبْرَاءٌ إِنْ وَهَبَ لِمَنْ عَلَيْهِ.

وَالْأَفْكَالُ الرَّهْنُ.

٤- وَرَهْنًا لَمْ يُقْبَضْ وَأَيَسَرَ رَاهِنُهُ، أَوْ رَضِيَ مُرْتَهِنُهُ.

وَالْأَفْضَى [عَلَيْهِ] ^(١) بِفَكِّهِ إِنْ كَانَ [الدَّيْنُ] ^(٢) يُعَجَّلُ ^(٣) وَالْأَبْقَى لِبَعْدِ

الْأَجَلِ.

بِصِغَةِ أَوْ مُفْهِمَهَا، وَإِنْ بِفَعْلٍ، كَتَحْلِيَةٍ وَلَدِهِ.

- لَا بَابُنِ مَعَ قَوْلِهِ دَارُهُ.

- وَحِيزَ وَإِنْ بِلَا إِذْنٍ.

- وَأُجْبِرَ عَلَيْهِ.

■ وَبَطَلْتُ إِنْ:

١- تَأَخَّرَ لِدَيْنٍ مُحِيطٍ.

٢- أَوْ وَهَبَ لِثَانٍ وَحَازَ.

٣- أَوْ أَعْتَقَ الْوَاهِبُ.

٤- أَوْ اسْتَوْلَدَ.

(١) سقطت من بعض الشروح.

(٢) سقطت من (أ).

(٣) في (أ): مِمَّا يَعَجَلُ.

مبطلات الهبة

وَلَا قِيَمَةَ^(١).

٥- أَوْ اسْتَصْحَبَ هَدِيَّةً.

٦- أَوْ أَرْسَلَهَا.

ثُمَّ مَاتَ.

٧- أَوْ الْمُعِينَةُ^(٢) لَهُ إِنْ لَمْ يُشْهَدْ.

كَأَنَّ دَفْعَتَ لِمَنْ يَتَصَدَّقُ عَنْكَ بِمَالٍ وَلَمْ تُشْهَدْ.

لَا إِنْ بَاعَ^(٣) وَاهَبَ قَبْلَ عِلْمِ الْمُوهُوبِ، وَإِلَّا فَالْتَّمَنُ لِلْمُعْطِي. «رُويَتْ بِفَتْحِ

* نصف

الطَّاءِ وَكَسْرُهَا».

٨- أَوْ جُنَّ أَوْ مَرَضَ وَاتَّصَلَ بِمَوْتِهِ.

٩- أَوْ وَهَبَ لِمُودِعٍ وَلَمْ يَقْبَلْ لِمَوْتِهِ.

وَصَحَّ:

قبول الهبة

١- إِنْ:

● قَبَضَ لِيَتَرَوَى أَوْ جَدَّ فِيهِ، أَوْ فِي تَرْكِيةِ شَاهِدِهِ.

● أَوْ أَعْتَقَ، أَوْ بَاعَ، أَوْ وَهَبَ، إِذَا أَشْهَدَ وَأَعْلَنَ.

● أَوْ لَمْ يُعْلَمْ بِهَا إِلَّا بَعْدَ مَوْتِهِ.

٢- وَخَوَزُ مُخْدَمٍ وَمُسْتَعِيرٍ مُطْلَقًا، وَمُودِعٍ إِنْ عِلِمَ، لَا:

● غَاصِبٍ^(٤).

● وَمُرْتَهِنٍ.

● وَمُسْتَأْجِرٍ، إِلَّا أَنْ يَهَبَ الْإِجَارَةَ.

وَلَا إِنْ رَجَعَتْ إِلَيْهِ بَعْدَهُ بِقُرْبٍ، بِأَنْ أَجَرَهَا أَوْ أَرْفَقَ بِهَا، بِخِلَافِ سَنَةِ.

(١) فِي (أ): عَلَى الْوَاهِبِ.

(٢) فِي (م): الْمُعِينَةُ.

(٣) فِي (أ) وَ(ز) وَ(م): أَوْ بَاعَ.

(٤) فِي (أ) غَاصِبُهُ، وَفِي (س): كَغَاصِبٍ.

- أَوْ رَجَعَ مُحْتَفِيًا [أَوْ ضَيْفًا] ^(١) فَمَاتَ .

٣- وَهَبَهُ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ لِلْآخَرِ مَتَاعًا .

٤- وَهَبَهُ زَوْجَةً دَارَ سُكْنَاهَا لِزَوْجِهَا .

- لَا الْعَكْسُ .

- وَلَا إِنْ بَقِيََتْ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَحْجُورِهِ إِلَّا :

● مَا لَا يُعْرَفُ، وَلَوْ خَتَمَ عَلَيْهِ .

● وَدَارَ سُكْنَاهُ إِلَّا أَنْ يَسْكُنَ أَقْلَهَا، وَيُكْرِي لَهُ الْأَكْثَرَ .

■ وَإِنْ سَكَنَ :

● النِّصْفَ : بَطَلَ فَقَطْ .

● وَالْأَكْثَرَ : بَطَلَ الْجَمِيعُ .

* قف

العُمري

■ وَجَارَتْ الْعُمَرَى : «كَأَعْمَرْتُكَ» ^(٢) أَوْ وَارِثُكَ، وَرَجَعَتْ لِلْمُعْمِرِ أَوْ وَارِثِهِ .

- كَحَبْسٍ عَلَيْكُمَا وَهُوَ لَا خِرْكُمَا ^(٣) مِلْكُ ^(٤) .

لَا :

١-الرَّقَبَى : كَذَوِي دَارَيْنِ قَالَا : «إِنْ مِتَّ قَبْلِي فَهُمَا لِي وَإِلَّا فَلَكَ» .

٢- كَهَبَّة :

● نَحْلٍ وَاسْتِثْنَاءٍ ثَمَرَتِهَا سِنِينَ وَالسَّقْيُ عَلَى الْمَوْهُوبِ .

● أَوْ فَرَسٍ لِمَنْ يَغْزُو سِنِينَ وَيُنْفِقُ عَلَيْهِ الْمَدْفُوعُ وَلَا يَبِيعُهُ لِبُعْدِ

الْأَجَلِ .

وَلِلْأَب :

١- اغْتِصَارُهَا مِنْ وَلَدِهِ، كَأُمِّ فَقَطْ وَهَبْتُ ذَا أَبٍ وَإِنْ مَجْنُونًا .

اعتصار الهبة

(١) سقطت من (أ)

(٢) في (أ) : لأعمرتكَ .

(٣) في (م) : للآخر .

(٤) في (أ) : ملكًا .

○ وَلَوْ يَتِيماً^(١) عَلَى الْمُخْتَارِ.

- إِلَّا فِيمَا أُرِيدَ بِهِ الْآخِرَةُ، كَصَدَقَةٍ بِلاَ شَرْطٍ إِنَّ:

- لَمْ تَفُتْ بِحَوَالَةِ^(٢) سُوقٍ، أَوْ^(٣) زَيْدٍ أَوْ نَقْصٍ.
 - وَلَمْ يَنْكَحْ أَوْ يُدَايِنْ لَهَا، أَوْ يَطَأُ نَيْبًا، أَوْ يَمْرَضُ.
- كَوَاهِبٍ إِلَّا أَنْ يَهَبَ عَلَى هَذِهِ الْأَحْوَالِ.

○ أَوْ يَزُولَ الْمَرَضُ عَلَى الْمُخْتَارِ.

■ وَكُرْهَ تَمَلُّكَ صَدَقَةٍ بِغَيْرِ مِيرَاثٍ.

- وَلَا يَرْكُبُهَا أَوْ يَأْكُلُ غَلَّتَهَا.

○ وَهَلْ إِلَّا أَنْ يَرْضَى الْإِبْنُ الْكَبِيرُ بِشُرْبِ اللَّبَنِ؟ تَأْوِيلَانِ.

- وَيُنْفَقُ عَلَى أَبِيهِ افْتَقَرَتْ مِنْهَا.

٢- وَتَقْوِيمُ جَارِيَةٍ أَوْ عَبْدٍ لِلضَّرُورَةِ.

- وَيُسْتَقْصَى.

- وَجَازَ شَرْطُ الثَّوَابِ، وَلَزِمَ بِتَعْيِينِهِ.

- وَصَدَّقَ وَاهِبٌ [فِيهِ]^(٤) إِنْ لَمْ يَشْهَدْ عُرْفٌ بِضِدِّهِ، وَإِنْ لِعُرْسٍ.

○ وَهَلْ يَحْلِفُ أَوْ إِنْ أَشْكَلَ؟ تَأْوِيلَانِ.

فِي غَيْرِ الْمَسْكُوكِ^(٥) إِلَّا:

١- بِشَرْطِ^(٦).

٢- وَغَيْرِ أَحَدٍ^(٧) الزَّوْجَيْنِ لِلْآخِرِ.

(١) فِي (أ) وَ(ز) وَ(م): يَتِيمٌ.

(٢) فِي (أ): لَا بِحَوَالَةِ.

(٣) فِي (أ): بَلْ أَوْ.

(٤) سَقَطَتْ مِنْ (ز).

(٥) فِي (أ): مَسْكُوكٌ.

(٦) فِي بَعْضِ الشُّرُوحِ: لَشَرْطٍ.

(٧) فِي (أ) وَ(م): وَهَبَ أَحَدٌ.

* نصف

تقويم الجارية
أو العبد للضرورة

- ٣- وَلِقَادِمٍ عِنْدَ قُدُومِهِ، وَإِنْ فَقِيرًا لِعِنْيٍ.
- وَلَا يَأْخُذُ هِبَتَهُ وَإِنْ قَائِمَةً.
- وَلَزِمَ وَاهِبَهَا لَا الْمُؤْهُوبَ لَهُ الْقِيَمَةُ، إِلَّا لِفَوْتٍ بَزِيدٍ أَوْ نَقْصٍ.
- وَلَهُ مِنْعَهَا حَتَّى يَقْبِضَهُ.
- وَأُثِيبَ مَا يُقْضَى عَنْهُ بِبَيْعٍ وَإِنْ مَعِيًّا.
- إِلَّا كَحَطَبٍ فَلَا يَلْزَمُهُ أَخْذُهُ^(١).
- وَلِلْمَأْذُونِ وَلِلْأَبِ فِي مَالٍ وَلَدِهِ الْهَبَةُ لِلثَّوَابِ.
- وَإِنْ قَالَ: «دَارِي صَدَقَةٌ» بَيِّمِينَ مُطْلَقًا، أَوْ بَغَيْرِهَا وَلَمْ يُعَيِّنْ لَمْ يُقْضَ عَلَيْهِ.
- بِخِلَافِ الْمُعَيَّنِ.
- وَفِي مَسْجِدٍ مُعَيَّنٍ قَوْلَانِ.
- وَقُضِيَ بَيْنَ مُسْلِمٍ وَذِمِّي فِيهَا بِحُكْمِنَا.



(١) في بعض الشروح: قبوله.

(بَابُ)

* قف

○

الْلُقْطَةُ: مَالٌ مَعْصُومٌ، عَرَضَ لِلضَّيَاعِ، وَإِنْ كَلَبًا وَفَرَسًا وَحِمَارًا.

■ تعريف اللقطة

وَرُدَّ بِمَعْرِفَةٍ:

■ حكم المال الملتقط

١- مَشْدُودٌ فِيهِ.

٢- وَبِهِ.

٣- وَعَدَدِهِ.

بِلَا يَمِينٍ.

- وَقُضِيَ لَهُ عَلَى ذِي الْعَدَدِ وَالْوَزْنِ.

■ وَإِنْ وَصَفَ ثَانٍ وَصَفَ أَوَّلٍ وَلَمْ يَبَيِّنْ بِهَا حَلَقًا وَقُسِمَتْ، كَبَيَّنَتَيْنِ لَمْ تُؤَرَّخَا^(١)، وَإِلَّا فَلِلْأَقْدَمِ.

■ وَلَا ضَمَانَ عَلَى دَافِعٍ بِوَصْفٍ وَإِنْ قَامَتْ بَيْنَهُ لِيُغَيِّرَهُ.

■ وَاسْتُونِي فِي الْوَاحِدَةِ^(٢) إِنْ جَهِلَ غَيْرَهَا.

○ لَا غِلَطَ عَلَى الْأُظْهَرِ.

■ وَلَمْ يَضُرَّ جَهْلُهُ بِقَدْرِهِ.

■ وَوَجَبَ:

١- أَخْذُهُ لِيَخُوفِ خَائِنٍ، لَا إِنْ عَلِمَ خِيَانَتَهُ هُوَ فَيَحْرُمُ.

■ حكم الالتقاط

○ وَإِلَّا كُرَّةَ عَلَى الْأَحْسَنِ.

٢- وَتَعْرِيفُهُ سَنَةً وَلَوْ كَذَلُوا لَا تَأْفَهَا:

■ التعريف باللقطة
وكيفيته

● بِمَظَانٍ طَلَبَهَا بِكَبَابٍ مَسْجِدٍ.

● فِي كُلِّ يَوْمَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ.

(١) في (أ) و(م): يؤرخا.

(٢) في بعض الشروح: بالواحدة.

- بِنَفْسِهِ أَوْ مَنْ (١) يَثِقُ (٢).
- أَوْ بِأَجْرَةٍ مِنْهَا إِنْ لَمْ يُعْرِفْ مِثْلَهُ.
- وَبِالْبَلَدَيْنِ إِنْ وُجِدَتْ بَيْنَهُمَا.
- وَلَا يُذَكَّرُ جِنْسُهَا عَلَى الْمُخْتَارِ.

* نصف

حكم اللقطة
بعد التعريف

- وَدُفِعَتْ لِخَبِيرٍ إِنْ وُجِدَتْ بِقَرْيَةٍ ذِمَّةً.
- وَلَهُ حَبْسُهَا بَعْدَهَا (٣)، أَوْ التَّصَدُّقُ أَوْ التَّمَلُّكُ وَلَوْ بِمَكَّةَ ضَامِنًا فِيهِمَا:
- كَنِيَّةً أَخَذَهَا قَبْلَهَا.
- وَرَدَّهَا بَعْدَ أَخْذِهَا لِلْحِفْظِ.
- إِلَّا بِقُرْبٍ فَتَأْوِيلَانِ.
- وَذُو الرِّقِّ كَذَلِكَ، وَقَبْلَ السَّنَةِ فِي رَقَبَتِهِ.
- وَلَهُ:

١- أَكْلُ:

ما يجوز للملتقط

- مَا يَفْسُدُ وَلَوْ بِقَرْيَةٍ.
- وَشَاةٍ بِقِيَاءٍ.
- كَبَقَرٍ بِمَحَلِّ خَوْفٍ، وَإِلَّا تُرِكَتْ كَابِلٍ، وَإِنْ أُخِذَتْ عُرِّقَتْ، ثُمَّ تُرِكَتْ بِمَحَلِّهَا.
- ٢- وَكِرَاءُ بَقَرٍ وَنَحْوِهَا فِي عِلْفِهَا كِرَاءً مَضْمُونًا.
- ٣- وَرُكُوبُ دَابَّةٍ لِمَوْضِعِهِ وَإِلَّا ضَمِنَ.
- ٤- وَغَلَاتُهَا دُونَ نَسْلِهَا.
- وَخَيْرُ رَبُّهَا بَيْنَ فَكِّهَا بِالنَّفَقَةِ أَوْ إِسْلَامِهَا.

(١) في (أ): بمن.

(٢) في (أ) زيادة: به.

(٣) في بعض الشروح: بعده.

- وَإِنْ بَاعَهَا بَعْدَهَا فَمَا لِرَبِّهَا [إِلَّا] ^(١) الثَّمَنُ، بِخِلَافِ لَوْ ^(٢) وَجَدَهَا بِيَدِ الْمُسْكِينِ أَوْ مُبْتَاعٍ مِنْهُ، فَلَهُ أَخْذُهَا.
- وَلِلْمُلْتَقِطِ الرُّجُوعُ عَلَيْهِ إِنْ أَخَذَ مِنْهُ قِيمَتَهَا، إِلَّا أَنْ يَتَصَدَّقَ بِهَا عَنْ نَفْسِهِ.
- وَإِنْ نَقَصَتْ بَعْدَ نِيَّةٍ تَمْلِكُهَا فَلِرَبِّهَا أَخْذُهَا أَوْ قِيمَتَهَا.
- وَوَجَبَ:

* قف

اللقيط

- ١- لَقَطُ طِفْلٍ نُبَذَ كِفَايَةً.
- ٢- وَحَضَانَتُهُ.
- ٣- وَنَفَقَتُهُ إِنْ لَمْ يُعْطَ مِنَ الْفَيْءِ، إِلَّا أَنْ:
- يَمْلِكَ كَهَبَةً.
 - أَوْ يُوجَدَ مَعَهُ أَوْ مَدْفُونٌ ^(٣) تَحْتَهُ، إِنْ كَانَتْ مَعَهُ رُقْعَةٌ.
- ٤- وَرُجُوعُهُ عَلَى أَبِيهِ إِنْ طَرَحَهُ عَمْدًا.
- وَالْقَوْلُ لَهُ إِنْ لَمْ يُنْفِقْ حِسْبَةً.
- وَهُوَ حُرٌّ.
- وَوَلَاؤُهُ لِلْمُسْلِمِينَ.
- وَحُكْمُ بِإِسْلَامِهِ فِي قُرَى الْمُسْلِمِينَ، كَأَنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا إِلَّا بَيْتَانِ إِنْ التَّقَطُّهُ مُسْلِمٌ.
- وَفِي ^(٤) قُرَى الشُّرَكَ فَمُشْرِكٌ.
- وَلَمْ يَلْحَقْ بِمُلْتَقِطِهِ وَلَا غَيْرِهِ، إِلَّا بَيِّنَةٌ أَوْ بَوَاحٍ.
- وَلَا يَرُدُّهُ بَعْدَ أَخْذِهِ إِلَّا أَنْ يَأْخُذَهُ لِيَرْفَعَهُ لِلْحَاكِمِ فَلَمْ يَقْبَلْهُ وَالْمَوْضِعُ مَطْرُوقٌ.

حكم اللقيط

(١) سقطت من (أ).

(٢) في (م): ما لو.

(٣) في (أ): أو مدفون.

(٤) في بعض الشروح: وإن في.

* نصف

أحكام أخذ الأبق

- وَقُدِّمَ الْأَسْبَقُ ثُمَّ الْأُولَى، وَإِلَّا فَالْقُرْعَةُ.
- وَيَنْبَغِي الْإِشْهَادُ.
- وَلَيْسَ لِمُكَاتِبٍ وَنَحْوِهِ التَّقَاطُ بِغَيْرِ إِذْنِ السَّيِّدِ.
- وَنَزَعَ مَحْكُومٌ بِإِسْلَامِهِ مِنْ غَيْرِهِ.
- [وَنُدِبَ] ^(١) أَخَذُ آبِقٍ لِمَنْ يَعْرِفُ وَإِلَّا فَلَا يَأْخُذُهُ.
- فَإِنْ أَخَذَهُ رَفَعَهُ [لِلْإِمَامِ] ^(٢) وَوُقِفَ سَنَةً.
- ثُمَّ بَيْعٌ، وَلَا يُهْمَلُ.
- وَأَخَذَ نَفَقَتَهُ وَمَضَى بَيْعُهُ وَإِنْ قَالَ رَبُّهُ: «كُنْتَ أَعْتَقْتَهُ».
- وَلَهُ:
- عَتَقَهُ.
- وَهَبَتْهُ لِعَيْرِ ثَوَابٍ.
- وَنَقَامٌ عَلَيْهِ الْحُدُودُ.
- وَضَمِنَهُ:
- إِنْ أَرْسَلَهُ إِلَّا لِحَوْفٍ مِنْهُ.
- كَمَنْ اسْتَأْجَرَهُ فِيمَا يَعْطُبُ فِيهِ.
- لَا إِنْ أَبَقَ مِنْهُ وَإِنْ مُرْتَهَنًا وَحَلَفَ.
- وَاسْتَحَقَّهُ سَيِّدُهُ:
- بِشَاهِدٍ.
- وَيَمِينٍ.
- وَأَخَذَهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا دَعْوَاهُ إِنْ صَدَّقَهُ.
- وَلَيُزْفَعَ لِلْإِمَامِ إِنْ لَمْ يَعْرِفْ مُسْتَحَقَّهُ إِنْ لَمْ يَخَفْ ظُلْمَهُ.

(١) سقطت من (م).

(٢) سقطت من (أ).

- وَإِنْ أَتَى رَجُلٌ بِكِتَابٍ قَاضٍ: «إِنَّهُ قَدْ شُهِدَ عِنْدِي أَنَّ صَاحِبَ كِتَابِي هَذَا
فُلَانًا^(١) هَرَبَ مِنْهُ عَبْدٌ وَوَصَفَهُ» فَلْيَدْفَعْ إِلَيْهِ بِذَلِكَ.

* * *

(١) في (أ) و(ز) و(م): فلان.

(بَابُ) (١)

* قف

◎ أَهْلُ الْقَضَاءِ:

١- عَدْلٌ.

٢- ذَكْرٌ.

٣- فُطْنٌ.

٤- مُجْتَهِدٌ إِنْ وُجِدَ.

٥- وَإِلَّا فَأَمَثْلُ مُقَلِّدٍ.

٦- وَزَيْدٌ لِلْإِمَامِ الْأَعْظَمِ قُرَشِيٌّ.

- فَحَكَمَ^(٢) بِقَوْلِ مُقَلِّدِهِ.

■ وَنَفَذَ حُكْمُ:

١- أَعْمَى.

٢- وَأَبْكُمْ.

٣- وَأَصَمَّ.

وَوَجَبَ عَزْلُهُ.

■ وَلَزِمَ:

١- الْمُتَعَيِّنَ.

٢- أَوْ الْخَائِفَ.

● فِتْنَةٌ إِنْ لَمْ يَتَوَلَّ.

● أَوْ ضِيَاعَ الْحَقِّ.

الْقَبُولُ وَالطَّلَبُ، وَأُجْبِرَ وَإِنْ بَضْرِبِ.

شروط القضاء

حكم الأعمى
والأبكم والأصم

من ينفذ حكمهم

(١) في (أ): فصل.

(٢) في (س): فيحكم.

وَالَا فَلَهُ الْهَرَبُ وَإِنْ عَيْنٌ.

وَحَرَمٌ:

■ ما يحرم في
القضاء

١- لِجَاهِلٍ.

٢- وَقَاصِدٍ^(١) دُنْيَا.

وَنُدْبٌ:

■ ما يندب في
القضاء

١- لِيُشْهَرَ عِلْمُهُ.

٢- كَوَرَعٍ غَنِيٍّ حَلِيمٍ نَزَهٍ نَسِيبٍ مُسْتَشِيرٍ.

٣- بَلَا:

● دَيْنٍ.

● وَحَدٍّ.

● وَزَائِدٍ فِي الدَّهَاءِ.

● وَبَطَانَةٍ سُوءٍ.

٤- وَمَنْعُ الرَّاكِبِينَ مَعَهُ وَالْمُصَاحِبِينَ.

٥- وَتَخْفِيفُ الْأَعْوَانِ.

٦- وَاتِّخَاذُ مَنْ يُخْبِرُهُ بِمَا يُقَالُ فِي سِيرَتِهِ وَحُكْمِهِ وَشُهُودِهِ.

٧- وَتَأْدِيبُ مَنْ أَسَاءَ عَلَيْهِ إِلَّا فِي مِثْلِ: «اتَّقِ اللَّهَ فِي أَمْرِي» فَلْيَرْفُقْ بِهِ.

- وَلَمْ يَسْتُخْلِفْ إِلَّا -لِوُسْعِ عَمَلِهِ فِي جِهَةٍ بَعْدَتْ- مَنْ عَلِمَ مَا اسْتُخْلِفَ فِيهِ.

- وَانْعَزَلَ بِمَوْتِهِ لَا هُوَ بِمَوْتِ الْأَمِيرِ، وَلَوْ الْخَلِيفَةُ.

- وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ بَعْدَهُ أَنَّهُ^(٢) قَضَى بِكَذَا.

وَجَازٌ:

■ * نصف

١- تَعَدُّدٌ مُسْتَقِيلٌ أَوْ خَاصٌّ بِنَاحِيَةٍ أَوْ نَوْعٍ.

تعدد القضاة

(١) في بعض الشروح: وطالب.

(٢) في (أ): إن.

- وَالْقَوْلُ لِلطَّلَابِ ثُمَّ مَنْ سَبَقَ رَسُولُهُ، وَإِلَّا أُقْرَعَ كَالِدَعَاءِ.

من يجوز تحكيمه

٢- وَتَحْكِيمُ غَيْرِ:

- خَصْمٍ.
- وَجَاهِلٍ.
- وَكَافِرٍ.
- وَغَيْرِ مُمَيِّزٍ.
- فِي مَالٍ وَجُرْحٍ.
- لَا:

محل حكم الحكم

• حَدٌّ وَلِعَانٍ.

• وَقَتْلٌ^(١).

• وَوَلَاءٍ وَنَسَبٍ.

• وَطَلَاقٍ وَعَتَقٍ.

- وَمَضَى إِنْ حَكَمَ صَوَابًا، وَأُدِّبَ.

حكم الصبي المميز

○ وَفِي صَبِيٍّ وَعَبْدٍ^(٢) وَامْرَأَةٍ وَفَاسِقٍ، ثَالِثُهَا: إِلَّا الصَّبِيَّ.

○ وَرَابِعُهَا: وَفَاسِقٍ^(٣).

ضرب القاضي

٣- وَضَرْبُ خَصْمٍ لَدَّ^(٤).

الخصم

٤- وَعَزْلُهُ لِمَصْلَحَةٍ.

عزل الأمير

القاضي

- وَلَمْ يَنْبَغِ إِنْ شُهِرَ عَدْلًا بِمُجَرَّدِ شَكِيَّةٍ، وَلَيَبْرَأُ عَنْ غَيْرِ سُخْطٍ.

٥- وَخَفِيفُ تَغْزِيرٍ بِمَسْجِدٍ لَا حَدَّ.

ما يجوز للقاضي

- وَجَلَسَ بِهِ بِغَيْرِ:

(١) في (م) تقديم وتأخير: حدٌ وقتل ولعان.

(٢) في (ز) تقديم وتأخير: وفي عبد وصبي.

(٣) في بعض الشروح: وإلا فاسقًا.

(٤) في (أ): له.

● عَيْدٍ .

● وَقُدُومِ حَاجٍّ وَخُرُوجِهِ .

● وَمَطَرٍ أَوْ نَحْوِهِ .

٦- وَاتِّخَاذُ حَاجِبٍ وَبَوَّابٍ .

وَبَدَأُ :

١- بِمَحْبُوسٍ .

٢- ثُمَّ وَصِيٍّ، وَمَالٍ طِفْلٍ، وَمُقَامٍ .

٣- ثُمَّ ضَالٍّ .

- وَنَادَى بِمَنْعِ مُعَامَلَةِ يَتِيمٍ وَسَفِيهِ، وَرَفَعَ أَمْرَهُمَا إِلَيْهِ .

٤- ثُمَّ فِي الْخُصُومِ .

وَرَتَّبَ كَاتِبًا عَدْلًا شَرْطًا، كَمَزَكٍّ .

- وَاخْتَارَهُمَا .

وَالْمُتَرَجِّمُ مُخْبِرٌ، كَالْمُحْلَفِ .

وَأَخْضَرَ :

● الْعُلَمَاءُ أَوْ شَاوَرَهُمْ .

● وَشُهُودًا .

وَلَمْ يُفْتِ فِي خُصُومَةٍ .

وَلَمْ يَشْتَرِ بِمَجْلِسِ قَضَائِهِ .

- كَسَلَفٍ وَقِرَاضٍ وَإِبْضَاعٍ وَحُضُورٍ وَلَيْمَةٍ، إِلَّا النِّكَاحَ^(١)، وَقَبُولِ هَدِيَّةٍ وَلَوْ

كَافًا عَلَيْهَا إِلَّا مِنْ قَرِيبٍ .

○ [وَفِي]^(٢) :

● هَدِيَّةٍ مَنْ اعْتَادَهَا قَبْلَ الْوِلَايَةِ .

آداب القاضي

* قف

(١) في (أ): لنكاح .

(٢) سقطت من بعض الشروح .

- وَكَرَاهَةَ حُكْمِهِ فِي مَشْيِهِ أَوْ مُتَكِنًا .
 - وَالْإِزَامَ يَهُودِيَّ حُكْمًا بِسَبْتِهِ .
 - وَتَحْدِيثَهُ بِمَجْلِسِهِ لِضَجَرٍ .
 - وَدَوَامَ الرُّضَا فِي التَّحْكِيمِ لِلْحُكْمِ .
- قَوْلَانِ .

- وَلَا يَحْكُمُ مَعَ مَا يُدْهَشُ عَنِ الْفِكْرِ وَمَضَى .
- وَعَزَّرَ :

- ١- شَاهِدًا بِزُورٍ^(١) فِي الْمَلَأِ بِنْدَاءٍ .
- وَلَا يَخْلُقُ رَأْسَهُ أَوْ لِحْيَتَهُ، وَلَا يُسَخِّمُهُ .
- ثُمَّ فِي قَبُولِهِ تَرَدُّدٌ .
- وَإِنْ أَدَبَ التَّائِبَ فَأَهْلٌ .

٢- وَمَنْ أَسَاءَ عَلَيَّ :

- خَصْمِهِ .
- أَوْ مُفْتٍ .
- أَوْ شَاهِدٍ .

لَا :

- «بَشَّهْتَ بِبَاطِلٍ» .
- كَلِّ خَصْمِهِ : «كَذَبْتَ»^(٢) .
- وَلَيْسَ بَيْنَ الْخَصْمَيْنِ وَإِنْ مُسْلِمًا^(٣) .
- وَقَدَّمَ :
- الْمُسَافِرُ وَمَا يُخْشَى فَوَاتُهُ .

(١) فِي (ز) : وَعَزَّرَ شَاهِدٌ بِزُورٍ، وَفِي بَعْضِ الشُّرُوحِ : شَاهِدَ زُورٍ .

(٢) فِي بَعْضِ الشُّرُوحِ زِيَادَةٌ : عَلَيَّ .

(٣) فِي (أ) زِيَادَةٌ : وَكَافِرًا .

• ثُمَّ السَّابِقُ.

○ قَالَ: وَإِنْ بِحَقِّينِ بِلَا طُولٍ.

• ثُمَّ أَقْرَعَ.

■ وَيَتَّبِعِي أَنْ يُفْرَدَ وَقْتًا أَوْ يَوْمًا لِلنِّسَاءِ، كَالْمُفْتِي وَالْمُدْرَسِ.

■ * نصف وأمر:

١- مُدَّعٍ تَجَرَّدَ قَوْلُهُ عَنْ مُصَدِّقٍ بِالْكَلَامِ، وَإِلَّا فَالْجَالِبُ؛ وَإِلَّا أَقْرَعَ. فَيَدَّعِي بِمَعْلُومٍ مُحَقَّقٍ.

○ قَالَ: وَكَذَا شَيْءٌ.

سماع الدعوى

وَإِلَّا لَمْ يُسَمَّعْ^(١) «كَأُظُنُّ».

- وَكَفَّاهُ «بِعُتْ وَتَزَوَّجْتُ» وَحُمِلَ عَلَى الصَّحِيحِ، وَإِلَّا فَلْيَسْأَلْهُ الْحَاكِمُ عَنِ السَّبَبِ.

٢- ثُمَّ مُدَّعَى عَلَيْهِ تَرَجَّحَ قَوْلُهُ:

• بِمَعْهُودٍ.

• أَوْ أَضْلٍ.

بِجَوَابِهِ إِنْ خَالَطَهُ:

• بِدَيْنٍ.

• أَوْ تَكَرَّرَ بَيْعٌ.

وَإِنْ بِشَهَادَةِ امْرَأَةٍ، لَا بَيِّنَةٍ^(٢) جُرِّحَتْ إِلَّا:

• الصَّانِعَ.

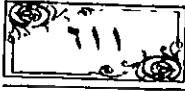
• وَالْمُتَّهَمَ.

• وَالضَّيْفَ.

• وَفِي مُعَيَّنٍ.

(١) فِي (ز): تَسْمَعُ.

(٢) فِي (أ): بَيِّنَةٌ.



- وَالْوَدِيعَةَ عَلَى أَهْلِهَا.
- وَالْمُسَافِرَ عَلَى رُقَّتِهِ.
- وَدَعْوَى مَرِيضٍ.
- أَوْ بَائِعٍ عَلَى حَاضِرِ الْمُزَايِدَةِ^(١).
- فَإِنْ أَقَرَّ فَلَهُ الْإِشْهَادُ عَلَيْهِ، وَلِلْحَاكِمِ تَنْبِيْهُهُ عَلَيْهِ.
- وَإِنْ أَنْكَرَ قَالَ: «أَلَكْ بَيِّنَةٌ»، فَإِنْ نَفَاَهَا وَاسْتَحْلَفَهُ فَلَا بَيِّنَةَ إِلَّا لَعُذْرٍ^(٢):
- كُنْسِيَانٍ.
- أَوْ وَجَدَ ثَانِيًا.
- أَوْ مَعَ يَمِينٍ لَمْ يَرَهُ الْأَوَّلُ.
- وَلَهُ يَمِينُهُ أَنَّهُ لَمْ يُحْلَفْهُ أَوَّلًا.
- قَالَ: وَكَذَا أَنَّهُ عَالِمٌ بِفُسْقِ شُهُودِهِ.
- وَأَعْذَرَ إِلَيْهِ: «بِأَبْقَيْتَ لَكَ حُجَّةً»، وَنُدِبَ تَوْجِيْهُهُ مُتَعَدِّدٍ فِيهِ، إِلَّا:
- الشَّاهِدَ بِمَا فِي الْمَجْلِسِ.
- وَمُوجِّهَهُ.
- وَمُزَكِّي السَّرِّ.
- وَالْمُبَرِّزَ بِغَيْرِ عَدَاوَةٍ.
- وَمَنْ يُخْشَى مِنْهُ.
- وَأَنْظَرَهُ^(٣) لَهَا بِاجْتِهَادِهِ ثُمَّ حَكَمَ، كَنْفَيْهَا.
- وَلِيُجِبَ عَنِ الْمُجَرِّحِ.
- وَيُعْجِزُهُ إِلَّا فِي:
- دَمٍ.

(١) في (أ): الزائدة.

(٢) في بعض الشروح: بعذر.

(٣) في (م) زيادة: الحاكم.

* قف

الإعذار
وتعدّد التوجيه

● وَحُبْسٍ .

● وَعَتَقٍ .

● وَنَسَبٍ .

● وَطَلَاقٍ .

وَكَتَبَةٍ .

- وَإِنْ لَمْ يُجِبْ حُبْسَ وَأُدِّبَ، ثُمَّ حَكَمَ بِلَا يَمِينٍ .

■ وَلِمُدَّعَى عَلَيْهِ السُّؤَالُ عَنِ السَّبَبِ .

■ وَقَبْلَ نَسْيَانِهِ بِلَا يَمِينٍ .

■ وَإِنْ أَنْكَرَ مَطْلُوبَ الْمُعَامَلَةِ فَالْبَيِّنَةُ، ثُمَّ لَا تُقْبَلُ بَيِّنَتُهُ^(١) بِالْقَضَاءِ، بِخِلَافِ:

البينة
على المدعي

■ وَكُلُّ دَعْوَى لَا تَثْبُتُ إِلَّا بِعَدْلَيْنِ فَلَا يَمِينٍ بِمُجَرَّدِهَا وَلَا تُرَدُّ كِنِكَاحٍ .

اليمين على
المدعى عليه

■ وَأَمَرَ بِالصُّلْحِ ذَوِي الْفَضْلِ وَالرَّحِمِ، كَأَنْ خَشِيَ تَفَاقُمَ الْأَمْرِ .

○ وَلَا يَحْكُمُ لِمَنْ لَا يَشْهَدُ لَهُ عَلَى الْمُخْتَارِ .

الأمر بالصلح
والحكم لمن
لا يشهد له

■ وَنُبَذَ حُكْمُ:

* نصف

● جَائِرٍ .

● وَجَاهِلٍ لَمْ يُشَاوِرَ .

وَالْأُتَعَقَّبَ، وَمَضَى غَيْرُ الْجَوْرِ .

أحكام
أنواع القضاة

- وَلَا يُتَعَقَّبُ حُكْمُ:

● الْعَدْلِ الْعَالِمِ .

- وَتَقْضَى وَبَيِّنَ السَّبَبَ مُطْلَقًا مَا خَالَفَ قَاطِعًا أَوْ جَلِيَّ قِيَاسٍ:

ما فيه التقض

● كَاسْتِسْعَاءٍ مُعْتَقٍ .

● وَشُفْعَةٍ جَارٍ .

(١) في بعض الشروح: بيّنة .

- وَحُكْمٌ عَلَى عَدُوٍّ.
- أَوْ بِشَهَادَةِ كَافِرٍ.
- أَوْ مِيرَاثٍ ذِي رَحِمٍ، أَوْ مَوْلَى أَسْفَلَ.
- أَوْ بِعِلْمٍ سَبَقَ مَجْلِسُهُ.
- أَوْ جَعَلَ بَتَّةً وَاحِدَةً.
- أَوْ أَنَّهُ قَصَدَ كَذًا فَأَخْطَأَ بَيِّنَةً.
- أَوْ ظَهَرَ أَنَّهُ قَضَى بِعَبْدَيْنِ أَوْ كَافِرَيْنِ أَوْ صَبِيَّيْنِ أَوْ فَاسِقَيْنِ:
- كَاَحِدِهِمَا إِلَّا بِمَالٍ فَلَا يُرَدُّ إِنْ حَلَفَ.
- وَإِلَّا أَخَذَ مِنْهُ إِنْ حَلَفَ ^(١).
- وَحَلَفَ فِي:
- الْقِصَاصِ خَمْسِينَ مَعَ عَاصِيهِ.
- وَإِنْ نَكَلَ رُدَّتْ .
- وَغَرِمَ شُهُودٌ عَلِمُوا، وَإِلَّا فَعَلَى عَاقِلَةِ الْإِمَامِ.
- وَفِي الْقَطْعِ حَلَفَ الْمَقْطُوعُ أَنَّهَا بَاطِلَةٌ.
- وَتَقْضُهُ هُوَ فَقَطْ إِنْ:
- ظَهَرَ أَنَّ غَيْرَهُ أَصَوَّبٌ.
- أَوْ خَرَجَ عَنْ رَأْيِهِ.
- أَوْ رَأَى مُقْلَدِهِ.
- وَرَفَعَ الْخِلَافَ، لَا أَحَلَ حَرَامًا.
- وَنَقَلَ مِلْكٌ وَفَسَخَ عَقْدٌ أَوْ تَقَرَّرُ ^(٢) نِكَاحٌ بِغَيْرِ ^(٣) وَلِيِّ حُكْمٍ.
- لَا: لَا أُجِيزُهُ وَأَفْتَى.

(١) في بعض الشروح: حلفا.

(٢) في بعض الشروح: تقرير.

(٣) في بعض الشروح: بلا.

- وَلَمْ يَتَّعِدْ لِمَمَائِلٍ، بَلْ إِنْ تَجَدَّدَ فَلَا جِتْهَادُ كَفْسُخٍ:

- بِرَضْعٍ كَبِيرٍ.
- وَتَأْيِيدٍ مَنكُوحَةٍ عِدَّةٍ، وَهِيَ كَغَيْرِهَا فِي الْمُسْتَقْبَلِ.
- وَلَا يَدْعُو لِصُلْحٍ إِنْ ظَهَرَ وَجْهُهُ.

- وَلَا يَسْتَنْدُ لِعِلْمِهِ إِلَّا فِي:

قضاء
القاضي بعلمه

- التَّعْدِيلِ وَالْجَرْحِ.
- كَالشُّهْرَةِ بِذَلِكَ.
- أَوْ إِقْرَارِ الْخَضَمِ بِالْعَدَالَةِ.
- وَإِنْ أَنْكَرَ مَحْكُومٌ^(١) عَلَيْهِ إِقْرَارَهُ بَعْدَهُ لَمْ يُفْذَهُ.
- وَإِنْ شَهِدَا بِحُكْمٍ نَسِيَهُ أَوْ أَنْكَرَهُ أَمْضَاهُ.
- وَأَنْهَى لِغَيْرِهِ:

الإنهاء

- بِمُشَافَهَةٍ إِنْ كَانَ كُلُّ بَوْلَايَتِهِ.
- وَبِشَاهِدَيْنِ مُطْلَقًا.
- وَاعْتَمَدَ عَلَيْهِمَا وَإِنْ خَالَفَا كِتَابَهُ وَنُذِبَ خْتَمُهُ.
- وَلَمْ يُفْذَ وَخَدَهُ.
- وَأَدْيَا وَإِنْ عِنْدَ غَيْرِهِ.
- وَأَقَادَ إِنْ أَشْهَدَهُمَا أَنَّ مَا فِيهِ حُكْمُهُ أَوْ خَطُّهُ، كَالِإِقْرَارِ.
- وَمَيَّزَ فِيهِ مَا يَتَمَيَّزُ بِهِ مِنْ اسْمٍ وَحِرْفَةٍ وَغَيْرِهِمَا
- فَنَقَّذَهُ^(٢) الثَّانِي، وَبَنَى - كَإِنْ نُقِلَ لِخُطَّةٍ أُخْرَى - وَإِنْ حَدًّا.
- إِنْ كَانَ أَهْلًا.
- أَوْ قَاضِيٍّ مُضِرٍّ.
- وَلِأَنَّ فَلَا، كَإِنْ شَارَكَهُ غَيْرُهُ وَإِنْ مَيَّنَا.

* نصف

(١) فِي (أ): مَنْكُورٌ.

(٢) فِي بَعْضِ الشُّرُوحِ: فَيَنْفَذُهُ.

○ وَإِنْ لَمْ يُمَيِّزْ فَنِي إِعْدَائِهِ^(١) أَوْ لَا حَتَّى يُثَبِّتَ أَحَدِيَّتَهُ: قَوْلَانِ.

■ وَالْقَرِيبُ كَالْحَاضِرِ.

– وَالْبَعِيدُ [جِدًّا]^(٢) كَأَفْرِيقِيَّةٍ يُقْضَى عَلَيْهِ بِبَيِّنِ الْقَضَاءِ.

■ وَسَمَّى الشُّهُودَ وَإِلَّا نُقِضَ.

– وَالْعَشْرَةُ أَوْ الْيَوْمَانِ مَعَ الْخَوْفِ يُقْضَى عَلَيْهِ مَعَهَا فِي غَيْرِ اسْتِحْقَاقِ

الْعَقَارِ.

■ وَحَكَمَ بِمَا يَتَمَيَّزُ غَائِبًا بِالصَّفَةِ، كَدَيْنِ.

■ وَجَلَبَ الْخَصْمَ بِخَاتَمٍ أَوْ رَسُولٍ إِنْ كَانَ عَلَى مَسَافَةِ الْعَدَوَى، لَا أَكْثَرَ: جَلَبَ الْخَصْمَ

كَسْتَيْنَ مِيلًا إِلَّا بِشَاهِدٍ.

■ وَلَا يُزَوِّجُ امْرَأَةً لَيْسَتْ بِوَلَايَتِهِ.

○ وَهَلْ يُرَاعَى^(٣) حَيْثُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ^(٤) - وَبِهِ عُمَلْ -؟ أَوْ الْمُدَّعَى

وَأُقِيمَ مِنْهَا.

○ وَفِي تَمْكِينِ الدَّعْوَى لِغَائِبٍ بِلَا وَكَالَةٍ؟ تَرَدُّدٌ.



(١) فِي (م): ادَّعَائِهِ.

(٢) سَقَطَتْ مِنْ بَعْضِ الشُّرُوحِ.

(٣) فِي (أ) وَ(ز) وَ(م): يَدَّعَى، وَفِي بَعْضِ الشُّرُوحِ: يُدَّعَى.

(٤) فِي الْأَصْلِ: بِهِ، وَالْمَثْبُتُ مِنْ (أ) وَ(ز) وَ(س) وَ(م) وَالشُّرُوحِ.

(بَابُ) (١)

* قف

◎ العَدْلُ:

- ١- حُرٌّ.
- ٢- مُسْلِمٌ.
- ٣- عَاقِلٌ.
- ٤- بَالِغٌ^(٢).
- ٥- بَلَا:
- فَسَقٍ.
- وَحَجَرٍ.
- وَبِدْعَةٍ وَإِنْ تَأَوَّلَ، كَخَارِجِيٍّ وَقَدَرِيٍّ.
- ٦- لَمْ يُبَاشِرْ:
- كَبِيرَةً.
- أَوْ كَثِيرَ كَذِبٍ.
- أَوْ صَغِيرَةً خِسَّةً.
- وَسَفَاهَةً.
- وَلَعِبَ نَزْدٍ.
- ٧- ذُو مُرُوءَةٍ بِتَرْكِ غَيْرِ لَائِقٍ مِنْ:
- حَمَامٍ.
- وَسَمَاعٍ غِنَاءٍ.
- وَدِبَاغَةٍ وَحَيَاكَةٍ اخْتِيَارًا.

شروط
شهادة العدل

الشهادات

ما يخرم المروءة .

(١) في (أ): فصل.

(٢) في (ز): بالغ عاقل.

شهادة الأعمى
والأصم
موانع الشهادة

• وَ^(١)إِدَامَةً شَطَرَنَجٍ .

- وَإِنْ أَعْمَى فِي قَوْلٍ أَوْ أَصَمَّ فِي فِعْلٍ .

لَيْسَ :

١- بِمُغْفَلٍ [إِلَّا فِيمَا لَا يَلِيسُ]^(٢) .

٢- وَلَا مُتَأَكِّدِ الْقُرْبِ :

• كَأَبٍ وَإِنْ عَلَا .

• [وَأُمٍّ]^(٣) .

• وَزَوْجِهِمَا .

• وَوَلَدٍ وَإِنْ سَفَلَ، كَبْنَتٍ وَزَوْجِهِمَا .

- وَشَهَادَةُ ابْنٍ مَعَ [أَبٍ]^(٤) وَاحِدَةً .

• كَكُلٍّ^(٥) عِنْدَ الْآخِرِ .

• أَوْ عَلَى شَهَادَتِهِ، أَوْ حُكْمِهِ

بِخِلَافٍ أَخٍ لِأَخٍ إِنْ بَرَزَ، وَلَوْ بِتَعْدِيلٍ .

○ وَتَوَوَّلْتُ أَيْضًا بِخِلَافِهِ .

* نصف

١- كَأَجِيرٍ .

٢- وَمَوْلَى .

٣- وَمَلَاظِنٍ .

٤- وَمُتَاوِضٍ فِي غَيْرِ مُتَاوِضَةٍ .

٥- وَزَائِدٍ، أَوْ مُنْقَصٍ .

شهادة المبرز

(١) في (أ) : أَوْ .

(٢) سقطت من (س) .

(٣) سقطت من (أ) و(ز) وبعض الشروح .

(٤) سقطت من (م) .

(٥) في (أ) : كُلِّ .

- ٦- وَذَاكِرٍ بَعْدَ شَكٍّ.
- ٧- وَتَرْكِيبَةٍ -وَإِنْ بَحْدَ- مِنْ مَعْرُوفٍ، إِلَّا الْغَرِيبَ: «بِأَشْهَدُ أَنَّهُ»^(١) عَدْلٌ رِضًا مِنْ:
- فَطِنٍ.
 - عَارِفٍ لَا يُخْدَعُ.
 - مُعْتَمِدٍ عَلَى طُولِ عِشْرَةٍ، لَا سَمَاعٍ، مِنْ سُوقِهِ أَوْ مَحَلَّتِهِ إِلَّا لِيَتَعَذَّرَ.
 - وَوَجَبَتْ إِنْ تَعَيَّنَ، كَجَرَحٍ إِنْ بَطَلَ حَقٌّ.
 - وَنُدِبَ تَرْكِيبُهُ سِرًّا مَعَهَا مِنْ مُتَعَدِّدٍ، وَإِنْ:
 - لَمْ يَعْرِفِ الْإِسْمَ.
 - أَوْ لَمْ يَذْكُرِ السَّبَبَ.
 - بِخِلَافِ الْجَرَحِ [وَهُوَ الْمَقْدَمُ]^(٢).
 - وَإِنْ شَهِدَ ثَانِيًا فَفِي الْإِكْتِفَاءِ بِالتَّرْكِيبَةِ الْأُولَى تَرَدُّدٌ.
 - وَبِخِلَافِهَا لِأَحَدٍ وَلَدَيْهِ عَلَى الْآخِرِ، أَوْ أَبَوَيْهِ إِنْ لَمْ يَظْهَرْ مِثْلٌ لَهُ.
 - ٣- وَلَا عَدُوٌّ [عَلَى عَدُوِّهِ]^(٣) وَلَوْ عَلَى ابْنِهِ، أَوْ مُسْلِمٍ وَكَافِرٍ.
 - وَلِيُخْبِرَ بِهَا.
 - كَقَوْلِهِ بَعْدَهَا: «تَتَّهَمُنِي وَتُشَبِّهُنِي بِالْمَجْنُونِ»^(٤) مُخَاصِمًا لَا شَاكِيًا.

* قف

■ وَاعْتَمَدَ فِي إِعْسَارٍ:

- بِصُحْبَةٍ.
- وَقَرِينَةٍ صَبْرٍ ضُرٍّ.
- كُضْرَرِ الزَّوْجَيْنِ.

(١) فِي (م): بِأَنَّهُ.

(٢) سَقَطَتْ مِنْ (ز)، وَفِي بَعْضِ الشُّرُوحِ: وَهُوَ مُقَدَّمٌ.

(٣) سَقَطَتْ مِنْ (أ) وَ(ز) وَ(م).

(٤) فِي بَعْضِ الشُّرُوحِ: بِالْمَجَانِينِ.

٤- وَلَا إِنْ حَرَصَ :

- عَلَى إِزَالَةِ نَقْصٍ فِيمَا رُدَّ فِيهِ لِفُسْقٍ أَوْ صَبَا أَوْ رِقٍّ .
- أَوْ عَلَى التَّأْسِي كَشَهَادَةِ :
- وَلَدِ الزَّانَا فِيهِ .
- أَوْ مَنْ حُدَّ فِيمَا حُدَّ فِيهِ .

٥- وَلَا إِنْ حَرَصَ عَلَى :

- الْقَبُولِ كُمُخَاصَمَةِ مَشْهُودٍ عَلَيْهِ مُطْلَقًا .
- أَوْ شَهِدَ وَحَلَفَ .
- أَوْ رَفَعَ قَبْلَ الطَّلَبِ فِي مَحْضٍ حَقِّ الْأَدْمِيِّ^(١) .
- وَفِي مَحْضٍ حَقِّ اللَّهِ تَجِبُ الْمُبَادَرَةُ بِالْإِمْكَانِ إِنْ اسْتُدِّيمَ تَحْرِيمُهُ :
- كَعِتَقٍ .
- وَطَلَاقٍ .
- وَوَقْفٍ .
- وَرِضَاعٍ .

وَالْأَخِيرَ كَالزَّانَا، بِخِلَافِ الْحَرَصِ عَلَى التَّحْمُلِ كَالْمُخْتَفِي .

٦- وَلَا إِنْ اسْتَبْعَدَ : كَبَدْوِيٍّ لِحَضَرِيٍّ، بِخِلَافِ إِنْ سَمِعَهُ أَوْ مَرَّ بِهِ .

-وَلَا سَائِلٍ فِي كَثِيرٍ، بِخِلَافِ مَنْ لَمْ يَسْأَلْ، أَوْ يَسْأَلُ الْأَعْيَانَ .

٧- وَلَا إِنْ جَرَّ بِهَا نَفْعًا :

- كَعَلَى مُورَثِهِ الْمُحْصَنِ بِالزَّانَا، أَوْ قَتَلَ الْعَمَدَ، إِلَّا الْفَقِيرَ .
- أَوْ بَعْتَهُ مَنْ يُتَّهَمُ فِي وَلَائِهِ .
- أَوْ بَدَيْنَ لِمَدِينِهِ .

بِخِلَافِ :

- الْمُنْفِقِ لِلْمُنْفَقِ عَلَيْهِ .

(١) في (أ) : آدمي، وفي (س) : لآدمي .

- وَشَهَادَةُ كُلِّ لِلْآخِرِ وَإِنْ بِالْمَجْلِسِ .
- وَالْقَائِلَةُ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ فِي حِرَابَةٍ .

لَا :

من لا يجوز
شهادة بعضهم
على بعض

- الْمَجْلُوبُونَ^(١) إِلَّا كَعَشْرِينَ .
- وَلَا مَنْ شَهِدَ لَهُ بِكَثِيرٍ وَلِغَيْرِهِ بِوَصِيَّةٍ، وَإِلَّا قُبِلَ لَهُمَا .
- وَلَا إِنْ دَفَعَ :
- كَشَهَادَةِ بَعْضِ الْعَاقِلَةِ [بِفُسْقٍ]^(٢) شُهُودِ الْقَتْلِ .
- أَوْ الْمُدَّانِ الْمُعْسِرِ لِرَبِّهِ .
- وَلَا مُفْتٍ عَلَى مُسْتَفْتِيهِ إِنْ كَانَ مِمَّا يُنَوَّى فِيهِ وَإِلَّا رَفَعَ .
- وَلَا إِنْ شَهِدَ بِاسْتِحْقَاقٍ وَقَالَ : «أَنَا بَعْتُهُ لَهُ» .
- وَلَا إِنْ حَدَثَ فُسْقٌ بَعْدَ الْأَدَاءِ، بِخِلَافٍ :
- تُهْمَةٍ جَرٌّ .
- وَدَفْعٍ .
- وَعَدَاوَةٍ .
- وَلَا عَالِمٍ عَلَى مِثْلِهِ .
- وَلَا إِنْ أَخَذَ مِنَ الْعُمَالِ أَوْ أَكَلَ عِنْدَهُمْ، بِخِلَافِ الْخُلَفَاءِ .
- وَلَا إِنْ تَعَصَّبَ .
- كَالرَّشْوَةِ .
- وَتَلْقِينِ خَصْمٍ .
- وَلَعِبِ نَيْرُوزٍ .
- وَمَظَلٍ .
- وَحَلِفٍ بَعْتٍ وَطَلَاقٍ .

(١) في (أ) و(م) : المجلوبين ، وفي (س) : البحريون .

(٢) سقطت من (أ) .

- وَبِمَجِيءِ^(١) مَجْلِسِ الْقَاضِي ثَلَاثًا [بِلَا عُذْرٍ]^(٢).
- وَتِجَارَةٌ لِأَرْضِ حَرْبٍ.
- وَسُكْنَى مَغْصُوبَةٍ أَوْ مَعَ وَلَدٍ شَرِيبٍ.
- وَبِوْطَاءٍ مَنْ لَا تُوْطَأُ.
- وَبِالْتِفَاتِهِ فِي الصَّلَاةِ.
- وَبِاقْتِرَاضِهِ حِجَارَةً مِنَ الْمَسْجِدِ.
- وَعَدَمِ إِحْكَامِ الْوُضُوءِ وَالْغُسْلِ وَالزَّكَاةِ لِمَنْ لَزِمَتْهُ.
- وَبَيْعِ نَرْدٍ وَطُنْبُورٍ.
- وَاسْتِحْلَافِ أَبِيهِ.

وَقُدِّحَ فِي:

✽ قف

من يقدح
في شهادته

١- الْمُتَوَسِّطُ بِكُلِّ.

٢- وَفِي الْمُبَرِّزِ بَعْدَاوَةٌ وَقَرَابَةٌ، وَإِنْ بِدُونِهِ.

○ كَغَيْرِهِمَا عَلَى الْمُخْتَارِ.

■ وَزَوَالُ الْعَدَاوَةِ وَالْفِسْقِ بِمَا يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ بِلَا حَدٍّ.

■ وَمَنْ امْتَنَعَتْ لَهُ لَمْ يُزَكَّ شَاهِدُهُ وَيُجَرِّحُ شَاهِدًا عَلَيْهِ.

- وَمَنْ امْتَنَعَتْ عَلَيْهِ فَالْعَكْسُ، إِلَّا الصَّبِيَّانَ، لَا نِسَاءً فِي كَعْرُسٍ^(٣)، فِي شَهَادَةِ الصَّبِيَّانِ جَرْحٌ أَوْ قَتْلٌ.

(١) فِي (س): وَمَجِيءٌ.

(٢) سَقَطَتْ مِنْ بَعْضِ الشُّرُوحِ.

(٣) فِي (أ): كَعْرُوسٍ.

- وَالشَّاهِدُ حُرٌّ مُّمْيَزٌ ذَكَرٌ، تَعَدَّدَ، لَيْسَ بِعَدُوٍّ وَلَا قَرِيبٍ، وَلَا خِلَافَ بَيْنَهُمْ
وَفُرْقَةً، إِلَّا أَنْ يُشْهَدَ عَلَيْهِمْ قَبْلَهَا، وَلَمْ يَحْضُرْ كَبِيرٌ، أَوْ يُشْهَدَ عَلَيْهِ
أَوْ لَهُ.

- وَلَا يَقْدَحُ رُجُوعُهُمْ وَلَا تَجْرِيحُهُمْ.

■ مراتب الشهادة

أربعة عدول

● أَرْبَعَةٌ بِوَقْتٍ.

● وَرُؤْيَا اتَّحَدَا.

● وَفُرْقُوا فَقَطَّ.

● أَنَّهُ أَدْخَلَ فَرْجَهُ فِي فَرْجِهَا.

■ وَلِكُلِّ النَّظَرِ لِلْعَوْرَةِ.

■ وَنُدِبَ سُؤَالُهُمْ كَالسَّرِقَةِ مَا هِيَ؟ وَكَيْفَ أُخِذَتْ؟.

■ وَلَمَّا لَيْسَ بِمَالٍ وَلَا آيِلٍ لَهُ^(١):

● كَعْتَقِي.

● وَرَجَعَةٍ.

● وَكِتَابَةٍ.

عَدْلَانِ.

عدلان

- وَإِلَّا فَعَدْلٌ وَامْرَأَتَانِ، أَوْ أَحَدُهُمَا^(٢) يَمِينٍ.

عدل وامرأتان

● كَأَجَلٍ.

● وَخِيَارٍ.

● وَشُفْعَةٍ.

● وَإِجَارَةٍ.

● وَجَرْحٍ خَطَأٍ.

(١) في (س): إليه.

(٢) في (أ): إحداهما.

* نصف

امرأتان

- أَوْ مَالٍ .
- وَأَدَاءِ كِتَابَةٍ .
- وَإِصْأَاءٍ بِتَصَرُّفٍ فِيهِ .
- أَوْ بَأَنَّهُ حُكِمَ لَهُ بِهِ كَشْرَاءِ زَوْجَتِهِ .
- وَتَقْدُمِ دَيْنٍ عِتْقًا .
- وَقِصَاصٍ فِي جُرْحٍ .
- وَلَمَّا لَا يَظْهَرُ لِلرِّجَالِ امْرَأَتَانِ :

- كَوَلَادَةٍ .
- وَعَيْبٍ فَرْجٍ .
- وَاسْتِهْلَالٍ ، وَحَيْضٍ .
- وَنِكَاحٍ بَعْدَ مَوْتٍ أَوْ سَبْقِيَّتِهِ^(١) .
- أَوْ مَوْتٍ وَلَا زَوْجَةَ وَلَا مُدَبَّرَ وَنَحْوَهُ .
- وَتَبَتِ الْإِرْثُ وَالنَّسَبُ لَهُ وَعَلَيْهِ .

- بِلَا يَمِينٍ .

- وَالْمَالُ دُونَ الْقَطْعِ فِي سَرِقَةٍ ، كَقَتْلِ عَبْدٍ آخَرَ^(٢) .
- وَحِلَّتْ أَمَةٌ^(٣) مُطْلَقًا ، كَغَيْرِهَا إِنْ طَلِبَتْ بَعْدَ بَيْعٍ ، أَوْ اثْنَيْنِ يُزَكِّيَانِ^(٤) .
- وَبِيعَ مَا يَفْسُدُ ، وَوُقِفَ ثَمَنُهُ مَعَهُمَا ، بِخِلَافِ الْعَدْلِ ، فَيُحْلَفُ وَيُبْقَى بِيَدِهِ .
- وَإِنْ سَأَلَ ذُو الْعَدْلِ أَوْ بَيِّنَةٌ سُمِعَتْ ، وَإِنْ لَمْ تَقْطَعْ وَضَعَ قِيمَةَ الْعَبْدِ لِيَذْهَبَ بِهِ إِلَى بَلَدٍ يُشْهَدُ لَهُ عَلَى عَيْنِهِ أَجِيبَ .

(١) قال ابن غازي رحمه الله: «حق هذا الكلام أن يكون متقدمًا على قوله: (ولما لا يظهر للرجال امرأتان) منخرطًا في سلك ما يقبل فيه عدل وامرأتان أو أحدهما بيمين، فلعله كان ملحقًا في المبيضة، فوضعه الناسخ في غير موضعه». شفاء الغليل (٢/١٠٣٧).

(٢) أي: بشهادة عدل وامرأتين أو أحدهما بيمين.

(٣) في (س): ولا مة.

(٤) في (س): مزكيين.

- لَا إِنْ اِتَّقِيَا، وَطَلَبَ إِيقَافَهُ لِيَأْتِيَ بَيِّنَةً وَإِنْ بِكَيُومَيْنِ .
- إِلَّا أَنْ يَدَّعِيَ بَيِّنَةً حَاضِرَةً، أَوْ سَمَاعًا يَثْبُتُ بِهِ، فَيُوقَفُ وَيُوكَّلُ بِهِ فِي كَيَوْمٍ .

- وَالْعَلَّةُ لَهُ لِلْقَضَاءِ .
- وَالنَّفَقَةُ عَلَى الْمَقْضِيِّ لَهُ بِهِ .

■ * قف

الشهادة
على الخط

١- خَطَّ مُقَرَّرٌ بِلَا يَمِينٍ .
٢- وَخَطَّ شَاهِدٌ مَاتَ أَوْ غَابَ بَعْدَ، وَإِنْ بَغَيْرِ مَالٍ فِيهِمَا إِنَّ:
● عَرَفْتَهُ كَالْمُعَيَّنِ .
● وَأَنَّهُ كَانَ يَعْرِفُ مُشْهَدَهُ .
● وَتَحَمَّلَهَا عَدْلًا .

٣- لَا عَلَى خَطِّ نَفْسِهِ حَتَّى يَذْكُرَهَا، وَأَدَّى بِلَا نَفْعٍ .
- وَلَا عَلَى مَنْ لَا يَعْرِفُ إِلَّا عَلَى عَيْنِهِ .
- وَلَيْسَ جُلُ مَنْ زَعَمَتْ أَنَّهَا ابْنَةُ فُلَانٍ .
- وَلَا عَلَى مُتَنَقِّبَةٍ لِتَتَّعِينَ لِلْأَدَاءِ .

■ وَإِنْ قَالُوا: «أَشْهَدْتَنَا مُتَنَقِّبَةً وَكَذَلِكَ نَعْرِفُهَا» قُلُّدُوا .
- وَعَلَيْهِمْ إِخْرَاجُهَا إِنْ قِيلَ لَهُمْ عَيْنُوهَا^(١) .

■ وَجَازَ الْأَدَاءُ إِنْ حَصَلَ الْعِلْمُ، وَإِنْ بِأَمْرَاءَ لَا بِشَاهِدَيْنِ إِلَّا نَقْلًا .
■ وَجَازَتْ بِسَمَاعٍ فَشَا عَنْ ثِقَاتٍ وَغَيْرِهِمْ بِمِلْكٍ لِحَايِزٍ مُتَصَرِّفٍ طَوِيلًا .
- وَقُدِّمَتْ بَيِّنَةُ الْمَلِكِ:

● إِلَّا بِسَمَاعٍ أَنَّهُ اشْتَرَاهَا مِنْ كَأْبِي الْقَائِمِ .
● وَوَقَفٍ .

■ وَمَوْتٍ بَعْدَ .

* نصف

الشهادة بالسماع

(١) هذه مسألة مستقلة ليس لها تعلق بما قبلها (م) .

إِنْ:

١- طَالَ الزَّمَانُ.

٢- بِلا رِيْبَةٍ.

٣- وَحَلَفَ.

٤- وَشَهِدَ اثْنَانِ.

ك^(١):

■ عَزَلَ وَجَرَحَ وَكُفِّرَ وَسَفِهَ وَنَكَاحَ وَضِدَّهَا وَإِنْ يَخْلَعُ.

● وَضَرَرَ زَوْجَ.

● وَهَبَهُ وَوَصِيَّتَهُ وَوِلَادَةً.

● وَجَرَابَةً وَإِبَاقٍ وَعُدْمٍ وَأَسْرٍ وَعِتْقٍ.

● وَلَوْثٍ.

■ وَالتَّحْمُلُ إِنْ افْتَقَرَ إِلَيْهِ فَرَضُ كِفَايَةٍ.

- وَتَعَيَّنَ الْأَدَاءُ:

١- مِنْ كَبَرِ يَدَيْنِ.

٢- وَعَلَى ثَالِثٍ إِنْ لَمْ يُجْتَزَ بِهِمَا.

- وَإِنْ انْتَفَعَ فَجُرْحٌ، إِلَّا رُكُوبَهُ لِعُسْرِ مَشْيِهِ وَعَدَمِ دَابَّتِهِ.

- لَا كَمَسَافَةِ الْقَصْرِ.

- وَلَهُ أَنْ يَنْتَفَعَ مِنْهُ بِدَابَّةٍ وَنَفَقَةٍ.

■ وَحَلَفَ بِشَاهِدٍ فِي طَلَاقٍ وَعِتْقٍ لَا نِكَاحٍ.

- فَإِنْ نَكَلَ حُبْسَ.

- وَإِنْ طَالَ دُيْنٌ.

■ وَحَلَفَ عَبْدٌ وَسَفِيَهُ مَعَ شَاهِدٍ^(٢).

(١) أي وكذا تجوز شهادة السماع في المسائل المذكورة.

(٢) في (أ): شاهده.

شروط
شهادة السماعمحل شهادة
السماعتحمل الشهادة
وتعين الأداء

* قف

- لَا صَبِيٍّ وَأَبُوهُ وَإِنْ أَنْفَقَ .
- وَحَلَفَ مَطْلُوبٌ لِيُثْرَكَ بِيَدِهِ .
- وَأُسْجِلَ لِيُحْلِفَ إِذَا بَلَغَ، كَوَارِثُهُ قَبْلَهُ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ نَكَلَ أَوْ لَا .
○ فَفِي حَلْفِهِ قَوْلَانِ .
- وَإِنْ نَكَلَ اكْتَفَى بِيَمِينِ الْمَطْلُوبِ الْأُولَى .
- وَإِنْ حَلَفَ الْمَطْلُوبُ ثُمَّ أَتَى بِآخَرَ فَلَا ضَمَّ .
○ وَفِي حَلْفِهِ مَعَهُ، وَتَحْلِيفِ الْمَطْلُوبِ إِنْ لَمْ يَحْلِفْ قَوْلَانِ .
■ وَإِنْ تَعَذَّرَ يَمِينُ بَعْضِ كَشَاهِدٍ بِوَقْفٍ عَلَى بَنِيهِ وَعَقِبِهِمْ، أَوْ عَلَى الْفُقَرَاءِ حَلَفَ .
- وَإِلَّا فَحُبْسٌ .

○ فَإِنْ مَاتَ فِيهِ تَعِينِ مُسْتَحِقُّهُ مِنْ بَقِيَّةِ الْأَوَّلِينَ أَوْ الْبَطْنِ الثَّانِي تَرَدُّدٌ.

✽ نصف

- وَلَمْ يَشْهَدْ عَلَى حَاكِمٍ قَالَ: «ثَبَّتْ عِنْدِي» إِلَّا:
- بِإِشْهَادِهِ^(١)، «كَاشَّهَدُ عَلَى شَهَادَتِي».
 - أَوْ رَأَهُ يُؤَدِّيَهَا.

نقل الشَّهادة
وشر وطها

ان :

- ١- غَابَ الْأَضْلُ وَهُوَ رَجُلٌ بِمَكَانٍ لَا يَلْزَمُ الْأَدَاءَ مِنْهُ، وَلَا يَكْفِي فِي
الْحُدُودِ الثَّلَاثَةِ الْأَيَّامِ.
- ٢- أَوْ مَاتَ أَوْ مَرِضَ، وَلَمْ يَطْرَأْ فِسْقٌ أَوْ عَدَاوَةٌ بِخِلَافِ جِنٍّ، وَلَمْ يُكْذِبْهُ
أَصْلُهُ قَبْلَ الْحُكْمِ، وَإِلَّا مَضَى بِلَا غُرْمٍ.
- ٣- وَنَقَلَ:
- عَنْ كُلِّ اثْنَانِ لَيْسَ أَحَدُهُمَا أَضْلًا.
 - وَفِي الزَّنا أَرْبَعَةٌ عَنْ كُلِّ، أَوْ عَنْ كُلِّ اثْنَيْنِ اثْنَانِ.

(١) في (أ): بشهادة، وفي بعض الشروح: بإشهاد منه.

■ وَلَفَّقَ نَقْلٌ بِأَصْلٍ .

■ وَجَارَ :

١- تَزَكِيَّةٌ نَاقِلٌ أَصْلُهُ .

٢- وَنَقْلُ امْرَأَتَيْنِ مَعَ رَجُلٍ فِي بَابِ شَهَادَتَيْهِ .

■ وَإِنْ قَالَا : «وَهَمْنَا ، بَلْ هُوَ هَذَا» سَقَطَا .

■ وَنُقِضَ إِنْ ثَبَتَ كَذِبُهُمْ كَحَيَاةٍ مَنْ قُتِلَ أَوْ جَبَّ قَبْلَ الزَّنا ، لَا ^(١) رُجُوعُهُمْ .

- وَغَرِمَا مَالًا وَدِيَّةً وَلَوْ تَعَمَّدَا .

■ وَلَا يُشَارِكُهُمْ شَاهِدًا ^(٢) الْإِحْصَانِ ^(٣) كَرُجُوعِ الْمُزَكِّي .

■ وَأَدْبَا فِي كَقَذْفٍ .

■ وَحَدَّ شُهُودُ الزَّنا مُطْلَقًا كَرُجُوعِ أَحَدِ الْأَرْبَعَةِ قَبْلَ الْحُكْمِ .

- وَبَعْدَهُ حَدُّ الرَّاجِعِ فَقَطْ .

- وَإِنْ رَجَعَ اثْنَانِ مِنْ سِتَّةٍ فَلَا غُرْمَ وَلَا حَدَّ ، إِلَّا إِنْ تَبَيَّنَ أَنَّ أَحَدَ الْأَرْبَعَةِ

عَبْدٌ فَيُحَدُّ الرَّاجِعَانِ وَالْعَبْدُ .

- وَغَرِمَا فَقَطْ رُبْعَ الدِّيَةِ .

- ثُمَّ إِنْ رَجَعَ ثَالِثٌ حَدَّ هُوَ وَالسَّابِقَانِ .

وَعَرِمُوا رُبْعَ الدِّيَةِ .

- وَرَابِعٌ فَنُصِفَهَا .

- وَإِنْ رَجَعَ سَادِسٌ بَعْدَ فَقْدِ عَيْنِهِ ، وَخَامِسٌ بَعْدَ مُوَضِّحَتِهِ ، وَرَابِعٌ بَعْدَ مَوْتِهِ :

● فَعَلَى الثَّانِي خُمُسُ الْمُوَضِّحَةِ مَعَ سُدُسِ الْعَيْنِ كَالْأَوَّلِ .

● وَعَلَى الثَّالِثِ رُبْعُ دِيَةِ النَّفْسِ فَقَطْ .

■ وَمُمْكِنٌ مُدَّعٍ رُجُوعًا مِنْ بَيِّنَةٍ ، كَيَمِينٍ إِنْ أَتَى بِلَطْخٍ .

* قف

الرجوع
عن الشهادة
وما يتعلق بها

* نصف

(١) في (أ) : إلا .

(٢) في (م) و(س) : شاهد .

(٣) في بعض الشُّروح زيادة : في الغرم .

- وَلَا يَقْبَلُ رُجُوعُهُمَا عَنِ الرُّجُوعِ.
- وَإِنْ عَلِمَ الْحَاكِمُ بِكُذِبِهِمْ وَحَكَمَ فَالْقِصَاصُ.
- وَإِنْ رَجَعَا عَنْ طَلَاقٍ فَلَا غَرْمَ كَعَفْوِ^(١) الْقِصَاصِ إِنْ دَخَلَ، وَإِلَّا فَنِصْفُ كَرُجُوعِهِمَا عَنْ دُخُولِ مُطَلَّاقَةٍ.
- وَاخْتَصَّ الرَّاجِعَانِ بِدُخُولِ عَنِ الطَّلَاقِ.
- وَرَجَعَ شَاهِدَا^(٢) الدُّخُولِ عَلَى الزَّوْجِ بِمَوْتِ الزَّوْجَةِ إِنْ أَنْكَرَ الطَّلَاقَ.
- وَرَجَعَ الزَّوْجُ عَلَيْهِمَا بِمَا فَوَّتَاهُ مِنْ إِرْثٍ، دُونَ مَا غَرِمَ.
- وَرَجَعَتْ عَلَيْهِمَا بِمَا فَاتَهَا^(٣) مِنْ إِرْثٍ^(٤) وَصَدَاقٍ.
- وَإِنْ كَانَ عَنْ تَجْرِيعٍ أَوْ تَغْلِيظٍ شَاهِدَي طَلَاقٍ أُمَّةٌ، غَرِمَا لِلْسَيِّدِ مَا نَقَصَ بِزَوْجِيَّتِهَا.
- وَلَوْ كَانَ بِخُلْعٍ بِشَمَرَةٍ لَمْ تَطْبُ، أَوْ آبَقٍ:
- فَالْقِيَمَةُ حِينَئِذٍ كَالِإِثْلَافِ بِلَا تَأْخِيرٍ لِلْحُصُولِ.
- فَيَغْرَمُ^(٥) الْقِيَمَةَ حِينَئِذٍ عَلَى الْأَحْسَنِ.
- وَإِنْ كَانَ بِعَتَقٍ غَرِمَا قِيَمَتَهُ، وَوَلَاؤُهُ لَهُ.
- وَهَلْ إِنْ كَانَ لِأَجَلٍ يَغْرَمَانِ الْقِيَمَةَ، وَالْمَنْفَعَةُ إِلَيْهِ لهُمَا.
- أَوْ تَسْقُطُ مِنْهَا الْمَنْفَعَةُ.
- أَوْ يُخَيَّرُ فِيهِمَا؟
- أَقْوَالٌ.
- وَإِنْ كَانَ بِعَتَقٍ تَدْبِيرٍ فَالْقِيَمَةُ.

(١) في (م): كعفوه.

(٢) في (م): شاهد.

(٣) في بعض الشُّروح: فوتاه.

(٤) في (أ): الإرث.

(٥) في (أ) و(ز) و(م): فتغرم.

- وَاسْتَوْفِيَا مِنْ خِدْمَتِهِ .
- فَإِنْ عَتَقَ^(١) بِمَوْتِ سَيِّدِهِ فَعَلَيْهِمَا .
- وَهُمَا أَوْلَى إِنْ رَدَّهُ دَيْنٌ أَوْ بَعْضُهُ، كَالْجَنَائَةِ .
- وَإِنْ كَانَ بِكِتَابَةٍ فَالْقِيَمَةُ، وَاسْتَوْفِيَا مِنْ نُجُومِهِ .
- وَإِنْ رُقَّ فَمِنْ رَقَبَتِهِ .
- وَإِنْ كَانَ بِإِيلَادٍ فَالْقِيَمَةُ .
- وَأَخَذَ^(٢) مِنْ أَرْضِ جَنَائَةٍ عَلَيْهَا .
- وَفِيمَا اسْتَفَادَتْهُ^(٣) قَوْلَانِ .
- وَإِنْ كَانَ بِعِتْقِهَا فَلَا غُرْمَ .
- أَوْ بِعِتْقِ مَكَاتِبٍ فَالْكِتَابَةُ .
- وَإِنْ كَانَ بِبُنُوَّةٍ فَلَا غُرْمَ، إِلَّا بَعْدَ أَخْذِ الْمَالِ بِإِثْرٍ^(٤)، إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَبْدًا
- فَقِيَمَتُهُ أَوَّلًا، ثُمَّ إِنْ مَاتَ وَتَرَكَ آخَرَ فَالْقِيَمَةُ لِلْآخِرِ .
- وَغَرِمًا لَهُ نِصْفَ الْبَاقِي .
- وَإِنْ ظَهَرَ دَيْنٌ مُسْتَغْرَقٌ^(٥) أَخِذَ مِنْ كُلِّ نِصْفِهِ، وَكُمِّلَ بِالْقِيَمَةِ، وَرَجَعَا عَلَى
- الْأَوَّلِ بِمَا غَرِمَهُ الْعَبْدُ لِلْغَرِيمِ .
- وَإِنْ كَانَ بِرِقٍّ لِحُرٍّ فَلَا غُرْمَ إِلَّا لِكُلِّ مَا اسْتُعْمِلَ وَمَالٍ انْتَزَعَ^(٦) .
- وَلَا يَأْخُذُهُ الْمَشْهُودُ لَهُ .
- وَوَرِثَ عَنْهُ .
- وَلَهُ عَطِيَّتُهُ .

(١) فِي (م) : أَعْتَقَ .

(٢) فِي (ز) : وَأَخَذَا .

(٣) فِي (أ) : اسْتَفَادَهُ .

(٤) فِي (س) : بِإِذْنٍ، وَفِي (م) : بِلَا إِثْرٍ .

(٥) فِي بَعْضِ الشُّرُوحِ : يَسْتَغْرِقُ .

(٦) فِي (أ) : إِنْ انْتَزَعَ .

- لَا تَزُوجُ.
- وَإِنْ كَانَ بِمِائَةِ لَزِيدٍ وَعَمَرٍو، ثُمَّ قَالَ لَزِيدٍ، غَرِمَا خَمْسِينَ لِعَمَرٍو^(١) فَقَطَّ.
- وَإِنْ رَجَعَ أَحَدُهُمَا غَرِمَ نِصْفَ الْحَقِّ كَرَجُلٍ مَعَ نِسَاءٍ.
- وَهُوَ مَعَهُنَّ فِي الرِّضَاعِ كَاثْنَيْنِ^(٢).
- وَعَنْ بَعْضِهِ غَرِمَ نِصْفَ الْبَعْضِ.
- وَإِنْ رَجَعَ مَنْ يَسْتَقِلُّ الْحُكْمَ بِعَدَمِهِ فَلَا غُرْمَ.
- فَإِذَا رَجَعَ غَيْرُهُ فَالْجَمِيعُ.
- وَلِلْمَقْضِيِّ عَلَيْهِ مُطَالَبَتُهُمَا^(٣) بِالْدَّفْعِ [لِلْمَقْضِيِّ لَهُ]^(٤).
- وَلِلْمَقْضِيِّ لَهُ ذَلِكَ إِذَا تَعَذَّرَ مِنَ الْمَقْضِيِّ عَلَيْهِ.
- وَإِنْ أَمَكَنَ جَمْعُ بَيْنَ الْيَسْتَيْنِ [جَمْع]^(٥) وَإِلَّا رُجَّحَ:
- ١- سَبَبِ مِلْكٍ كَنَسَجٍ وَتَنَاجٍ إِلَّا بِمِلْكٍ مِنَ الْمَقَاسِمِ.
- ٢- أَوْ تَارِيخٍ، أَوْ تَقَدُّمِهِ.
- ٣- وَبِمَزِيدِ عَدَالَةٍ لَا عَدَدٍ.
- ٤- وَبِشَاهِدَيْنِ عَلَى شَاهِدٍ وَيَمِينٍ، أَوْ امْرَأَتَيْنِ.
- ٥- وَيَبِيدُ إِنْ لَمْ تُرَجَّحْ بَيِّنَةٌ مُقَابِلَهُ^(٦) فَيَحْلِفُ.
- ٦- وَبِالْمِلْكِ عَلَى الْحَوْزِ.
- ٧- وَبِنَقْلِ عَلَى مُسْتَضْحَبَةٍ.
- وَصِحَّةُ الْمَلِكِ:
- بِالتَّصَرُّفِ.

* قف

العمل عند
تعارض البيتين

الشهادة في الملك

(١) في (أ): للغريم.

(٢) في (أ) و(ز) و(م): كاثنتين.

(٣) في (م): مطالبتها.

(٤) سقطت من (م).

(٥) سقطت من (أ).

(٦) في (أ): مقابلة.

- وَعَدَمِ مُنَازَعِ.
- وَحَوَازِ طَالَ كَعَشْرَةِ^(١).
- وَأَنَّهُ لَمْ يَخْرُجْ عَنْ^(٢) مِلْكِهِ فِي عِلْمِهِمْ.
- وَتَوَوَّلْتُ عَلَى الْكَمَالِ فِي الْآخِرِ.

لَا بِالشُّرَاءِ.

- وَإِنْ شُهِدَ بِإِقْرَارِ اسْتُضْجِبَ.
- وَإِنْ تَعَذَّرَ تَرْجِيحُ سَقَطَتَا.
- وَبَقِيَ بِيَدِ حَازِرِهِ، أَوْ لِمَنْ يُقَرُّ لَهُ.
- وَقُسِمَ عَلَى الدَّعْوَى إِنْ^(٣) لَمْ يَكُنْ بِيَدِ أَحَدِهِمَا، كَالْعَوْلِ.
- وَلَمْ يَأْخُذْهُ بِأَنَّهُ كَانَ بِيَدِهِ.
- وَإِنْ ادَّعَى أَخٌ أَسْلَمَ أَنَّ أَبَاهُ أَسْلَمَ فَالْقَوْلُ لِلنَّضْرَانِيِّ.
- وَقُدِّمَتْ بَيْنَةُ الْمُسْلِمِ، إِلَّا بِأَنَّهُ تَنَصَّرَ وَمَاتَ إِنْ جُهِلَ أَصْلُهُ فَيُقْسَمُ، كَمَجْهُولِ الدِّينِ، وَقُسِمَ عَلَى الْجِهَاتِ بِالسُّوِيَّةِ.
- وَإِنْ كَانَ مَعَهُمَا طِفْلٌ.

○ فَهَلْ يَحْلِفَانِ وَيُوقَفُ الثُّلُثُ، فَمَنْ وَاظَفَهُ أَخَذَ حِصَّتَهُ وَرَدَّ عَلَى الْآخَرِ، إِنْ مَاتَ حَلَفَا وَقُسِمَ.

○ أَوْ لِلصَّغِيرِ النُّصْفُ وَيُجْبَرُ عَلَى الْإِسْلَامِ؟ قَوْلَانِ.

■ وَإِنْ قَدَرَ عَلَى شَيْئِهِ فَلَهُ أَخْذُهُ وَإِنْ:

- ١- يَكُنْ غَيْرَ عُقُوبَةٍ.
- ٢- وَأَمِنْ فِتْنَةٍ وَرَذِيلَةٍ.

(١) فِي (أ) وَ(ز) وَ(م) زِيَادَةٌ: أَشْهَرُ.

(٢) فِي (ز) وَ(س): مِنْ.

(٣) فِي (أ) وَ(م): وَلَوْ.

- وَإِنْ قَالَ: «أَبْرَأَنِي مُوَكَّلُكَ الْغَائِبُ» أَنْظِرَ.
- وَمَنْ اسْتَمَهَلَ لِدَفْعِ بَيِّنَةٍ أُمِّهِلَ بِالْإِجْتِهَادِ، كَحِسَابٍ وَشَبْهِهِ بِكَفِيلٍ بِالْمَالِ كَأَنْ أَرَادَ إِقَامَةَ ثَانٍ، أَوْ بِإِقَامَةِ بَيِّنَةٍ فَبَحْمِيلٍ بِالْوَجْهِ.
- وَفِيهَا أَيْضًا نَفْيُهُ.
- وَهَلْ خِلَافٌ أَوْ الْمُرَادُ وَكِيلٌ يُلَازِمُهُ، أَوْ إِنْ لَمْ تُعْرِفْ عَيْنُهُ تَأْوِيلَاتٌ.

■ وَيُجِيبُ عَنِ الْقِصَاصِ الْعَبْدُ.

- وَعَنِ الْأَرْضِ السَّيِّدُ.

* قف

■ وَالْيَمِينُ فِي كُلِّ حَقٍّ «بِاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ» وَلَوْ كِتَابِيًّا.

■ صيغة اليمين

○ وَتُؤَوَّلُ أَيْضًا عَلَى أَنَّ النَّصْرَانِيَّ يَقُولُ: «بِاللَّهِ فَقَطْ».

وَعَلَّظَتْ فِي رُبْعِ دِينَارٍ:

١- بِجَامِعٍ، كَالْكَنِيسَةِ وَبَيْتِ النَّارِ.

تغليظ اليمين

٢- وَبِالْقِيَامِ لَا بِالِاسْتِقْبَالِ.

■ وَبِمَنْبَرِهِ ﷺ فَقَطْ.

■ وَخَرَجَتِ الْمُخَدَّرَةُ فِيمَا ادَّعَتْ أَوْ أُدْعِيَ عَلَيْهَا، إِلَّا الَّتِي لَا تَخْرُجُ نَهَارًا، وَإِنْ مُسْتَوْلَدَةٌ فَلَيْلًا.

- وَتُحْلَفُ فِي أَقَلِّ فِي بَيِّنَتِهَا^(١).

■ وَإِنْ ادَّعَيْتَ قَضَاءً عَلَى مَيِّتٍ لَمْ يَحْلِفْ إِلَّا مَنْ يُظَنُّ بِهِ الْعِلْمُ مِنْ وَرَثَتِهِ.

■ وَحَلَفَ فِي نَقْصِ بَتًّا، وَغَشَّ عِلْمًا.

■ وَاعْتَمَدَ الْبَاتُ عَلَى ظَنٍّ قَوِيٍّ، كَخَطِّ أَبِيهِ أَوْ قَرِينَةٍ.

■ وَيَمِينُ الْمَطْلُوبِ «مَا لَهُ عِنْدِي كَذَا وَلَا شَيْءٌ مِنْهُ».

■ وَنَفَى سَبِيًّا إِنْ عُيِّنَ وَغَيْرُهُ.

■ فَإِنْ قَضَى نَوَى سَلَفًا يَجِبُ رَدُّهُ.

(١) في (أ) و(ز) و(م): بَيِّنَتِهَا.

■ وَإِنْ قَالَ: «وَقَفْتُ أَوْ لَوْلَدِي» لَمْ يُمْنَعِ مُدَّعٍ مِنْ بَيِّنَتِهِ^(١).

■ وَإِنْ قَالَ: «لِفُلَانٍ» فَإِنْ:

* نصف

١- حَضَرَ ادَّعَى عَلَيْهِ، فَإِنْ حَلَفَ فَلِمُدَّعٍ^(٢) تَحْلِيفُ الْمُقِرِّ، وَإِنْ نَكَلَ حَلَفَ وَغَرَّمَ مَا فَوَّتَهُ.

٢- أَوْ غَابَ لَزِمَهُ يَمِينُ أَوْ بَيِّنَةٌ، وَانْتَقَلَتِ الْحُكُومَةُ لَهُ.

- فَإِنْ نَكَلَ أَخَذَهُ بِلَا يَمِينٍ.

- وَإِنْ جَاءَ الْمُقَرُّ لَهُ فَصَدَّقَ الْمُقِرُّ أَخَذَهُ.

■ وَإِنْ اسْتَحْلَفَ وَلَهُ بَيِّنَةٌ حَاضِرَةٌ أَوْ كَالْجُمُعَةِ يَعْلَمُهَا لَمْ تُسْمَعْ.

- وَإِنْ نَكَلَ فِي مَالٍ وَحَقِّهِ اسْتَحَقَّ بِهِ يَمِينٍ إِنْ حَقَّقَ.

■ وَلَيِّبَنَّ الْحَاكِمُ حُكْمَهُ.

- وَلَا يُمَكِّنُ مِنْهَا إِنْ نَكَلَ، بِخِلَافِ مُدَّعٍ^(٣) التَّرَمَّهَا ثُمَّ رَجَعَ.

- وَإِنْ رُدَّتْ عَلَى مُدَّعٍ وَسَكَتَ زَمَنًا فَلَهُ الْحَلْفُ.

■ وَإِنْ حَازَ أَجْنَبِيٌّ غَيْرُ شَرِيكِ وَتَصَرَّفَ ثُمَّ ادَّعَى حَاضِرٌ سَاكِتٌ بِلَا مَانِعٍ عَشْرَ

سِنِينَ لَمْ يُسْمَعْ^(٤) وَلَا بَيِّنَتُهُ، إِلَّا بِإِسْكَانٍ وَنَحْوِهِ، كَشَرِيكِ أَجْنَبِيٍّ حَازَ فِيهَا إِنْ هَدَمَ وَبَنَى.

○ وَفِي الشَّرِيكِ الْقَرِيبِ مَعَهُمَا قَوْلَانِ.

- لَا بَيِّنَ أَبٍ وَابْنِهِ إِلَّا بِكَهْبَةٍ، إِلَّا أَنْ يَطُولَ مَعَهُمَا مَا تَهْلِكُ الْبَيِّنَاتُ وَيَنْقُطِعُ الْعِلْمُ.

■ وَإِنَّمَا تَفْتَرِقُ الدَّارُ مِنْ غَيْرِهَا فِي الْأَجْنَبِيِّ، فَفِي الدَّابَّةِ وَأَمَةِ الْخِدْمَةِ السَّنَتَانِ.

■ وَيُزَادُ فِي عَبْدٍ وَعَرَضٍ.

(١) فِي (م): بَيِّنَةٌ.

(٢) فِي بَعْضِ الشُّرُوحِ: فَلِلْمُدَّعَى.

(٣) فِي (أ): مَدَّعَا عَلَيْهِ.

(٤) فِي (أ) وَ(ز) وَ(م): تَسْمَعُ.

(بَاب)

موجب القود

* قف

○ إِنْ أَتَلَفَ مُكَلَّفٌ -وَإِنْ رُقَّ- غَيْرُ حَرْبِيٍّ، وَلَا زَائِدٍ حُرِّيَّةٍ أَوْ إِسْلَامٍ حِينَ الْقَتْلِ -إِلَّا لِغِيْلَةٍ- مَعْصُومًا لِلتَّلَفِ وَالْإِصَابَةِ بِإِيمَانٍ أَوْ أَمَانٍ، كَالْقَاتِلِ مِنْ غَيْرِ الْمُسْتَحَقِّ.

- وَأُدَّبَ:

١- كُمُرْتَدٍّ.

٢- وَزَانٍ أَحْصَنَ.

٣- وَيَدٍ سَارِقٍ.

فَالْقَوْدُ عَيْنًا وَلَوْ قَالَ: «إِنْ قَتَلْتَنِي أَبْرَأُكَ».

■ وَلَا دِيَّةَ لِعَافٍ مُطْلَقٍ إِلَّا أَنْ تَظْهَرَ^(١) إِرَادَتُهَا، فَيَحْلِفُ.

- وَبَقِيَ^(٢) عَلَى حَقِّهِ إِنْ امْتَنَعَ، كَعَفْوِهِ عَنِ الْعَبْدِ.

■ وَاسْتَحَقَّ وَلِيُّ دَمٍ مَنْ قَتَلَ الْقَاتِلَ أَوْ قَطَعَ يَدَ الْقَاطِعِ، كَدِيَّةِ خَطَأٍ.

- فَإِنْ أَرْضَاهُ وَلِيُّ الثَّانِي فَلَهُ.

■ وَإِنْ:

● فُقِئَتْ عَيْنُ الْقَاتِلِ.

● أَوْ قُطِعَتْ يَدُهُ، وَلَوْ مِنَ الْوَلِيِّ بَعْدَ أَنْ أُسْلِمَ لَهُ.

فَلَهُ الْقَوْدُ.

■ وَقُتِلَ الْأَدْنَى بِالْأَعْلَى^(٣) كَحُرِّ كِتَابِيٍّ بِعَبْدٍ مُسْلِمٍ.

(١) في (ز) و(م): يظهر.

(٢) في (أ): ويبقى.

(٣) في (س): وقتل الأعلى بالأدنى.

■ وَالْكَفَّارُ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ مِنْ كِتَابِي وَمَجُوسِيٌّ وَمُؤْمِنٌ، كَذَوِي الرِّقِّ، وَذَكَرٍ، وَصَحِيحٍ، وَضِدَّهُمَا.

■ وَإِنْ قَتَلَ عَبْدٌ عَبْدًا بَيْنَتَهُ أَوْ قَسَامَةً خَيْرَ الْوَلِيِّ، فَإِنْ اسْتَحْيَاهُ فَلِسِيْدِهِ:
● إِسْلَامُهُ.
● أَوْ فِدَاؤُهُ.

القتل بالمباشرة
إِنْ قَصَدَ ضَرْبًا - وَإِنْ بِقَضِيْبٍ - كَخَنْقٍ، وَمَنْعِ طَعَامٍ، وَمُثَقِّلٍ.
وَلَا قَسَامَةَ إِنْ أَنْفَذَ مَقْتَلَهُ، أَوْ مَاتَ مَغْمُورًا:

● وَكَطَرَحٍ ^(١) غَيْرِ مُحْسِنٍ لِلْعَوْمِ عَدَاوَةً، وَإِلَّا فِدِيَّةٌ.

● وَكَحَفْرِ بَيْتٍ وَإِنْ بَيْنَتِهِ.

القتل بالنسب
● وَ ^(٢) وَضَعِ مُزْلِقٍ.

● وَ ^(٣) رَبِطَ دَابَّةٍ بِطَرِيقٍ، أَوْ اتَّخَذَ كَلْبٍ عَقُورٍ تَقْدَمُ لِصَاحِبِهِ.

- قَصَدَ الضَّرَرَ.

- وَهَلَكَ الْمَقْصُودُ، وَإِلَّا فَالْدِّيَّةُ.

● وَكَالْإِكْرَاهِ.

● وَتَقْدِيمِ مَسْمُومٍ، وَرَمْيِهِ ^(٤) عَلَيْهِ.

● وَكَإِشَارَتِهِ بِسَيْفٍ فَهَرَبَ وَطَلَبَهُ، وَبَيْنَهُمَا عَدَاوَةٌ.

- وَإِنْ سَقَطَ فَبِقَسَامَةٍ.

- وَإِشَارَتُهُ فَقَطْ خَطَأً.

● وَكَالْإِمْسَاكِ لِلْقَتْلِ.

(١) فِي بَعْضِ الشُّرُوحِ: كَطَرَحِ.

(٢) فِي (أ) وَ(ز): أَوْ.

(٣) فِي (أ) وَ(ز): أَوْ.

(٤) فِي (أ) وَ(ز) زِيَادَةٌ: حَيَّةٌ، وَفِي (م): حَيَّةٌ حَيَّةٌ.

* نصف

القتل الموجب
للقصاص

القتل بالمباشرة

القتل بالنسب

* قف

وَيُقْتَلُ:

- ١- الْجَمْعُ^(١) بِوَاحِدٍ.
- ٢- وَالْمُتَمَالِثُونَ وَإِنْ بِسَوِطٍ سَوِطٍ.
- ٣- وَالْمُتَسَبِّبُ مَعَ الْمُبَاشِرِ، كَمُكْرِهِ وَمُكْرِهِ.
- ٤- وَكَأَبٍ أَوْ مُعَلِّمٍ أَمَرَ وَلَدًا صَغِيرًا، وَسَيِّدٍ أَمَرَ عَبْدًا مُطْلَقًا.
- فَإِنْ لَمْ يَخَفِ الْمَأْمُورُ اقْتَصَرَ مِنْهُ فَقَطْ.
- وَعَلَى شَرِيكِ الصَّبِيِّ الْقِصَاصُ إِنْ تَمَالَآ عَلَى قَتْلِهِ.
- لَا شَرِيكَ مُخْطِئٍ وَمَجْنُونٍ.
- وَهَلْ يُقْتَصَّرُ مِنْ شَرِيكِ:

- سَبْعٍ.
- وَجَارِحٍ نَفْسِهِ.
- وَخَرْبِيٍّ.
- وَمَرَضٍ بَعْدَ الْجُرْحِ.
- أَوْ^(٢) عَلَيْهِ نِصْفُ الدِّيَةِ؟ قَوْلَانِ.
- وَإِنْ تَصَادَمَا أَوْ تَجَادَبَا مُطْلَقًا قُضِيَ فَمَاتَا أَوْ أَحَدُهُمَا فَالْقَوْدُ.
- وَحِمْلًا عَلَيْهِ، عَكْسُ السَّفِينَتَيْنِ^(٣) إِلَّا لِعَجْزِ حَقِيقِي لَا:
- ١- لِكَخَوفِ غَرَقٍ.

- ٢- أَوْ ظُلْمَةٍ.
- وَالَا فِدْيَةُ كُلُّ عَلَى عَاقِلَةٍ الْآخِرِ، وَفَرَسُهُ فِي مَالِ الْآخِرِ، كَثَمَنِ الْعَبْدِ.
- وَإِنْ تَعَدَّدَ الْمُبَاشِرُ^(٤) فِي الْمُمَالَاةِ يُقْتَلُ الْجَمِيعُ، وَإِلَّا قُدِّمَ الْأَقْوَى.

(١) في (س): الجميع.

(٢) في (أ): و.

(٣) في (أ): سفينتين.

(٤) في (م): المباشرة.

■ وَلَا يَسْقُطُ الْقَتْلُ عِنْدَ الْمُسَاوَاةِ بِزَوَالِهَا بَعْتَقِي، وَ^(١) إِسْلَامٍ.

* نصف

■ وَصَمِنَ وَقَتَّ الإِصَابَةَ وَالْمَوْتَ.

النجاح

■ وَالْجُرْحُ كَالنَّفْسِ فِي الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ، إِلَّا نَاقِصًا جَرَحَ كَامِلًا.

■ وَإِنْ تَمَيَّزَتْ جَنَائِثُ بِلَا تَمَالُؤٍ فَمِنْ كُلِّ كَفَعْلِهِ.

الجراح الموجبة

للقصاص

وَاقْتَصَّ مِنْ:

١- مُوضِحَةٍ: أَوْضَحَتْ عَظْمَ الرَّأْسِ وَالْجَبْهَةَ وَالْخَدَيْنِ، وَإِنْ كَابِرَةٌ.

٢- وَسَابِقُهَا مِنْ:

● دَامِيَةٍ.

● وَحَارِصَةٍ: شَقَّتِ الْجِلْدَ.

● وَسِمْحَاقٍ: كَشَطَتْهُ.

● وَبَاضِعَةٍ: شَقَّتِ اللَّحْمَ.

● وَمُتَلَا حِمَةٍ: غَاصَتْ فِيهِ بِتَعَدُّدٍ.

● وَمِلْطَاةٍ: قَرَّبَتْ لِلْعَظْمِ.

٣- كَضْرِبَةِ السَّوْطِ.

٤- وَجِرَاحِ الْجَسَدِ وَإِنْ مُنْقَلَةً بِالْمِسَاحَةِ إِنْ اتَّحَدَ الْمَحَلُّ.

٥- كَطِيبٍ زَادَ عَمْدًا.

ما فيه العقل

وَالْأَلَا فَالْعَقْلُ:

١- كَيْدٍ^(٢) شَلَاءَ عَدِمَتْ النِّفْعَ بِصَحِيحَةٍ، وَبِالْعَكْسِ.

٢- وَعَيْنٍ أَعْمَى.

٣- وَلِسَانٍ أَبْكَمَ.

٤- وَمَا بَعْدَ الْمُوضِحَةِ:

● مِنْ مُنْقَلَةٍ: طَارَ فِرَاشُ الْعَظْمِ مِنَ الدَّوَاءِ.

(١) فِي (أ) وَ(م): أَوْ.

(٢) فِي (أ) وَ(م): كَلِي يَد.

● وَآمَّةٌ: أَفْضَتْ لِلدِّمَاغِ.

● وَدَامِغَةٌ: خَرَقَتْ خَرِيطَتَهُ.

٥- كَلْطَمَةٌ^(١).

٦- وَشْفَرِ عَيْنٍ.

٧- وَحَاجِبٍ.

٨- وَلَحِيَةٍ.

■ وَعَمْدُهُ كَالْخَطِّ إِلَّا فِي الْأَدَبِ.

وَالَا أَنْ يَعْظُمَ الْخَطَرُ فِي غَيْرِهَا: كَعَظَمِ الصَّدْرِ.

○ وَفِيهَا أَخَافُ فِي رَضِّ الْأُنْثَيْنِ أَنْ يَتَلَفَ.

■ وَإِنْ ذَهَبَ: كَبَصَرٍ بِجُرْحٍ اقْتَصَصَ مِنْهُ، فَإِنْ حَصَلَ أَوْ زَادَ، وَإِلَّا فَدِيَّةٌ مَا لَمْ يَذْهَبَ.

* قف

ذهاب
البصر والسمع

■ وَإِنْ ذَهَبَ وَالْعَيْنُ قَائِمَةٌ، فَإِنْ اسْتَطِيعَ كَذَلِكَ وَإِلَّا فَالْعَقْلُ، كَأَنْ شُلَّتْ يَدُهُ بِضَرْبَةٍ.

■ وَإِنْ قُطِعَتْ يَدُ قَاطِعٍ:

القصاص
أو الدية في اليد

● بِسَمَاوِيٍّ.

● أَوْ سَرَقَةٍ.

● أَوْ قِصَاصٍ لِغَيْرِهِ.

فَلَا شَيْءَ لِلْمَجْنُونِ عَلَيْهِ.

■ وَإِنْ قَطَعَ أَقْطَعُ الْكَفِّ مِنَ الْمِرْفَقِ، فَلِلْمَجْنُونِ عَلَيْهِ:

● الْقِصَاصُ.

● أَوْ الدِّيَّةُ.

كَمَقْطُوعِ الْحَشْفَةِ.

■ وَتُقَطَّعُ الْيَدُ النَّاقِصَةُ أَضْبَعًا بِالْكَامِلَةِ بِلا غُرْمٍ.

(١) في بعض الشروح: ولطمة.

القصاص
أو الدية في العين

القصاص
أو الدية في الزن
* نصف

من له حق
الاستيفاء

- وَخَيْرَ إِنْ نَقَصْتَ أَكْثَرَ فِيهِ وَفِي الدِّيَةِ .
- وَإِنْ نَقَصْتَ يَدَ الْمَجْنُونِ عَلَيْهِ فَالْقَوْدُ وَلَوْ إِنَّمَا لَا أَكْثَرَ .
- وَلَا يَجُوزُ بِكُوعٍ لِذِي مِرْفَقٍ وَإِنْ رَضِيََا .
- وَتُؤْخَذُ الْعَيْنُ السَّلِيمَةُ بِالضَّعِيفَةِ خِلْقَةً أَوْ مِنْ كِبَرٍ^(١) .
- وَلِجُدْرِيٍّ أَوْ لِكَرْمِيَّةٍ فَالْقَوْدُ إِنْ تَعَمَّدَ، وَإِلَّا فَبِحِسَابِهِ .
- وَإِنْ فَقَا سَالِمٌ عَيْنَ أَعْوَرَ فَلَهُ الْقَوْدُ وَأَخْذُ دِيَّةٍ كَامِلَةٍ مِنْ مَالِهِ .
- وَإِنْ فَقَا أَعْوَرَ مِنْ سَالِمٍ :
- مُمَائِلَتُهُ فَلَهُ الْقِصَاصُ أَوْ دِيَّةٌ مَا تَرَكَ .
- وَغَيْرَهَا فَنِصْفُ دِيَّةٍ فَقَطْ فِي مَالِهِ .
- وَإِنْ فَقَا عَيْنِي السَّالِمِ فَالْقَوْدُ وَنِصْفُ الدِّيَةِ .
- وَإِنْ قُلِعَتْ سِنَّ فَنَبَتٌ^(٢) فَالْقَوْدُ، وَفِي الْحَظْلِ كَالْحَطْلِ^(٣) .
- وَالِاسْتِيفَاءُ :
- ١- لِلْعَاصِبِ كَالْوَلَاءِ إِلَّا الْجَدَّ وَالْإِخْوَةَ فَسَيَّانٍ، وَيَحْلِفُ الثُّلُثَ .
- وَهَلْ^(٤) إِلَّا فِي الْعَمْدِ فَكَأَخ؟ تَأْوِيلَانِ .
- وَانْتِظَرُ^(٥) :
- غَائِبٌ لَمْ تَبْعُدْ غَيْبَتُهُ .
- وَمُعْمَى .
- وَمُبَرَّسَمٌ .
- لَا :

(١) في بعض الشروح: لكبر .

(٢) في (س): فنبتت .

(٣) في (أ) و(ز) و(س) و(م): كدية الخطأ .

(٤) سقطت من (أ) .

(٥) في (أ): وانظر .

- مُطَبَّقٌ.
- وَصَغِيرٌ لَمْ يَتَوَقَّفِ الثُّبُوتُ عَلَيْهِ.
- ٢- وَلِلنِّسَاءِ:
- إِنْ وَرِثْنَ.
- وَلَمْ يُسَاوِهِنَّ عَاصِبٌ.
- وَلِكُلِّ الْقَتْلِ، وَلَا عَفْوَ إِلَّا بِاجْتِمَاعِهِمْ، كَأَنْ حُزْنَ الْمِيرَاثِ وَثَبَتْ^(١) بِقِسَامَةٍ.
- وَالْوَارِثُ كَمُورِّثِهِ.
- وَلِلصَّغِيرِ إِنْ عُفِيَ نَصِيْبُهُ مِنَ الدِّيَةِ.
- وَلِلْوَلِيِّ النَّظَرُ فِي الْقَتْلِ وَالِدِيَّةٍ كَامِلَةً، كَقَطْعِ يَدِهِ إِلَّا لِعُسْرِ فَتَجُوزُ^(٢) بِأَقَلِّ.
- بِخِلَافِ قَتْلِهِ فَلِعَاصِبِهِ.
- وَالْأَحَبُّ أَخَذُ الْمَالِ فِي عَبْدِهِ.
- وَيَقْتَصُّ مَنْ يَعْرِفُ بِأَجْرِ مَنْ الْمُسْتَحَقَّ^(٣).
- وَلِلْحَاكِمِ رَدُّ الْقَتْلِ فَقَطْ لِلْوَلِيِّ، وَنَهَى عَنِ الْعَبَثِ.
- وَأُخْرَ:
- لِيَرُدَّ وَحَرَ^(٤).
- كَلْبُرٍ^(٥).
- كَدِيَّتِهِ خَطَأً وَلَوْ كَجَائِفَةٍ.
- وَالْحَامِلُ وَإِنْ بَجُرْحٍ مُخِيفٍ، لَا يَدْعَوَاهَا، وَحُبِسَتْ كَالْحَدِّ.

(١) فِي (أ): فَثَبَتَ.

(٢) فِي (أ) وَ(ز) وَ(م): فَيَجُوزُ.

(٣) فِي (أ) وَ(ز) وَ(م): يَأْجُرُهُ الْمُسْتَحَقُّ.

(٤) فِي (أ): لِحَرْ وَهَرْد.

(٥) فِي بَعْضِ الشُّرُوحِ: كَالْبُرِّ.

- وَالْمُرْضِعُ لِوُجُودِ مُرْضِعٍ.
- وَالْمُؤَالَاةُ فِي الْأَطْرَافِ، كَحَدَّثَنِ لِلَّهِ لَمْ يُقَدَّرْ عَلَيْهِمَا.
- وَبُدِئَ بِأَشَدِّ لَمْ يُخَفَّ عَلَيْهِ.

لَا بِدُخُولِ الْحَرَمِ.

■ وَسَقَطَ إِنْ عَفَا رَجُلٌ كَالْبَاقِي.

■ وَالْبِنْتُ أَوْلَى مِنَ الْأُخْتِ فِي عَفْوٍ وَضِدِّهِ.

- وَإِنْ عَفَتْ بِنْتُ مِنْ بَنَاتِ نَظَرَ الْحَاكِمُ.

■ وَفِي رِجَالٍ وَنِسَاءٍ لَمْ يَسْقُطْ إِلَّا بِهِمَا، أَوْ بِنَعْصِهِمَا.

- وَمَهُمَا أَسْقَطَ الْبَعْضُ، فَلَمَنْ بَقِيَ نَصِيْبُهُ مِنْ دِيَةِ عَمْدٍ^(١) كَارِئُهُ وَلَوْ قِسَطًا مِنْ نَفْسِهِ

■ وَإِزْتُهُ كَالْمَالِ.

■ وَجَازَ صَلَاحُهُ فِي عَمْدٍ بِأَقَلِّ وَأَكْثَرِ.

- وَالْخَطَأُ كَبَيْعِ الدِّينِ.

- وَلَا يَمْضِي عَلَى عَاقِلَةٍ كَعَكْسِهِ.

- فَإِنْ عَفَا قَوْصِيَّةً وَتَدَخَّلَ الْوَصَايَا فِيهِ.

- وَإِنْ بَعَدَ سَبِيْهَا، أَوْ بَيْتُهَا، أَوْ بِشْيٍ إِذَا عَاشَ بَعْدَهَا مَا يُمَكِّنُهُ التَّغْيِيرُ فَلَمْ يُغَيَّرْ.

- بِخِلَافِ الْعَمْدِ إِلَّا أَنْ يُنْفَذَ مَقْتَلُهُ وَيَقْبَلَ وَارِثُهُ الدِّيَّةَ وَعَلِمَ.

■ وَإِنْ عَفَا عَنْ جُرْحِهِ أَوْ صَالَحَ فَمَاتَ فَلِأَوْلِيَائِهِ:

● الْقَسَامَةُ.

● وَالْقَتْلُ.

- وَرَجَعَ الْجَانِي فِيْمَا أُخِذَ^(٢) مِنْهُ.

* قف

سقوط القصاص
والقائمون بالدم

الصلح في العمد

(١) في بعض الشروح: من الدية.

(٢) في (م): أخذه.

- وَلِلْقَاتِلِ الْإِسْتِخْلَافُ عَلَى الْعَفْوِ.
- فَإِنْ نَكَلَ حَلَفَ وَاحِدَةً وَبَرِيءٌ.
- وَتُلَوِّمُ لَهُ فِي بَيِّنَتِهِ^(١) الْغَائِبَةِ.
- * نصف
- وَقُتِلَ بِمَا قَتَلَ وَلَوْ نَارًا، إِلَّا بِخُمْرٍ، وَلَوْ أَيْطَ، وَسِحْرِ، وَمَا يُطَوِّلُ.
- المماثلة في القود
- وَهَلْ [و] ^(٢) السُّمُّ، أَوْ يُجْتَهِدُ فِي قَذَرِهِ [تَأْوِيلَانِ]^(٣).
- فَيَغْرَقُ وَيُخْنَقُ وَيُحَجَّرُ.
- وَضُرِبَ^(٤) بِالْعَصَا لِلْمَوْتِ كَذِي عَصَوَيْنِ.
- وَمُكِّنَ مُسْتَحِقٌّ مِنَ السَّيْفِ مُطْلَقًا.
- وَأَنْدَرَجَ طَرْفٌ إِنْ تَعَمَّدَهُ وَإِنْ لَيْغَرِهِ لَمْ يَقْصِدْ مُثْلَةً، كَالْأَصَابِعِ فِي الْيَدِ.
- وَدِيَّةُ الْخَطَا عَلَى الْبَادِي مُخَمَّسَةٌ: الدِّيَات
- بِنْتُ مَخَاضٍ. دية قتل الخطأ
- وَوَلَدَا لَبُونٍ.
- وَحِقَّةٌ.
- وَجَذَعَةٌ.
- وَرُبِّعَتْ فِي عَمْدٍ بِحَذْفِ ابْنِ اللَّبُونِ. دية العمد
- وَثَلَّثَتْ فِي الْأَبِ وَلَوْ مَجُوسِيًّا فِي عَمْدٍ لَمْ يُقْتَلْ بِهِ كَجُرْجِهِ. وشبه العمد
- بِثَلَاثِينَ حِقَّةً.
- وَثَلَاثِينَ جَذَعَةً.
- وَأَرْبَعِينَ خَلْفَةً، بِلَا حَدِّ سِنٍ.
- وَعَلَى الشَّامِيِّ وَالْمِصْرِيِّ وَالْمَغْرِبِيِّ أَلْفُ دِينَارٍ.

(١) فِي (أ): بَيِّنَةٌ.

(٢) سَقَطَتْ مِنْ (أ).

(٣) فِي (م): بِيَاضٍ.

(٤) فِي بَعْضِ الشُّرُوحِ: وَيَضْرِبُ.

■ وَعَلَى الْعِرَاقِيِّ اثْنَا عَشَرَ أَلْفَ دِرْهَمٍ إِلَّا فِي الْمُثَلَّثَةِ، فَيَزَادُ نِسْبَةُ مَا بَيْنَ الدَّيْتَيْنِ.

منقصات دية
المسلم

■ وَلِلْكِتَابِيِّ^(١) وَالْمُعَاهِدِ نِصْفُهُ^(٢).

■ وَلِلْمَجُوسِيِّ^(٣) وَالْمُرْتَدِّ ثُلُثُ خُمُسٍ.

■ وَأُنْثَى كُلِّ نِصْفُهُ^(٤).

✽ قف

■ وَفِي الرَّقِيقِ قِيمَتُهُ وَإِنْ زَادَتْ.

دية الجنين

■ وَفِي الْجَنِينِ وَإِنْ عَلَقَةً:

● عُشْرُ أُمِّهِ وَلَوْ أُمَةً نَقْدًا.

● أَوْ غُرَّةٌ؛ عَبْدٌ أَوْ وَلِيدَةٌ تُسَاوِيهِ.

- وَالْأُمَةُ مِنْ سَيِّدِهَا.

جنين الكتابة

- وَالنَّضْرَانِيَّةُ مِنَ الْعَبْدِ الْمُسْلِمِ كَالْحُرَّةِ إِنْ زَايَلَهَا كُلُّهُ حَيَّةً.

- إِلَّا أَنْ يَحْيَا فَالْدِّيَّةُ إِنْ أَقْسَمُوا وَلَوْ مَاتَ عَاجِلًا.

○ وَإِنْ تَعَمَّدَهُ بِضَرْبٍ ظَهَرَ أَوْ بَطَنٍ أَوْ رَأْسٍ، فَفِي الْقِصَاصِ خِلَافٌ.

- وَتَعَدَّدَ الْوَاجِبُ بِتَعَدُّدِهِ.

- وَوُورِثَ^(٥) عَلَى الْفَرَائِضِ.

الحكومة

في الجراح

■ وَفِي الْجِرَاحِ حُكُومَةٌ بِنِسْبَةِ نُقْصَانِ الْحَيَاةِ، إِذَا بَرِيَ مِنْ قِيمَتِهِ عَبْدًا فَرَضًا

مِنَ الدِّيَةِ، كَجَنِينِ الْبَهِيمَةِ.

إِلَّا:

١- الْجَائِفَةُ.

(١) في (أ): والكتابي.

(٢) في بعض الشروح: نصف ديته.

(٣) في (أ): المجوسي.

(٤) في (أ) و(ز) و(م): كنصفه.

(٥) في (ز) و(س): وورث.

٢- وَالْأَمَّةُ.

فَثُلْتُ.

٣- وَالْمُوضِحَةُ فَنِصْفُ عَشْرِ.

٤- وَالْمُنْقَلَةُ.

٥- وَالْهَاشِمَةُ.

فَعُشْرٌ وَنِصْفُهُ.

- وَإِنْ بِشَيْنٍ فِيهِنَّ إِنْ كُنَّ بِرَأْسٍ أَوْ لَحْيٍ أَعْلَى.

وَالْقِيَمَةُ لِلْعَبْدِ كَالدِّيَّةِ، وَإِلَّا فَلَا تَقْدِيرَ.

وَتَعَدَّدُ الْوَاجِبُ بِجَائِفَةٍ نَفَذَتْ، كَتَعَدَّدِ الْمُوضِحَةِ وَالْمُنْقَلَةِ وَالْأَمَّةِ إِنْ لَمْ

تَتَّصِلْ^(١)، وَإِلَّا فَلَا وَإِنْ يَفُورُ فِي ضَرْبَاتٍ.

وَالدِّيَّةُ فِي:

* نصف

ما تجب فيه
الدية كاملة

● الْعَقْلُ، أَوْ السَّمْعُ، أَوْ الْبَصَرُ.

● [أَوْ الشَّمُّ]^(٢)، أَوْ التَّنْقِيقُ، أَوْ الصَّوْتُ، أَوْ الذَّوْقُ.

● أَوْ قُوَّةُ الْجَمَاعِ، أَوْ نَسْلُهُ.

● أَوْ تَجْدِيمُهُ، أَوْ تَبْرِيصُهُ، أَوْ تَسْوِيدُهُ.

● أَوْ قِيَامِهِ وَجُلُوسِهِ.

● أَوْ الْأُذُنَيْنِ، أَوْ الشَّوَى، أَوْ الْعَيْنَيْنِ، أَوْ عَيْنِ الْأَعْوَرِ لِلْسُّنَّةِ.

- بِخِلَافِ كُلِّ زَوْجٍ، فَإِنْ فِي أَحَدِهِمَا نِصْفُهُ.

● وَفِي الْيَدَيْنِ [وَفِي]^(٣) الرَّجُلَيْنِ.

● وَمَارِنِ الْأَنْفِ وَالْحَشْفَةِ، وَفِي بَعْضِهِمَا بِحَسَابِهَا مِنْهُمَا، لَا مِنْ

أَصْلِهِ.

(١) في (م): يتصل.

(٢) سقطت من (ز) و(م).

(٣) سقطت من (م).

- وَفِي الْأُنثَيْنِ مُطْلَقًا .
- وَفِي ذَكَرِ الْعَيْنِ قَوْلَانِ .
- وَفِي شُفْرِي الْمَرْأَةِ إِنْ بَدَأَ الْعَظْمُ .
- وَفِي نَذْيَيْهَا أَوْ حَلَمَتَيْهَا^(١) إِنْ بَطَلَ اللَّبَنُ .
- وَاسْتُونِي بِالصَّغِيرَةِ وَسِنَّ الصَّغِيرِ [لَمْ يُغْرِ]^(٢) لِإِيَّاسٍ، كَالْقَوْدِ، وَإِلَّا
انْتَظَرَ سَنَةً .
- وَسَقَطَا^(٣) إِنْ^(٤) عَادَتْ .
- وَوَرِثًا إِنْ مَاتَ .
- وَفِي عَوْدِ السِّنِّ أَصْغَرَ بِحَسَابِهَا .
- وَجُرَّبَ :

* قف

علامة زوال
ما فيه الدية

- ١- الْعَقْلُ بِالْخَلَوَاتِ .
- ٢- وَالسَّمْعُ بِأَنْ يُصَاحَ مِنْ أَمَاكِنَ مُخْتَلِفَةٍ، مَعَ سَدِّ الصَّحِيحَةِ .
- وَنُسِبَ لِسَمْعِهِ الْآخَرِ، وَإِلَّا فَسَمْعٌ وَسَطٌ .
- وَلَهُ نِسْبَتُهُ^(٥) إِنْ حَلَفَ وَلَمْ يَخْتَلِفْ قَوْلُهُ، وَإِلَّا فَهَذَرٌ .
- ٣- وَالْبَصَرُ بِإِغْلَاقِ الصَّحِيحَةِ كَذَلِكَ .
- ٤- وَالشَّمُّ بِرَائِحَةٍ حَادَّةٍ .
- ٥- وَالتَّنَطُّقُ بِالْكَلَامِ اجْتِهَادًا .
- ٦- وَالذَّوْقُ بِالْمَقِيرِ .
- وَصُدِّقَ مُدَّعِي^(٦) ذَهَابَ الْجَمِيعِ بِبَيِّنٍ .

(١) في (أ): حلمتهما، وفي (ز): حلمتها .

(٢) سقطت من (س) .

(٣) في (أ): سقطتا .

(٤) في بعض الشروح: وإن .

(٥) في (أ) و(ز): نسبة .

(٦) في (أ): مدَّع .

ومما فيه الدية
كذلك

● وَالضَّعِيفُ مِنْ عَيْنٍ وَرِجْلٍ وَنَحْوِهِمَا خِلْقَةً كَغَيْرِهِ.

● وَكَذَا الْمَجْنُونُ عَلَيْهَا إِنْ لَمْ يَأْخُذْ عَقْلًا.

● وَفِي لِسَانِ النَّاطِقِ.

- وَإِنْ لَمْ يَمْنَعْ التَّنْقِصَ مَا قَطَعَهُ فَحُكُومَةٌ:

- كِلْسَانِ الْأُخْرَسِ.

- وَالْيَدِ الشَّلَاءِ وَالسَّاعِدِ.

- وَالْيَتَى الْمَرْأَةِ.

- وَسِنَّ مُضْطَرِبَةٍ جِدًّا.

- وَعَسِيبِ ذَكَرٍ بَعْدَ الْحَشْفَةِ.

- وَحَاجِبٍ وَهْدَبٍ.

- وَظَفَرٍ، وَفِيهِ الْقِصَاصُ.

- وَإِفْضَاءٍ، وَلَا يَنْدَرُجُ تَحْتَ مَهْرٍ، بِخِلَافِ الْبَكَارَةِ، إِلَّا بِأُضْبُعِهِ.

* نصف

■ وَفِي كُلِّ أُضْبُعٍ عَشْرٌ.

■ إتلاف الأصابع

■ وَالْأُتْمَلَةُ ثَلَاثَةٌ.

■ إِلَّا فِي الْإِبْهَامِ فَنِصْفُهُ.

■ وَفِي الْأُضْبُعِ الزَّائِدَةِ الْقَوِيَّةِ عَشْرٌ إِنْ أُفْرِدَتْ^(١).

■ وَفِي كُلِّ سِنَّ خَمْسٌ، وَإِنْ:

الأسنان

● سَوْدَاءَ، بِقَلْعٍ، أَوْ اسْوَدَادٍ، أَوْ بِهِمَا، أَوْ بِحُمْرَةٍ، أَوْ صُفْرَةٍ إِنْ كَانَ

عُرْفًا كَالسَّوَادِ.

● أَوْ بِأُضْطِرَابِهَا جِدًّا.

■ وَإِنْ ثَبَّتَ لِكَبِيرٍ قَبْلَ أَخْذِ عَقْلِهَا أَخْذَهُ، كَالْجَرَاحَاتِ الْأَرْبَعَةِ^(٢).

■ وَرُدَّ فِي:

(١) فِي بَعْضِ الشُّرُوحِ: انْفَرَدَتْ.

(٢) فِي بَعْضِ الشُّرُوحِ: الْأَرْبَعِ.

● عَوْدُ الْبَصَرِ.

● وَقُوَّةُ الْجَمَاعِ.

● وَمَنْفَعَةُ اللَّبَنِ.

○ وَفِي الْأُذُنِ إِنْ ثَبَتَ تَأْوِيلَانِ.

تعدد الجناية

■ وَتَعَدَّدَتِ الدِّيَةُ بِتَعَدُّدِهَا، إِلَّا الْمَنْفَعَةُ بِمَحَلِّهَا.

■ وَسَاوَتِ الْمَرْأَةُ الرَّجُلَ لِثُلُثِ دِيَّتِهِ، فَتَرْجِعُ لِدِيَّتِهَا.

■ وَضُمَّ مُتَّحِدُ الْفِعْلِ، أَوْ فِي حُكْمِهِ، أَوْ الْمَحَلُّ فِي الْأَصَابِعِ، لَا الْأَسْنَانِ،

وَالْمَوَاضِحِ وَالْمَنَاقِلِ، وَعَمْدٌ لِخَطَأٍ وَإِنْ عَفَتْ.

* قف

■ وَنُجِّمَتْ^(١) دِيَّةٌ:

تنجيم الدية
على العاقلة

١- الْحُرُّ.

٢- الْخَطَأُ.

٣- بِلَا اعْتِرَافٍ.

عَلَى الْعَاقِلَةِ وَالْجَانِي.

٤- إِنْ بَلَغَ ثُلُثَ [دِيَّةٍ]^(٢) الْمَجْنُونِ عَلَيْهِ أَوْ الْجَانِي.

- وَمَا لَمْ يَبْلُغْ فَحَالَ عَلَيْهِ كَعَمْدٍ، وَدِيَّةٌ غُلْظَتْ.

- وَسَاقِطٌ لِعَدَمِهِ إِلَّا مَا يُقْتَصَرُ^(٣) مِنْهُ مِنَ الْجُرْحِ^(٤) لِإِتْلَافِهِ فَعَلَيْهَا، وَهِيَ

الْعَصَبَةُ.

■ وَبُدِئَ:

ترتيب
أقسام العاقلة

١- بِالذِّيَوَانِ إِنْ أُعْطُوا.

(١) فِي (أ): وَنَجْمَ.

(٢) سَقَطَتْ مِنْ بَعْضِ الشُّرُوحِ.

(٣) فِي (أ): مَا لَا يَخْتَصُّ مِنْهُ.

(٤) فِي (أ) وَ(م): الْجِرَاحُ.

- ٢- ثُمَّ بِهَا^(١) الْأَقْرَبُ فَلَا اقْرَبُ .
 ٣- ثُمَّ الْمَوَالِي الْأَعْلَوْنَ .
 ٤- ثُمَّ الْأَسْفَلُونَ .
 ٥- ثُمَّ يَبْتَ الْمَالُ إِنْ كَانَ الْجَانِي مُسْلِمًا ، وَإِلَّا فَالذَّمُّ ذُو دِينِهِ .

■ عاقلة الذمي

■ والصلحي

وَضُمَّ كَكُورٍ مِضْرَ .
 وَالصُّلْحِيُّ أَهْلُ صُلْحِهِ .
 وَضُرِبَ عَلَى كُلِّ مَا لَا يَضُرُّ .

■ عقل غير القادر

وَعُقِلَ عَنْ :

١- صَبِيٍّ .

٢- وَمَجْنُونٍ .

٣- وَامْرَأَةٍ .

٤- وَفَقِيرٍ .

٥- وَغَارِمٍ .

وَلَا يَغْقَلُونَ .

■ وَالْمُعْتَبَرُ وَقْتُ الضَّرْبِ لَا إِنْ قَدِمَ غَائِبٌ .

- وَلَا يَسْقُطُ بِعُسْرِهِ أَوْ مَوْتِهِ .

■ * نصف

وَلَا دُخُولَ لِيَدَوِيِّ مَعَ حَضَرِيٍّ ، وَلَا شَامِيٍّ مَعَ مِضْرِيٍّ مُطْلَقًا .

■ مدة التنجيم

وصفته

■ الْكَامِلَةُ فِي ثَلَاثِ [سِنِينَ]^(٢) تَحِلُّ بِأَوَاخِرِهَا مِنْ يَوْمِ الْحُكْمِ .

■ وَالثُّلُثُ وَالثُّلُثَانِ بِالنَّسْبَةِ .

■ وَنُجِّمَ فِي النِّصْفِ وَالثَّلَاثَةِ الْأَرْبَاعِ بِالتَّثْلِيثِ ثُمَّ لِلزَّائِدِ سَنَةٌ .

■ وَحُكِّمَ مَا وَجَبَ عَلَى عَوَاقِلَ بِجِنَايَةٍ وَاحِدَةٍ كَحُكْمِ الْوَاحِدَةِ ، كَتَعَدُّ

الْجَنَايَاتِ عَلَيْهَا .

(١) أي: العصبية .

(٢) سقطت من (أ) .

○ وَهَلْ حَدُّهَا سَبْعُمِائَةٍ أَوْ الزَّائِدُ عَلَى أَلْفٍ ^(١)؟ قَوْلَانِ.

■ وَعَلَى الْقَاتِلِ الْحُرِّ الْمُسْلِمِ - وَإِنْ صَبِيًّا أَوْ مَجْنُونًا أَوْ شَرِيكًا - إِذَا قَتَلَ مِثْلَهُ مَعْصُومًا خَطَأً:

١ - عِتْقُ رَقَبَةٍ.

٢ - وَلِعَجْزِهَا شَهْرَانِ.

كَالْطَّهَارِ.

لَا:

١ - صَائِلٍ ^(٢).

٢ - وَقَاتِلٍ نَفْسِهِ كَدَيْتِهِ.

■ وَنُدِبَ ^(٣):

١ - فِي جَنِينٍ.

٢ - وَرَقِيقٍ.

٣ - وَعَمْدٍ ^(٤).

وَعَلَيْهِ مُظْلَقًا:

● جَلْدُ مِائَةٍ.

● ثُمَّ ^(٥) حَبْسُ سَنَةٍ.

وَإِنْ:

● بِقَتْلِ مَجْجُوسِيٍّ.

● أَوْ عَبْدِهِ.

● أَوْ نُكُولِ الْمُدَّعِي عَلَى ذِي اللَّوْثِ وَخَلِيفِهِ.

* قف

(١) في (أ) و(ز): الألف.

(٢) في (أ): صائلا.

(٣) في (أ) و(س) و(ز): وندبت.

(٤) في (أ) و(ز) و(م) زيادة: وذمي، وفي (س) زيادة: وعبد.

(٥) في بعض الشروح: و.

القسامة

امثلة اللوث

■ وَالْقَسَامَةُ، سَبَبُهَا قَتْلُ الْحُرِّ الْمُسْلِمِ فِي مَحَلِّ اللُّوثِ:

١- كَأَنْ يَقُولَ بَالِغٌ حُرٌّ مُسْلِمٌ^(١) قَتَلَنِي فُلَانٌ وَلَوْ:

● خَطَأً.

● أَوْ مَسْخُوطًا عَلَى وَرَعٍ.

● أَوْ وَلَدًا^(٢) عَلَى وَالِدِهِ أَنَّهُ ذَبَحَهُ.

● أَوْ زَوْجَةً عَلَى زَوْجِهَا.

إِنْ كَانَ جُرْحٌ، أَوْ أَظْلَقَ وَيَتَنَوَا، لَا:

● خَالَفُوا، وَلَا يُقْبَلُ رُجُوعُهُمْ.

● وَلَا إِنْ قَالَ بَعْضُ: عَمْدًا، وَبَعْضُ: لَا نَعْلَمُ، أَوْ نَكَلُوا.

- بِخِلَافِ ذِي الْخَطَا فَلَهِ الْحَلِفُ وَأَخَذُ نَصِيْبِهِ.

- وَإِنْ اخْتَلَفُوا^(٣) فِيهِمَا وَاسْتَوَا حَلَفَ كُلُّ وَلِلْجَمِيعِ دِيَةُ الْخَطَا.

- وَبَطَلَ حَقُّ ذِي الْعَمْدِ بِنُكُولِ غَيْرِهِمْ.

٢- وَكَشَاهِدَيْنِ بِجُرْحٍ أَوْ ضَرْبٍ مُطْلَقًا.

أَوْ إِقْرَارِ الْمَقْتُولِ خَطَأً أَوْ عَمْدًا^(٤) ثُمَّ يَتَأَخَّرُ الْمَوْتُ، يُقْسِمُ لِمَنْ ضَرَبَهُ

مَاتَ.

٣- أَوْ بِشَاهِدٍ بِذَلِكَ مُطْلَقًا إِنْ ثَبَتَ الْمَوْتُ.

أَوْ بِإِقْرَارِ الْمَقْتُولِ عَمْدًا، كإِقْرَارِهِ مَعَ شَاهِدٍ مُطْلَقًا.

أَوْ إِقْرَارِ الْقَاتِلِ فِي الْعَمْدِ^(٥) بِشَاهِدٍ.

* نصف

(١) في (ز) تقديم وتأخير: بالغ مسلم حرًا.

(٢) في (م): ولد.

(٣) في (أ) اختلف، وفي (م) و(ز): اختلفا.

(٤) في بعض الشروح تقديم وتأخير: عمداً أو خطأ.

(٥) كذا في الأصل، وفي (أ) و(ز) و(س) و(م): الخطأ فقط، وهو خطأ كما قال ابن غازي وغيره.

انظر: شفاء الغليل (١٠٩٦/٢).

- وَإِنْ اخْتَلَفَ شَاهِدَاهُ^(١) بَطَلَ.

٤- وَكَالْعَدْلِ فَقَطْ فِي مُعَايِنَةِ الْقَتْلِ.

٥- أَوْ رَأَهُ يَتَشَحَّطُ فِي دَمِهِ وَالْمُتَّهَمُ قُرْبُهُ عَلَيْهِ آثَارُهُ.

■ وَوَجِبَتْ وَإِنْ تَعَدَّدَ اللَّوْثُ.

■ وَلَيْسَ مِنْهُ وَجُودُهُ^(٢) بِقَرِيَةِ قَوْمٍ أَوْ دَارِهِمْ.

■ وَلَوْ شَهِدَ أَنَّهُ قَتَلَ وَدَخَلَ فِي جَمَاعَةٍ اسْتُخْلِفَ كُلُّ خَمْسِينَ.

- وَالذِّبَّةُ عَلَيْهِمْ أَوْ عَلَى مَنْ نَكَلَ بِلَا قَسَامَةٍ.

■ وَإِنْ انفصلت بُعَاةٌ عَنْ قَتْلَى وَلَمْ يُعْلَمْ [الْقَاتِلُ]^(٣):

○ فَهَلْ لَا قَسَامَةَ وَلَا قَوَدَ مُطْلَقًا؟

- أَوْ إِنْ تَجَرَّدَ عَنْ تَذَمُّعٍ وَشَاهِدٍ أَوْ عَنِ الشَّاهِدِ فَقَطْ؟ تَأْوِيلَاتٌ.

- وَإِنْ تَأَوَّلُوا فَهَدَرٌ كَزَاحِفَةٍ عَلَى دَافِعَةٍ.

وهي خُمُسُونَ يَمِينًا مُتَوَالِيَةً بَنًا، وَإِنْ أَعْمَى أَوْ غَائِبًا، يَخْلِفُهَا فِي الْخَطَا مِنْ يَرِثُ، وَإِنْ وَاحِدًا أَوْ امْرَأَةً.

■ وَجُبِرَتِ الْيَمِينُ عَلَى أَكْثَرِ كَسْرِهَا، وَإِلَّا فَعَلَى الْجَمِيعِ.

■ وَلَا يَأْخُذُ أَحَدٌ إِلَّا بَعْدَهَا.

- ثُمَّ حَلَفَ مَنْ حَضَرَ حِصَّتَهُ.

- وَإِنْ نَكَلُوا أَوْ بَعْضُ حَلَفَتِ الْعَاقِلَةُ.

○ فَمَنْ نَكَلَ فَحِصَّتُهُ عَلَى الْأَظْهَرِ.

■ وَلَا يَخْلِفُ فِي الْعَمْدِ أَقَلُّ مِنْ رَجُلَيْنِ عَصَبَةً، وَإِلَّا فَمَوَالٍ.

- وَلِلْوَلِيِّ الْإِسْتِعَانَةُ بِعَاصِبِهِ.

■ وَلِلْوَلِيِّ فَقَطْ حَلَفُ الْأَكْثَرِ، إِنْ لَمْ تَزِدْ عَلَى نِصْفِهَا.

■ وَوُزَعَتْ، وَاجْتُرِيَ بِاثْنَيْنِ طَاعًا مِنْ أَكْثَرِ.

(١) في (ز): شاهده.

(٢) في (أ) و(م): وجود.

(٣) سقطت من (أ).

* قف

صفة القسامة

- * نصف
- وَنُكُولُ الْمُعِينِ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ، بِخِلَافِ غَيْرِهِ وَلَوْ بَعْدُوا.
- فَتَرَدُّ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِمْ، فَيَحْلِفُ كُلُّ خَمْسِينَ.
- وَمَنْ نَكَلَ حُسْنَ حَتَّى يَحْلِفَ، وَلَا اسْتِعَانَةَ.
- وَإِنْ أَكْذَبَ بَعْضُ نَفْسِهِ بَطْلًا، بِخِلَافِ عَفْوِهِ فَلِلْبَاقِي نَصِيْبُهُ مِنَ الدِّيَّةِ.
- وَلَا يُتَنَظَرُ صَغِيرٌ، بِخِلَافِ:
- الْمُغْمَى^(١).
- وَالْمُبْرَسَمُ^(٢) إِلَّا أَنْ لَا يُوجَدَ غَيْرُهُ، فَيَحْلِفُ الْكَبِيرُ حِصَّتَهُ وَالصَّغِيرُ مَعَهُ.
- وَوَجَبَ بِهَا.
- الدِّيَّةُ فِي الْخَطَا.
- وَالْقَوْدُ فِي الْعَمْدِ مِنْ وَاحِدٍ يُعَيَّنُ^(٣) لَهَا.
- وَمَنْ أَقَامَ شَاهِدًا عَلَى:
- ١- جُرْح.
- ٢- أَوْ قَتْلٍ كَافِرٍ أَوْ عَبْدٍ أَوْ جَنِينٍ.
- حَلَفَ وَاحِدَةً، وَأَخَذَ الدِّيَّةَ.
- وَإِنْ نَكَلَ بَرِيءُ الْجَارِحِ إِنْ حَلَفَ، وَإِلَّا حُسِرَ.
- فَلَوْ قَالَتْ: «دَمِي وَجَنِينِي عِنْدَ فُلَانٍ» فَفِيهَا الْقَسَامَةُ، وَلَا شَيْءٌ فِي الْجَنِينِ وَلَوْ اسْتَهَلَ.

ما يترتب
على القسامة

إقامة الشاهد
واليمين في الجناية



(١) في (م): المغمى عليه.

(٢) المبرسم: المعلوم بالبرسام: وهي علة يهذى فيها. انظر: القاموس المحيط (ص: ١٠٧٩).

(٣) في (أ) و(ز) و(م): تعين.

(بَابُ)

* قف

تعريف الباغية
حكم البغاة
واحكام قتالهم

◎ الْبَاغِيَةُ: فِرْقَةٌ خَالَفَتِ الْإِمَامَ لِمَنْعِ حَقِّ أَوْ لِيُخْلِعِهِ.

■ فَلْيُعَذَّلِ قِتَالُهُمْ - وَإِنْ تَأَوَّلُوا - كَالْكَفَّارِ.

وَلَا:

● يُسْتَرْقُوا.

● وَلَا يُحْرَقُ شَجَرُهُمْ.

● وَلَا تُرْفَعُ رُءُوسُهُمْ بِأَرْمَاحٍ^(١).

● وَلَا يَدْعُوهُمْ بِمَالٍ.

- وَاسْتَعِينَ بِمَالِهِمْ^(٢) عَلَيْهِمْ إِنْ اِخْتِيجَ لَهُ ثُمَّ رُدَّ، كَغَيْرِهِ.

● وَإِنْ أَمِنُوا لَمْ يُتَّبَعْ مُنْهَزْمُهُمْ.

● وَلَمْ يُدَقَّفْ^(٣) عَلَى جَرِيحِهِمْ.

■ وَكُرِهَ لِلرَّجُلِ قَتْلُ أَبِيهِ، وَوَرِثَتُهُ.

■ وَلَمْ يَضْمَنْ مُتَأَوِّلٌ أَتْلَفَ نَفْسًا أَوْ مَالًا.

- وَمَضَى:

● حُكْمُ قَاضِيهِ

● وَحَدُّ أَقَامَتِهِ.

- وَرَدَّ ذِمِّيٌّ مَعَهُ لِدِمَّتِهِ.

* نصف

ما يكره
في قتال البغاة
ضمان الباغي
المتأول والمعاند

(١) في (أ): بالأرماح.

(٢) في نسخة ابن غازي ثلثة: بسلاحهم، وقال معلقاً: «ويقع في نسخ هذا المختصر: (واستعين

بمالهم) وهو عندي تصحيف، والله سبحانه أعلم» شفاء الغليل (٢/١١٠٠).

(٣) اللدق: الإجهاز على الجريح، وكذلك الذفاف. انظر: الصحاح للجوهري (٤/١٣٦٢).

- وَضَمِنَ الْمُعَانِدُ النَّفْسَ وَالْمَالَ، وَالذَّمِّيُّ مَعَهُ نَاقِضٌ.
- وَالْمَرْأَةُ الْمُقَاتِلَةُ كَالرَّجُلِ.



(بَابُ)

* قف

◎ الرَّدَّةُ: كُفْرُ الْمُسْلِمِ بِصَرِيحٍ، أَوْ لَفْظٍ يَفْتَضِيهِ، أَوْ فِعْلٍ يَتَضَمَّنُهُ :

تعريف الردّة
وبيان ما تحصل به

١- كَالِقَاءِ مُضْحَفٍ بِقَدْرِ.

٢- وَشَدُّ زُنَّارٍ.

٣- وَسِحْرِ.

٤- وَقَوْلٍ ^(١) بِقَدَمِ الْعَالَمِ أَوْ بَقَائِهِ.

٥- أَوْ شَكٍّ فِي ذَلِكَ.

٦- أَوْ بِنَاسُخِ الْأَرْوَاحِ.

٧- أَوْ بِقَوْلِهِ: «فِي كُلِّ جَنْسٍ نَذِيرٌ».

٨- أَوْ ادَّعَى شِرْكَاً ^(٢) مَعَ نُبُوَّتِهِ ﷺ.

٩- أَوْ بِمُحَارَبَةِ نَبِيِّ.

١٠- أَوْ جَوَزَ احْتِسَابَ النُّبُوَّةِ.

١١- أَوْ ادَّعَى أَنَّهُ يَصْعَدُ لِلسَّمَاءِ.

١٢- أَوْ يُعَانِقُ الْحُورَ.

١٣- أَوْ اسْتَحَلَّ كَالشُّرْبِ.

○ لَا بِأَمَاتِهِ اللَّهُ كَافِرًا عَلَى الْأَصَحِّ.

■ وَفُصِّلَتِ الشَّهَادَةُ فِيهِ.

بيان كفر المرتد
واستتابته

■ وَاسْتُيِّبَ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ بِلَا جُوعٍ وَعَطَشٍ وَمُعَاقِبَةٍ وَإِنْ لَمْ يَتُبْ، [فَإِنْ تَابَ] ^(٣) وَإِلَّا قُتِلَ.

(١) في (أ): قوله.

(٢) في بعض الشروح: شريكا.

(٣) سقطت من (ز).

* نصف

- وَاسْتَبْرَأَتْ بِحَيْضَةٍ.
- وَمَالُ الْعَبْدِ لِسَيِّدِهِ، وَإِلَّا فَفِيَّ.
- وَبَقِيَ وَلَدُهُ مُسْلِمًا كَأَن تَرَكَ.
- وَأُخِذَ مِنْهُ مَا جَنَى^(١) عَمْدًا عَلَى عَبْدٍ أَوْ ذِمِّيٍّ، لَا حُرٌّ مُسْلِمٌ، كَأَن هَرَبَ لِبِلَادِ الْحَرْبِ، إِلَّا حَدَّ الْفِرْيَةِ، وَالْحَطَأُ عَلَى بَيْتِ الْمَالِ، كَأَخْذِهِ جَنَائَةً عَلَيْهِ.

حكم
مستسر الكفر

- وَإِنْ تَابَ فَمَالُهُ لَهُ، وَقُدِّرَ كَالْمُسْلِمِ فِيهِمَا.
- وَقُتِلَ الْمُسْتَسِرُّ بِلَا اسْتِتَابَةٍ، إِلَّا أَنْ يَجِيءَ تَائِبًا، وَمَالُهُ لَوَارِثِهِ.
- وَقُبِلَ عُذْرُ مَنْ أَسْلَمَ وَقَالَ: «أَسْلَمْتُ عَنْ ضَيْقٍ» إِنْ ظَهَرَ، كَأَن تَوَضَّأَ وَصَلَّى.
- وَأَعَادَ مَأْمُومُهُ.

- وَأُذِّبَ مَنْ تَشَهَّدَ وَلَمْ يُوقَفْ عَلَى الدَّعَائِمِ، كَسَاحِرِ ذِمِّيٍّ، إِنْ لَمْ يُدْخَلْ ضَرَرًا عَلَى مُسْلِمٍ.
- وَأَسْقَطَتْ:

* قف

ما يسقط بالردة

- ١- صَلَاةٌ وَصِيَامًا وَزَكَاةً وَحَجًّا تَقَدَّمَ.
 - ٢- وَنَذْرًا^(٢) وَيَمِينًا بِاللَّهِ أَوْ بِعَتَقٍ أَوْ بِظَهَارٍ.
 - ٣- وَإِحْصَانًا.
 - ٤- وَوَصِيَّةً.
- لَا:

ما لا يسقط
بالردة

- ١- طَلَاقًا.
 - ٢- وَرِدَّةً مُحَلَّلٍ، بِخِلَافِ رِدَّةِ الْمَرْأَةِ.
- وَأُقِرَّ كَافِرٌ انْتَقَلَ لِكُفْرِ آخَرَ.

(١) فِي (أ): وَأُخِذَ مَا جَنَى مِنْهُ.

(٢) فِي بَعْضِ الشُّرُوحِ زِيَادَةٌ: وَكُفْرًا.

■ وَحُكْمُ:

● بِإِسْلَامِ مَنْ لَمْ يُمَيِّزْ - لِصِغَرٍ أَوْ جُنُونٍ - بِإِسْلَامِ أَبِيهِ فَقَطْ، كَإِنْ مَيَّزَ، الْحُكْمُ بِالْإِسْلَامِ إِلَّا الْمَرَاهِقَ وَالْمَتْرُوكَ لَهَا، فَلَا يُجْبَرُ بِقَتْلِ إِنْ امْتَنَعَ.

- وَوُقِفَ إِرْثُهُ.

● وَلِإِسْلَامِ سَابِيهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ أَبُوهُ.

■ وَالْمُتَنَصِّرُ مِنْ كَاسِيرٍ عَلَى الطَّوْعِ، إِنْ لَمْ يَثْبُتْ إِكْرَاهُهُ^(١).

■ وَإِنْ:

ما يوجب القتل
بلا استتابة

١- سَبَّ نَبِيًّا أَوْ مَلَكًا.

٢- أَوْ^(٢) عَرَضَ.

٣- أَوْ لَعَنَهُ.

٤- أَوْ عَابَهُ.

٥- أَوْ قَذَفَهُ.

٦- أَوْ اسْتَخَفَّ بِحَقِّهِ.

٧- أَوْ غَيَّرَ صِفَتَهُ.

٨- أَوْ أَلْحَقَ بِهِ نَقْصًا^(٣) وَإِنْ فِي بَدَنِهِ^(٤) أَوْ خَصَلَتِهِ.

٩- أَوْ غَضَّ مِنْ مَرْتَبَتِهِ، أَوْ وُفِّرَ عِلْمِهِ، أَوْ زُهِدِهِ.

١٠- أَوْ أَضَافَ لَهُ مَا لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ.

١١- أَوْ نَسَبَ إِلَيْهِ مَا لَا يَلِيقُ بِمَنْصِبِهِ عَلَى طَرِيقِ الدَّمِّ.

١٢- أَوْ قِيلَ لَهُ: «بِحَقِّ رَسُولِ اللَّهِ» فَلَعَنَ وَقَالَ: «أَرَدْتُ الْعُقْرَبَ».

قُتِلَ وَلَمْ يُسْتَتَبْ حَدًّا، إِلَّا أَنْ يُسَلِّمَ الْكَافِرُ وَإِنْ ظَهَرَ أَنَّهُ لَمْ يُرِدْ ذِمَّتَهُ:

(١) في (م): الكراهة.

(٢) في (أ) زيادة: إن، وفي: (ز) و(س) و(م) زيادة: وإن.

(٣) في (م): نقصا به.

(٤) في (أ) و(ز) و(م): دينه.

١- لِحَهِلْ.

٢- أَوْ سُكْرِ.

٣- أَوْ تَهْوُرْ.

○ وَفِيْمَنْ قَالَ: «لَا صَلَّيْ اللّٰهُ عَلَيْهِ»^(١) جَوَابًا «لِصَلِّ».

- أَوْ قَالَ: «الْأَنْبِيَاءُ يُتَّهَمُونَ» جَوَابًا «لِتَّهْمُنِي».

- أَوْ «جَمِيعُ الْبَشَرِ يَلْحَقُهُمُ النِّقْصُ حَتَّى النَّبِيُّ ﷺ».

قَوْلَانِ.

* نصف

مسائل فيها قولان
بالقتل وعدمه

وَاسْتُتِيبَ:

■ ما يستتاب منه

١- فِي هُزْمَ.

٢- أَوْ أَعْلَنَ بِتَكْذِيبِهِ.

٣- أَوْ تَنَبَّأَ.

○ إِلَّا أَنْ يُسِرَّ عَلَى الْأَظْهَرِ.

■ وَأُدْبَ اجْتِهَادًا فِي:

١- «أَدَّ وَاشْكُ لِلنَّبِيِّ».

٢- أَوْ «لَوْ سَبَّنِي مَلَكٌ لَسَبَّيْتُهُ».

٣- أَوْ «يَا ابْنَ أَلْفٍ كَلْبٍ»^(٢).

٤- أَوْ غَيْرَ بِالْفَقْرِ فَقَالَ: «تُعِيرُنِي بِهِ وَالنَّبِيُّ قَدْ رَعَى الْغَنَمَ».

٥- أَوْ قَالَ لِغَضَبَانٍ: «كَأَنَّهُ وَجْهٌ مُنْكَرٍ» أَوْ «مَالِكٍ».

٦- أَوْ اسْتَشْهَدَ بِبَعْضِ جَائِزٍ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا حُجَّةً لَهُ، أَوْ لِغَيْرِهِ.

٧- أَوْ شَبَّهَ لِنَقْصٍ لِحَقِّهِ، لَا عَلَى النَّاسِي «كَإِنْ كُذِّبْتُ فَقَدْ كُذِّبُوا».

٨- أَوْ لَعَنَ الْعَرَبَ أَوْ بَنِي هَاشِمٍ وَقَالَ: «أَرَدْتُ الظَّالِمِينَ».

■ ما يوجب التأديب

(١) فِي (أ) وَ(ز) وَ(م): لَا صَلَّيْ اللّٰهُ عَلَى مَنْ صَلَّيْ عَلَيْهِ.

(٢) فِي بَعْضِ الشُّرُوحِ زِيَادَةٌ: أَوْ خَنْزِيرٍ.

وَشُدَّ عَلَيْهِ فِي:

ما يوجب التشديد

- ١- «كُلُّ صَاحِبٍ مُنْذِقٍ قَرْنَانُ»^(١)، وَإِنْ^(٢) كَانَ نَبِيًّا.
 - ٢- وَفِي «قَبِيحٍ» لِأَحَدِ ذُرِّيَّتِهِ [فِي آبَائِهِ]^(٣) ﷺ، مَعَ الْعِلْمِ بِهِ.
 - ٣- كَانَ انْتَسَبَ لَهُ أَوْ اخْتَمَلَ قَوْلُهُ.
 - ٤- أَوْ شَهِدَ عَلَيْهِ عَدْلٌ أَوْ لَفِيفٌ فَعَاقَ عَنِ الْقَتْلِ.
 - ٥- أَوْ سَبَّ مَنْ لَمْ يُجْمَعِ عَلَى نُبُوَّتِهِ.
 - ٦- أَوْ صَحَابِيًّا.
- وَسَبُّ^(٤) اللَّهِ كَذَلِكَ.

○ وَفِي اسْتِثْنَاءِ الْمُسْلِمِ خِلَافٌ.

- كَمَنْ قَالَ: «لَقِيتُ فِي مَرَضِي مَا لَوْ^(٥) قَتَلْتُ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ لَمْ أَسْتَوْجِبْهُ».



(١) القرنان: الديوث المشارك في قرينته، وإنما سميَّ قرنان لأنه يقرن بها غيره. انظر: القاموس المحيط (ص: ١٢٢٤).

(٢) فِي بَعْضِ الشُّرُوحِ: وَلَوْ.

(٣) سَقَطَتْ مِنْ (أ) وَ(ز) وَ(م).

(٤) فِي (م): وَسَابَّ.

(٥) فِي (م): مَا لَوْ قَالَ.

(بَابُ)

◎ الزَّنا: وَطْءُ مُكَلَّفٍ مُسْلِمٍ فَرَجِ آدَمِيٍّ لَا مِلْكَ لَهُ فِيهِ بِاتِّفَاقٍ تَعَمُّدًا.
وَإِنْ:

* قف

تعريف الزَّنا
وبيان ما يوجب
الحَدَّ

- ١- لَوَاطًا.
- ٢- أَوْ إِيْتَانِ أَجْنَبِيَّةٍ بِدُبُرٍ.
- ٣- أَوْ مَيْتَةٍ غَيْرِ زَوْجٍ.
- ٤- أَوْ صَغِيرَةٍ يُمَكِّنُ وَطْؤَهَا.
- ٥- أَوْ مُسْتَأْجِرَةَ لَوْطٍ، أَوْ غَيْرِهِ.
- ٦- أَوْ مَمْلُوكَةٍ تَعْتِقُ، أَوْ يَعْلَمُ حُرِّيَّتَهَا.
- ٧- أَوْ مُحَرَّمَةٍ بِصَهْرِ^(١) مُؤَبَّدٍ.
- ٨- أَوْ خَامِسَةٍ.
- ٩- أَوْ مَرْهُونَةٍ.
- ١٠- أَوْ ذَاتِ مَغْنَمٍ.
- ١١- أَوْ حَرَبِيَّةٍ.
- ١٢- أَوْ مَبْتُوتَةٍ وَإِنْ^(٢) بَعْدَهُ.
- [وَهْلٌ]^(٣) وَإِنْ أُبْتُتْ^(٤) فِي مَرَّةٍ؟ تَأْوِيلَانِ.
- ١٣- أَوْ مُطْلَقَةٍ قَبْلَ الْبِنَاءِ.
- ١٤- أَوْ مُعْتَقَةٍ بِلَا عَقْدٍ، كَأَنْ يَطَّأَهَا مَمْلُوكُهَا أَوْ مَجْنُونٌ، بِخِلَافِ الصَّبِيِّ.

(١) فِي (ز): بظهر.

(٢) فِي (م): أَوْ.

(٣) سَقَطَتْ مِنْ (م).

(٤) فِي بَعْضِ الشُّرُوحِ: إِنْ أُبْتُتْ.

إِلَّا أَنْ يَجْهَلَ:

● الْعَيْنُ.

● أَوْ الْحُكْمُ.

إِنْ جَهِلَ مِثْلُهُ، إِلَّا الْوَاضِحُ.

لَا مُسَاحَقَةٌ.

■ وَأَدَّبَ اجْتِهَادًا:

● كَبْهِيمَةٍ، وَهِيَ كَغَيْرِهَا فِي الذَّبْحِ وَالْأَكْلِ.

● وَمَنْ حَرَّمَ لِعَارِضٍ: كَحَائِضٍ.

● أَوْ مُشْرَكَةٍ.

● أَوْ مُعْتَدَةٍ^(١).

● أَوْ مَمْلُوكَةٍ لَا تَعْتِقُ.

● أَوْ بِنْتٍ عَلَى أُمٍّ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا.

● أَوْ عَلَى أُخْتِهَا.

○ وَهَلْ إِلَّا أُخْتُ النَّسَبِ لِتَحْرِيمِهَا بِالْكِتَابِ؟ تَأْوِيلَانِ.

● أَوْ كَأَمَةٍ مُحَلَّلَةٍ، وَقُومَتْ وَإِنْ أَبَيَا.

● أَوْ مُكْرَهَةٍ.

● أَوْ مَبِيعَةٍ بِغَلَاءٍ.

○ وَالْأَظْهَرُ^(٢) كَأَنَّ ادَّعَى شِرَاءَ أَمَةٍ وَنَكَلَ الْبَائِعُ، وَحَلَفَ الْوَاطِئُ.

○ وَالْمُخْتَارُ أَنَّ الْمُكْرَةَ كَذَلِكَ.

○ وَالْأَكْثَرُ عَلَى خِلَافِهِ.

■ وَثَبَّتَ:

١- بِإِقْرَارٍ مَرَّةً، إِلَّا أَنْ يَرْجِعَ مُطْلَقًا أَوْ يَهْرُبَ وَإِنْ فِي الْحَدِّ.

ما يوجب التأديب

* نصف

ما يثبت به الزَّنا

(١) في بعض الشُّروح تقديم وتأخير: أو مملوكة لا تعتق أو معتدة.

(٢) في بعض الشُّروح زيادة: والأصح.

- ٢- وَبِالْبَيِّنَةِ، فَلَا يَسْقُطُ بِشَهَادَةِ أَرْبَعِ نِسْوَةٍ بِنِكَارَتِهَا.
- ٣- وَبِحَمْلٍ فِي غَيْرِ مُتَزَوِّجَةٍ، وَذَاتِ سَيِّدٍ مُقَرَّرٍ بِهِ.
- وَلَمْ يُقْبَلْ دَعْوَاهَا الْعَصْبُ بِلَا قَرِينَةٍ.
- [و] ^(١) يُرْجَمُ الْمُكَلَّفُ الْحُرُّ الْمُسْلِمُ إِنْ أَصَابَ بَعْدَهُنَّ بِنِكَاحٍ لَا زِمَ صَحٌّ بِحِبَارَةٍ مُعْتَدِلَةٍ.

* قف

- وَلَمْ يَعْرِفْ بُدَاءَةَ الْبَيِّنَةِ ثُمَّ الْإِمَامُ.
- كَلَايِطُ مُطْلَقًا، وَإِنْ عَبْدَيْنِ وَكَافِرَيْنِ.
- وَجُلِدَ الْحُرُّ الْبَكْرُ ^(٢) مِائَةً، وَتَشَطَّرَتْ ^(٣) لِلرَّقِّ وَإِنْ قَلَّ.
- وَتَحَصَّنَ كُلُّ دُونَ صَاحِبِهِ بِالْعَتَقِ وَالْوَطْءِ بَعْدَهُ.
- وَغُرِّبَ الْحُرُّ الذَّكَرُ ^(٤) فَقَطَّ عَامًّا، وَأَجْرُهُ عَلَيْهِ.
- وَإِنْ لَمْ يَكُنْ [لَهُ] ^(٥) مَالٌ فَمِنْ بَيْتِ الْمَالِ: كَفْدَكَ وَخَيْبَرَ مِنَ الْمَدِينَةِ.
- فَيُسَجَّنُ سَنَةً، وَإِنْ عَادَ أُخْرِجَ ثَانِيَةً.
- وَتَوَخَّرَ الْمُتَزَوِّجَةُ لِحَيْضَةٍ.
- وَبِالْجُلْدِ اغْتِدَالُ الْهَوَاءِ.
- وَأَقَامَهُ:

حد الزنا
رجم المحصن
واللائط
جلد البكر
وتغريبه

* نصف

- ١- الْحَاكِمُ.
- ٢- وَالسَّيِّدُ إِنْ لَمْ يَتَزَوَّجْ بِغَيْرِ مِلْكِهِ بِغَيْرِ عِلْمِهِ.
- وَإِنْ أَنْكَرَتِ الْوَطْءَ بَعْدَ عِشْرِينَ سَنَةً، وَخَالَفَهَا الزَّوْجُ، فَالْحَدُّ.
- وَعَنْهُ فِي الرَّجُلِ يَسْقُطُ، مَا لَمْ يُقَرَّرَ بِهِ أَوْ يُوَلَّدَ لَهُ.

من له إقامة الحد

(١) سقطت من (أ) و(ز) و(م).

(٢) في (أ) و(ز) و(م) تقديم وتأخير: البكر الحر.

(٣) في (س): وتشطر.

(٤) في: (أ) و(م) تقديم وتأخير: الذكر الحر.

(٥) سقطت من (أ).

○ وَأَوَّلًا عَلَى الْخِلَافِ.

- أَوْ لِيَخْلَافَ الزَّوْجُ فِي الْأُولَى فَقَطْ، أَوْ لِأَنَّهُ يَسْكُتُ، أَوْ لِأَنَّ الثَّانِيَةَ لَمْ تَبْلُغْ عِشْرِينَ، تَأْوِيلَاتٌ.

■ وَإِنْ:

١- قَالَتْ: «زَنَيْتُ مَعَهُ» فَادَّعَى الْوِطْءَ وَالزَّوْجِيَّةَ.

٢- أَوْ وُجِدَا بَيِّنَاتٍ وَأَقْرَأَ بِهِ وَادَّعَى النِّكَاحَ.

٣- أَوْ ادَّعَاهُ فَصَدَّقَتْهُ أَوْ^(١) وَلِيُّهَا وَقَالَا: «لَمْ نَشْهَدْ» حُدًّا.



(١) فِي (أ) وَ(ز) وَ(م): وَ.

(بَابُ)

* قف ◎ قَذْفُ الْمُكَلَّفِ:

شروط المقذوف

● حُرًّا

● مُسْلِمًا.

أنواع القذف

١- بِنْفِي نَسَبٍ عَنْ:

● أَبٍ

● أَوْ جَدًّا:

لا أُمّ، لا إِنْ نُبِذَ.

٢- أَوْ زِنًا، إِنْ:

● كُتِّفَ.

شروط القاذف
والمقذوف

● وَعَفَّ عَنْ وَطْءٍ يُوجِبُ الْحَدَّ بِآلَةٍ.

● وَبَلَغَ، كَأَن بَلَغَتِ الْوَطْءَ.

- أَوْ مَحْمُولًا^(١).

وإِنْ مُلَاعِنَةً وَابْنَهَا.

٣- أَوْ عَرَّضَ غَيْرُ أَبٍ إِنْ أَفْهَمَ.

حد القذف

يُوجِبُ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَإِنْ كَرَّرَ لِوَاحِدٍ أَوْ جَمَاعَةٍ إِلَّا بَعْدَهُ، وَنِصْفَهُ عَلَى الْعَبْدِ.

● «كَلَسْتُ بِزَانٍ».

(١) في (أ) و(س) و(م) مجهولاً، قال الشيخ التردير رحمته الله: «(محمولاً) بالحاء المهملة فميم، والمحمولون جماعة يرسلهم السلطان لحراسة محلّ، كذا قيل والصحيح: أنهم المسيئون». الشرح الكبير (٣٢٦/٤-٣٢٧). وقد ذكر الزرقاني أن قوله (أو محمولاً) إن حُمل على أنه قذفه بنفي نسب عن أب معين كان معطوفاً على (نُبِذَ) فلا يحدّ، وإن حُمل على أنه قذفه بنفي نسب مطلقاً كان معطوفاً على (كأن بلغت الوطء) بتقدير فعل، أي: أو كان المقذوف محمولاً. انظر: شرح الزرقاني مع حاشية البناني (١٤٩/٨).

صنع القذف

- أَوْ «زَنْتَ عَيْنُكَ».
- أَوْ «مُكْرَهَةً».
- أَوْ «عَفِيفُ الْفَرْجِ».
- أَوْ لِعَرَبِيٍّ «مَا أَنْتَ بِحُرٍّ»، أَوْ «يَا رُومِيٍّ».
- كَأَنْ نَسَبَهُ لِعَمِّهِ، بِخِلَافِ جَدِّهِ.
- وَكَأَنْ قَالَ: «أَنَا نَعْلٌ» أَوْ «وَلَدُ زَنَّا».
- أَوْ «كَيَا قَحْبَةً» أَوْ «قَرْنَانُ» أَوْ «يَا ابْنَ مُنْزَلَةِ الرُّكْبَانِ».
- أَوْ «ذَاتِ»^(١) الرَّايَةِ.
- أَوْ «فَعَلْتُ بِهَا فِي عُنْكَهَا».

لَا:

- ١- إِنْ نَسَبَ جِنْسًا لغيرِهِ وَلَوْ أَبْيَضَ لِأَسْوَدَ، إِنْ لَمْ يَكُنْ مِنَ الْعَرَبِ. ما لا يوجب الحد
- ٢- أَوْ قَالَ مَوْلَى لغيرِهِ: «أَنَا خَيْرٌ مِنْكَ».
- ٣- أَوْ «مَا لَكَ أَصْلٌ وَلَا فَضْلٌ».
- ٤- أَوْ قَالَ لِحَمَاعَةٍ: «أَحَدُكُمْ زَانٍ».

* نصف

■ وَحَدَّ:

ما فيه الحد أيضًا

- ١- [فِي]^(٢) مَأْبُونٍ إِنْ كَانَ لَا يَتَأَنَّثُ.^(٣)
- ٢- وَفِي «يَا ابْنَ النَّصْرَانِيِّ» أَوْ «الْأَزْرَقِ» إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي آبَائِهِ كَذَلِكَ.
- ٣- وَفِي مُحَنَّثٍ إِنْ لَمْ يَخْلِفْ.

■ وَأُدِّبَ فِي:

ما يوجب التأديب

- ١- «يَا ابْنَ الْفَاسِقَةِ» أَوْ «الْفَاجِرَةِ».

(١) سقطت من (أ).

(٢) سقطت من (أ).

(٣) الذي في النقل أنه يحد مطلقا، سواء كان يتكسر في كلامه أو لا انظر: شرح الدرر (٤/ ٣٣٠).

- ٢- أَوْ «يَا حِمَارُ ابْنِ حِمَارٍ»^(١).
- ٣- أَوْ «أَنَا عَفِيفٌ» أَوْ «إِنَّكَ عَفِيفَةٌ».
- ٤- أَوْ «يَا فَاسِقُ» أَوْ «يَا فَاجِرُ».
- وَإِنْ قَالَتْ «بِكَ» جَوَابًا «لِزَنْيَتِ» حَدَّثَ لِلزَّانَا وَالْقَذْفِ.
- وَلَهُ حَدُّ أَبِيهِ وَفُسَّقَ^(٢).
- - وَالْقِيَامُ بِهِ وَإِنْ عَلِمَهُ مِنْ نَفْسِهِ، كَوَارِثِهِ، وَإِنْ [قُذِفَ]^(٣) بَعْدَ الْمَوْتِ^(٤) مِنْ وَلَدٍ وَوَلَدِهِ وَأَبٍ وَأَبِيهِ.
- - وَلِكُلِّ الْقِيَامُ بِهِ، وَإِنْ حَصَلَ مَنْ هُوَ الْأَقْرَبُ^(٥).
- وَالْعَفْوُ قَبْلَ الْإِمَامِ أَوْ بَعْدَهُ إِنْ أَرَادَ سِتْرًا.
- وَإِنْ قُذِفَ فِي الْحَدِّ ابْتَدِئْ لَهُمَا، إِلَّا أَنْ يَبْقَى يَسِيرٌ فَيَكْمَلُ الْأَوَّلُ.



(١) في (ز) و(م): الحمار.

(٢) المعتمد أنه لا حد على الأب، وما مشى عليه هنا ضعيف. انظر: شرح الدردير (٣٣١/٤).

(٣) سقطت من بعض الشروح.

(٤) في بعض الشروح: بعد موته.

(٥) في (أ) و(ز) و(م): أقرب.

(بَابُ)

○ تَقْطَعُ :

* قف

١- الْيُمْنَى وَتُحَسَّمُ بِالنَّارِ إِلَّا لِشَلَلٍ أَوْ نَقْصٍ أَكْثَرَ الْأَصَابِعِ، فَرَجْلُهُ الْيُسْرَى. حدّ السرقة

○ وَمَحَى لِيَدِهِ الْيُسْرَى.

٢- ثُمَّ يَدُهُ.

٣- ثُمَّ رَجْلُهُ.

ثُمَّ عَزَّرَ وَحُبَسَ.

■ وَإِنْ تَعَمَّدَ إِمَامٌ أَوْ غَيْرُهُ يُسْرَاهُ أَوَّلًا فَالْقَوْدُ.

■ وَالْحَدُّ بَاقٍ.

■ وَخَطَأً أَجْزَأُ، فَرَجْلُهُ الْيُمْنَى.

بِسَرْقَةٍ:

١- طِفْلٍ مِنْ حِرْزٍ مِثْلِهِ.

٢- أَوْ بِرُبْعِ دِينَارٍ.

٣- أَوْ ثَلَاثَةِ دَرَاهِمَ خَالِصَةٍ.

٤- أَوْ مَا يُسَاوِيهَا بِالْبَلَدِ شَرْعًا، وَإِنْ كَمَاءٍ.

٥- أَوْ جَارِحٍ لِتَعْلِيمِهِ.

٦- أَوْ جِلْدِهِ بَعْدَ ذَبْحِهِ.

٧- أَوْ جِلْدِ مَيْتَةٍ^(١) إِنْ زَادَ دَبْغُهُ.

نِصَابًا.

ما يجب فيه القطع

(١) فِي (ز): مَيْتَ.

٨- أَوْ ظَنُّهَا^(١):

● فُلُوسًا.

● أَوْ الثَّوْبَ فَارِعًا.

٩- أَوْ شَرِكَةَ صَبِيٍّ.

لَا:

* نصف

● أَبٍ.

● وَلَا طَيْرٍ لِإِجَابَتِهِ.

ما لا قطع فيه

● وَلَا إِنْ تَكَمَّلَ بِمَرَارٍ فِي لَيْلَةٍ.

● أَوْ اشْتَرَكَا فِي حَمَلٍ إِنْ اسْتَقَلَّ كُلُّ وَلَمْ يُنْبَهُ نِصَابٌ.

مِلْكٍ غَيْرٍ.

- وَلَوْ كَذَّبَهُ رَبُّهُ، أَوْ أَخَذَ لَيْلًا وَادَّعَى الْإِرْسَالَ، وَصَدَّقَ إِنْ أَشْبَهَ.

● لَا مِلْكِهِ مِنْ مُرْتَهِنٍ وَمُسْتَأْجِرٍ كَمِلْكِهِ قَبْلَ خُرُوجِهِ.

مُحْتَرَمٍ لَا خَمِيرٍ وَطُنْبُورٍ، إِلَّا أَنْ يُسَاوِيَ بَعْدَ كَسْرِهِ نِصَابًا.

● وَلَا كَلْبٍ مُطْلَقًا.

● وَأُضْحِيَّةٍ بَعْدَ ذَبْحِهَا، بِخِلَافِ لَحْمِهَا مِنْ فَقِيرٍ.

تَامَ الْمِلْكِ، لَا شُبْهَةٌ لَهُ فِيهِ، وَإِنْ:

١- مِنْ بَيْتِ الْمَالِ، وَالْغَنِيمَةِ، أَوْ مَالِ شَرِكَةٍ إِنْ حُجِبَ عَنْهُ.

٢- وَسَرَقَ فَوْقَ حَقِّهِ نِصَابًا.

● لَا الْجَدُّ وَلَوْ لِأُمٍّ.

● وَلَا مِنْ جَاوِدٍ.

● أَوْ مُمَاطِلٍ لِحَقِّهِ^(٢).

(١) في (ز) و(م): أَوْ ظَنَّا. أي: الثلاثة دراهم أو الربع دينار.

(٢) في (ز): كَحَقِّهِ.

* قف

معنى الحرز
وما يعد منه

مُخْرِجٌ مِنْ حِرْزٍ: بِأَنْ لَا يُعَدَّ الْوَاضِعُ فِيهِ مُضَيِّعًا، وَإِنْ:

- ١- لَمْ يُخْرِجْهُوَ.
- ٢- أَوْ ابْتَلَعَ ذُرًّا^(١).
- ٣- أَوْ ادَّهَنَ بِمَا يَحْصُلُ مِنْهُ نِصَابٌ.
- ٤- أَوْ أَشَارَ إِلَى شَاةٍ بِالْعَلْفِ فَخَرَجَتْ.
- ٥- أَوْ اللَّحْدَ.
- ٦- أَوْ الْخِبَاءَ أَوْ مَا فِيهِ.
- ٧- أَوْ حَانُوتٍ.
- ٨- أَوْ فَنَائِهِمَا.
- ٩- أَوْ مَحْمِلٍ، أَوْ ظَهَرَ دَابَّةٌ وَإِنْ غِيبَ عَنْهُنَّ.
- ١٠- أَوْ بِحَرَيْنِ.
- ١١- أَوْ سَاحَةِ دَارٍ لِأَجْنَبِيٍّ إِنْ حُجِرَ عَلَيْهِ، كَالسَّفِينَةِ.
- ١٢- أَوْ خَانٍ^(٢) لِلْأَثْقَالِ.
- ١٣- أَوْ زَوْجٍ فِيمَا حُجِرَ عَنْهُ.
- ١٤- أَوْ مَوْقِفٍ دَابَّةً لِيَبَعَ أَوْ غَيْرِهِ.
- ١٥- أَوْ قَبْرِ أَوْ بَحْرِ لِمَنْ^(٣) رُمِيَ بِهِ لِكَفْنِهِ.
- ١٦- أَوْ سَفِينَةٍ بِمَرَسَاةٍ.
- ١٧- أَوْ كُلِّ شَيْءٍ بِحَضْرَةِ صَاحِبِهِ.
- ١٨- أَوْ مَظْمَرٍ قَرُبَ.
- ١٩- أَوْ قِطَارٍ وَنَحْوِهِ.

(١) في (ز): رَدًّا.

(٢) في (ز) زيادة: أَوْ بَيْتٍ.

(٣) في بعض الشروح: أَوْ لِمَنْ.

٢٠- أَوْ أَرَاكَ بَابَ الْمَسْجِدِ أَوْ سَقْفَهُ، أَوْ أَخْرَجَ قَنَادِيلَهُ أَوْ حُضْرَهُ أَوْ بُسْطَهُ
إِنْ تُرِكَتْ بِهِ.

٢١- أَوْ حَمَامٍ إِنْ دَخَلَ لِلسَّرِيقَةِ، أَوْ نَقَبٍ، أَوْ تَسَوَّرَ، أَوْ بِحَارِسٍ لَمْ يَأْذَنْ لَهُ
فِي تَقْلِيلٍ.

-وَصُدِّقَ مُدَّعِي الْخَطَا.

* نصف

٢٢- أَوْ حَمَلَ عَبْدًا لَمْ يُمَيِّزْ، أَوْ خَدَعَهُ.

٢٣- أَوْ أَخْرَجَهُ فِي ذِي الْإِذْنِ الْعَامِّ لِمَحَلِّهِ، لَا إِذْنٍ خَاصٍّ كَضَيْفٍ مِمَّا
حُجِرَ عَنْهُ^(١) وَلَوْ خَرَجَ بِهِ مِنْ جَمِيعِهِ.

وَلَا إِنْ نَقَلَهُ وَلَمْ يُخْرِجْهُ.

● وَلَا فِيمَا عَلَى صَبِيٍّ أَوْ مَعَهُ.

● وَلَا عَلَى دَاخِلٍ تَنَاولَ مِنْهُ الْخَارِجُ.

ما لا قطع فيه

● وَلَا إِنْ اخْتَلَسَ أَوْ كَابَرَ أَوْ هَرَبَ بَعْدَ أَخْذِهِ فِي الْحِرْزِ وَلَوْ لِيَأْتِيَ
بِمَنْ يَشْهَدُ عَلَيْهِ.

● أَوْ أَخَذَ دَابَّةً بِبَابِ مَسْجِدٍ أَوْ سُوقٍ.

● أَوْ ثَوْبًا بَعْضُهُ بِالطَّرِيقِ.

● أَوْ ثَمَرٍ مُعَلَّقٍ^(٢).

○ إِلَّا يَغْلِقُ فَقَوْلَانِ.

○ وَإِلَّا بَعْدَ حَصْدِهِ، فَنَالِشَهَا، إِنْ كُدَّسَ وَلَا إِنْ نَقَبَ فَقَطَّ، وَإِنْ

التَّقْيَا وَسَطَ النَّقَبِ، أَوْ رَبَطَهُ فَجَذَبَهُ الْخَارِجُ قُطْعًا.

■ وَشَرْطُهُ التَّكْلِيفُ:

* قف

١- فَيُقْطَعُ الْحُرُّ.

شرط القطع

٢- وَالْعَبْدُ.

(١) في بعض الشروح: عليه.

(٢) في بعض الشروح: أو ثمرًا معلقًا.

٣- وَالْمُعَاهَدُ.

وَإِنْ لِمِثْلِهِمْ، إِلَّا الرَّقِيقَ لِسَيِّدِهِ.

■ وَبُيِّنَتْ^(١): بِإِفْرَارِ إِنْ طَاعَ وَإِلَّا فَلَا، وَلَوْ عَيْنَ السَّرِقَةِ أَوْ أَخْرَجَ^(٢) الْقَتِيلَ.

- وَقُبِلَ رُجُوعُهُ وَلَوْ بِلَا شُبْهَةٍ^(٣).

■ وَإِنْ:

١- رَدَّ الْيَمِينَ فَحَلَفَ الطَّالِبُ.

٢- أَوْ شَهِدَ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ.

٣- أَوْ وَاحِدٌ وَحَلَفَ.

٤- أَوْ أَقَرَّ السَّيِّدُ^(٤).

فَالْغُرْمُ بِلَا قَطْعٍ^(٥).

■ وَوَجِبَ رَدُّ الْمَالِ إِنْ لَمْ يُقَطَّعْ [مُطْلَقًا، أَوْ قُطِعَ]^(٦) إِنْ أَيْسَرَ إِلَيْهِ مِنَ الْأَخْذِ.

■ وَسَقَطَ الْحَدُّ إِنْ سَقَطَ الْعَضْوُ بِسَمَاوِيٍّ لَا بِتَوْبَةٍ وَعَدَالَةٍ وَإِنْ طَالَ زَمَانُهُمَا.

■ وَتَدَاخَلَتْ إِنْ اتَّحَدَ الْمُوَجِبُ، كَقَذْفٍ وَشُرْبٍ وَإِلَّا^(٧) تَكَرَّرَتْ.

* نصف

سقوط الحد
وتداخله



(١) في (أ) و(ز) و(م): ثبت.

(٢) في بعض الشُّرُوح: أخذ.

(٣) في بعض الشُّرُوح: بيَّنة.

(٤) كذا في الأصل و(س)، وفي (أ) و(ز) و(م): العبد، قال بهرام كَلْبُكُ: «إذا (أقرَّ العبدُ) بالسَّرِقَةِ، وهكذا وجدت في النسخة التي بيدي، فإن كان هو على هذا في غيرها من النسخ فلا شك أنه سهو، وذلك لأنَّ العبد على العكس ممَّا تقدم في المسائل الثلاث، لأنَّ حكمه في هذا أن يثبت القطع دون المال». تحبير المختصر (٣٨٧/٥).

(٥) في (س) زيادة: فإن أقرَّ العبد فالعكس.

(٦) سقطت من (أ).

(٧) في (ز): أو.

(بَابُ)

◎ المَحَارِبُ: قَاطِعُ الطَّرِيقِ لِمَنْعِ سُلُوكِهِ، أَوْ آخِذُ مَالٍ مُسْلِمٍ أَوْ غَيْرِهِ: عَلَى وَجْهِ يَتَعَذَّرُ مَعَهُ الْغَوْتُ، وَإِنْ أَنْفَرَدَ بِمَدِينَةٍ.

* قف

تعريف المحارب

- كَمُسْقِي السَّيْكَرَانِ^(١) لِذَلِكَ.
- وَمُخَادِعِ الصَّبِيِّ وَغَيْرِهِ لِيَأْخُذَ مَا مَعَهُ.
- وَالِدَّاخِلِ فِي لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ فِي زُقَاقٍ^(٢) أَوْ دَارٍ قَاتِلَ لِيَأْخُذَ الْمَالَ.

١- فَيُقَاتِلُ بَعْدَ الْمُنَاشَدَةِ إِنْ أُمِّكِنَ.

حد الحاربة

٢- ثُمَّ يُضْلَبُ فَيُقْتَلُ.

٣- أَوْ يُنْفَى الْحُرُّ كَالزَّانَا.

٤- أَوْ تُقَطَّعُ يَمِينُهُ وَرِجْلُهُ الْيُسْرَى وَلَاءً.

■ وَيَالْقَتْلِ يَجِبُ قَتْلُهُ وَلَوْ بِكَافِرٍ أَوْ بِإِعَانَةٍ وَلَوْ جَاءَ تَائِبًا.

■ وَلَيْسَ لِلْوَلِيِّ الْعَفْوُ.

■ وَنَدَبُ:

* نصف

ما يندب للإمام

مع المحارب

١- لِذِي التَّدْبِيرِ الْقَتْلُ.

٢- وَالْبَطْشُ الْقَطْعُ.

٣- وَلَعَيْرِهِمَا وَلِمَنْ وَقَعَتْ مِنْهُ فَلْتَةٌ التَّنْفِي وَالضَّرْبُ.

■ وَالتَّعْيِينُ لِلْإِمَامِ، لَا لِمَنْ قُطِعَتْ يَدُهُ وَنَحْوُهَا.

■ وَغَرِمَ كُلُّ عَنِ الْجَمِيعِ مُطْلَقًا.

■ وَاتَّبَعَ كَالسَّارِقِ.

■ وَدَفَعَ مَا بِأَيْدِيهِمْ لِمَنْ طَلَبَهُ:

(١) السَّيْكَرَانُ: نبت دائم الخضرة يؤكل حبّه، يغيب العقل. انظر شرح الخرشبي (١٠٥/٨).

(٢) الزُقَاقُ: الطريق الضيق دون السَّكَّة. انظر: لسان العرب (١٠/١٤٣-١٤٤).

شروط أخذ ما
بيد المحاربين

١- بَعْدَ الْإِسْتِیْنَاءِ .

٢- وَالْيَمِينِ .

٣- أَوْ بِشَهَادَةِ رَجُلَيْنِ مِنَ الرُّفَقَةِ، [لَا] ^(١) لِأَنْفُسِهِمَا .

■ وَلَوْ شَهِدَ ائْتَانِ أَنَّهُ الْمُشْتَهَرُ بِهَا ثَبَّتَ، وَإِنْ لَمْ يُعَايِنَاهَا .

■ وَسَقَطَ حَدُّهَا بِإِثْبَانِ الْإِمَامِ طَائِعًا، أَوْ تَرَكَ مَا هُوَ عَلَيْهِ

* * *

ما يثبت به الحد
وما يسقط به

(١) سقطت من (أ) .

(بَابُ)

❖ قف

حد شرب الخمر

❖ بِشْرَبِ الْمُسْلِمِ الْمُكَلَّفِ مَا يُسْكِرُ جَنْسُهُ:

● طَوْعًا.

● بِلا عُدْرٍ وَضُرُورَةٍ.

● وَظَنَّهُ غَيْرًا.

وإن قلَّ.

● أَوْ جَهْلَ وَجُوبِ الْحَدِّ.

● أَوْ الْحُرْمَةَ لِقُرْبِ عَهْدٍ.

وَلَوْ حَتْفِيًّا يَشْرَبُ النَّبِيْدَ.

○ وَصَحَّحَ نَفْيُهُ.

ثَمَانُونَ^(١) بَعْدَ صَحْوِهِ، وَتَشَطَّرَ بِالرَّقِّ.

مقدار حد
الشرب وشرطه

١- إن أقرَّ.

٢- أَوْ شَهِدَ^(٢) بِشْرَبِ، أَوْ شَمَّ وَإِنْ خُولِفَا.

وَجَازَ:

١- لِإِكْرَاهٍ.

ما يجوز للإكراه
والضرورة

٢- وَإِسَاغَةٍ.

لَا دَوَاءَ وَلَوْ طِلَاءً.

وَالْحُدُودُ:

● بِسَوْطٍ وَضَرْبٍ مُعْتَدِلَيْنِ.

كيفية إقامة الحد

● قَاعِدًا.

(١) في (م): جلدة.

(٢) في بعض الشروح: أو شهدا.

- بَلَا رَبِطٌ وَلَا شَدٌّ يَدٍ.
- بَطْهَرِهِ وَكَتَفَيْهِ.
- وَجُرْدَ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ مِمَّا يَبْقَى الضَّرْبِ.
- وَنُدْبَ جَعْلُهَا فِي قُفَّةٍ.

التعزير

■ وَعَزَّرَ الْإِمَامُ:

- ١- لِمَعْصِيَةِ اللَّهِ تَعَالَى.
 - ٢- أَوْ لِحَقِّ آدَمِيِّ.
 - حَبْسًا.
 - وَلَوْ مَا.
 - وَبِالْإِقَامَةِ.
 - وَنَزَعَ الْعِمَامَةَ^(١).
 - وَضَرْبًا^(٢) بِسَوْطٍ، أَوْ غَيْرِهِ.
- وَإِنْ زَادَ عَلَى الْحَدِّ، أَوْ أَتَى عَلَى النَّفْسِ.
- وَضَمِنَ مَا سَرَى:

- ١- كَطَيِّبٍ جَهْلٍ أَوْ قَصَرَ.
 - ٢- أَوْ بِلَا إِذْنٍ مُعْتَبَرٍ، وَلَوْ إِذْنُ عَبْدٍ بِفَضْدٍ أَوْ حِجَامَةٍ أَوْ خِتَانٍ.
 - ٣- وَكَتَأَجِيجِ نَارٍ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ.
 - ٤- وَكَسْقُوطِ جِدَارٍ مَالٍ، وَأُنْذَرَ صَاحِبِهِ وَأَمْكَنَ تَدَارُكُهُ.
 - ٥- أَوْ عَضَّهُ فَسَلَّ يَدَهُ فَقَلَعَ أَسْنَانَهُ.
 - ٦- أَوْ نَظَرَ لَهُ مِنْ كَوَّةٍ فَقَصَدَ عَيْنَهُ.
- وَالْأَفْلَاكَ كَسْقُوطِ مِيزَابٍ، أَوْ بَغْتِ رِيحٍ لِنَارٍ، كَحَرْقِهَا قَائِمًا لِطَفْنِهَا.
- وَجَارَ:

(١) فِي (م): عِمَامَةٌ.

(٢) فِي بَعْضِ الشُّرُوحِ: وَضَرْبٍ.

* أمور نوجب
الضمان

دفع الصائل

● دَفْعُ صَائِلٍ بَعْدَ الْإِنذَارِ لِلْفَاهِمِ .
- وَإِنْ عَنْ مَالٍ .

● وَقَصْدُ قَتْلِهِ إِنْ عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَنْدَفِعُ إِلَّا بِهِ .
[لَا جُرْحٌ، إِنْ قَدَرَ عَلَى الْهَرَبِ بِلَا مَضَرَّةٍ] ^(١) .

■ ضامن ما أتلفته البهائم
وَمَا أَتْلَفْتُهُ الْبَهَائِمُ لَيْلًا فَعَلَى رَبِّهَا وَإِنْ زَادَ عَلَى قِيَمَتِهَا، بِقِيَمَتِهِ [عَلَى] ^(٢)
الرَّجَاءِ وَالْخَوْفِ .

لَا نَهَارًا إِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهَا رَاعٍ وَسُرَّحَتْ بَعْدَ الْمَزَارِعِ، وَإِلَّا فَعَلَى الرَّاعِي .



(١) سقطت من (س)، وفي بعض الشروح: بلا مشقة .

(٢) سقطت من (أ) .

(بَابُ)

◎ إِنَّمَا يَصِحُّ إِعْتَاقُ:

● مُكْلَفٍ.

● بِإِذَا حَجَرٍ.

● وَإِحَاطَةِ دِينٍ.

■ وَلَغَرِيمِهِ رَدُّهُ أَوْ بَعْضِهِ، إِلَّا أَنْ:

● يَعْلَمَ.

● وَيَطُولَ.

● أَوْ يُفِيدُ مَالًا وَلَوْ قَبْلَ نَفُوذِ الْبَيْعِ.

رَقِيقًا لَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ حَقٌّ لَا زِمٌّ:

● بِهِ، وَفَكَ^(١) الرَّقَبَةِ، وَالتَّخْرِيرِ وَإِنْ فِي هَذَا الْيَوْمِ، بِإِذَا قَرِينَةٍ مَدْحٍ

أَوْ خُلْفٍ أَوْ دَفْعِ مَكْسٍ.

● وَبِإِذَا مِلْكٍ، أَوْ سَبِيلَ لِي عَلَيْكَ، إِلَّا لِحَوَابٍ^(٢).

● «وَبِكَوْهَبْتُ لَكَ نَفْسَكَ».

● «وَبِكَاسَقْنِي، أَوْ اذْهَبْ، أَوْ اعْزُبْ» بِالْنِيَّةِ.

■ وَعَتَقَ:

١- عَلَى الْبَائِعِ إِنْ عُلِقَ هُوَ وَالْمُشْتَرِي عَلَى الْبَيْعِ وَالشُّرَاءِ.

٢- وَبِإِذَا اشْتَرَاءِ الْفَاسِدِ فِي: «إِنْ اشْتَرَيْتُكَ»، كَأَنْ اشْتَرَى نَفْسَهُ فَاسِدًا.

٣- وَ^(٣) الشَّقْصُ.

(١) فِي (أ) وَ(ز): بِفَكَ، وَفِي (م): وَبِفَكَ.

(٢) فِي (أ): لِحَرَابٍ.

(٣) فِي (أ) وَ(ز) وَ(م): وَ.

* قَفْ

أركان العتق

المعتق

المعتق

الصيغة

* نصف

العتق

- ٤- وَ الْمُدَبَّرُ .
 ٥- وَ أُمُّ الْوَلَدِ، وَ وَلَدُ عَبْدِهِ مِنْ أُمِّهِ .
 - وَإِنْ بَعْدَ يَمِينِهِ .
 ٦- وَالْإِنْشَاءُ^(١) فَيَمَنْ يَمْلِكُهُ، أَوْ «لِي»، أَوْ «رَقِيقِي»، أَوْ «عَبِيدِي»^(٢)،
 أَوْ «مَمَالِكِي» .

لَا عَيْدُ عَيْدِهِ، «كَمَا أَمْلِكُهُ»^(٣) أَبَدًا .
 ■ وَوَجَبَ بِالنَّذْرِ، وَلَمْ يُقْضَ إِلَّا بِبِتِّ مُعَيَّنٍ .
 ■ وَهُوَ فِي :

* قف

١- خُصُوصِهِ وَعُومِهِ .

٢- وَمَنْعٍ مِنْ :

مساواة العتق
الطلاق

● بيع .

● ووطء^(٤) .

- فِي صِبْغَةِ الْحِنْثِ .

٣- وَعَتَقَ غُضُو .

٤- وَتَمْلِكُهُ لِلْعَبْدِ، وَجَوَابِهِ .

كَالطَّلَاقِ .

إِلَّا :

١- لِأَجَلٍ .

٢- «وَإِحْدَاكُمَا» فَلَهُ الْإِخْتِيَارُ .

ما لا يساوي
العتق فيه الطلاق

٣- «وَإِنْ حَمَلَتْ»، فَلَهُ وَطْؤُهَا فِي كُلِّ طَهْرٍ مَرَّةً .

(١) فِي بَعْضِ الشَّرُوحِ: وَالْإِيمَاءُ .

(٢) فِي (أ): عَبْدِي .

(٣) فِي (أ) وَ(ز) وَ(م): كَأَمْلِكِهِ .

(٤) فِي (أ) وَ(ز) وَ(م) تَقْدِيمٌ وَتَأْخِيرٌ: وَطْءٌ وَبَيْعٌ .

- وَإِنْ جَعَلَ عِتْقَهُ لِاثْنَيْنِ لَمْ يَسْتَقِلَّ أَحَدُهُمَا، إِنْ لَمْ يَكُونَا رَسُولَيْنِ.
- وَإِنْ قَالَ: «إِنْ دَخَلْتُمَا» فَدَخَلْتُ وَاحِدَةً فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ فِيهِمَا.
- وَعَتَقَ:

١- بِنَفْسِ الْمَلِكِ:

العتق بالملك

- الأَبَوَانِ، وَإِنْ عَلَوَا.
- وَالْوَلَدُ وَإِنْ سَفَلَ: كُنْتَ.
- وَأَخٌ وَأُخْتُ مُطْلَقًا.

وَإِنْ:

- بِهَبَةٍ.
- أَوْ صَدَقَةٍ.
- أَوْ وَصِيَّةٍ.

إِنْ عَلِمَ الْمُعْطَى.

- وَلَوْ لَمْ يَقْبَلْ، وَوَلَاؤُهُ لَهُ.

- وَلَا يُكْمَلُ فِي جُزْءٍ لَمْ يَقْبَلْهُ كَبِيرٌ، أَوْ قَبْلَهُ وَلِيٌّ صَغِيرٌ أَوْ لَمْ يَقْبَلْهُ.
- لَا يَارِثُ، أَوْ شِرَاءٍ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ قِيَّاسٌ.

٢- وَبِالْحُكْمِ إِنْ عَمَدَ لِشَيْنٍ بِرَقِيقِهِ، أَوْ^(١) رَقِيقٍ رَقِيقِهِ، أَوْ لَوْلَدٍ صَغِيرٍ غَيْرُ:

* نصف

● سَفِيهِ.

● وَعَبْدٍ.

● وَذِمِّيٍّ بِمِثْلِهِ.

● وَزَوْجَةٍ وَمَرِيضٍ فِي زَائِدِ الثُّلُثِ.

● وَمَدِينٍ.

- كَقَلْعِ ظُفْرِ.

العتق بالحكم
للمثلة

(١) في (أ): و.

أمثلة المثلة

- وَقَطَعَ بَعْضُ أُذُنٍ.
- أَوْ جَسَدٍ أَوْ سِنٍّ.
- أَوْ سَخِلَهَا.
- أَوْ خَرَمَ أَنْفٍ.
- أَوْ حَلَقَ شَعْرَ أَمَةٍ رَفِيعَةٍ.
- أَوْ لِحْيَةَ تَاجِرٍ.
- أَوْ وَشَمٍ ^(١) وَجْهِ بِنَارٍ، لَا غَيْرِهِ.
- وَفِي غَيْرِهَا فِيهِ قَوْلَانِ.

- وَالْقَوْلُ لِلسَّيِّدِ فِي نَفْيِ الْعَمْدِ، لَا فِي عِتْقِ بِمَالٍ.
- ٣- وَبِالْحُكْمِ جَمِيعُهُ إِنْ أَعْتَقَ جُزْءًا وَالبَاقِي لَهُ، كَأَنْ بَقِيَ لِغَيْرِهِ:
- إِنْ دَفَعَ الْقِيَمَةَ يَوْمَهُ.

العتق بالحكم
بالتبعض

- وَإِنْ كَانَ الْمُعْتَقُ مُسْلِمًا أَوْ الْعَبْدُ.
- وَإِنْ أَيْسَرَ بِهَا.
- أَوْ يَبْعُضُهَا فَمُقَابِلُهَا.
- وَفَضَلْتُ عَنْ مَثْرُوكِ الْمُفْلِسِ.
- وَإِنْ حَصَلَ عِتْقُهُ بِاخْتِيَارِهِ، لَا بِإِزْثٍ.
- وَإِنْ ابْتَدَأَ الْعِتْقَ.
- لَا إِنْ كَانَ حُرَّ الْبَعْضِ.
- وَقَوْمَ عَلَى الْأَوَّلِ، وَإِلَّا فَعَلَى حِصَصِهِمَا إِنْ أَيْسَرَ، وَإِلَّا فَعَلَى الْمُوسِرِ.
- وَعُجِّلَ فِي ثُلْثِ مَرِيضٍ أَمِنْ.
- وَلَمْ يُقَوِّمْ عَلَى مَيِّتٍ لَمْ يُوصِ.
- وَقَوْمَ كَامِلًا بِمَالِهِ بَعْدَ امْتِنَاعِ شَرِيكِهِ مِنَ الْعِتْقِ.

* قف

(١) في الأصل: أو وشم، والمثبت من (أ) و(ز) و(س) و(م) والشروح.

- وَنُقِضَ لَهُ :

ما ينقض بالعتق

● بَيْعُ مِنْهُ .

● وَتَأْجِيلُ الثَّانِي أَوْ تَذِيرُهُ .

- وَلَا يَنْتَقِلُ بَعْدَ اخْتِيَارِهِ أَحَدُهُمَا .

■ وَإِذَا حُكِمَ بِبَيْعِهِ ^(١) لِعُسْرِ ^(٢) مَضَى ، كَقَبْلِهِ ثُمَّ أَيْسَرَ إِنْ كَانَ بَيْنَ الْعُسْرِ وَخَضَرَ الْعَبْدُ .

■ وَأَحْكَامُهُ قَبْلَهُ كَالْقَيْنِ .

■ وَلَا يَلْزَمُ اسْتِسْعَاءُ الْعَبْدِ ، وَلَا قَبُولُ مَالِ الْغَيْرِ ، وَلَا تَخْلِيدُ الْقِيَمَةِ فِي ذِمَّةِ الْمُعْسِرِ بِرِضَا الشَّرِيكَ .

■ وَمَنْ أَعْتَقَ حِصَّتَهُ لِأَجَلٍ قَوْمَ عَلَيْهِ لِيُعْتَقَ جَمِيعُهُ عِنْدَهُ ، إِلَّا أَنْ يَبْتَ الثَّانِي ، فَتَصِيبُ الْأَوَّلِ عَلَى حَالِهِ .

- وَإِنْ دَبَّرَ حِصَّتَهُ تَقَاوِيَاهُ لِيُرَقَّ كُلُّهُ أَوْ يَدَبَّرَ .

- وَإِنْ ^(٣) ادَّعَى الْمُعْتَقُ عَيْبَهُ فَلَهُ اسْتِحْلَافُهُ .

- وَإِنْ أَذِنَ السَّيِّدُ أَوْ أَجَازَ عَتَقَ عَبْدَهُ جُزْءًا قَوْمَ فِي مَالِ السَّيِّدِ .

■ وَإِنْ اخْتَبَجَ لِبَيْعِ الْمُعْتَقِ ^(٤) .

■ وَإِنْ أَعْتَقَ أَوَّلَ وَلَدٍ لَمْ يَعْتِقِ الثَّانِي وَلَوْ مَاتَ .

■ وَإِنْ أَعْتَقَ جَنِينًا أَوْ دَبَّرَهُ فَحُرٌّ وَإِنْ لَأَكْثَرَ الْحَمْلِ ، إِلَّا لِرِزْجٍ مُرْسَلٍ عَلَيْهَا فَلَا قَلَّهَ .

■ وَيَبْعَثُ إِنْ سَبَقَ الْعِتَقَ دَيْنٌ ^(٥) وَرُقٌّ .

(١) فِي بَعْضِ الشُّرُوحِ : بِمَنْعِهِ .

(٢) فِي بَعْضِ الشُّرُوحِ : لِعُسْرِهِ .

(٣) فِي (أ) : وَلَوْ .

(٤) فِي بَعْضِ الشُّرُوحِ : بَيْعَ .

(٥) فِي (س) وَ(م) : وَإِنْ سَبَقَ الْعِتَقُ دَيْنًا . وَلَعَلَّهَا أَصَوَّبَ .

- وَلَا يُسْتَنْتَى بَيْعٍ أَوْ عِتْقٍ.
- وَلَمْ يَجُزِ اشْتِرَاءٌ وَلِيٍّ مَنْ يَعْتِقُ عَلَى وَلَدٍ صَغِيرٍ بِمَالِهِ.
- وَلَا عَبْدٌ لَمْ يُؤْذَنْ لَهُ مَنْ يَعْتِقُ عَلَى سَيِّدِهِ.
- وَإِنْ دَفَعَ عَبْدٌ مَالًا لِمَنْ يَشْتَرِيهِ بِهِ فَإِنْ قَالَ: «اشْتَرِنِي لِنَفْسِكَ» فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ
- إِنْ اسْتَنْتَى مَالَهُ، وَإِلَّا غَرَمَهُ [كَلْتَعْتَقَنِي] ^(١).
- وَبَيْعٌ فِيهِ.
- وَلَا رُجُوعٌ لَهُ عَلَى الْعَبْدِ، وَالْوَلَاءُ لَهُ.
- وَإِنْ قَالَ: «لِنَفْسِي» فَحُرٌّ وَوَلَاؤُهُ لِبَائِعِهِ إِنْ اسْتَنْتَى مَالَهُ، وَإِلَّا رُقٌّ.
- وَإِنْ:

- أَعْتَقَ عَبِيدًا فِي مَرَضِهِ.
- أَوْ أَوْصَى بِعِتْقِهِمْ وَلَوْ سَمَاءَهُمْ.
- وَلَمْ يَحْمِلْهُمْ الثُّلُثُ.
- أَوْ أَوْصَى بِعِتْقِ ثُلُثِهِمْ.
- أَوْ بَعْدَ سَمَاءٍ مِنْ أَكْثَرِ.
- أَقْرَعَ كَالْقِسْمَةِ إِلَّا أَنْ يُرْتَبَ فَيُتَّبَعُ، أَوْ يَقُولَ: ثُلُثٌ كُلٌّ أَوْ أَنْصَافُهُمْ
- أَوْ أَثْلَاثُهُمْ.

القرعة في العتق

- وَيَتَّبَعُ ^(٢) سَيِّدُهُ بِدَيْنٍ إِنْ لَمْ يَسْتَنْ مَالَهُ.
- وَرُقٌّ إِنْ شَهِدَ شَاهِدٌ بِرُقِّهِ أَوْ تَقَدَّمَ دَيْنٌ وَحَلَفَ.
- وَاسْتُونِي بِالْمَالِ إِنْ شَهِدَ بِالْبَيْتِ شَاهِدٌ ^(٣) أَوْ اثْنَانِ أَنَّهُمَا لَمْ يَزَالَا يَسْمَعَانِ أَنَّهُ
- مَوْلَاهُ أَوْ وَارِثُهُ.

(١) سقطت من (أ) و(ز) و(م).

(٢) في (أ) و(ز) و(م): وتبع، وفي (س): واتبع.

(٣) في (أ): إن شهد بالولاء شاهد، وفي (ز): شهد شاهد بالولاء، وفي (م): إن شهد واحد بالولاء.

- وَحَلَفَ .

- وَإِنْ شَهِدَ أَحَدُ الْوَرَثَةِ أَوْ أَقَرَّ أَنَّ أَبَاهُ أَعْتَقَ عَبْدًا لَمْ تَجُزْ، وَلَمْ يُقَوِّمْ عَلَيْهِ .
 - وَإِنْ شَهِدَ عَلَى شَرِيكِهِ بِعْتَقِ نَصِيْبِهِ، فَتَنَصَّبُ الشَّاهِدُ حُرًّا إِنْ أَيْسَرَ شَرِيكُهُ .
- وَالْأَكْثَرُ عَلَى نَفْيِهِ كَعُسْرِهِ .



(بَابُ) (١)

◎ التَّدْبِيرُ: تَعْلِيْقُ مُكَلَّفٍ رَشِيْدٍ وَإِنْ زَوْجَةً فِي زَائِدِ الثُّلْثِ الْعِتْقِ بِمَوْتِهِ.
لَا عَلَى وَصِيَّةٍ:

* قف

تعريف التدبير

- «كَانَ مِثُّ مَنْ مَرَضِيَ أَوْ سَفَرِي هَذَا».
- أَوْ «بَعْدَ مَوْتِي».
- إِنْ لَمْ^(٢) يُرَدَّهُ، وَلَمْ يُعَلِّقْهُ
- أَوْ «حُرٌّ بَعْدَ مَوْتِي بِيَوْمٍ»^(٣).

١- بِدَبَّرْتُكَ.

٢- أَوْ مُدَبِّرٌ^(٤).

صنع التدبير

٣- أَوْ حُرٌّ^(٥) عَنْ دُبْرِ مَنِي.

■ وَنَفَذَ تَدْبِيرُ نَضْرَانِي لِمُسْلِمٍ وَأَوْجَرَ لَهُ.

■ وَتَنَاولَ الْحَمْلَ مَعَهَا، كَوَلَّدَ لِمُدَبِّرٍ مِنْ أُمَّتِهِ بَعْدَهُ.

- وَصَارَتْ أُمٌّ وَلَدٍ بِهِ إِنْ عَتَقَ.

- وَقُدِّمَ الْأَبُ عَلَيْهِ فِي الضِّيقِ.

■ وَلِلسَّيِّدِ:

● نَزَعُ مَالِهِ إِنْ لَمْ يَمْرُضْ.

● وَرَهْنُهُ.

● وَكِتَابَتُهُ.

ما يجوز للسيد
في مدبره

(١) فِي (أ): فَصْل.

(٢) فِي بَعْضِ الشُّرُوحِ: مَالَم.

(٣) فِي بَعْضِ الشُّرُوحِ زِيَادَةٌ: أَوْ حَرَّ بَعْدَ مَوْتِي مَا لَمْ يَرُدَّهُ وَلَمْ يُعَلِّقْهُ أَوْ أَنْتَ حَرَّ بَعْدَ مَوْتِي بِيَوْمٍ.

(٤) فِي (أ) وَ(ز) وَ(م): أَوْ أَنْتَ مُدَبِّرٌ.

(٥) فِي (م): أَوْ أَنْتَ حَرٌّ.

لَا إِخْرَاجُهُ لِعَيْرِ حُرِّيَّةٍ.

■ وَفُسِّخَ بَيْعُهُ إِنْ لَمْ يَعْتَقْ ^(١) كَالْمَكَاتِبِ.

■ وَإِنْ جَنَى، فَإِنْ فَدَاهُ وَإِلَّا أَسْلَمَ خِدْمَتَهُ تَقَاضِيًا.

- وَحَاصُّهُ مَجْنِيٌّ عَلَيْهِ ثَانِيًا وَرَجَعَ إِنْ وَفَّى.

- وَإِنْ عَتَقَ بِمَوْتِ سَيِّدِهِ اتَّبَعَ بِالْبَاقِي أَوْ بَعْضُهُ بِحَصَّتِهِ.

- وَخَيْرُ الْوَارِثِ فِي إِسْلَامِ مَا رُقَّ، أَوْ فَكَّه.

- وَقُومَ بِمَالِهِ، وَإِنْ ^(٢) لَمْ يَحْمِلِ الثُّلُثَ إِلَّا بَعْضُهُ عَتَقَ، وَأُقِرَّ ^(٣) مَالُهُ بِيَدِهِ.

■ وَإِنْ كَانَ لِسَيِّدِهِ دَيْنٌ مُؤَجَّلٌ عَلَى حَاضِرٍ مُوسِرٍ ^(٤) يَبِيعُ بِالنَّقْدِ.

- وَإِنْ قُرِبَتْ غَيْبَتُهُ اسْتُؤْنِيَ قَبْضُهُ، وَإِلَّا يَبِيعُ.

- فَإِنْ حَضَرَ الْغَائِبُ، أَوْ أَيْسَرَ الْمُعْدِمُ بَعْدَ بَيْعِهِ عَتَقَ مِنْهُ حَيْثُ كَانَ.

- «وَأَنْتَ حُرٌّ قَبْلَ مَوْتِي بِسَنَةٍ» إِنْ كَانَ السَّيِّدُ مَلِيًّا لَمْ يُوقَفْ، وَإِذَا ^(٥) مَاتَ

نُظِرَ، فَإِنْ صَحَّ اتَّبَعَ بِالْخِدْمَةِ، وَعَتَقَ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ، وَإِلَّا فَمِنْ الثُّلُثِ وَلَمْ يَتَّبِعْ.

- وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مَلِيٍّ وَقِفَ خَرَاஜُ سَنَةٍ، ثُمَّ يُعْطَى السَّيِّدُ مِمَّا وَقِفَ مَا خَدَمَ نَظِيرَهُ.

■ وَبَطَلَ:

● التَّدْبِيرُ:

١- يَقْتُلُ سَيِّدُهُ عَمْدًا.

٢- وَبِاسْتِغْرَاقِ الدَّيْنِ لَهُ وَلِلتَّرَكَةِ.

(١) فِي بَعْضِ الشُّرُوحِ: زِيَادَةُ: وَالْوَلَاءُ لَهُ.

(٢) فِي (م): فَإِنْ.

(٣) فِي بَعْضِ الشُّرُوحِ: وَبَقِيَ.

(٤) فِي بَعْضِ الشُّرُوحِ: مَلِيٌّ.

(٥) فِي (أ) وَ(ز) وَ(م): فَإِذَا، وَفِي بَعْضِ الشُّرُوحِ: وَإِنْ.

جناية المديبر

* نصف

بطلان التدبير

● وَبَعْضُهُ: بِمُجَاوَزَةِ الثُّلُثِ.

- وَلَهُ حُكْمُ الرِّقِّ، وَإِنْ مَاتَ سَيِّدُهُ حَتَّى يُعْتَقَ فِيمَا وَجَدَ حِينَئِذٍ.
- وَ«أَنْتَ حُرٌّ بَعْدَ مَوْتِي وَمَوْتِ فُلَانٍ» عَتَقَ مِنَ الثُّلُثِ أَيْضًا، وَلَا رُجُوعَ.
- وَإِنْ قَالَ: «حُرٌّ بَعْدَ مَوْتِ فُلَانٍ بِشَهْرٍ» فَمُعْتَقٌ لِأَجْلِ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ.



(بَابُ) (١)

○ نُدَبَ :

١- مُكَاتَبَةُ أَهْلِ تَبَرُّعٍ.

٢- وَحَطَّ جُزْءٌ آخِرًا.

■ وَلَمْ يُجْبَرْ الْعَبْدُ عَلَيْهَا.

○ وَالْمَأْخُودُ مِنْهَا الْجَبْرُ بِكَاتِبَتِكَ، وَنَحْوِهِ بِكَذَا.

○ وَظَاهِرُهَا اشْتِرَاطُ التَّنْجِيمِ.

○ وَصُحِّحَ خِلَافُهُ.

■ وَجَارَ :

١- بِغَرَرٍ: كَأَبَقِي، وَعَبْدُ فُلَانٍ، وَجَنِينٍ^(٢).

- لَا لَوْلَا لَمْ يُوصَفْ أَوْ كَخَمَرٍ، وَرَجَعَ لِكِتَابَةِ مِثْلِهِ.

٢- وَفَسَخَ مَا عَلَيْهِ فِي مُؤَخَّرٍ، أَوْ كَذَهَبَ عَنْ وَرَقٍ وَعَكْسِهِ.

٣- وَمُكَاتَبَةُ وَلِيِّ مَا لِمَحْجُورِهِ بِالْمُصْلَحَةِ.

٤- وَمُكَاتَبَةُ أَمَةٍ وَصَغِيرٍ وَإِنْ بِلَا مَالٍ وَكَسْبٍ.

٥- وَبَيْعُ كِتَابَةٍ أَوْ جُزْءٍ لَا نَجْمٍ، فَإِنْ وَقِيَ فَالْوَلَاءُ لِلأَوَّلِ، وَإِلَّا رُقٌّ

لِلْمُشْتَرِي.

٦- وَ إِقْرَارُ مَرِيضٍ بِقَبْضِهَا إِنْ وُثِرَ غَيْرَ كَلَالَةٍ.

٧- وَ مُكَاتَبَتُهُ بِلَا مُحَابَاةٍ.

وَلَا فِي ثَلَاثِهِ^(٣).

(١) سقطت من (أ).

(٢) في بعض الشروح تقديم وتأخير: وجنين، وعبد فلان.

(٣) قوله: (ولا في ثلثه) يحتمل عوده لمسألة المحاباة خاصة، ويكون مفهوم الشرط في التي

* قف

حكم المكاتبه

ما يجوز
في المكاتبه

- ٨- وَمُكَاتَبَةُ جَمَاعَةٍ لِمَالِكٍ .
 - فَتَوَزَّعَ عَلَى قُوَّتِهِمْ عَلَى الْأَدَاءِ يَوْمَ الْعَقْدِ، وَهُمْ وَإِنْ زَمِنَ أَحَدُهُمْ حُمَلَاءَ مُطْلَقًا .
 - فَيُؤْخَذُ مِنَ الْمَلِيِّ الْجَمِيعُ .
 - وَيَرْجَعُ إِنْ لَمْ يَعْتَقِ عَلَى الدَّافِعِ وَلَمْ يَكُنْ زَوْجًا .
 - وَلَا يَسْقُطُ عَنْهُمْ شَيْءٌ بِمَوْتِ وَاحِدٍ .
 ٩- وَلِلسَّيِّدِ عِتْقُ قَوِيٍّ مِنْهُمْ إِنْ رَضِيَ الْجَمِيعُ وَقَوُوا، فَإِنْ رُدَّ ثُمَّ عَجَزُوا صَحَّ عِتْقُهُ، وَالْخِيَارُ فِيهَا .
 ١٠- وَمُكَاتَبَةُ شَرِيكَيْنِ بِمَالٍ وَاحِدٍ، لَا أَحَدِهِمَا، أَوْ بِمَالَيْنِ، وَبِمُتَّحِدٍ بَعْقْدَيْنِ فَيُفْسَخُ .
 ١١- وَرِضَا أَحَدِهِمَا بِتَقْدِيمِ الْآخَرِ .
 - وَرَجَعَ لِعَجْزٍ بِحِصَّتِهِ، كَإِنْ قَاطَعَهُ بِإِذْنِهِ مِنْ عِشْرِينَ عَلَى عَشْرَةٍ .
 - فَإِنْ عَجَزَ خَيْرَ الْمُقَاطِعِ بَيْنَ رَدِّ مَا فَضَّلَ بِهِ شَرِيكَهُ وَإِسْلَامِ حِصَّتِهِ رِقًّا .
 - وَلَا رُجُوعَ لَهُ عَلَى الْآذِنِ وَإِنْ قَبِضَ الْأَكْثَرُ .
 - وَإِنْ مَاتَ أَخَذَ الْآذِنُ مَالَهُ بِلَا نَقْصٍ إِنْ تَرَكَهُ، وَإِلَّا فَلَا شَيْءَ لَهُ .
 - وَعِتْقُ أَحَدِهِمَا وَضْعُ لِمَا لَهُ، إِلَّا إِنْ قَصَدَ الْعِتْقُ «كَإِنْ فَعَلْتَ فَنِصْفُكَ حُرٌّ»، فَكَاتَبَهُ ثُمَّ فَعَلَ: وَضَعَ النِّصْفَ، وَرَقَّ كُلُّهُ إِنْ عَجَزَ .

* نصف

* قف ■ وَلِلْمُكَاتَبِ بِلَا إِذْنٍ:

- ١- بَيْعٌ وَاشْتِرَاءٌ .
 ٢- وَمُشَارَكَةٌ وَمُكَاتَبَةٌ وَمُقَارَضَةٌ^(١) .

ما يجوز فعله
للمكاتب

= قبلها: لا يجوز إقراره ولو حمله الثلث، ويكون مشى على قول غير ابن القاسم، ويحتمل عودها على المسألتين، لكن عوده للأولى فيما إذا حمله الثلث، وفي الثانية حمله كله أو بعضه، انظر: حاشية البتاني (٢٦٨/٨)، وحاشية الدسوقي (٣٩٢/٤) .
 (١) في (أ) و(ز) و(م) تقديم وتأخير: ومشاركة ومقارضة ومكاتبة .

٣- وَاسْتِخْلَافُ عَاقِدٍ لِأَمَّتِهِ.

٤- وَإِسْلَامُهَا، أَوْ فِدَاؤُهَا إِنْ جَنَتْ بِالنَّظَرِ.

٥- وَسَفَرٌ لَا يَحِلُّ فِيهِ نَجْمٌ.

٦- وَإِقْرَارٌ فِي رَقَبَتِهِ^(١).

٧- وَإِسْقَاطُ شُفْعَتِهِ.

لَا:

١- عِتْقٌ وَإِنْ قَرِيبًا.

٢- وَهَبَةٌ، وَصَدَقَةٌ، وَتَزْوِيجٌ.

٣- وَإِقْرَارٌ بِجَنَايَةِ خَطَا.

٤- وَسَفَرٌ بَعْدَ، إِلَّا بِإِذْنٍ.

■ وَلَهُ تَعَجِيزُ نَفْسِهِ إِنْ اتَّفَقَا وَلَمْ يَظْهَرْ لَهُ مَالٌ، فَيُرْقُ وَلَوْ ظَهَرَ لَهُ مَالٌ.

- كَأَنْ عَجَزَ عَنْ شَيْءٍ، أَوْ غَابَ عِنْدَ الْمَحَلِّ وَلَا مَالَ [لَهُ]^(٢).

- وَفَسَخَ الْحَاكِمُ، وَتَلَوَّمَ لِمَنْ يَرْجُوهُ، كَالْقِطَاعَةِ وَإِنْ^(٣) شَرَطَ خِلَافَهُ.

وَقَبْضَ إِنْ غَابَ سَيِّدُهُ، وَإِنْ قَبْلَ مَحَلِّهَا.

* نصف

فسخ المكاتب

■ وَفُسِّخَتْ إِنْ مَاتَ وَإِنْ عَنْ مَالٍ، إِلَّا لِلْوَلَدِ أَوْ غَيْرِهِ دَخَلَ مَعَهُ بِشَرْطٍ،

أَوْ غَيْرِهِ، وَتَوَدَّى حَالَةً.

- وَوَرِثُهُ مَنْ مَعَهُ فَقَطْ مِمَّنْ يَعْتِقُ عَلَيْهِ.

■ وَإِنْ لَمْ يَتْرُكْ وِفَاءً وَقَوِيَّ وَلَدُهُ عَلَى السَّعْيِ سَعَوْا، وَتُرِكَ مَتْرُوكُهُ لِلْوَلَدِ إِنْ

أَمِنَ، كَأُمِّ وَلَدِهِ.

(١) كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَفِي (أ) وَ(ز) وَ(م): رَقَبَةٌ، وَصُوبَ فِي الشُّرُوحِ (فِي ذِمَّتِهِ) قَالَ ابْنُ غَازِي رَحِمَهُ اللَّهُ:

«كَذَا فِيمَا رَأَيْنَا مِنَ النَّسْخِ، وَهُوَ عَكْسُ الْمَقْصُودِ، فَالضُّوَابُ فِي ذِمَّتِهِ» شَفَاءُ الْغَلِيلِ

(٢/١١٤٤).

(٢) سَقَطَتْ مِنْ (ز).

(٣) فِي بَعْضِ الشُّرُوحِ: وَلَوْ.

ما لا يجوز فعله
للمكاتب

■ وَإِنْ وَجَدَ الْعَوَضَ مَعِيًّا، أَوْ اسْتُحِقَّ مَوْصُوفًا، كَمُعَيَّنٍ، وَإِنْ بِشُبْهَةٍ، إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ.

■ وَمَضَتْ كِتَابَةُ كَافِرٍ لِمُسْلِمٍ، وَيَبِيعَتْ، كَأَنْ أَسْلَمَ، وَيَبِيعَ مَعَهُ مَنْ فِي عَقْدِهِ. ■ وَكَفَّرَ بِالصَّوْمِ. ■ وَاشْتَرَاطُ:

١- وَطءِ الْمُكَاتَبَةِ.

٢- وَ^(١) اسْتِثْنَاءُ حَمْلِهَا.

٣- وَمَا يُوَلَّدُ لَهَا.

٤- أَوْ يُوَلَّدُ^(٢) لِمُكَاتَبٍ مِنْ أُمْتِهِ بَعْدَ الْكِتَابَةِ.

٥- أَوْ^(٣) قَلِيلٍ: كَخِدْمَةٍ.

بَعْدَ وَفَاءٍ لَغَوٍ^(٤).

■ وَإِنْ عَجَزَ عَنْ شَيْءٍ أَوْ عَنْ أَرْضٍ جَنَائِيَةٍ وَإِنْ عَلَى سَيِّدِهِ رُقٌّ كَالْقِرْنِ.

■ وَأُدْبَ إِنْ وَطِئَ بِلَا مَهْرٍ، وَعَلَيْهِ نَقْصُ الْمُكْرَهَةِ.

■ وَإِنْ حَمَلَتْ خَيْرَتْ فِي الْبَقَاءِ وَأُمُومَةِ الْوَلَدِ، إِلَّا لِضَعْفَاءَ مَعَهَا أَوْ أَقْوِيَاءَ لَمْ يَرْضَوْا، وَحُطَّ حِصَّتُهَا إِنْ اخْتَارَتِ الْأُمُومَةُ.

■ وَإِنْ قُتِلَ فَالْقِيَمَةُ لِلْسَيِّدِ.

○ وَهَلْ قِنَّا أَوْ مُكَاتَبًا تَأْوِيلَانِ.

■ وَإِنْ اشْتَرَى مَنْ يَعْتِقُ عَلَى سَيِّدِهِ صَحَّ، وَعَتَقَ إِنْ عَجَزَ.

■ وَالْقَوْلُ لِلْسَيِّدِ:

● فِي الْكِتَابَةِ.

* قف

الشروط الملغاة
في المكاتب

* نصف

التنازع
في المكاتب

(١) في (م): أَوْ.

(٢) في (أ): أَوْ مَا يُولَدُ.

(٣) في (أ) و(م): وَ.

(٤) في (أ) و(م): إِنْ وَفَى لَغَوٍ، وَفَى (ز): وَفَى لَغَوٍ.

● وَالْأَدَاءُ .

إِلَّا^(١) :

● الْقَدْرُ .

● وَالْأَجَلُ .

● وَالْجِنْسُ .

الإعانة
في المكاتب

- وَإِنْ أَعَانَهُ جَمَاعَةٌ، فَإِنْ لَمْ يَقْصِدُوا الصَّدَقَةَ عَلَيْهِ رَجَعُوا بِالْفَضْلَةِ، وَعَلَى السَّيِّدِ بِمَا قَبَضَهُ إِنْ عَجَزَ، وَإِلَّا فَلَا .
- وَإِنْ أَوْصَى بِكِتَابَتِهِ^(٢) فَكِتَابَةُ الْمِثْلِ إِنْ حَمَلَهُ الثُّلُثُ .
- وَإِنْ أَوْصَى لَهُ بِنَجْمٍ، فَإِنْ حَمَلَ الثُّلُثُ قِيمَتَهُ جَازَتْ، وَإِلَّا فَعَلَى الْوَارِثِ الْإِجَارَةُ أَوْ عِنَقُ مَحْمِلِ الثُّلُثِ .
- وَإِنْ أَوْصَى لِرَجُلٍ بِمُكَاتِبِهِ أَوْ بِمَا عَلَيْهِ أَوْ بِعِتْقِهِ جَازَتْ إِنْ حَمَلَ الثُّلُثُ قِيمَةَ كِتَابَتِهِ، أَوْ قِيمَةَ الرَّقَبَةِ عَلَى أَنَّهُ مُكَاتَبٌ .
- «وَأَنْتَ حُرٌّ عَلَى أَنْ عَلَيْكَ أَلْفًا» أَوْ «وَعَلَيْكَ [أَلْفٌ]^(٣)» لَزِمَ الْعِتْقُ وَالْمَالُ .
- وَخَيْرُ الْعَبْدِ فِي الْإِلْتِزَامِ وَالرَّدِّ فِي: «حُرٌّ عَلَى أَنْ تَدْفَعَ أَوْ تُؤَدِّيَ» أَوْ «إِنْ أُعْطِيتَ» أَوْ^(٤) نَحْوِهِ^(٥) .



(١) في بعض الشروح: لا .

(٢) في (أ) بمكاتبته، وفي (ز): بمكاتبته .

(٣) سقطت من (أ) و(ز) و(م) .

(٤) في (م): و .

(٥) في (ز): والله أعلم .

(بَابُ)

* قف

○ إِنْ أَقَرَّ السَّيِّدُ بَوْطِئَ.

ما يصير به
الامة أم ولد- وَلَا يَمِينُ إِنْ أَنْكَرَ، كَإِنْ اسْتَبْرَأَ بِحَيْضَةٍ وَنَفَاهُ، وَوَلَدَتْ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ، وَإِلَّا لِحَقِّ بِهِ وَلَوْ^(١) لِأَكْثَرِهِ.

إِنْ ثَبَتَ الْإِقَاءُ عِلْقَةً فَفَوْقَ وَلَوْ بِامْرَأَتَيْنِ.

- كَادَّعَائِهَا سَقَطًا رَأَيْنَ أَثَرُهُ.

عَتَقْتُ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ، وَوَلَدَهَا مِنْ غَيْرِهِ، وَلَا يَرُدُّهُ دَيْنٌ سَبَقَ، كَاشْتِرَاءِ زَوْجَتِهِ حَامِلًا، لَا:

١- يُولَدُ سَبَقَ.

٢- أَوْ وَلَدَ مِنْ وَطْءِ شُبْهَةٍ، إِلَّا أَمَةً مُكَاتَبَةٍ أَوْ وَلَدِهِ.

وَلَا يَدْفَعُهُ عَزْلٌ، أَوْ وَطْءٌ بِدُبُرٍ أَوْ فَخْذَيْنِ إِنْ أَنْزَلَ.

وَجَازَ:

١- بِرِضَاهَا إِجَارَتُهَا^(٢).

ما يجوز برضاها

٢- وَعَتَقَ عَلَى مَالٍ.

وَلَهُ:

١- قَلِيلُ خِدْمَةٍ وَكَثِيرُهَا فِي وَلَدِهَا مِنْ غَيْرِهِ.

ما يجوز للسيد
في أم ولده٢- وَأَرْشُ جَنَائَةٍ عَلَيْهِمَا^(٣)، وَإِنْ مَاتَ فَلِوَارِثِهِ.

٣- وَالِاسْتِمْتَاعُ بِهَا.

٤- وَانْتِزَاعُ مَالِهَا، مَا لَمْ يَمْرُضْ.

(١) في بعض الشروح زيادة: أنت.

(٢) في بعض الشروح تقديم وتأخير: إيجارها برضاها.

(٣) في (أ) و(ز) و(م): عليها.

■ وَكُرِهَ لَهُ تَزْوِجُهَا وَإِنْ بِرِضَاهَا .

■ وَمُصِيبَتُهَا إِنْ بَيْعَتْ مِنْ بَائِعِهَا .

- وَرُدَّ عِتْقُهَا .

جناية أم الولد

■ وَقُدِيتْ إِنْ جَنَتْ بِأَقْلٍ الْقِيَمَةِ يَوْمَ الْحُكْمِ وَالْأَرْضِ .

إقرار المريض

■ وَإِنْ قَالَ فِي مَرَضِهِ: «وَلَدْتُ مِنِّي» وَلَا وَلَدَ لَهَا، صُدِّقَ إِنْ وَرِثَهُ وَلَدٌ .

بأم الولد

■ وَإِنْ أَقَرَّ مَرِيضٌ بِإِيلَادٍ أَوْ عِتْقٍ فِي صِحَّتِهِ، لَمْ تُعْتَقْ مِنْ ثُلُثٍ وَلَا [مِنْ] ^(١) رَأْسِ مَالٍ .

* نصف

■ وَإِنْ وَطِئَ شَرِيكٌ فَحَمَلَتْ غَرِمَ نَصِيبَ الْآخِرِ .

■ فَإِنْ أَغْسَرَ خَيْرٌ فِي اتِّبَاعِهِ بِالْقِيَمَةِ يَوْمَ الْوُطْءِ أَوْ بَيْعِهَا لِذَلِكَ .

- وَتَبِعَهُ بِمَا بَقِيَ وَيَنْصَفُ قِيَمَةَ الْوَلَدِ .

■ وَإِنْ وَطِئَهَا بِطَهْرٍ فَالْقَافَةُ، وَلَوْ كَانَ ذِمِّيًّا أَوْ عَبْدًا .

- فَإِنْ أَشْرَكَتَهُمَا فَمُسْلِمٌ .

■ وَوَالِي إِذَا بَلَغَ أَحَدَهُمَا، كَأَنْ لَمْ تَوْجَدْ .

- وَوَرِثَاهُ إِنْ مَاتَ أَوَّلًا .

■ وَحُرِّمَتْ عَلَى مُرْتَدٍّ أُمُّ وَلَدِهِ حَتَّى يُسْلِمَ .

- وَوُقِفَتْ، كَمُدْبَرِهِ إِنْ فَرَّ لِدَارِ الْحَرْبِ .

ما لا يجوز

■ وَلَا تَجُوزُ كِتَابَتُهَا .

بلا رضاها

- وَعَتَّقَتْ إِنْ أَدَّتْ .

* * *

(١) سقطت من (أ) و(ز) و(م) .

(فَصْلُ)

◎ الْوَلَاءُ لِمُعْتِقٍ، وَإِنْ:

* قف

- بَيِّعَ مِنْ نَفْسِهِ.
- أَوْ عَتَقَ غَيْرَ عَنْهُ بِلَا إِذْنٍ.
- أَوْ لَمْ يَعْلَمْ سَيِّدُهُ بِعِتْقِهِ حَتَّى عَتَقَ.

ما يثبت به
الولاء

إِلَّا:

١- كَافِرًا أَعْتَقَ مُسْلِمًا.

ما لا يكون
ولاؤه للمعتق

٢- وَرَقِيقًا إِنْ كَانَ يُنْتَزَعُ مَالُهُ.

و^(١) «عَنِ الْمُسْلِمِينَ» الْوَلَاءُ لَهُمْ، كَسَائِبَةٍ وَكُفْرَةٍ.

وَإِنْ أَسْلَمَ الْعَبْدُ عَادَ الْوَلَاءُ بِإِسْلَامِ السَّيِّدِ.

وَجَرَّ:

١- وَلَدَ الْمُعْتِقِ، كَأَوْلَادِ الْمُعْتَقَةِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ نَسَبٌ مِنْ حُرٍّ، إِلَّا لِرِقٍّ أَوْ عَتَقَ لِآخَرَ.

٢- وَمُعْتَقُهُمَا.

وَإِنْ أُعْتِقَ الْأَبُ أَوْ اسْتَلْحَقَ رَجَعَ الْوَلَاءُ لِمُعْتَقِهِ مِنْ مُعْتِقِ الْجَدِّ وَالْأُمِّ.

وَالْقَوْلُ لِمُعْتِقِ الْأَبِ، لَا لِمُعْتَقِهَا، إِلَّا أَنْ تَضَعَ لِدُونِ السِّتَّةِ^(٢) مِنْ^(٣) عِتْقِهَا.

وَإِنْ شَهِدَ وَاحِدٌ بِالْوَلَاءِ أَوْ اثْنَانِ أَنَّهُمَا لَمْ يَزَالَا يَسْمَعَانِ أَنَّهُ مَوْلَاهُ أَوْ ابْنُ عَمِّهِ لَمْ يَثْبُتْ، لَكِنَّهُ يَحْلِفُ وَيَأْخُذُ الْمَالَ بَعْدَ الْإِسْتِيْنَاءِ.

* نصف

(١) فِي الْعِتْقِ.

(٢) فِي بَعْضِ الشُّرُوحِ: سِتَّةَ أَشْهُرٍ.

(٣) فِي (م) زِيَادَةً: يَوْمٍ.

■ وَقُدِّمَ :

- عَاصِبُ النَّسَبِ .
- ثُمَّ الْمُعْتِقُ
- ثُمَّ عَصَبَتُهُ كَالصَّلَاةِ .
- ثُمَّ مُعْتِقُ مُعْتِقِهِ .

ورثة المعتق

- وَلَا تَرِثُهُ أَنْثَى إِلَّا إِنْ بَاشَرَهُ عِتْقٌ^(١) ، أَوْ جَرَّهُ وَلَاؤٌ بِوِلَادَةٍ أَوْ عِتْقٍ .

فريضة القضاة

■ وَإِنْ^(٢) اشْتَرَى ابْنٌ وَبَنَتْ أَبَاهُمَا ، ثُمَّ اشْتَرَى الْأَبُ عَبْدًا :

١- فَمَاتَ الْعَبْدُ بَعْدَ الْأَبِ وَرِثَهُ الْإِبْنُ .

٢- وَإِنْ مَاتَ الْإِبْنُ أَوَّلًا فَلِلْبَنَتِ النِّصْفُ لِعِتْقِهَا نِصْفَ الْمُعْتِقِ ، وَالرُّبْعُ لِأَنَّهَا مُعْتِقَةٌ نِصْفَ أَبِيهِ .

٣- وَإِنْ مَاتَ الْإِبْنُ ثُمَّ الْأَبُ فَلِلْبَنَتِ :

- النِّصْفُ بِالرَّحِمِ .
- وَالرُّبْعُ بِالْوَلَاءِ .
- وَالثُّمْنُ بِجَرِّهِ .



(١) في (أ) و(م) : إِنْ لَمْ تَبَاشِرْهُ بَعْتَقْ ، وفي (ز) : إِنْ لَمْ يَبَاشِرْ عِتْقٌ .

(٢) في بعض الشروح : لو .

(بَابُ) (١)

* قف

⊙ صَحَّ إِيصَاءُ:

أركان الوصية

١- حُرٌّ.

الموصي

٢- مُمَيِّزٌ.

٣- مَالِكٌ.

وَإِنْ:

● سَفِيهَا.

● وَصَغِيرًا.

○ وَهَلْ إِنْ لَمْ يَتَنَاقَضْ.

○ أَوْ أَوْصَى بِقُرْبَةٍ؟ تَأْوِيلَانِ.

● وَكَافِرًا^(٢)، إِلَّا بِكَخْمَرٍ لِمُسْلِمٍ.

الموصى له

- لِمَنْ يَصِحُّ تَمَلُّكُهُ، كَمَنْ سَيَكُونُ إِنْ اسْتَهَلَّ، وَوُزِعَ بَعْدَهُ^(٣).

الصيغة

- بِلَفْظٍ أَوْ إِشَارَةٍ مُفْهِمَةٍ.

■ وَقَبُولُ الْمُعَيَّنِ شَرْطٌ بَعْدَ الْمَوْتِ، فَالْمِلْكُ لَهُ بِالْمَوْتِ.

■ وَفَوْمٌ بَغْلَةٌ حَصَلَتْ بَعْدَهُ.

■ وَلَمْ يَحْتَجْ رِقٌّ لِإِذْنٍ فِي قَبُولِ، كَاِصْأٍ بِعَتَقِهِ.

■ وَخَيْرَتْ جَارِيَةُ الْوَطْءِ، وَلَهَا الْإِنْتِقَالُ.

■ وَصَحَّ:

١- لِعَبْدٍ وَارِثِهِ إِنْ اتَّحَدَ، أَوْ:

(١) في (أ): فصل.

(٢) في (م): وكافر.

(٣) في (أ) و(م): لتعده، وفي (ز): لعدمه.

● بَنَافِه .

● أَرِيدَ بِهِ الْعَبْدُ .

٢- وَلِمَسْجِدٍ، وَصُرِفَ فِي مَضْلَحَتِهِ^(١) .

٣- وَلَمَّيْتُ عَلِمَ بِمَوْتِهِ، فَفِي دِينِهِ أَوْ وَارِثِهِ .

٤- وَلِذِمِّي .

٥- وَلَقَاتِلِ^(٢) عَلِمَ الْمُوصِي بِالسَّبَبِ .○ وَإِلَّا فَتَأْوِيلَانِ^(٣) .

■ وَبَطَلْتُ :

١- بِرِدَّة .

٢- وَإِيسَاءٍ بِمَعْصِيَةٍ .

٣- وَلِوَارِثٍ .

٤- كَعْبَرِهِ بِزَائِدِ الثُّلُثِ يَوْمَ التَّنْفِيدِ، وَإِنْ أُجِيزَ فَعَطِيَّةٌ .

وَلَوْ قَالَ : «إِنْ لَمْ يُجِزُوا فَلِلْمَسَاكِينِ» بِخِلَافِ الْعَكْسِ .

٥- وَبِرُجُوعِ فِيهَا وَإِنْ بِمَرَضٍ :

● بِقَوْلٍ .

● أَوْ بَيْعٍ .

● وَ^(٤) عَتَقِي، وَكِتَابَةٍ .

● وَإِيْلَادٍ .

● وَخَضِدِ زَرْعٍ .

● وَنَسَجِ غَزَلٍ، وَصَوِّغِ فِضَّةً، وَحَشَوِ قُطُنٍ .

(١) فِي بَعْضِ الشُّرُوحِ : مَصَالِحُهُ .

(٢) فِي (م) : وَقَاتِلِ .

(٣) فِي (أ) : تَأْوِيلَانِ .

(٤) فِي (م) : أَوْ .

ما تبطل به
الوصية

الموصى به

* نصف

● وَذَبَحَ شَاةً.

● وَتَفْصِيلِ شُقَّةٍ.

٦- وَإِصَاءٍ بِمَرَضٍ أَوْ سَفَرٍ انْتَفِيًا.

- قَالَ: «إِنْ مِتُّ فِيهِمَا» وَإِنْ بِكِتَابٍ وَلَمْ يُخْرِجْهُ.

٧- أَوْ أَخْرَجَهُ ثُمَّ اسْتَرَدَّهُ بَعْدَهُمَا، وَلَوْ أَطْلَقَهَا.

لَا:

١- إِنْ لَمْ يَسْتَرِدَّهُ.

٢- أَوْ قَالَ: «مَتَى حَدَثَ الْمَوْتُ».

ما لا تبطل به
الوصية

٣- أَوْ بَنَى الْعَرْصَةَ، وَاشْتَرَكَا، كإِصَاءِهِ بِشَيْءٍ لَزِيدٍ ثُمَّ بِهِ لِعَمْرٍو.

٤- وَلَا بِرَهْنٍ وَتَرْوِيجٍ رَقِيقٍ وَتَعْلِيمِهِ وَوِطْءٍ.

٥- وَلَا إِنْ أَوْصَى بِثُلْثِ مَالِهِ فَبَاعَهُ.

٦- كَتِيبَتِهِ وَاسْتَخْلَفَ غَيْرَهَا، أَوْ بِثَوْبٍ فَبَاعَهُ وَاشْتَرَاهُ، بِخِلَافٍ مِثْلِهِ.

٧- وَلَا إِنْ جَصَّصَ الدَّارَ وَصَبَغَ الثَّوْبَ وَلَتَ السَّوِيقَ.

فَلِلْمُوصَى لَهُ بِزِيَادَتِهِ.

✽ قف

○ وَفِي نَقْضِ الْعَرْصَةِ قَوْلَانِ.

■ وَإِنْ أَوْصَى بِوَصِيَّةٍ بَعْدَ أُخْرَى فَالْوَصِيَّتَانِ، كَنُوعَيْنِ^(١):

● وَدَرَاهِمَ وَسَبَائِكَ.

تعذر الوصية

● وَذَهَبٍ وَفِضَّةٍ.

وَالْأُخْرَى فَأَكْثَرُهُمَا وَإِنْ تَقَدَّمَ.

■ وَإِنْ أَوْصَى لِعَبْدِهِ بِثُلْثِهِ عَتَقَ إِنْ حَمَلَهُ، وَأَخَذَ بَاقِيَهُ.

وَالْأُخْرَى قَوْمٍ فِي مَالِهِ.

■ وَدَخَلَ:

١- الْفَقِيرُ فِي الْمَسْكِينِ، كَعَكْسِهِ.

من يدخل في
لفظ الموصي

(١) ويحتمل أن الكاف للتمثيل.

٢- وَفِي الْأَقَارِبِ وَالْأَرْحَامِ وَالْأَهْلِ أَقَارِبُهُ لِأُمِّهِ^(١) إِنْ لَمْ يَكُنْ [لَهُ]^(٢) أَقَارِبُ لِأَبٍ.

■ وَالْوَارِثُ كَعَمِّهِ، بِخِلَافِ أَقَارِبِهِ هُوَ.

■ وَأَوْثَرُ الْمُحْتَاجِ الْأَبْعَدُ إِلَّا لِبَيَّانٍ:

١- فَيَقْدَمُ الْأَخُ وَابْنُهُ عَلَى الْجَدِّ وَلَا يُخَصُّ.

٢- وَالزَّوْجَةُ فِي جِيرَانِهِ، لَا عَبْدٌ مَعَ سَيِّدِهِ.

○ وَفِي وَلَدٍ صَغِيرٍ وَبِكْرٍ قَوْلَانِ.

٣- وَالْحَمْلُ فِي الْجَارِيَةِ إِنْ لَمْ يَسْتَيْتِهِ.

٤- وَالْأَسْفَلُونَ فِي الْمَوَالِي.

٥- وَالْحَمْلُ فِي الْوَلَدِ.

٦- وَالْمُسْلِمُ يَوْمَ الْوَصِيَّةِ فِي عَمِيدِهِ الْمُسْلِمِينَ، لَا:

● الْمَوَالِي فِي تَمِيمٍ أَوْ بَيْنِهِمْ.

● وَلَا الْكَافِرُ فِي ابْنِ السَّبِيلِ.

■ وَلَمْ يَلْزَمْ تَعْمِيمٌ كَغُزَاةٍ، وَاجْتَهَدَ كَزَيْدٍ مَعَهُمْ.

■ وَلَا شَيْءٌ لِيُورِثَهُ قَبْلَ الْقَسَمِ.

■ وَضُرِبَ لِمَجْهُولٍ فَأَكْثَرَ بِالثُّلْثِ.

○ وَهَلْ يُقْسَمُ عَلَى الْحِصَّةِ قَوْلَانِ.

■ وَالْمُوصَى:

١- بِشَرَائِهِ لِلْعَتَقِ يُزَادُ لِثُلْثٌ قِيمَتِهِ، ثُمَّ اسْتَوْنِي، ثُمَّ وَرِثَ.

٢- وَيَبِيعُ مِمَّنْ أَحَبَّ بَعْدَ النِّقْصِ كَالْإِبَايَةِ^(٣).

٣- وَاشْتَرَاءِ لِفُلَانٍ، وَأَبَى بُخْلًا بَطَلْتُ، وَلِزِيَادَةٍ فَلِلْمُوصَى لَهُ.

(١) فِي (أ): لَا أُمُّهُ.

(٢) سَقَطَتْ مِنْ بَعْضِ الشُّرُوحِ.

(٣) فِي بَعْضِ الشُّرُوحِ: وَالْإِبَايَةُ، وَفِي بَعْضِهَا: وَالْإِبَاةُ.

* نصف

الوصية للعبد

٤- وَبَيْعِهِ لِلْعَتَقِ نُقْصَ ثُلُثُهُ.

وَالْأُخَيْرَ الْوَارِثُ فِي:

● بَيْعِهِ.

● أَوْ عَتَقَ ثُلُثَهُ.

● أَوْ الْقَضَاءُ بِهِ لِفُلَانٍ فِي: «لَهُ».

٥- وَبِعْتَقَ عَبْدٌ لَا يَخْرُجُ مِنْ ثُلْثِ الْحَاضِرِ وَقَفَ إِنْ كَانَ لِأَشْهُرٍ يَسِيرَةٍ، وَإِلَّا

عُجِّلَ عَتَقَ ثُلْثَ الْحَاضِرِ، ثُمَّ يُتَمُّ (١) مِنْهُ.

وَلَزِمَ إِجَازَةُ الْوَارِثِ بِمَرَضٍ لَمْ يَصِحَّ بَعْدَهُ، إِلَّا لِتَبَيُّنِ عُذْرِ بَكْوَنِهِ فِي:

● نَفَقَتِهِ.

● أَوْ ذَيْنِهِ.

● أَوْ سُلْطَانِهِ.

إِلَّا أَنْ يَخْلِفَ مَنْ يَجْهَلُ مِثْلَهُ أَنَّهُ جَهِلَ أَنْ لَهُ الرَّدَّ.

لَا بِصِحَّةٍ وَلَوْ بِكَسْفَرٍ.

■ وَالْوَارِثُ يَصِيرُ غَيْرَ وَارِثٍ وَعَكْسُهُ الْمُعْتَبَرُ مَالُهُ وَلَوْ لَمْ يَعْلَمْ.

■ وَاجْتَهَدَ فِي ثَمَنِ مُشْتَرَى:

● لِظَهَارٍ.

● أَوْ تَطَوُّعٍ.

بِقَدْرِ الْمَالِ.

■ فَإِنْ سَمِيَ فِي تَطَوُّعٍ يَسِيرًا أَوْ قَلَّ الثُّلُثُ شُورَكَ بِهِ فِي عَبْدٍ، وَإِلَّا فَأَخِرُ نَجْمٍ

مُكَاتَبٍ.

■ وَإِنْ عَتَقَ فَظَهَرَ دَيْنٌ يَرُدُّهُ أَوْ بَعْضُهُ رُقَّ الْمُقَابِلُ.

■ وَإِنْ مَاتَ بَعْدَ اشْتِرَائِهِ وَلَمْ يُعْتَقَ اشْتَرَى غَيْرُهُ لِمَبْلَغِ الثُّلُثِ.

(١) فِي (أ) وَ(ز) وَ(م): تَمَّ.

■ قف

ما يلزم بإجازة
الوارث

- وَبِشَاةٍ أَوْ عَدَدٍ مِنْ مَالِهِ شَارَكَ بِالْجُزْءِ .
- وَإِنْ لَمْ يَبْقَ إِلَّا مَا سَمَّاهُ^(١) فَهُوَ لَهُ إِنْ حَمَلَهُ الثُّلُثُ، لَا ثُلُثُ غَنَمِي
فَتَمُوتُ .

- وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ غَنَمٌ، فَلَهُ شَاةٌ وَسَطٌ .
- وَإِنْ قَالَ: «مِنْ غَنَمِي» وَلَا غَنَمَ لَهُ بَطَلَتْ، كَعَتَقِ عَبْدٍ مِنْ عَبِيدِهِ فَمَاتُوا .

* نصف

ضيق الثلث الذي
يخرج منه الوصايا

■ وَقَدَّمَ لِضَيْقِ الثُّلُثِ:

- ١- فَكُّ أَسِيرٍ .
- ٢- ثُمَّ مُدَبَّرٌ صِحَّةً .
- ٣- ثُمَّ صَدَاقٌ مَرِيضٍ .
- ٤- ثُمَّ زَكَاةٌ أَوْصَى بِهَا، إِلَّا أَنْ يَعْتَرِفَ بِحُلُولِهَا وَيُوصِي فَمِنْ رَأْسِ الْمَالِ،
كَالْحَرْثِ وَالْمَاشِيَةِ وَإِنْ لَمْ يُوصِ .
- ٥- ثُمَّ الْفِطْرَةُ .
- ٦- ثُمَّ عَتَقُ ظَهَارٍ^(٢) وَقَتْلٍ، وَأَقْرَعَ بَيْنَهُمَا .
- ٧- ثُمَّ كَفَّارَةُ يَمِينِهِ .
- ٨- ثُمَّ لِفْطَرِ رَمَضَانَ .
- ٩- ثُمَّ لِلتَّقْرِيطِ .
- ١٠- ثُمَّ النَّذْرُ .
- ١١- ثُمَّ الْمُبْتَلُ وَمُدَبَّرُ الْمَرَضِ .
- ١٢- ثُمَّ الْمُوصَى بِعَتَقِهِ مُعَيَّنًا عِنْدَهُ أَوْ يُشْتَرَى أَوْ لِكَشْهَرٍ أَوْ بِمَالٍ فَعَجَّلَهُ .
- ١٣- ثُمَّ الْمُوصَى بِكِتَابَتِهِ^(٣) .
- ١٤- وَالْمُعْتَقُ بِمَالٍ .

(١) في (أ): ما سَمَى .

(٢) في (أ): ثُمَّ عَتَقَ رَقَبَةَ ظَهَارٍ، وفي بعض الشروح: ثُمَّ كَفَّارَةُ ظَهَارٍ .

(٣) في بعض الشروح: بكتابة .

- ١٥- وَالْمُعْتَقَ لِأَجَلٍ بَعْدَ .
- ١٦- ثُمَّ ^(١) لِسَنَةِ عَلَى ^(٢) الْأَكْثَرِ .
- ١٧- ثُمَّ عِتْقِي لَمْ يُعَيَّنَ .
- ١٨- ثُمَّ حَجٌّ إِلَّا لِمَصْرُورَةٍ ^(٣) فَيَتَحَاصَّنَ، كَعِتْقِي لَمْ يُعَيَّنَ، وَمُعَيَّنٍ غَيْرِهِ وَجُزْئِهِ .
- وَلِلْمَرِيضِ اشْتِرَاءٌ مَنْ يَعْتَقُ عَلَيْهِ بَيْتُهُ، وَيَرِثُ ^(٤)، لَا إِنْ أَوْصَى بِشِرَاءِ ابْنِهِ وَعَتَقَ .
- وَقَدْ أَمَّا الْإِبْنُ عَلَى غَيْرِهِ .
- وَإِنْ أَوْصَى :
- ١- بِمَنْفَعَةٍ مُعَيَّنَةٍ .
- ٢- أَوْ بِمَا لَيْسَ فِيهَا .
- ٣- أَوْ بِعِتْقِي عَبْدِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ بِشَهْرٍ، وَلَا يَحْمِلُ الثُّلُثُ .
- خَيْرَ الْوَارِثِ بَيْنَ :
- أَنْ يُجْبَرَ .
- أَوْ يَخْلَعَ ثُلُثَ الْجَمِيعِ .
- ٤- وَبِنَصِيبِ ابْنِهِ أَوْ مِثْلِهِ فَبِالْجَمِيعِ .
- لَا «اجْعَلُوهُ وَارِثًا مَعَهُ» أَوْ «الْحَقُّوهُ بِهِ» فَرَاثِدُ .
- ٥- وَبِنَصِيبِ أَحَدٍ وَرَثَتِهِ فَبِجُزْءٍ مِنْ عَدَدِ رُءُوسِهِمْ .
- ٦- وَبِجُزْءٍ أَوْ سَهْمٍ فَبِسَهْمٍ مِنْ فَرِيضَتِهِ .
- وَفِي كَوْنٍ ضَعْفِهِ مِثْلُهُ أَوْ مِثْلِيهِ تَرَدُّدٌ .

تخير الورثة
في الوصية

الوصية على
المحجور عليهم

(١) في (أ) زيادة: المعتق .

(٢) في (أ): ثُمَّ .

(٣) في بعض الشروح: لضرورة .

(٤) في (أ): ويرث .

٧- وَبِمَنَافِعِ عَبْدٍ، وَرِثْتُ عَنِ الْمُوصَى لَهُ، وَإِنْ حَدَّدَهَا بِزَمَنِ فَكَالْمُسْتَأْجِرِ.
- فَإِنْ قُتِلَ فَلِلْوَارِثِ الْقِصَاصُ أَوْ الْقِيَمَةُ، كَأَنْ جُنِيَ، إِلَّا أَنْ يُقَدِّمَهُ
الْمُخْدَمُ أَوْ الْوَارِثُ فَتُسْتَمِرُّ.

* قف

■ وَهِيَ ^(١) وَمُدَبَّرٌ إِنْ كَانَ بِمَرَضٍ فِيمَا عَلِمَ.

- وَدَخَلْتُ فِيهِ وَفِي الْعُمَرَى.

○ وَفِي سَفِينَةٍ أَوْ عَبْدٍ شَهْرَ تَلْفُهِمَا ثُمَّ ظَهَرَتِ السَّلَامَةُ قَوْلَانِ.

لَا فِيمَا أَقْرَبَ بِهِ فِي مَرَضِهِ، أَوْ أَوْصَى بِهِ لِيُوارِثَ.

- وَإِنْ ثَبَتَ أَنَّ عَقْدَهَا خَطُءٌ، أَوْ قَرَأَهَا وَلَمْ يُشْهَدْ أَوْ يَقُلْ: «أَنْفِذُوهَا» لَمْ
تُنْفَذْ.

- وَنُدِبَ فِيهِ تَقْدِيمُ الشَّهْدِ.

- وَلَهُمُ الشَّهَادَةُ وَإِنْ لَمْ يَقْرَأْهُ وَلَا فَتَحَ.

- وَتُنْفَذُ وَلَوْ كَانَتْ الْوَصِيَّةُ عِنْدَهُ.

وَلِنْ:

١- شَهِدَ ^(٢) بِمَا فِيهَا وَمَا بَقِيَ فَلِفُلَانٍ ^(٣)، ثُمَّ مَاتَ فَفُتِحَتْ فَإِذَا فِيهَا: «وَمَا
بَقِيَ فَلِلْمَسَاكِينِ» قُسِمَ بَيْنَهُمَا.

٢- «وَكَتَبْتُهَا عِنْدَ فُلَانٍ فَصَدَّقُوهُ» أَوْ «أَوْصَيْتُهُ بِثُلْثِي فَصَدَّقُوهُ» يُصَدَّقُ إِنْ لَمْ
يَقُلْ «لِابْنِي».

٣- وَ«وَصِيِّي فَقَطْ» يَعُمُّ.

٤- «وَعَلَى كَذَا» يُخَصُّ [بِهِ] ^(٤)، «كَوَصِيِّي حَتَّى يَقْدَمَ فُلَانٌ» أَوْ «إِلَى أَنْ
يَنْزَوِّجَ زَوْجَتِي».

(١) أي الوصية.

(٢) في (م): شهدا.

(٣) في (ز): لفلان.

(٤) سقطت من (ز).

- وَإِنْ زَوْجٌ مُوصَى عَلَى بَيْعِ تَرَكَتِهِ وَقَبْضِ ذُبُونِهِ صَحَّ.
- وَإِنَّمَا يُوصِي عَلَى الْمَحْجُورِ عَلَيْهِ:

● أَبٌ.

■ أَوْ وَصِيُّهُ.

● كَأُمٌّ:

- إِنْ قَلَّ.

- وَلَا وَلِيَّ.

- وَوُورِثَ عَنْهَا.

١- لِمُكَلَّفٍ.

شروط الوصي

٢- مُسْلِمٍ.

٣- عَدْلٍ.

٤- كَافٍ.

وَإِنْ:

● أَعْمَى.

● وَامْرَأَةً.

● وَعَبْدًا، وَتَصَرَّفَ بِإِذْنِ سَيِّدِهِ.

- وَإِنْ أَرَادَ الْأَكَابِرُ بَيْعَ مُوصَى ^(١) اشْتَرَى لِلْأَصَاغِرِ.

* نصف

■ وَطُرُوهُ الْفِسْقِ يَغْزِلُهُ.

- وَلَا يَبِيعُ الْوَصِيُّ ^(٢) عَبْدًا يُحْسِنُ الْقِيَامَ بِهِمْ، وَلَا التَّرِكَةَ إِلَّا بِحَضْرَةِ الْكَبِيرِ،

ما يمنع منه
الوصي

■ وَلَا يَقْسِمُ عَلَى غَائِبٍ بِلَا حَاكِمٍ.

■ وَلَا تُثْنِيْنِ حُمِلَ عَلَى التَّعَاوُنِ.

- فَإِنْ مَاتَ أَحَدُهُمَا أَوْ اخْتَلَفَا فَالْحَاكِمُ.

(١) في (أ): الموصى.

(٢) في (أ): ولا يبيع الموصى.

- وَلَا لِأَحَدِهِمَا إِيضَاءٌ، وَلَا لَهُمَا قَسْمُ الْمَالِ، وَلَا ضَمِنَا.

ما يجوز للوصي

■ وَلِلْوَصِيِّ:

- ١- اقْتِضَاءُ الدِّينِ.
- ٢- وتأخيرُهُ لِنَظَرٍ^(١).
- ٣- وَالنَّفَقَةُ عَلَى الطِّفْلِ بِالْمَعْرُوفِ، وَفِي خَتْنِهِ وَعُرْسِهِ وَعِيدِهِ.
- ٤- وَدَفْعُ نَفَقَةٍ لَهُ قَلَّتْ.
- ٥- وَإِخْرَاجُ فِطْرَتِهِ وَزَكَاتِهِ، وَرَفْعُ لِلْحَاكِمِ إِنْ كَانَ حَاكِمٌ حَقِيقِيٌّ.
- ٦- وَدَفْعُ مَالِهِ قِرَاضًا وَبِضَاعَةً.
- وَلَا يَعْمَلُ هُوَ بِهِ.
- وَلَا اشْتِرَاءٌ مِنَ التَّرَكَّةِ، وَتُعْقَبَ بِالنَّظَرِ، إِلَّا كَحِمَارَيْنِ قَلَّ ثَمَنُهُمَا، وَتَسَوَّقَ بِهِمَا الْحَضَرُ وَالسَّفَرُ.
- وَلَهُ عَزْلُ نَفْسِهِ فِي حَيَاةِ الْمُوصِي وَلَوْ قَبْلَ، لَا بَعْدَهُمَا.
- وَإِنْ أَبَى الْقَبُولَ بَعْدَ الْمَوْتِ، فَلَا قَبُولَ لَهُ بَعْدُ.
- وَالْقَوْلُ لَهُ فِي قَدْرِ النَّفَقَةِ، لَا فِي تَارِيخِ الْمَوْتِ، وَدَفْعُ مَالِهِ بَعْدَ بُلُوغِهِ.



(١) في بعض الشروح: بالنظر.

(بَابُ)

◎ يُخْرَجُ مِنْ تَرَكَةِ الْمَيِّتِ :

* قف

- ١- حَقٌّ تَعَلَّقَ بِعَيْنٍ : كَالْمَرْهُونِ وَعَبْدٍ جَنَى .
- ٢- ثُمَّ مُوْنٌ تَجْهِيْزُهُ بِالْمَعْرُوفِ .
- ٣- ثُمَّ تُقْضَى دِيُوْنُهُ .
- ٤- ثُمَّ وَصَايَاهُ مِنْ ثُلْثِ الْبَاقِي .
- ٥- ثُمَّ الْبَاقِي لِوَارِثِهِ^(١) ، مِنْ ذِي :
- ١- النِّصْف :

الحقوق المتعلقة
بالتركة

أصحاب النصف

- الزَّوْجُ .
- وَبِنْتُ .
- وَبِنْتُ ابْنٍ إِنْ لَمْ تَكُنْ بِنْتُ .
- وَأُخْتُ شَقِيْقَةٍ .
- أَوْ لِأَبٍ إِنْ لَمْ تَكُنْ شَقِيْقَةٍ .
- وَعَصَبٌ كُلًّا^(٢) أَخٌ يُسَاوِيهَا .
- وَالْجَدُّ
- وَالْأَوْلِيَانِ .
- الْآخَرَيْنِ^(٣) .
- وَلِتَعْدُدْهُنَّ : الثُّلَاثَانِ .

عاصب النسوة

(١) في (أ) : لورثته .

(٢) من البنت وبنت الابن والأخت الشقيقة أو لأب .

(٣) في (ز) و(س) و(م) : والآخريْن الأوليان . والمعنى أنَّ الجدَّ والأولين ، وهما البنت وبنت الابن يعصبان الآخريْن وهم الأخت الشقيقة والأخت لأب . انظر مواهب الجليل (٦/ ٤١٠) .

■ وَلِلثَّانِيَةِ مَعَ الْأُولَى السُّدُسُ، وَإِنْ كَثُرْنَ.

■ وَحَجَبَهَا:

● ابْنٌ فَوْقَهَا.

● أَوْ اثْنَتَانِ^(١) فَوْقَهَا.

إِلَّا:

● الْإِبْنُ فِي دَرَجَتِهَا مُطْلَقًا.

● أَوْ أَسْفَلَ: فَمُعَصَّبٌ.

■ وَأُخْتُ لِأَبٍ فَأَكْثَرُ مَعَ الشَّقِيقَةِ فَأَكْثَرُ كَذَلِكَ، إِلَّا أَنَّهُ إِنَّمَا يُعَصَّبُ الْأَخُ.

أصحاب الربع

٢- وَالرُّبْعُ:

● الزَّوْجُ بِفَرْعٍ.

● وَزَوْجَةٌ فَأَكْثَرُ.

أصحاب الثمن

٣- وَالثُّمْنُ:

● لَهَا.

● أَوْ لَهِنَّ بِفَرْعٍ لَا حِقِّ.

أصحاب الثلثان

٤- وَالثُّلُثَانِ^(٢): لِذِي النِّصْفِ، إِنْ تَعَدَّدَا.

أصحاب الثلث

٥- وَالثُّلُثُ:

● الْأُمُّ.

● وَوَلَدَاهَا فَأَكْثَرُ.

■ وَحَجَبَهَا لِلْسُّدُسِ:

● وَلَدٌ وَإِنْ سَفَلَ.

● وَأَخْوَانٌ.

● أَوْ أُخْتَانِ مُطْلَقًا.

(١) فِي (أ) وَ(ز) وَ(م): وَبِثْنَانِ.

(٢) فِي (س): وَالثَّلَثَيْنِ.

- مسألة الغراوين وَلَهَا ثُلُثُ الْبَاقِي فِي:
- ١- زَوْجٍ أَوْ زَوْجَةٍ.
- ٢- وَأَبَوَيْنِ. * نصف
- ٦- وَالسُّدُسُ: أصحاب السدس
- الْوَاحِدُ مِنْ وَلَدِ الْأُمِّ مُطْلَقًا.
- وَسَقَطَ بِابْنٍ وَابْنِهِ وَبِنْتٍ وَإِنْ سَقَلَتْ، وَأَبٍ وَجَدٍّ.
- وَالْأَبُ أَوْ الْأُمُّ مَعَ وَلَدٍ وَإِنْ سَقَلَ.
- وَالْجَدَّةُ فَأَكْثَرُ.
- وَأَسْقَطَهَا^(١) الْأُمُّ مُطْلَقًا.
- وَالْأَبُ: الْجَدَّةُ مِنْ جِهَتِهِ^(٢).
- وَالْقُرْبَى مِنْ جِهَةِ الْأُمِّ الْبُعْدَى مِنْ جِهَةِ الْأَبِ، وَإِلَّا اشْتَرَكَا^(٣).
- وَأَحَدُ فُرُوضِ الْجَدِّ غَيْرِ الْمُدْلِيِّ بِأُنْثَى.
- وَلَهُ مَعَ الْإِخْوَةِ أَوْ الْأَخَوَاتِ الْأَشْقَاءُ أَوْ لِأَبٍ:
- ١- الْخَيْرُ مِنَ الثُّلْثِ.
- ٢- وَالْمُقَاسَمَةُ.
- وَعَادَّ الشَّقِيقُ بغيرِهِ ثُمَّ رَجَعَ، كَالشَّقِيقَةِ بِمَالِهَا لَوْ لَمْ يَكُنْ جَدًّا.
- ٣- وَلَهُ مَعَ ذِي فَرْضٍ مَعَهُمَا السُّدُسُ أَوْ ثُلُثُ الْبَاقِي أَوْ الْمُقَاسَمَةُ.
- مسألة الأكدرية وَلَا يُفَرِّضُ لِأَخْتٍ مَعَهُ إِلَّا فِي الْأَكْدَرِيَّةِ، وَالْغَرَاءِ:
- زَوْجٍ.
- وَجَدٍّ.
- وَأُمٍّ.

(١) فِي (س) وَ(م): وَأَسْقَطَهَا

(٢) فِي (أ) وَ(ز): مِنْ قَبْلِهِ، وَفِي بَعْضِ الشُّرُوحِ: كَالْأَبِ مِنْ جِهَتِهِ.

(٣) فِي (ز) وَ(م): اشْتَرَكَا.

● وَأُخْتُ شَقِيقَةٍ أَوْ لِأَبٍ.

- فَيُفَرِّضُ لَهَا وَلَهُ، ثُمَّ يُقَاسِمُهَا.

- وَإِنْ كَانَ مَحَلَّهَا: أَخٌ لِأَبٍ وَمَعَهُ إِخْوَةٌ لِأُمِّ، سَقَطَ.

■ وَلِعَاصِبٍ: وَرِثَ الْمَالِ أَوْ الْبَاقِي بَعْدَ الْفَرَضِ، وَهُوَ:

● الْإِبْنُ ثُمَّ ابْنُهُ وَعَصَبٌ كُلٌّ: أُخْتُهُ.

● ثُمَّ الْأَبُ، ثُمَّ الْجَدُّ.

● وَالْإِخْوَةُ كَمَا تَقَدَّمَ:

١- الشَّقِيقُ.

٢- ثُمَّ لِلْأَبِ، وَهُوَ كَالشَّقِيقِ عِنْدَ عَدَمِهِ إِلَّا فِي الْحِمَارِيَّةِ وَالْمُشْتَرَكَةِ:

● زَوْجٌ^(١).

● وَأُمٌّ أَوْ جَدَّةٌ.

● وَأَخَوَانِ فَصَاعِدًا لِأُمِّ.

● وَشَقِيقٌ وَحَدَهْ أَوْ مَعَ غَيْرِهِ.

- فَيُشَارِكُونَ الْإِخْوَةَ لِلْأُمِّ الذَّكَرُ كَالْأُنثَى.

وَأَسْقَطُهُ أَيْضًا:

● الشَّقِيقَةُ الَّتِي كَالْعَاصِبِ لِبْنَتٍ أَوْ بِنْتِ ابْنٍ فَأَكْثَرُ.

● ثُمَّ بَنُوهُمَا.

● ثُمَّ الْعَمُّ^(٢) الشَّقِيقُ، ثُمَّ لِلْأَبِ^(٣).

● ثُمَّ عَمُّ الْجَدِّ الْأَقْرَبُ فَلَا أَقْرَبُ وَإِنْ غَيْرَ شَقِيقٍ.

■ وَقَدَّمَ مَعَ التَّسَاوِي:

● الشَّقِيقُ مُطْلَقًا.

(١) في (م): وهي زوج.

(٢) سقطت من (س).

(٣) في (ز): الأب.

* قف

المصبة وترتيبهم

- ثُمَّ الْمُعْتِقُ كَمَا تَقَدَّمَ.
- ثُمَّ يَبْتَ الْمَالِ.
- وَلَا يُرَدُّ.
- وَلَا يُدْفَعُ لِذَوِي الْأَرْحَامِ.
- وَيَرِثُ بِفَرَضٍ وَعُصُوبَةٍ:
 - الْأَبُ.
- ثُمَّ الْجَدُّ مَعَ بِنْتٍ وَإِنْ سَقَلَتْ.
- كَابْنِ عَمٍّ أَخٍ لِأُمِّ.
- وَوَرِثَ ذُو فَرْضَيْنِ بِالْأَقْوَى وَإِنْ اتَّفَقَ فِي الْمُسْلِمِينَ كَأُمٍّ أَوْ بِنْتٍ أُخْتٍ.
- وَمَالُ الْكِتَابِيِّ الْحُرِّ الْمُؤَدِّي لِلْجَزْيَةِ لِأَهْلِ دِينِهِ مِنْ كُورَتِهِ.
- وَالْأُصُولُ: «اثنان»، «وأربعة»، «وثمانية»، «وثلاثة»، «وسبعة»، «واثنا عشر»، «وأربعة وعشرون».
- فَالْنِّصْفُ مِنْ اثْنَيْنِ.
- وَالرُّبْعُ مِنْ أَرْبَعَةٍ.
- وَالثُّمْنُ مِنْ ثَمَانِيَةٍ.
- [وَالثُّلُثُ مِنْ ثَلَاثَةٍ.
- وَالسُّدُسُ مِنْ سِتَّةٍ^(١).
- وَالرُّبْعُ وَالثُّلُثُ أَوْ السُّدُسُ مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ.
- وَالثُّمْنُ وَالسُّدُسُ أَوْ الثُّلُثُ مِنْ أَرْبَعَةٍ وَعِشْرِينَ.
- وَمَا لَا فَرَضَ فِيهِ فَأَصْلُهَا عَدَدُ عَصَبَتَيْهَا، وَضَعْفُ اللَّذَكَرِ عَلَى الْأُنْثَى.

من يرث فرضاً
وعصوبة

* نصف

أصول المسائل
ومخارجها

(١) سقطت من الأصل، والمثبت من (أ) و(ز) و(س) و(م)، وفي (أ) و(م): تقديم وتأخير: والسدس من ستة، والثلث من ثلاثة، قال ابن غازي: «قوله: (والثلث من ثلاثة، والسدس من ستة) سقط من بعض النسخ، والصواب ثبوته» شفاء الغليل (٢/١١٦٧).

معنى العول
ومسائله

■ وَإِنْ زَادَتْ الْفُرُوضُ أُعِيلَتْ، فَالْعَائِلُ:

● السُّتَّةُ: لِسَبْعَةٍ، وَثَمَانِيَةٍ، وَتِسْعَةٍ، وَعَشْرَةٍ.

● وَالْإِثْنَا عَشَرَ: لِثَلَاثَةِ عَشَرَ، وَخَمْسَةِ عَشَرَ، وَسَبْعَةِ عَشَرَ.

● وَالْأَرْبَعَةُ وَالْعِشْرُونَ: لِسَبْعَةٍ وَعِشْرِينَ.

المنبرية - وَهِيَ الْمُنْبَرِيَّةُ: زَوْجَةٌ، وَأَبْوَانٌ، وَابْنَتَانِ، لِقَوْلِ عَلِيٍّ: (صَارَ ثُمْنُهَا تُسْعًا).

■ وَرَدَّ كُلُّ صِنْفٍ انْكَسَرَتْ عَلَيْهِ سِهَامُهُ إِلَى وَفْقِهِ، وَإِلَّا تَرَكَ وَقَابَلَ بَيْنَ اثْنَيْنِ، فَأَخَذَ:

● أَحَدَ الْمِثْلَيْنِ.

● أَوْ أَكْثَرَ الْمُتَدَاخِلَيْنِ.

● وَحَاصِلَ ضَرْبِ أَحَدِهِمَا فِي وَفْقِ الْآخَرِ إِنْ تَوَافَقَا، وَإِلَّا فَفِي كُلِّهِ إِنْ تَبَايَنَّا.

- ثُمَّ بَيْنَ الْحَاصِلِ وَالثَّلَاثِ، ثُمَّ كَذَلِكَ، وَضُرِبَ فِي الْعَوْلِ أَيْضًا.

■ وَفِي الصَّنْفَيْنِ اثْنَتَا عَشْرَةَ صُورَةً، لِأَنَّ كُلَّ صِنْفٍ إِمَّا:

١- أَنْ يُوَافِقَ سِهَامَهُ.

٢- أَوْ يُبَايِنَهَا ^(١).

٣- أَوْ يُوَافِقَ ^(٢) أَحَدَهُمَا.

٤- وَيُبَايِنُ ^(٣) الْآخَرَ.

● ثُمَّ كُلُّ إِمَّا أَنْ:

١- يَتَدَاخَلَا.

٢- أَوْ يَتَوَافَقَا.

تصحيح المسائل

(١) في (ز): أو تباينه، وفي (س) و(م): يباينه.

(٢) في (ز): توافق.

(٣) في (ز): تباين، وفي (س): يباين.

٣- أَوْ يَتَّبَايَنَا .

٤- أَوْ يَتَّمَاثَلَا .

- فَالْتَدَاخُلُ أَنْ يُفْنِيَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ أَوَّلًا .
- وَإِلَّا فَإِنْ بَقِيَ وَاحِدٌ فَمُتَّبَايِنٌ .
- وَإِلَّا فَالْمُوَافَقَةُ بِنِسْبَةِ الْمُفْرَدِ لِلْعَدَدِ الْمُفْنِي .

■ وَلِكُلِّ مِنَ التَّرَكَّةِ :

١- بِنِسْبَةِ حَظِّهِ مِنَ الْمَسْأَلَةِ .

٢- أَوْ تُقَسَّمُ التَّرَكَّةُ عَلَى مَا صَحَّحَتْ مِنْهُ الْمَسْأَلَةُ .

● كَزَوْجٍ .

● وَأُمٍّ .

● وَأُخْتٍ .

مِنْ ثَمَانِيَةٍ .

- لِلزَّوْجِ : ثَلَاثَةٌ ، وَالتَّرَكَّةُ عِشْرُونَ ، وَالثَّلَاثَةُ^(١) مِنْ الثَّمَانِيَةِ رُبْعٌ وَثُمْنٌ ،
فَيَأْخُذُ سَبْعَةً وَنِصْفًا^(٢) .

■ وَإِنْ أَخَذَ أَحَدُهُمْ عَرَضًا فَأَخَذَهُ بِسَهْمِهِ وَأَرَدَتْ مَعْرِفَةُ قِيَمَتِهِ :

١- فَاجْعَلِ الْمَسْأَلَةَ سِهَامَ غَيْرِ الْآخِذِ .

٢- ثُمَّ اجْعَلْ لِسَهَامِهِ مِنْ تِلْكَ النَّسْبَةِ .

فَإِنْ زَادَ خَمْسَةً لِيَأْخُذَ فَرْدَهَا عَلَى الْعِشْرِينَ ثُمَّ اقْسِمَ .

* نصف

■ وَإِنْ مَاتَ بَعْضُ قَبْلِ الْقِسْمَةِ وَوَرِثَهُ الْبَاقُونَ .

المناسخات

● كَثَلَاثَةِ بَنِينَ مَاتَ أَحَدُهُمْ أَوْ بَعْضُ ، كَزَوْجٍ مَعَهُمْ لَيْسَ أَبَاهُمْ

فَكَالْعَدِمِ .

● وَإِلَّا : صَحَّحَ الْأُولَى ثُمَّ الثَّانِيَةَ .

(١) فِي (أ) وَ(ز) وَ(م) : فَالْثَلَاثَةُ .

(٢) فِي (أ) : وَنِصْفٍ .

- وَإِنْ انْقَسَمَ نَصِيبُ الثَّانِي عَلَى وَرَثَتِهِ كَابْنٍ وَبِنْتٍ مَاتَ وَتَرَكَ أُخْتًا وَعَاصِبًا :
صَحَّتَا .

● وَإِلَّا وَفَّقَ بَيْنَ نَصِيبِهِ وَمَا صَحَّتْ مِنْهُ مَسْأَلَتُهُ ، وَضُرِبَ وَفَّقَ الثَّانِيَةِ فِي
الْأُولَى .

- كَابْنَيْنِ وَابْنَتَيْنِ مَاتَ أَحَدُهُمَا وَتَرَكَ زَوْجَةً وَبِنْتًا وَثَلَاثَةً^(١) بَنِي ابْنٍ .

١- فَمَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنَ الْأُولَى : ضُرِبَ لَهُ فِي وَفَّقِ الثَّانِيَةِ .

٢- وَمَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنَ الثَّانِيَةِ : فَفِي وَفَّقِ سِهَامِ الثَّانِي .

٣- وَإِنْ لَمْ يَتَوَافَقَا : ضُرِبَ مَا صَحَّتْ مِنْهُ مَسْأَلَتُهُ فِيمَا صَحَّتْ مِنْهُ الْأُولَى
[كَمَوْتِ أَحَدِهِمَا عَنْ ابْنٍ وَبِنْتٍ]^(٢) .

* قف

■ وَإِنْ أَقَرَّ أَحَدُ الْوَرَثَةِ :

مسائل الإقرار

١- فَقَطَّ بِوَارِثٍ ، فَلَهُ مَا نَقَصَهُ الْإِقْرَارُ :

● تَعْمَلُ^(٣) فَرِيضَةَ الْإِنْكَارِ .

● ثُمَّ الْإِقْرَارِ .

● ثُمَّ انْظُرْ مَا بَيْنَهُمَا مِنْ تَدَاخُلٍ وَتَبَايُنٍ وَتَوَافُقٍ .

٢- الْأَوَّلُ وَالثَّانِي : كَشَقِيقَتَيْنِ وَعَاصِبٍ ، أَقَرَّتْ وَاحِدَةً بِشَقِيقَةٍ أَوْ بِشَقِيقٍ .

٣- وَالثَّلَاثُ : كَابْنَتَيْنِ وَابْنٍ أَقَرَّ بِابْنٍ .

■ وَإِنْ أَقَرَّ ابْنٌ بِنْتٍ ، وَبِنْتُ بِابْنٍ :

● فَلَاإِنْكَارُ مِنْ ثَلَاثَةٍ .

● وَإِقْرَارُهُ مِنْ أَرْبَعَةٍ .

● وَهِيَ مِنْ خَمْسَةٍ .

- فَتُضْرَبُ أَرْبَعَةٌ فِي خَمْسَةٍ ، ثُمَّ فِي ثَلَاثَةٍ يَرُدُّ الْإِبْنُ عَشْرَةً ، وَهِيَ ثَمَانِيَةٌ .

(١) في (م) : وثلاث .

(٢) سقطت من الأصل ، والمثبت من (أ) و(ز) و(س) و(م) والشروح .

(٣) في (ز) : بعمل .

* نصف

■ وَإِنْ أَقَرَّتْ :

١- زَوْجَةُ حَامِلٌ.

٢- وَأَحَدُ أَخَوَيْهِ.

أَنَّهَا وَلَدَتْ حَيًّا :

● فَالْإِنْكَارُ مِنْ ثَمَانِيَةٍ.

● [كَالْإِقْرَارِ] ^(١).

● وَفَرِيضَةُ الْإِبْنِ مِنْ ثَلَاثَةِ : تُضْرَبُ فِي ثَمَانِيَةٍ.

طريق الحساب

■ وَإِنْ أَوْصَى بِشَائِعِ :

١- كَرْنِعٍ.

٢- أَوْ جُزْءٍ مِنْ أَحَدِ عَشَرَ.

● [أُخِذَ] ^(٢) مَخْرَجُ الْوَصِيَّةِ.

● ثُمَّ إِنْ انْقَسَمَ الْبَاقِي عَلَى الْفَرِيضَةِ : كَابْنَيْنِ وَأَوْصَى بِالثُّلُثِ، فَوَاضِحٌ.

● وَإِلَّا وَفَّقَ بَيْنَ الْبَاقِي وَالْمَسْأَلَةِ، وَضُرِبَ الْوَفْقُ فِي مَخْرَجِ الْوَصِيَّةِ : كَأَرْبَعَةِ أَوْلَادٍ، وَإِلَّا فَكَامِلُهَا كَثَلَاثَةِ.

■ وَإِنْ أَوْصَى بِسُدُسٍ وَسُبْعٍ ضَرَبَتْ سِتَّةٌ فِي سَبْعَةٍ، ثُمَّ فِي أَضَلِّ الْمَسْأَلَةِ، أَوْ وَفَّقَهَا.

موانع الميراث

■ وَلَا يَرِثُ :

١- مُلَاعِنٌ وَمُلَاعِنَةٌ، وَتَوَآمَاهَا شَقِيقَانِ.

٢- وَلَا رَقِيقٌ.

- وَلِلسَّيِّدِ الْمُعْتَقِ بَعْضُهُ جَمِيعُ إِرْثِهِ، وَلَا يُورَثُ إِلَّا الْمُكَاتَبُ ^(٣).

(١) سقطت من (ز).

(٢) سقطت من (ز).

(٣) في الأصل : ولا يرث الابن المكاتب، والمثبت من (أ) و(ز) و(س) و(م) والشروح.

٣- وَلَا قَاتِلٌ عَمْدًا غَدَوَانًا وَإِنْ أَتَى بِشُبْهَةٍ.

-كَمُخْطِئٍ مِنَ الدِّيَةِ.

٤- وَلَا مُخَالِفٌ فِي دِينٍ كَمُسْلِمٍ مَعَ مُرْتَدٍّ أَوْ غَيْرِهِ، وَكَيَهُودِيٍّ مَعَ نَصْرَانِيٍّ^(١)، وَسِوَاهُمَا مِلَّةً.

■ وَحُكْمُ بَيْنِ الْكُفَّارِ بِحُكْمِ الْمُسْلِمِ إِنْ لَمْ يَأْبَ بَعْضُ، إِلَّا أَنْ يُسْلِمَ بَعْضُهُمْ فَكَذَلِكَ إِنْ لَمْ يَكُونُوا^(٢) كِتَابِيِّينَ، وَإِلَّا فَبِحُكْمِهِمْ.

٥- وَلَا مَنْ جُهِلَ تَأْخُرُ مَوْتِهِ.

■ وَوُقِفَ:

● الْقَسْمُ لِلْحَمْلِ.

● وَمَالُ الْمَفْقُودِ لِلْحُكْمِ بِمَوْتِهِ.

- وَإِنْ مَاتَ مُورَثُهُ قَدَّرَ حَيًّا وَمَيِّتًا، وَوُقِفَ الْمَشْكُوكُ فِيهِ، وَإِنْ مَضَتْ مَدَّةُ التَّعْمِيرِ فَكَالْمَجْهُولِ، كَذَاتِ^(٣):

١- زَوْجٌ

٢- وَأُمٌّ.

٣- وَأُخْتٌ.

٤- وَأَبٌ مَفْقُودٌ.

- فَعَلَى حَيَاتِهِ مِنْ سِتَّةٍ.

- وَمَوْتِهِ كَذَلِكَ.

- وَتَعُولُ لِثَمَانِيَةٍ، وَتَضْرِبُ الْوَفْقَ بِأَرْبَعَةٍ وَعِشْرِينَ، لِلزَّوْجِ تِسْعَةً، وَلِلْأُمِّ

أَرْبَعَةً، وَوُقِفَ الْبَاقِي.

- فَإِنْ ظَهَرَ:

(١) فِي (س): النَّصْرَانِي.

(٢) فِي الْأَصْلِ: يَكُونَا، وَالْمَثْبُوتُ مِنْ (أ) وَ(ز) وَ(س) وَ(م) وَالشُّرُوح.

(٣) فِي (أ) وَ(ز) وَ(م): فَذَات.

- أَنَّهُ حَيٌّ فَلِلزَّوْجِ ثَلَاثَةٌ، وَلِلْأَبِ ثَمَانِيَّةٌ.
- أَوْ مَوْتُهُ، أَوْ مَضَى التَّعْمِيرُ^(١) فَلِلْأُخْتِ تِسْعَةٌ، وَلِلْأُمِّ اثْنَانِ.
- وَلِلْخُنْتَى الْمُشْكِلِ: نِصْفُ نَصِيبِي ذَكَرٍ وَأُنْثَى.
- تُصَحِّحُ الْمَسْأَلَةَ عَلَى التَّقْدِيرَيْنِ^(٢).
- ثُمَّ تَضْرِبُ الْوَفْقَ أَوْ الْكُلَّ^(٣).
- [ثُمَّ^(٤)] فِي حَالِي^(٥) الْخُنْتَى، وَتَأْخُذُ^(٦) مِنْ كُلِّ نَصِيبٍ مِنَ الْإِثْنَيْنِ:
النِّصْفَ، وَأَرْبَعَةَ الرُّبْعِ.
- فَمَا اجْتَمَعَ: فَنُصِيبُ كُلَّ كَذَكَرٍ وَخُنْتَى:
- فَالْتَّذْكَيرُ مِنَ اثْنَيْنِ.
 - وَالتَّأْنِيثُ مِنْ ثَلَاثَةٍ.
- فَتَضْرِبُ الْإِثْنَيْنِ فِيهَا.
- ثُمَّ فِي حَالِي الْخُنْتَى^(٧):
- لَهُ فِي الذُّكُورَةِ: سِتَّةٌ.
 - وَالْأُنْثَى: أَرْبَعَةٌ، فَنُصْفُهَا خَمْسَةٌ، وَكَذَلِكَ غَيْرُهُ.
- وَكَخُنْتَيْنِ وَعَاصِبٍ، فَأَرْبَعَةُ أَحْوَالٍ، تَنْتَهِي لِأَرْبَعَةٍ وَعِشْرِينَ:
- لِكُلِّ أَحَدٍ عَشْرَ.
 - وَلِلْعَاصِبِ اثْنَانِ.
- فَإِنْ:

(١) فِي بَعْضِ الشُّرُوحِ: أَوْ مَضَى مَدَّةُ التَّعْمِيرِ.

(٢) فِي (أ) وَ(ز) وَ(م): التَّقْدِيرَاتِ.

(٣) فِي (ز): الْكَامِلِ.

(٤) سَقَطَتْ مِنْ (س).

(٥) فِي (أ): حَالٍ، وَفِي (ز) وَ(م): حَالَتِي.

(٦) فِي (ز): وَأَخَذَ.

(٧) فِي (ز): حَالَتِي الْأُنْثَى.

- ١- بَالَ مِنْ وَاحِدٍ.
 - ٢- أَوْ كَانَ أَكْثَرَ^(١)، أَوْ أَسْبَقَ.
 - ٣- أَوْ نَبَتَتْ لِحْيَةٌ^(٢)، أَوْ نَذِيٌّ.
 - ٤- أَوْ حَصَلَ حَيْضٌ، أَوْ مَنِيٌّ.
- فَلَا إِشْكَالَ.
- والله تعالى أعلم.



(١) في بعض الشروح: أكبر.

(٢) في (أ): لحيته.

فهرس الموضوعات

المقدمة	٥	فصل [قضاء الفوائت]	١٠٩
مقدمة المعتمني	٧	فصل [سجود السهو]	١١١
ترجمة مختصرة للمؤلف	١١	فصل [سجود التلاوة]	١١٩
تحقيق عنوان الكتاب وتوثيق نسبه	١٧	فصل [الفل]	١٢٢
وصف النسخ الخطية	٢٠	فصل [صلاة]	١٢٥
باب [الطهارة]	٤٢	فصل [الاستخلاف]	١٣٣
فصل [الأعيان الطاهرة والتجسة]	٤٥	فصل [القصر]	١٣٥
فصل [إزالة التجاسة وما يتعلق بها]	٥٠	فصل [الجمعة]	١٤١
فصل [فرائض الوضوء وسنه وفضائله]	٥٣	فصل [صلاة الخوف]	١٤٨
فصل [آداب قضاء الحاجة]	٥٨	فصل [العيدين]	١٥٠
فصل [نواقض الوضوء]	٦٢	فصل [الكسوف]	١٥٣
فصل [الغسل]	٦٥	فصل [الاستسقاء]	١٥٥
فصل [المسح على الخفين]	٦٩	فصل [الجنائز]	١٥٧
فصل [التيمم]	٧٣	باب [الزكاة]	١٦٩
فصل [المسح على الجبيرة]	٧٨	فصل [مصارف الزكاة]	١٨٦
فصل [الحبض]	٨٠	فصل [زكاة الفطر]	١٩١
باب [الصلاة ووقونها]	٨٣	باب [الصيام]	١٩٣
فصل [الأذان والإقامة]	٨٨	باب [الاعتكاف]	٢٠٢
فصل [شروط الصلاة]	٩١	باب [الحج]	٢٠٦
فصل [ستر العورة]	٩٣	فصل [محرمات الإحرام]	٢٢٣
فصل [استقبال القبلة]	٩٦	فصل [موانع الحج من الإحصار وغيره]	٢٣٨
فصل [فرائض الصلاة وسنها ومندوباتها]	٩٨	باب [الذكاة]	٢٤١
فصل [القيام]	١٠٧	باب [المباح من الأطعمة]	٢٤٧

باب [الضحية والعقيقة] ٢٥٠	باب [النفقات] ٤٠٠
باب [اليمين وما يتعلق بها] ٢٥٦	فصل [نفقة الرقيق والدواب] ٤٠٥
فصل [في النذور] ٢٦٨	باب [اليبوع] ٤١٠
باب [الجهاد] ٢٧٢	فصل [الربا في المطاعم] ٤٢١
فصل [الجزية] ٢٨٢	فصل [الآجال] ٤٢٨
باب [المسابقة] ٢٨٦	فصل [بيع العينة] ٤٣١
باب [خصائص رسول الله ﷺ] ٢٨٨	فصل [الخيار] ٤٣٣
باب [النكاح] ٢٩١	فصل [المراوحة] ٤٥٠
فصل [الخيار] ٣١٠	فصل [المداخلة وبيع الثمار والعرايا والجوائح] ٤٥٤
فصل [خيار الأئمة] ٣١٥	فصل [اختلاف المتبايعين] ٤٥٩
فصل [المُداق] ٣١٦	باب [السَّلم] ٤٦١
فصل [تنازع الزوجين] ٣٢٧	فصل [القرض] ٤٦٩
فصل [القَسَم بين الزوجات] ٣٣١	فصل [في أحكام المقاصة] ٤٧٠
فصل [الخُلْع] ٣٣٥	باب [الرَّهن] ٤٧١
فصل [طلاق السَّنة] ٣٤٠	باب [التَّقْلِيْس] ٤٧٩
فصل [أركان الطلاق وما يتعلق به] ٣٤٣	باب [الحجر] ٤٨٦
فصل [التخير والتملك] ٣٥٩	باب [الصُّلح] ٤٩٢
فصل [الرجعة] ٣٦٣	باب [الحوالة] ٤٩٦
باب [الإيلاء] ٣٦٦	باب [الصَّمان] ٤٩٨
باب [الظَّهار] ٣٧٠	باب [الشَّرْكة] ٥٠٣
باب [اللَّعان] ٣٧٧	باب [المُرَّاعة] ٥١٠
باب [العدة] ٣٨١	باب [الوكالة] ٥١٢
فصل [المفقود] ٣٨٥	باب [الإقرار] ٥١٨
فصل [الإسْتِثْرَاء] ٣٩١	باب [الاستلحاق] ٥٢٣
فصل [تداخل العدد] ٣٩٥	باب [الإبداع] ٥٢٦
باب [الرضاع] ٣٩٧	باب [العارية] ٥٣٠

٦٨٤	باب [المذبذب]	٥٣٣	باب [الفصب]
٦٨٧	باب [المكانب]	٥٣٩	فصل [الاستحقاق]
٦٩٢	باب [أمهات الأولاد]	٥٤٢	باب [الشفعة]
٦٩٤	فصل [الولاء]	٥٤٨	باب [القسمه]
٦٩٦	باب [الوصايا]	٥٥٤	باب [القراض]
٧٠٦	باب [الفرائض]	٥٦٠	باب [المساقاة]
		٥٦٤	فصل [المغارسه]
		٥٦٧	باب [الإجارة]
		٥٧٦	فصل [كراء الرّواحل]
		٥٧٩	فصل [كراء الدّور]
		٥٨٤	باب [الجعل]
		٥٨٥	فصل [إحياء الموات]
		٥٨٩	باب [الوقف]
		٥٩٥	باب [الهبة]
		٦٠٠	باب [اللقطة]
		٦٠٥	باب [الأقضية]
		٦١٦	باب [الشهادات]
		٦٣٤	باب [الجراح]
		٦٥٣	باب [البغاة]
		٦٥٥	باب [المرتئين]
		٦٦٠	باب [الزنا]
		٦٦٤	باب [القذف]
		٦٦٧	باب [السرقه]
		٦٧٢	باب [المحاربين]
		٦٧٤	باب [الخمر والحدّ والضّمان]
		٦٧٧	باب [العتق]





نظير ما
الزانية أفران ربة للشران

الحمد لله

خليل بن إسحاق
السيد الفقيه

من الدولة العراقية

كتاب الحجج

دار ابن خزيمة